جبلت طبعت على الغضب للعرب مفصل
اى على الانتصار لهم
ايضاح

شرح الكتاب النحو
للسيرافى المورب
بالقطب الفاكهى وهو
اول من شرحه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الناصر لعباده المحمود
عند كل البلاغة وصلى الله على خاتم
رسله للانام حيث قال في سورة على المفصل
في قول الزمخشري لله احمد قال الشيخ الله
احمد على طريقة اما كل نحمد تعبدا للاتهم وما قيل
انه للحصر لا دليل عليه والذي قيده يشكر بل الله
فاعبد ضعيف لانه قدما فاعبد الله

الكتاب مرتب على مقدمة واربعة اقسام

المقدمة ٣	الكلمة ٣	الاسم ٤	التثنية ٥	الجمع ٦	التصغير ١١	النسبة ١٧

الفعل ٢١	الماضي ٢٢ ٣٨	المضارع ٢٢ ٣٨ ١١٧	الامر ٢٣ ٣٨	فعلا المدح والذم ٢٤ ٨٦	صيغتا التعجب ٢٥
الحرف ٢٨	الكلام والجملة ٢٨	القسم الاول في الاعراب ٢٩	الضمير ٣٥	القسم الثاني في المعرب والمبني ٣٨	المبني انواع ٣٨
النون الخفيفة والثقيلة ٣٩	اسماء الاسماء المبنية ٤٠	اسماء الاصوات ٤٢	اسماء الافعال ٤٣	المفردات ٤٤ ٣٥	
اسماء الاشارة ٤٤	الموصولات ٤٥	ادوات الاستفهام ٥٦	اذ واذا ٥٧	بينا وبينما ٥٩	حيث ولما ٥٩
كلما ٦٠	على وعن والكاف وهذ وهذه ٦٠	الآن ٦٠	امس وقطّ وعوض ٦١	لدى ولدن ٦١	من وما الموصوفتان ٦١
كيت وذيت ٦٢	الركبات ٦٢	الغايات المقطوعة عن الاضافة ٦٤	المضاف الى ياء المتكلم والمحكية والى اذ ٦٥		
مثل وغير ٦٥	المتمكن والمبني والنفي بلا والات ٦٥	المعرب غير المنصرف ٦٥ ٩٥	العلم ٦٧ ٩٤	الفعل ٨٠	المؤنث ٨٥
فعل المدح والذم ٨٦	تنازع العاملين ٨٧	مفعول لم يسم فاعله ٩٠	المبتدا والخبر ٩٣		المعارف ٩٤
صير الفعل ١٠٥	الاخبار بالذي ١٠٦	خبر باب ان ١١٦	خبر لا التي لنفي الجنس ١١٦	اسم ما ولا بمعنى ليس ١١٧	
النوع الثاني من نوع الفعل المضارع ١١٧	المنصوب انواع ١١٧	المفعول المطلق ١١٧	المفعول له ١٢٢	المفعول فيه وهو ظرف الزمان والمكان ١٢٣	
المفعول معه ١٢٥	المفعول به وهو الظرف اللغو والمستقر ١٢٦	المنادى ١٢٩	الترخيم ١٣٦ ١٤٠	المندوب ١٣٩	باب الاشتغال ١٤٣

T. C.
MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP P. ŞAN. MÜZESİ
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1489

RAĞIP P.
Ka. N.
1352

1255

1291

المنصوب على المدح او الشتم او الترحم ١٤٣ | التحذير ١٤٣ | الاغراء على شريطة التفسير ١٤٤ | المحاكى ١٤٥ | التمييز وهو اسماء العدد ١٥٢

المستثنى ١٥٨ | اسم باب ان ١٦٦ | خبر باب كان ١٦٧ | المنصوب بلا التي لنفي الجنس ١٦٩ | خبر ما ولا المشبهتين بليس ١٧١

نواصب الفعل المضارع ١٧٢ | المجرور على ارادة من ١٧٨ | المضاف اليه ١٧٨ | اسم الفعل ١٨١

جوازم المضارع ١٨٦ | التوابع ١٨٩ | التأكيد ١٨٩ | الصفة ١٩١ | البدل ١٩٣

عطف البيان ١٩٤ | العطف بالحرف ١٩٤ | القسم الثالث من العامل وهو على نوعين ٢٠١ | النوع الاول العامل اللفظي ٢٠١

اللازم والمتعدي ٢٠٢ | افعال القلوب ٢٠٣ | الافعال الناقصة ٢٠٤ | افعال المقاربة ٢٠٨

الحرف على ضربين عامله وغير عاملة ٢٠٩ | حروف الجر ٢٠٩ | حروف النداء ٢١٦ | حروف الاستثناء ٢١٦ | الواو بمعنى مع ٢١٦

حروف النواصب ٢١٦ | حروف الجوازم ٢١٨ | الحروف المشبهة بالفعل والنافية للجنس ٢١٩ | ما ولا المشبهتين بليس ٢٢٤

حروف العطف ٢٢٤ | حروف النفي ٢٢٤ | حروف التنبيه ٢٢٥ | حروف التصديق والايجاب ٢٢٥ | حروف الزوائد ٢٢٥

حروف الصلة ٢٢٥ | حرف المصدر ٢٢٦ | حرف التحضيض ٢٢٧ | حرف التعويض والتعليل ٢٢٧

حرف الاستفهام ٢٢٧ | حرف الاستقبال ٢٢٧ | لو ٢٢٧ | اما ٢٢٨ | حرف الجر والرد ٢٢٩

لام التعريف ٢٢٩ | لام جواب القسم ٢٢٩ | اللام في جواب لو ولولا ٢٢٩ | اللام الموطئة للقسم ٢٢٩ | لام الابتداء ٢٢٩

اللام الفارقة بين ان المخففة والنافية ٢٢٩ | تاء التانيث الساكنة ٢٢٩ | التنوين ٢٢٩ | النون الموكدة ٢٢٩ | هاء السكت ٢٢٩

سين الكسكسة وشين الكشكشة ٢٣٠ | حرف الانكار والذكر ٢٣٠ | المصدر ٢٣٠ | اسم الفاعل ٢٣٢

اسم المفعول ٢٣٣ | الصفة المشبهة بالفعل ٢٣٣ | اسم التفضيل ١٨١ ٢٣٥ | اسماء الافعال ٢٣٨ ٢٤٣ | اسم المكان والزمان والمصدر الميمي والآلة ٢٣٩

اسماء التمام ٢٣٩ | اسماء المضمنة لمعنى ان وصدرها ٢٣٩ | العامل المعنوي صفة ٢٤٠ | الصفة الاولى ما يعمل عمل الفعل ٢٤٠

الصفة الثانية ما يعمل لعلة وهو ٢٤١ | القسم الرابع في المنصوب للاعراب ٢٤١

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذى هدانا الى معرفة اعجاز القرآن ونصب لنا دليلا عليها وهو علم المعانى والبيان والهمنا ما هو ذريعة اليه من علم النحو الذى تقوّم به اللسان ويطّلع به على فهم لطايف نظم القرآن وذلك تفضّل منه واحسان ولطف من لدنه وامتنان ثم الصلوة والسلام على افصح نوع الانسان واشرف من اظهر الحق وابان واكمل من اهدر الباطل واهان واعلى من اخرج الخلق من ظلمة الكفر الى نور الايمان محمّد المنصور بالحجّة والبرهان المبشر به فى الملك والاديان وعلى آله واصحابه الذين نصروا الدين بما هو غاية الامكان

امّا بعد فانّ كتاب اللباب فى النحو للامام المحقق الاسفرايني اكرم الله تعالى مثواه وبكرامة الفوز ارضاه كتاب لا تخفى مقداره ولا يشق غباره مستجمع لفوايد شريفة محتوٍ على زوايد لطيفة يدل على تحقيق مؤلّفه ودقّة نظر مصنّفه اعترف الفضلا باعتباره واعترفوا من تيار بحاره وكان فى بعض الفاظه انعقاد يحتاج الى تحليل واطلاق يفتقر الى تعليل ومنذ زمان كنت املى على الطلاب فوايد عدّوها معتبرة صحيحة دالة على المحاض حق النصيحة فالتمسوا كتبة شرح على وفق ترتيبه واف ببيانه وحل تركيبه وكنت ارغب عنه نظرا الى حال بضاعتى المزجاة وكانوا يرغبون فيه بانه مثمر للمفازة والنجاة فشرعت فيه بعد الاستخارة راجيا من الله الكريم الغفران املا من الناظرين فيه اصلاح مواقع السهو والنسيان والامداد بدعاء ينفع يوم عرض الاعمال على الرحمن والله سبحانه وتعالى هو المحقق للراغبين الامال والمتكفل باحسان خواتيم الاعمال فلنشرع فى شرح ديباجة الكتاب بمن توفيق الملك الوهّاب قال الاستاد الامام الاجل الكبير الحبر المفخم النحرير ملك فضلاء الانام تاج الملة والدين شرف الاسلام والمسلمين محمّد بن محمّد بن احمد بن السيف الاسفرايني المعروف بالفاضل تغمده الله برضوانه

احمد الله على تناسقت كعوب اياديه ولا حقت هوادى احسانه رواديه وتواليه

وفاعل تلاحقت رواحقه فلا ضمير مستترا فى تلاحقت كما كان فى تناسقت ويرد عليه ايضا ان التنابذ رجوع المتغايرين رواحقه الى الاحسان لان الرواد فى معنى الاوايل حيث يضاف الى ما تضاف اليه الاوايل فتتفق الموطولة المقدرة بلا عايد

منظم

اذا كانت الاسنان مستوية وحرّرتها اى منظم والنسق من الكلام ما جاء على نظام واحد والكعوب جمع كعب والكعب من القصب نبوبة ما بين العقدتين الهوادى جمع هادية وهى العنق وهوادى الوحش اوايلها والرواد جمع رادة من رده بالكسر اى تبعه ورواد فى الفحل هى التى تبتدئ فى جذع الفحل وليست له فى الارض عرق فالمراد بالهوادى الاوايل وبالرواد فى الاواخر والتوالى هى التوابع من تلاه اذا تبعه ما فى ما تناسقت اما موصولة او مصدرية فعلى الاول معناه احمده على النعم التى انتظمت ومن للبيان كانه قال انتظمت كعوب اياديه وانما لم يقل اياديها مع انه راجع الى النعم نظرا الى اللفظ اى لفظ ما وان اجراه على التانيث فى تناسقت على هذا فى بعض الحواشى وهو سهو لان الايادى بمعنى النعم فلا تضاف الى النعم بل التذكير انه راجع الى الله تعالى اى من كعوب اياديه تعالى وتلاحقت عطف على تناسقت اى وعلى النعم التى تلاحقت وتذكير رواده وتواليه نظرا الى لفظ ما المقدرة اذ التقدير وما تلاحقت وعلى الثانى وهو كون ما مصدرية انما يظهر اذا لم يكن لفظ من اذ يوجد فى بعض النسخ على ما تناسقت كعوب اياديه اى على تناسق كعوب اياديه وحينئذ الضمير فى اياديه راجع الى الله تعالى اى على تناسق كعوب اياديه وتلاحق رواد فه احسان الله وتواليه احسان فالضمير فى رواد فه وتواليه يرجع الى الاحسان وفى احسانه يرجع الى الله وفى هذا اللفظ حزازة لان الهوادى وهى الاوايل يذكر فى مقابلة الرواد فى التوالى فكان حقه ان يقال وتلاحقت هوادى احسانه ورواد فه وتواليه ليصح التقابل بين الهوادى والرواد فلكن وقع البلى فى قوله بهوادى وهو يمنع من كون هوادى فاعلا تلاحقت وح يفوت التقابل بين الهوادى والرواد فمع انه مقصود جدا اذ الهوادى انما تذكر فى مقابلة الرواد كما يقال تلاحقت اوايل الاواخر ولو قال بدل تلاحقت لحقت لكان

عن مداحه ومن الفه التعسف الاخذ على غير طريق ومثله الاساف يضيع
من ضبعت الرجل اى مددت اليه ضبعي وهو العضد فالباء اما زائدة او
للملابسة وكان الاولى حذف الباء اذ تقال ضبعت الرجل ولا باء وكان
فيه تضمينا اى ياخذ هذا الكتاب الخ ضابطا يحميه ويجنبه عن مداحض
ومعنى المزالق من دحضت رجله اى زلقت جادا بالصنوف دقايقه وما اشراه
ضامنا لمن تقشه باحراز قصبات السبق في مضماره مما حالان من فاعل يضبع
ويطلع كانت العادة في تسابق الفرسان ان تغرز قضبة في الميدان فمن
اعدى فرسه واخذ تلك القصبة عد سابقا فاستعمل مجازا فيمن سبق في فن
من الفنون متحليا بحلية الايجاز والاختصار متخليا عن وصمة الاملال والاكثار
مبينا لجوامع القواعد والاحكام مبنيا على مقدمة واربعة اقسام هذه ايضا
اجوال بعد الاجوال السابقة من الكتاب وسياتي بيان انحصار الكتاب في المقدمة
واربعة اقسام اما المقدمة فهي ان الكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد
قيل اللفظ اولى من اللفظ لانه احصر واد فع للاجمال لان اللفظة ان اريد بها
معنى اللفظ فاللفظ اولى لانه احصر وان اريد بها غيره فالوحدة المستفادة
من التا اما ان يكون باعتبار اقل ما يصدق عليه فهو حرف واحد وهو فاسد
وان اريد باعتبار اخر من الاوزان التي توجد فيها وحدة باعتبار ما اما ثلاثيا
او غيره ففيها اجمال فاللفظ اولى وقيل عليه اللفظ ايضا فيه اجمال من
وجهين احدهما انه للمصدر او للمفعول والثاني انه للمصدر او جمع للفظة
قلنا اما الاول فمشترك الالزام لان اللفظة جاز ان يراد بها المصدر كالضربة
وان يراد بها المفعول فقد تساويا في الاجمال بقي كونه احصر بها لما عارض
وكان اولى واما الثاني فجوابه انه لا نسلم انه اكثر في انه ليس جمعا بان الحد باعتبار
الحقيقة لا باعتبار الافراد والحقيقة واحدة فاللفظ اولى لارتفاع الفساد
الناشئ من وجود التاء علم وذكر في التلويح ان المفرد جعلها صفة للفظ
دون المعنى بيانه ان الافراد في الحقيقة صفة للفظ وللمعنى بالعرض فجعله
صفة للفظ دون المعنى بيانه ان الافراد في الحقيقة صفة للفظ وللمعنى اولى

مستقيما اذا التقدير حينيذ لحقت او آخر الاحسان بادايله فلا بد من تحمل
ليتقيح الباء مع فوت التقابل المطلوب ووجه ان يجعل الباء للسببية
ويكون اللاحق بين لرواد ف والتوالي اى تلاحقت رواد ف احسانه
وتواليه بسبب سوابق احسان الله وتوفيقه وفيه قلق لفوات التقابل
كما ذكرنا بين فاعل تلاحقت اصلي على بنيته النبيه محمد واهل بيته وذويه
النبيه الشريف المشتهر من نبه بالضم بناهة اذا اشرف واشتهر والجمع بين
بنيته والنبيه تجنيس خطي ملح محمد عطف بيان لبنيته فعلى هذا واهل
بيته يكون معطوفا على بنيته لا على لفظ محمد والتقدير على بنيته محمد
وعلى اهل بيته اذ لو كان معطوفا على محمد وهو عطف بيان لكان اهل
بيته ايضا بيانا لنبيه وهو غير مستقيم فتعين ان يكون عطفا على بنيته
وبعد فقد تفرد في هذا الكتاب من لباب الاعراب ما ينضبط به شوارده و
يرتبط فيه اوابده الشوارد جمع شاردة من شرد اذا نفر والاوابد جمع آبدة
وهي الوحشي ابد البعير اذا توحش ومن لباب بيان لما تقدم عليه لانه
الام ويتسق بيان الرصف نظامه ويخبط في سلك الضبط فذه ونوامه
النوام جمع نوأم وهو مقابل الفذ وهو الفرد والنوأم من الكلمات الثمانية
التي جاءت على وزن فعال مجموعا ويوجد في بعض النسخ بيان بباء ونون و
في بعضها بباء وياء بعده مصدر بان الشيء بيانا وكلاهما مستقيم فان الرصف
وسيلة للاتساق وسبب له فجاز ان يطلق عليه اسم البيان مجازا الان
البيان ايضا آلة لاخذ الشيء فالرصف ايضا كذلك آلة وسبب للاتساق و
اما على النسخة الاخرى البيان الى الرصف بمعنى اللام او بمعنى من اى بالبيان
والكشف الحاصل من الرصف وللرصف ويطلع بالطاء المتعرف مراقب حقايقه
من طلع الجبل بالكسر اذا علاه والباء للتعدية الى المفعول الثاني وهو مراقب
اى تطلعه مراقبا لحقايق اى يجعله طالعا اياها ويضبح بالحاء المتعسف

وذلك لان المفرد من اللفظ ما لا يدل جزؤه على جزء معناه والمفرد من المعنى
كونه بسيطا ما لا يراد به كون معناه بسيطا لا جزء له بل يعنى به كون اللفظ الدال عليه بحيث
لا يدل جزء منه على جزء معناه اى يكون اللفظ مفردا فافراد المعنى لا يستقل
بدون اعتبار افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ مستقل بدون
افراد المعنى فجعل المفرد صفة للفظ اولى من جعله صفة للمعنى فان قلت
ينتقض بالفعل المضارع فانه كلمة مع ان لفظه ليس بمفرد اذ الزوائد في
اوله تدل على الزمان المستقبل ولفظ الضاد والراء والباء من يضرب مثلا
يدل على الحدث قلنا لا نسلم ان كل واحد منها يدل دلالة مستقلة على ما ذكرت
فان لفظ ضرب مفتوحة الثانية ساكنة العين مصدر يدل على الحدث موضوعا
له اما الضاد والراء والباء في ضمن ضرب فلا نسلم انه موضوع للحدث بل المجموع وهو
الزوايد مع الضاد والراء والباء مفرد موضوع للحدث والزمان المستقبل فلا
يدل جزء من اللفظ حتى ما هو جزء له على شيء من جزئى المعنى فان قلت فلم اخرجت مفردا
عن المعنى ولم تنكره قلت اما تاخيره فلان الافراد نسبة بين اللفظ الموضوع للمعنى
وبين معنى فان اللفظ الموضوع للمعنى اما ان يكون بحيث يدل جزء معناه
وهو المركب او لا يدل وهو المفرد والنسبة بين الشيئين يكون متاخرة عنهما فاما
اخره ليكون الوضع مطابقا للطبع وانما نكره على انه حال لانه لو عرف لكان
ظاهرا في كونه وصفا للمعنى لقربه منه وقد بينا انه صفة للفظ فان قلت
اذا نكره يعود السوال ايضا اذ يظهر كونه حالا من المعنى لقربه منه قلت اذا
جعل حالا من اللفظ وهو الضمير المستكن في الموضوع لكان العامل في الحال
ظاهرا وهو الموضوع اى الذى وضع في حال الافراد واما اذا جعل حالا
من المعنى ففي تقدير العامل نوع خفاء لانه لا يصلح ان يكون الموضوع
عاملا في الحال والا لم يتحد العامل في الحال وذى الحال لان الحال وهو المعنى
معمول للام وهذا غاية تقديره وفيه نظر لان اللام من صلة الموضوع فهو
في المعنى معمول ايضا للموضوع نحو مررت بزيد راكبا فهو حال عن المجرور في
العامل فيه مررت فان قلت عبد الله علما مفرد اذ لا يدل جزء من اللفظ

على

على جزء المعنى فلم اعرب باعرابين لفظا والمفرد لا يكون له اعرابان لفظا قلت عبد الله
علما لفظ منقول عن مركب وهو عبد الله مضافا وعلما بالاستقراء ان كل لفظ
منقول عن مركب وهو عبد الله مضافا وعلما بالاستقراء ان كل لفظ منقول فاعرابه
باعتبار المنقول اليه كما سياتى في ابا حسن زيدا وتقرير وجوه الاعراب فيه
باعتبار ما قبل النقل فكذا ههنا وهى اما ان دل على معنى في نفسه ولم يقترن
باحد الازمنة الثلثة كرجل فعل ان اقترن به كضرب والا فان لم يدل على
معنى في نفسه فهو حرف لعدم الضمير في نفسه راجع الى المعنى اى دل على معنى
مستقل في نفسه كما يقال الدار في نفسها حسنة اى الدار مستقلة بنفسها من
غير نظر الى شيء آخر ولا يرجع الى اللفظ اذ كون المعنى حاصلا في نفس اللفظ عبارة
عن دلالة اللفظ على المعنى فيرجع حاصل الكلام ان دل على معنى هو مدلول
اللفظ وهو تكرار لا طائل تحته هذا اذا جعل في نفسه صفة للمعنى اما اذا جعل
في نفسه متعلقا بدل فيلزم ان يكون في بمعنى الباء اى دل بنفسه لا باعتبار
ضميمة اخرى كالحرف فحينئذ يصح ولكن جعل في بمعنى الباء محل نظر اذ حروف
الجر انما يقام بعضها مقام بعض عند الكوفيين والبصريون لا يجوزونه على
الاطلاق ولكل واحد منها اى من الاسم والفعل والحرف حد قد تبين اى في ضمن
التقسيم السابق لدلالة على القدر المشترك والمميز وهو معنى الحد والمراد الحد
باعتبار الوضع والاصطلاح فلا يقدح كون الفصل امرا عدميا وعلامات
فالتى للاسم منها جواز الاسناد اليه ونحو زعموا مطية الكذب واذا قيل لهم
آمنوا متاول يعنى جواز الاسناد اليه من خواص الاسم الا ان وضع الفعل ليكون
مسندا فلا يصلح حينئذ باعتبار وضعه ان يكون مسندا اليه وهو ظاهر
نعم ورود سوال في نحو زعموا مطية الكذب فانه مبتدا مع انه فعل وفي نحو
قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا فان آمنوا مسندا اليه لكونه فاعلا لقيل فاجاب
عنه بان كل واحد منهما متاول وتاويله ان المراد لفظ زعموا ولفظ آمنوا
والاسناد الى اللفظ لا يختص بالاسم ونحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه محمول
على حذف مثلها في الايهام الذى احضر الوغى فيمن روى مرفوعا او على

على تنزيل الفعل منزلة المصدر مثل في قوله فقالوا ما تشا فقلت ألهو الى الاصبح
آثر ذي اثير هذا ايراد آخر وهو ان نشم فعل وقع مبتدا مخبرا عنه بجر فلجاب
عنه بجوابين احدهما ان يكون محمولا على حذف ان كما في قوله احضر الوغى فان ان فيه
محذوف بدلالة العطف وان اشهد اللذات عليه اى وشهادة اللذات فلو لم يقدر ان
في احضر حتى يكون بتقدير مصدر لزم عطف المفرد على جملة وهو غير مستقيم والثاني
ان ينزل الفعل منزلة المصدر اى ساعكن بالمعيدي كما كان الفعل منزلا منزلة
المصدر في قوله فقلت الهو في البيت الثاني وانما كان البيت متعينا لتنزل
الفعل منزلة المصدر لان معنى قوله ما تشا اى شئ تشا فهو سؤال عن مفرد لان ما
مفرد لانه مفعول تشا بتقدير ما فحقه ان يجاب بمفرد والهو جملة فنزل منزلة المفرد
ليكون مفردا مطابقا للمسؤول عنه في قوله ما تشا فان قلت لو حمل على حذف ان كما
في البيت الاول لكان ايضا بتقدير مفرد فلم يحمل عليه قلت لان قوله ما تشا سؤال
عما يشاؤه في الحال ظاهرا كما اذا قلت ما تريد الآن فلو قدر ان الهو لكان
مستقبلا وكانه ساله عما يشاؤه في الحال فاجابه بما يشاء في المستقبل في الحال
فلا يطابق بيان ظاهرا فلذلك حمله على المصدر بدون حذف ان لان ان علم
للاستقبال وقوله آثر ذي اثير اى اول كل شئ والمعنى فعلت اشتاء الهو اول كل شئ
والمعنى فعلت اشتاء وقوله فمن روى مرفوعا اخذ ان على الرواية الاخرى وهو ضعيف
لضعف يكون ان مقدرا معه لا محذوفا والمقدر في حكم الملفوظ وتتمة الاول وان
اشهد اللذات هل انت مخلدي ومثل في الموضعين ينتصب على انه صفة لمصدر محذوف
اى محمول حملا مثل حملها في لذا او ينزل تنزيلا مثل تنزيله في البيت ومنها اء و
من علامات الاسم دخول حرف التعريف لان الفعل خبر فحقه ان يكون نكرة فلا
يقبل التعريف نحو ويشفح اليربوع منا فعاية ومن جر بالشيحة اليتقصع
شاذ هذا ايراد اذ قد دخل اللام على يتقصع وهو فعل مضارع فاجاب بانه شاذ
لا يقع الا في ضرورة الشعر واما المتاول وهو ما صرف اللفظ عن وجه الاشكال لوجه
قياسي فان نشم اذا قدر معه ان فان وما بعده مبتدا لا الفعل فخرج عن الاشكال
بخلاف اليتقصع فانه لا يخرج عن الاشكال لوجه وقوله اليتقصع اى الذي يتقصع و

هو

وهو صفة لجر اى لجر حمار الذي يتقصع فيه اليربوع اى يدخل فيه والقاصعاء
احدى جحرة اليربوع جمع جحرة بضم جيم وفتح راء وكسر القاف وفتح العين في الجمع الى
اليربوع واما نحو اشد الهل فلجعله انما على انه مردود هذا ايضا ايراد اللام دخل
على هل وهو حرف استفهام قال الخليل قلت لاعرابي الدهيش هل لك في ثريده كان
ودكها عيون الضباد فقال اشد الهل والضيون السنور الذكر فاجاب
عنه بوجهين احدهما انه جعل اسما ولذلك شدد لامه مثل لو عرفا ولو با
بالتشديد اسما والثاني انه مردود اى ليس من كلام الفصحاء فلا يرد نقضا ومنها
اى من علامات الاسم دخول حرف الجر لان الجر علم المضاف اليه والفعل لا يقع
مضافا اليه ولذا الحرف نحو قوله والله ما ليلى بناء صاحبة متناول وقيمة
والاختلاط اللياب جانبه واللياب الكسر الملاسة وبالفتح مصدر ان بمعنى
اللين يقال هو في لياب من العيش اى في نعيم وخفض او رد هذا على انه قد
دخل حرف الجر على الفعل فاجاب بانه متاول وتاويله ان نام صفة لموصوف
المقدر دالا على الصفة ولذا قولهم نم السير على بيس لغير اختلاف فيه
يعني اختلف في نم فذهب البصريون والكسائي الى ان نم وبيس فعلان فعلى هذا
يحتاج الى تاويل وباقي الكوفيين ذهبوا الى انهما اسمان وح فلا اشكال و
تاويله على انه مذكور على سبيل الحكاية اى على عبر يقال فيه بيس لعير ومنها
اى من علامات الاسم التنوين غير الحق لقافية المطلقة بدلا عن حرف الاطلاق
او المقيدة وهو الغالي نحو زيد وصه واذ عد التنوين اربعة اقسام فاخرج
منها الترنم فانه ليس من خواص الاسماء لانه قد يدخل الفعل امثال يلحى لقافية
المطلقة يعني ما في آخر احد حروف المد واللين من الواو والالف والياء فيقع
التنوين بدلا من حرف الاطلاق كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي
ان اصبت فقد اصابن واصله العتابا واصابا واما يان يلحى القافية
المقيدة يعني القافية التي اخرها ليس احد حروف المد واللين بل آخرها حرف
ساكن وسمي الغالي لمجاوزته حد الوزن كقولك دوبة ودنام الاعمى وخاوي المخرف
بكسر الخاء وفتحها واصله المخرق بسكون الخاء فالحق التنوين وهو نون

عيرة

جمع ودكة

وبيس

الاسماء

لقدمه

رقيبة

نون ساكنه فالتقى ساكنان فحرك الاول اما بالكسر على اصل حركة التقا الساكنين
او فتحا للخفة بقى ثلثة اقسام من التنوين وهى تنوين التمكن اى الدال على
امكنية الاسم وكونه متصرفا نحو زيد والثانى تنوين التنكير نحو صه اى اسكت
سكوتا ما والثالث تنوين عوض لمضاف اليه نحو كل فمئذ اى اذ كان
كذا فعوض عن المضاف اليه بعد حذفه وهذه الثلثة طاهرة انها من خواص
الاسم اما التمكن فلان معناه كون الاسم لا شبه الفعل وهذا لا يكون فى الفعل
واما الثانى فلان الفعل وضعه على التنكير فلا يقبل تنكيرا آخر واما
الثالث فلان الاضافة من خواص الاسم كما سيأتى وقد ذكر الناظم من جملة
التنوين تنوين المقابلة نحو مسلمات لانه مقابل نون الجمع فى مسلمين ولم يذكره
المصنف ولعله جعله قسما من اقسام تنوين التمكن ايضا فان نحو مسلمات
يدل التنوين فيه على امكنية الاسم ايضا وان عرض له كونه مقابلا لنون
الجمع فلا ينافى كونه للتمكن فلذلك لم يجعله قسما آخر ولا يرد عليه قوله الا ترى
لو ولوثنت عما يا دناب لو لم تفتنى وايله اورده على انه دخل فيه التنوين
على الحرف وهو لو فاجاب عنه بان لو اذا اشتد فقد جعل اسما كما ذكرنا فى
الهل ونظيره كم مسكنا ومشددا فان المسكن مبنى غير متمكن واما اذا اشتد
فقد جعل اسما متمكنا ومعنى البيت الام على متنى الاشيا واستعمال لو فى الكلام
ثم قال ولو كنت عالما يا دناب لو اى بعواقب الشيء لم تفتنى وايله اى اوائل
لو معنى التمنى وهو يقارب قوله تعالى ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت من الخير
وما مسنى السوء ومنها اى ومن علامات الاسم الاضافة نحو غلام زيد اما ان يراد
بالاضافة كونه مضافا فلا شك انه من خواص الاسماء لان الفعل والحرف لا
يضافان قطعا واما ان يراد بها كونه مضافا الى الله فقد يورد عليه نحو يوم
ينفع فانه فعل وقع مضافا اليه ويجاب عنه بوجهين احدهما انه تقدير المصدر
والاخر ان المراد من الخواص ان الفعل لا يقع مضافا الى الله لغير الظروف وانما لم
يقع الفعل مضافا لان الاضافة اما الى معرفة او نكرة والفعل لا يقبل التعريف
والتخصيص اذ وضعه على التنكير ومنها اى ومن علامات الاسم التثنية بلحاق
آخره

آخره اى آخر الاسم الفا نحو فى حال الرفع اذا آ مفتوحا ما قبلها نحو فى
حال النصب والجر اذا نابان معه مثله علة للالحاق اى انما الحق
للاذنان ونونا مكسورة عطف على الفا اى بالحاق آخره نونا مكسورة
فى قافيتها ومن نون الجمع عوضا من الحركة والتنوين نحو مسلمان او مسلمين
المراد انه قد يكون عوضا عنهما لا انه يكون ابدا عوضا عن الحركة والتنوين
معا فان قولك الرجلان النون فيه عوض عن الحركة فى الواحد وهو الرجل
ولم يكن فيه تنوين وقد يكون عوضا عن النون نحو عصوان فان مفرده
عصا بالنون بدون الحركة لفظا فهو عوض عن التنوين فقط وقد يكون
عوضا عن الامرين كمسلمان فان فى مفرده ومسلم حركة وتنونا والنون
عوض عنهما وكان حقه ان يذكر ان معه مثله من جنسه كما ذكره فى الجمع
ولعله اكتفى بذكره فى الجمع وكان العكس اولى فالقرء يستعمل للارادة
حيضا وطهرا فان لاحيض وطهر فان قلت ورد الابيضان للماء واللبن والاحمران
للذهب والقصة وكل واحد منهما مثنى مع انه ليس معه مثله من جنسه
اذ كل واحد من المردين حقيقة مخالفة للآخر قلنا هذا اسم واذ كل
واحد من الامرين داخل تحت جنس مشترك فى اطلاق ذلك الجنس عليهما
فالماضى للبن لا باعتبار اختلافهما بل باعتبار اشتراكهما فى دخولهما تحت
جنس الابيض وكل واحد منهما يصدق عليه انه من جنس الآخر وان اختلف
الموردان كالرجلين لزيد وعمرو وانما لم يجز القرآن لحيض وطهر وجاز
الابيضان للماء واللبن لان الابيض لفظ متواطئ فهو للقدر المشترك بين
الماء واللبن ولفظ القرء مشترك اشتراكا لفظيا لا معنويا فجاز الابيضان
لان كل واحد من مثنييه من جنس الآخر لاشتراكهما فى معنى واحد وهو الابيض
بخلاف الطهر والحيض اذ لم يشتركا فى معنى واحد لان القرء ليس موضوعا
للمعنى المشترك بينهما وان كان مقصورا ثلاثيا والفه عن واو قلبت واوا
كعصوان والا اى وان لم يكن ثلاثيا والفه عن واو بان لا يكون ثلاثيا كمعى
ومرمى ويكون ثلاثيا والفه عن ياء كرمى قلبت ياء لما غير السلامة فانما

قلبت یا طلبا للخفة واما الثلاثی الذی لامه عن یاء فظاهر قلبه یاء لرده الی
اصله وقیل مذروان للزوم التثنیة هذا جواب عن سؤال مقدر علی قوله
والا قلبت یاء فان الف مذری فی غیر ثلاثی فکان حقه ان تقلب یاء وتقال
مذریان فاجاب بقوله للزوم التثنیة یعنی ان مذری مفرد اغلب مستعمل اصلا
فالفه لم یقع مقصورا اخرا وکلامنا فی المقصور الذی وقع الفه اخرا فلم
یرد السؤال وان کان ممدودا وهمزته اصلیة ثبتت کقراء وان کانت
عن الف التانیث قلبت واوا کحمراوان والا ای وان لم تکن اصلیة ولا
منقلبة عن الف تانیث بل منقلبة عن الف حرف اصلی کلسار ورداء فالوجهان
احدهما ان یقال کسا آن ورداء ان لانها تشبه الاصلیة لکونها غیر زائدة بل بدلا
عن حرف اصلی وهو الواو والیاء والثانی ان یرد الی اصلها لانها تشبه
الزائدة لکونها لیست همزة فی الاصل بل بدلا عن واو او یاء فیقال کساوان و
رداءان ولا یحذف لها ای للتثنیة تاء التانیث الا فی خصیان والیان
ای حق التثنیة ان لا یحذف لها تاء التانیث لیلا یلتبس تثنیة المونث بتثنیة
المذکر وقد شذ خصیان تثنیة خصیة والیان تثنیة الیة ومنها ای و
من علامات الاسم الجمع اما بالحاق اخره واو امضموما ما قبلها ای فی حال
الرفع نحو مسلمون او یا مکسورا ما قبلها ای فی النصب والجر لفظا او تقدیرا
تقسیم للواو والمضموم ما قبلهما والیاء المکسور ما قبلهما لفظا مکسورون و
تقدیرا کمصطفون فان اصله مصطفیون وکانت الیاء متحرکة مفتوحا
ما قبلها فانقلبت الفا فالتقی ساکنان الالف والواو فسقطت الالف فبقی
مصطفون فالواو وما قبلها مضموم تقدیرا المصطفین فانقلبت وکذا الیاء
قد یکون ما قبلها مکسورا لفظا کمسلمین وقد یکون تقدیرا کمصطفین فان
اصله مصطفیین فانقلبت الیاء الفا فسقطت الالف لالتقاء الساکنین فبقی
مصطفین فالیاء مکسور ما قبلها تقدیرا وانما بان معه الاثر منه من حیث
هذا علة للالحاق ونونا مفتوحة عطف علی واوا ای بالحاق آخره نونا مفتوحة
عوضا من الثنین ومع الحرکة والتنوین کما سبق فی التثنیة ویختص ای الجمع السالم

المذکور بالمذکر ممن یعلم علما مجردا عن تاء التانیث وصفة ایکون افعل فعلا
او فعلان فعلی او میتوی بامعه المونث فیه او بتاء التانیث مثل علامة ای
الجمع السالم الا کون الا فی المذکر ممن یعلم وذلک علی قسمین اما ان یکون فی العلم
المجرد عن تاء التانیث فی الجمع الصحیح لیلا یلتبس بتاء التانیث حشوا وانما قال مجردا
عن تاء التانیث ولم یقل مجردا عن علامة التانیث لان نحو حبلی وحمراء اذا
جعل علما للمذکر عاقل یجمع بالواو والنون لان الف التانیث ممنوع لدخول من
الکلمة بخلاف تاء التانیث فاشترط التجرد عن تاء التانیث واحترز
بالعلم عن اسم الجنس کرجل فانه لا یجمع بالواو والنون وانما جمع العلم دون
اسم الجنس لان العلم حقه ان لا یجمع اصلا لان تشخصه یمنع من الجمعیة فاذا جمع
بتقدیر جعله وصفا وهو کونه مسمی بالراء والیاء والدال مثلا والصفة
تجمع بالواو والنون بخلاف نحو رجل فانه لا تشخص له یمنع من جمعه ویحتاج الی
جعله صفة والاصل فی الجمع بالواو والنون الصفات کضاربون حملا علی
یضربون ولفظ یعلم اولی من لفظ یعقل لشمول صفات الباری تعالی و
غیره لان لفظ العلم اولی من لفظ یعقل یستعمل فی اطلاق علی الله تعالی
دون لفظ العقل وشرط فی الصفة ان لا تکون افعل فعلاء نحو احمر حمراء
فانه لا یجمع بالواو والنون فلا یقال احمرون لان افعل التفضیل کافضل
قد جمع بالواو والنون فلم یجمع هذا بالواو والنون للتفرقة بینهما وکذا
یشترط ان لا یکون فعلان فعلی نحو عطشان عطشی فانه لا یجمع بالواو والنون
اذ قد جمع بالواو والنون فعلان فعلانة کندمان وندمانة فیقال فیه ندمانون
فلم یجمع هذا ایضا للتفرقة وکذا یشترط ان لا یستوی فیه المذکر والمونث
کجریح وصبور لا یقال جریحون ولا صبورون لانه لما سوی بینهما فی اللفظ
لم یفرقوا ایضا بینهما فی الجمع ویشترط ایضا فی الصفة ان لا تکون بناء
تانیث کعلامة فانه لا یجمع بالواو والنون لانه اما ان یحذف منه التاء
او لا یحذف فان حذف التبس جمع ما فیه التاء بجمع ما لا تاء فیه کعلام
وان لم یحذف منع التاء حشوا فان قلت فلم جوز فی التثنیة ان تقع

الذآ حشوا الكمرتان وطلحتان وضاربتان ولم يجوز في الجمع قلب خوف الذآ
ان يقع اخر الكلمة ولا تقع حشوا وانما جوز في التثنية ليلا يلتبس تثنية
المذكر بتثنية المونث بخلاف الجمع فان لجمع المونث صيغة اخرى مثل طلحات
وتمرات وضاربات ولا التباس لتميز جمع المونث عن جمع المذكر بخلاف المثنى
سوى ما لجر بقصصه من ذى التآء محذوف الجر معتلا فما لا يذكر له مجموعا هذا الجمع
هذا استثناء عن اضابط المذكور فانه قد وجد الجمع بالواو والنون مع انه
ليس بعلم مخصوص والصفة مخصوصة بما ذكرتم فذكر ضابطا للمستثنيات
فقال من ذى الذآ احتراز من نحو يد ودم فانه وان كان منه نقصان لكن لا يجبر
نقصه بالواو والنون لانه ليس بذى تآء وقال محذوف الجر احترازا عن نحو عدة
وزنة فانه وان وجد فيه نقصان وهو ذ والتآء لكنه غير محذوف الجر بل محذوف
الصدر لان الاصل وعدة ووزنة فلا يجبر ايضا وقال معتلا احترازا عن نحو شاة و
شفة فانه ذو التآء ومحذوف الجر لكنه لما كان اصلها شوهة وشفهة
فالمحذوف منهما الها وهو حرف صحيح وقال مما لا مذكر له احترازا عن هنة فانه
ذو تآء ومحذوف الجر وهو معتل لان اصله هنوة لكن له مذكر وهو هن فلم يجبر
نقص ذى التآء فيه بالواو والنون وقوله مجموعا هذا الجمع يحتمل امرين احدهما
ان يكون صفة مذكر حتى يكون النفي منسحبا على القيدين التذكير والجمع اى انما
يجبر النقص اذا انتفى الامران ويخرج عنه هنه لان له مذكرا مجموعا هذا الجمع
كهنون فلم ينتف المركب ولا يجبر وينبغي ان يخرج عنه ايضا فانه لا مذكر له اصلا فيصدق عليه
انه لا مذكر له مجموعا فيجبر بالواو والنون كما جاء في شعر كعب تعاورا يمانهم بنيهم
كوس المنايا بجده الطبينا والاحتمال الثاني ان يكون آخر ضبط المستثنيات
قوله لا مذكر له وقوله مجموعا هذا الجمع يكون حالا من قوله جبر اى سوى ما جبر نقصه
حال كونه مجموعا هذا الجمع اى جبر نقصه بالجمع بالواو والنون ولو ذكر بلفظ
الباء وقال جبر نقصه بكونه مجموعا هذا الجمع لكان اظهر على هذا المعنى وح فيخرج
هنه ان له مذكرا ويدخل ظبة لانه لا مذكر له متغيرا اوله كسنون جمع سنه فانه تغير
في الجمع فتح السين الى كسر او غير متغير كتبون جمع تبة وهي الجماعة او وسط الحوض

اللهم لا الذاري
ما جوده

وعلى المعنى الثاني فاصل ثبون ثبوة
عوض عن الواو المحذوفة من العين
فلا يكون محذوف العجز بل محذوف الغير

الحوض الذي يثوب اليه الما وجا قلون على الوجهين يعني بغير الكسر الى الف
وغير بضمها ويوهم هذا اللفظ ان قلو يجوز فيه الوجهان دون ثبون
لكن قال في الصحاح الثبة الجماعة والجمع ثبون واثاب وثبات وقال شارح الجزولي الكسر
في ثبون ايضا الا ان يقال المستفيض في ثبون الضم وفي قلون الوجهان
مستفيضان من غير ترجيح وقد شذ عزون واوزون وارضون وجه شذوذه
انه لم يوجد فيه القيود المذكورة في الصور المستثنات من كونه ذا التآء
محذوف الجر معتلا لا مذكر له بل انما جوز لتوهم وهو ان المضاعف في حرون
واوزون كحرف واحد فجبر ذلك النقص المتوهم بالجمع بالواو والنون وهذا
ليس بشئ لان المضاعف حرفان تقديرا وغو بلغت عنا البلغين متأول وهو
البلغين لدواهي ومنه الحديث ان عائشة رضي الله عنها لما علمت عليه السلام
كرم الله وجهه حين احدثت بلغت عنا البلغين قال صاحب لغايق هذا
كقولهم البرحين والتحقيق فيهما ان تقال كانه خطب بلغ اى بليغ وامر برح
اى مبرح كقولهم زيم اى متفرق ومكانا سوى ودينا قيما جمعا جمع السلامة
انذانا بان الخطوب في شدة نكايتها بمنزلة العقلا الذين لهم قصد وتعمد و
في اعراب نحو هذا طريقان احدهما ان يجرى الاعراب على النون ويلزمها قبلها يا
والثاني ان يفتح النون ابدا ويعرب ما قبلها فيقال هذه البلغون ولقيت
البلغين واعوذ بالله من البلغن قالت ذلك حين جهدتها الحرب وهذا هو
المراد من قوله متأول اى تاويله انه بمنزلة العقلا وقد يجعل النون معتقب
الاعراب يلزم الياء نحو وقد حاولت حدلا ربعين ونحو دعاني من نجد فان
سنينه لعبن بنا شيبا وشيبتا مردا يعني قد جامع الياء الاعراب على النون
نحو حدلا ربعين بكسر النون ولم يجي هذا مع الواو لانه لما جعل النون معتقب
الاعراب تعين ان يكون فيه دال على الجمعية وهو اما الواو او الياء فاختير الياء
لانه اخف من الواو واول البيت الاول وما ايدري الشراة مني ادراه اذا
ختله ونون اربعين مكسورة لان القوافي من بلى في القصيدة مجرورة و
هو اخو خمسين مجمع اشدي وبحني مداورة الشؤون وفي سنينه ايضا

قوله تعالى ص
ينبغي ص

جعل النون معتقبا للاعراب ولولاه لقيل فان سنيه لان النون والاضافة
لا يجتمعان اذ الفاء تاء عطف على قوله في اول الجمع واوا مضموما اى بالجاء
آخره الفاء وتاء وهواى وهذا الجمع للمؤنث اسما كهندات او صفة كمسلمات
الا يكون فعلا افعل كحمراء احمر فانه لا يجمع بالالف والتاء فلا يقال حمروات
لان مذكره وهو احمر لم يجمع بالواو والنون فلو جمع المؤنث الجمع الصحيح
لجعل للمؤنث مزية على المذكر او فعل فعلان كسكرى سكران فانه لم يجمع بالالف
والتاء لان مذكره وهو فعلان لم يجمع جمع التصحيح فلو جمع مؤنثه بالالف
والتاء لكان للمؤنث مزية على المذكر ايضا او مستويا معه المذكر اى لا يجمع
ايضا بالالف والتاء اما استوى فيه المذكر ايضا والمؤنث تخرج لا يقال فيه
جمعات رعاية للتسوية بينهما في حال الافراد اى كما سوى بين المذكر والمؤنث
في الافراد سوى بينهما في الجمع فلم يجمعا جمع التصحيح او لا مذكر لها وقد تجردت
عن العلامة كحايض عطف على مستويا اى لا يجمع بالالف والتاء لا مذكر
لها ان تجردت عن العلامة احتراز عما اذا لم يتجرد كحايضة فانها لمن حدث
حيضها وذلك يجمع بالالف والتاء يقال هن حايضات فلم يجمع ما تجرد عن
التاء كحايض بمعنى بالغ بالالف والتاء ليلا يلتبس جمع المجرد وجمع غير المجرد و
للمذكر عطف على قوله للمؤنث اى الجمع بالالف التاء يكون للمذكر ويكون للمؤنث
الذى لم يكسر اى الذى ليس له جمع تكسير نحو بعلات والسبط العظم الخلق فانه
ليس له جمع تكسير فجمع بالالف والتاء ونحو بوانات مع بون شاذ هذا ايراد
فان البوان بكسر الباء عمود من اعمدة البيت وله جمع تكسير فكان حقه ان
لا يجمع بالالف والتاء للضابط المذكور واجاب بانه شاذ ويحذف تاء التانيث
تجردا عن الجمع بين العلامتين او قيل مسلمتان مثلا حذف تاء التانيث واكتفى با
لالف والتاء لانها تدل على الجمعية وعلى التانيث واستغنى بها عن تاء التانيث
والهمزة المنقلبة عن الف التانيث تبدل واوا لذلك اى التجرد عن الجمع بين علامتى
تانيث فلو لم تبدل واوا وقيل لحمرا ان الجمع علامتا تانيث وهما الهمزة
والتاء والالف المقصورة اى للتانيث تبدل ياء كيفما كانت اى اسما او صفة او

او مصدرا كرجع وذكرى مصدرين وهى اسما لبنت وحبلى صفة وعين
فعلة وفعلة وفعلة صحيحة تفتح او تحرك بحركة الفاء اذا كانت اسما وقد
يجوز التسكين في غير المفتوحة الفاء يعنى ان نحو فعله مضمومة الفاء او مفتو
حتها او مكسورتها اذا كانت العين صحيحة ساكنة فاما ان يكون في الاسم او
في غيره فان كانت في الاسم ففي جمعه يجوز فتح العين كمرات بفتح الميم
جمع تمرة وغرفات وكسرها بفتح الراء والسين ويجوز تحريك العين ايضا
بحركة الفاء فيجوز في غرفة غرفات بضم الراء وفي كسرة كسرات بكسر السين
اتباعا لحركة الفاء هذا اذا كانت الفاء مضمومة او مكسورة فاما اذا كانت
مفتوحة الفاء نحو تمرات فجاز ان يكون فتحة عينها للتخفيف كما في كسرات
وغرفات وجاز ان لا يتباع الفاء وجاز تسكين العين في غير المفتوحة الفاء
ففي غرفة وكسرة جاز غرفات وكسرات بسكون العين ايضا واما مفتوحة
الفاء فلا يجوز تسكين العين فيه لوجود الخفة بفتحة العين والفاء وهذا
كقولهم في كتف وعضد كتف عضد بالتسكين ولا يجوز في جمل حمل بالتسكين
لما ذكرنا والا اى وان لم يكن اسما صحيحة العين بل اما ان يكون صفة
او اسما غير صحيحة العين فهي مبنية على السكون اى حكمه ان ينبغى
العين على سكونها اما في الصفة فلانها اثقل من الاسم لدلالتها على الذات
مع الحدث فسكنت لثقلها بخلاف الاسم فانه خفيف يقبل الحركة واما
في المعتل فلثقل الحركة على حرف العلة واستلزام انقلاب ياء او الواو
الفا في بيضات وجوزات وهو خلاف الاصل ونحو اخويضات راجع
متاوب فانما يتبع في لغة هذيل واخوه رفيق بمعنى المنكبين بمعنى اورده
على انه معتل العين وكان حقها ان يكون ساكنة واجاب بانه لم يجئ الا في
لغة هذيل دون غيرهم اى هذا نادر لا يعتد به بصفة كذا من
النعامة اى هو اخويضات يرجح ويشرع الى بيضانه والمحذوف في البحر
قد يرد وقد لا يرد اى الاسم الذى حذف عجزه كبنة وسنة ونحوهما جاء في بعض
الصور مردودا في البحر كسنوات وجاء في بعضها غير مردود في البحر كبنات قوله

قد يرد فاعله يرجع الى لفظ الجمع اى ما حذف عجزه قد يرد العجز منه وقد لا يرد
وهذان اى الجمع بالواو والنون والالف والتاء يسميان جمعا التصحيح واما
بتغير صيغته عطف على قوله واما بالحاق آخره عطف جمع التكسير على جمع التصحيح
لفظا او تقديرا كرجال وفلك تقسيم لانواع التغيير اى التغيير قد يكون لفظيا
كرجال وقد يكون تقديريا كفلك فان ضمة المفرد كضمة برد وضمة الجمع كضمة
اسد واما قال بتغير ليشمل انواع التغيير لان التغيير قد يكون بزيادة حركة
كسقف وسقف وقد يكون بزيادة حرف كرجل ورجال وقد يكون بنقصان
حرف كقذال وقذ او قد يكون بزيادة حرف وحركة كلب واكلب وقد يكون
بنقصانهما كراكب وركب وقد يكون بزيادة حرف مع نقصان حركة كضفدع
وضفادع الى غير ذلك من انواع التغيير فلفظ التغيير يشمل هذه الصور وغيرها
ويسمى جمع التكسير اى هذا النوع الذى غير صيغته وهو اى جمع التكسير اما
ان لا يختلف اى لا يكون لجمعه الا وزن واحد كمثال فعالل للرباعى كجعافر
الملحق به كجداول وما زيد فيه من ثلاثى حرف غير مدة عطف على الملحق اى
كما زيد فيه كمداعس وتناضب فان اصلها ثلاثى زيد عليه حرف فيكون على وزن
جداول وان لم يكن ملحقا وانما قال غير مدة احترازا عن فاعل فانه ثلاثى زيد عليه
حرف لكن الزايد مدة فاخرج عنه لان فاعلا اسما يختلف جمعه كفواعل وفعلان و
فعلان نحو كواهل وعجزان وجنان وصفة لا نسعة كفعل وفعال وفعلة كشهد
وجهال وفسقة ونحوها مما هو مذكور فى المفصل الا فيعلا وافعل فعلا استثناء
من لضابط لان كل واحد منهما ملحق زيد فيهما حرف وذلك الحرف غير مدة لان المراد
من المدة ما لحقة المد بالفعل اى يكون ممدودا بالفعل كضارب وضراب و
ضروب لا من شانه ان يمد فاخرجه من لضابط اما فيعلا فانه يختلف جمعه
فصحيح على افعال وفعال وافعلا كاموات وحياد وابيناء واما افعل فعلاء
كاحمر حمراء فانه يختلف جمعه لى فعل وفعلان كحمر وحمران واحترز بقوله افعل
فعلاء عن افعل فعلى للتفضيل فانه لا يختلف جمعه بل تقول فيه افاعل وافاعل
واحترز ايضا عن افعل اسما فانه ايضا لا يختلف جمعه بل لا يجمع الا افاعل افاعل

افاعل كاجادل فنبه بقوله افعل فعلا على ان افعل صفة موشه فعلاء فى الصفة
خرج افعل الاسم وبفعلا خرج افعل الذى موشه فعلى والخماسى بعد حذف
خامسه عطف على ما زيد فيه اى لا يختلف جمع التكسير ايضا بل جمع تكسيره
فعالل لكن انما يجمع هذا الجمع بعد حذف خامسه على استكراه كجمع من جمع
عجرش وهو العجوز فانه انما يجمع فعالل بعد ما حذف خامسه وهذا الجمع
بعلة لانه يودى الى حذف الحرف الاصلى من الكلمة كما فى التصغير فانه انما
يصغر الخماسى بعد حذف خامسه ايضا بان يقال عجيم او عجيرش على الوجهين
المذكورين فى التصغير كما سياتى وفعالة اى كمثال فعالة فان جمع تكسيره
ايضا لا يختلف ثم بين ان هذا الجمع لاى شئ يكون فقال للمنسوب منه اى من
الرباعى كاشاعثة وممالبة فى المنسوب الى الاشعث والمملب وللاعم ايضا
من الرباعى كجوارنة جمع جورب وفعاليل اى كمثال فعاليل فانه ايضا لا يختلف
وبين انه لاى شئ يكون فقال لما لحق من ذلك اى هذا الجمع للرباعى الذى لحقه
مدة قبل آخره كسراديح جمع سرداح من سرى دوان الادب لسرداح مكان ليس
ست اللحم والعطيه من اللوق الى وقراطيس جمع قرطاس ثم استثنا من
الرباعى الذى لحق مدة قبل آخره وزنين فقال الا فعلان وفعلان صفة
اما فعلان بكسر الفاء وسكون العين فيكون فى الاسما يشركان فانه يختلف
جمعه فيجمع على سراحين وجافيه سراح واما فعلان بفتح الفاء وسكون العين
فانه يختلف جمعه ايضا ان كان صفة لغضبان فانه يجمع على غضاب وسكران
فانه يجمع على سكارى فقد اختلف جمعا فعلان فى الصفة الى فعال وفعلى
واحترز بقوله صفة عن فعلان بالفتح اسما وفعلان بالضم فانه لا يختلف
جمعهما بل يجمعان على فعالين كشاطين جمع شيطان وسلاطين جمع سلطان
ولما توهم ان الامثلة المذكورة من نحو فعالل وفعاليل وفعلان وفعلان
يحمل ظاهرا على ما يكون موازنه صحيحا حتى لا يندرج مداعس وتناضب
تحت فعالل بل وزنهما مفاعل وتفاعل لا فعالل نبه على ان المراد مجرد العدد
لا الفا والعين واللام وحدها الصحاح بل المراد الوزن بالحركات

ما سوى ذلك من المصادر
فعل كقضاة وفعل كبزل وفعلا
كشعرا وفعلان كصحبان
وفعال كفجار وفعل كفعد

والسكان لان مدلولي يوازن فعالل حركة وسكونا كما في الوزن المعتبر في
العروض الوزن المعتبر عند اهل التصريف فقال ولا يخرج بالفاء والعين و
اللام عنها اي في بحث جمع التكسير لمجرد العدد لا اعتبار الاصل والزايد
قال كما في ادلة التصغير فانه لا يخرج بالفاء والعين واللام هناك ايضا لا
لمجرد العدد فاذا قلنا فعلل يصغر على فعيلل ردنا ما يوازنه في
الحركات والسكنات حتى ان جعفرا يقال فيه انه يصغر على فعيلل ومدحرج
وتضب يصغران ايضا فعيلل كمدحرج وتضب كمثال فواعل لجعفر هذا
انما عطف على قوله كمثال فعالل وفعاليل بمثالين فواعل تكون
جمعا لاثنى فعال لفاعلة وفاعلاء اسمين فعاعله اسما يجمع على فواعل
نحو كواثب وفاعلاء يجمع على فواعل ايضا كنوافق جمع نافقاء واحزنا بنا
علة اسما عن فاعلة صفة فانه تختلف جمعها الى فواعل وفعل كضوارب
ولؤم وقوله اسمين يقتضي ان يكون فاعلاء ايضا قيدين اسما وصفة
حتى يحترز بالاسم عن الصفة لكن فاعلاء صفة مما لم ينص عليه في استعمال
او يختلف عطف على قوله اما ان لا يختلف ثم ذكر ان مختلف الجمع قد
يختلف الى مثالين كفعايل وفعل جمع فعيلة نحو صحايف وصحف ثم
لما وجد مختلف الجمع الى الزايد على المثالين قال فصاعدا الى احد عشر
وهي فيما كانت زيادته ثالثة مدة فلا سبيل في الجمع احد عشر مثالا افعلة
فعل فعلان فعايل فعلان فعلة افعال فعول افعلاء افعل نحو ارانب
واجرة واعبية وارغفة واعمدة وقذذ وحمر وقرد وكتب وزبر وغربان
وصيران جمع صوار وهو القطيع من بقر الوحش وغربان وظلمان و
قعدان وافايل جمع افيل افعل وهي صغار الابل ودنايب جمع دنوب
وهو النصيب وشمايل جمع شمال وهي الخليقة وزقان جمع زقاق و
قضبان وغلمة وصبية وايمان وافلاء جمع فلو وهو المهر وفصال
جمع فصيل وعنوق جمع عناق وهي الانثى من اولاد المعز وانصباء
والسن ثم لما كان غرضه التنبيه على اصل اختلاف الجمع لم يعدها واحدا

واحدا بل احالها على كتب اللغة وقال وفي تعدادها اطالة ومن حكمه
اي ومن حكم جمع التكسير ان لمعتل العين سواء كان واويا او ياييا لا يجمع
على افعل لاستلزامه تحريك حرف العلة فحينئذ اما ان يعل او لا يعل فان
اعل اختل بناء افعل وان لم يعل حصل الثقل ومع هذا فقد جاء شاذا كلمات
كما قال لا نحو اقوس واثوب واعين وانيب والواوي منه على فعول اي ومن
حكمه ايضا ان الواوي من معتل العين لا يجمع على فعول والياءي منه يجمع على
فعول كسيول والياءي على فعال اي ومن حكمه ان لا يجمع اليائي من المعتل
العين ايضا على فعال والواوي يجمع منه على فعال فيقال في حوض حياض
ولا يقال في بيت بيات وقد شذ فووح وسيوون اي جمع الواوي من المعتل
العين على فعول على الشذوذ وان يكسر ما قبل اي ومن حكمه ايضا ان يكسر
ما قبل الآخر من معتل اللام في افعل خلافا لدل جمع دلو كان اصله ادلو فوقع
الواو طرفا واستثقل فقلبت ياء وكسر ما قبل الياء ثم اعل اعلال قاض وفي
فعول كثيرا مطردا اي كسر ما قبل الآخر من معتل اللام كثيرا مطردا في فعول كعصي
فان اصله عصوو على فعول فانقلبت الواو ياء لكونها طرفا مستثقلا فاجتمع
الواو والياء اولها ساكن فقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر
ما قبل الياء فقيل عصي وقد جاء على الشذوذ فتوو ونحو على فعول في جمع فتي و
نحو من غير قلب الا ان الغالب فيهما اي في المثالين اللذ فان الغالب في جمع الثاني قد
جاء جمعها على فتوو على الشذوذ وقد جاء ايضا فتي كعصي على القلب وهو الاكثر
وكذا نحو في جمع نحو وهو الطريق جاء على الشذوذ والاكثر قلبها ياء كقولهم ثدي
وعصي وفي جمع قسو شذوذا هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال فتي جمع
جمع قوس ويجتمع في المعتل اللام الذي يجمع على فعول يكسر ما قبل آخره بعد
قلب لواو ياء قوس آخره صحيح وهو ليس من الباب فاجاب بان قوسا قلب تقديرا
الى قسو ثم جمع على فتي كدلو ودلي على الوجه المذكور في عصي فيكون مثل اللام
تقديرا وان المحذوف يرد فيه اي ومن حكمه ايضا ان يرد ما حذف منه نحو شفاه
واشاه ويدي فان شفاها جمع شفه محذوف اللام اذ اصله شفهة فيرد

المحذوف وهو الهاء في الجمع ليمكن بناء افعال نحو شفاه وكذا اسناه جمع سنة محذوف
اللام اذ اصله سنهة فلما جمع على افعال رد المحذوف ليمكن بناء افعال وكذا يدى جمع يد
محذوف اللام واصله يدي على فعل ساكنة العين فلما جمع على فعول رد اليه الياء
فقيل يدي كعضو وجمعا التصحيح وافعال وافعل وافعلة وفعلة يمثل للكثير اي
من جموع التكسير للقلة وهي العشرة فما دونها وما عداها للكثرة هذا تقسيم للجمع الى
جمع القلة والكثرة فبين مواقع جمع القلة اولا ليتبين ان ما عداها جمع كثرة فقوله جمعا
التصحيح اي بالواو والياء والنون او الالف والتاء مبتدأ وكذا ما عطف عليه و
خبره قوله للقلة اي للعدد القليل اصطلاحا وهي العشرة فما دونها اي جمع القلة
هو جمع التصحيح وهذه الاوزان الاربعة من جمع التكسير وفسر القلة بانها العشرة فما
دونها ولما بين جمع القلة قال وما عداها جمع الكثرة وهو ظاهر ومنها اي من علامات
الاسم التصغير واما كان التصغير من علامات الاسماء وخواصها ان التصغير
في المعنى وصف وان قولك جعل معناه رجل حقير والصفة من خواص الاسماء ولا
يتجاوز امثلة اي امثلة التصغير فعيلا وفعيلك وفعيلا لان التصغير انما يكون
في الثلاثي والرباعي والخماسي ايضا برده الى الرباعي كما سيأتي فالمصغر اما
ثلاثي وتصغيره على فعيل والمراد بالاول ان الثلاثة مجرد العدد ايضا كما ذكر
في الجمع فدعس يقال فيه يصغر على فعيل كدريس وان كان باعتبار الاصل و
الزيادة ورتبة مفعلا ثم استثنى عن الاول ان الثلاثة وقال الا محقرا فعال وما
فيه الف تانيث فانهما ليسا على وزن فعيل وفعيلك وفعيلا ثم استثنى عما فيه الف
تانيث فقال الا ان يكون مقصورة خامسة كمجبى فصاعدا كحوايا فانها اي فان
الالف المقصورة تحذف فيقال في تصغير مجبى مجيبى وفي تصغير حوايا يقال
حويلى بالتشديد لانه تحذف الالف الاخيرة فيقع حوالى ثم يقلب الالف ياء لانكسار
ما قبلها كمفتيح في مفتاح ويدغم في الياء الاخيرة فيقال حويلى بالتشديد ويجوز
ان يقال حويل فاما ان يحذف الالف من حوالى لزيادتها ثم يصغر فيقال حويلى ثم
يبدل الياء الاعلال قاض واما ان يصغر اولا على حويلى بالتشديد ثم يخفف ايضا كما يخفف
يا رصاري ويقال صحاري وانما حذفت المقصورة دون الممدودة لان المقصورة

المقصورة تنزل منزلة الصحاري وانما حذف المقصور من الكلمة منزلة الجزء كالالام
من سفرجل بخلاف الممدودة فانها لما زادت على حرف شبهت بكلمة اخرى فقيل
خنيفسا كما قيل في عيلبل او الف ونون مضارعتان اي لاحرف ما فيه الف ونون
مضارعتان ثم ذكر الامثلة المستثناة على الترتيب نحو اجمال لمحقر افعال بجيل
وعميرات لمحقر ما فيه الفا تانيث مقصورة وممدودة وشكيران لمحقر ما فيه الف
ونون مضارعتان ثم ذكر علة ورود المستثنيات خارجة عن الاول وان الالف
محافظ عليه الالغات اي لف افعال والف التانيث والالف والنون فقال
المضارعتان اما الف افعال كاجمال لو ورد على اصل وزن التصغير فقيل
اجيمل فحينئذ لم يعلم انها تصغير مفرد كاجمال مصدر اجمل ومحقر جمع وهو
اجمال جمع جمل واما الفا التانيث فللمحافظة على الصيغة الموضوعة للتانيث
ولو قلبت ياء كما هو مقتضى التصغير فات الصيغة الدالة على التانيث حينئذ ياء واما الالف والنون المحفوظ على الفهما تحقيقا لمضارعتهما لالف
التانيث ولو قلبت ياء كما هو مقتضى التصغير فات لمضارعة المطلوبة
فيها ومحقر المبهم عطف على محقر افعال اي لا محقر المبهم فانه ليس على فعيل
وفعيلك وفعيلا فان اقله ثوك غير مضموم هذا بيان للكونه ليس على الاوزان
المذكورة لان اوايله مضمومة وهذه ليست بمضمومة الاول بل جاء مفتوحا كثوب
ملحقا باخره الف نحو ذيا وتيا واللذيا واللتيا اما اذا فرد وفيه يا التصغير
قبل الالف كانت يا التصغير ساكنة فانقلبت الالف ياء وزادوا الفا اخرها
وفتحوا ما قبل الالف وادغمت يا التصغير في الياء المنقلبة عن الالف فصار
ذيا وكذا تيا واما اللتيا واللذيا فزادوا قبل الاخر ياء فاجتمعت مع
يا الذي واللتي فادغم ياء التصغير فيها وزادوا ايضا في اخره الفا
ففتح ما قبل الالف لكن كان قياسه ان تقال اللذيا واللتيا بكسر الذال واللتا
فتحوها ليكون على نحو ذا وتا في فتح ما قبل يا التصغير ليكون الباب فيما
قبل يا التصغير متحدا ثم رجع الى الامثلة الثلاثة للتصغير فبين ان كل واحد
تصغير لما ذا افعال فعيل لما هو على ثلاثة احرف كيف كانت اي كيف كان ثالث

اى كيف كانت الاحرف الثلثة مضمومة الاول او مفتوحتها او مكسورتها مع الاحوال
الاربعة للعين من الضم والفتح والكسر والسكون فيصغر جميعها على فعيل ويجوز
زيادة ايضا من قوله كيف كانت احوال الاحرف من كونها اصلية او زايدة نحو جعيل
ومبيت اما جعيل فحروفها اصلية ويراد الامثلة الاثنى عشر للثلاثى باعتبار
حركة الفاء والعين وسكون العين واما مبيت فمثال ما فيه زايد اذا صله
مبيت على فيعل فخفف بحذف العين فبقى مبيت على وزن فيل فمبيت مصغر ثلثى
وان لم يكن كل حروفه اصليا او على حرفين اى فعيل تصغير ايضا لما هو
على حرفين لكن بعد رد المحذوف نحو وعيدة ومنيذ فى هذا سما وحريح فان
وعيدة تصغير عدة محذوفة الفاء اذا صله وعد فصغر على اصله فقيل
منيذ وانما قال اسما اى غايصغر اذا سمى به اما اذا كان ظرفا او حرفا فلا
يصغران اما الحرف فواضح واما الظرف فلكونها مبنيا مشابها للحرف وشبهه
بالحرف مانع من التصغير وحريح تصغير حرح المحذوف اذا صله حرح
بدليل جمعه على احراح فقيل حريح وفيقال لما هو اى تصغيرا لما هو على
اربعة احرف كينما كانت باعتبار الحركات والزيادة والاصالة نحو جعيفر
ومجيلس وخديب بالجمع بين لساكنين على حده كدابة اما جعيفر فتصغير الرباعى
المجرد وهو جعفر واما مجيلس فتصغير لما هو على اربعة احرف لكن بعضها زايد
وهو الميم فى مجلس واما خديب فتصغير خدب بادغام الباء وهو الخضم ولما
كان مشتملا على الجمع بين لساكنين وهو من الجمع بين لساكنين لانه على حد جوازه
وهو ان يكون احد لساكنين مدغما والآخر مدة كدابة ولما قال فى الجمع بنى بالفاء
والعين واللام مجرد العدد كما فى امثلة التصغير علمنا ان فعيلا لتصغير لما
هو رباعى اصلى كجعفر او فيه زايد كمجلس وخدب فقال كيف كانت تنبيها وتذكيرا
لذلك الضابط المذكور قبل او على اكثر اى فعيل تصغير لما هو على اربعة احرف
ولما هو على اكثر من اربعة احرف نحو حجيمش فانه يرد الى اربعة احرف كما نبه عليه
بقوله بعد وذلك بالرد الى الاربعة كما سياتى وجاز تفعيل ايضا اى ما هو
على اكثر من اربعة احرف كما جاز فيه فعيل جاز فيه تفعيل ايضا عوضا عما

حرف

حذف منه فيعال فى فمزق فى يزيد وفى يزيد ايضا حيث يكون الرابع مدة
نحو دينار فيجب فيه ان يقال دنينير على فعلين لامكان الاتيان بالمدة بعد
قبلها ياء من غير استكراه فلذلك نبه عليه بقوله الا ان يكون الرابع مدة
فانه يجب مثاله نحو دنينير اى يجب ان تقال فعيل نحو دنينير وذلك الرد
الى الاربعة اى انما تكون فعيل تصغير الما هو اكثر من اربعة احرف بعد الرد
الى الاربعة اما بحذف الحرف الخامس منه فيقال فى هجرش هجيرم او يحذف
ما هو من الزوايد كميم هجرش فيقال فيه هجيرش يحذف الميم او يحذف ما
هو اشبه بالزايد كالذال فى مزدق فانه يشبه التاء التى هى من الحروف الزوايد
فانه يقال بعد حذفهم فى يزيق وعلى الاول فى يزيد بشرط ان لا يحذف اصل مع وجود
زايد نحو دحيرج فى مدحرج اى انما يرد الى الاربعة بحذف حرف بشرط انه ان
لا يحذف الاصل مع وجود الزايد ان الزايد اولى بالحذف فيقال فى مدحرج
دحيرج بحذف الميم الزايدة ولا يقال مديحر بحذف الخامس كما فى هجيرم فالمراد
بالزايد فى قوله مع وجود زايد ما لا يقابل الفاء والعين واللام لانه من حروف
الزوايد فيم هجرش على هذا اصلى لانه مقابل اللام فى فعيل فكذلك جاز ان
يحذف الاصلى وهو الشين مع وجود هذا الميم لانه اصلى ايضا ليس بزايد ولا
زايد مفيد مع وجود غيره كمطيلق فى منطلق اى وبشرط ان لا يحذف زايد مفيد
لمعنى كالميم فى منطلق لدلالته على انه اصل للفاعل مع وجود غيره كالنون فى
منطلق فيقال مطيلق بحذف النون لا الميم فان قلت النون ايضا مفيد لمعنى
على الجملة فان نون الاربعة يفعال يدل على لزوم الكلمة فهو مفيد ايضا
قلت ليس مرادهم اصل الافادة بل افادة يختص بذلك الاسم فان الميم انما
يدل على الفاعلية فى اسم الفاعل فى نحو منطلق ثم لو وجد فى سايرا تصاريف الكلمه
بخلاف النون فانها زياده توجد فى جميع تصاريفها من انطلق وينطلق و
انطلق ومنطلق ايضا فلما كانت الميم اثبت والزم للكلمة عبر عن هذا الثبات
واللزوم بالافادة ولا غير مفيد يودى حذفه الى ما لا نظير له مع ما لا يودى
حذفه اليه كخرج فى استخراج لوجود تفعيل كتحيفيف دون سيفعيل اى اذا اوجد

زايدان كل واحد منهما غير مفيد للمعنى المذكور لكن احدهما اذا حذف يؤدى
حذفه الى ما لا نظير له في كلام العرب والآخر لو حذف لا يؤدى حذفه الى ما لا
نظير له فيشترط ان لا يحذف ما يؤدى حذفه الى ما لا نظير له ومثل بتحقير بنى استخراج
فان السين والتاء زايدتان غير مفيدتين لوجودهما في تصاريف الكلمة من نحو
استخراج واستخرج ومستخرج لكن لو حذف السين وقيل تخريج لكان له نظير لوجود
تفعيل تصغير تخاف ولو حذف التاء وقيل سخريج لم يكن له نظير فيحذف السين
دون التاء ولا اصل غير في آخره على الاعرف فلا يزيد اى يشترط ان لا يحذف اصل غير
آخر بعد اذا وجب حذف حرف من الخماسي مثلا فالاعرف والاشهر ان يحذف الحرف
الآخر لان الثقل انما يحصل بعده وقيل انما يحذف الزايد كالميم في جعرش وما
ما يشبه الزايد كالدال من مرد ق لانها تشبه التاء في ذهاب المخرج والتاء من الزوايد
ولا يحذف لفظ التانيث اى لا يحذف لتصغير تا التانيث لانه زايد على البنية
بل يظهر المقدر فيما هو على ثلثة احرف دون غيره ان كان الاسم ثلاثيا محذوف الفاء
فيه لفظا فيظهر التاء المقدر فيه فيقال في شمس شميسة بخلاف الرباعي من نحو
عقرب فانه يقال فيه عقيرب بغير تا وانما اظهر التا لان التصغير بمنزلة الوصف
والتانيث في الوصف وانما لم يظهر في غير الثلاثي لاستثقال الكلمة فكان الحرف
الرابع قام مقام التاء وقد شذ نحو عريس وعريبة وورية اما عريس
فلانه تصغير عرس فكان حقه ان يقال عريسة فعريس شاذ قولهم في التصغير
عريس ان كان كبرة عرسا بضم العين وسكون الراء وهو طعام الوليمة فانه
قد جاء مذكرا وموتثا فلا يتعين حمله على الشذوذ بل قد يكون تصغير المذكر
فلا يكون حينئذ شاذا او ان كان كبرة العرس بكسر العين او سكون الراء
وهو امرأة الرجل او البيت الاسد فهو موتث فتصغيره شاذ فينبغي ان يقال انه
في الاستعمال جاء لاى معنى وكذا عريب تصغير عرب شاذ اذ قياسه عريبة
واما قديمة ووريئة فهما مصغرا قدام ووراء ولعل يائيتهما باعتبار كونهما
اسمين للجهتين فكان حقهما ان يقال قديدم ووريتى فغيرتا كعقيرب بفتح
التاء شاذ ولتحرك اوله لاثبات همزة الوصل معه يعني اذا كان الاسم في اوله

همزة وصل كامرئ فلا يثبت همزة الوصل مع التصغير لان شرط التصغير ان يحرك
اوله بضم وهمزة الوصل لا يمكن تحريكها اول الاسم للاستغناء بتحريكه عن
همزة الوصل فحقها ان يحذف الهمزة ويضم ما بعدها فيقال مريء ولتحرك ثانيه
لا يثبت الالف ثانية بل يرد الى اصل ان وجد والا انقلب واوا الا لف ان
كانت ثانية فلا يمكن ان يثبت مع التصغير لان شرط التصغير ان يكون ثانيه
متحركا كفعيل وفعيلة وفعيليل ولا يمكن تحريك الالف لكونها ساكنة بل اما ان يكون
للالف اصل او لا فان كان له اصل رد الى اصله فيما يقال فيه بويب
لان اصله بوب وناب يقال فيه نييب لان اصله نيب وان لم يكن له اصل
قلب واوا كضويرب تصغير ضارب فان الف ضارب لا اصل له واوا
او ياء ولا يمكن تحريكه فحقه ان يرد الى ما يقبل الحركة من حروف المد واللين
وهو اما الواو والياء والواو اولى لثقل الياء مع ياء التصغير فلذلك قال
ضويرب دون ضييرب فقوله نحو بويب مثال لما اصل الفه واو ونييب
مثال لما اصل الفه ياء وضويرب مثال لما اصل الفه ولا ثالثة ظرفا او
غير ظرف بل يقلب ياء لغير نحو عصية وعنيق اى ولتحرك ثانيه لا يثبت الالف
ثالثة ظرفا كعصا وغير ظرف كعناق وانما جعل انقلابه الفا ثالثة فرع تحرك
الثاني في التصغير لان انقلابها فرع ياء التصغير لان انقلابها انما يكون بعد
ورود ياء التصغير وهي ساكنة وانما يكون ساكنة اذا تحرك الثاني اذ لو كان
الثاني لم يمكن ورود ياء التصغير بعدها لاجتماع الساكنين فسكونها فرع
تحرك الثاني اذ لو لم يتحرك الثاني لم تثبت ياء التصغير فانقلابها الفا فرع ياء
التصغير وياء التصغير فرع تحرك الثاني وفرع الفرع فرع فلذلك كان انقلاب الالف
ثالثة فرع تحرك الثاني في عصية تصغير عصا والالف فيه ثالثة ظرفا ولا
يمكن ثبات الالف في التصغير مع ياء التصغير لما يلتقي ساكنان بل لا بد من قلب
الالف ياء اذ لو قلبت واوا لزم ايضا قلبها ياء لان الواو والياء اجتمعا و
اولاهما ساكنة وكان قلبه ياء من الابتداء هو الوجه وهو معنى قوله بل تقلب
ياء لا غير وعنيق مثال تصغير عناق وهو لاثنى من اولاد المعز والالف فيه

فنه ثالثه غير طرف فلزم قلب الف ياء وادغام ياء التصغير فيه نحو عنيق
وكذا الواو اى وكذا الواو تنقلب ياء اذا وقعت ثالثه طرفا نحو عرية تصغير
عروة فان الواو وقعت ثالثه طرفا فيجب قلب الواو ياء ان يقال عرية
بخلاف ما اذا لم يكن الواو ثالثه طرفا كاسود وجدول فانه لا يجب فيه قلب الواو
الى الياء بل يجوز الاظهار نحو اسيود وجديول وان كان الفصيح ان تقلب الواو
الى الياء وان تقال اسيد وجديل ولذلك قال الا ان يكون غير طرف وقد اجيز
الاظهار نحو اسيود وجديول وان كان الفصيح القلب واما وجب قلبها اذا
كان طرفا دون ما اذا كان وسطا لان الطرف محل للتغيير والتصرف دون
الوسط والبدل اللازم وهو ما كان علة الابدال باقية لا يرد الى اصله كما فى التكسير
نحو تخمة وفويل فى تخمة وتاويل لما كان التصغير يجب فيه رد الاشياء الى اصولها
ذكر هذا الجنس وهو انه فى البدل اللازم لا يرد الى اصله لان علة الابدال باقية
فى المصغر ايضا فكما ابدل فى المكبر يبدل فى المصغر ايضا نحو تخمة تصغير تخمة
والتاء فيه بدل من الواو وانما ابدل الواو تاء لكونها مضمومة واشتقتا
الضمة على الواو وللمصغر ايضا لو قيل فيه وخيمة لوجب ابدالها ايضا لكون
الواو فيه مضمومة فعلة الابدال باقية فى المصغر فيجب فيه الابدال وكذا فى قويل
تصغير قايل واصله قاول اسم الفاعل من القول ابدلت الواو همزة لما ذكر فى
اعلال وهو وقوع الواو متحركة بعد مدة وهذه العلة باقية فى التصغير اذ لو قيل
قويل لوقعت الواو ايضا متحركة بعد الياء فوجب قلبها همزة كما فى المكبر و
فيه نظر لان حقه ان يقال قويل بالادغام لان قولك قويول اجتمع فيه الواو و
الياء وسبق احديهما بالسكون فالقياس قلب الواو ياء وادغامها فيه نحو
قويل بالتشديد مع انهم يقولون ما الهمزة نحو قويل فالاولى فى تعليله ان يقال
انما ابدل فى المكبر وهو قاول لكون الاعلال فى الاسماء فرعا على اعلال الافعال
فعلة ابداله وجود الابدال فى الفعل وهو قال وهذه العلة موجودة
فى المكبر وفى المصغر ايضا معا قوله كما فى التكسير اى كما ان البدل اللازم
فى المكبر لا يرد الى اصله فلو جمع تخمة على تخم لم يرد فى الجمع الى اصله الذى هو

علة

علة الابدال فى التكسير ايضا وهو كون الواو مضمومة بخلاف غير اللازم نحو موزين
وموعد فى ميزان وميعاد اى البدل الغير اللازم وهو ما لا يكون علة الابدال
باقية فى المصغر يرد الى اصله كموزين تصغير ميزان واصله موزان قلبت الواو
ياء للسكونها وانكسار ما قبلها وهذه العلة غير موجودة فى المصغر لضم الاول فرد
الى اصله فقيل موزين من غير قلب الواو ياء وكذا موعد تصغير ميعاد اسم فاعل
من تعد فان اصله موتعد فقلبت الواو تاء لكون الواو ساكنة مع التاء فقلبت
تاء وادغمت كما قلبت فى اوتعد لسكون الواو وانضاف فلما صغر لزم حذف الالف لكونه
زائدا غير مفيد فلم يبق علة الابدال لعدم التاء وقيل عييد فى عيد فرقا بينه
وبين محقر عود مما قالوا اعياد لذلك اى للفرق هذا جواب عن سؤال مقدر وهو
ان يقال عد من العود فاصله عود وانما قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما
قبلها ولم يوجد هذه العلة فى المصغر لوجوب ضم الاول فكان حقه ان يرد
الى اصله لعدم موجب الابدال فعييد على خلاف القياس وكذا لو جمع عيد
على اعياد لكان حق الجمع ان لا يبدل الواو فيه ياء لعدم علة الابدال فيه فاجاب
عنهما بجواب واحد وهو انه لو رد الى اصله لقيل عويد فيلتبس محقر عود انه يقال
فيه عويد وكذا فى الجمع لو قيل على الاصل اعواد التبس بجمع عود فلما قيل عييد
واعياد للفرق بين محقر عيد ومحقر عود وللفرق بين جمع عيد وجمع عود واذا
اجتمع مع ياء التصغير ياء ان حذفت لاخيرة نحو غوية ومعية فى غاوية ومعاوية اى
اذا اجتمع مع ياء التصغير ياء ان حذفت لياء الاخيرة لحصول الثقل عندها فان
التصرف باخر الكلمة اليق اما غوية فهو تصغير غاوية واصل تصغيره غويوية
والواو قلبت بالسكون اليا قبلها فصار غويية فاجتمع مع ياء التصغير ياء
ان حذفت لياء الاخيرة فبقى غوية بعد الادغام وفتحت ما قبل الياء فصار غوية
وكذا معية فى تصغير معاوية اصله معيوية فانقلبت الواو ياء فصار معييية
فحذفت الاخيرة فبقى معية فان قلت معية اسم امراة لو صغر قيل مييية فقد اجتمع
مع ياء التصغير ياء ان مع انه لا يحذف الاخيرة قلب نحو بالمثال على ان اجتماعهما

كان المعد والنقد فاسد وما ذكر فساده
ما يقتضى صحة ما ذكر فساده والصحيح ما ذكر اولا

الحذف
لعدم الادغام

مع يا التصغير انما يوجب الحذف في مثل هذه الصورة وهو ان يكون يا ان متاخرتين
عن ياء التصغير وان يكون زايدا على الثلاث ليمكن ان يحذف من غير اخلال بزنة
الثلاثي بخلاف عينة فان الياءين غير متاخرتين والكلمة اضافة ثلاثية فلو حذف
لزم الاخلال بالزنة فكانه اكتفى بالمثال عن بقية الضوابط او يراد اذا اجتمع
مع يا التصغير يا ان يا التصغير لاجل بسبب التصغير وفي غوية ومعة ظاهر ان
الياءين انما حدثتا بواسطة يا التصغير فبالحذف يحذف احدهما والاثبت لواو غير معلة فالياء ان
حدثتا بواسطة يا التصغير بخلاف عينة فان الياءين لم تحدثا بالتصغير فافترقا
ونبه اضافا بالمثال على هذا الاعتبار وقد يرد المزيد فيه الى حروف الاصول
نحو زهير وحريث في انهر وحارث ومنه اريق في قولهم جاءوا مر الريق على اريق
وبسع تجمر الترخيم وقد ورد في شواذ الاغتنى ابلغ يزيد بني شيبان مالكة
ابا ثبيت اما تنفل فاكل اي تحرق من الحسد والمراد اباثابت فثبيت تصغير
الترخيم لثابت يعني اذا كان في الكلمة زيادة نحو التصغير المتعارف
ان لا يحذف جميع زوائده بل تقول في حارث حويرث وفي ازهر ازيهر لكن حكي في
تصغير ازهر زهير فعلموا ان هذا نوع آخر من التحقير وهو ان يحذف
الزوايد كلها ويرد الى حروفه الاصول ثم يصغر فازهر يحذف منه الهمزة
فيرجع الى زهر ثم تصغر زهر على زهير وسموا هذا النوع تحقير الترخيم
لان فيه تحقيرا وترخيما اما الترخيم حسب اللغة فهو حذف زوايد واما
الترخيم فباعتبار حروفه فهو مشتمل على تحقير وترخيم فسموه تحقير الترخيم
بحذف الزوايد كلها ليس بقياس اما بعد الحذف فتصغيره على القياس
وحريث تصغير حرث على القياس ومثل يا ريق في المثل وام الريق
الداهية قال الاصمعي بزعم العرب انه من قول رجل راى لغولا على جمل
اورق فصغر على نحو ما ذكرنا في ازهير وهو انه حذف الهمزة الزايدة
من اورق ثم صغره على وريق ثم لما كانت الواو مضمومة قلبها همزة كما
قيل اقتت في وقتت واجوه في وجوه ومجيئه في غير الجمع للوصف بالحقارة

بالحقارة وفي الجمع للوصف بالقلة اي التصغير اذا جاء في غير الجمع كرجيل
كان وصفا بالحقارة اي رجل حقير واذا جاء في الجمع كان للوصف با
القلة يحقر جمع القلة على بنايه اي من غير تغيير ان تحقير الجمع للوصف با
القلة وهذا الجمع موضوع للقلة فحقه ان يصغر على لفظه وبنيته لذلك المعنى
نحو اكيلب واجيمال واجيوبة وغليمة تصغير لجمع القلة وهي اكلب واجمال و
اجوبة وغلمة وجمع الكثرة يرد الى واحده ثم يجمع السلامة او الى جمع قلته ان
وجد نحو غليمة غلمان وان شئت غليمون اي ولذلك المعنى وهو كون التصغير
في الجمع للوصف بالقلة لا يصغر جمع الكثرة على بنايه لما بينا في التصغير الدال
على القلة وجمع الكثرة بل يصغر على احد وجهين اما بان يرد الى واحده ثم
يجمع جمع السلامة حتى يصح التصغير الدال على القلة في الجمع الدال على القلة
وهو جمع السلامة فنحو علمان وهو جمع الكثرة حقه ان يرد الى واحده و
هو غلام فيصغر على عليم ثم يجمع جمع السلامة فيقال غليمون والوجه الآخر
ان يرد الى جمع قلته ان وجد له جمع قلة فنحو غلمان الى غلمة وهو جمع
القلة ثم يصغر جمع القلة فيقال علمة والفرض من الوجهين ان يجتمع
التصغير وجمع الكثرة المشافيان فقوله يرد الى واحده اي ويصغر ثم يجمع
جمع السلامة وهو ظاهر اذ لو رد الى واحد وجمع من غير تصغير لم يكن
من باب التصغير في شئ هذا بيان للفظ وفي التعليل نظر لان قوله التصغير
في الجمع للوصف بالقلة اما ان يكون وصف الحقارة ماخوذا معه او لا فان
لم يكن ماخوذا بل الغرض منه التقليل فقط كان حقه ان لا يصغر جمع القلة
اصلا لان القلة حاصلة بدون التصغير لم يفد شيا زايدا وان كان والتصغير
وصف الحقارة ماخوذا معه فلم يكن مجردا لوصف بالقلة بل كان حقه
ان يقال التصغير للوصف بالحقارة مطلقا في المفرد وفي الجمع ليصح تصغير
جمع القلة على بنايه للدلالة على الوصف بالحقارة مع القلة واما جمع
الكثرة فيرد الى واحده الى آخره يقال عليه ايضا ان التصغير لو ورد
على جمع الكثرة فاما ان يغير جمع الكثرة عن وضعها الاصلي او لا غير فان

غرض عن الدلالة على الكثرة لم يناف التصغير الدال على القلة وجمع الكثرة
بل يكون التصغير قرينة دالة على ان جمع الكثرة غير عن موضوعها ويدل على القلة
فجاز تصغيره على بنايه حينئذ وان لم تغير عن مدلولها بل اريد بها الكثرة
فيها لم يكن رده الى جمع القلة اولى جمع السلامة لغوات مع الكثرة وايضا اذا
وجدنا غلمون او غلمة في الاستعمال ممن نعلمنا ان هذا جمع للكثرة بل جاز
في غلمة ان يكون تصغير غلمة وفي غليمون جاز ان يصغر المزيد ابتداء ثم
يجمع هذا المصغر جمع السلامة وقد يجيء للتعظيم نحو ذو بهية تصغر منها الا
عامل اقوله وكل اناس سوف تدخل بينهم وارد بالدويهية الموت فقيل انه
للتعظيم اذ التحقير غير مناسب لذكر الموت بل هذا على العكس كتسمية
اللديغ سليما ونظايره اطلاقا لاسم الضد على الضد وللمدح نحو قوله انا جد
نيلها المحكك وعند فيها المرجب قال الحباب بن المنذر يوم سقيفة بني ساعدة
حين اختلفت الانصار في البيعة الجذل بالكسر عود ينصب للابل الجربى تحتك به
فيستشفي المحكك الذي كثر به الاحتكاك حتى صار مملسا والعذق بالفتح النخلة
والمرجب المدعوم بالرجبة وهي خشبة ذات شعبين وذلك اذا طالت
النخلة وكبرت اومالت فتدعم بها ليلا يسقط والمعنى اني ذو راي يستشفى
بالاستضاء به كثيرا في مثل هذه الحادثة وانا في كثرة التجارب والعلوم
بموارد الاحوال فيها وفي امثالها ومصادرها كالنخلة الكثيرة الجمل ثم رمى
بالراي الصايب عنده فقال منا اميرا ومنكم اميرا وللدنو من الشيء نحو مثيلها
نيتا ودون ذلك ومنه اسيدا اي لم يبلغ السواد اي قد يجيء التصغير للالذات
التي وضع اللفظ لها بل لتقليل ما بين الشيئين اما باعتبار المماثلة كقولك
هذا مثيل ذاك يفهم طامرا تمام المماثلة فاذا قلت مثيل استفيد منه ان بينهما
مماثلة قليلة لا ان الذات الموصوفة بالمثل حقيرة او قليلة ولو ذكر
مثيل هذا لكفى دون ذلك كان كافيا في ارادة هذا النوع من التقليل
ولكنه ذكر بلفظ ها التي اضافة لتقليل اخر الله ولعله جاء هكذا في الكلام
لانه شرط او باعتبار تقليل ما بينهما من المسافة اما حسا او رتبة كقولهم دون

هذا ودون ذلك يراد بهما تقليل المسافة الحسية بين الشيئين اي ليس مسافة
ما بينهما منحطة الى غاية ليس وراءها ولا فاقة الى غاية ليس وراءها بل فيه
تقليل باعتبار مسافة ما بينهما ومنه اي ومن هذا الباب اي من باب التصغير
الوارد للدنو من الشيء يقال اسيد تصغير اسود اي ليس تام السواد بل
فيه طرف من السواد ولم يبلغ السواد التام وانما قال منه لان ما قبله
وهو دون وفويق لتقليل المسافة بين الشيئين حسا كما ذكرنا وفي اسيد
تقليل باعتبار مع السواد لا باعتبار مسافة ما بين الشيئين كما في دون
وفويق اذ معناه ما ان مسافة بين الشيئين فيهما اقل من المسافة بين الشيئين
لو قيل دون وفوق ونحويا مما ايلح غر الاناشدن لما ليس على ظاهره
واما المراد الذي وصف بالملح اخر من صوليا يكن الضار والسمرشدن
الغزال اذا قوي واستغنى عن امه فقوله شدن اي شدن هن والصمير
يرجع الى الغزلان اورد البيت اعتراضا على ان التصغير من خواص الاسماء
وما ايلح فعل التعجب كما احسن فان حقه ان لا يصغر فاجاب بان تصغيره
كانه ليس وارد على الفعل بل على الشيء الذي يوصف بالملح كانه قيل
ملح فالمراد المتعجب منه لا نفس التعجب فلذلك قال ليس على ظاهره اي
ليس التصغير للفعل وانما التصغير لما وصف بهذا الفعل كما قال المراد
الذي وصف بالملح وانما جوز في فعل التعجب دون سائر الافعال انه لما
لم يكن مصرفا منه التحق بالاسماء ولانه يشارك افعل التفضيل في امور كثيرة
منها انهما لا يبنيان الا من ثلاثي مجرد ليس بكون ولا عيب فحمل هذا
ايضا على افعل التفضيل لانهما من واد واحد ومنها اي ومن علامات
الاسماء النسبة اي الى الاسم وانما كان من خواصه ان النسبة في المعنى
كالوصف او وقوعه من خواص الاسماء بالحاق اخره ياء مشددة اي النسبة
انما تحصل بالحاق اخر الاسم ياء مشددة وانما شددت ليلا يلتبس ياء
المتكلم في الاضافة اليه ياء المتكلم ويحذف لها اي للنسبة تاء التانيث ونون
الجمع والتثنية نحو بصري وقنسري وبسيتي فيمن يقول مرورتا بسبعين وانما

صفحة

حذفت تاء التانيث والنونان ليلائم كل واحد منهما وسطا في النسبة فا
لنسبة الى بصرة بصري والى قشرين قشري والسبعان اسم موضع فالنسبة
اليه سبعي وانما قال فيمن يقول لانه اذا سمي باسم هو جمع كقشرين او بما هو مثنى كا
لسبعان فيجوز فيه وجهان احدهما ان يعرب بالحركات فيقال هذا قشرين
ورايت قشرين ومررت بقشرين وهذا سبعان ورايت سبعان ومررت
بسبعان والآخر ان يعرب بالحروف كما لو لم يكن علما فيقول هذا القشرون والسبعان
ورايت القشرين والسبعين فاذا اعرب بالحركات نسب اليه من غير حذف
النون فيقال قشديني وسبعاني اما اذا اعرب بالحروف فيعامل معاملتها لو
لم يكن علما فيقال في هذا قشري بحذف النون وسبعي كذا الله اذا اعرب
بالحركات قوي امتزاجهما بالاسم فصار بمنزلة الجزء بخلاف ما اذا اعرب بالحروف
فانه يبقى حكم اصل الجمع والتثنية فلذلك حذفت النونان فيهما ايضا فمن قال
مررت بالسبعين وبقشرين واعربهما بالحروف حذف النونين وقال قشري و
سبعي دون ما اذا اعرب بالحركات فقوله فيمن يقول مررت بالسبعين اي فيمن
يعربه بالحروف اذ لو اعربه بالحركة لقال مررت بالسبعان ويبدل كسرة ما قبل
الآخر فتحة في الثلاثي على الاطراد نحو مري ودولي يعني اذا كان الاسم ثلاثيا و
قبل آخره كسرة فيجب ان يبدل الكسرة فتحة على الاطراد لئلا يجتمع كسرتان وياءان
لو قلت مري بالكسر وهو في غاية الاستثقال فابدلت الكسرة فتحة للخفة واحترز
بالثلاثي عن الرباعي المكسور ما قبل الآخر كيغلب ويضرب فانه وان توالى الكسرتان
فيه مع الياءين لكنه حصل الخفة بسكون ما قبل الكسرتين بخلاف الثلاثي فانه يجب
حركة الاول فيه وفي الرباعي يوجد فيه سكون قطعا فلا يتوالى اربع حركات
وانما قال على الاطراد لان الرباعي ايضا يجوز ابدال الياء الى الكسرة فتحة
لكن لا يطرد اذ يجوز ابقاء الكسرة فيه بخلاف الثلاثي فابدال الكسرة في الثلاثي
مطرد مطلقا ويحذف لياؤه والواو من كل فعيلة وفعول مع فتح العين نحو جني
وشي اي فعيلة وفعولة اذا نسب اليهما حنيفة وشنوءة يجب حذف لتائيه اولا
فيجتمع في المثال الاول حنيفي وتوالي الكسرتين والياءات مستثقل فيجب حذف لياء

الكسرات

الثانية فيقال حنفي ثم صار على وزن مري فيجب ابدال الكسرة فيه ايضا فتحة
نحو حنفي وكذا في النسبة الى شنوءة تحذف لتاءه منه فيقال شنوي وهو مستثقل
فيحذف لواوه ايضا فبقي شنوي بضم النون وضمه مع كسرها بعده مستثقل
كما فعل فابدلت الضمة فتحة فصار شني وانما قال فعيلة وفعولة احترازا عن
فعيل وفعول بدون التاء فانه يبقى على حاله من غير حذف فانه لا حذف فيه فيبقى
في النسبة الى حنيف حنيفي والى صبور صبوري وانما يحذف لياء والواو
ولم يبدل الكسرة والضمة فتحة في الجمع عن التاء في قائين لبابين الا ما كان
مضاعفا او معتل العين نحو شديدي وطويل هذا استثناء من الفعيلة و
الفعولة يعني اذا كان كل واحد منهما مضاعفا او معتل العين فانه لا يحذف
فيه غير التاء فشديده اذا حذف منه التاء لم يحز فيه حذف لياء ولا ابدال الكسرة
لانه لو حذف لياء فاما ان يدغم الدال في الدال او لا يدغم فان لم يدغم وقيل
شدي حاز التقاء ان ادغم وقيل شدي التبس بالنسبة الى شد فلما لزم
من الحذف احد المحذورين تركوا الحذف رأسا وقيل شديدي وكذا في
المعتل العين نحو طويلة لا يحذف غير التاء منه ويجب ان يقال طويي اذا حذف
الياء وقيل طولي فاما ان يعل اولا يعل فان لم يعل حاز التقاء وهو بقاء الواو والياء
مع فتحة ما قبلهما وان اعل وقيل طالي التبس بالنسبة الى طال وكذا المضاعف
والمعتل العين من فعوله كالحرورة والقعوده بعين ما ذكر ومن كل فعيلة
نحو جهني اي يحذف لياءه من كل فعيله مضموم الاول نحو جهينة فيحذف منه التاء
ثم يحذف لياء ايضا اذ لو قيل جهيني لالتبس بالنسبة الى فعيلة وباب النسبة
الى فعيل بدون التاء وكان الموت اثقل فخفف فيه دون المذكر ومن كل
فعيل وفعيل من المعتل اللام نحو غنوي وقصوي اي يحذف لياءه من كل فعيل
مفتوح الفاء وفعيل مضموم الفاء من غيرتا فيهما من المعتل اللام نحو غني فانه اذا
نسب اليه وحذف لياءه الاخيرة وقيل غنيي كان مستثقلا مركبا بالضرورة
لوجود الكسرتين مع الياءات فقلبوا الياء واوا فصار غنوي بكسر النون وكان
صارفا للتمري مع كونه مستثقلا باجراء حرف العلة فيبدل الكسرة فتحة وتبقى غنوي

ولذا في فتيل لقص لو لم يحذف لالتقا فانه كان ايضا مستثقلا فحذفت الياء وقلبت
الياء واوا قيل قضوى ويحذف الياء المتحركة من كل مثال قبل احد يائين نحو
سيدي في سيد يعني لو قيل على الاصل سيدى كما هو مستثقلا فحذفت
الياء المتحركة فاما لم يحذف ايا الساكنة مع انها اولى بالحذف من حيث ان
الساكن كالميت لوجوه احدها ان المتحركة اقرب الى الطرف فالتصرف
فيه اولى والثاني ان المتحركة اثقل فحذفه اولى والثالث انه لو حذف الساكن
وقيل سدى بكسر الياء لكان اما ان يقلب الياء الفا كما هو قياس الاعلال
اولا فان قلبت حصل اللبس بالنسبة الى ساد مثلا وان لم تقلب كان ممتنعا
لوجود علة الاعلال فلما كان حذف الساكن بين امتناع والتبس طرحوه و
قالوا مميم في تصغير مهوم على التعويض فرقا بينه وبين جمع من جمة
مهوم اسم فاعل من صوم اذا نام فاذا صغر وجب صرف لواو لكون الميم
زيادة مفيدة دون الواو فيقال مهيوم فيجب قلب لواو ياء وادغامها
فيه فيصير مهيم اسم الفاعل من جمة الجمهيم ايضا فاما ان لم يحذف
الياء المتحركة في الصورتين فيخالف باب سيد كما ذكرنا ويحصل الثقل و
ان حذف فيهما جاء اللبس فحذف لياء المتحركة من اسم فاعل مهيم دون
مصغر مهوم لان التصغير قد حذف منه حرف وهو الواو المتحركة في مهوم
فلو حذف منه الياء لكان اجحافا بالكلمة فكان المناسب ان يعوض
في النسبة الى المصغر ياء عن الواو المحذوف ليحصل الفرق بين لبابين و
الخفة اذا لم يعوض وقيل مهيمي لكان الفرق حاصلا ايضا لكن مع الا
ستثقال فيما التعويض وهو ايا حصل خفة مع وجود الفرق قوله
وقالوا كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اجتمع فيه قبل آخره يا ان فكان
القياس ان يحذف منه الياء المتحركة كسيدى فاجاب بانه لو حذف في
الصورتين جاء اللبس وتقلب الالف ثالثة او رابعة متقلبة واو كالعصى
واعشوى يعني اذا كانت الالف ثالثة كالعصا او رابعة كالاعشى متقلبة
عن حرف اصلي فيهما فيجب ان تقلب الالف واوا اذ لو لم تقلب لم يكن الحاق

الحاق بالنسبة به لاجتماع الساكنين فان قلت هذا من باب اجتماع الساكنين
قلت على حده لكونه مدغما بعد ما قلت حده اذا كان المدغم حرفا صحيحا
كالضال والدابة وعود الثوب وخويصة فاما اذا كان المدغم حرف علة
فللسلم انه حد جواز اجتماع الساكنين لوجود الاستثقال في المعتل دون الصحيح
فلم يمكن ابقاء الالف بحاله وكانت الالف متقلبة فيجب قلب الالف واوا الذي
هو الاصل كعصوى واعشوى واطلق قوله متقلبة ولم يقيد بكونها متقلبة
عن لواو كالمثالين اذ المتقلبة عن الياء ايضا كذلك كالمرمى لو نسب اليه
ثم ابقاء الالف فحقه ان تقلب الى الياء ثم يجب قلب الياء ايضا واوا وان يقال
مرموى ولذا في الالف الثالثة المتقلبة عن الياء كالرحى تقلب الى اصله ثم
تقلب الياء واوا ويقال رحوى فاطلق قوله متقلبة ليشمل المتقلبة عن الياء
وعن الواو وكان الاولى ان يمثل ايضا في الياء بالالف ثالثة او رابعة
متقلبة عن الياء كرمى ومرمى ولعله انما لم يذكر لانه يعلم من قوله بعد في
الياء ثالثة الى آخره انه اذا كانت الالف عن ياء لو ردت الى الياء قلب الياء
ايضا واوا ومع هذا كان الاولى ان يمثل في الالف المتقلبة عن الياء ثالثة او
رابعة لانه لو احاله على ما ذكره بعد كان الحكم في الالف الثالثة المتقلبة عن
الياء صحيحا اما الالف الرابعة المتقلبة عن الياء فلا يعلم من الياء الواقعة رابعة
لانه لا يتعين فيه القلب بل يجوز فيه القلب والحذف كما مضى وقاضوى
فان قلت لم جاز في الياء الرابعة الوجهان وهما القلب والحذف ولم يجز
في الالف الرابعة المتقلبة عن الياء الا القلب كمرموى دون الحذف قلت
الياء الرابعة كقاضي لو حذفت دلت الكسرة عليها واما الالف في مرمى
لو حذفت قيل مرمى لم يبق دلالة على الالف المحذوفة لسقوط الفتحة الدالة
عليها اذ يجب كسر ما قبل ياء النسبة وفي الرابعة الرابعة القلب والحذف كجلى و
جلوى يعني اذا كانت الالف رابعة وزائدة كالف التانيث في جلى فيجوز فيه
الوجهان قلب الالف واوا كجلوى لان الالف وجب قلبها كان القلب الى الواو
متعينا لثقل الياء مع ياء النسبة ولمجانسة الواو والف التانيث في الاستثقال

ويجوز فيه الحذف للخفة كحبلى في جبلى الا ان يكون العين متحركة كجمزى فان حكمه حكم
ما وراء ذلك وفيه الحذف لا غير كحبارى استثنى عن الالف اذا كانت زائدة
رابعة ما اذا كان العين فيه متحركة كجمزى فانه يتعين فيه حذف الالف و
لا يجوز القلب اذ لو قيل جمزوى كحبلوى كان مستثقلا لكون ما قبل الفتحة
متحركا في جمزى بخلاف حبلوى فان ما قبل الفتحة فيه ساكن وحصول
الخفة به قوله فان حكمه حكم ما وراء ذلك اى وراء الرابعة وهي الالف الواقعة
خامسة كحبارى او سادسة كمستدعى فانه يجب فيه حذف الالف قطعا
من غير قلب لوجود الثقل بزيادة الكلمة واليا ثالثة تقلب كعموى اى تقلب
واوا وانما اطلق ولم يقيد بالواو اكتفاء بما ذكره قبل من صور القلب
واوا واصله عمي فتقلب ليا واوا لاستثقال اليات وتفتح ما قبل الالف لئلا تنقلب
اذا قلبت الكسرة فتحة اولى لكون آخره حرف علة وفي الرابعة القلب
والحذف كقاضي وقاضوى اى ليا اذا وقعت رابعة كقاض جاز فيه وجهان
احدهما ان تحذف ليا لاصلية اكتفاء بالكسرة لاستثقال اليات فيقال قاضى
بالحذف والثاني ان تقلب ليا الرابعة واوا وتفتح ما قبلها لئلا ترتفع استثقال
الكسرة واليات ويقال قاضوى وانما لم يجز الحذف في الثالثة لئلا يلتبس الاسم
الثلاثي على حرفين وفي ما وراء ذلك للحذف لا غير اى فيما وراء الثالثة والرابعة
بان يكون خامسة او سادسة ونحوهما يتعين الحذف لا غير في النسبة الى
مشترى ولا يجوز فيه القلب لاستثقال حروف الكلمة بكونها زائدة على الرابعة الى
سبعة الواو ولذلك تعين فيه الحذف ونحوه مستشفى في اليا السادسة ويا النسبة
تحذف كشافعي اى اذا كانت الكلمة فيها يا نسبة في الاصل كشافع منسوبا الى
شافع ثم صار علما مع يا النسبة بغلبة الاستعمال ثم نسب الى هذا الاسم الذي
فيه يا النسبة فلم يمكن الجمع بين هذه اليا المشددة وبين يا نسبة اخرى لوجود
الاستثقال التام فحذفت يا النسبة الاولى والحق به يا النسبة قيل شافعي وكذا
كل يا مشددة كمرمي على الاغرف فان حقه ان يقال مرمي وهو مستثقل في الفاء
فحذفت الياء المشددة الاصلية والحق به يا النسبة على القول الاغرف ويقال

ويعال مرمي وبعضهم يقول مرموي بان يحذف اخرى يائي المشددة ويبقى
اليا رابعة كقاض ثم تقلب ليا واوا وتفتح ما قبله ويقال مرموي وانما كان
الحذف في مرمي اذ لي بخلاف قاضوي لانه يلزم منها حذف اليا ثم قلب اليا واوا قاضو
فيه مخالفة الاصل من جهتين بخلاف قاضوي فانه ليس فيه الا القلب دون
الحذف وهمزة الممدود تثبت منصرفا كالكسائي وحمراء وتقلب واوا غير منصرف
كحمراوي وذكرياوي اى الاسم الممدود اما ان يكون منصرفا او غير منصرف
فان كان منصرفا سواء كانت همزته اصلية كقراء او كانت منقلبة عن اصل
ككساء فان الهمزة فيه منقلبة عن الواو او غير منقلبة والاصلية كحمراء فان
همزتها للالحاق ببرداع وقرطاس وان كان غير منصرف وهي للتانيث اما
في الصفة كحمراء او في العلم كزكرياء فالاول وهو المنصرف حكمه ان
يثبت فيه الهمزة املا في الاصلية فظاهر واما في غيرها فانما اثبت لكونها
منقلبة عن حرف اصلي او ملحقا بحرف اصلي فكان حكمها حكم الاصلية ولم
يذكر في الكتاب مثال الهمزة الاصلية اكتفاء بالمنقلبة عن الاصلية فانه اذا
ثبت المنقلبة عن الاصلي فالاصلي اولى ان يثبت مع ذلك كان اولى ان تمثل
بالاصلية ايضا واما غير المنصرف كحمراء فلكونها زائدة وللتانيث لم يكن
اثباتها كراهة وقوع علامة التانيث وسطا واحذفها لانها لو حذفت
لحذفت الالف ايضا معها لكون الزيادتين في حكم زيادة واحدة كما في
الترخيم اذ يحذف ما فيه ولو حذفنا وقيل حمرى بكسر الراء لوقوعها
قبل يا النسبة حينئذ لم يكن فيه دلالة على علامة التانيث قطعا فلم يعلم
انه منسوب الى ما فيه الف التانيث فيتعين قلب همزتها اما الى الواو او الى
اليا واليا مستثقل فقلبت الى الواو فان قلت رتب المصنف قلب الهمزة
واوا على كونه غير منصرف وليس كذلك فان كساء اذا سمي به امرأة فهو
غير منصرف مع ان الهمزة تثبت فيه قطعا قلت الاول قلب الهمزة اذا
قلب لكونه ممدودا غير منصرف الى الواو اذا كان غير منصرف لكونه ممدو
وكساء العلم منع صرفه للعلمية والتانيث المعنوي لا لكونه ممدودا وانما

استخرج هذا الجواب من قول المصنف همزة الممدود تثبت منصرفا فان صرفا
حال الممدود وقوله تقلب واوا اى تقلب همزة الممدود غير منصرف في
اذا كان غير منصرف فعدم الانصراف مرتب على وصف مناسب وهو كونه
ممدودا فيشعر بعلية كونه ممدودا لعدم الانصراف وفيه نظر لان عدم
الانصراف ليس حكما مرتبا على كونه ممدودا اذ لو قلنا ان الحكم وهو العلب
مرتب على وصف مناسب وهو كونه ممدودا غير منصرف ووجد فيه الوصف
وهو كونه ممدودا غير منصرف بدفع بعدم مناسبة احجرية وهو كونه
ممدودا والمعتمد ذلك على ان الحق عندى ان قوله لحمراوى فيه لامنا قصه
بدفع السؤال من اصله بل المذكور اعتبية والحكم هو العلب وانما حذف في
النسبة الى ما فيه الالف التانيث مطلقا وان وجد فيه اللبس فان
نحو تمرى لا يعلم انه منسوب الى تمر او تمرة ولم يحذف الف التانيث ايضا مطلقا
كالتاء لانه لو حذف لزم حذف حرفين بخلاف التاء واذا انسب الجمع ردّ الى
الواحد كفرضى وانما ردّ الى الواحد لانهم كرهوا ان ياتوا بلفظ الجمع في النسبة
فيستثقل الجمع مع يآ النسبة بل نسبوا الى المفرد لانه يفيد فايدتة
لان المقصود النسبة الى هذا الجنس فكان النسبة الى الواحد اولى
لانه اخف كفرضى في المنسوب الى الفرايض هذا اذا لم يكن الجمع جاريا
مجرى الاعلام فاما اذا جرى مجرى الاعلام كانبارى منسوبا الى انبار جمع
نبر بالكسر وهو دويبة ثم غلب على اسم بلد وانصارى في المنسوب الى انصار
جمع ناصر في الاصل ثم غلب على القوم المعهودين من الصحابة ثم نسب اليه لفظ
الجمع من غير ردّ الى واحد لم يقصد فيه معنى الجمع فيستثقل ولا يفيد النسبة
الى المفرد ايضا اذ العلم هو الجمع لا المفرد فلذلك استثنى وقال الا ان
يجرى مجرى اسماء الاعلام كانبارى وانصارى ونحو شعوبى متاول
كالخشوشنى ومتعددى هذا سؤال على قوله واذا انسب الى الجمع ردّ الى
الواحد وهو ان شعوبا جمع شعب بالكسر وهو ما تشعب من قبايل العرب و
العجم في الاصل ثم غلب في العجم فكان حقه ان ينسب الى واحده ويقال شعبى

شعى فاجاب بانه متاول بان الشعوبى الذى لا يفضل العرب على العجم
فكانه نسب الى لفظ الجمع المذكور في قوله تعالى جعلناكم شعوبا وقبايل
فان قلت فكان حقه ان يمثل به مع الانبارى والانصارى فجريه
مجرى العلم قلت انما افرده لان الشعوب قبل النسبة لم يكن جاريا مجرى
الاعلام بل الجارى مجرى الاعلام انما هو الاسم الملحق به يآ النسبة فان
الشعوبة مع يآ النسبة هى الطايفة الذين لا يفضلون العرب على
العجم فشعوب قبل يآء النسبة لم يكن جاريا مجرى الاعلام حتى يكون موازنا
لانصار وانبار فلذلك افرده بالذكر وقال ونحو شعوبى متاول كالخشوشنى
ومتعددى فانهما متاولان ايضا فانهما في الاصل فعلان اللام من قولهم
خشوشنوا ومتعددوا اى تشبهوا بمن في الغلظة وكانوا اهل خشونة في
المطعم والمشرب فان المثالين ايضا خارجان عن القياس اذ لا ينسب الى الفعل
وهما متاولان بان النسبة الى لفظ الفعل الى معناه كشعوبى على ما ذكر
وتنقسم اى النسبة انقسام التانيث الى حقيقى وهو ما كان صوتا في المعنى
بان يجعل اللفظ صفة فان تميميا صار صفة للحروف يآء النسبة اليه فالنسبة
اليه حقيقة وغير حقيقى وهو ما تعلق باللفظ حسب كرسى وبردى فان
كرسيا ليس للمنسوب الى شئ والبردى بالفتح نبات معروف وهو ليس
للمنسوب ايضا وجاز ان تقرا بضم الباء وسكون الراء فان البردى بالضم
نقل في الصحاح انه ضرب من جود التمر ولما جاءت الالف فارقة بين الجنس
والواحد فلذا اليآء عربى ورومى وزنجى هذا تشبيه للنسبة بتا التانيث فان التا
قد تكون فارقة بين الجنس وواحده كتمر وتمرة فان التمر للجنس والتمرة للواحد
فكذا يآ النسبة للواحد كرومى وروم للجنس هذا ايضا انقسام للنسبة الى
حقيقى وغير حقيقى كالتاء فان التا قد يجئ للفرق بين الجنس والواحد منه
كالتمر والتمرة فان التمرة للواحد من التمر والتمر للجنس وقد يجئ لمجرد الفرق
بل للدلالة على التانيث كالضاربة والضارب فان الضاربة ليس للواحد
من الضارب فكذا يآ النسبة قد يجئ للفرق بين الجنس والواحد فان الرومى

للواحد والروم للجنس وقد لا يحتاج كخمر ونحوه فانه لا يطرد هذا في كل آنسبة كبصر وبصر مثلا ولذلك نبه عليه المصنف بقوله وكما جاز اى هذا الفرق قد يجيء في الصورتين بحسب الاستعمال لانه يطرد مطلقا ومنها اى ومن علامات الاسم الكناية عنه بالضمير نحو زيد ضربته يعني من خواص الاسم صحة عود الضمير اليه اذ الضمير لا يعود الى الفعل والحرف فاذا عاد الى احدهما جاز ان يكون المضمر عاملا لكونه قائما مقام الفعل او الحرف فكان يجوز ان يقال ضرب زيد وهو عمرا وضرب عمرو وهو ممتنع لان هذا المضمر اما ان يعتبر فيه جهة الاسمية او لا فان لم يعتبر لم يكن ضمير اذ المضمر اسم قطعا وان اعتبرت جهة الاسمية كان له اعراب محليا بان يكون مبتدا او نحوه ولا يستقيم له اعراب بوجه ما حال ما كان راجعا الى الفعل معبرا به عنه كما يظهر لك بالتامل فلا يكون له اعراب اصلا مع ان المضمر يقتضي ان يكون له اعراب ما محلي وضمن كذب كان شرا له فالمكنى عنه المصدر المدلول عليه بالفعل دونه اى دون الفعل هذا اشارة الى سؤال فان الضمير في كان يرجع الى سابق وهو كذب فقد رجع الضمير الى فعل واجاب بان الضمير يرجع الى المصدر المدلول عليه بلفظ كذب فان المعنى كان الكذب شرا له لا هذا الفعل فلم يرجع الضمير الى الفعل بل الى الاسم ونظيره قوله تعالى اعدلوا هو اقرب فان هو لا يرجع الى الفعل بل الى العدل المدلول عليه بالفعل واما علامات الفعل فمنها صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق بارز المتصل من ضمير المرفوع وتا التانيث ساكنة اما صحة دخول قد فانما كانت من خواص الفعل لان قد اما للتقريب الماضي الى الحال او لتحقيق معنى الفعل او لتقليل معنى الفعل وظاهر ان هذه المعاني لا يصح الا في الفعل واما حرفا الاستقبال فلان معناهما وضعا يقتضي الفعل واما الجوازم فتختص بالفعل لوجهين احدهما ان معناها مما يستدعي فعلا ايضا فان قولك لم يضرب نفي يرد المضارع الى الماضي وكذا غيره والثاني ان الجزم عبارة عن تغيير يلحق آخر الفعل بسقوط حركة كلم يضرب او حرف كلم يغز ولم يرم ولم يخش فظهر اختصاصها بالافعال نظرا الى الجهة اللفظية والمعنوية واما لحوق البارز المتصل من ضمير المرفوع كضربا وضربوا فانما اختص

اختص هذا بالفعل لان المرفوع البارز يقتضي ان يكون فاعلا عمل فيه الفعل والفعل مخصوص بهذا العمل اذ اسم الفاعل وان عمل في المشتق نحو زيد ضارب فان المشتق فاعل له معنى لكنه لا يعمل في البارز فلا اذ لو قلت زيد ضارب هو فهو تاكيد للمستتر لا فاعل لاسم الفاعل فظهور العمل في البارز مخصوص بالفعل اذ المستتر في اسم الفاعل لا يظهر عمل اسم الفاعل فيه اذ جاز ان يقال المستتر معمول لفعل مقدر اذ ضارب في قولك زيد ضارب هو فكونه معمولا باعتبار ذلك الفعل المقدر فلم يظهر عمل اسم الفاعل فيه بخلاف فعلا وفعلوا فانه يظهر عمل الفعل فيه حقيقة ولفظا اذ العمل من خواص الافعال فلا يعمل اسم الا اذا كان بمعنى فعل فعلمنا ان العمل لكونه فعلا على الجملة واما قيود الضابط فقوله بارز يحترز عن المستتر فانه قد يكون في الاسم كونه ضاربا واما المتصل فيحترز عن المنفصل فانه قد يلحق الاسم اضافة نحو زيد ضاربه هو واما ضمير المرفوع فاحترز عن ضمير المنصوب والمجرور فانهما قد يلحقان الاسم بل الحرف كضاربك وضاربه وبكر به واما تا التانيث فقيدها بالساكنة اذ المتحركة توجد في الاسم كضاربة وانما اختص الفعل بتاء ساكنة لتانيث المسند اليه فيختص بالفعل اذا لاسناد لجعل اصله ان يكون للفعل ثم شرع في الترتيب فقال نحو قد فعل في دخول قد وسيفعل وسوف يفعل في حرفي الاستقبال ولم يفعل في الجوازم ونحو فعلا وفعلوا وفعلت لبارز المتصل المرفوع وقوله في الكتاب وفعلت يحتمل صورته المكتوبة اربعة اوجه احدها فعلت بضم التا وبفتحها وبكسرها ليكون امثلة للبارز المتصل المرفوع كفعلا وفعلوا والرابع ان يسكن التا ليكون مثالا لتا التانيث ساكنة وله اى وللفعل ثلثة امثلة احدها المفتوح الاخر نحو ضرب ودحرج وهو الماضي مثل مثالين لثلاثي المجرد كضرب وللرباعي المجرد كدحرج ليعلم منهما ما تشعب عنهما من ذوي الزوائد كاستخرج وانطلق واقتدر وضارب ونحوها قوله وهو الماضي اى وهذا البناء يختص بالفعل الماضي ويمكن عند الاعلال ومع المتحرك من ضمير المرفوع ويضم مع الواو اى حتى لفعل الماضي ان يكون مفتوح الاخر فانما يسكن لامور عارضة

لا يم

احدها ان يكون معتل الاخر كعزا و رمى فان الاعلال يقتضي سكونه كما بين في
باب الاعلال والثاني ان يتصل به ضمير مرفوع متحرك كضربت فانه يمكن ايضا
ليلا يلزم توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة اذ الفاعل كالجزء من الفعل
قوله المتحرك يحترز عن الساكن المتصل في مثل ضربا فانه اتصل به ضمير مرفوع
لكنه ساكن فبقي اخر الفعل مفتوحا والمرفوع احترازا عن المنصوب كضربه و
ضربك فانه لا يوجب التسكين لان المنصوب فضلة فلا يتوالى اربع حركات فيما
هو كالكلمة الواحدة وهذا انما يكون في الضمير فاما المظهر فلا يمكن ايضا معه
كضرب عمرو والثالث ان يتصل به واو الضمير كضربوا اذ اما قبل الواو لا يمكن
تسكينه ليلا يتوالى ساكنان وانما يضم لمجانسة الواو والمعنى اي الثاني من امثلة
الفعل الثلثة ما يتعاقب في صدره الزوايد الاربع وهي الهمزة للمتكلم الواحد
مذكرا كان او مونثا والنون له اي للمتكلم اذا كان معه غيره والتاء
للمخاطب مطلقا ولغايب المونث والمونثين والياء لما عداها قوله مطلقا اي
التاء للمخاطب سواء كان مفردا مذكرا كتفعل او مونثا كتفعلان او جمعا مذكرا
كتفعلون او مونثا مفرد المتعلقين او مونثا كتفعلان او جمعا كتفعلن
فقال مطلقا ليشمل هذه الصور كلها قوله ولغايب المونث والمونثين
اي التاء فيكون للغايب من المفرد المونث كهند تفعل و المونثين
كهندان تفعلان دون جمع المونث فانه بالياء كما سياتي قوله والياء لما عداها
اي لما عدا المتكلم والمخاطب والغايب من المونث و المونثين فيبقى الياء للغايب
المذكر مفردا كزيد يفعل و مثنى كالزيدان يفعلان وجمعا كالزيدون يفعلون
او جمعا مونثا كالهندات يفعلن وقال في التعليق الياء لما عداها لان من
قولهم الياء للمذكر الغايب لصحة قولنا ينبغي الله ما يشاء واسم الغايب لا يطلق على
الله تعالى معناه ان قولنا لما عداها اي لما عدا المتكلم والمخاطب يندرج
تحته ما لا يطلق عليه اسم الغايب مما ليس بمتكلم او مخاطب نحو يفعل الله وهذا
فيه نظر من وجهين احدهما ان اللفظ موضوع لما يطلق عليه الغايب لغة
ومنع التوقيف ان ثبت لا ينافي في اطلاق اللغة وبحثنا في الدلالة اللغوية

لا الدلالة الشرعية والثاني ان المتكلمين يقولون في باب اثبات الصفات
يثبت صفة السمع والبصر لله تعالى قياسا للغايب على الشاهد فقد
اطلقوا الغايب على الله والبعد فيه اذ قد يراد الغايب عن حواسنا وان
كان شاهدا ما عتبار العلم قوله ويسمى المضارع اي هذا القسم الذي
يتعاقب في صدره الزوايد الاربع سمي المضارع من المضارعة وهي المشابهة
اذ يشابه اسم الفاعل باعتبار الحركات والسكنات وباعتبار الدلالة على احد
الزمانين الحال والاستقبال وبهذه المضارعة اعرب الفعل المضارع كما
عمل اسم الفاعل بهذه المضارعة ايضا ويشترك بين الحاضر والمستقبل الاولى ان
يقول ويشترك بضم الياء لان الفعل المضارع يقال انه مشترك بين الحاضر و
المستقبل والفعل المضارع مشترك فمعنى هو محل للاشتراك كما يقال المال مشترك بين زيد وعمرو فلا يستقيم فيه مشترك بكسر الراء فانه ظرف فجوده وهو
بين الحاضر والمستقبل يتعلق بالفعل وهو يشترك وفيه ضمير راجع الى المضارع
اقيم مقام الفاعل وهذا ظاهر اما اذا قرء بفتح الياء والاشتراك بمعنى الاشتراك
فيصير التقدير الفعل المضارع يشترك اي يشارك بين الحاضر والمستقبل
وصيغة التفاعل يقتضي ان يكون فاعله متعددا كاشارك زيد وعمرو والا ان
يقرء المضارع باضافته فكانه قال ويشارك افراد المضارع وحينئذ لا يظهر تعقيب
قوله بين الحاضر والمستقبل لكل نظم تشارك زيد وعمرو بن الدراهم والثياب
والمصنف لعله اختار قول الاشتراك من المذاهب لسلامته اذ قيل هو حقيقة
في الحال مجاز في الاستقبال وقيل بالعكس وقيل هو مشترك بينهما ويحتمل ان
لا يكون اختيارا للمذهب الاشتراك لان الفعل المضارع يطلق على كل واحد
من المعنيين فهو مشترك في صحة الاطلاق على الحاضر والمستقبل ولا
يقتضي كونه حقيقة فيهما بل قد يطلق على كل واحد منهما وان كان على احدهما
حقيقة وعلى الاخر مجازا لكن الظاهر الاول لان الاصل في الاطلاق الحقيقة
واللام في قولك ان زيدا لينفعل مخلصة للحال كالسين وسوف للاستقبال
يعني ان الفعل المضارع وان كان اصله ان يكون مشتركا لكن قد يعرض

ما تبين كل واحد من الزوائد نحو للام والسين وسوف وهو ظاهر وحروف
المضارعة مضمومة في مجرد الرباعي كيدحرج وما يوازنه
من الملحقات بالرباعي كيبيطر ويحمور ويجلبب ومن غيرها كيكارم ويكرم
ويكرم الحاقا مصادرها بما يوازنه باعتبار الحركات والسكنات اذ يكرم
في الحركات والسكنات كيدحرج مفتوحة فيما سواها اي فيما سوى
المجرد من الرباعي وما يوازنه وهي الثلاثي المجرد كيضرب والمزيد فيه
كيستخرج او الرباعي المزيد فيه كيتدحرج ويتجلبب والثالث اي الثالث
من الامثلة الثلثة للفعل مثال الامر وهو الذي على طريقه المضارع للفاعل
المخاطب المخالف بصيغته صيغة الا ان نتوخى الزائد فيما اوله متحرك
فيقول من نضع ضع اي صيغة الامر توجد من صيغة المضارع للفاعل المخاطب
يعني اذا ادت صيغة الامر بنفسها او الا ان تتوخى صيغة المضارع للفاعل
المخاطب وسواء ان يكون متحرك الاول او ساكن الاول فان كان متحرك الاول
فصيغة الامر توازن صيغة المضارع بحيث لا مخالفة بينهما الا في نزع الزائد
وهي التاء فيقول من يضع ضع بحذف التاء وانما لم يذكر تسكين الآخر مع انه
لازم وكان في المضارع متحرك الآخر فكان حقه ان يقول الا ان نتوخى الزائد
وتسكن الآخر لكن لم يذكر ذلك لانه نظر الى توافق الصيغتين باعتبار
الحروف والحركة والسكون في الآخر ليس من نفس الصيغة بل مما اعرض
عارضان للصيغة اذ تضرب متحرك الآخر وساكنه متوافقان في اصل
الصيغة وان اختلفا حركة وسكونا ولذلك قال الاتقاني تعالى اي
ائت بصيغة الامر صيغة المضارع اذ الكلمة انما تضاع من حروف
المصدر فالصيغة باعتبار الحروف لا باعتبار الحركة والسكون اذ هما
هيئتان عارضتان للصيغة ليستا من نفس الصيغة وقد ذكر سكون
آخر الامر ايضا في قوله وهو موقوف فلعله انما لم يذكره عند قوله الا ان
تتوخى الزايدة لانه اراد ذكر خلاف الكوفيين فيه فاخره ليذكر الخلاف فيه
فكان نوع الزايد باعتبار الصيغة لا باعتبار هيئة الحركة والسكون

ام الزيادة

والسكون وان كان اول المضارع ساكنا فلا يمكن اخذ صيغة الامر لعدم الابتداء
بالساكن فلا بد من زيادة همزة وصل كاضرب في نحو اضرب كما قال وان تكن
زدت ليلا تبتدى بالساكن همزة وصل فتقول في نحو اضرب وقوله همزة
وصل مفعول لزدت والمتوسط قوله ليلا تبتدى لانه علة لاصل الزيادة
فقدمها للوزن اهم والاصل في نحو اكرم تؤكرم فعلى هذا فتح الكاف هذا جواب
عن سوال مقدر وهو ان يكرم مضارع للفاعل المخاطب فما بعد الزايد كان
فكان حقه ان يزاد همزة وصل لكن زيد همزة قطع في نحو اكرم فاجاب بان
تكرم في الاصل متحرك الاول لان اصله تؤكرم كيتدحرج فعلى هذا اكرم خارج
على اصله مما اوله متحرك كيتدحرج يتدحرج وهو موقوف عند اصحابنا و
الكوفيون على انه مجزوم واصله اللام داخلا على المضارع المخاطب كما في
امر غير المخاطب ثم حذف اللام للكثرة ثم حذف حرف المضارعة للهرب من
الالتباس وقد استعمل الاصل من قرا فبذلك فلتفرحوا اختلف البصريون والكو فيون
في فعل امر المخاطب فذهب البصريون الى انه مبني على السكون وذهب
الكوفيون الى انه معرب مجزوم حجة البصريين ان الاصل في الفعل ان يكون
مبنيا والاصل في البناء ان يكون على السكون وانما اعرب من الافعال ما شابه
الاسم في الحركات والسكنات وفي وقوعه موقعه وفعل الامر لا شابه الاسم في
الحركات والسكنات لا يقع موقعه اذ يضرب يقع موقع ضارب في قولنا زيد يضرب
ولا يقع فعل الامر هذا الموقع فبني على السكون على قياس اصل الافعال حجة
اخرى لهم انا اجمعنا على ان تراك وتراكا مبنيان لقيامهما مقام اترك و
اتركا فلو لم يكن فعل الامر مبنيا لما بني ما ناب منابه وذهب الكوفيون الى
انه معرب مجزوم واصل افعل لتفعل وهو معرب كما في امر الغايب وهو ليفعل
زيد فانه مجزوم باتفاق وهو معنى قوله كما جاء في امر غير المخاطب وجعله
مقيسا عليه لانه متفق عليه بين الفريقين كما جاء في القراة المنقولة
عن الرسول عليه السلم وهو فبذلك فلتفرحوا بالتا وكان القياس فافرحوا
ثم حذف اللام لكثرة الاستعمال طلبا للتخفيف ثم حذف حرف المضارعة

فيكون

وهو الناهي بامن الالباس فانه لو بقي وقيل يفعل الالتبس بالفعل المضارع خبرا
موقوفا عليه واجب الكوفيون ايضا على اعراب الامر بالقياس على النهي نحو قولك
لا تفعل فانه معرب مجزوم قطعا وقد يحمل الضد على الضد فيكون امر المخاطب
ايضا معربا مجزوما وما كالنهي هذا تقرير حجة الكوفيين والاول ضعيفة لانه لو
كان في حكم الامر الغايب لكان يجب ان لا يحذف اللام منه كما لا يحذف اللام من امر
الغايب قولهم انما حذف في المخاطب لكثرة الاستعمال قلنا لو كان كذلك لاختص
الحذف بما كثر استعماله دون ما يقل نحو اجوجح واعلوط كما حذف النون في لم
يكن وقيل لم يرد لكثرة الاستعمال ولم يجذفوه في لم يضن ولم يهن لانهما لم يكثرا
في الاستعمال كثرة لم يكن وقولهم افعل متضمن لمعنى لام الامر يقتضي كونه مبنيا لانه
متضمن لمعنى الحرف في الاسم اذ تضمن معنى الحرف بنى كما في اين ونظايره فكذلك الفعل
المضارع اذ تضمن معنى اللام الثانية ايضا ضعيفة لان فعل النهي انما كان معربا
لوجود حرف المضارعة فيه وبه شابه الاسم فكان معربا بخلاف امر المخاطب فانه لم
يوجد فيه حرف المضارعة فلم يوجد فيه مشابهة الاسم فافترقا ولكل من الطرفين
احتجاجات لا تطيل الكتاب بذكرها واعاذكرنا هذا القدر تنبيها على منشكم
في الاختلاف في هذه المسئلة وقد عرض لبعض الافعال ان لزمت طريقة واحدة
وهي الجامد يعني ان اصل الافعال ان يكون لها تصرف بان يجيء منها اسم الفاعل واسم
المفعول وبان يكون ماضيا ومضارعا وامرا ونحوها وهذا هو الكثير الشايع
وقد يعرض لبعض الافعال ان لا يكون له هذا التصرف وهي الجامد اي هي
غير المتصرف الجامد لانه لما كان للانشا لزم طريقة واحدة لان التصريف
بحسب الدلالة على الازمنة والانشايئ لما لم يكن له دلالة على الزمان لم يعرض
له تصرف منه اي من الجامد فعلا المدح والذم نحو نعم وبيس والاصل فيهما
فعل بكسر العين انما قال والاصل فيهما فعل لان هذه لما لم تكن من صيغ الافعال
ولكونها للانشاء لم يكن لها دلالة على الزمان فكان تقرير فعليته مشكلا
من حيث اللفظ ومن حيث المعنى فرفع هذا الاشكال بان فعليتها باعتبار اصلها
وهو ان اصل نعم نعم وبيس بيس على وزن حذر فصيغته من صيغ الافعال

فكذا خ

الصيغة ص

ولما لم يكن للانشاء في الاصل كان له دلالة على الازمنة باعتبار الوضع فقد
تحقق فعليتها باعتبار المعنى وهو الدلالة على الزمان باعتبار
اصل الوضع ومن حيث اللفظ بكونها على صيغ الافعال ولفعليتها ادلة
اخرى مثل لحوق تا التانيث الساكنة وعملها في المرفوع بعدها ولحوق الضماير
في بعض اللغات اذ يقال نعما ونعموا وفيهما اي في نعم وبيس لغات كسر العين
مع فتح الفا بوزن علم وكسرهما اي كسر الفا والعين وسكونها كذلك اي
سكون العين مع فتح الفا وكسرهما فهذه اربع لغات اما اللغة الاولى فهي
على الاصل واما كسر الفا والعين فلاتباع الفا العين وطلب تجانس الحركتين
مع عرض للعينين التخفيف بسكون العين الاولى وهو مفتوح الفا فكن
معه العين كتف في كتف وكذا الثانية وهو مكسور الفا والعين سكن عينها
للتخفيف كابل في ابل وكذا كل فعل واسم على فعل ثانيه حرف حلق اما الفعل
فنحو شهد يجوز فيه اللغات الاربع وكذا الاسم بوزن فعل كنهر يجري
فيه ايضا اللغات الاربع وانما اختص بان يكون ما نه حرف الحلق
لان لحرف الحلق ثقلا فكان طلب التخفيف فيه اولى من غيره ومنها اي من
الجامد ليس فمن يجعله فعلا اختلف النحاة في ان ليس فعل او حرف قد ذهب
بعضهم الى انه فعل وعليه الجمهور وقيل انها حرف واستدل على فعليته
باتصال الضماير المرفوعة البارزة بها كلست ولسنا ولستم وباتصال
تا التانيث الساكنة كليست واستدل على حرفيتها بانها لا تتصرف والاصل
في الافعال التصرف وبان الفعل يدل على الحدث والزمان وهذا لا يدل
على الحدث والزمان وبانها لو كان فعلا لكان ماضيا لعدم الزوايد و
ليس بماض لاتفاق الجمهور على انه ينفي الحال لا النفي الماضي والجواب عن الاول
ان عدم التصرف لا تقدح في فعليته لانه يعرض الانشاء امتنع التصرف
منه وعن الثاني في بان الفعل قد تجرد عن الزمان بسبب الانشاء وهذا
كذلك ويدل على النفي وموحدث وعن الثالث انه ماض باعتبار الاصل
وعرض دلالة على الحال لانشاء في فعليته باعتبار الاصل وهو مسكن

عين ولم يحمل جموده على لفظ صيد ولا هاب لكن على لفظ ما ليس بفعل
كليت ولذا لم تنقلوا كسرة العين الى الفاء في لست لما لم يكن ليس على زنة الافعال
الماضية قرر ان اصله ليس كعلم ثم سكن العين الخ فيكون هو على زنة
الافعال باعتبار الاصل ثم ما ذكره بعد جواب عن سؤال مقدر وهو ان
يقال لو كان فعلا معتل العين لم يخل اما ان يعل على قياس الافعال او لا يعل
واتفقا التالي يدل على انتفاء المقدم اما الملازمة فبينة واما انتفاء التالي
فلانه لو لم يعل لكان حقه ان يقال ليس بكسر الياء كصيد البعير وان اعل كان
حقه ان ينقلب الفا لان حرف العلة متحرك وما قبله مفتوح وكان القياس
لا سكاب فلما اتفق العثمانيان اتفق فعليته فاجاب بمنع الملازمة وهو ان هذا
اللازم من لوازم الافعال المتصرفة فلا نسلم انه لو كان فعلا لزم الاعلال على ذلك
الوجه او عدم الاعلال بل هما لوازم الفعل المتصرف فلذلك قال لم يعل
لجموده على لفظ صيد ولا هاب اي لما كان جامدا لم يلزم ان لا يعل كصيد او
يعل كهاب بل ورد على لفظ ما ليس بفعل كليت تحقيقا لجموده وعدم تصرفه
ثم قدر هذا المعنى بقوله ولذا اي ولجموده لم ينقلوا كسرة العين الى الفاء في
ليست يعني لو كان ليس على قياس الافعال لكان كحوق اذا اتصل به الضمير البارز
يقال فيه حقت بكسر الحاء فكان حقه ان يقال لست بكسر اللام فلما فتح دل على
على انه ليس على قياس الافعال المتصرفة بل هو لجموده ورد على صيغته
لحروف كليت ومنه اي ومن الجامد عسى وليس في مباحثه في باب العوامل انشاء الله
وفعليته للحوق الضمائر به كعسيت وعسينا وعسيتم ونظائرها فاما جموده
فلمشابهته لفعل لاشتراكهما في معنى الرجاء والطمع ومنه اي ومن الجامد
صيغتا التعجب وهما ما افعله وافعل به والبيانان الامن لثلاثي المجرد مما ليس
بمعنى افعل وافعال خلافا للكوفيين فيما هو اصل الالوان وهو السواد والبياض
المراد بالتعجب ما وضع لانشاء التعجب والبيانان الامن الثلاثي المجرد اذ ما لا
يكون ثلاثيا مجردا لا يخلو اما ان يكون رباعيا مجردا او ثلاثيا ورباعيا
مزيدا فيهما اما الرباعي المجرد فظاهر لان اخذ بنا افعل لا يمكن منه الا بحذف بعض

بعض حروف الاصول وهو ممتنع واما في غيره فلانه اما ان يحذف لزيادة او لا
يحذف فان لم يحذف لم يمكن بنا صيغتي التعجب منه وان حذف اخل المعنى اذ لو بنى
من استخرج وحذف زائده لقيل ما اخرجه فيشتبه بالتعجب من خرج وقوله مما
ليس بمعنى افعل وافعال ذكر التربوني بدل هذا مما ليس يكون والعيب والمصنف
عدل عنه الى هذه العبارة اي لا يتبينان الا من لثلاثي المجرد الذي ليس
معنى فعله اصلا ان يعبر عنه بافعل وافعال فيخرج عنه الالوان والعيوب
لان افعل وافعال التشديد فيهما اصل افعال الالوان والعيوب فان اصل الصحيح
انما صحتا لواو في عور لصحتهما في اصله وهو اعور ثم حذف لزوائد فبقي
عور يدل على ان ذلك اصله مجيء اخوانه على هذا اسود يسود واحمر يحمر والبقال
في الالوان عزه وكذلك قاسه في العيوب اعرج واعمى في عرج وعمي وان لم يسمع
هذا كلامه ومن الالوان مثله احمر واحمار وابيض وابياض وابلق وابلاق واصفر
واصفار واقمر واقمار من القمر وهو الابيض واسود واسواد واشهب واشهاب
والمكث والمكات وكذلك العيوب كاعرج واعور واجنح ونظائرها وانما عدل
المصنف عن عبارة القدماء لانهم قالوا في تعليله انما يبنيان من الالوان في
العيوب لانهما يقبلان الزيادة والنقصان فكان بمنزلة اعضاء الشخص الباقية
كاليد والرجل فكما لا يبنى من الاعضاء لكونها امورا مستقرة باقية لم يبن مما يشابهها
كذلك قالوه ولم يرتض المصنف هذا التعليل اذ الالوان قابلة للزيادة
والنقصان فان السواد وغيره مما من الالوان قابلة للشدة والضعف ولذلك
قالوا هذا اشد سوادا من ذلك فيدل على قبوله للشدة والضعف حتى يستعمل
فيه التفضيل وان كان يتوصل الى نحو اشد وابلغ ونظائرهما واختار
هذه العبارة لان اصل الالوان والعيوب ان تكون على صيغة افعل وافعال
بالتشديد فيهما كما ذكرنا مثلهما وهذه الصيغة ليس ثلاثيا مجردا فلا يمكن
بناء الصيغتين من نحو احمر واحمار الا بعد حذف شيء من الاصول وهو ممتنع فان
قلت فعلى هذا يكفي قوله الا يتبينان الا من لثلاثي المجرد فان نحو افعل وافعال
ليس من الثلاثي المجرد فكان مستغنيا عن قوله مما ليس بمعنى افعل وافعال قلت

ثلث انما كان يستغنى عنه لو قال مما ليس على صيغة افعل وافعال ولم يذكر ذلك
بل قال مما ليس بمعنى افعل وافعال فقد يكون ثلاثيا مجردا وهو بمعنى افعل و
افعال الا على صيغتهما وغرضه ان غالب صيغة الالوان والعيوب هما افعل و
افعال فلو لم يذكر هذا القيد وكتفى بالاول لكان حقها ان يبنيان من نحو عرج
وعمى وعور لانها ثلاثية مجردة فذكر انه انما يبنيان من الثلاثي المجرد اذا
لم يكونا بمعنى افعل وافعال عور وان كان ثلاثيا كان بمعنى افعل وافعال فلو لم يذكر
هذا القيد لكان ينبغي ان يصح بناء التعجب من نحو عرج واجاز الكوفيون التعجب من
السواد والبياض لانهما اصلا الالوان واشدوا اذا الرجال شتوا واشتد
اكلهم فانت ابيضهم سربال طباخ واشدوا ايضا جارية في درعها الفضفاض
ابيض من اخت بني اباض وجاء في شعر الشي انت اسود في عيني من الظلم وقالوا
لما جاء منهما افعل التفضيل جاء بنا صيغتي التعجب ايضا لانهما متساويان واما
الاستشهاد ان فضعيفة لانها من ضرورة الشعر او في سعة الكلام فيكون
نادرا وقولهم انهما اصلا الالوان ممنوع وبعد تسليمه فدليل المنع على ما ذكرنا
قايم فيهما وان كانا من اصول الالوان ويتوصل فيما وراءه بنحو اشتد وابلغ نحو
ما اشد دحرجته وابلغ سواده يعني انه قد يراد التعجب من الرباعي والمزيد فيه
ثلاثيا او رباعيا فان معنى التعجب لا ينكر فيهما فان لم يكن لها صيغة لم يمكن التعبير
عن التعجب في هذه الصور فقال ان التعبير عن التعجب لا يتعين ان يكون بإحدى
هاتين الصيغتين بل قد يتوصل بفعل يصح منه بناء الصيغتين من نحو الشدة
والقوة والكثرة والزيادة فيقال ما اشد دحرجته واستخراجه وعماه او ما اقوى
او ما ازيد او ما ابلغ ونظايرها وقد شذ ما اعطاه ومن اولاه هذا جواب
عن سؤال مقدر وهو ان ما اعطاه لم يجئ له فعل ثلاثي بل فعله اعطى يعطي وكذا
ما اولاه فعله اولى يولي فكيف بنيا من غير الثلاثي المجرد فاجاب عنه بشذوذهما
فان قلت ذكران افعل لا يمكن بناؤه من غير الثلاثي المجرد فاذا لم يمكن فكيف
يجيء على الشذوذ قلت قد ذكر من قبل ان غير الثلاثي اما ان يحذف منه الزايد
او لا يحذف قلنا نحذف واذا حذف امكن بناء الصيغة غايته انه يلتبس والالتباس

فان

والالتباس لا يوجب الامتناع بل قد يقع الالتباس على الشذوذ ويكون من
الفاعل دون المفعول الا ما شذ نحو ما اشهاه وما امقته اي الاصل ان يبنيا
لمعنى الفاعل لانه لو جوز بمعنى المفعول لالتبس في نحو ما اضربه في ان المراد ما اشد
مضروبيته او ضاربيته فيبنى من الفاعل لانه الاصل والاقوى ومع هذا قد جاء
على الشذوذ نحو ما اشهاه وما امقته من شهيت الشيء الي بالكسر اي اشتهيته و
مقت في المفعول ومعنى ما افعله شيء جعله فاعلا تقديرا والفعل مسند الى ضميرها
ثم شرع في اعراب الصيغتين فقال ما افعله اصله شيء افعله بمعنى ان ما نكرة بمعنى
شيء وافعل فيه ضمير هو فاعله يرجع الى شيء وهو بمعنى قولك والفعل مسند الى
ضميرها وقيل ان ما موصولة وافعله صلته والموصول مع صلته مبتدا و
الخبر محذوف والمعنى فعله حاصل وقيل اصله ما اسفهاه بنية اي اي شيء
احسن زيدا اي جعله حسنا وهذه الوجوه باعتبار الاصل يعني اصلهما في الاعراب
هذا الا ان هذا المعنى مراد الآن لان معناه انشا التعجب وما قدر في الاصل
جملة خبرية محتملة للصدق والكذب فلا يكون بمعنى الانشاء وقال تقديرا اي
بقدر هذا الاصل لتصحح الاعراب ثم نقل الى معنى التعجب وهذا الحكم مطرد
وهو ان الشيء اذا نقل من حال الى حال كانت اعرابه بحسب المنقول عنه ومعناه
بحسب المنقول اليه ومعنى افعل به صار ذا كذا او المجرور مرفوع معنى والضمير
في الفعل واللفظ على الامر والمعنى على الخبر تقديرا واحسن منه ان يكون المعنى
صفة بالفعل على زيادة الباء وصيرورة ذا كذا على التعدية ثم شرع في معنى افعل
به واعرابه باعتبار الاصل فقال معنى افعل به صار ذا كذا وهذا المجرور مرفوع
من حيث المعنى على انه فاعل نحو كفى بالله شهيدا فالضمير في الفعل حينئذ ان
تقدير احسن بزيد احسن زيد لكن لفظ على الامر والمعنى على الخبر وهذا الاصل
ايضا تقديري لان معناه احسن زيد بمعنى صار احسن كما يجيء قولهم كن فلانا
اي انت فلان وكما يجيء في عكسه رحمه الله في ان اللفظ خبر والمعنى امر بمعنى الدعا
اي اللهم ارحمه وانما قدر هذا الاصل لتحقيق اعرابه كما ذكرنا في ما افعله
ثم ذكر المصنف ان الاحسن الا يبنى ان يبنى الامر بحاله فاحسن امر ماخوذ من

من احسن الشئ اى جعله حسنا ووصفه بالحسن فمعنى احسن اجعله حسنا ووصفه با
لحسن فالباء زايدة ان احسن الشئ يتعدى بنفسه فكان حقه احسنه الا احسن
به ويجوز ان يكون ماخوذا من احسن الشئ صار ذا حسن فمعنى ضرب احسن
فى بالباء للتعدية اى صيره ذا حسن فعلى الوجهين صيغة الامر باقية على حاله
وتنزل الى انشاء التعجب وانما كان هذا الوجه اولى لان الوجه الاول وهو قولهم معنى افعل
صار ذا كذا اكثر استعمالا فى محلات احدها اخراج الامر عن وضعه الى الخبر والثانى
ادخال الباء على الفاعل والثالث تجريد صيغة امر المخاطب عن تاء الضمير
فيه والرابع انهم فعلوا فى هذا الوجه صيغة الامر الى الخبر حكموا بان
الصيغة المنقول اليها غير مرادا ايضا فينتقل من الخبر ايضا الى الانشاء
وهذا تطويل للمسافة واما هذا الوجه الذى اختاره المصنف فسالم
عن التحلات الاربع لبقاء المسافة فى جعل الامر بمعنى الانشاء دون ان
يجعل معنى الخبر ينتقل الى الانشاء فلذلك كان احسن واليق ثم جرى
مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الوضع ولهذا لم يتصرف فى الجملة التعجبية
بتقديم وتاخير وفصل بهذا جواب عن توهم سوال وهو ان لقائل
ان يقول عاينا فى قررتم ان هذه الصيغة نقلت الى معنى الانشاء و
هذا لا يقتضى ان لا يتغير بحسب الضمائر فان صيغ الانشاءات قد
تتغير بحسب الضمائر نحو بعت يقتضى بعتم مع انه للانشاء ونظايره فاجاب
بان هذا الكلام جرى مجرى المثل وحق الامثال ان لا يتغير بل يحكى على
مورديها الاصلى فلهذا اى فلكونه جاريا مجرى المثل لم يتغير الجملة التعجبية
عن هذا الوضع فلم يتصرف فيها بتقديم ولا تاخير ولا فصل لا يقال
زيدا ما احسن ولا زيدا احسن ولا بزيد احسن ثم استثنى ما جاء من الفصل
بالظرف فى نحو ما احسن بالرجل ان يفعل كذا فانه فصل بين احسن وان
يفعل بالظرف لان الظرف يتسع فيها بما لا يتسع فى غيرها كما اجيز الفصل
بين المضاف والمضاف اليه بالظرف دون غيره ونظايره من الاستثناءات
وقال وقد اجيز الفصل بالظرف نحو ما احسن بالرجل ان يفعل كذا وجاز ما لم يجز

زيدا للدلالة على الماضى هذا شبه ايراد وهو ان كان وقع فصلا بين
ما واحسن وهو ليس بظرف فاجاب انه جوز للدلالة على الماضى فكان
التقدير ما احسن فى الزمان الماضى فهو على التحقيق بمعنى الظرف وان
كان بمنزلة قولك فى الزمان الماضى فقد رجع الى معنى الظرف تعد براى
انما حسن ما كان احسن زيدا ولم يحسن ما اصبح ابردها واما اسد فارعا
ان فعل التعجب لا يكون فى الاصل يدل على زمان
بعينه كما يدل الصباح او المساء عليه فلم يصر اصبح مقويا له لدلالة على
الزمان المعين فلم يطابق كما طابق كان معنى المضى الذى يدل عليه اصل
فعل التعجب واما علامات الحرف فالتعرى عن علامات اى عن علامات الفعل
والاسم لما كان امتياز الحرف عن الفعل تقيد عدمى وهو انه لا يدل على معنى
فى نفسه جاز ان يكون علامته ايضا باعتبار قيد عدمى وهو التعرى عن
علامة الفعل والاسم ثم انه اى ان الشان قد يجرى بينهما التاليف اما على و
جه الاسناد وهو تركيب الكلمتين او ما يجرى مجراها بحيث يفيد السامع
يسمى كلاما وجملة لما ذكر مفردات الكلم قال قد ائتلف من الكلم التاليف اما
اسناديا او غير اسنادى اما الاسنادى فهو تركيب الكلمتين بحيث يفيد السامع
فائدة يحسن السكوت عليها ويسمى هذا المولف كلاما وجملة وقوله او ما يجرى مجراها
يريد به انه قد يتالف الكلام من كلمتين فقط كزيد قايم وقد يتالف من مفرد
وجملة واقعة موقع المفرد نحو زيد ابوه قايم فان التركيب من اكثر من كلمتين
لكن الجملة لما وقعت موقع المفرد اى زيد محكوم عليه بهذه الجملة فهو فى حكم
المفرد اذ الاسناد انما هو بين كلمتين فى التقدير واما ما يتعلق بالمحكوم
فخارج عن الاسناد بل هو من متعلقات المسند به والاسناد ليس الا
بين المفردين فى الحقيقة ويحتمل ان يريد ان التركيب قد يكون بين كلمتين
ملفوظتين وقد يكون بين ملفوظ ومقدر نحو قم واقوم ويقوم فان
الملفوظ ليس الا احدى الكلمتين واما الكلمة الاخرى فضمنية فيتريل
بالجارى مجرى الكلمتين مما لا يكون ملفوظا بهما كما قوم ويقوم لكن كان

الاول حيث ان يقيد كلمتين بالصريحين حتى يكون غير الصريح قسيماله و
الاظاهر لفظ الكلمتين انهما اعم من الصريحين وغيرهما فيكون المطلق قسما
للمقيد لصحة اطلاق الكلمتين على القسمين على الجملة وكان الاولى ان يقيد
الافادة بحسن السكوت عليه ليخرج التركيب التقييدى كغلام زيد وزيد
الضارب على الصفة لا على الخبر ولعلنا انما اطلق لانه حصر هذا القسم فى الاقسام
الاربعة الجملة على ما سيأتى وكلها تفيد ما يحسن السكوت عليه فكانه اكتفى
بالامثلة المذكورة للجملة وهى اربعة فعلية نحو خرج زيد واسمية نحو زيد
قائم او زيد ابوه قائم وشرطية نحو ان تكرمنى اكرمك وان كان متى كان زيد
يكتب فهو يحرك يده فتى لم يحرك يده لم يكتب وظرفية نحو ما فى الدار او قد امك
زيدا يعنى حصر فيهما شرع فى تقسيم الجملة الى الاربع المذكورة وجه حصر الجملة
فى الاربع ان الجملة اما ان يكون فى اولها ظرف وما يقوم مقامه اولا والاولى
والاولى هى الظرفية والثانية اما ان يكون فى اول اداة شرط اولا والاولى هى
الشرطية والثانية اما ان يجب تقديم المسند لفظا او تقديرا على المسند اليه
اولا والاولى هى الفعلية كقام زيد وليهمات الامر واقام الزيدان على مذهب
المصنف والثانية الاسمية نحو زيد قائم وزيد ابوه قائم وزيد قام وزيد
فى الدار وزيدان تكرمه يكرمك واغا قدم الفعلية على الكلمات على الاسمية لان
الاصل فى الاسناد الفعل والاصل فى المسند اليه الفاعل واغا قدم الاسمية على
الشرطية لان اصل الجملة ان يكتفى فيها المسند ومسند اليه والاسمية والفعلية
كذلك والشرطية فلا تكتفى فيها بما بل تحتاج الى جملتين وقد يكون الجزاء اسمية او فعلية
فتقديم معرفة الاسمية والفعلية عليها هو الواجب تقديما للخبر على الكل واما
قدم الشرطية على الظرفية لان الشرطية يتحقق صورة الجملة فيها لفظا كما
واما الظرفية فيحتاج الى تقدير والظرف قد يكون بتقدير المفرد عند بعضهم
فتحقق الجملية فى الشرطية اظهر فلذلك قدمت على الظرفية هذا وجه عدم
ترتيب الجمل على ما ذكره فى الكتاب وذكر فى الاسمية مثالين احدهما ان يكون
الخبر مفردا والاخر ان يكون جملة وذكر فى الشرطية ايضا مثالين تنبيها على

على ان الشرطية قد تتركب عن جملتين نحو ان تكرمنى اكرمك وقد تتركب عن شرطتين
كقوله ان كان متى كان زيد يكتب فهو يحرك يده وهذه شرطية وهى المقدم
وتاليها جملة اخرى شرطية وهى قوله فتى لم يحرك يده لم يكتب واما ما ذكر المركب
من الجملة مقدما والمتصل تاليا وبالعكس لانه لما ذكر الجملتين والمتصلتين
كان معرفة المركب منهما واضحة وذكر فى الظرفية ايضا مثالين احدهما ان يكون
الظرف ملفوظا فقط نحو ما فى الدار زيد والاخر ان يكون فى مقدرا فقط نحو
قدامك زيد وهذا التمثيل اولى من قولهم فى التمثيل بالظرفية زيد فى الدار لانه قد
يتبين كون الخبر مفردا وجملة للاختلاف فى تقدير متعلق الظرف واما الظرف فى
المثالين المذكورين فى الكتاب فيتعين كونه مقدرا بجملة لانه وقع صلة للموصول
وقوله او قدامك زيد يزيد به ايضا ما قدامك زيد لتقع الظرف ايضا صلة ويتعين
تقديره بجملة وقد تكون لا على وجه الاسناد نحو عارف زيد على الاضافة او زيد العارف
على الوصف فى ما اشبه ذلك اى من التراكيب التقييدية والتى ليست كلاما ولا جملة
هذا ظاهر لكن فى لفظه ادنى حزازة اذ كان حقه ان يقول واما ان لا يكون على وجه
الاسناد او لا يكون على وجه الاسناد ليكون معادلا لاما الاولى وهو قد ذكره به
بلفظ وقد يكون دون اما واو ولكن قد ذكر المصنف فى اواخر الكتاب فى بحث الحروف
العاطفة ومحى اى ما لغير مكررة اذا كان فى الكلام عوض عن تكريرها واشتد
فيه قوله فاما ان تكون اخى بصدق فاعرف منك غثى من سمينى والا فاطرحنى واجتنبنى
عدوا اتقيك ويتقينى فلعله جعل قوله وقد يكون عوضا عن التكرير وان لم تكن عوض
التكرير متضمنا لشرط وجزاء كما مثل به فى البيت واعتنا النحوى برعاية هيأت الاجزاء
للكلم بعد التركيب على تفاوتها بحسب المواضع وحاصلها يرجع الى انها اختلاف
او آخر كلم دون كل الاختلاف اشياء معهودة فعلية البحث عن صون الاختلاف وهو
الاعراب ما فيه الاختلاف وهو المعرب وما به الاختلاف وهو العامل وما لاجله
الاختلاف وهو المقتضى يعنى ان الكلم اذا ركبت تعرض لها هيأت لازمة من الاختلافات
الحادثة بالحركات والحروف وهذه الهيأت لازمة بعد التركيب لان سبب الاختلاف هو التركيب
اما لفظا او تقديرا فحاصلها اى حاصل الهيأت يرجع الى اختلاف اواخر الكلم

معهودة ٩

زيد العارف على الوصف

الاختلاف اشياء معهودة وهي المعاني المقتضية للاختلاف من الفاعلية والمفعولية
والاضافة ويحتمل ان يريد بالاشياء المعهودة العوامل كما قال في المفصل ويختلف آخره
باختلاف العوامل والباء في بسبب عن اللام الا ان احدهما للسببية والآخر للعلية وهما متقاربان
وانما الاشياء المعهودة اظهر في العوامل من المعاني المتخيلة المقدرة ففي كل تقدير
يلزم عدم التنبيه اما على العلة الغائية ان حملنا الاشياء على العوامل او على العاملة
ان حملت الاشياء على المعاني المقتضية فان قلت الفاء في فعلية يقتضي ان يكون
هذا ناشيا عن الكلام السابق وهو لا يدل على جميع العلل كما ذكرنا قلت لو ذكر
الاختلاف وحده لكان كافيا في طلب البحث عن علله الاربع اشار الى المادة فكيف و
قد ذكر بعض العلل مع الكلام الاول وقوله في الاول صيغات اشارة الى الصورة والكلم
اشارة الى المادة وقوله على تقاويمها اي على تفاوت الكلم وهيئاتها بحسب المواضع
اشارة الى الجمل الاربع من الفعلية والاسمية والشرطية والظرفية ثم لما كان لكل
ما يوجد من المركبات علل الاربع من الفاعلية والمادية والصورة والغائية بين ان
الاختلاف يضاده علل اربع اما الصورية فهي الاعراب اما المادية فهي المعرب اذ ليس
هذا الاختلاف واما الفاعلية على التسبيب فالعامل واما الغائية فالمعاني المقتضية
وهو تحقيق حسن وانما اسوق لبيك الاربعة بعون الله مبنية في اربعة اقسام
وجه الترتيب بين الاقسام انه لما كان اعتناء النحوي واهتمامه برعاية الهيئات في
هي الاعراب كان تقديم صورة الاختلاف هو الواجب تقديمها لما به الغائية على غيرهم
لما كانت الهيئات ما يقوم بنفسها بل يحتاج الى محل ومادة يقوم بها جعل العلة المادية
وهو المعرب تاليا للقسم الاول ليتقوم الصور بالمادة وانما قدم الفاعلية وهي
العامل على الغائية وهي المقتضي وان كانت الغائية متقدمة في الذهن على الفاعلية
لكنها في الوجود متاخرة فراعى ترتيب الوجود وقدم الفاعلية على الغائية وانما ذكرنا
هذا البحث وان كان خارجا عن الصناعة لتوقف لفظ الكتاب وبيان ترتيبه عليه

القسم الاول في الاعراب وجوهه في الاسم الرفع والنصب والجر ويكون
لفظا او تقديرا او لفظا وتقديرا بحركة او بحرف اي المعرب قد يكون اعرابه لفظيا
في الرفع والنصب والجر بحركة كزيد وقد يكون تقديريا في جميع احواله الثلث بحركة

بحركة كعصا وقد يكون لفظيا بحرف في جميع احواله كالاسماء الستة وقد يكون تقديريا
في الثلث بحرف كصالحوا القوم وقد يكون لفظيا وتقديريا بحركة كقاضٍ فان
نصبه لفظي ورفعه وجره تقديريان او لفظيا وتقديريا بحرف كمسلمٍ فان رفعه
بالواو وتقديري ونصبه وجره باليا لفظي فالحاصل ان الاعراب قد يكون لفظيا في
جميع الاحوال اما بالحركة واما بالحرف وقد يكون تقديريا في جميع الاحوال اما بالحركة
واما بالحرف وقد يكون لفظيا في بعض الاحوال وتقديريا في بعضها اما بالحركة
واما بالحرف فهذه ستة اقسام وقوله لفظا او تقديرا يشمل الاربع لان التقدير بحركة او
بحرف وقوله او لفظا وتقديرا يشمل الاخيرين لقوله بعده ايضا بحركة او بحرف
فاعرابه لفظا بحركة فيما آخره صحيح او جار مجراه هذا شروع في الاقسام الستة
المذكورة فالاول اما اعرب لفظا في جميع احواله بحركة مما آخره صحيح كرجل او جار
مجراه يعني ما يكون آخره واوا او ياء ساكنا ما قبلهما كدلو وظبي مما لم يلحق بالصحيح
في ان اعرابه لفظا بحركة ثم ان كان منصرفا غير ملحق به الف وتاء للجمع فبالضمة
رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والا
فبالضمة رفعا والفتحة او الكسرة نصبا وجرا نحو هذا احمد ورايت احمد ومررت
باحمد وجاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات اجرا للفرع على وتيرة
الاصل هذا تقسيم لهذا القسم المذكور وهو ما اعرب لفظا بالحركة اي هذا القسم
اما ان تم حركات الثلث لفظا او لا تم بل يحذف نصبه على جره او جره على نصبه
فالتام ما يشتمل على قيدين كونه منصرفا وكونه غير ملحق به الف وتاء للجمع
فهذا تم حركات الثلث فان زيدا منصرف لم يلحق به الف وتاء فله الحركات الثلث
كما ذكرنا قوله والا اي ان لم يكن منصرفا غير ملحق به الف وتاء للجمع وانتفاء هذا
المركب اما ان يكون بانتفاء الانصراف وهو غير المنصرف وبانتفاء غير
به اي يكون ملحقا كمسلمات فذكر القسمين الاولين وقد يكون بانتفاء المجموع بان يكون
غير منصرف ولا الاصل الحق به الف وتاء كزينبات وحكمه حكم مسلمات فلذلك لم يذكر
مثال هذا فغير المنصرف اعرب بالضمة رفعا والفتحة نصبا وحمل الجر على الفتحة و
الملحق به كمسلمات اعرب بالضمة رفعا وبالكسرة جرا وحمل النصب فيه على الجر كما ياتي

وقوله اجرى الفرع على وتيرة الاصل علة لكون اعراب جمع المونث غير تام ويحتمل ايضا ان يكون
اعراب غير المنصرف ناقصا غير تام اما الاول فلان جمع المونث السالم فرع الجمع المذكر السالم
على ما سيأتي والجمع المذكر ليس له الا وجهان من الاعراب فاجرى الفرع وهو جمع المونث
في كونه معربا بوجهين ايضا على وتيرة الاصل وان كان الاصل معربا بالحروف
واما الثاني وهو كونه علة اعراب غير المنصرف بالوجهين فتقريره ان غير المنصرف
فرع الفعل لمشابهة له على ما سنذكره والفعل وهو الاصل المشبه به لم يكن فيه
الكسرة فاجرى الفرع وهو غير المنصرف على وتيرة الاصل في قطع الكسر عنه ويحتمل
تقريره منى وجه اخر وهو ان يقال غير المنصرف فرع الاصل في الاسم الانصراف و
بعض الاسماء المنصرفة لم تتم له العلامات الثلث كجمع المذكر السالم والمونث السالم ق
المثنى فلم يعرب غير المنصرف بالحركات لئلا يجراء الفرع على وتيرة الاصل في كونه غير تام
العلامات وانما حمل النصب على الجر في جمع المونث ليكون على وتيرة الاصل ايضا وهو
الجمع المذكر السالم اذ قد حمل فيه النصب على الجر في الجمع المونث وان بين النصب
والجر مواخاة ليست بينه وبين الرفع لانهما فضلتان في الكلام والان لفظهما يشارك
كسر الملك في المضمر نحو رايتك ومررت بك واما غير المنصرف فقد حمل فيه ايضا الجر على النصب
للمواخاة المذكورة وتمام تقريره في باب غير المنصرف واعرابه تقديرا بحركة فيما آخره
الف مقصورة نحو عصا اذا اضيف الى ياء المتكلم مفردا او جمعا اعرابه بحركة نحو
غلامي على راي والاعراب الخ بنى وبعضهم مسلمي على الاول لانهم مسلمي على الاعراب هذا
قسم اخر للمعرب بالحركة لكنه تقديري وهو ما اخره الف مقصورة سواء كانت الف فاعيل
كحبلى او متقلبة كعصا لان الالف لا تقبل الحركة وكذا ما اضيف الى ياء المتكلم سواء
كان مفردا كغلامي او جمعا موصوفا بان اعرابه بحركة كمسلمات اذا اضيف الى ياء المتكلم
تقول مسلماتي فان اعرابه ايضا بحركة تقديرا واحترز بقوله جمعا عن جمع المذكر السالم اذا اضيف
الى ياء المتكلم بقوله جمعا اعرابه بحركة وانما كان المضاف الى ياء المتكلم معربا لانتفاء
اسباب البناء فيه وهو مناسبة ما لا يمكن له ونحوها وبعضهم على انه مبني ومستندهم
انما عدم ظهور الاعراب فيه او لاشتباه البناء من المضاف اليه وهو مبني والوجهان ضعيفان
اما الاول فلان صحح ما هو معرب تقديرا كعصا ونحوه بمنزلة المتابة وعدم ظهور الاعراب فيه

جميع

الاعراب لا يوجب البناء واما الثاني فلان الاضافة الى المضمر لو كان توجب بناء المبنى
المثنى اذا اضيف الى ياء المتكلم ولبنى الجمع المذكور اذا اضيف الى ياء المتكلم وهما
معربان بدليل مسلماي فانه معرب بالالف حال الرفع وبدليل مسلمي نصبا وجرا وقوله
مسلمي ينبغي ان يقيد الميم فيه بالفتح والكسر ليشمل نصبا لمثنى وجره ونصب جمع
المذكر وجره واما رفع الجمع فلم يستدل به لان اعرابه غير ظاهر لانه بالواو وتقدير
فلا يمكن فيه الالزام بهذا ما ظهر ولفظ المصنف يشير بترجيح البناء في المضاف
الى ياء المتكلم وجمعه غير ظاهر سوى ما ذكرناه ونبقيناه ولعل مراده انه اشهر لا انه
ارجح ولذلك قال والاعرف انه مبني ولم يقل والاظهر وبه يشعر لفظه في التعليق والاكثرون
على انه مبني لكن فيه نظر اذ قال صاحب المغني وغيره وذهب قوم الى انه مبني فكونه
مذهب الاكثرين محل نظر ومنه اي ومما اعرب تقديرا ما فيه اعراب محكي جملة مقولة
كان مفردا نحو تابط شرا وقول اهل الحجاز من زيدا في الاستفهام من يقول رايت زيدا
ونحو خمسة عشر بخمدان فلم يجعل منه فيمن يبقيه على الفتح يعني ان كل اسم كان
معربا في الاصل وحكي ذلك الاعراب فاعرابه تقديري سواء كان في الاصل جملة ونقل الى
العلم كتابط شرا او كان مفردا كمن زيدا في استفهام من تقول رايت زيدا اما تابط
فكان في الاصل جملة دالة على نسبة التابط اي الالصاق الى شخص وشرا مفعول
تابط وهذه الجملة باعتبار الجملية لها اعراب اذا نقلت وجعلت علما لكل
واحد من جرية بمنزلة الراء من زيد وهو اسم علم كبعلبك وكان حقه ان يعرب
يعرب بعلبك بالرفع وغيره وكان حقه ان يعرب تابط شرا ويقال جاءني تابط شرا لكن لما
كان اعرابه محليا حكي لفظ الجملة الدالة على القصة في الاصل وكان شرا منصوبا
بالمفعولية فلم يمكن اعرابه لفظا لتعذر اعرابين لفظيين على كلمة واحدة فاعرب
تقديرا لتعذر الاعراب لفظا وكذا ان تدخل في من زيدا فان نصبة لحكاية مستوفاة
النصب في المفعول رايت فلم يمكن اعرابه لفظا جعل اعرابه تقديريا وسياتي مباحث
من زيدا على الحكاية مستوفاة ان شاء الله تعالى وجه فان قلت فالفرق بين ابن
وكم ومنذ ونحوها من الاسماء المبنية وبين هذه حيث جعل اعراب تلك المبنيات
محليا واعراب هذه تقديريا قلت الفرق ان المبنيات لا يمكن تقدير الاعراب

يا

فيها لقيام علة البناء في الحال بخلاف المحكيات بخوابط شرافانه لما انتقل الى العلمية لم
يبق علة البناء فيه فكان اعرابه لازما وتعذر لفظا فوجب ان تقدر علة الاعراب كذا
زيدا في من زيد امعربا لوجوب البناء فيه اعرابه اما لفظ او تقديرى وتعذر ا
للفظ فتعين التقديرى فلذلك قال المصنف ما فيه اعراب محكى اى كان الاسم معربا
في الاصل بخلاف المبنى فان اعرابه محكى لامتناع كون الاعراب فيه لفظا وتقديرا مع قيام
موجب البناء واما نحو خمسة عشر واذا جعل علما ففيه وجهان احدهما ان يعرب لفظا
ويقال جاءنى خمسة عشر بضم الراء ورايت خمسة عشر لان علة البناء كان تضمنه لحرف
العطف وانتفت هذه العلة بجعله علما اذ الكلمتان امتزجتا فصارتا بمنزلة بعلبك
فاعرب مثله والثانى ان يكون معربا تقديرا اما اعرابه فلانتفاء موجب البناء لما ذكر
واما التقديرى فلانه قبل التسمية كان منسوبا واذا نقل ينبغى ان يحكى البناء ايضا
كما يحكى الاعراب في المنقولات وحكاية البناء مانعة من اعرابه لفظا فكان اعرابه
تقديريا فان قلت فلم يعين الاعراب المحكى لفظا في مابطشرا وجاز في خمسة عشر
على ترك الحكاية وجواز الاعراب لفظا قلت كان الواجب في الصورتين ان يعرب
لفظا لانتفاء موجب البناء فيهما لكن في خمسة عشر جاز الاعراب لفظا وترك
الحكاية لانه حينئذ ترك بناء الى الاعراب بخلاف مابطشرا فانه لو اعرب لفظا لعدل
عن اعراب الى اعراب فتحتم ان يجوز العدول عن البناء الى الاعراب لا يجوز العدول عن
اعراب الى اعراب آخر يفوت به الحكاية واعرابه لفظا وتقديرا بحركة فيما آخره ياء مكسور
ما قبلها نحو مضى الغاضى ومررت بالقاضى بالاسكان ورايت القاضى بالفتح وقد
جاء الاسكان ايضا هذا قسم آخر من الاقسام الستة للمعرب وهو ما اعرب بالحركة
لفظا في بعض احواله وتقديرا في بعضها بالفتح فكالمنقوص وهو ما آخره ياء
مكسور ما قبلها وانما جعل في الرفع والجر تقديرا لثقل الضمة والكسرة على الياء
واعرب لفظا في النصب نحو رايت القاضى لخفة الفتحة على الياء فان قلت
لو كانت الفتحة غير مستثقل على الياء لما قلب ياء في رمى الفا لخفة الفتحة
كما ذكرت قلت ليس علة قلب الياء الفا في رمى استثقال الفتحة على الياء بل توالى
المثلين وهو كون الياء مفتوحة مع فتحة الياء الفا ما قبلها والمنقوص

والمنقوص ممنوع لكن ما قبلها مكسورة وتوالى المثلين يوجب ثقلا وانتفى
في قاضى فلذلك لم يلتفظ بالفتحة في رمى وانما مثل بالمنقوص المعرف با
للام مع ان حكم غير المعرف حكمه ايضا في الاعراب اللفظى والتقديرى نحو جاءنى
قاض ورايت قاضيا لان الغرض ذكر سكون الياء في الرفع والجر وفي المعرف
باللام والمضاف يبقى الياء في الحالتين ساكنة واما في النكرة فيسقط
الياء لفظا فيكون السكون مقدرا على الياء المحذوفة فاراد ان يصرح
بالياء لفظا فكان التمثيل بالمعرف فظهر قوله وقد جاء الاسكان يعنى قد جاء
الاسكان ايضا في حال النصب حتى قيل انه من احسن الضرورات كان ايديهن
بالقاع القرق ايدى جوار يتعاطين الورق وقوله مهلا بنى عمنا مهلا موالينا
لا تبتشوبينا ما كان مدفونا وكما في اعط القوس باريها وزطاريها
ولما كان الاسكان كثيرا في الكلام قال المصنف قد جاء ولم يقل وقد يحكى لئلا
يوهم التقليل واعرابه لفظا بالحروف في الاسماء الستة مضافة الى غير المتكلم وهى ابوه
واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال فابوك مبتدا الخ هذا قسم آخر من اقسام المعرب وهو
ما اعرب لفظا في جميع احواله بحرف وهو اقسام احدها الاسماء الستة بشرط
كونها مضافة الى غير المتكلم احتراز عما اذا كانت مفردة نحو جاءنى اخ
فان اعرابها بالحركات لفظا وبقوله الى غير المتكلم عما اذا اضيفت الى ياء
المتكلم نحو جاءنى اخى فان اعرابه بالحركة تقديرا او يكون مبنيا كما ذكر في
غلامى وزاد بالاسماء الستة غير المصغر واكتفى بالامثلة المذكورة في الكتاب
اد مثل بالمكبر وانما قال حموها لان الاحماء اقارب زوج المراة فيكون مضافا
الى النساء اذ حموها معناه في بعض وجوهها وانما قال في الاكثر اى اعرابه بالحروف
على الوجه المذكور هو مذهب الاكثر وفيه اختلافات كثيرة بين النحاة وبينه
لغتان احريان احدهما اعرابها بالحركات فتاتى في حالة الافراد قال
الشاعر سوى ابك الادنى فان محمدا علا كل ثبت بابن عم محمد اذا لم يقل سوى ابيك
بل اعربه بالحركة واللغة الثانية جعلها بمنزلة المقصورة باعتبار انها قال
الساعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها حيث لم تقل وابا ابيها

وقوله وان ابى المدينة وان وراءك شغلا خصه متعلق بالفعل الذى بعده وقوله

الا ان الاولى ان يقال ان الاسماء الستة الخ

رفعا والالف نصبا والبا
جرا في الاكثر

وردوى بعضهم المثل مكررة اخاك لا بطل على هذه اللغة وانما اعربت الحروف
مع ان الاصل الاعراب بالحركات لكون توطئة للتثنية والجمع ليكون في الاصول
شئ يجرى على منهاجه الفروع ولانها اشبهت التثنية والجمع في النكرة لوقوعهما
نهاية على الاضافة فاعربا بالحروف قياسا عليهما هكذا ذكروا والاقوى التمسك بالوقوع
في امثال ذلك وفي التثنية ويلحق بها اثنان وكلا مضافا الى مضمر فانهما بالالف
رفعا وبالياء نصبا وجرا قوله في التثنية معطوف على قوله في الاسماء الستة اى
هذا النوع ايضا معرب بالحروف لفظا لكن لم تتم لها الحروف بل حمل النصب فيه
على الجر كما سياتي في الجمع المصحح قوله ويلحق بها اثنان افرده بالذكر لان لفظه
اثنان ليس مثنى اذ ليس له حرف الحق باخره الف ونون لكن لما كان معناه معنى
المثنى ولفظه يشابه لفظ المثنى الحق به في الاعراب بالحروف وكذلك كلا ملحقا بالمثنى
لكون لفظة مفردا لكن معناه معنى المثنى اذ لا يؤكد به الا مثنى وفيه بقوله مضافا
الى مضمر اذ لو كان مضافا الى مظهر كان اعرابه تقديريا في الاحوال الثلث بقوله
جاءني كلا غلامي ورايت كلا غلامي ومررت بكلا غلامي وفي الجمع المصحح ويلحق به الوو
عشرون واخواتها فانها بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا واما ما قال ويلحق به الوان
لفظا ليس جمعا بل معناه الجمع وعشرون مع اخواته لان تشعين كذلك اى ليس جمعا
بل هو ملحق بالجمع المصحح وانما اعربت المثنى والجمع المصحح بالحروف لان الاعراب بالحروف
فرع الاعراب بالحركات والمثنى والمجموع فرع الآحاد قياسا على ان يكون الفرع للفرع واما
تعين كل واحد بحرف فعليه مذكورة في الكتب مشهورة وعرضنا من كتبه هذه
الحواشي حل لفظ الكتاب فلذلك لا نطول بالبسط في التعليلات حمل النصب على الجر
فيهما لما ذكرنا من المواخاة بينهما لنصب والجر واعرابه تقديرا يجرى في الجمع
المذكور اى الجمع المصحح مضافا مثلا قياسا كما بعده نحو جاءني صالحوا القوم ف
رايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم هذا قسم اخر من قسام الستة وهو ما اعرب
تقديرا بالحرف في احواله الثلث فان الجمع في المثال المذكور اعرابه بالواو رفعا
وبالياء نصبا وجرا لكن الواو والياء سقطتا من اللفظ لملاقاة الساكن بعدهما وهو
لام التعريف في القوم فالمدى به الاعراب غير ملفوظ به فهو معرب تقديرا بالحرف

بالحرف ذا اعتبار بالخط بل المعتبر هو اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء قوله
ملاقاة ساكنا بعده يشمل ساكن من نحو لام التعريف ولام الذي اولده مروا نحو جاءني
صالحوا ابنك ورايت صالحي ابنك ومررت بصالحي ابنك فلو لم يلاق ساكنا لفظا كصالحوا بلدك
وصالحي بلدك كان الواو والياء ملفوظا بهما حينئذ كان معربا بالحروف لفظا
فلذلك احترز عنه وكذا الاسماء الستة يعني ان الاسماء الستة اذا الفاها ساكن بعدها
فهي اضعف معربة بالحروف تقديرا نحو ابو البشر ورايت ابا البشر ومررت بابي البشر
وكذا ما يلحق من التثنية فيمن يجوز منه قول من يقول دعني من تمرتان كان قائلا
قال لها ما ان تمرتان وقال اخر دعني من تمرتان فحكاه على لفظ فان الف ابيه بياء معدن
وانما اظهر الالف لفظا حكاية لما لفظ به العامل الاول اى دعني مما تلفظت به
وهو قولك تمرتان وقوله منها اى مما يحكى من لبيشه وانما قال فيمن يجوز لانهم
ذكروا في الاستفهام عن النكرة بلفظ من ان فيه لغتين الفصيحة حذف النكرة
بعدها والحاق العلامة تمن كما اذا قال جاءني رجل يقول منو او اذا قال رايت رجلا
قال منا على ما سياتي واللغة الضعيفة اعاقة النكرة بان تقال من رجل
قياسا على احكاية الاعلام في من زيد وعلى هذه اللغة قول بعضهم اظنك
فقال لست بتوشيا وقول اخر عندي تمرتان فقال دعني من تمرتان وعام بحثه
سيأتي بالخبر ان شاء الله واعرابه لفظا وتقديرا بالحرف في التثنية اذا
اضيف ولا فاها ساكن بعدها نحو هذان ثوبا ابنك ورايت ثوبي ابنك ومررت
الى ثوبي ابنك اى بكسر الياء فيهما وفي الجمع مضافا الى ياء المتكلم نحو هؤلاء مسلمي
ورايت مسلمي ومررت بمسلمي فالياء في الرفع منقلبة عن الواو بخلافها اى بخلاف
الياء في النصب والجر هذا قسم اخر من الاقسام الستة وهو ما اعرب بالحرف لفظا
في بعض الاحوال وتقديرا في بعض كما مثل به فان قولك ثوبا ابنك في الرفع اعرب
بالالف والالف ساقطة بالسكون بعدها فهو معرب تقديرا بالالف بخلاف النصب
والجر فان اعرابهما بالياء والياء باقية لفظا وان كسرت الياء للسكون بعدها فاعرابه
بالياء لفظا وموطأ هو قوله في الجمع مضافا الى ياء المتكلم اللام في الجمع للعهد الى
الجمع الصحيح المذكور نحو مسلمون فانه اذا اضيف الى ياء المتكلم يجب قلب الواو ياء

يلتقي

قريشيا

وكسرة ما قبل الياء فظاهران حال الرفع الواو والضمة لفظا لا تقلبها ياء واما في حال
النصب والجر فالياء بالفتحة لفظا لكنها مدغم في الياء المتكلم والادغام لا يخرج الياء
عن حقيقته وسكونه فالياء الساكنة التي هما الاعراب بالفتحة لفظا واما وجوهه
اي وجوه الاعراب في الفعل المضارع بالرفع والنصب والجزم واما اعرب
المضارع لمشابهته الاسم في الحركات والسكنات فان ضرب وان يضارب
والاشتراك في الدلالة على الحال والاستقبال لوقوعه موقعه فلهذه المشابهات
اعرب الفعل المضارع لكن لحق المضارع في الاسماء في الرفع والنصب والجر
بل ابدل عنه بالجزم لان الجر انما يكون بحرف الجر او بالاضافة ولا مجال لهما في
الفعل كالرفع والجزم بسبب الجر اثقل من الرفع والنصب والجزم عبارة عن
عدم الحركة او الحرف والعلة بيان سبب العدم واما اعرب ايضا بوجوه ثلثة
لكونه تام المشابهة بالاسماء فاستحق الانواع الثلثة مثلها **فالرفع**
يكون بالضم لفظا فيما كان آخره صحيحا غير ملحق به ضمير مرفوع
يا ذي يضرب ثم شرع في بيان موارد وجوه الاعراب اما الرفع فيكون بالحركة
وبالحرف اما بالحركة فبالضمة وهي اما لفظا او تقديرا على ما اللفظ فان يكون فيما
كان آخره صحيحا اي ليس فيه حرف علة غير ملحق به ضمير مرفوع يا ذي وهذا المجموع
انما يصدق بان لا ملحق به كيضرب زيد او الملحق به ضمير غير مرفوع كيضربه او
بان ملحق به ضمير مرفوع لكنه غير يا ذي يضرب واما اعرب بالضم لان اصل الاعراب
ان يكون بالحركات والاصل في المضارع ان لا يكون ملحقا به شيء فالسبب ان يكون على الاصل
او تقديرا عطف على قوله لفظا اي الرفع يكون بالضمة تقديرا فيما كان آخره
متعلا كذلك اي غير ملحق به الضمير الموصوف نحو هو يغزو ويرمي ويخشى واحترز
به عما ذا الملحق به الضمير المذكور نحو يغزوان ويرميان ويخشيان فان اعرابه
لفظا لا تقديرا كما سيأتي مثل تثبة امثله للمعتل لان المعتل انما يكون آخره
واوا او ياءا او الفا واما كان اعرابه تقديرا لان حرف العلة لا تقبل الحركة
لفظا كما ذكر في الاعلال وبحرف عطف على قوله بالضم اي الرفع يكون لفظا
فيما اتصل آخره الف الضمير او واو او ياء نحو هما يفعلان وانتما تفعلان وهم

يفعلون وانتم تفعلون وانت تفعلين لما فرغ عن الاعراب بالحركة لفظا و
تقديرا شرع في الاعراب بالحرف ولا يكون الا لفظا لان الحرف الذي هو الاعراب
هو النون في الافعال الا يكون تقديرا وانما اعرب بالحرف اذا اتصل به الف
الضمير او واو الضمير او ياء الضمير كما في الامثلة المذكورة بان اعربها بالنون
في حال الرفع ولذلك يسقط في النصب والجزم كما في سيأتي واما النصب فتقديرا يكون
بالفتحة لفظا فيما آخره غير الف ولم يتصل به الضمير نحو لن يضرب ولن يرمي ولن يغزو
يعني النصب قد يكون بالحركة لفظا وقد يكون بالحركة تقديرا اما اللفظ فهو فيما
آخره غير الف ولم يتصل به الضمير واحترز به عما آخره الف نحو يخشى فان نصبه
وان كان بالفتحة لكنه تقديري واحترز عما اذا اتصل به الضمير نحو لن يغزوا
فان نصبه ليس بحركة بل بحذف النون واللام في الضمير للعهد الى الواو و
الضمير وياءه كيفعلون وتفعلين وتفعلان ومثل بالصحيح وبالمعتل بالالف والغير
وبالواو فان قوله ما آخره غير الف يصدق بان لا يكون آخره معتلا كيضرب او
معتلا بالواو والياء وهذا الاعراب مما يسمى لانه بحركة لفظية وقد جاء الامكان في
المعتل نحو حتى تلاقي محمدا فمن روى فاوله فانك لا ادري لها من كلاله ولا من
خفي روى حتى تزور محمدا ولا استدلال فيه وروى حتى تلاقي محمدا بسكون الياء
مع ان حقه الفتحة وهو نظير هاذكر يا في الاسماء الممكنة في حال النصب كما في ولو
اني بالتمامة ونظائره كما سبق ولا ادري من قولهم ريق له اي رق له ورحمك
الله رحم الناقة من كلاله واعياء يصيبها يعني لا ارحم ضعفها واعياءها بل اجرها
واعدها حتى تلاقي هي محمدا عليه الصلوة والسلام والتحية والشرف الاعشى من
قصيدة مشهورة او لها الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا وبت كما بات السليم مسهدا او
تقديرا فيما آخره الف نحو لن يخشاها في من نصب اللفظ بالحركة ثم شرع في النصب
التقديري وذلك فيما آخره الف نحو لن يخشاها واعا مثل به مع لحاق الضمير دون
قوله لن يخشى مع صحة التمثيل به اضمارا نه اظهر في ثبوت الالف لفظا بخلاف بن
لن يخشى فانه قد يسقط مما فاه ساكن وحينئذ لا اظهر الالف لفظا فلذلك مثل به
وبالحذف رفع في الافعال الخمسة نحو لن يفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلي قوله وبالحذف عطف على قوله بالفتح

اى النصب تد يكون بالفتحة اما لفظا او تقديرا لما ذكرناهما وقد يكون بحذف
علامة الرفع وهو فى الافعال الخمسة المذكورة التى اتصلت بها الف الضمير او واوه او
يائه لما ذكرت نحو لن يفعلا فان نصبه بحذف النون وكذا اخواته نحو لن يفعلا ولن
يفعلوا ولن تفعلى لما كان اعراب المضارع لمشابهة الاسم وكان الاسم معربا بالحركات
وبالحروف وكان الاصل الاعراب بالحركات جرى المضارع على ذلك المنهاج فاعرب بالحركة
فى المفرد نحو يضرب كالمفرد فى الاسماء نحو زيد واعرب بالحروف فيما الحق به الضمير المذكور
على قياس المثنى والمجموع فى الاسماء يفعلان كزيدان ويفعلون كزيدون وكذا البواقى
ويفعلن ايضا اعرب بالحروف وان لم يكن مثنى ولا مجموعا لكونه مشابها لهما فى الافعال
من حيث لحوق ضمير الرفع آخره ففعلن كتفعلان ويفعلان يشاركهما فى الاعراب بالحروف
واما الجزم فقد يكون باسكان فيما آخره صحيح ولم يتصل به الضمير نحو لم يضرب و
بحذف فى الافعال الخمسة نحو لم يضربا واخواته وفيما اعتل آخره نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش
لم شئ فى الجزم ولما كان الجزم عبارة عن القطع فالمقطوع المحذوف اما حركة او حرف
اما الحركة ففيما آخره صحيح ولم يتصل به الضمير نحو لم يضرب فان جزمه بالاسكان وهو قطع
الحركة عنه واحترز بقوله صحيح عن المعتل فان جزمه بحذف لواو ولم يغز واو بحذف الياء
لم يرم او بحذف الالف لم يخش كما ذكرها واحترز بقوله ولم يتصل عما اذا اتصل به الضمير
المذكور وهى الافعال الخمسة فان جزمها بحذف الحرف الذى كان علامة الرفع وهو النون نحو لم
يضربا واخواته وهو واضح الا ما شذ من نحو لم ابله ولم تدع ونحو لم يابك والاخبار تمنى
ونحو ولا ترضاها والا ملق يعنى قد شذ اثبات الواو والياء والالف فى حال الجزم فى الابيات
المذكورة فالاول مثال الواو واوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا هجو زبان لم تهجو ولم تدع
اى لم تهج بسبب الاعتذار ولم تدع الهجو لما كان اتيت به قبل الاعتذار واخر الثانى بما
لا قت لبون بنى زياد الشعر لقيس بن زهير وما بعده ومجسها على القرينة تشرب
باد راح واسيافى حداد ومجسا عطف على فاعل ياسك وهو ملاقت والباء زائدة او الفاعل
اللبون اى خبر اللبون ويجوز ان يكون فاعل ياسك النباء وبلاقت موضعه واللبون
هنا جماعة الابل ذات اللبن والقرشى عبد الله بن خزعان وبشرى اى سلح وقصته
ان الربيع اخذ من قيس درعا فاخذ قيس بعد ذلك ابل الربيع فحملها الى مكة وباعها

وباعها واشترى من ان خزعان بها سلاحا وبعوزياده هو الربيع واخوانه وقوله والا بما
تتم حمله اعتراضيه واول الثالث اذا المعجوز عضبت فطلق الاستشهاد فى الاترضاها
حيث اثبت الالف فى حال الجزم لان الفعل الذى فكان خفه الاترضاها من ترضيته واترضيته
واسترضيته اى انا طلب رضاها وقد تقال الاعراب صريح وغير صريح ان تخلف آخر
الكلم باختلاف العوامل كما ذكرنا وغير الصريح ان يكون الكلمة موضوعة على وجه
مخصوص من الاعراب وذلك فى المضمر اعنى هذا تحت عربت وهو تقسيم الاعراب الى الصريح وغير
الصريح اما الصريح فظاهر واما غير الصريح فلانه حيث يكون الكلم موضوعة فذكر فى الاصل
المرفوع او منصوبا ومجرورا وذلك لا يكون الا فى المضمر فان ذلك انت موضوع لمرفوع
واما كه موضوع لمنصوب موضوع لمجرور لكن هذا الكلام غير محقق بان المثنى ما ناسب معنى
الاصل والمضمر كذلك واختلاف الصيغة مع الوضع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لا يوجب
ان يكون معربا وموصولى الذى وان اختلف صيغة المرفوع والمنصوب والمجرور والمضاف
اضافة ذكره بلفظ قد تقال على المعدل والمجهول وقوله على وجه مخصوص من الاعراب فيه
نظر اضافا ان الوضع على وجه مخصوص مسلم اما كونه للاعراب فهو اول المسئلة بل وضع
الواضع لا يدل على اكثر من كون المعرب له اعراب معلوم انه موضوع لمرفوع او المنصوب
او المجرور وموضوعا وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره لفظا تحقيقا
او تقديرا او معنى او حكما حد المضمر ما ذكره واحترز بقوله وضع عما اذا اطلق
مظهر نحو جاء زيد واذا يد به متكلم او مخاطب او غايب فانه ليس بضمير لان اللفظ
غير موضوع لها وان اطلق عليها وقيد الغايب بتقدم الذكر اشارة الى ما
ذلك ثم قسم تقدم الذكر الى انواع احدها المتقدم اللفظ التحقيقى كزيد ضرب
والثانى المتقدم اللفظ التقديرى كضرب غلام زيد فان مرجع الى زيد وهو
لفظ متقدم تحقيقا بل تقديرا اذ العامل حقه التقدم والثالث المتقدم
المعنوى نحو صدق فكان خيرا له فان الضمير فى كان لا يرجع الى لفظ متقدم تحقيقا
او تقديرا اذ اللفظ المرجوع اليه غير مذكور بعينه اصلا بل المرجوع اليه
هو المصدر المدلول عليه بلفظ صدق فهو من حيث المعنى كالمتقدم فى الاولين
كان اللفظ المرجوع اليه مذكورا لفظا فى الكلام لكن تقدمه تحقيقى او تقديرى

المتن

وبكم

واما في الثالث فاللفظ المرجوع اليه وهو الصدق غير مذكور اصلا
بل وجوده مقدر في الفعل والرابع التقدم الحكمي كما في ضمير الشان على ما سيأتي
نحو ان الجبان حقه من فوقه والثوب الى انقه بروقه هذا مثال التقدم
اللفظي الحقيقي اي الضمير في حقه يرجع الى الجبان ولذا في فوقه والى الثوب
في الى انقه وبروقه نفسه استشهد ان خمس الخف اهلاك اي الجبان
هلاله من فوقه لان الخوف مما يزيل من حرمة السماء عرمكي وبانيه من حيث
لا مدفع له وقيل لقد حصول الموت قبل ذوقه والذوق مقدمة المحسوس فمعناه
اني وطنت نفسي على الموت قاله عمرو بن امامة عند ما قصدت قبيلة فزاد يضرب
به المثل في قلة نفع الحذر من القدر ونحو على اهلها تجي براقش هذا مثال
للقسم الثاني وهو التقدم التقديري فان عليا في اهلها يرجع الى براقش وهو
اسم كلبة وهو في التقدير متقدم لان على اهلها جار ومجرور وهو متأخر
فالتقدير تجي براقش على اهلها فهو متقدم تقديرا واصل المثل ان براقش
سمعت وطء حوافر دواب فنبحت فاستدلوا بنباحها على القبيلة فاستباحوهم
وعادة لعنزها ليس هذا ايضا مثال للتقدم التقديري ولذا لم يعد
لفظا نحو مر عطفه على المثل قبله بينهما على انهما مثلان لقسم واحد العنز بالكسر
الاصل واللام بمعنى الى نحو عاد وا لما نهوا اي كما نهوا وليس اسم اواه يضرب
لمن يرجع الى عادة سوء تركها فليس فاعل عادت وهو متقدم تقديرا ونحو
وهو اقرب للتقوى هذا مثال للتقدم المعنوي كما شرحناه وقبله اعدلوا
فهو يرجع الى العدل وهو غير مذكور في الآية بل هو مقدر في الفعل الدال
على المصدر وهو العدل ونحو ولابويه هذا ايضا مثال للتقدم المعنوي
اي لابوي المودت لم يتقدم ما يدل عليه سياق الكلام وانما اعاد لفظ نحي
مع انهما مثلان لقسم واحد كما ذكرنا من قبل لاختلاف المثالين ضمنا او ما هو
المرجوع اليه لم يتقدم لفظا ولا تقديرا بل دل عليه شيء وقد يدل عليه لفظ مذكور
وهو اعدلوا وقد يدل عليه سياق الكلام من غير لفظ وهو قول لابويه فميزه
لهذا الفرق ونحو قل هو الله مثال للقسم الرابع وهو التقدم الحكمي اذ هو ضمير

الى التوجيه

ولفظ المودت الخ

ضمير الشان ويرجع الى الحكم الذهني المستقل قبل الجملة فالمرجوع اليه غير مذكور
لا لفظا ولا ما يدل عليه بل هو متقدم باعتبار المستقل والحكم كما سيأتي
في ضمير الشان ان شاء الله تعالى منفصل اي غير متصل ان لم يستقل في
اللفظ كالياء من ضربت والالف اي وان استقل في اللفظ فهو مستقل والمتصل
اما المرفوع او المنصوب والمجرور والمنصوب اما المرفوع او المنصوب دون
المجرور وانما لم يوضع للمجرور منفصل لان المنفصل انما يحتاج اليه في المرفوع و
المنصوب لوجوه لا يوجد في المجرور وهي جواز الابتداء بالمرفوع والمنصوب دون
المجرور ووجود ما دون عامل لفظي ووجود ما مع الفصل وهذه الامور لا توجد
في المجرور فلذلك لم يوضع لها والاول يعني المنفصل المرفوع نحو ضربت وضربنا في المتكلم
وضربتا الى ضربتن يعني ضربت صرتما ضاربين ضربتن صرتما ضاربتين هذا في الماضي
واما في المضارع فمنه في قوله وتضربين الى تضربن يعني تضربين تضربان تضربن
هذا في المخاطب واما في الغائب فهو قوله وان يضربن منوطا به الى الضربن يعني
ضربن ضاربات وضربتا ضربتن والثاني يعني المتصل المنصوب ضربني و
ضربنا وضربه الى ضربهن وضربك الى ضربكن وهو واضح والثالث يعني المتصل
المجرور غلامي غلامنا وغلامه الى غلامهن وغلامك الى غلامكن وهو ظاهر ولفظا
المنصوب والمجرور سوار الا ان متكلم المنصوب يختص بما اتصل به قبله نون صونا له
من اختلاط يعني لفظا المنصوب المتصل والمجرور سوار فضربني وضربنا مثل غلامي و
غلامنا وضربه الى ضربهن مثل غلامه الى غلامهن وكذا ضربك الى ضربكن مثل غلامك الى غلامكن ثم
استثنى الضمير المتكلم المنصوب المتصل فانه قد يلحق نون ما اتصل به دون المجرور
فتقول ضربني والا يعاد غلامني محافظة للفعل ونحوه عن الكسر الذي هو الاصل في اخوي الجر
بخلاف الاسم فانه لا يمتنع فيه الجر وقوله قبله اي قبل المتكلم المنصوب فالضمير يرجع الى الفاعل
المتصل الراجع الى المتكلم المنصوب واما قولنا للمشبه الفعل نحو ضربني والحرف كاني
كلدني فيرجع والاسم وقد يختلف الضمير في لدني مجرور وقوله ما اتصل اي اتصل الضمير المنصوب
وانما قال هو وصاحب المفصل من اخي الجر اي الكسر ولم يقولا من الجر او الكسر لان الجر فانه عام
المضاف اليه وقد سبق انه من خواص الاسماء فيعلم ان الجر لا يدخل فوق الضمير

فصل

ليس موجبا لدخول الجر الذى هو علم المضاف اليه على الفعل بل يوجب دخول
جره الكسر فصين عنه وانما لم تقل من الكسرات فى هذه العبارة منتهما على علة امتناع
الكسرات الكسر الذى هو الجر وقد مر امتناع الجر فلم يمتنع الكسر للامتناع المذكور فان قلت
لفظ الكسر اضافة يدخل الفعل فى نحو لم يضرب الرجل فلم لم يدخل اذا اتصل به الضمير
المنصوب نحو ضربنى وضربنى قلت لان الضمير المنفصل كالجزء من الفعل لاتصاله وعدم
استقلاله فلو دخل الكسر لكان لا ما خلاف لم يضرب الرجل فان الرجل اسم مستقل
لفظا بخلاف الضمير المتصل فالكسر الداخل بسببه عارض فصين من الكسر اللازم ممنوعا
عنه قلت بصرين ليس وزان بصرنى فان الياء ضمير منصوب والمنصوب ليس
جزءا من الآتى بصرين فاعل فهو كالجزء من الفعل فالكسر كانه لم يدخل على آخر المضارع
لان العامل كالجزء من المعمول فكانه وقع حشوا لا آخرا لان آخره الفاعل الذى
هو كالجزء بخلاف بصرنى فان الياء ضمير منصوب والمنصوب ليس كالجزء من الفعل
فلو دخل الكسر على الفعل لكان داخلا على آخر الفعل لان المفعول ليس كالجزء وجاز حذفها
مع نون الاعراب ومع ان واخواتها الا انه مع ليت ضعيف لانه فى السعة اى
جاز حذف نون الوقاية اذا اتصل بالفعل نون الاعراب كما فى الافعال الخمسة المذكورة
نحو يفعلون وتفعلان الى آخرها لانك اذا قلت فى يفعلون بعد ما اتصل به الضمير
المنصوب يفعلوننى لم يدخل الكسر على الفعل بل على النون وهو غير ممتنع فجاز يفعلونى
محافظة على فتحة النون وجاز يفعلونى بحذف نون الوقاية وكذلك يكرموننى ويكرمونى
فى ان واخواتها وهى ان وكان ولكن ولعل لانه استثنى ليت وحده واما جواز
الحاق النون فيها فللمحافظة على فتحاتها لانها مشابهة للفعل الماضى فينصب
على الكسر كما صين الماضى عنه واما جواز حذفها فلانها ليست افعالا ولوجود
النونات فلو لم تحذف نون الوقاية لاستثقلت واما لعل فلان فى بعض لغاتها
لعنى فالحقت اللام بالنون واما ليت فحذف النون فيه ضعيف اذ الحق
فيه النونات فتح الاخر مستحق الصون عن الكسر من غير وجود استثقال
النونات فالياء حذفه فى سعة الكلام مما قد جاء فى الشعر كقوله لمنيه جاءوا
قال لمنى اصادفه وافقه بعض ما له ولا كذلك فى الجر والامع لدن وقطنى وقد

وقد ومنى وعنى ابقاء على السكون وجاء الحذف وهو ضعيف اى لضمير المتكلم
المنصوب لحق ما اتصل به نون الوقاية كما ذكرنا بخلاف المضمر المجرور نحو لى
وغلامى فانه لا لحقهما نون الوقاية لعدم امتناع دخولها على الحرف والاسم ثم
اشتبه اسما وحروفا اتصل بهما ضمير محذور الحقتا واخرهما نون وقاية ايضا
نحو لدنى وقطنى وقد معنى حسب فانها اسما مبنية على السكون نحو قطنى حسبى
بادخال نون الوقاية وكذا حرفان وعما من وعن الحقتهما نون الوقاية فقيل
منى وعنى بالتشديد محافظة على سكونهما وجاء الحذف وهو ضعيف ما فى
لدن نحو قد رأى قد بلغت من لدنى عذرا بتشديد النون على ادغام نون لدن
فى نون الوقاية وقرئ بتخفيفها على حذف نون الوقاية واما قد فقد جاء الحذف
فيه ايضا فى الشعر نحو قد نسى الامام بالشحح المحذو له مهملا وبدا ملات
قطنى ليس شعبى قطنى من نصر الحبيبين قرى اى حسبى واما من وعن فجاء حذف نون الوقاية
منهما ايضا فى الشعر وصوابهما السايل عنه وعن لست بمن فتنى ولما فظ فقد
ذكر فى الصحاح قطنى وقطنى وقطنى وقطنى فى الاستشهاد عند قوله املأ الحوض
قد قطنى والرابع اى الى فوع المنفصل اما نحن هو وجاز حذف الواو
اى من هو نحو فندلا زريق المال ندل الثعالب يشترى رحلة قال رايد لمن حمل رحل الملاط يجيب اى
يشترى بيتا هواى مسح ورحل الملاط اى سهل الجنب اقتسه عند البصريين هو وهى ايضا
ضميران عند الكوفيين انها وهى الاسم وحدها والواو والياء اشباع للحركة
تقوية للاسم واستدلوا بانها لا تبتدئ ولم يذكر المصنف الا مجرد جواز حذف الواو
والياء من غير تنبيه على الخلاف فكانه اكتفى بجواز حذفهما على انهما من الكلمة كما هو
مذهب البصريين وذكر ابو محمد السيرافى فى شرح ابيات الكتاب ان هذا البيت
انشده ابو الحسن الاخفش بالياء من غير همز وانشد معه بيتا آخر بالراء وهو والعاقبات
تدور وبيتا آخر باليم وهو اذا قام بناع الفلاص ذميم والقصيدة لامية
قال ابو محمد الاعرابى انها للمتلمس الضبعى الجاهلى واولها وجدت بها اى بالمحبوبة وجد الذى ضل تبغو
عكة لوما والرفاق نزول بنى ما تقى حتى اتى الدد ونه وريح تثنى بالبرات حفول
اتى صاحبيه بعد ما ضل سعيه بحيث لا قاع عامر وسلول فقال احملا رحلى و

احملا الرحل فهو محمد اى مرتحل

مهملا اول وبدا قد ملات قطنى

ليس شعبى قطنى

ولا قيس منى

ودحيكما معا فقاله له كل الشفاء تفول فعال اجلاني وانزكا الوحل الله لمنزله
والعاديات تذود شكي من خليليه المجاز وقد اذا قام يشتم الركاب
قليل الى قوله فنبياه بشرى رجل وال وامل لمن حمد رخو الملاط ذلول ولذا
اليا من هي اي وجاز حذف اليا من هي نحو دار لسلمى اده من هوا كما يعني
اذهي واوله هل يتوقف لدار عفا بتوا كا بكسر الما وهو موضع الى هنى وانت
الى اسن هذا عطف على قوله انا مخبر هو والخامس وهو المنصوب المنفصل
اياى الى اياهن واياكن اياكن وهذا طاهر واللواحق يا اياهر وف دال على احوال
الموجوع اليه على اسد المذاهب نحو فاياه واياى الشواب بما لا يحتد به وكذا اللواحق
بان اجماعا اختلف النحاة في اياه ولواحقها على اقوال سبعة فذهب سيبويه وجمهور
البصريين الى ان الاسم المضمر هو اياه واما ما يتصل به من حروف تدل على احوال
الموجوع اليه من المتكلم والمخاطب والغايب فذهب الخليل الى انها اسم مضمر وما بعدها
مضمر مضاف اليه وذهب المبرد والسيرافي الى انه اسم مبهم مختص اما
بالاضافه وذهب الفراء الى انه اسم ظاهر مخص بالاضافة الى المضمر وذهب
قوم من الكوفيين الى ان الضمائر ما بعد اياه واياي عامة لها معتمد عليها في
وذهب آخرون من الكوفيين الى ان الكلمة بكمالها اسم مضمر وذهب الخليل في قول آخر الى انه
اسم مظهر نائب مناب المضمر ولكل من هذه الاقوال مستندات مذكورة في كتب الخلاف
بين النحاة وجه الجمهور وجهان احدهما انها بتوالي الضمائر المنصوب المتصل في الدلالة
على المفعولية نحو ما اكرمني الا انت وما اكرمت الا اياي واذا ابتدئ سيبويه لم
يجز اضافتها الى الضمائر لان الضمائر لا يضاف واذا امتنعت اضافتها تعين حرفية ما بعدها
كما في انت وانتم فان اللواحق فيها حروف اجماعا كما ذكره والثاني انها
لا تمتنع للنصب فيبيت ظرفا والمصدر غير متصرف ولو كانت اسما مظهرة لما لزمها
النصب على الاستقرار في اسما وليست مظهرة فتعين ان تكون مضمرة ومن قال انها مضمر
مضاف قال انه جاز اضافته الى المظهر في قول العرب اذا بلغ الرجل السبعين
فاياه واياى الشواب في التحذير من الجماع في الكبر واذا ثبت اضافته الى المظهر
جاز اضافته الى المضمر فاجاب المنصف بانه لا يعتد به لانه شاذ على خلاف القياس

الفناس اذ المضمر لا يصح اضافته كما سياتي القسم الثاني في المعرب اي من اقسام
الاربع التي بنى عليها الكلام وهو العلة المادية للاخلاف الكلم صنفان معرب و
مبني فليعين المبني ليتعين المعرب وانما قدم المبني لان اصناف المبنيات مضبوطة
يمكن تعدادها باسرها واذا تعين المبني كان ما عداه معربا ولم يمكن تعداد
المعربات اولا ليتعين ان ما عداها من المبنيات وتصره وذكر الاعراب التقديري
وما ضعه ليتعين ان ما عداه معرب لفظا لامكان تعداد اصناف التقديري
دون اللفظ وهو اي المبني انواع فمنها اي من الانواع والرمة الى حروف رممتها
والرمة قطعة من الحبل بالية والجمع رمم ورمام يقال دفع اليه الشيء برمته اي
بجملته واصله ان رجلا دفع الى رجل بعيرا بحبل في عنقه فقيل ذلك لكل من دفع
شيئا بجملته ومنها الافعال الماضية والامر بغير اللام احتراز اعما فيه اللام نحو
ليضرب فانه معرب مجزوم فلذلك احترز عنه وانما قال في الحروف ومنها دون
الباقيين لان الحرف مبني الاصل لا يوجد شيء منه معربا بخلاف الافعال فانها
تنقسم الى ما هو مبني الاصل وهو الماضي والامر بغير اللام والى ما هو معرب
كالفعل المضارع وانما كانت الحروف والماضي والامر بغير اللام مبنية في الاصل
لان الاعراب انما طرأ على الكلم ليتميز المعاني الواردة عليه من العاملية في
المفعولية والاضافة وهذه المعاني لم يمكن مورد هذه المعاني فلم يكن معربة
اصلا بخلاف المضارع فانه وان لم يقع مضافا فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا فانه
مشابه لاسم الفاعل فاعرب حمله كما ذكرنا ومنها اي ومن انواع المبنيات المضارع
متصلا به نون جماعة النساء او نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مفتوحة
مع غير الالف مكسورة معها ضمير اثنين كانت او مجتلبة بينها وبين نون
الضمير يعني ان المضارع معرب كما ذكر لكن اذا اتصل به نون التاكيد او نون
جماعة المونث صار مبنيا اما نون التاكيد مثل هل تضربن فلانه لو اعرب لكان
اما بالحركات او بالحروف ولا يجوز ان يكون اعرابه بالحروف لانه ليس من مواضع
اعراب الحروف ولا يجوز ان يعرب بالحركات اذ لو اعرب على ما قبل النون لالتبس
من هوله اذ لو ضم الباء في هل تضربن لم يعلم انه للمفرد او لجماعة المذكرين

ولو اعرب على النون لكان اعرابا على ما اشبه النون واما نون جماعة النساء
مثل النساء يضربن لو اعرب لكان اعرابه بالحروف على قياس اعراب الفعل فانه
بالحروف ولو اعرب بالحروف لكان بالنون وحينئذ يلزم الجمع بين النونين
ثم قسم نون التاكيد الى الخفيفه والثقيله اما الخفيفه فلا تكون الا ساكنه نحو
هل يضربن زيد واما الثقيله فاما مفتوحة او مكسورة والمفتوحة مع
غير الالف نحو هل يضربن زيد وهل يضربن تا واما المكسورة فمع الالف
نحو هل يضربان او تضربنان واما مكسورة مع الالف تشبيها لها بنون التثنية
لوقوع النون بعد الالف فقوله مكسورة معها اى مع الالف ثم ذكر ان الالف
تكون في موضعين في ضمير اثنين او في ضمير جماعة النساء ولما كان يلزم
في ضمير جماعة النساء لو الحق به نون التاكيد المشددة الجمع بين النونين نحو هل
يضربنن اجتلبت الف بين نون التاكيد وبين نون ضمير جماعة النساء ليلا
يتلاقى نونان وهو معنى قوله او مجتلبة بينها اى بين نون التاكيد وبين
نون الضمير يعنى نون ضمير جماعة النساء فقوله ضميرا اثنين خبر كانت مقدما اى
سواء كان الالف ضميرا اثنين او مجتلبة ولا يلحق اى نون التاكيد الا مستقبلا
فيه معنى الطلب كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والقسم يعنى التاكيد
يلتبس بالطلب لان ما يطلب لقصد التاكيد ليوجد ويحصل دون الخبر فانه قد
وجد وحصل فلا مناسب للتاكيد وانما اختص بالمستقبل لان الطلب انما يتعلق
بما لم يحصل بعد ليحصل وهو المستقبل بخلاف الحال والماضى لحصولهما ثم ذكر
مواقع الطلب وقال كالامر نحو اضربن زيدا او اضربن ايضا والنهى نحو لا تضربن
والاستفهام نحو هل تضربن والتمنى نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن و
القسم نحو والله هل يضربن وانما دخلت على القسم وان لم يكن للطلب
ظاهرا لان القسم انما يكون على ما يطلب وجوده او تحصيله ويجرى مجراه
اى مجرى القسم للشرط الموكد حرفه ما نحو اما تذهبن وانما دخلت الرط وان
لم يكن للطلب ايضا لانه لما اكد حرفه ما فعله مشبه توكيده فلاستماله
على التاكيد اكتفى عليه ما يقتضى التوكيد وهو ما المزيدة لاشتمال فعل القسم على

على الطلب المقتضى توكيده فلاشتماله على التاكيد اشبه القسم فاكد بالنون
مثله فلذلك قال ويجرى مجراه ويجتمعان يعنى ان فعل الشرط والجزاء لما لم يكونا
واقعين بل مقدرين شابه كل واحد منهما المستقبل الذى فيه معنى الطلب من
حيث انهما غرضا صلين فيهما والقسم سواء فى مشابهتهما لما فيه معنى الطلب و
لحاجة الى الحاقه بالقسم فاكد بالنون مثله لذلك ويجرى مجرى الشبه الضعيف
وهو استماله على ما قلت فى النفى كقول الشاعر يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا
على كرسيه معمما اى ما لم يعلم فانما جوز فى النفى مع عدم الطلب فيه
التشبيه بصورة النهى ويجرى مجراه اى مجرى النفى لقول الشاعر وجدانا او
فيه نفى علم يوقف نونى شلان من حيث ان دب التقيل والقلة تناسب النفى والعدم
فلذلك دخل ويجرى مجراه وما قبلهما مع ضمير جماعة الذكور مضموم ومع المخاطبة مكسور
وفيما عداهما مفتوح شرع فى بيان حركات ما قبل النون وبيان مواقعها فالمضمومة
اذا اتصل بالفعل ضمير جماعة الذكور نحو هل يضربن لان الاصل يضربون فالحق به
نون التاكيد وسقط نون الاعراب لكونه مبنيا فالتقى الواو والنون الساكنة فحذفت
الواو واكتفى بالضمة الدالة على الواو وفى هل يضربن مضمومة الباء والمكسورة
اذا اتصل به نون التاكيد لكونه مبنيا فالتقى ساكنان الباء والنون فحذفت الباء
واكتفى بالكسرة الدالة عليها فى هل تضربن بكسر الباء واما المفتوحة فيما عدا
الصورتين نحو هل تضربن انت وهل يضربن زيد فان اصله هل يضرب فلما
اتصل به النون صار مبنيا ولا بد له من حركة ولا يمكن الضم ولا الكسر لهلا يلتبس
بتوقيعين الفتح فالمراد بقوله ما قبلهما اى ما قبل النون آخر الفعل اذا الغرض
بيان حركة آخر الفعل والا فاطلاقه يدخل فيه المثنى ونون جماعة النساء نحو يضربان
ويضربنان وقوله ما عداهما يعنى فيما عدا القسمين آخر الفعل مفتوح وانما
اطلق ان المثنى ونون جماعة النساء ما قبل النون فيهما الف والالف لا يقبل الحركة
فعلم انه فى غير الالف يقبل الفتح والخفيفة تقع فى مواقع الثقيلة الا بعد الالف
لا يقول اضربان واضربنان لاجتماع الساكنين على غير حده خلافا ليونس يعنى كل موضع
صح فيه الثقيله تقع فيه الخفيفه الا بعد الالف نحو اضربان واضربنان بسكون

النون فيها لاجتماع الساكنين على غير حده ان جعل ان يكون مدغما فيما قبله مدة وهنا لا ادغام
واما جوزي اضربان في المتصله واضربنان لان اجتماع الساكنين فيه على حد لوجود
الادغام مع مدة ما قبله فان قلت يرد عليه اضربن فان اصله اضربا وانت تضربه بنون
الساكد وكان حقه ايضا ان يقال اضربون لانه اجتمع ساكنان فيه على حد نحو تمودا التوا
وكذا اضربن في اضربي فينبغي ان لا يحذف لواو والالف كما لم يحذف الالف في اضربان
واضربنان فلت نون الساكد بمنزله كلمه منفصله مع الضمير البارز فكان قياسه
ان يحذف الياء والواو في الصورتين لان الساكنين ليسا في كلمة واحدة وحده ان كون
في كلمه واحدة واما فرق بين الواو والياء وبين الالف حيث ان القياس التسوية بينهما في
الحذف لان الالف لو حرك من التقى الساكنين للمفرد عند الوقف وفي نون جماعة النساء
لو حذف الالف لزم الوقوع فيما فرمنه وهو اجتماع النونات مع حفه الالف واستثقال
الواو والياء واما نون التوكيد فانما جوز لانه في كلمه واحدة وجوز يونس لتقا الساكنين
وان لم يكن على حد حملا للخفيفة على الثقيلة ولان المد الذي في الالف بمنزله الحركة لخفه
المد كقراءه من قرا محياي بسكون الياء وصلا" وهو ردي وحكمهما اي حكم النونين
مع الضمير البارز اذا لم يكن الالف حكم المنفصل وان لم يكن فكالمتصل لما قدمنا من بيان
انضمام النونين بالافعال الصحيحه شرع في انضمامها بالافعال المعتلة وان اطلق
في اللفظ ولعله اكتفى بالامثلة اذ لم يمثل الا في المختلف وقد مثل فيما قبله بالصحيحة
فالفعل المعتل اما ان يكون مع الالف للتثنيه او للجمع المؤنث يعني الالف المختلفة كما
سبق فان كان مع الالف المذكورة فلا فرق بين الصحيح والمعتل يقول اضربان
واضربنان وارميان واغزوان واغزونان فلذلك قال اذا لم يكن الالف
بالرفع وكان ماضيا اي اذا لم يوجد الالف واللام للعهد الى الالف المذكورة في قولها مهما
اي مع الالف واما ان يكون مع غير الالف سواء كان ضمير اثنين او مختلفة وهو مورد
العسمة اي هذا الذي مع غير الالف اما ان يكون مع الضمير البارز او لم يكن فان كان
مع الضمير البارز فحكم النونين حكم الكلمه المنفصله وان لم يكن مع الضمير البارز فحكم
النونين حكم المتصل وهو الف التثنية ولذا اي ولما ذكرنا من ان حكمها حكم المنفصل
تارة والمتصل اخرى يقال هل تزوون وهل ترين وهل تغزن كما تقال والمشوا

بيان ح

وارميان ح

تشوا الفضل والخشي القوم ولم تغزو الجيش ذكر حكم النونين اولا مع الضمير البارز
فقال هل تزوون بضم الواو واصله تزوون على خطاب جماعة الذكور فالضمير البارز الواو
وهو ضمير جماعة المذكرين فحكم النونين حكم الكلمه المنفصله فكما يقال لم تزوا القوم
بضم الواو والتقاء الساكنين يقال تزوون بضم الواو وانما مثلنا بالجازم ليسقط النون
مع الكلمه المنفصله ولذا مثل المصنف بقوله تعالى ولا تنسوا الفضل لكون لا
جازمة فانه لا يقال هل تزوا القوم لعدم موجب حذف النون وكذا هل ترين
بكسر الياء واصله هل تزوين على خطاب المؤنث وفيه ضمير بارز وهو الياء فكما يحذف
النون مع الجازم اذا اتصل به الكلمة بقوله ولا تخشى القوم مع الجازم ليسقط
اوجه المنفصلة مثل لم يرى القوم بكسر الياء يقال ترين ايضا بكسر الياء ومثل با
لكلمة المنفصله بقوله ولا تخشى القوم مع الجازم ليسقط النون اذا يقال هل تخشى
القوم لما ذكرنا وكذا هل تغزين وهذه الصوره يمكن ان يقرا على خمسة اوجه اظهر
تغزين بفتح الياء المنقوطة من فوق بنقطتين وضم الزاء على خطاب المذكرين من
غزا والثاني تغزين بضم التاء والزاء من غزى على خطاب المذكرين ايضا والثالث
تغزين بضم التاء ايضا وكسر الزاء من غزى والخطاب للمؤنث المفرد والرابع يغزين
بفتح الياء المنقوطه من تحت بنقطتين وضم الزاء من غزا والضمير يرجع الى المذكرين
الغايبين والخامس يغزين بضم الياء والزاء ايضا من غزى والضمير للمذكرين
الغايبين ايضا لكن السابق مذكور باعتبار الضمير البارز لان الاول فيه ايضا
ضمير بارز للمذكرين وكذا الخامس مذكور باعتبار الضمير المذكور في الرابع فيه ايضا
ضمير بارز للمذكرين فالصور عادت باعتبار الضمير البارز الى ثلثة مثلة و
هي الاولى والثالثة والرابعة فهذه الثلثة ينبغي ان يقيد عليها لفظ الكتاب
اما الاول فاصله يغزوون فكما حذف اذا اتصل به الكلمه المنفصله في قولك
انتم لم تغزوا الجيش يقال هل تغزن وكذا الثالثة اذ اصله انتما هما تغزوين
فاذا اتصلت به الكلمه المنفصله يقال انتما لم تغزا الجيش وكذا يقال هل يغزن
وكذا الرابعة مثل الثلثة المذكورة اصله الرجال يغزوون فاذا الحقت
الكلمة المنفصله يقال الرجال لم يغزا الجيش فكذا يقال هل يغزن في قوله والمشوا

الفصل في مقابله هل يرون وقوله والمحثث القوم في مقابله هل يرين وقوله
ولم تغز الحش على الوجوه الدلة في مقابله هل تغزين على الوجوه الدلة وليعد
الامثلة الدلة بالنون مخففة ومثقله ويقال رئين واحشين واغزون لما
تقال رباواحشيا واغزوا لما في من حكم النون مع الضمير السارز شرع في حكمهما مع
الضمير المستتر فقوله دين اصله دع خطاب المذكر امر امن يدى فان امر منه
دفالضمير فيه مستتر حكم النون حكم الكلمه المتصله وهو الف التثنيه فلو اتصل
بفعلك الف التثنيه رجعت ايباء ويقال ريا ويقال رهنا رين وكذا احشين
اصله احش للمذكر المفرد فاذا اتصل به الكلمه المتصله وهي الف التثنيه يقال
اغزوا برد الواو وكذا يقال اغزون فكل واحد من هذه امثله يرجع الى واحد بالترتيب
والخفيفه اذا لقيها ساكن بعدها حذف ليفصل بينها وبين التنوين نحو اضرب
القوم واصله اضربن ونظره قول الشاعر لا تهين لفقير علك ان تركع يوما والدهر
قد رفعه اى لا تهين والا لعال لانه ان المغني عن النهي وانما حذفت النون ولم تحرك
بالكسر كما حرك التنوين بالكسر اذا لاقاه ساكن نحو احد الله بكسر نون التنوين للفصل بين
النون الخفيفه وبين التنوين وكان الخفيفه اولى بالحذف لان التنوين داخل على
الاسماء فله صونة على النون الداخل على الافعال فقوله حذف اى بحذف الحذف بخلاف
النون فانه لا سبب فيه الحذف فلا يجوز الكسر والحذف وفي الوقف يرد المحذوف ويحصل
تضربون يعني اذا وقف على ما فيه نون حقيقة فاما ان يضم ما قبلها او يكسر او يفتح
في الاولين يحذف النون لان النون اذا انضم ما قبلها او انكسر لم يدل على حذف وكذا
هذا النون يحذف في الوقف لمشابهة هذه النون التنوين في كونها نونا ساكنة
بلحق آخر الكلمه فتقول في الوقف على اضربن على خطاب المذكرين اضربوا فيرد
الواو وفي الوقف على اضربن على خطاب المؤنث المفرد اضربي فيرد الياء ولذا
في الوقف على هل تضربن يا قوم تضربون فترد الواو لان الواو انما حذف لسكونها
وسكون النون وبرد النون لزوال موجب البناء والمفتوح ما قبلها تنقلب
الفا كالتنوين ونون اذن اى اذا وقف على ما فيه نون حقيقه مع فتح ما
قبله كقولك لاضربن يا زيد فاذا وقف عليها فيبدل النون الحقيقة الفا لانفتاح ما

ما قبلها يقول ما قبله كقولك لتضربن في هل تضربن انت في الوقف هل تضربا كما
كالتنوين في المنصوب نحو رايت زيدا وكنون اذن فانه في الوقف تقلب الفا
يقال اذا ومنها اى ومن انواع المبنى الاسماء المبنية وهي التي يناسب ما لا يمكن له
اصلا او وضع لا لغرض التركيب او لمادية المبنيه من غير تصرف يعني بقوله ما لا يمكن له
اصلا مبنى لاصل وهو الماضي والامر غير اللام والحروف فانها وضعت في اول اصل بحيث
لا يمكن لها بخلاف الاسماء المبنيه فان عدم تمكنها عارض لا اصلي فالتي تناسب ما لا يمكن
له اصلا انواع المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات
وبعض الظروف واسماء الافعال وهي نوعان من الاسماء المبنية فذكرهما بقوله
او وضع لا لغرض التركيب ولمادية المبنيه من غير تصرف يعني بهما فسمى من اسماء
الاصوات احدهما ما صوت به للبهائم كالاصوات التي تزجرها البهائم والسباع
او يدعى او يسكن كخ لزجر الخل وحل لزجر الناقة على ما سيأتي ان شاء الله فانها
لا تناسب المبنى لاصل ولا وضع لا لغرض التركيب والآخر ما وضع من الاصوات
لمادية هيئة الصوت من غير تصرف كعاق حكاية لصوت الغراب فانها على ما
صدر عنه من غير تغيير ولا تصرف فيه اصلا واورد المصنف في التعليق على قوله
او وضع لا لغرض التركيب فقال فان قلت الغرض من وضع الكلم التركيب لينتفع
وضعها لا لغاية وامتناع الفائدة فيها غير مرادة لامتناع استعمالها من اجل
افادتها المسميات لاستلزامه الدور لتوقف فادتها على العلم بكونها مختصة
بها غير مستوفية النسبة اليها ولغيرها لاستحالة توجه احد المستويين على
الاخر بوقف العلم باختصاصها بها على العلم بها نفسها ابتداء واجاب بان هذه
الشبهة هي التي عرضت لمن حكم على هذه الاسماء بانها اسماء افعال فان قولك صه اسكت
للاستفاحة ثم قال ومن قال انها ليست باسماء الافعال فحجته ان البهائم لم
يقصد بمخاطبتها العقلاء ثم قال هكذا ذكره بعض الائمة واورد بان افادة هذه
الالفاظ لهذه المعاني لا يكون بالطبع والالم يكن من قبيل الكلم والا بالوضع ان
هذه الافادة اما ان يكون في نفس الكلم فيكون نحو صه دالا على طلب الاستفاحة
دالة هي على طلب الاسكات وحينئذ يكون اسم فعل او يكون لا على سبيل الاستقلال و

وحينيذ يكون حرفا على ما هو مذهب بعضهم هذا معنى كلامه وفيه نظر اما الزام
الدور فغير متوجه لانا نختار ان الغرض من وضع الكلم الفائدة لكن لا نسلم امتناع
الفائدة فيها غير مركبة قوله يلزم الدور لو وقف افادتها على العلم بكونها مختصة
بها ويوقف العلم باختصاصها على العلم بها قلنا لا نسلم ذلك وبيانه
ان معنى كون الالفاظ مختصة بالمعاني كونها موضوعة لها وحينيذ نسلم ان
افادتها موقوفة على وضعها لكن لا نسلم ان وضعها يتوقف على افادتها بمعنى
اطلاق اللفظ لارادة المعنى بل وضعها يتوقف على تصور اصل المعنى واصل اللفظ
لا على افادته له واما قوله في الايراد الثاني افادة هذه الالفاظ لهذه المعاني
لا تخلو اما ان تكون بالوضع او بالطبع او على الاستدلال قلنا نختار انه بالوضع
قوله لا تخلو اما ان تكون المافادة في نفس الكلمة يعني على الاستدلال قلنا نختار
انها على الاستدلال قوله فنكون نخ مثلا يدل على طلب الاستماحة دلالة هلم به
وحينيذ يكون اسم فعل قلنا ممنوع فانه يدل على طلب فاهم نفس المتكلم من
غير مخاطبة للبعير وانما يكون اسم فعل لو كان المقصود طلب الامتثال من البعير وكونه
مخاطبا به وليس كذلك فانك اذا قلت اطلب وطلبت يدل على طلب فاهم بالمتكلم من غير
مخاطبة لشخص به فلا يكون اسم فعل قولنا نخ يدل على طلب فاهم بالمتكلم لحصول
الاستماحة من البعير لكونه مخاطبا مطلوبا منه لانا نختار فلا يلزم ان يكون اسم
فعل بخلاف هلم فان المخاطب به حي ما لم يمكن منه طلب الاقبال وحينيذ لا نسلم انه
لمخاطب به البعير لطلب الامتثال منه حقيقة وانما حصل كل واحد من القسمين الاخيرين
اصلا قسما لتناسب ما لا يمكن لان المراد بالمناسبة الوجوه التي بيناتي من كونهما متضمنة
للحرف ونحوه وهذان القسمان اشتركا فيها لك المناسبات فصح كونهما قسمين للاول
ثم كل واحد من القسمين صح كونه قسما للاخر باعتبار ان احدهما لحكاية الصوت
فقط والاخر وهو نخ مثلا ليس لحكاية صوت بل هو تصوت لاجل اماحة البعير
فكانا قسمين باعتبارين احدهما حكاية للصوت والاخر ليس حكاية للصوت
لكن جعله قسما لما وضع للاعراض المركب فنه نظر اذ كل واحد منهما غرضي
لعرض المركب من هذه الحيثية لم يكونا قسمين بل لما ذكرنا فلا يلزم ان لم يوجد لها

لها حالة اعراب هذا تقسيم للاسماء المبنية فان لها حالة تكون لازما وقد تكون
عارضا طلا يلزم ان لا يوجد لها حالة اعراب قطعا كالمضمرات واسماء الاشارة
والعارض ما وجد له الاعراب في حالة دون اخرى كحالا رجل فانه مبني اذا وقع اسم
لا معربا في محلها نحو لا رجل في دار بل رجلان فيها وقوله والاصل فيه السكون اي الاصل في البناء اللازم السكون
لانه لما لم يكن لمعان معنوية تقتضي امتيازا بعضها عن بعض والاصل عدم الحركة
خص به ما هو الاصل الا ان يضطر الى الحركة لالتقاء الساكنين كقولك منذ
فانه لو لم يحرك الحرف الاخير التقى ساكنان على غير حده وانما يحرك الاول مع حصول
المقصود به لان التغيير بالاواخر اولى او ابتداء بساكن لفظا او حكما اي او
الا ان يضطر الى الحركة ابتداء بساكن اما لفظا لقولك كزيد اذا جعلنا الكاف
اسما فلو لم يحرك لزم الابتداء بالساكن وهو ممتنع واما حكما فالمراد به كاف الضمير
نحو اكرمك فان الضمير من حيث انه اسم مستقل عرضة للتقدم فهو في حكم
ما صح تقدمه يعني من حيث انه مفعول والمفعول على الجملة قد يتقدم فلو لم
يحرك لزم الابتداء بالساكن حكما هذا معنى قوله حكما وفيه تعسف على ما لا يخفى
او اريد ببيان الحرف الذي بالحركة ان امكن نحو طه وهي فانها بنيا على الحركة وكان
اصلهما السكون في الواو والالف وكان يمكن البيان فيهما بالحركة فان الواو والياء
يمكن نحو هما بخلاف الالف في ما ومتى فانه لم يمكن تحريكه الالف فلذلك قال ان امكن
او عنه يعني نحو انا وحمل بفتح الهاء واللام فان الفتح فيهما للدلالة على الالف
المرجوع اليه في الوقف في انا بالمد وحيهلا بالمد مقولا عنه اي عن حرف المد
واللين يعني ان الحركة للبيان والتغيير عن حرف اللين فهو مبني عنه ونابت عنه
وكاشف عنه والاصل في حركة الساكن الكسر لعلة بناسب لعدم
والسكون عدم الحركة فكان الكسر اولى به فلا يعدل عن الكسر الا لموجب
كما سيأتي وهو قوله الا اذا طلب بخفيف كان فانه لم يكسر لحرد التخفف
او اتباع كمنذ فانه ضم الدال لاتباع ضمة الميم او حيث يقتضي نحو قبل وبعد
فان الضم فيه قوة وكان فيهما نقص بحذف المضاف اليه فحرك ذلك النقص
بالضم لغوته او تنبيه على قوة نحو نحن وقط اما نحن فقد يذكر للتعظيم

لقول الملك

لقولك نحن فعلنا وقد ذكر للكثرة على ما هو مقتضى وضعه وعلى التعدد
فضيقوة للتعظيم او للكثرة وكذا في قط فانه لنفي الازمنة المستمرة لقولك
ما فعلته قط اي في زمان من الازمنة الماضية ففيه قوة للعموم فالضم
لقوته تناسب القوة التي فيهما فالذكر بني على الضم تنبيها على ملك القوه و
الاعراض مض لطيف لقوله قيد ذكر في اللازم لم يوجد فيها حاله اعراب فهو نفي
لذلك الذي فهو ايجاب فحسناه وان وجد فيها حاله اعراب فعارض فيكون فيهما
للازم ومثال الاول ما ورد فانهما قد يوجدان معربين وهو الكثير وقد
يوجدان مبنيين فحسنا وهما عارض لانها وجد فيها حاله اعراب وينفصل بالتحريك
على الاول اي ينفصل العارض على الاول وهو اللازم بسبب الحركة تنبيها با
لتحريك على ان بناء عارض فمن الاول اي مما هو لازم البناء اسما الاصوات
فمن لم يجعلهما حروفا يعني ان بعضهم جعلهما حروفا على توهم بوقف لانها
على حرفين في اللغة كالحروف وهو ضعيف والدليل على اسميتهما وجهان ان
احدهما دلالتها على معنى في نفسها غير معتزنة بزمان والثاني دخول
التنوين على كبير منها كغاق وهيج وجه وردّ وقطار وهما لو منها الحكاية
اي سواء لزمتها الحكاية او لم يلزمها لما سيأتي فمما لو منها الحكاية كطخ لصوت
الضاحك بكسر الحاء على اصل التقاء الساكنين ولطب مناسبة حركة اوله و
مض في قولهم ان في مض لسعا اي علاقة لدرك المراد ويروى لطعا اي
في الاجابة ويروى لطعا وكلاهما متقاربة في المعاني وهو مثل يضرب
الشك عند التفكر في نيل الشيء ومض بكسر الميم والضاد مشددة على اللغة
المشهورة ونقل فيها ايضا فتح الضاد وهو التصويت باللسان والعامة
الا على ومعناه ردد ي الحاجة مع اطماعه فقال السائل انها الوصل
فقالت مض وحركت لي راسها بالنفض اي صوتت بشفتيها بالرد على
وجه الاجابة وكاصوات الحيوانات او الجمادات الحكية نعاق لصوت
الغراب بكسر العاف وطق بفتح الطاء وكسرها مع سكون القاف وهو صوت
وقع الجامد بعضها على بعض وتق حكاية وقع السيف والاحجار ونحوها

مسالان للاصوات المحكية للجمادات اولم تلزمها عطف على قوله
لزمتها ومعنى لزوم للحكاية انما في الاصل اصوات ينبغي ان يحكي بملك
الاصوات والمراد بعدم لزومها انها يكون مادة حكاية كقولك قال الرجل
دي فانه حكاية لقوله ومادة يكون نفس الصوت لا حكاية كقولك حب عند
زهير البعد ودي عند التحزن اما طق وغاق ومض فهي نفس الاصوات المحكية
فان نحو غاق صادر اعن الغراب ليس فيها حروف متميزة حتى يقال انها كلمة
محكي بل هي صوت مجرد ليس كلمة وكذا مض فانه ليس عين ما صوت به الشخص
عند ردد ي الحاجة بل شبيه ما تحركه شفتاه وليس المراد انه بلفظ ليم
وضاد مكسورة مشددة صريحا كالاصوات التي يتندم بها او يتوجع او ينحب
او كالتي يزجرها البهائم والسباع والطيور او تدعى او تسكن كوي يتوجها
المتندم والمتوجع واوه بفتح الهمزة وتشديد الواو وفتحها وسكون الها
في التوجع وواها في التعجب وما يجري مجراها كلخ عند الكره وحس وبس عند
التوجع ايضا ونحو حل وجب في لزوم الها قه حل الحلب بكسر الها وجلا مشيب
بفتح الهاء لزوم الحمد وعدس في نحو عدس ما لعباد عليك امارة امنت في هذا
تحذين طلاق فعدس بسكون السين زجر للبغلة وعباد اسم ملك حمير صاحب هذه
البغلة وده في قولهم الادة فلادة ده بفتح الدال وكسرها كلمة فارسية معناها
الضرب واصله ان الموتور يلقى واتره فلا تعرض له فيقال له ذلك اي ان لم يضربه الآن لم تضربه
ابدا ثم صار مثلا في كل ما لا يقدم عليه الرجل وقد حان حينه من قضايا بني فزارة الرجل
طلب وتحوها مما لا يسوغ ناجزها وقد ذكر في معناه وجوه اخر ومنها اي ومما
يلزمها الحكاية دح للصياح بالدجاج وشوه وساء وصها دعاء للحمار الى الشرب في
قولهم اذا وقعا الحمار على الودهة فلا تقل له ساء والودهة نقرة في صخرة يستنقع
فيها الماء يضرب للرجل يعلم ما يصنعه اي كل البيطار ولا تكرهه على فعله اذا رأيت
رشده ومنه هدع وهو سكون لصغار الابل وهذه اي مما لزمها الحكاية تحتمل ان
تجعل من قبيل سماء الافعال مثلا وي معناه ندمت واوه معناه توجعت واها معناه
عجبت وكذا غيرها والمحكي منها يقدر في محله الاعراب بخلاف غير المحكي اذا لم يجعل اسم

فعل يعني الاصوات المحكيه لقولك ان في نضخ اسمع فلفظه مض ليس مجرد الصوت
الذي لاستحق اسم الكلمه للونها عن تمييز الحروف حال لونها صوتا عند تحرك الشفتين
اما اذا حكيت ذلك الصوت وعبرت عنه بمض ليم وضاد فهو لفظ حكي به الصوت فيكون مبنيا
فليتقدر في محله الاعراب كسائر الاسماء المبنيه حيث يتقدر في محلها الاعراب واما اذا لم تحك
الاصوات فيها لا يستحق اعرابا لكونها عن واقعة في التركيب فلا استحق لها اعرابا هذا اذا
لم تجعل اسم فعل اما اذا جعل اسم فعل فله اعراب محلي كسائر اسماء الافعال على ما سيأتي
ومنه اي ومن الاول وهو ما لزم بناء واسما الافعال كرويد زيدا واخواته كما ان الشيء
وجهل الرهد وله زيدا وفعال التي بمعنى الامر كنزال وسندكر اي سند كر في بحث الاسماء
العاملة في اواخر الكتاب حيث قال ومن اسماء الافعال وتعد على سبيل التمثيل اخره وله
محل لها من الاعراب على راي لوقوعها موقع ما له الاعراب لوقوعه المحل بالابتداء على راي
واعناء وهما عن الافعال عن هما نحو بدل لزيد قام الزيدان يعني اختلف في موضعها من
الاعراب فقيل لا موضع لها من الاعراب لان كل واحد من الافعال التي سمت به لا موضع له
من الاعراب فوجب ان تكون الدال عليها موضع لها من الاعراب ايضا وهذا ضعيف لقوله واعناؤه
عناء الفعل الى آخره ومعناه ان مجرد وقوعها موقع ما له الاعراب لها عن هما نحو من الاعراب
بدل لزيد قام الزيدان فانه واقع موقع يقوم الزيدان ومع هذا فلا تتمتع
قام من الاعراب بل صار مبتدا والزيدان فاعله على ما ذكر غايته ان الاعراب قام لفظ
لكونه اسما معربا واما اسماء الافعال فلا اعراب لها لفظا لكونها مبنيه فتستحق الاعراب
المحلي لكونها اسماء ولا بد وان يكون له اعراب ما لفظا او محلا تم قال والنصب
على المصدر وجه عندي يعني ذكر في نحو زيدا زيدا انه في موضع رفع بالابتداء
لانه اسم محرد عن العوامل اللفظية مسندا الى فاعلها قياسا على الصفة الرافعه
لفاعلها نحو اقائم الزيدان لان التركيب يوجب الاعراب ظاهرا او تقديرا عند امتناع
الظهور ورد عليه ان فاعله مضمر وهم شرطوا في الصفة ان تكون رافعه لظاهر
واختار المصنف انها في موضع نصب على المصدرية لان المعنى لما تقدر اعرابه لفظا
حكم على موضعه لما يستحقه ودليل نصبها على المصدرية ان معناه اردد زيدا
اي امهله ارواد افزويد واقع موقع ارواد افهو كسقيا لزيد الكنه مصدر لفظ

لفظ ورود بمعنى المصدر ولذلك صار مضافا في بعض الوجوه نحو رويد زيد
اي ارواد زيد هذا معنى كلامه لكن اذا جعل منصوبا على المصدرية اما مضافا
او غير مضاف وتقدر له فعل فلا يتأتى لكونه اسم فعل معنى لانه يكون كتيلة في
انتصابه على المصدرية بفعل محذوف لا ان تقول كان اصله اردد زيدا رويدا
اي امهله امهالا ثم حذف الفعل وصار المصدر قائما مقامه متضمنا معناه
فصار اسما للفعل فانتصابه على المصدرية باعتبار الاصل المنقول عنه كما ذكرنا
في فعل التعجب وهو انه اذا نقل لفظ الى معنى آخر فمعناه بحسب المنقول اليه واعرابه
بحسب المنقول عنه وهذا غاية ما وفهم خزانه بعد والبحث فيه محال ومنه اي في تقديره ص
من اللازم البناء ما بني على فعال اما بمعنى الامر كنزال لانه لمعنى انزل او معدولا
عن المصدر المعرفه كفجار فانه معدول عن الفجره وهو مصدر معرفه ومجاح من
تولهم ركب فلان مجاح وهي معدوله عن المجحة ومعناه ركب الباطل نقال مجح
فلان اذا مضى في طريق مقصودة ونحو كحماد معدوله عن المحمدة وجماد معدولة
عن الجمودة او عن لصفه مختصة بالمذكر نحو باخبيث فان معناها يا خبيثة
او غير مختصة كطمار كطمار للمكان المرتفع نقال هوى طمارا اي من مكان عال
وهو معدول عن صفه وهو طمار اصله من الطمور وهو شدة الوثوب والبحث
بالذال كما في المثال وقطاط واصله من القط وهو القطع فهو معدوله عن
قاطة بمعنى اللاطونة وهي صفه ولاسك فلانا عندي بلاك وهي معدوله
من ابالة واصله من ابلك بمعنى الوطونة اي لا يصبه مني ذري وخيرا وعن
فاعلة في الاعلام اي او معدولا عن فاعلة علما بمعنى المعدول يكون علما كحذام
اسم امراه واصله من الحذم وهو القطع وقطام اسم امراه ايضا من القطم و
هو قطع الشيء باطراف الانسان وعرار في قولهم بأبي عرار بكحل وعرار اسم بقره
وكذا كحل واصلهما انهما بقران انطحنا فما نتا بالنطاح فضرب مثلا لكل
متساويين نفع احدهما بازاء الاخر ووجه بناء فعال بمعنى الامر ظاهر لكونه و
اقعا موقع منه الاصل واما غيره فلكونه مشابها للذال في كونه معدولا ايضا
مثله وفي ان وزنه ايضا فعال كهو ومنه اي ومن الاول وهو اللازم البناء

المضمر كما سبق ذكرها ومنه اى ومن اللازم البناء ايضا المبهمات وهى ما
كان مضمنا للاسان لا غير المتكلم والمخاطب من غير اشتراط ان يكون سابقا في
الذكر للبتة قوله لا غير المتكلم والمخاطب احتراز عن المضمر المتكلم والمخاطب فان نحو
انا وانت في نهاية الوضوح فلا ابهام فيه بقى المضمر الغايب فاحترز عنه بقوله
من غير اشتراط الى آخره فان المضمر الغايب يشترط ان يكون له ذكر سابق وهنا
بحث وهو ان المضمن للاسان اما ان يوتى به بحسب الوضع او بحسب الاستعمال
يعنى انه يصح ان يعتبر به الاشارة فعلى الاول لا نسلم ان المضمر هذه المثابة
بل الاشارة مخصوصة باسماء الاسان نحو ذا واخواته وان اراد الدانى و
فكل اسم جاز ان يعتبر به الاشارة من المعرف باللام والعلم وغيرهما وليس من
المبهمات قطعا وظاهر لفظه ان المبهمات اسم لقدر مشترك بين اسماء الاسان
والموصولات وظاهر كلام النحاة ان المبهمات مشترك لفظى بين اسماء الاسان
والموصولات ولا يفيد حينئذ ما هو قدر مشترك بينهما فان صاحب المفصل
صرح بان اسماء الاسان والموصولات وقوله من غير اشتراط ان يكون سابقا
الضمير فيكون مرجع الى غير المتكلم والمخاطب اى المضمر للاسان ان لم
يشترط ان يكون ذلك الغير سابقا عليه في الذكر فهو المبهم وانما قال
من غير اشتراط ولم يقل غير ان يكون لان اسم الاسان قد يكون له سابق في
الذكر لفظا كقولك جاءنى رجل وذا عالما اشارة الى الرجل فقد سبقه في الذكر ولكن
لا يشترط هذا السبق فلذلك قال من غير ان يكون ان اسم الاسان يشترط البته و
لفظ البته كانه تاكيد للاشتراط واراد به مقابله المضمر فان المضمر يشترط فيه
سبق الذكر قطعا ففى ذلك صرح فقال لا يشترط ههنا قطعا ثم ان كان
اى المضمن للاسان بحيث يستغنى عن قصه فمع اسماء الاسان نحو ذا للمذكر و
اتى وذى وته وذه بالوصل اى بالوصل بها ليا نحو تى وذهى والسكون
نحو ته وذه للموث وكذ شيتهما اى تيشه المذكر والموث منها فمن قال
دان وبان فى الاحوال الستة يعنى رفعا ونصبا وجرا وعليه قوله تعالى ان
هذان لساحران على احد الوجوه يعنى انها لغة بلحارث بن كعب فانهم يتركون

تركون الف التثنيه بحالها في الاحوال الستة وذكر في توجيه الآية على غير
هذه اللغة وجوه احدها ان ان بمعنى نعم هذان مبتدا وساحران خبره و
انما دخل اللام على هذا الوجه في الخبر على التشبيه بصورة ان فكانه خبر
ان صورة والاقوى ان تقدر بعد اللام مبتدا آخر والتقدير لهما ساحران
ليدخل اللام على المبتدا والجملة خبر هذان او انه قد يدخل اللام على خبر
المبتدا ايضا من غير ان قال الشاعر ام الحليس لعجوز شهربه والدانى
ان اسم ان ضمير الشان اى انه هذان لساحران والاعتذار عن اللام كما
سبق والثالث ان ها للضمير والتقدير انها اى ان القصة وذان مبتدا
وساحران خبره واما فمن يقول ذان وذين فليس مما نحن فيه على الظاهر
هذا الكلام يقتضى ان يكون الظاهر عند المصنف ان اسماء الاسان اذا
اختلفت الفاويا كما يكون بعرته كما توهمه بعضهم وهو فاسد لقيام علة
البناء فيه مع اختلافها وسبب توهمهم انه يختلف اخره باختلاف العوامل
نحو جاءنى مسلمان ورايت مسلمين ومررت بمسلمين قلنا لا نسلم ان الاختلاف
حصل باختلاف العوامل بل ذان وضع لتيشه المرفوع ودين لتيشه منصوع
المنصوب والمجرور والالف بالمد والقصر فيهما جميعا اى لجمع المذكر و
الموث وقد روى قوله تعالى هم اولاء بالمد والقصر في الشواذ والا
عطف على قوله م ان كان بحيث يستغنى اى ان لم يكن بحيث يستغنى عن القصه
في الموصولات والقصة مبتدا خبره بحيث صلته التى تتم اى الموصولات
بها اى بالقصه وهى احدى الجمل الخبريه احتراز عما لا يحتمل الصدق و
الكذب كالاستفهام والامر وغرضه من هذا انما لم يقع غير الجمل الخبرية ابو صل
غيرها ايضا ولا بد فيها اى في احدى الجمل من ذكر يعود اليها اى الى الموصول
ليرتبط الجملة بالموصولات ولا تكون اجنبيه عنها كما في الصفة وان يكون
معلومة للمخاطب اى لا بد من ان يكون معلومة للمخاطب لقولك هذا الذى
قدم لا يستعمل الا اذا كان اصل القدوم معلوما بالاستقراء ميت صله وحشوا

اما ان سمته الصله فطامرة لكونه وصلها واما سمته حشوا فلان الصله
تقع حشو الكلام اى وسطا لقولك الذى ابوه منطلق زيد وحذف اى
الصلة فى نحو جاء بعد اللتيا والتى ايهاما للقصور للعيان عن الاحاطة لو صف
الملتبس عنه اى بعد الحطه الى من شانها كيت وكيت قال الحجاج دافع
واللتيا عنى بالتفقير دونى بعد البتا والى اى دافع الله عنى دونى الملتبسة وضع وهى
اى الموصولات الذى وقد وضع وصله الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل
تكون لانقع صفه للمعارف فاذا اتوقف بدخول الموصول صح الوصف بها
هكذا ذكره النحاه وفيه بحث وهو ان قولك جاءنى زيد الذى ضربنا ما ان يكون
الصفه نفس الصله او الموصول مع الصله لاجائز ان يكون الصله لان الصله
لا محل لها من الاعراب فيتعين ان يكون الصفه هو الموصول مع صله فيلزم
ان يكون المعرفه موصوفه لمفرد لا بجمله والتى لوشه وقد حذفا اى الذى
والتى بحذف الياء لفظ مع بقاء كسرما قبلها نحو جانى اللذ فعل بكسر الذال للدلاله
على الياء المحذوفه وحركه ما قبلها اى وقد حذفا حذف الياء مع حذف حركه ما
قبلها نحو اللذ بسكون الذال قال كاللذ من نزنه فاصطيدا والآن
يحفر حفره يحصر لصيد الاسد وحذفهما راسا والاخزاء عنهما باللام اى بحذف الياء
والذال والاكتفاء عنهما باللام فى نحو اللذ بكسر الذال هذا مثال للاول و
اللذى بسكون الذال مثال للثانى والضارب بزيد اعمرو اى الذى ضرب بزيد
عمرو مثال الثالث واسم الفاعل صنا على الخصوص لمعنى الفعل وهو مع المرفوع
به جمله واقعه صله للام هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال لم جاز ان
تقع اسم الفاعل مع معموله وهو معرف صله للام بمعنى الذى وقد شرط كون الصله
جمله فاجاب بان اسم الفاعل صنا اى حال كونه صله بمعنى الفعل فصح كون
الصله جمله تقديرا فان اداد تقديرا لم يختص **قوله** على الخصوص اما
ان يريد به ان اسم الفاعل هو جمله حقيقه او تقديرا فان اراد تقديرا لم يختص
بهذا الموضع فان اكثر الزيدان ونحو جمله عند المصنف تقديرا وان لم يكن
صله الموصول وان اراد الثانى وهو انه جمله حقيقه فهو ممنوع لان اسم الفاعل

مع فاعله مفرد لفظا قطعا نص النحاه عليه ولعل مستندهم انه لو كان جمله لصح
السكوت عليه لكن الاصح اذا لو سكت على اسم الفاعل مع فاعله من غير تقدم رافع
او ناصب وجار لم يمكن لان الاسم لابد له من الاعراب فاذا لم يتقدم عامل لفظا او
تقديرا لم يكن له اعراب لفظا ولا تقديرا وهو فاسد وكذا القول فى
الضارب زيدا هند هذه امثله للبيان وتخفيفها كما ذكر فى الذى على الترتيب
ومثالها ليس من هذا الباب فى اكثر اللغات اى الذى والتى ليس من باب المبنى
اللازم كما توهمه من كونه يختلف آخره باختلاف العوامل وهو كلام ردى فى الغاية
كما سبق فى اسماء الاشاره والاولى واللاون خبره **قوله** فيما بعد لجمع المذكر
ليس من لباب اى اللاون ليس من باب المبنيات اللازم للتوهم المذكور وكذا
اللذون فى لغة بنى عقيل وبنى كلابة قال قائلهم نحن اللذون صبحوا الصباحا
وآخره يوم النخيل غارة ملحاحا يعنى اللذون عند من يستعمله بالواو فى الرفع ليس
من لباب ايضا لتوهم الاعراب فيه لجمع المذكر خبر اولى وما بعده وجار حذف النون
اى عن المثنى نحو انى كليب ان عمى اللذا فلا الملوك ولكن الاعلاها اى اللذان بحذف
النون ونحو هضتم كالذى خاضوا على احد الوجوه اى كالذين خاضوا وقيل
الذى مفرد بحاله وهو صفه لموصوف مفرد وقد حذف لعايد اى خضتم خوضا
كالخوض الذى خاضوا وقيل الذى مصدريه كان على ما سياتى فى بحث العوامل
ان شاء الله فى اخر الكتاب وهو **قوله** انت فينا الذى ترغبين اى انت فينا ترغبين
اى خضتم كخوضهم واللاتى مبتدا مع ما بعده خبره قوله لجمع المونث واللواتى
بياء وتاء فيهما واللاء بى بهمزه وياء بعدها واللات بناء من غير ياء واللاء بيا مخلصة
بعد الالف لجمع المونث خبر اللاتى وما بعده وما عطف على الذى واللغ صفه يعنى
ما لا يوصف بحاله تقول اشرفت الكتاب عالم تعلم بمعنى الذى تعلم ويكون موصوفه
ايضا اى ما قد يكون موصوفه ايضا كما وقفت على صوله اما مفرد بتقدير لما
الموصوفه اى قد يكون موصوفه بمفرد نحو هذا ما لدى عتيد اى هذا شئ عتيد
لدى او تحمله اى ويكون موصوفه بجمله نحو ربما يكره النفوس من الامره فرجه
لحل العقال اى ربما شئ يكره النفوس والشرائطيه ان ياتى الصلة وقبله

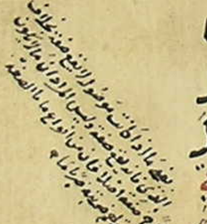

اصبر النفس عند كل مم ان في الصبر حيلة المختار لا تضيقن بالامور فقد
يكشف غماؤها بغير احتيال فرجة اى انفراج كحل العقال اى انفراج سهل سريع كحل
عقال الدابة ولا يتعين للاستهزاء اذ قل ان ما كافه مهيئة لدخول رب على
ولكن الجمل يجوز بها فلم ينده الاولى جعلها موصوفة لوجهين احدهما انه حمل رب على بابه
الكثرة وصولها غير مكفوفة وغرها حمله على الجمل والثاني ان نكره لابد له من مفعول
حينئذ وتقديره شيئا من الامور لكن حذف الموصوف واقامة الصفة التي هي جار و
مجرور مقامه ضعيف ومنها اى مما وقع ما فيه موصوفة بجمله قوله نعم ما فعلت
وبئس ما فعلت اى نعم شيئا فعلته وبئس شيئا فعلته والمخصوص محذوف وليست
موصوله لان مرجع نعم ان تكون فاعله معرفا باللام او مضافا لمميز انكرة منصوبة نحو
نعم رجلا زيد ونكرة اى وقد تكون ما نكره في معنى شيء من غير صله ولا صفة نحو نعما هي
اى نعم شيئا هي هذه الى تنبيه ما لعدم احتياجه الى صفة وصله ومضمنة معنى
الاستفهام او قد تكون ما مضمنة معنى الاستفهام نحو ما تلك اى اى شيء تلك والجزاء
عطف على الاستفهام اى وقد تكون ما مضمنة معنى الجزاء نحو وما تقدموا لانفسكم
من خير اى ان تقدموا خيرا لانفسكم تجدوه وتسمى هذه جزائية وشرطية باعتبار انها
مستدعية شرطا وجزاء وانها اى الف ما يضمها الحذف اى حذف في حال كونها
استفهامية مع الجواز اى مع الجواز في الكثير الشائع حذف الالف في قولها ابانا
في رواة عما يتساءلون باثبات الالف وفي قوله حسان على ما قام يشتمني لئيم
كخير يطعم الضيف في الدهمان نحوم وعم وام حذفت لغاتها في الاستفهام لكثرة الاستعمال
والعلت اى يضمها العلب استفهامية في نحو قوله اى دوت مه قاله
ابو دوبت قدمت المدينة والاهلة ضحى لضحى نجح اهلوا بالاحرام قبلة
اى ما فضل هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرائيه اى نصيب لغها العلب حاله
كونها حرائية في مما نحو مما يضع اصنع والاصل مما فعلت لغها هاكراهة اجتماع
المثلين على ما سيأتي ومن عطف على ما اى الموصولة الذي وما ومن في
هي كما يعني ان من كما في وجوهها المذكورة فالموصوله كقولك حارني من عرفه
والاستفهامية نحو من عندك والجزائية نحو من يأتني اكرمه الا انها لا تقع غير موصوله

غير موضع والا موصوله يعني من لا تقع بالمة بخلاف ما فلذلك استشناها وروى
فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمدا يا ناصرا وجحودا يعني فقد عارت من
موصوفة في البيت اذ كان غير مجرورا لصفة بخلاف المرفوع فان من حيث جاز
ان تكون موصوله بحذف صدر الصله اى على الذي هو غيرنا ويحتمل على تقدير
الرفع ان تكون من ايضا موصوفة وغيرنا خبر مبتدا محذوف والمبتدا مع خبره
مجرور المحل صفة لمن فلا تتعين على الرفع ان تكون موصوفة فقوله مرفوعا انما
يصح في الاستشهاد على كونها موصوفة بناء على هذا الاحتمال وان اطلق الاستشهاد
ويختص اى من لمن علم ولم تقل من يعقل ليكون اشمل اذ يطلق على البارئ
تعالى ويستعمل لفظ العلم دون العقل بتنع اى من على الواحد والاثنين والجمع
والمذكر والمؤنث فالمفرد كما سبق والمثنى كقول الفرزدق تعالوا فان عاهدتما
لا تخونني نكن مثل من يا ذئبي يصطحبان والجمع كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك
والمؤنث كقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا نؤتها كذا لو
وما يبت لما في لفظها مذكورا والحمل عليه هو الكثير ويجوز اى الحمل على المعنى نحو
من هي محسنة حارتك ومن احسن حارتك وتقول من حمراء جارتك ولم يجز من احمر للفظ
ومن محسن حارتك جاز اما الصورتان الاوليان فجواز هما ظاهر لان الاولى
وقعت الجملة الاسمية فيها صله والثانية وقعت الجملة الفعلية صله وفيهما
ضمير مؤنث عايد الى من حملا على المعنى لانه مؤنث وكذا الصورة الثالثة
وهي من حمراء جارتك اى من هي حمراء جارتك حملا على المعنى ايضا بقي صورتان
احديهما من في احمر جارتك والاخرى من في محسن جارتك فمنع الاولى في
جارتك الثانية اما امتناع الاولى فلان احمر ليس مؤنثا في اللفظ فلا يصح
اجراء مؤنثا كما لا يجوز ان تقال هند احمر بل يجب ان تقال حمراء قوله
ولم يجر للفظ اى لم يجر احمر للفظ فانه ليس فعلا ولا اجاريا مجرى الفعل كاسم الفاعل
المذكورين واما الاخرى وهي من في محسن فكان ينبغي ان لا يجوز ايضا لان محسن
مذكور كما لا يجوز هند محسن لا بتاء بل يجيء وانما اجازه لما ذكر في التعليق
وهو قوله اذ ليس من محسن ومحسنه في اللفظ والبناء الا الهاء ونحو احمر وحمراء

ليس كذلك هذا ما ذكره وفيه نظر لانا نسلم ان ما ذكره فرق من محسن وبين احمر لكن
الكلام في كون هذا الفرق موثرا في الجواز والمنع اذ لو صح ذلك لجاز في السعة
هند محسن لمعنى محسنة كما جاز هند محسنة وليس كذلك وان اراد انه جاز بلا عتبار
الماويل وهو من هو شخص محسن او ذو محسن فجاز ايضا من هو احمر بهذا الماويل
وعلى كل حال فيمنع ان يجوز الصور كلها حملا على المعنى بان وعلى اللفظ اخرى
من هو احمر ليست بمنعه على الاطلاق لجواز هو احمر على اللفظ وهو احمر على المعنى
لا على اللفظ واجاز الكسائي وقوعها اى وقوع من صله بمعنى زايدة واستدل ان
الوزير سنام المجد قد علمت ذلك العشرة والاثرون من عددا اى الاثرون عددا
بمعنى الاكثرون عددا وعددا انتصب على التمييز فمن زايدة والتقدير انسانا بعيد
عددا عندي عنه هذا جواب عن استدلال الكسائي يعني انا نسلم ان من في البيت صله
لكن جاز ان يكون موصوفه وعددا مصدر لفعل محذوف وهو يعد والفعل
مع المصدر منصوب المحل صفة لمن اى انسانا يعد عددا ويحتمل ان لا يقدر
الفعل ويجعل عددا مصدرا بمعنى المفعول اى معدودا فيكون صفة مفردة
ولا حاجة لى اضمار فعل ولا يقال من وما موصولتين موصوفتين اى لا يجاب
موصوفتين حال كونهما موصولتين اى لا يوصف من الموصوله بصفه ولا
ما الموصوله ايضا بصفه بخلاف الذى فانه يوصف بها المعرفة باللام نحو مررت
بالذى اكرمته الظريف بالجر صفه للذى مع صلته ولا يجوز ان يقال مررت
بمن اكرمته الظريف ولا بما اكرمته الظريف على ان يكون الظريف صفه
لمن مع صلته او لما مع صلته هكذا ذكره والفرق ان لفظ من وما اشبه
بالحرف من الذى فجاز وصف هذا دون ذاك اما اولا فلان لفظ من وما
كل واحد منهما مركب من حرفين فوضعه وضع للحروف وجعل هذا عله لبنا
بخلاف الذى فان وضعه ليس وضع الحروف فانه مركب من حرفين واما
ثانيا فلان الذى فيه صورة اللام للتعريف ان كان جزءا من الكلمة عند
فهو اشبه بالاسماء صورة من لفظ من وما واما ثالثا فلان لفظ ما بينهما
جاء حرفا صحيحا بخلاف لفظ الذى فانه لم يوجد الا اسما هذا غاية الفرق بينهما

و

ولا يحملوا عن الجارة وبوكدان اى من وما مثلها اى مثل الذى نحو بطرت
الى ما عندك نفسه والى من عندك نفسه بجر نفسه فيهما ما كد الما ومن مع
صلتهما كما جاز نظرت الى الذى اكرمته نفسه بتاكيد الموصول مع صلته
واما جاز ما كد من وما موصولين ولم يجز وصفهما موصولين لما ذكرنا
من ان لفظ من وما اشبه بالحرف من الذى ولحرف الجواز ان يوصف لكن يجوز
ان تؤكد على الجملة بتاكيد لفظ وهو تكرير نفس اللفظ فعلى الجملة يجوز تاكيد
الحرف والا يجوز وصف الحروف واذا استفهم بها اى بمن الواقفة وعن نكره قابل
الواقف حركته اى حركه ذلك الاسم الذى هو نكرة في لفظ اذكر ما جاز منها من
حروف المد اذا كان اى ذلك اللفظ الواقع في لفظ الذاكر اى حركه ذلك الاسم
الذى هو نكره مذكرا واحدا فاذا قال جاءني رجل قال المستفهم منو و
اذا قال رايت رجلا يقول مستفهم منا واذا قال مررت برجل يقول المستفهم
مني وانما اختص بالوقف لان الوقف محل تغيرات كثيرة كما هو مذكور في بابه و
انما خص بان يكون المستفهم عنه نكره لان احتياج النكرة الى التمييز بالاستفهام
اكثر من احتياج المعرفة فكان زيادة الحروف للدلالة على التمييز بالنكرة
من النكرة عنه والا اى وان لم يكن مذكرا واحدا بان يكون مثنى او جمعا مذكرين
او مفردا موتثا او مثنى او جمعا موتثين لقي اى الواقف علامته اى علامة كل
واحد على حسب احواله من الاعراب بنيتها على حال الذات والاعراب يعني في المثنى
المذكر والجمع المذكر اذا قال الفاعل جاءني رجلان جاز للمستفهم الواقف ان يلحق
علامة تدل على حال ذات المثنى وعلى اعرابه واذا قال اتاني رجلان دل بنيته على ان
ذات المسئول عنه مثنى وبالالف على ان المسئول عنه مرفوع وكذا المثنى الموتث
والجمع المذكر فاذا قال جاءني رجلان مسلمون واذا رايت حالا قال مسلمين
واذا قال جاءت امراتان تقول المستفهم مسلمان او مسلمتان بسكون النون فقد
دل على ذات المثنى الموتث بنيته الموتث وعلى اعرابه بالالف وكذلك في النصب
والجر تقول مسلمتين فان تعذر اجتماع الدلالتين كما في الموتث واحدا او جمعا اقتصر
على الاولى اى على الدلالة على حال الذات فاذا قال جاءت امراة تقول منه فقد

زيادة حروف المد واللين على الكلمة م
على خلاف الاصل لمجاورة الوقف

ول بالحاق الالف على ان المسئول عنه مونث ولم يكن الدلالة على اعرابه لكونه
في الوقف بالسكون وكذا في الجمع المونث اذا قال جاءت مسلمات نقول المستفهم
منان بسكون الالف فقد دل على ان الذال المسئول عنه جمع مونث ولم يمكن
الدلالة على اعرابها لكون تحركه ممتنعة في الوقف انما اقتصر على دلالة الذات
لانها هام واوى واما لم يذكر المصنف كون النون والياء ساكنة مع انه شرط
لان المفروض كون المستفهم واقفا والوقف يمنع سكون الاخر ومنهم من
لا يزيل على حروف المد واللين في احوال كلها يعني ومنهم من لا يزيد على حروف
المد واللين في كل منكر مستفهم عنه مذكرا او مونثا او مثنى او جمعا فاذا
قيل جاء رجال تقول منو وفي رجال امنا وفي رجال مني وكذا لو قال جاءت امراة
او نساء تقول المستفهم الواقف في كل واحد منهما في الرفع منو والنصب
منا وفي الجر مني فالواو للرفع والالف للنصب والالف للجر فقد دل على اعراب المسئول
عنه دون احوال الذات والواصل لا يغيرها اي اخر من جاء نحو من يا فتى فاذا
قال جاءت امراة تقول المستفهم منى يا فتى من غير زيادة علامة من حروف
المد واللين لما ذكرنا من ان الحاق العلامات تغيير فيليق بحال الوقف
دون غيره وقد جمع شذوذ بن قال انوا ناري فقلت منون انتم الحاق وصلا
وتحريك النون فقالوا الجن قلت عموا طلاما احد السدود بن اثبات علامة
المد في الوصل والسكون في تحريك النون والنون يجب ان يكون ساكنة في الوصل
ويحتمل ان يكون على لغة من يقول فما حكاه سيبويه ضربن منا بالاعراب
هذا اعتذار عن الشذوذ بن الثاني بانه جاز ان يكون الجمع بتحريك النون على
القياس وهو انه حكى سيبويه انه يستعمل من مر يا بالحي كان الثالث بان
تقول ضربن من ورايت منا ومررت من من بهذا الاعتبار اذا جمع جمع السلامة
يقال منون كمسلمون فحينئذ يكون منون في البيت حركتها قياسية كحركة نون
مسلمون وهذا البيت ذكره وهو وغيره على الشذوذ في هذا القسم وفيه
نظر لان المحتاج ان يكون في لفظ الذاكر نكرة ويستفهم عنه واصل حتى يكون
هذا ساذا ولا يعلم في البيت ان المستفهم عنه في لفظ الذاكر نكرة بل لم يخالف

لفظ ذاكر قبل الاستفهام بل المذكور صوانوا والا يستفهم الشخص عما ذكره
بنفسه ولو كان كره في لفظ الجن واستفهم عنه الواصل كان محل الاستفهام
وهو غير معلوم ويمكن ان يجاب عنه بان المعلوم ان الحاق العلامة بلفظ
المستفهم لا يكون الا اذا كان المستفهم عنه نكرة بالاستقراء فاستدلوا بالحاق
العلامة في لفظ المستفهم على ان المستفهم عنه نكرة في لفظ ذاكر بالاستقراء
المعلوم من اللغة واما المعرفة غير العلم يرفع ولذا العلم في تميم ويحكى على لفظ الذال
في الحجاز يعني اذا كان المعرفة في لفظ الذاكر واستفهم عنه بمن فاما ان يكون
المعرفة علما او غير علم فان كان غير علم فحقه ان يجاء تلك المعرفة بعد من ويرفع
في الاحوال الثلث بلا خلاف من نحو من جاءك فيه فاذا قال الذاكر جاء الرجل
فيقول المستفهم من الرجل واذا قال رايت الرجل ومررت بالرجل قال ايضا من
الرجل بالرفع واما العلم ففيه مذهبان احدهما لبني تميم وهو الرفع ايضا مطلقا
في الاحوال الثلث والثاني لحجاز وهو حكاية لفظ الذاكر فاذا قال جاء زيد يقول
المستفهم من زيد بالرفع واذا قال رايت زيدا يقول المستفهم من زيدا بالنصب
واذا قال مررت بزيد يقول من زيد بالجر هذا هو المذهب المشهور وحكى
ايضا جواز حكاية جميع المعارف المعربة بعد من قياسا على الاعلام وحكى
ايضا جواز حكاية المعارف بعد من حكاية الكلمات فيقال منا ومنو ومني

قوله يرفع ظاهره في ان الرفع واجب في الوصل والوقف كذا ذكرها بعد وكذا
الوقف الوصل في النكرة وانما جرى في العلم الحكاية عند اهل الحجاز دون سايير
المعارف لان العلم سطرق اليه اجمال باعتبار المسميات بالعلم الواحد فكان
فيه لبس مثل النكرات فقصد حكايتها ليعلم ان المسئول عنه ما هو وانما لم
يلحق علامة كما في النكرات في قابين المعرفة والنكرة وانما لم يعكس لان الاكثر
الاستفهام عن النكرات والحاق العلامة احضر من اعادة المستفهم عنه وكان
الاحضر الذي الاكثر وهو النكرة والمستفهم عنها اي عن صفة العلم في تميم
يصدرها بلام التعريف يعقبها ياء النسب مع الحاق العلامة في المثنى والمجموع
يعني اذا ذكر علم نحو جاء زيد واستفهم عن صفته فطريقه ان يصدر لفظ من

من بلام التعريف ولحق بآخره ياء النسبة فاذا قال جاء زيد يقول المستقيم
المنى يعنى القرشى ام التقفى واذا كان شيئا ومجموعا فيلحق علامة التثنية والجمع
فلو قال جاءنى الزيدان قال المستقيمان المنيان واذا قال جاءنى الزيدون قال
المنيون وفى النصب والجر يقول المنيين والمنيين هذا اذا استقيم عن صفة
العلم المنسوبة كالقرشى والتقفى اما اذا لم يكن منسوبة كقرشى كسائر الصفة نحو
العالم والكريم فقد اجاز المبرد فيه ايضا المنى فاذا قال رأيت زيدا اجاز ان
يقال المنى اى العالمى اوغيره والاكثرون على ان الاستقامة بالمنى ونحوه مخصوص
بما اذا كانت الصفة منسوبة لان الصفات المنسوبة اهم عندهم وابلغ
من غيرها لكونها دريعة الى التفاخر فى الانساب لان فى ياء نسبة فى دلالة
على الصفة المنسوبة وانما الحق من علامة الاعراب ما قيام عليه البناء فيها
لان ياء النسب تقلبها عن حكم البناء بدليل تقلبها للاعلام الى الكلمات المصالحة
للوصف لهذا المعنى دخلت اللام فى اولها نحو هذا الحاق والتصديق
مخصص تمم ولذلك قيدها بقوله فى تمم وذو الطائية هذا ايضا من المواضع
لكن يخص بلغة طى ويستوى فيه اى فى لفظ ذو المذكر والمؤنث فى نحو
نحن نجعل للعظم ذوانا عارقه ونحو وبرى ذو حفر وذو وطوت يعنى ان ذو
بمعنى الذى ومعنى التى وابنت الاول لاستعمال بمعنى الذى والثانى
لاستحالة معنى التى وادل البيت الاول لان لم يغير بعض ما قد صنعتموا فى
بروى ما قد صنعته وهو اظهر لتوافق لغة لانه للخاطب المفرد واما على
رواية الجمع فقد خاطب واحدا من الجمع بمعنى لان لم يغيرات انى بعض الذى
صنعته مع عذرك لانحن من الانحاء يقال انحى للشئ اذا عرض له اى الاعرض
للعظم الذى اناعارقه اى اخذ اللحم منه هذا مبالغة فى التخوف اى اخذ
اللحم من العظم بل اديد والعرض للعظم بكسره ايضا وذو بمعنى الذى الذى
صفة للعظم الذى هو مذكور اى للعظم الذى اناعارقه فاما الاول فى البيت الثانى
فان الماء اى وحدى وبرى ذو حفر قد ذو وطوت فذو فيه بمعنى التى
وصى هو شه اى بيرى التى حفرها والذى طويتها ومنهم من يقول فى المؤنث

المؤنث ذات مضمومة وبوحدان فى كل حال وعن بعضهم هذان ذوا تعرف وهتان
ذوا ما تعرف وهولاء ذوات تعرف بضم التاء فى الاحوال يعنى مذهب المشهور ان ذو
الطائية لا تغير فى المذكر والمؤنث والمثنى والجمع تقول زيد ذو يضرب والزيدان ذو
يضربان والزيدون ذو يضربون والفظ مذكر فى الاحوال كلها ونقل المصنف
وعين الصمانى فى المثنى فانه قد يوتى بذات مضمومة بمعنى التى واما قال
مضمومة لانها تعامل معاملة الاسم المضموم فى الرفع والنصب والجر ونقل ايضا عن بعضهم انهم
يجوزون فيه التثنية نحو هذان ذوا تعرفان اى اللذان تعرفهما فى المذكر المثنى وهاتان
ذوا ما تعرف فى المثنى المؤنث هى اى اللتان تعرفهما وفى الجمع للمذكر والمؤنث هؤلاء
لاذوا ما تعرف اى هؤلاء الذين تعرفهم واللاتى تعرفهن وقال بضم التاء فى الاحوال
اى رفعا ونصبا وجرا لان الضمة للبناء فلا تختلف بخلاف حال الموصوف وبهذا
اى بدخول الصلة والتثنية والجمع على ذو يعرف بها فى البيت التى تضاف فى نحو
اذهب بدى تسلم يعنى ان دو تمم عن ذى فى **قوله** اذهب بدى تسلم
بما ذكرناه لان ذى لا توحد لان ذو فى كل حال نحو اذهب بدى تسلم واذهبا بذى تسلم
تسلمان واذهبوا بدى تسلمون هكذا ذكره وفى هذا الكلام نظر لان لفظه
يقتضى ان يكون التمم بين ذو والطائية وبين ذى فى اذهب بدى تسلم يعرف
بهذا اى بالبعد المذكور فى هذين الوجهين المقولين وهو غير مستقيم لان
التمم اما ان يكون على الوجه المشهور او على الوجهين المنقولين اما على الوجه
المشهور فالتمم حاصل لفظا ومعنى اما اللفظ فلان الطائية ذو بالواو و
فى المثال وهو اذهب بدى تسلم ذى بالياء فلا اشتراك بينهما لفظا حتى يطلب التمم
من جهة اخرى واما المعنى فلان ذو الطائية بمعنى الذى او التى وذى فى بدى
تسلم بمعنى صاحب كما سيذكر فى تفسيره واذا لم يكن اشتراك فلا يحتاج الى التمييز
واما على الوجهين المنقولين فالتمم ايضا حاصل لها بين ذو المذكور وبين ذى
فظاهر لما ذكرنا واما فى المثنى والمجموع فاظهر لانه لا اشتراك بينهما اصلا وايضا
كلامه انه يعرف الموقوف بينهما بهذا التمم المذكور فى هذين الوجهين وحينئذ
لا يعرف على المذهب المشهور الفرق بينهما لانه قيده بقوله وبهذا يعرف اى

بهذا التقرير وليس كذلك فان على المشهور الفرق بينهما حاصل وان لم يوجد
هذا التقرير ولعله نظر الى ان ذى فى بذى تسلم مجرور وموقوعة ذو ولفظ ذو
بمعنى صاحب سالم لفظ ذو الطائية من حيث اللفظ ومن حيث ان كل واحد منهما
يوصل بفعل وانه ذكر فى المفصل ومما يضاف الى الفعل آية بمعنى العلامة و
ذوى قولهم اذهب بذى تسلم فقال يعرف الفرق بينهما بهذا لكن هذا متوقف
على ان ذو فى نحو بذى تسلم جاء ايضا موقوعا مضافا الى فعل نحو هذا ذو تسلم
لكنهم لم يتلفوا ذو مضافا الى فعل بمعنى صاحب الا مع الياء ولم يتلفوه موقوعا
بالواو وكيف وقد نقل عن الخوارزمى المنصف طامر احت **قوله** اذهب
بذى تسلم ان هذا اسماعى غرقاى وتيا لدبه الاسكاف وذى فى قولهم بذى
تسلم بمعنى صاحب والفعل بتقدير المصدر اى بذى سلامك والمراد بذى اما
الامر اى بالامر الذى هو صاحب سلامك او الوقت اى بالوقت الذى هو صاحب
سلامك وقال ابن الحاجب فى شرح المفصل واختار هذا كثير من الناس لما
فيه من التشبيه بالظروف لاضافته الى الجملة انتهى كلامه ولعلهم انما اختاروه
لانه قد يورد ويقال ذو بمعنى صاحب كما ذا اضافته الى الفعل مع اشراكهما
ان الفعل لا يضاف اليه غير الزمان فقدر بمعنى الزمان دفعا لهذا الايراد فكانه
فى المعنى زمان يضاف الى فعل وذا اى الموصول الآخر ذا فى قولهم ماذا حاصة
عند سيبويه فى احد قوليه لان له قولين اصحهما ان ذا بمعنى الذى فماذا صنعته
معناه اى شى الذى صنعته والآخر ان ماذا بمنزلة كلمة واحدة ومعناه
اى شى صنعت ومطلقا عند الكوفيين يعنى ذا عندهم اسم اسان بمعنى
الذى ولم يشترط تقدم ما عليه بل كل اسم اسان عندهم بمعنى الموصول
ويقدرون **قوله** تعالى وما تلك بيمينك بقولهم ما التى بيمينك نحو ماذا
صنعت بمعنى اى شى الذى صنعته هذا مثال لما وقع فيه ذا موصولا على احد قولى
سيبويه وعلى مذهب الكوفيين **والاحسن فى جوابه الرفع** يعنى يقال فى جوابه
خبرا بالرفع ليطابق الجواب السؤال اذ لو نصب لنصب بفعل فيكون الجملة فى
الجواب فعلية وفى السؤال اسمية فلا تطابقان **ومعنى اى شى صنعت**

هذا مثال للقول الآخر لسيبويه ومعنى ان ماذا بمنزلة كلمة واحدة فتكون ما
ذا صنعت مفعولا مقدما فالجملة فعلية **وجوابه بالنصب اى خيرا**
ليطابق الجواب السؤال **ونحو امتيت وهذا تحملين طليقا مع شذوذه محتمل ان يوجه**
على غير الموصول هذا جواب عن احتجاج الكوفيين بان هذا فى البيت بمعنى الذى
اذ عندهم كل اسم اسان جاز ان يكون بمعنى الذى فالتقدير والذى تحمليه طليقا
فاجاب المصنف عنه بانه لا يتعين للاستدلال اذ هذا فى البيت يجوز ان يكون
اسم اسان لا موصولا وحينئذ هذا مبتدأ وطليقا خبره وتحمليه جملة وقعت
حالا اى هذا فى حاله كونه محمولا لك **وحمل الزجاج قوله تعالى ذلك ضلال**
البعيد على انه بمعنى الذى منصوب المحل بيدعو لعده ليكون ما بعده جملة ابتدائية
بفتح اللام والاحسن انه على اصله وما بعده يدعو جملة محكية للكافرين يوم القيمة و
اما تقدير الزجاج فى اللام فنصب اللام فى الآية فيها نوع غموض لان مفعول
يدعو اما ان يكون مفردا ولا يدخله اللام فذكروا فيه اقوالا احدها ما ذكره الزجاج و
وهو ان ذلك بمعنى الذى منصوب المحل بالفعل بعده وهو يدعو اى يدعو الذى
هو الضلال البعيد ولهذا الوجه ذكر الآية فى الكتاب على ان اسم الاسان جاء بمعنى
الموصول كما ذكره الكوفيون فعلى هذا يكون ما بعد يدعو وهو قوله لمن ضره اقرب
من نفعه جملة ابتدائية فاللام صحيح فى موقعه داخل على الجملة الابتدائية والاسكال
فيه لاجل اسم الاسان بمعنى الذى على مذهب الكوفيين والقول الثانى وهو الآخر
الذى اختاره المصنف ان اسم الاسان وهو ذلك باق على اصله وهو مبتدأ
وهو الضلال البعيد خبره وكان يدعو حينئذ جملة محكية للكافرين يوم القيمة
يعنى تقول الكافرين فى القيمة لمن ضره اقرب من نفعه لبئس المولى فاللام داخل على
الجملة الابتدائية ومن مع صلته مبتدأ وخبره الجملة القسمية وهو لبئس المولى
كانه قال لمن ضره اقرب من نفعه والله انه لبئس المولى فاما دخول اللام لان يدعو
بمعنى تقول وجاز ان يحكى بعد القول جملة ابتدائية او لها اللام والاسكال فيه لاجل
اللام والى اسم الاشارة اذ هو باق على اصل معنى الاسان فلذلك كان احسن و
قدر بعضهم بلام اللام الى ما بعد من واصله من لضره اقرب من نفعه وهذا القول

حكى عن الزجاج انضاوز نفته ابو على بان اللام يكون مزيدا من صله الموصول
وصله الموصول لاتتقدم عليه واذا كان قال يتسعف ونفسفه ظاهر ويحتمل ان
يكون يدعوا باكيد الدعوا المذكور او لايدعوا من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه
ولمن ضره اوجب من نفعه مبتدا وليبئس المولى وليس العشير واى عطف على الموصول
السابقة فلا استفهامية نحو ايهم خير وانجز انه نحو ايهم يانى اكرمه والموصولة نحو
اضرب ايهم قام والموصوفة نحو يا ايها الرجل لا تكون تامة ولا صفة لكن وليت
من باب الا موصوله محذوفة صدر الصله نحو ايهم اسد فمن مرا بالضم يعنى ليست
اى من باب المبنيات اللازمة فى اوجهها الا اذا كانت موصوله حذف صدر صلتها
وانما اعرب اى استفهاما منه او حرف الشرط او احتياجها الى الصلة ان اى اما كانت
لازمة الاضافة وجب لها الممكن فكانت دافعة لعلة البناء فرجعت الى اصل اعرابها
واما اذا حذف صدر صلتها فهى مبنية لان الموصول والصلة كشئ واحد فاذا
حذف صدر الصله كان بمنزله حرف من الكلمة فلم يستحق الاعراب نحو قوله تعالى
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فمن مرا بضم الميم واما على قراءة الفتح وهو الشواذ
فهو مفعول لننزعن فبنى لتضمنه معنى الاستفهام لان الاستفهام له صدر الكلام
لتقدير لننزعن ايهم هو اشد فلما حذف صدر الصله عاد مبنيا فلذلك ضم وقول
الخليل بارتفاعه على الحكاية بتقدير القول ضعيف فلما يصار اليه فى سعة الكلام
يعنى قال الخليل فى الآية انها لما استحقت بوصوله بنى على استفهاميته مرتفعة على الابتداء والله
خبره وتقدير القول ليكون الجمله الابتدائية محكية والتقدير لننزعن من يقال فيه
ايهم اشد واستضعفه المصنف بقوله فلما يصار اليه فى سعة الكلام يعنى ان الحكاية
واضمار القول على خلاف الاصل فلما يصار اليه فى السعة اذ لا يطرد ان يقال لاضربن
الفاسق بتقدير لاضربن من يقال فيه الفاسق بحذف الموصول وبعض صلته وظاهر
انه فى غاية الضعف لكثرة الحذف وكذا قول يونس بالتعليق اذ لا يعرف تعليق الموثر
من الافعال يعنى قال يونس انما ضم ايهم فى الآية على التعليق نحو علمت ايهم فرح و
انما جاز التعليق فيه مع انه من خواص افعال القلوب لان النزع عبارة عن الجذب
والتمييز للعلم فكانه قال والمراد اى لنعلمن ايهم اشد ورده المصنف بانه

بانه لا يعرف تعليق الموثر من الافعال والمراد بالموثر ما ليس من افعال القلوب
وسمه النحويون افعال الجوارح والنزع من افعال الجوارح فلا يجوز تعليقه
لكن على التاويل الذى ذكرناه وهو ان النزع صوت المنزع الذى هو مسبب
العلم فلا يسلم يونس حينئذ ان النزع من افعال الجوارح بل هو من افعال القلوب
على الوجه المجازى اطلاقا لاسم المسبب على المسبب فتنبه نظر وقوله واى
لكن يوهم ان من كما لا يكون صفة فاى كذلك لكن ليس كذلك اى صفة على المدح والذم
كقولك مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولة فاى صفة وغاية العذر
انه لم يذكر فى من انها لا تكون صفة بل ذكر فيه وجها وقال اى لكن
اى ياتى فيه الوجوه المذكوره فى من ولم يلزم منه ان لا تكون اى صفة بل
غايته انه لم يذكر ان اى يجى صفة وكان الاولى ان يذكره ايضا رفعا لهذا
الايهام ولا يليها من الافعال الا المستقبل دون الماضى وقد حلفت
كذا اى لا يليق ايا الا الفعل المستقبل فلا تقال ضربت ايهم فى الدار ولكن
لاضربن ايهم فيها او سا ضربى فى قد تقول فى التعليق انه سل الكسائى عنها
فقال اى هو حلفت كذا يعنى انها وضعت كذلك وهو معنى قول الكسائى
ان اما بعض لما يضاف اليه مبهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا فقد
علم البعض الذى وقع به الفعل والمعنى الذى وضعت اى له والمستقبل
ليس كذلك قال المصنف وهو معنى قول الكسائى انها حلفت كذا اى كان
المستفهم بها اى باى عن كره وصلا يطابقها به تذكيرا وتانيثا وافرادا
وتثنيه وجمعا واعلاما وحكاية وكونها فى اداة فى الاحوال ويسقط الحركة
والتنوين وقفا يعنى اذا قال جاءنى رجل فيقول المستفهم فى حال الوصل اى
فى رايت رجلا اياه وفى مررت برجل اى وفى البتثيه فى الرفع ايان وفى النصب
واللجر ابنى وفى الجمع اولى رفعا وابنى نصبا وجرا وفى المونث اية فتطابق
المستفهم لفظ الذاكر فى الامور كلها ويطابقها ايضا فى الاعراب على طريق الحكاية
رفعا ونصبا وجرا يعنى اعرابها محكى فيقدر الاعراب على محله فاذا قال رايت
رجلا فيقول المستفهم اياا اى ايا الرجل وايا نصبه على الحكاية لفظا وهو

عبر عن وضعها للمعنى الذى ساوى الماضى دون المستقبل بانها حلفت كذا

مرفوع المحل بالابتداء وكذا في الجر لو قال اي فحرف لفظا حكاية لفظ الذاكر
ورفعه مقدر على الابتداء ولم يعرب لفظا لما مر من ان الحكاية منع من الاعراب
اللفظي وانما اختص بالنكرة والاستفهام بما ذكرنا في منا ومنو ومني وانما لم
يشترط في اي الوقف كما اشترط في من في الحاق الزيادات بها لانها معربة في اصلها
فتقبل الحركات بخلاف من فانها لا تقبلها فجعل عوض حركاتها حروف المد واللين و
انما حكم في اي لفظ الذاكر بالحركات المذكورة في حال الوصل ولم يحكم في من في حال
الوصل للحاقه المذكورة وهي تقول اي الاعراب بالحركات وبالحروف دون من
ومنهم من جوز الامرين في الاحوال كلها اي تقول اي وايا واي كلغة من تقول
منا ومنو ومني في الاحوال كلها لان الحركة ههنا لمباينة الحروف فقط واذا
قال رايت رجلين او رجالا فتقول للمستفهم ايا واذا قال مررت برجلين فتقول
للمستفهم اي فلا يراعى الا المرفوع في الاعراب خاصة دون سائر الاحوال
ويسقط الحركة والتنوين وقفا يعني اذا وقفت عليها كان امرها كالوقف
على الاسماء فان وقفت على المرفوع والمجرور سكنت يا اي وان وقفت على المنصوب
قلت اييا بابدال الالف من التنوين وان وقفت على المثنى والمجموع اسكنت
النون وقلت ايان وايني وايني وايني وان وقفت على المؤنث قلبت الف
هاء قلت ايه وان وقفت على المجموع بالالف والتاء سكنت التاء وقلت ايات
لان هذا حكم الوقف على سائر الاسماء المعربة ولعايل ان يقول قوله ويسقط
الحركة والتنوين وقفا اما ان يتصل بما يليه وهو قوله ويجوز الامران في الاحوال
او بقوله والمستفهم عنه يكره وصلا على ما هو الظاهر ليكون وقفا في مقابله
وصلا وعلى الاول فيه سؤالان احدهما ان لا يكون المطابقة في حال الوقف
في الاستفهام عن النكرة مذكورا والثاني انه كان ينبغي ان تقول ويسقط
الحركة والتنوين في حال الرفع والجر ويبدل التنوين الفا في حال النصب
وعلى الثاني وهو ان يتصل بالاول ليكون مقابلا وصلا فيه سؤالات
احدهما انه لا يعلم منه المطابقة في حال الوقف ثم ذكر الاسقوط الحركة
والتنوين منه والمطابقة المذكورة مختصة **قوله** وصلا والثاني كان

كان ينبغي ان تقول ويسقط الحركة والتنوين في حال الرفع والجر وسكن النون
في التثنية والجمع والتاء في جمع الالف والتاء والثالث انه لم يذكر ابدال التنوين
الفا في حال النصب مع انه شرط حال الوقف ويمكن الجواب عنه باحد وجهين
الجواب الاول انما اختار التقدير الاول في الجواب عن السؤال الاول انه ذكر ان اياما
من ذاك الاطلاق يعلم انه كاجب المطابقة في من وقفا على ما ذكر يجب ايضا
المطابقة في اي وقفا اعتمادا على اطلاق ان حكم من والجواب عن الثالث
ان المراد انه يسقط التنوين اي لا يوجد لفظا في الرفع والنصب والجر وحكم ابدال له
الفا معلوم من باب الوقف على المنصوب المنون والجواب الثاني في ان
يجاب التقدير الثاني وهو انه متصل بالاول ليكون وقفا مقابلا **قوله** و
صلا والجواب عن السؤال الاول ما ذكرنا من ان حكم المطابقة في الوقف ورد ذكره في
من وقفا واي كن وعن الثاني انه لما قال ويسقط الحركة علم منه انه يبقى الحرف
المفرد ويسكن نون المثنى والمجموع ويسكن تاء الجمع الالف والتاء فكانه قال و
يسقط الحركة حتما كان مفردا او مثنى او مجموعا اي جمع كان وعن الثالث ان ابدال
النون الفا عام مذكوره اعتمادا على باب الوقف اذ هو من المعلوم فيه ولا يقال انه
كان الاولى ان يذكره والجواب الثالث ان تقول قوله ويسقط الحركة والتنوين
عائدا الى الكلام من المذكورين كليهما اي في حال الوقف يسقط التنوين والحركة
مطلقا سواء روعي المطابقة او جوز الامران فان سقوط الحركة والتنوين
في الوقف لازم على التقديرين واما ترك ذكر المطابقة وترك سكون النون والتاء
وترك ذكر ابدال التنوين الفا فلما ذكرنا والاخفى ان في الكلام نشاها مع هذه الاعتذا
وفي المعرفة الرفع لا غير وان كان علما نحو اي زيد كن وان رايت زيدا بعاريا عن الحالة
بينهما لفظا لما فرغ عن الحكاية في الاستفهام عن النكرة شرع في الحكاية في الاستفهام
عن المعرفة وحكمه في المعرفة الرفع لا غير اي في الاحوال كلها يقال لمن قال رايت
زيدا اي زيد ولمن قال رايت الرجل او مررت بالرجل اي الرجل ولمن قال رايت عبد
الله اي عبد الله بالرفع **قوله** تعاد يا اي اخزاه من قولهم تعادى فلان
من كذا اي تحاماه وابرى عنه قال تعادى الاسود الغلب منه تعاديا هذا

علة الرفع في المعرفة والعلم ايضا اى انما وجب الرفع اختارا من المخالفة بين
اى وما تذكر بعد من المعرفة والعلم لو قيل اى زيدا او نيد على الحكاية تخالف
من زيدا فانه لا يظهر المخالفة بينهما لغطا لان من مبنى واى معربة وانما اعيد المعرفة
بعد اى ولم يعد النكرة لان الاستفهام عن المعرفة اولا ان النكرة هى الحاجة
الى الاستفهام عنها لابهامها فروعى الاختصار في النكرة فلم يعد فيها رعاية
للتخفيف فما هو الكثير ومن حكم الموصول ان يترك مع صلته منزلة اسم واحد لان
الموصول مع صلته يقع فاعلا ومفعولا ومضافا اليه وهذه كلها احكام المفرد
فلا يوصف عما وصف عنه ولا يؤكد ولا يبدل عنه قبل تمام الصلة هذا مما لوازم
الافراد وكونه بمنزله اسم واحد فلا يوصف الموصول قبل تمام صلته ولا يؤكد قبل
تمام صلته ولا يبدل عنه ايضا قبل تمام صلته وقال ما وصف عنه اخرا
من موصول لا يقع موصوفا نحو من وما فانهما لا يوصفان اصلا وان كانا بعد
تمام الصلة فلا حاجة الى تقييد امتناع وصفه بكونه قبل تمام الصلة او بعد
تمام الصلة ايضا لا يوصف فهو خارج عن البحث وانما امتنع الوصف والبدل
والابدال قبل تمام الصلة لان الموصول قبل تمام الصلة بمنزلة حرف كلمة كالزاء
من زيد وهو لا يقبل الوصف والتأكيد والابدال ومن ثم اى ومن اجل انه لا يؤكد
الموصول قبل تمام الصلة لم يجز نحو مررت بالذين اجمعين في الدار اذ قولك في
الدار صلة للذين فقد وقع اجمعين تأكيدا قبل تمام الصلة وهو ممتنع
وبالضاربين اجمعين زيدا كذلك اى لا يجوز ان زيدا معمول ضاربين فهو
من تمة الصلة فلا تقدم لاجمعين عليه وجاز اجمعين اى في المثال المذكور
جاز اجمعون بالرفع لانه تأكيد الضمير في ضاربين وهو ثم اى الذين ضربوهم اجمعون
فاجمعون ايضا من اجزاء الصلة تقدم على الجزء الآخر من الصلة وهو زيدا او نحو ان
يتقدم بعض اجزاء الصلة على بعضها فان قلت لم لم يجز ولك مررت بالضاربين
اجمعين زيدا على ان يكون اجمعين تأكيدا لضاربين لا للموصول فقط قلت لوجهين
احدهما ان اسم الفاعل اذا كان موصوفا لا يعمل لبعده عن شبه الفعل فكذا
لا يعمل اذا كان مؤكدا ايضا لان العمل لا يكون موصوفا قطعا وقد يكون

يكون مؤكدا لانا نقول الفعل انما يكون مؤكدا لمؤكد اللفظ وهو تكرير اللفظ لا
التأكيد المعنوي وهو المبحث والثاني ان اجمعين حينئذ اما ان يكون
تأكيدا لضاربين مع اللام او بدون اللام وكلاهما ممتنع اما الاول فلانه يلزم تأكيدا
للموصول قبل تمام صلته وهو ممتنع لما مر واما الثاني وهو تأكيد بدون اللام فهو
فاسد من وجهين احدهما ان النكرة لا تؤكد عند البصريين والثاني انه حرف الصلة
وحدها لا محل لها من الاعراب فلا يمكن تأكيد معرب لفظا وهذا من غوامض
النحو وفيه بحث وذلك ان لفظ الضارب يخالف آخره باختلاف العوامل فيكون
معربا وهو مشكل لان اللام مع الصلة في نحو جاء الضارب ما ان يكون لها
اعراب لفاعليته مثلا او لا يكون فان كان مع ان الضارب بعضا معرب فيكون لجاء
فاعلان ويلزم ان يعرب من الموصول مع انه منزلة الراء من زيد وان لم يكن
لم يصح قولهم الموصول مع الصلة في حكم الجزء من الكلام فاعلا ومفعولا ومضافا
اليه فوجه التخلص عما ذكر احدهما انه نظر فيهم في الاسمية غير انه لما لم يمكن اعراب
الا نحطف الى الاسم الواقع مع ان حق الاعراب ان يكون للمحل لا له مع غرو الثاني
ان لفظ الضارب مشابه للفظ الرجل فكما جعل اللام منزلة الجزء من الكلمة واعرب
الرجل جعل اللام في الضارب في الصورة منزلة تلك اللام وان كانت معنى الذي فما
ضرى الاعراب لفظا على ما دخله اللام وانما اعرب الضارب مع انه منزلة الراء من زيد
لان ضاربا في الاصل كان اسما مستقلا بنفسه مستحقا للاعراب وعرض له كونه
جزءا من الموصول فاستصحب الاستقلال الاصلي دون الجزئية العارضة بخلاف
الجملة اذا وقعت صلة فانها لا محل لها من الاعراب قطعا لان الاعراب انما يكون لها
اذا كانت بمعنى المفرد كالخبر والحال والصفة او نحو ولا يجوز نحو الذي كان ابوه
ذاهبين فيه منطلق حتى يجيء احدهما بخبر ظاهر او مقدر انما لم يجز ان المذكور في المثال
موصولان وهما مبتدأ فكل واحد منهما يحتاج الى صلة وخبر فمنطلق اما ان يكون
خبر الموصول الثاني او الاول فان كان للثاني كان الموصول مع صلته وخبره
جملة واقعة صلة للموصول الاول فالموصول الاول الى قولك منطلق بمنزلة مفرد
فيحتاج الى خبر اخر ظاهر او مقدر وان جعلته خبر الموصول الاول فقد اخبرت

عن الموصول الاول تبين عام صلته لان الموصول الثاني مع صلته مبتدا مفرد
والعرض ان مطلق خبر للاول فالموصول الثاني ليس له خبر طامر فلا يكون جملة
فلا يتم الموصول الاول به فلا يصح ان يخبر عنه مطلقا اذ لم تتم فقوله حتى يحل احدهما
معناه ان المذكور خبر احدهما فلا يجوز هذا الكلام حتى يحل للاخر خبر طامر اهـ وتعقد
وتقول جاءني العام الذي ساربه الساكن داره الضارب اخاه زيد فلو جئت بالعام
تابع قلت شيء مما ذكر لم يجز لان الكل في صلته فالعام فاعل طاف والساربه
فاعل العام والساكن فاعل الساربه والضارب فاعل الساكن وزيد فاعل الضارب وكل
واحد من المعرفات جزء صلة للمعرف الذي سبقه فالساربه جزء صلة للموصول وهو
اللام من العام فلو جيء بتابع للقام وقلت جاءني العام الذه وزيد بالرفع
عطفته على الموصول لم يجز لانه لم تتم صلته بعد فلا يعطف عليه وكذا سائر التوابع لو
قلت جاءني العام الذه الكريم وجعلته صفة للموصول لم يجز لانه صفه للموصول
قبل تمام صلته وهو واضح فاذا قلت الضارب لئام المكرم المعطيه درهما
العام في داره اخوك سوطا شكرا لم اجالد اعبد الله الذم الاكل طعامه غلامه
فالبدل الاول وهو بشر الموصول الاخر وهو العام مع صلته والذي جئت
وهو بكر بدل الذي قتله اي قتل العام وهو المعطي وهكذا على الترتيب فبشر بدل
للمكرم وخالد بدل للئام وعبد الله بدل للضارب الآتي وان لم يكن على هذا الترتيب
ايجابا فقدمت ملابكرا على بشر وجعلته بدلا من المعطي فلا بد ان تقول عام الصلة اي لزم
الابدال من الموصول وهو المعطي بعد تمام صلته لانها مع العام في داره بشر هند
ابدلت عن المعطي قبل تمام صلته وكذا سائر الصور فقولك الضارب مفعول اكرم
والئام مفعول الضارب والمكرم مفعول الئام والمعطيه مفعول المكرم في مفعولا
معطيه الضمير المتصل به ودرهما والعام فاعل معطيه في دار متعلق بالعام في
اخوك فاعل العام وسوطا مصدر الضارب والضارب مفعول اكرم في قوله
اكرم الاكل فلا يجوز ان يتقدم البدل من الضارب الذي هو الموصول الاول على اسم
من البدلات الثمانية ولا من الابدال لانها كلها في صلة الضارب فان قلت
بشر بدل من العام فهو من تمام صلته وسوطا ليس من تمامه بل من تمام الضارب

الضارب فهو اجنبي واقع بينهما قلت بشر ليس من اجزاء الصلة لانه بدل عن
الموصول مع صلته والموصول مع صلته تم عند قوله اخوك فهو ليس اجنبيا
وقع بين اجزاء الصلة اذ اجزاء الصلة قوله اخوك وان قلت لم اخير وقع سوطا
هذا الموقع مع انه يلزم منه الفصل بين البدل والمبدل وهو بشر والمبدل له وهو
العام قلت هذا احسن تقاريره وبيانه بمقدمات احديها انه يمتنع تقدم جزء
الصلة على الموصول والثانية ان تقدم المفعول به على المفعول المطلق اولى
لكونه اقرب الى الفاعل ولذلك تعين اقامته مقام الفاعل اذا وجد مع سائر
المفاعيل والثالثة ان المفعول صومود للفعل المتعدي ومحتاج اليه لبيانه بخلاف
المصدر فانه ما كثيرا ما يستغنى عنه بلفظ الفعل الثالثة انه يمتنع الفصل بين
اجزاء الصلة بما ليس منها الرابعة ان المفعول المطلق اصل في المنصوبات كسائر
المفاعيل فحقه ان تتقدم على البدل وسائر التوابع اشار المتقدم الاصول
على الفروع اذا ثبت هذا فمقول لو قدم سوطا على الضارب لامتنع للمقدمة
الاولى ولو اخر عن الضارب متصلا لم يحسن للمقدمة الثانية الرابعة فتعين
ان الحسن موقعه هو مكانه الذي استقر فيه اذ ليس فيه محذور من المحاذير
الاربعة لقي انه وقع به الفصل بين المبدل والمبدل قلنا الفصل بينهما واقع
كثيرا جدا في مواضع من التنزيل كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة
حسنة لمن قال كان يرجوا الله واليوم الاخر وقوله تعالى اذ تقول للمؤمنين
الن يكفيكم فانه قيل ان اذ بدل من اذ غدوت مع تخلل الامات بينهما وتظاهر
وليتنبه لقاعدة لطيفة وهي ان التوابع على ثلثة اقسام قسم مدلوله
الثاني منه مدلول الاول اي يصدقان على شيء واحد وهي الصفة وعطف
البيان والتاكيد فمدة البث حقها ان لا يختار الفصل بينها وبين متبوعها
والجوز وقسم مدلوله مغايرا للمتبوع كالعطف بالحرف والاستبدال والفصل
فيها لا يغاير كبدل الكل فالبدل على الجملة لا يستبعد فيه الفصل على ان
المصنف انما اخر سوطا رعاية للنوع من الالغاز والعقدة في المسالك ان ذلك آخر
قوله اكرم الاكل طعامه غلامه لنوع عن قوله الضارب درهما للالغاز هذا

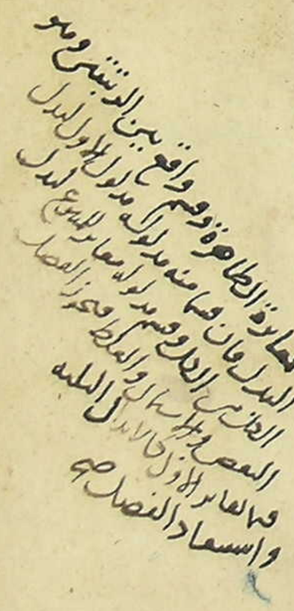

هذا هو كشف الغطا عن مكان المسئله والله اعلم واجاز الفراء الذى نفسه
محسن اخوك والدين اجمعون محسنون اخوتك والذى وزيد ضاربان
اخوك والمابع للمحذوف دون الموصول يعنى اجاز الفراء الصور الثلث
مع ان ظاهره يقتضى ان يكون نفسه فى المثال الاول تاكيد الذى قبل تمام
صلته وكذا اجمعون تاكيد الذين قبل تمام الصلة وكذا اذ عطف على الذى
وامتناعه ظاهر فقال المابع للمحذوف دون الموصول يعنى فى المثال الاول
هو نفسه محسن نفسه تاكيد لهو المحذوف ومحسن خبره هو والجملة صله الذى
والذى مبتدا واخوك خبره وكذا فى المثال الثانى التقدير الذين هم اجمعون
محسنون واجمعون تاكيد لهم المحذوف وكذا فى المثال الثالث التقدير الذى
هو وزيد ضاربان فزيد عطف على هو المحذوف لا على الذى فاستقام الامثله
لان المابع فى كل واحد منهما للمحذوف دون الموصول والا يجوز اى القراء الحذف
مع الفعل والظرف لابا سه حيث لا مابع فبقى المتبوع يعنى لو قيل الذى ضرب احد
والذى فى الدار اخوك لم يجز ان تقول فيه قد حذف صدر الصله بتقدير الذى
هو ضرب والذى هو فى الدار لان هذا المحذوف لا قرينه يدل عليه لان كل
واحد من الفعل والظرف صح بالاستقلال ان يكون صله من غير حذف فلو جوز با
لحذف الالتباس اى لم يعلم حينئذ ان الصله فعلية او اسمية هذا اذا لم يكن
للمحذوف مابع مذكور لفظا فاما اذا كان للمحذوف مابع مثلا يقول الذى
نفسه ضرب اخوك والذى نفسه فى الدار اخوك او يقول الذى وزيد ضارباه
او الذى وزيد فى الدار اخوك فكان القياس يقتضى ان يجوز ان هذه التوابع
قرينة دالة على المحذوف مع هذا فلم يجوزه ايضا مع وجود القرينة طردا
للباب فى معنى **قوله** متبعه المتبوع يعنى اذا كان المحذوف متبوعا اى
له مابع متبع اى يلحق عالم يذكر له مابع فالمراد بالمتبوع الذى له تابع ويحتمل
ان يراد بالمتبوع الاصل لان الاصل وبالمابع الفرع والصورة التى ذكر فيها المابع
معه قرينه يدل على المحذوف وهو الاصل لان الاصل ان يكون على المحذوف قرينه
دالة وحيث لا يوجد القرينه يكون فرعا فيتبعه اى تبع الاصل وهو ما وجد فيه القرينه
المشروع ص

القرينه ما لا يحذف فيه القرينه فى المنع وانما غر المصنف بهذه العبارة لان فيه
غرابه وهو ان المتبوع صار تابعا ومنه اى ومن المعنى اللازم ما يتضمن معنى
حرف الاستفهام والجزا نحو ان مثلا فانه ليس متضمنا لحرف وهو الهمزة الا
استفهامية بل يتضمن الاستفهام الذى هو معنى حرف الاستفهام عراى يعنى
ان انما مستثنى عن الضابط لانه متضمن للاستفهام ايضا وهو معنى حرف ومع
ذلك وهو معرب فى ذلك استثناه وانما اعرب لخروجه الاضافه كما مر فى متى
ان لمكان استفهاما وجزا هذا مثال لما يتضمن معنى الحرف فانها هو قد تتضمن معنى
الاستفهام نحو ما لك تمتشك وقد تتضمن معنى الجزا الذى هو معنى الحرف وهو
ان وهو ما يتضح اصنع وكذا من قد يتضمن معنى الاستفهام نحو من عندك و
قد يتضمن معنى الجزا نحو من ياتنى اكرمه وكذا اين وهو ظرف للمكان خاصة قد
تتضمن معنى الاستفهام كاين زيد وقد تتضمن الجزا نحو اين تكن اكن معك ومتى
للزمان كذلك يعنى ان متى ظرف للزمان وهو كذلك اى قد تكون استفهاما نحو
متى القتال وقد تكون جزا نحو متى تخرج اخرج وايان فى معناها اى معنى متى
يعنى يكون للزمان استفهاما كقوله تعالى ايان مرساها اى متى رساؤها ولم
ما تجزا فلذلك قيد بالاستفهام وكيف للحال استفهاما نحو كيف زيد فانه سؤال
عن احواله اى اصحيح ام مريض ونحو هما من الاحوال فهو متضمن للاستفهام عن الاحوال ص
وانى لها اى للحال استفهاما وجزا نحو انى ومن اين ائك الطرب اى كيف ائك الطرب حشو الاصوب واولا ص
وجزا نحو قوله تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم اى على اى حال شئتم ولكم الاستفهامية
بالجر صفه لكم وهو عطف على انى اى وكحرثكم ولحق بها الحرفيه يعنى الاستفهامية
انما شبهت لتضمنها معنى حرف الاستفهام والحرفيه لم يوجد فيه هذه العله وانما شبه
الحاقها بالاستفهامية لكونهما مثلهما ولكونهما على وضع الحروف لها اى ولكم
فى وجهها يعنى استفهامية وحرفية صدر الكلام اما الاستفهامية فظاهر لانها
للاستفهام صدر الكلام وكذا الحرفيه لتضمنها معنى الانشا فى الكلم كما ان رب
متضمن لانشاء التقليل ولذلك وجب لها صدر الكلام فان تقدمها الجار فالمعنى
الموجب لها التصدر متقدر قبله لاحاده بها هذا جواب عن سوال متقدر وهو ان

كم اذا كان لها صدر الكلام فلم جاز ان تتقدمها الجار وان تقال لكم درهما اشريت
فاجاب بان المعنى الذى اوجب لها التصدر وهو الاستفهام تقدر قبل الجار الجار
الجار بالمجرور وهو كم يعنى اذا قلنا بكم اشريت فتقدير الاستفهام قبل الباء والتقدير
بكم اشريت فالاستفهام لم يتقدم عليها شئ ولا يقدر الاستفهام بعد الجار
ليبطل تصدره وانما احتص هذا التقدير بالجار دون غيره لما ذكره وهو ان
الجار تتصل بالمجرور وتتحد به لشده اتصال الجار بالمجرور فكانهما كلمة واحدة بخلاف
المنصوب والمرفوع اذ ليس لهما اتحاد الجار بالمجرور ومحلها اى محل كم الجر ان تقدمها
الجار كما ذكرنا والا اى ان لم تتقدمها الجار فالوافع بعدها ان كان فيه فعل
او ما جرى مجراه من نحو اسم الفاعل والمفعول والظرف فان استند اى الفعل
او الجارى مجراه الى ضميرها اى الى ضمير كم او متعلقها فالرفع بالابتداء نحو كم رجل
فان بعده فعلا وهو جاء مسندا الى ضمير كم ولو قلت كم رجل في الدار فان فيه الظرف الجارى
مسندا الى متعلقها وكذا لو قلت كم رجل حصر في الدار فهو ايضا مسندا الى ضمير كم فالرفع حينئذ
بالابتداء اى كم مرفوع المحل بالابتداء والفعل بعده او الجارى مجراه خبره
او لمتعلقها اى معلوم كم ولو قال او متعلقه لارجع الضمير الى لفظ ضميرها اى
او متعلق الضمير كان اسبك كما قالوا في الاضمار على شرط التفسير مشغولا
بضميره او متعلقه وقالوا المراد او متعلق ضميره وانما كان اشبه لان قولك كم رجل
جاءك غلامه فالعلام مضاف الى الضمير متعلوبه والضمير عايد الى كم فهو لفظا
متعلق الضمير لا هو وان لم يستند اى الفعل والجارى مجراه الا الى ضميرها ولا
الى متعلقه فان كان اى الفعل واقعا على كم فالنصب بالمفعولية نحو كم رجلا
ضربت فان الفعل واقع على كم وليس مستغلا عنه بشئ فهو مفعول فينصب
على المفعولية وان كان واقعا على ضميرها نحو كم رجل ضربته او متعلقها
نحو كم رجل ضربت غلامه فالوجهان اى جاز ان ينصب كم على المفعولية اضمارا
على شريطة التفسير لان الفعل مستغل عنه فالتقدير كم رجل ضربت ضربته
وكم رجل اهنت ضربت غلامه وجاز ان يرفع على الابتداء والفعل بعده خبره

قوله

خبره ولا بد في الثاني اى فيما كان الفعل واقعا على الضمير او متعلقها كما
ذكرنا من تقدير الناصب بعدها اى بعد كم كما قدرنا في المثال يعني
تقول كم رجل ضربته تقدير اعادة لضربته كم والا اى وان لم يكن الفعل
واقعا على كم ولا على ضميرها ولا على متعلقها فلا بد من ان يكون اى كم ظرفا نحو كم
يوم ضربت او مصدرا نحو كم ضربة ضربت وان كان اسما اى وان كان الواقع
بعدها اسما مفردا فالرفع بالابتداء ان لم يكن ظرفا نحو كم غلام لك ذاهب والا اى
وان كان ظرفا فبالخبرية اى فبرفعكم بالخبرية نحو كم يوم سفرك فان سفرك مبتدا
وكم يوم خبره هذا على لفظ المتن كما هو يصاح الانحصار في الاقسام الى سان وفاك
ان تقول حاصل الكلام ان الواقع بعد كم اما ان يكون فعلا او جارا بمجراه من اسم الفاعل
ونحوه من الاسماء العاملة والظرف واما لا ان يكون كذلك بل يكون اسما مفردا غير
عامل لان الاسم العامل لا بد له من فاعل فيكون مركبا اى جعه فاعل وهو المراد بالمركب
ههنا فاذا لم يكن الواقع بعده فعلا ولا اسما عاملا يكون اسما مفردا اى جامدا نحو
كم رجل و كم غلام غلامك ونحوه وهو معنى قوله وان كان اسما مفردا الى متعامله الاول
وهو الفعل او الجارى مجراه فان كان فعلا او جارا بمجراه فاما ان يكون الواقع بعد
كم مستندا الى ضمير كم او لا فان كان الاول فالرفع بالابتداء كما ذكرنا وان لم يكن مستندا
الى ضمير كم اما مفعولا به لمذكور او مضمر افعله على شريطة التفسير واما ان
يكون مفعولا فيه ظرف زمان او مكان واما ان يكون مفعولا مطلقا وهو
المصدر نحو كم ضربة ضربت فمراد قوله يعني قوله فلا بد من ان يكون ظرفا او
مصدرا ان لا يكون المفعول معه ولا المفعول له ولا غيرهما من المحمات بالمفعول
وهو ظاهر فيتعين ان يكون مصدرا او ظرفا **فقوله** وان كان اسما
مفردا قسيم للاول اى ان لم يكن الواقع بعده فعلا ولا جارا بمجراه فحينئذ يتعين
ان يكون اسما مفردا فرفعه بالابتداء ان لم يكن ظرف فالخبرية ان كان ظرفا فهذا
تمام بيان لفظ المتن وهكذا حكم اسما الاستفهام والشرط الا ان الشرط لا يرفع بعده
الاسم يعني ان اسما الاستفهام واسما الشرط مشتركان في وجوه الاعراب فانهما
يقعان مجرورا بالاستفهام كقوله لمن هذا الفرس والشرط كقوله بمن تمر امرر وقد

قوله

الاستفهام والشرط فهو بعد الجحد للاحيط صدرية وما تقع منصوبا اما
الاستفهام كقولك عن ضربت حريته والشرط نحو من يضرب اضرب ومن يضربه
اضربه وما تقع موقوعا الاستفهام كقولك من عندك اى اى رجل عندك
والشرط كقولك من يضربه اضربه على ان من مبتدا وهو في الاحكام مثل
كم الا ان كم تقع بعد الاسم والشرط لا تقع بعد الاسم لان الشرط يقتضي فعلا وحكمها
حكم من اى حكم كم في عوان عود الكناية الى لفظها او معناها فتذكر على لفظه وتؤنث
على معناه وكذا في الاي اد والبيئة والجمع نحو كم رجل اتته ورايتهم وكم
امراه رايتها ورايتهن قال الله تعالى وكم من ملك في السموات لا يغني شفاعتهم شيا ومنه اى ومن اللام البنا لما التزم فيه الاضافة الى الجملة كاذا
اذ زمانيين كانا او مكانيين هذا هو علة بنايهما لان الجملة من حيث
هي الجملة منبهة فالتي اذ واذا البنا من المضاف اليه واما التزم البنا
فيهما لالتزام الاضافة فيهما الى الجملة واما التزم اضافتهما الى الجملة
لانهما وضعا للدلالة على زمان النسبة او مكان النسبة والنسبة في
الشبه الاصل لا تكون الا في الجملة وقد يعلل بنا اذا بان وضعه وضع الحروف
وقد تعلل بنا اذا بتضمنه لمعنى حرف الشرط ويعلل بنا وهما ايضا بالاحتياج
الى الغير كالحروف فاذ زمانية لما مضى وتضاف الى كلتا الجملتين يعني
الى الجملة الاسمية والفعلية نحو حتى اذ زيد قائم في الاسمية والخبر مفرد و
اذ قام زيد في الفعلية والفعل ماض واذ يقوم زيد وفي الفعلية
ايضا والفعل مضارع والمعنى على الماضي لان اذ موضوع للماضي واذ
زيد يقوم في الفعلية الجملة الاسمية ايضا لكن الخبر فيه جملة فعلية وانما
اخر هذا المثال مع ان حقه ان يقرن بقوله اذ زيد قام لانهما جملتان اسميتان
لانه كان يريد ان يفرق بين قولنا اذ زيد يقوم واذ زيد قائم مع ان
كلا واحد منهما اسمية والخبر جاء فعلية فلارادة الفرق بينهما اخرهما عن
قرينتها وهي اذ زيد قائم واستفح اذ زيد قام لان الخبر من مظان الاسم
او ما يضارعه الا اذا عرض ضرورة الى العدول هذا وجه استطاعة وبيانه

وبيانه ان الجملة ههنا اسمية فاصله ان يكون خبرها اسما او مضارعا الا
لضرورة نحو زيد قام بغتة اذ لان الغرض الاخبار عن المضي ولا يحصل هذا
الغرض لو الى بالجملة الاسمية التي خبرها اسم او مضارع له فلذلك تعين الا
بيان بالفعل الماضي والاضرورة هنا اى في قولنا اذ زيد قام اذ ضرورة
على المضي حصل من نفس اذ فلا ضرورة الى الاتيان بالماضي في الخبر واذا لما
يستقبل اى اذا موضوع للزمان المستقبل عكس اذ ولتضمنها اى لتضمن
اذا معنى المجازاة لاضافة الا الى الجملة الفعلية في حالة السعة فتم الجملة
وهو لتضمنها اى لاضافة اذا الى الجملة الفعلية لتضمنها معنى الشرط و
الشرط يقتضي فعلا واما قال في حال السعة لان اذا قد تضاف الى الجملة
الاسمية وحينئذ لا تكون متضمنا لمعنى المجازاة يعني ان الاكثر ان اذ ا
تضمن معنى المجازاة وقد لا تضمنها بخلاف اذ فانها لا يتضمن معنى المجازاة
لان وضعها للمضي والشرط انما يكون في المستقبل في الواقع والاصل فيها
اى في اذا القطع بوجود الشرط بخلاف ان اى الاصل في اذا ان يستعمل
في موضع وجود الشرط مقطوع بحرفه معلوم بخلاف ان فانه يستعمل
حيث يبقى في وجود الشرط نحو اكرمك ان جاء زيد وتعالى اكرم اذا احمر البسر
فان وجود الشرط مقطوع ولذلك لا يجوز ان تقال ان قامت القيمة لانه
يكون سكانا في قيام القيمة مع انه محذوم به وقد اى ولكون الاصل في
اذا ان يستعمل في المقطوع حلت في الماضي بعدها استعمالا ان الماضي
مقطوع به فهو مناسب لقد ولو اذا وقد يجرد اى اذا المعنى الظرفية يعني
قد يستعمل اذا وليس فيه معنى الشرط في نحو والليل اذا يغشى ويستعمل
اى اذا اسما في نحو اذا يقوم زيد اذ انقعد عمر ويعني زمان قيام زيد هو
زمان قعود عمر وفلا يجب ان ينصب اذا على الظرفية بل قد يرتفع و
مبتدا وهما اى اذ واذا امكانيين للمفاجاة نحو خرجت فاذا السبع
واما اذ للمفاجاة فكما جا في الحديث بينا نحن عند رسول الله صلعم اذ
طلع علينا رجل الحديث وتختص اذ لي اى اذا الزمانية بالجملة الفعلية

الماسة وهي اذ المكانية بالاسمية انضما لحقه بنما اى بين اذ المكانية
وبين اذا الزمانية وذلك نحو بينا نرقام اذ راى عمرا هذا مثال اذ المكانة
واذا ان فتطلع عليه هذا مثال اذا المكانة والاصح لا يستقص الا طرحهما
اى طرح اذا واذ في جواب بينا وبينما واشد بينا نحن نرقبه اما فا معلق
وفضة ورنا ذا لم بينا وبينما طرفان منضمان الى السرط فلذلك اقتضيا جوابا
والقياس ان لا يكون اذا في جوابه كما مال الاصح كما انكر اذا قلت ان جئتني
اكرمتك فالجزا مستقبل لاحاجة الى ذكر اذ واذا معه وكان ينبغي ان لا تذكر اذ ولا
ايضا في جواب بينا وبينما لكن في جواب ان وجد الاستشهاد ان اما ناجوابا
لبينا من عزا ذ واذ ان الظاهر ان العامل في بينا وبينما هو الجواب لكن في اذا الزمانية
على الصحيح يلزم تقدم ما في صلة المضاف اليه على المضاف هذا علة لقول
الاصح وبيانه ان بينا مع جزء شرطية وجوابه اما فا فلحقه ان لا يكون معه اذ
واذا اذ لو كان معه احدهما كان العامل في بينا هو اما نا على الصحيح يعني
اختلف في ان العامل في الاسم المتضمن للشرط هو الشرط او الجزا المختار انه الجزا فعلى
هذا يكون اما فا عاملا في بينا مع انه مضاف اليه لاذ ومعمول المضاف
اليه لا يتقدم على المضاف وفيه نظر سيأتي وعن بعضهم ان اذا في قولهم خرجت
فاذا السبع خبر وليست بمضافة كما يقال خرجت فثم السبع والصحيح ان الخبر محذوف
يعني ان الظاهر ان اذا تضاف الى الجملة فالتقدير فاذا السبع حاصل
والخبر محذوف وعن بعضهم انه ظرف مستقل بنفسه غير مضاف فعلى هذا السبع
مبتدا واذا ما فوقع الحمل على انه خبره لكفاك ثم السبع او فبالحضرة السبع
فان السبع مبتدا وثم او بالحضرة خبره والصحيح الاول وهو حذف الخبر حملا
له على الكثير السابع وهو كون اذ مضافا الى الجملة لانه لا يستعمل اذ وحده
من غير ذكر الجملة بعدها اذ الكلام فيمن يلحضرة ولو كان مستعملا
بنفسه من غير اضافة لصح ان يستعمل وحده من غير ذكر مضاف اليه ولم
يات مسلة في كلام وجاز في نحو خرجت فاذا زيد قام الرفع والنصب
على الحال والجر يعني يجوز في قام الرفع على انه خبر زيد ويجوز فيه النصب نحو

نحو فاذا زيد قائما على انه منتصب على الحال والخبر محذوف اى فاذا زيد حاصل
حال كونه قائما واما في قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا
هو هي فلا يجوز فيه الا الرفع عند سيبويه والكوفيون يقولون فاذا هي
اياه هو يرجع الى الزنبور وهي الى العقرب انما لم يجز فيه الا الرفع عند سيبويه
لانه خبر المبتدا وهو هو نحو فاذا زيد قائم وانما لم يجز ههنا النصب ان
جاز في قام النصب لان انتصابه كان على الحالية ولا يستقيم تقدير الحالية
في الضمير المنفي وهو هي فلذلك يتعين فيه الرفع على الخبرية فعلى هذا فا
العامل في اذا معنى المفاجاة الذي يتضمن الظرف المكاني اياه لان المضمر
الواقع خبرا لا يصلح ان يكون عاملا في الظرف واما الكوفيون فانما جوزوا
الاتيان بالضمير المنصوب وهو اياها لان المفاجاة يدل على الوجدان ولفظ
هو فصل وعماد واياها مفعول وجدت ضمر والمفعول الاول محذوف فانه
ضمير الفصل والعماد عنده اى وجدته هو اياها فاذا معنى وجدته وجد اللكع
فنه طامر فلذلك كان مذهب سيبويه ارجح وروي عكس هذا في المثل
الذي حرت بريدا لكماي وسيبويه فعلى هذا يكون الارجح مذهب الكسائي وزعم
بعضهم ان اذا حرف مفاجاة عند وقوع الجملة بعدها يعني ان اذا ليس باسم بل
هو حرف لا محل له من الاعراب وليس مضافا الى الجملة بعدها وهذا ما ذكره ابن
الحاجب في قولك فاذا السبع محذوف وبينا وبينما هكذا مشبعة يعني بينا فان اصله
من واسبعت بحتمتا فصار بينا او متصلة بما المزيدة يعني بينا اصله بين
الحقت بها ما مزيدة من الطروف الزمانية اللازمة للاضافة الى الجملة الاسمية
والعامل فيهما اى بينا وبينما الجواب اذا كان مجردا من كلمتي المفاجاة وهما اذ و
اذا والا اى وان لم يكن مجردا منهما معنى المفاجاة المتضمنة مما يعني اذ واذا
اياه اى ذلك المعنى يعني ان بينا وبينما طرفان معنى الجزاء فلا بد لهما من جواب والجواب
ان يكون معه اذ واذا والا يكون فان لم يكن فظاهر ان العامل هو الجواب
والمانع فيه ان الجواب غير مجرور حتى يكون ناصبا من العمل معنى المفاجات
التي تضمنه اذ واذا ليس بمعنى الجواب للمانع السابق فعلى هذا يكون وجود

[illegible] رمانان يتضمنان ص

[illegible] وما قبل الجار وان كان معه

[illegible] لانه مجرور حسب [illegible] العامل معنى
المفاجاة الذي تضمنه اذ واذا ص

[illegible] والعامل

اذ واذا اما نعامن عمل الجواب فى بنا وبنما لان بنما بعد اذ واذا بمجرد وظرفا
واذ واذا منصوبان بفاجاة مقدرا قبلهما وفاجاة هو الجواب والعامل فى بينا
وبنما حينئذ لا تتوجه ماذكره المصنف من توجيه قول الاصمعى وهو انه
اذا وجد اذ واذا يلزم تقدم ما فى صله المضاف اليه على المضاف فى ان العامل
كما بينا لكن المضاف اليه بل فعل المفاجاة المقدر قبلهما وجئ بالمكان عطف
على بنا وبنما اى هو ايضا من الظروف اللازمة للاضافه الى الجمله واما الزام
اضافته الى الجمله لان وضعه لمكان النسبة والنسبة اصلها ان تكون
فى الجمله ووجه بنائها احتياجها الى تمامها وهى الجمله فاشبه الحرف لاحتياجها
الى الغير وضاف الى كلتا الجملتين يعنى الاسمية والفعلية لانه لما كان لمكان
النسبة والنسبة تستدعى جمله والجمله قد تكون اسمية وقد تكون فعلية فضح
اضافتها الى كل واحد منهما وقد شذ اضافتها الى المفرد نحو لما يتزى
حتى سهيل طالعا وتمته بحما يضى كالشهاب ساطعا واختلف فيه فقيل
انه معرب حينئذ لان علة بناية الاضافه الى الجمله وقد اسقط وقيل بنى على
شابه حملا له على اعم احواله واضافه الى المفرد مع الحكم عليه وبنائه
اعم احواله ان يكون توجب البنا فاسا على لدن كقوله من لدن حكيم عليم
فان اعم احواله ان يكون جارا وقد اجر اذ دخل على عدوة فلا يحط ردا بالحكم
الذى بنت فى اعم الاحوال فى جميع الاحوال ومنهم من يرفع سهيل على انه مبتدا
حذف خبره وهو حاصل وطالعا حال وهذا يخرج حينئذ ولما
معرب وهو عطف على حيث لانه ايضا من الظروف اللازمة للاضافه الى
الجمله وهى لوقوع شئ لوقوع غيره والاضافه الى الجمله الفعلية لضربها
تعرق الى المجازاه والعامل الجواب يعنى انما اختص اضافه الى الفعلية لما
فيها من معنى المجازاه وانما لم تتمحض فيها من معنى المجازاه بل دال لضربها تعرق
الى المجازاه ان لما فى قولك لما جئتنى اكرمتك ليس بمعنى الشرط حقيقة لانه ليس
بمعنى الاستقبال حتى يكون معناه ان كنت تجئنى اكرمك بل هو فى الماضى ومعناه
لاوقعت اكرامى فى زمان مجيئك فكان حقه ان تقال ليس فيه معنى المجازاه ولكنه

ولكنه لما كان متضمنا لتقييد وقوع امر بوقوع امر اخر اشبه الشرط الجزاء الا ترى
انه اذا تقيد امر باخر فلما اشتركا فى اصل التقييد حمل على الجزائية والا فليست
هى بحقيقة الجزائية والعامل فى لما هو جوابه كما كان العامل فى الظرف المضمن
للشرط حقيقة نحو اذا هو الجواب على الصحيح وليس من اسماء كلما وان كانت
من الظروف اللازمة للجمله متضمنه معنى المجازاه لانها كل اضيفت الى المصدر الناد
مسد الظرف منصوبة على الظرفيه وقيل ما نكرة موصوفه بمعنى حين بمعنى ان
كلما يتوهم فيه انه بمنزله لما فتكون هو ايضا من الظروف اللازمة للاضافه الى الجمله المتضمنه
لمعنى المجازاه فدفع هذا التوهم وقال ان كلما مركب من كل وما وكل ليس بظرف
وما يحتمل احد امرين احدهما ان تكون مصدرية نحو كلما مت قمت اى كل دوام
اى كل زمان قمام لك والمصدرية يسد مسد الظرف منصوبا على الظرفيه
نحو اجيئك طلوع الشمس اى وقت طلوعها فالمصدر بعد مسد الظرف باعتبار
حذف المضاف اى اذا هنا ما مصدرية وتقدير زمان فتكون كل مضافا الى
المصدر والثانى ان تكون ما نكرة موصوفة بمعنى حين والنكرة موصوفة
بالجمله بعده ويضم لفظ فيه ليرجع ضمير من الصفه الى الموصوف قوله
تعالى واتقوا يوما لا يجزى نفس عن نفس شيا اى لا يجزى فيه فحذف الجار والمجرور
لكونه معلوما فعلى التقديرين يكون كل ظرفا مكتسبا الظرفية من المضاف
اليه لان المضاف اليه اما زمان مضاف الى المصدر او زمان موصوف بجمله
لكن المضاف اليه فى الوجه الثانى مفرد ليس بجمله والمراد بقوله ليس من الباب اى ليس
من باب الظروف اللازمة للاضافه الى الجمله اذ هو على ما قررنا مضاف الى المفرد
على الوجهين وانما توهم اضافته الى الجمله من حيث انه مضاف الى ما مصدرا
او موصوفه وما اذا اضيف الى الجمله على التقديرين توهم اشتراط الجملة من
هذا وليس كذلك لان الجمله من صله ما وليست مضافا اليها لكل هذا كله على
تقدير ان تكون كلما كله مفككه من كل وما ويمكن ان يقال ان كلما بجملتها كلمه
مفرده مثل لما ويلزم ذكر جمله بعدها فتكون من الظروف اللازمة
للاضافه الى الجمله مثل لما فقولك كلما مت قمت معناه كل زمان مت فيه قمت

فيه فيكون معناه معنى لما لزيادة المكرر الماخوذ في وضعه ومنه اى و
من الاول وهو اللازم ابنيا ما جاء على لفظ الحرف لفظا وتقديرا مع في معناه من
معناه كعلى وعن والكاف ومذ ومنذ يعني انه قد جا اسما مبنية على لفظ الحرف
وهي نحو على انه قد يكون اسما بدخول حرف الجر عليه كقوله متى تنوش الحوض
نوشا من علا فان لفظه لفظ على حرفا نحو زيد على الفرس وهو ظاهر وتقديرا
اى الف على حرف لا يقدر لها اصل من واو او يا فكذا الف على اسما مبنيا لا يقدر
لانها ايضا اصل والله اشار ابن الحاجب في شرح الكافية في باب حروف الجر حيث
قال وكذلك على التي للفعلية اصلها عل واو والتي للاسم والحرف لا اصل
لهما فافترقا واما قال مع في به معناه من معناه اى مع في ب معناه اسما من
معناه حرفا ولم تقل مع ان معناه معناه في ان كلهما من لعلو لان الحرف مرتبط
في دلالته على معناه اقتران الغيرية والاسم لا اشتراط في دلالته ذلك بل قد تشترط
في استعماله ان يكون مع الغير ولو قال مع ان معناه معناه لفهم انهما في المعنى
واشتراط الدلالة باقتران الغير في اصل الوضع مبنيا وبان فلذلك قال مع في ب
معناه وكذلك عن فانها تجي ايضا اسما نحو من عن يمينه مرة واما مذ ومنذ فقد يكونا حرفا
وهو ظاهر ولفظهما وتقديرهما واحد ومعناه قريب من معناه لان فيهما معنى
المجاورة وان اقترانا في اشتراط الدلالة بانضمام الغير اليه وكذا الكاف اسما نحي
بمعنى عن كالبرد المهم فانه مثل الكاف حرفا لفظا وتقديرا ومعناه
قريب من معناه لانهما من الملابسة وكذا منذ ومنذ اذ قد يكون بان اسمين بمعنى
اول المدة او جميع المدة على ما بيناه في وقد يكونان حرفين ولفظهما اسما مثل
لفظهما حرفا لفظا وتقديرا ومعناه قريب من معناهما ومنه اى ومن الاول
هو اللازم ابنيا كلمات حاولها نظام الضبط اى لم يف لضبط بها اى لم يمكن
ادخالها تحت ضابط واحد فلا بد من عدها اى عدها تفصيلا وهي الان وهي الذين
الذي يقع فيه كلام المتكلم وقد وقعت في اول الوهلة بالالف واللام وهي علة
بنائها على ما ذكر يقال لقيته اول وهلة اى اول وهلة والوهلة الفرعة يعني لا
يستعمل آن من غير الف لف لام بل وقعت في ابتدا الوضع مع الالف واللام وهي

وهي علة بنائها يعني ان الآن لما لم يستعمل بدون اللام كان اللام بمنزلة حرف
تعريف والكلمة تعرفه في نفس الامر ومعناه الساعة ففيه تعريف وليس فيه لفظ
حرف التعريف فقد مر له تعريف الحرف فهو متضمن للحرف والاسم اذا تضمن معنى
الحرف يكون مبنيا وهذه العلة كما ترى ضعيفة لانه اذا لم يعتبر في تعريفه اللام
لفظا وهو في المعنى معرفة فجاز ان يكون علما بحسب الزمان الحاضر لانه متضمن
للام التعريف فلذلك قال المصنف على ما ذكروا علة لما عداه وامس
فمن يرى بناءه على الكسر يعني اختلف في امس فمنهم من يعربه معرفة ومنهم من بناه
المبارك ومضى امسنا فعلى هذا لا يكون من لباب ومنهم من بناه على الكسر معرفة
وعلة بنائه بضمنه لمعنى حرف التعريف كما ذكرنا في الان وعوض اى ومن
الكلمات اللازمة البنا فقط وعوض ومما لزم في الماضي والمستقبل على سبيل
الاستغراق وهو مثل اللف اى لفظ لزمان الماضي وعوض لزمان المستقبل
تقول لا افعله عوض واستقبل عوض من عاضه يعوضه عوضا لان الزمان
اذا انقضى عوضه خلفه جزا فصار عوضا عنه واما بنا لتضمنهما معنى
اللام التعريف لانهما موضوعان للاستغراق وقيل بنا لتضمنهما معنى
المضاف اليه لكون عوض بمعنى عوض لعا نصبن اى دهرا الداهرين ولكون ط
بمعنى نفى الماضي ولا يستعملا الا مع النفي قال الشاعر وضبح لبان ثدى ام بابجر داح
عوض لا يفترق البيت للاعشى مدح المحلق وقبله لعمري لقد لاحت عيون كثيرة
الى ضوء نار في يفاع تحرق تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار
الندى والمحلق وضبح لبان البيت اى بات على هذه النار الحور والمحلق الاكود
صبح المحلق لابعاده رضيع لبان اى هما اخوان اسمها واحد على طريق المثل
يعاسما اى يحالفا الافارق احدهما صاحبه بابجر داح قيل هو الرافي يحالفا
عند الرماد وهذا صنع الفرس والاسحم الاسود والداجي الشديد السواد
وقيل هو الليل اى يحالفا ما بقي وقيل هو الوهم اى خالفا لدى المحلق
في الوهم قبل ولادته وقيل هو الدم وذلك ان العرب اذا تحالفت
غمست ايديها في الدم واسم المحلق عبد العزى وهو من بني يكرين وائل

والنفاح المكان المرتفع ستاى لو قد تلك الدار لمقرورين اى لمن اصابها
القر وهو البرد وعوض من الاسماء الدهر والمعنى انهما حالفا لا يقران ابدا
فان قلت البنت يدل على استمرار عوض في النفي ولا يدل على الحصاد
الاستمرار فيه مع ان ظاهر لفظه هذا لانه استدل به على انهما لا يستعملان
الا مع النفي وايضا هذا استدلال على عوض دون قط مع انه قال لا يستعملان
قلت استدل على انه يستعمل في النفي واما الاحصار فيه فلا يوجد الا
بالاستقراء فلا بد في الاستدلال من ضمه الاستقراء اليه وهو ظاهر واما قط
فلم يذكر مثاله لانه مشهور بحال ما رأيته قط وما فعلته قط وانما ذكرت مثال
عوض لانه اول في الاستعمال من قط فذكره لذلك وفيهما لغات اما قط ففيه
اربع لغات فتح العاف مع ضم الطا مشددة وضمهما على اتباع الصمة الضمة
مثل مد ماهذا فرارا من مد الشبه مدة مدا وقط بفتح العاف مخففة الطا
مضمومة وقط باتباع الصمة الصمة في المخففة ايضا واما عوض فبضم
الضاد وبفتح بغير تنوين ولدى عطف على قط وعوض وعلة بنائهما
ان بعض لغاتها على وضع الحروف كلد فحمل الباقي عليه وفيهما لغات
منها لدن بضم الدال وسكون النون ومنها لدن بسكون الدال وكسر النون
ولدن بفتح الدال وسكون النون ولد بسكون الدال ولد بضم الدال و
اللام في هذه اللغات معتوحة منها لدن بضم اللام وسكون الدال وكسر
النون ومنها لدكرك بحذف النون وشبه نونها بالتنوين لسكونها وكونها
اخر مثل التنوين ولذلك لشبه نصب بها العرب عدوة خاصة نحي
لدن عدوة حتى الا يحفها وآخره نقته منقوص من لطل والص يعني لذ
عدوة مشبه بضارب زيدا وما نكرة من الشبه يقتضي جواز نصب
كل اسم بعدها والوجب اختصاصها بعدوة واما اختصاص عدوة بنصبها
فليس من مقتضى الشبه كما هو ظاهر اللفظ بل الاستعمال المحض لا زاوره
ولصق ولصل لطل ونقلص اى اضم وانزوى طل قالص اذ نقص والضمير
في يحفها يرجع الى الدانة ومن وما الموصوفان عطف على لدى يعني ضما

هما اسمان مبنيان وعلة بنائهما كونهما على وضع الحروف واحتياجهما الى
الغير وما غير موصوفة ولا موصولة يعني ما الدائمة ايضا اسم مبني وعلة
بنائها كونها على وضع الحروف ايضا وانما لم يذكر من وما الاستفهاميتين غيرهما
مع انهما ايضا مبنيتان لان الغرض ذكر اسما مبنية فانهما نظام الضبط فاما
الموصولة فهي داخلة بحسب ضبط معلوم وهو باب الموصول وكم الخبرية
من المبنيات ايضا وكذا كاي اى في معنى كم الخبرية وكيت و
ذيت كنايتان عن القصة ولا يستعملان الا مكررتين يعني كيت وكيت
لحديث وذيت وذيت وان وقع بينهما حرف العطف لا يريد به التكرير
الفصل المجرد نحو كيت كيت ولا اذيت ذيت وانما جعل كم الخبرية وكاي
وكيت وذيت مما خاتمها نظام الضبط مع انها معدودة في الكنايات
عند صاحب المفصل وغيره لان الكنايات المبنية مما يعرض ضبطها لان ضبطها بعضهم
بالفاظ مبهمة يغيرها مما وقع في كلام متكلم مفسرا فعلى هذا لا يكون كم من
ذلك ولا كاي الخبرية وقد يفسر ايضا بانه وقوع لفظ عوضا من لفظ او من الفاظ
وهذا يودي الى ان يكون نحو ان وكيف ومتى كنايات فلما عسر ضوابط يشتمل جميع
الصور اى اطلق على الكنايات اي ذهبا المصنف الى التعداد وجعلهما مما خاتمها
نظام الضبط وهذا المعنى لم يجعل الكنايات بابا مفردا من المبنيات كما جعلها
غيره وعلة بناء كم الخبرية مشابهته كم الاستفهامية وكونها على وضع الحروف و
علة بناء كيت وذيت نيابتهما كناية عن الجملة والجملة من حيث هي جملة لا يستحق الاعراب
وكاي كلمة واحدة في معنى كم الخبرية والحق بها في البناء وانما جعل كلمة
واحدة مع ان ظاهره انه كاف تشبيه دخلت على اى فجعلت كلمة واحدة لان من
لغاته كي بوزن كع وكا بوزن كل وهما مفردان بالكلام وكاي بمعناهما
فحكم بالانفراد عليه شلهما وظاهر لفظه ان كاي تختص بالخبرية لكن قال في الصحاح
وقد يجيء على اى الكاف وتكون في معنى كم في الخبرية وفي الاستفهام ولغي ابوك
وولد لا افعل اصله لغي ابوك ويكون فاصله الله ابوك بحذف اللام الجارة كما يقال الله
لا فعلن اى لله بحذف الجار حذف لام التعريف للتخفيف واصله لله فحذف اللام

الى الموضع العين على وجه العلب فصار لهو وزن فلح ثم سكن لها للتخفيف
فقيل لهو بفتح الهاء وانما بنى لان الاصل لله فهي متضمن اللام فبني لتضمنه معنى
الحرف وفتح لانه احف الحركات واما قوله لا افعل لمعناه بالله لا افعل على القسم
واصله لا ه يمين له لان العلوف له وتضطر لمحبته تعالى فقلبت
وقيل لوه تقلب الواو الفا فصار لاه فوله جاعلى الاصل ثم سكنت اللام
للتخفيف فصار وله اى بالله فبني لتضمنه للام التعريف كما في لهي لكن الجار
المحذوف في لهي هو اللام لجارة اى معناه لله ابوك على التعجب كما تقول
لله در زيد ولله ذره واما الجار المحذوف في وله فهو الباء القسمية اى بوله في
لذلك يكرر بعد الفعل وهو لا افعل اى بالله لا افعل وبني على الفتح ايضا
للخفة هذا تقرير هذه الكلمة وفيه بعد نظر لا يخفى لما استعمال وله بفتح الواو
وسكون اللام في اسما الله تعالى ولم يجر فيه نحلا لكن كلامه يشبه ان يكون
قد ورد والله اعلم بتحقيقه ويحتمل ان يكون الواو من وله واو القسم واصله
والله لا افعل بلا الف كما جاء الا ايمن الله في سهل ثم حذف لام التعريف
كما حذف من لاه ومن لهي فبقي وله فبنيت لكلمة لتضمنها لام التعريف وفتح
تخفيفا فصار وله ثم هاهنا احتمالان احدهما ان يقرأ لفظ الكلمات
هكذا بفتح اللام والهاء والثاني ان تسكن اللام تخفيفا مع فتح الهاء فان
القسم مما تتوحى فيه ضروب من التخفيف كما اعتنى من ثم من مر وهذا احتمال
ظاهر يصح حمل لفظ الكلمات عليه والله اعلم ومن الثاني وهو ما بنان عارض
المركبات تجعل الكلمتين واحدة والصدر هو المبني فقط اذا لم تضمن الجر الحرف
تحقيقا او تقديرا كبعلبك وحضرموت وبادي بدا وايدي سبا المراد المركبات
المبنية التي جعلت الكلمتان فيها بمنزلة كلمة واحدة وهي قسمان احدهما
ان لا يتضمن الجزء الثاني حرفا فيكون معربا والجزء الاول بمنزلة الراي من زيد
فلا يبحث عنها **قوله** تحقيقا يقسم لتضمن الحرف فان التضمن قد يكون
تحقيقا كخمسة عشر فان الاصل خمسة وعشرة وقد يكون تقديرا كالحاق زيادة
فانه ليس لها دليل على خان الاصل خازوباز تحقيقا لكن في الجزء الثاني ولا بد

ولا بد له من علة ولا علة سوى تضمن الحرف فحكم بتضمن الحرف تقديرا لحكم ببنائه
كالعدل في عمر لضرورة منع الصرف كما سيأتي وقوله كبعلبك لبلد مثال لما لا يتضمن
الجزء الحرف وكذا حضرموت لبلد وكذا بادي بدا معنى اول كرة اما بادي
فقيل هو من بدا اذا ظهر وقيل من الهمز وهو المشهور وخفف بتسكينها ثم
قلبها ياء كبيرة في بير واما الاسم الذي فقيل اصله بدا بوزن فعال فحذف الهمزة
تخفيفا وبقيت الالف لزايدة ووزنه فعا او قصر بحذف الف فعال وحذفت
الهمزة فصار الفا لانفتاح ما قبلها ووزنه فعل وروي بادي بدي بابدال الالف
فاصل بادي على ما مر واما بدي فاصلة بدي فقصر بحذف الياء وحذف الهمزة
تقلبها ياء لانكسار ما قبلها او حذف الهمزة تخفيفا وبقيت لها الزائدة وفيه
لغات اخر بادي بدهم بها وبادي بداهم الذي دون الاول وبادي بدي
على وزن فعيل على الاصل ثم قيل بادي بدا او بدي معرب منصوب على الحال لان
تخفيف الهمزة لا يوجب بناء وسكون الدال كرة استعماله مجرى المثل نحو اعط القوس
باريها فالاول مضاف الى الذي وحينئذ لا يكون من لباب قبل وجه
بنائه مشكل لانه مضاف طاهر منصوب على الحال وانما حكموا بالبناء على الاتم
را واسكان الاول وهو في موضع نصب فراوا صورة مركب عايه تقريره
انه كثر استعمالهم بادي سباق الفرق والكسر حتى صار نغمة من ابدي سبا
الفرق من غير نظر الى معنى الابدي ومعنى سبا فلما صار اجميعا نغمة
منهما معنى مقصود من غير نظر الى احادهما كان بمنزلة معدي كرب
في دلالتهما على مدلولهما من غير نظر الى تفصيل اللفظين فحكم بناء ايدي
سبا لجاز ان يجري بادي بدا من حيث انهما الفاظ متعددة تفهم منهما
معنى مقصود وهو الاولية من غير نظر الى مدلول كل مفرد مجرى ابدي
سبا وبعلبك في بناء الاول منه هذا ما تكلفه السيد ان صحت لوجه البناء
والله اعلم عليه واما ايدي سبا فوجه بنائه ما ذكرنا من دلالة الكلمتين
على التفرق من غير نظر الى تفصيل الاجزاء فالجزء الاول بمنزلة الراء من
وفيه ما ذكرنا في بادي بدا من احتمال الاعراب والنصب على الحال

وقد جعل منه اى مما فى الصدر منه فقط نحو صار ده وها شيء فانهما كلمتان
مركبتان من اسم وما مبنى واسم وما منسبة وحرى الاعراب على الجزء الثانى والجزء
الاول مبنى لانه منزله الوسط من زيد والا اى وان تضمن الجزء الحرف فكلاهما مبنيان
مبنى كالعشرة مع ما سبق اى زادوا عليها كاحد عشر وبقية عشر والجزءان
مبنيان اما الاول فلكونه منزله الوسط من زيد واما الثانى فلتضمن الحرف
اذ الاصل بضعة وعشرة او واحد وعشرة وكذا نظائرهما الى تسعة عشر
الا اى عشر استثنى من سبق العشرة اعنى عشرة فان الجزء الاول منه معرب لنزله
الثانى منزله نون التثنيه يعنى ان اثنى فى صورة مضاف ولذلك حذف نون
التثنيه منه واصله اثنين فلفظ عشر وافق صورة نون التثنيه المحذوفة
من اثنى فكانه مضاف فلذلك عرب اذا لم يكن مضافا حقيقة لان عشر متضمن
لحرف العطف فلا يصح الاضافة اليه **قوله** لان الاصل فيه العطف بالواو
يحتمل وجهين احدهما ان يكون علة لقوله كلاهما مبنى على الاول مبنى لكونه
بمنزلة جزء الكلمة والثانى مبنى لان الاصل فيه العطف وكان حقه ان
كلاهما مبنى لكون الاول بمنزله الجزء ولكون الثانى متضمنا للحرف لكن لما ذكر
فى القسم الاول علة بنا الجزء الاول علم انه يتعلق بقوله اثنى عشر اى انما
اعرب الجزء الاول لان الثانى ينزل منزله نون التثنيه وليس مضافا اليه
حقيقة لان الاصل فيه العطف بالواو والاضافة الاسم لما فيه واو
العطف واما علة قوله فكلاهما مبنى فيعلم من قوله والا اى وان تضمن الثانى
الحرف فبناء الثانى لتضمن الحرف فبنا الاول لكونه بمنزله الحرف على ما سبق فى
القسم الاول فخانه قال كلاهما مبنى اما الاول فلما سبق واما الثانى فلتضمن الحرف
المدلول عليه بقوله والا اى وان تضمن **وكذا الحادى عشر الى التاسع عشر** يعنى
اذا اسم فاعل من العدد كالحادى والثانى وذكر بعده مع عشر فكلا
الجزءين مبنيان لكون الاول بمنزله الجزء والثانى متضمن الحرف هذا ما يقتضيه
ظاهر كلامه وفيه نظر لان قولك حادى عشر ان الثانى متضمن لحرف
العطف لانك اذا اردت حادى عشر او ثالث عشر فليس المقدر

التقدير انه واحد وعشرة او ثالث وعشرة وهذا ظاهر فوجه بنا الثانى ان يقال
ان اصله حادى لحادى عشر لان المراد به واحد من احد عشر لانه من عشرة فحذف
احد فعشر من احد عشر متضمن لواو العطف اذ الاصل واحد وعشرة فلما حذف
احد بقيتا فى ضمنه لواو العطف باعتبار الاصل فحذا وجه بنى بر تضمن
الجزء الثانى لحرف العطف والله اعلم وكذا حكم اخواته الى التاسع عشر **وجاز الكل الباقى**
اى من حادى عشر وان كان القياس فتحه لكونه منتصبا كاحد عشر وخمسة عشر
لكن يحتمل الاستثناء الاصل الحركة على الباقى واختار من توالى خمس حركات فيما هو
كالكلمة الواحدة **كما فى ثمانى عشرة** بسكون الثانى والاضافة ودخول اللام فيهما
اى فى ثمانى عشرة **لا خلان بالبناء خلافا للاخفش فى الاضافة** يعنى عند الاخفش
هو معرب فى الاضافة اذا اضيف خمسة عشر كدون اللام لان الاضافة توثر فى
المضاف معنى ولفظا وحرف التعريف يوثر فى المعنى لا غير فكانت الاضافة ابلغ فى
الاثر وقوله لا خلان بالبناء جواب عما توهم من الاعراب لان الاضافة واللام مبعدان
عن شبه الحرف كان حقهما ان يوجبا الاعراب لما دخلا عليه فقال لا خلان بالبناء
يعنى ان علة البناء كون الاول بمنزله الجزء والثانى متضمنا الحرف لعطف الموجبات
فاما ان سواء وجدت الاضافة واللام او لم يوجد **وكذلك** اى كالعشرة مع السبعة فى ان
الجزءين مبنيان قولهم **وقعوا فى حيص بيص** اى فى فتنة تنوح باهلها متاخرين ومتقدمين
من حاص اذا فر وباص اى هلك محض من معنى لانه بمنزله الجزء من الكلمة وبيض لتضمنه
لواو العطف اذ التقدير وقعوا فى حيص وبيض **ولبيته كفه كفه** اى مكافئين
اى كفه من اللاقى وكفه من الملقى فكل واحد يكف صاحبه عن ان يجاوزه **وصرة بحرة**
اى روى صرة وبحرة اى الكساف واتباع **فمن لم يضم الهاء بحرة** يعنى اذا
ضم الهاء بحرة وقيل لبيته صحره بحرة بحر فنعرف الثالث اذ لو روى لزم امتراح
اكثر من كلمتين وفى لفظ الكتاب تساهل لانه يوهم ان بنا صرة بحرة معتد بان
لانضم الهاء الثالث وهو ليس كذلك لان الاولين مبنيان بحالهما دون الثالث
وهو جارى بيت بيت اى بيت منتهيا الى بيت او ملاصقا بيت فالجزء الثانى
مبنى لتضمنه الحرف وهو اللام اولى **ووقع بين بين** اى بين هذا وبين هذا فالثانى

منضمن الواو وايبر صباح مساء اى صباحا ومساء ويوم يوم اى يوما ويوما ويعرفوا
اشعر بغرا اى شعرا وبغرا اى مشتهرين فى البلاد من شعرت عليه ضيعته فشت وابرد
وبغر النهر هاج بالمطر وسقط وبغى بالنهر الدما وشد مدرا اى شدرا ومدرا بمعنى
متفرقين من التشدر وهو التفرق ومن التدير وهو التفرق ايضا والميم فى مذر مدر
من الباء وجدع مذع اى جدع ومدعا اى متقطعين مشتهرين من الجدع وهو القطع
ومن ثم لحم مدع يعنى السر والبشرة وتركوا البلاد حيث بنا اى حيثما وبنا من
استحاث واستبان اى استحث واستثار ان تضمن الدال لمعنى الحرف ظاهر هذا
علة لبنا قوله وقعوا فى حيض بيض الى آخره ومنه الخبار فى الغاية المبنى
هو فيها لانه كان فى الاصل بالعطف حيث استعمل مبنيا الحاقا له بالحرف
التضمن حقيقة قوله فى الغاية المبنى هو فيها اخراج عن خبار على مثال قرطاس فانه
معرب مطلقا وعن حاذار بفتح الاول وضم الدال فانه كبعلبك فى بنا الاول واعراب
الدال وعن خاربار بكسر الاول وضم الدال اما كسر الاول فلالتقا الساكنين واما ضم
الدال فللشبه بمعدى كرب وعن خاربار بضم الاول وجر الدال فانه مضاف كما يقول
بعلبك البنون فمن اضاف وعن خاربار بنون فلعلا فانه معرب منصرف فالمبنى
من اللغات هو جاز بار بكسرها وجاز بار بفتحهما فالجر ان مبنيان فى هذين
المثالين ومحل المصنف لبنا خاربار وجهما وهو كانه فى الاصل بالعطف لانهما
وجدا مبنيين والاعلة لبنا الدال الا تضمنه للحرف والا يظهر تضمنه للحرف هنا فما
هو ملخص تضمن الحرف تضمنه حقيقة كخمسة عشر فقوله ومنه اى مما بنى فيه لجران ومنه
الغايات اى ومن القسم الدال وهو مما بنا وه عارض الغايات وهو ما اصل الكلام
فيه ان يتطرق له مضافا ثم تترك المضاف اليه لفظا لا نية هذا اسا ت الى علة بنائها
فان ولك من قبل منى لانه قطع عن الاضافة وهو مراد محتاج اليه فراجع فكون مشابها
للحرف فى احتياجه الى الغير ظرفا كان اى سوا كان ظرفا كلعبته من قبل ومن بعد
ومن فوق ومن تحت وكذا بانى الجهات الست نحو من وبيار وقدام وخلف
وفعليه اول ودون ومن على وفيه اى فى على لغات وهى من معار ومن علا ومن
علو بالحركات الثلث على الواو وكلها بمعنى واحد او غير ظرف وهو اى سوا كان

كان ظرفا او غير ظرف كحسب والاغر وليس غير وبجعل بمعنى حسب لانه اى لا ان يجعل من
القسم الاول وهو ما لزم بنا وه ومنه اى ومن القسم الثانى وهو ما بنا وه عارض
ما اضيف الى يا المتكلم فمن رى بنا وه اختيارا عن القول الاخر وهو المضاف
الى يا المتكلم معرب ومنه اى ومن القسم الثانى ما اضيف الى الجملة نحو هذا يوم
ينفع ونظائره وهى علة بنائها لان الاضافة الى الجمل توجب اكتساب البنا للمضاف
اذ الجملة من حيث هى جملة الاعراب لها واذا اى وما اضيف الى اذ من
اسما الزمان فمن بنيه كيومئذ وحينئذ فمن حكم ببنائه قال البعض بمعنى وقوى
من عذاب يومئذ بحر يوم ومثله اى ومثل ما اضيف الى ما اذ فى البنا مثل وغير
مع ما وان يعنى ان مثل اذا اضيف الى ما المصدرية كقولك فنا كمثل ما قام زيد
او اضيف الى ان المصدرية نحو قنا كمثل ان قام زيد وكذا لفظ غير اذا
اضيف الى ما او ان كقولك قنا كمثل غير ما قام زيد وغير ان نطق فى قولهم لم يعنع
الشربهما غير ان نطقت حماة عصون ذات اوتار واغنى غير مثل بتبها
لهما بالظروف المضاف اليه الجمل ان ما وان يشتملان من الجملة فكانهما اضيف الى
اذ لنى ايضا ما اشبه الظروف والكوفيون اجاروا بنا غير بمعنى الا مطلقا اى سوا
اضيف الى ممكن نحو ما يغنى غير قيام زيد او الى غيره كغير ان قام لانه بمعنى
الا فالحق به فى البنا ومنه اى ومن العارض ما نى من المنادى كما زيد على ما يأتى
ومنه اى ومن القسم الثانى ما نى من المبنى بلا نحو لا رجل ومنه اى ومن القسم
الثانى اضافا وان فى قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجينا ان ليس حين
نقا فمن لم يجعل ان حرفا جره هى المشبهة ليس زيدت عليها ما الكافة كما زيد
على رب حص بالدخول على الاحبان هذا مذهب الخليل وسيبويه وعند الاخفش
انها بافة للجنس زيدت عليها الكاف وحصت بنفى الاحبان واما كسر
او ان شبيهها لها باذ فى قوله ربهنك عن طلابك ام عمرو بغافة وان اذ صح
فى انه زمان قطع منه المضاف اليه وعوض التنوين لان الاصل ولات اوان
صلح هذا عند من لم يجعل ان حرفا حرفا ما من جعله حرفا جر واوان مجرور
به بمعنى اى طلبوا صلحنا وليس الآن اوان صلح فاجينا ان ليس الخبر حين نقا

اى انما مشاهله والاوان معنى الخبر وجمعه اونه كزمان وازمنه فهذا ما بنى
من الكلم يعنى استوفينا القسم المبنى من الاسماء وما عداه معرب وهو اى المعرب
على نوعين الاسم الممكن والفعل المضارع والاول وهو الاسم الممكن اما ان يسلم
حركات الاعراب مع التنوين وهو المنصرف يعنى من شانه ان يسلم فيها ان تستوفيها
بالفعل لدخل المعرف باللام فانه اولا يسلمها مع التنوين يعنى انه لا تنم له الجر
كان ولا توجد فيه التنوين وليس المراد انه لا توصف فانه هذا الجموع وهو الحركات
والتنوين فان اسقاه قد يكون باسقاء الحركات مع وجود التنوين فيه وهو
غير مراد قطعا ويكون بالعكس جرا يعنى بالفتح فى حاله الجر فانك اذا قلت مررت
باحمد غير المنصرف مجرور ولكن لم يدخله الكسر بل ابدل عن فتحه غير مضاف
لا معرف باللام حال من فاعل يكون اى يكون مفتوحا حال كونه غير مضاف ولا معرف
باللام فاما اذا اضيف او عرف باللام فلا يكون مفتوحا فى حال الجر بل يكون
بكسر القول كمررت باحمدكم وبالاحمر وانما دخله الكسر فى حال الاضافه و
التعريف باللام لان امتناع الكسر كان بسبب ذهاب التنوين للعلمين وههنا ليس
ذهاب التنوين للعلمين بل للام والاضافه فزال موجب منع الكسر فعاد الكسر وانما قال
تنبيها ان المراد من التنوين تنوين التمكن وهو كون الاسم بحيث يشبه
الفعل وغير المنصرف هو ما يشبه الفعل فيهما شاف بخلاف الكسر فان مفهومه لا ينافى
غير المنصرف بل يسع ذهاب التنوين للعلمين ولذلك اذا اضطر الشاعر الى اذ
حاد التنوين اعاد الكسر ولم يكن تبعا لما اعاده لان الكسر والفتح سوا فى الشر
بعد دخول التنوين ويسمى غير منصرف اى يسمى هذا النوع لا يستوفى الحركات مع
التنوين غير منصرف واسباب منع الصرف عشرة المشهور انها تسعة وزاد المصنف
الف الالحاق نحو ارطى اذا سميت به فانه غير منصرف للعلمة والف الالحاق المشابهة
لالفى التانيث فعدة سببا اخر فكان عشرة وهذا انما توقف على ورود ارطى بعد
التسمية غير منصرف فان من لا يعتبر الف الالحاق ولا يعده سببا منع ذلك فانه
ليس فيه الا سبب واحد وهى اى الاسباب للتعريف والتانيث وزن الفعل
والعدل والوصف والجمع والتركيب والعجمة والالف والنون المضارعتان الى التاء

بحث غير المنصرف

الباقى والف الالحاق وسلف لكل واحد مما تعلق به من الشروط متى اجتمع فى
الاسم اثنان منها او واحد يقوم مقامهما كالجمع والفى التانيث لم ينصرف وفى اللفظ
اذ فى مراده لانه عطف واحد على اثنين والتقدير متى اجتمع فى الاسم واحد لا
ان تقول هذا الواحد بمنزله اثنين وكانه اثنان وحينئذ يصح ذكر الاجتماع
معه وهو يكلف وانما اعتبرا اثنان لان الاصل فى الاسم الصرف وانما منع
لمشابهة الفعل فاعتبر السببان بقوة لجهة المشابهة لتمكن له معارضة
الاصل فان السبب الواحد ضعف المعتبر فى الباب الاستقرا فالتعريف شرطه ان
لا يكون بحرف ولا اضافه وانما اشترط ان لا يكون التعريف بحرف ولا باضافه لان
التعريف باللام والاضافه يدخل الممتنع من الصرف فى حكم الصرف فلا يكون مانعا
من الصرف الا لازم المضمر والمبهم للزوم بنائهما هذا جواب عن سوال مقدر وان
المضمر والمبهم تعرفهما لنس بحرف ولا باضافه فنسع ان يكون معتبرا فى منع
الصرف فاجاب بانهما لازما ومنع الصرف فى مع الاعراب فاذا لم يوجد الاعراب
لم يمكن بحث منع الصرف وعدمه وانما قال بحرف ليشمل مطلق ما التعريف من
اللام ومن التعريف فلم يات فى الدار احد والذى عرب اى من المبهمات ان
كان مضافا اى وكانه فانه تقال ايهم وايهن ولا اشكال فى انه لا اعتبر تعريفه لانه بالاضافه
حصل بالاضافه والتعريف بالاضافى غير معتبر فى منع الصرف وان كان فردا
اى ان لم يكن مضافا لانه فى مقابلة قوله ان كان مضافا فقد قال سكر
ولا اشكال ايضا اى يكون منصرفا لعدم وجود السببين وقيل بتعريفه ومنع
صرفه وجهه ان الصيغه كانها موضوعة للتانيث وان كان بالباء يعنى كان
بعضهم ان نحو اى وانه معرفه اما اى منصرف لعدم وجود العلمين واما ايه
فقيل منع صرفه للتعريف والتانيث فكان موضع سوال وصوان تقال هب
ان فيها تعريفا وتانيثا لكن مانعيه بالباء والتانيث شرطه العلمة وهو غير
عالم فكان ينبغى ان لا يعتبر بانه بالباء فاجابا بان المعتبر لزوم التانيث
واللزوم يكون بطريقين احدهما العلمة والثانى كون الصيغه كانها موضوعة
للتانيث فكانه وجد فيه لزوم التانيث باعتبار الوضع كما فى العلمة واعتبر

لزومه وان كان بالدلالة الحينية كالجزء من الكلمة فالمعتبر هو الثابت
المعنوى لا الناشئ اللفظى وقيد بسوغ حرف تنوينه لكيلا يوقوعه وسطا
تقديرا وكان فى حكم المسماه بخير منكر وهذا قول الاخفش هذا مقابل القول الاول
العامل تعريفه ومنع صرف ومنه فان عنده يسقط التنوين اذ تقول
انه صاحبتك بلا تنوين وهذا العامل هى معرفه وممنوعه من الصرف لكن لم
يسغ حرف تنوينه مع انه معرفه غير منصرفه لانه وقع التنوين وسطا فى
التقدير فكانه سمى مع التنوين كما سمى بخير منكر فانه لا حذف التنوين **فقوله**
وسطا تقديرا فيه نظر لانه يوجد انه فى التقدير مضاف فالتنوين اذا وقع اخيرا
ظاهرا كانه ليس على الآخر انه وسط تقديرا اذ هو مضاف وحينيذ يلزم
احد الامرين اما التقدير بالتنوين فى حال الاضافه حتى يكون التنوين وسطا
وهو اسد واما ان لا تقدر المضاف اليه فيكون التنوين اخيرا ووسطا بخلاف
خير منكر فان التنوين فيه وسطا ظاهرا وفيه نظر اى انسلم انها معرفة ف
ممنوعه من الصرف فانك اذا قلت انه صاحبتك بلا تنوين فكانك قلت
انه امراه صاحبتك فيكون فى التقدير مضافه الى نكرة فتكون نكرة اما
اذا افتقر انها مضافه الى معرفه وهو ان يتقدم ذكر نساء قلت آنه صاحبتك
اى انه من فنسلم انها معرفه فلا نسلم انها ممنوعة من الصرف حينيذ لوجهين
احدهما انها مضافه والمانع عدم شرط اعتبارها وهو العلمية فاحد الامرين
لازم اما منع تعريفه ان قدر مضافا الى نكرة او منع عدم صرفه ان قدر
مضافا الى معرفه وقد ذكرهما فى التعليق واما احمد فمن لم يجعل تعريف الماكيد
اصلا فالوجه مقدر فيه ولا لا يحتاج التعريف لانه بالاضافه تقديرا ومن جعل اصلا
فلا اشكال يعنى ان اجمع غير منصرف انفاقا واختلف فى تعليله فقال بعضهم
تعريف بان الماكيد اصل معتبر لتعريف العلمية فيه سيبان التعريف
الماكيدى ووزن الفعل وقال بعضهم لا اعتبار لتعريف الماكيدى اصلا فمنع
صرفه للوصفية المقدرة ووزن الفعل لان اجمع فيه معنى الاجتماع
فهو فى الاصل وصف كاحمر اذ هو مستعمل كذا ظاهرا الا انه يجرى على موصوف

موصوف لفظا كما يجرى الاحمر على موصوف فلذلك قال لوصف مقدرة فيه
قوله لا ان للتعريف جواب عن سوال مقدر وهو ان متقدرا بعضهم قال هو معرفه
لان التقدير اجمعهم نحو كلهم فاجاب بان هذا التعريف فى التقدير بالاضافه
والتعريف الاضافى غير معتبر فسبب منع صرفه وزن الفعل والوصف
المقدر والمور قطعا هى العلمية ان التعريف قد يكون بالحرف وقد يكون بالاضافه
وقد يكون فى المبهمات وقد يكون فى المضمرات وقد يكون بالعلمية وقد يكون
فى الماكيد وقد تبين ان التعريف بالحرف والاضافه لا عبرة وكذا فى المبنيات
من المضمر والمبهم وفى الماكيد وكذا التعريف فما اعرب من المبهمات مختلف فيه
على ما سبق فالذى يقطع باعتباره من انواع التعريف هى العلمية واما ما عداه
فاما ان لا اعتبر اصلا او اعتبر لا على القطع بل على ما فيه من الخلاف وهى اى
العلمية كون الاسم معلما على شئ بعينه غير متناول ما اشبه انما قال معلما ولم
يقل موضوعا ليشتمل الاعلام الغالبة كالنجم والصعق فانها ليست موضوعة عين
فى الاصل لشئ معين ولكنها صارا علمين بغلبة الاستعمال غير متناولة الظا
هر ان غير منصوب لكونه خبرا بعد خبر اى كون الاسم معلقا غير متناول ولا
يكون مجرورا صفة لشئ لان التناول وعدم التناول من العوارض الاسم لا
المدلول **قوله** بعينه صفة لشئ اى شئ معين والمراد بالتعين الاعم من الحسى
فيدخل تحته المعارف كلها فاخرج ما سوى العلم بقوله غير متناول فان نحو الرجل
معلق على شئ معين ولكن متناول لما اشبهه واحتراز بقوله بعينه عن النكرات
فان مدلولها غير معين بالوضع لشخص كان كطلحة او لجنس عينا كاسامة او معنى
حدثا كسبحان وروبرا ووقتا كغدوه وبكرة هذا بيان الانواع العلم اى العلم قد
يكون لشخص كطلحة او لجنس وعلم الجنس اما ان يكون الاسم عن كاسامة لاسد
او اسم معنى واسم المعنى ينقسم الى اسم الحدث كسبحان فانه اسم للتسبيح وروبرا فانه
علم لمعنى الكلفة والى اسم الوقت كغدوه وبكرة فانهما علمان لغدوة يوم
وبكرته ولذلك امتنع من الصرف للعلمية والمانث وعلم الجنس مشكل من اصله
لان مدلوله غير متشخص وعاية الجواب انه وجد اسما جرى فيها احكام العلمية

فقدروا فيها العلمية لضرورة تلك الاحكام كالعدل في عمر فان اسامة وهو مبتدا
وذا الحال وعمر منصرف وامتنع عنه اللام والاضافة هذه كلها يستدعي بعد
العلمية فيها فهو علمية تقديرية اى علم التحقيقه المعقول من الاسد فاسامة اذا
اطلق على الفرد من الاسد فانما يطلق لانه موضوع له بل لكونه موضوعا للحقيقة
المعقولة والحقيقة موجودة في الفرد واسماء العدد دالة على مجردة معدودة في
الاعلام على راى يجيء ضعف ثلثة فسنة مبتدا ولابد من التقدير والتعريف
فيه ولا يقدر فيه الا العلمية فجعل علما لمجرد العدد المخصوص ولذلك كان
غير منصرف **قوله** على مجرده اى على مجرد العدد وقوله على راى سانتي لما
ذكره السيد ابن الحاجب وهو انه وقع في بعض نسخ المفصل وقالوا في الاعداد سنة
ضعف ثلثة وقد رعلميته كاسام قال ما معناه ان عدة في اسماء الاعلام
ضعيف اذ يودي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذا جعلت مبتدا
بالتاويل المذكور وكذا الامثلة التي يوزن بها اى وكذا الامثلة التي توزن بها
معدودة ايضا في الاعلام كاسماء العدد ونحوها فقولك افعل علم لكل ما يوزن
بها نحو احمر واسود وابيض وغرضك الا ان فيها تفصيلا لان ما يستعمل منها اي
من تلك الامثلة **وزنا** للافعال خاصة حكمه حكم ما مثل به اى حكمه حكم موزونه كما اذا
قلت استفعل حكمه كذا لحكم لفظ استفعل حكم موزونه نحو استخرج فكما ان موزونه
مبني على الفتح فكذا استفعل **وما** يستعمل لغيرها ايضا اى لغير الافعال بل يستعمل
وزنا للاسماء او للاسماء والافعال جميعا **فان** كان موضوعا لجنس ما يوزن به فحق
علم كاسامة الا ان ينكر يعني ما لا يختص وزنه بالافعال فمنه ما ينقسم قسمين احدهما ان
يكون موضوعا لجنس ما يوزن به نحو فعلان مثلا فانه موضوع لا لشخص معين
بل لجنس ما يوزن به كعطشان وسكران وغيرهما فلفظ فعلان علم
جنس كاسامة الا ان ينكر فحينئذ لا يكون علما كسائر الاعلام المنكرة **فله** اى فلهذا
الموضوع لجنس ما يوزن به حكم نفسه في الصرف وتركه يعني ان كان فيه سببان
يمنعان الصرف فحكم بمنع صرفه والا حكم بصرفه نحو فعلان الذي مونثه فعلى لا ينصرف
او فعلان الذي مونثه فعلانة منصرف هذا مثال لما وجد فيه سبب منع الصرف

الصرف فقولك فعلان مبتدا والذي موتثه فعلى صفة والا ينصرف خبره وكذا
فعلان مبتدا فالذي موتثه فعلانة صفة ومنصرف خبره فلفظ فعلان في
الموضعين غير منصرف لان فيه العلمية والالف والنون فله حكم نفسه لا حكم موزونه
اذ موزونه في الاول غير منصرف وهو السكران وموزونه في الثاني منصرف وهو
ندمان فلما حكم نفسها لا حكم موزونهما والدليل على علمية فعلان في الموضعين
كونه مبتدا وموصوفا بالذي او كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف هذا مثال الذي
له حكم نفسه في الصرف وكان ما قبله وهو فعلان مثالا لما له حكم نفسه وهو منع
الصرف وانما كان افعل في قولنا كل افعل منصرفا لانه نكره يدخل عليه فلم يوجد
فيه سبب منع الصرف فلذلك انصرف فالموضوع بجنس ما يوزن به قسمان غير منصرف
كفعلان في المثال المذكور ومنصرف كافعل في قولنا كل افعل والا اى وان لم يكن
موضوعا لجنس ما يوزن به **فحكم** فان كان موضوعا لحكم العمل
ان كان كناية عن موزونه وان ما يكن اى وان لم يكن كناية عن موزونه كان
موزونه مذكورا معه يعني ما لا يكون موضوعا لجنس ما يوزن به قسمان احدهما
ما يكون كناية عن موزونه والثاني ما لا يكون كناية عن موزونه فله حكم العمل
اى حكم موزونه كما تقول صوت الفاعل اى الواني فلفظ الفاعل ليس موضوعا لجنس
ما يوزن به بل هو كناية عن لفظ الواني معينا واغا كني عنه استغنانا للفظة ش
كقوله المشي كان فعله لم تملاوا كبها ديار بكر ولم تختلع ولم تهب ترمي احت
سيف الدوله المسماه نحوله ولم يصرح بلفظها استغناطا بالها لكونها ملكه بل كني
بفعله فلفظ فعله حكمها حكم موزونها وموزونها ممنوع من الصرف للعلمية والالف
فكذا فعله ممنوع والقسم الثاني وهو قوله وان لم يكن كناية عن موزونه وحينئذ
يكون موزونه مذكورا معه اما هو مستعمل الفاء وهو مختلف في ان له حكم نفسه او
حكم موزونه فلذلك قال وهو اى هذا الذي ليس كناية وذكر موزونه معه مبني على الاول
وهو ما له حكم نفسه على مذهب احد المذهبين وياتي يعني وهو مبني على الثاني
وهو ما له حكم موزونه لا نفسه على الثاني اى على المذهب الثاني يعني الذي ليس كناية
وذكر موزونه معه فيه مذهبان احدهما ان له حكم موزونه والثاني ان له حكم نفسه

قوله والاحكم المحمل ارادة الموزون وكان الاولى ان يقول فحكم المحمل به ان الموزون
هو المحمل به كما ذكره في **قوله** حكم ماشبهه اى موزونه ويعلم منه ان المحمل به هو
الموزون وعلى المذهبين يقول ودن طلحة فعله غير منون اما على الاول اى على مذهب
الاول وهو ماله حكم نفسه فلمنع الصرف اى يكون غير منصرف على الاول لمنع صرفه نظرا
الى حكم نفسه ومنع صرفه للعلمية والتانيث واما على الثاني وهو ان له حكم موزونه
فلاخراله محمد كموزونه يعني يكون ايضا غير منون كما ان موزونه وهو طلحة غير
منون وعكسه اى وعكس المثال المذكور في انه غير منون ضارب ضاربه على فاعل
مفاعله بالتنوين يعني لفظه مفاعله لابد من تنوينه على المذهبين اما على المذهب
الثاني وهو ان له حكم موزونه فظاهر لان موزونه وهو مضاربه فيه التنوين و
اما على الاول وهو ان له حكم نفسه والتنوين للمماثلة دون المكن لاطراده في المحمل يعني
على الاول وكان حقه ان لا ينون لان في مفاعله العلمية والتانيث فيكون ممنوعا من الصرف
فاعتذر عنه بان التنوين لتحقق مماثله الوزن يعني لما ان مضاربه في اخره نون
ساكنه فينبغي ان يكون في اخر مفاعله ايضا نون ساكنة تحقيقا للمماثلة بين الوزنين
في جميع آخر الحروف وليس تنوينه للتمكن حتى يوجب صرف الكلمة فقوله لاطراده في
المحمل عليه لقوله فالتنوين للمماثلة اى انما اعتبر المماثلة في هذا التنوين اضطرارا ان
هذا التنوين مطرد في جميع صورة المحمل اى الموزون فلذلك روعي المماثلة ينافي قولك
قلت فلم كان ممنوع ان يبون ايضا كما نون مفاعله لمماثل موزونه ايضا
وهو اصح قلنا التنوين في مفاعله انما دخل لاطراده في صور موزونه وهو مضاربه
اذ مفاعله لم يجئ الا منصرفا بخلاف افعل فان موزونه قد يكون منصرفا فانه التنوين
كاصبع وقد يكون غير منصرف كاعلم فنحو اذا سميته بافعل في افعل غير مطرد في
جميع صور موزونه في مفاعله التنوين مطرد في جميع صور موزونه اذ صور موزونها
كلها مصروفة وتظهر الخلاف في قولهم وزن اصبع افعل او افعل بالتنوين يعني اذا قلت
وزن اصبع افعل او افعل اما ان يكون له حكم نفسه فيكون فلا تنوين لانه صيغة
فعل الامر فلا يكون فيه تنوين وان كان حكمه حكم موزونه وهو اصبع كان منونا لما
ان موزونه منون والتانيث قد يكون بالتاء لفظا وشرطه العلمية سواء المذكر والمؤنث

والمؤنث لفاظة اى التانيث قد يكون بالتاء وقد يكون بالالف اما الذي بالتاء
فقد يكون التاء لفظا وقد يكون تقديرا اما الذي فيه التاء لفظا فشرطه العلمية
ليلزم التاء اذ لو لم يكن علما كضاربة لم يكن التاء فيه لازما اذ ينزع وتثبت
فلاعتبار العلمية ليكون التاء لازما فيكون اقوى وهذه مستفاد اذ لو لم يتعين
فيه العلمية لكان حتى ضاربة ان يكون ممنوعا من الصرف لوجود التانيث
والصفة يعني اذا وجد المانع العلمية في اسم امتنع من الصرف سواء كان المؤنث
او المذكر كطلحة ولو مثل بطلحة لكان اولى لانه لمذكر فاما ما سماه ولفظة
موشان فاطر فكان المثيل بالمذكر اولى فكان حقه ان مثل بهما وتقول
كطلحة وفاطمة او تقديرا فيما جاوز الثلاثي وشرطه العلمية ايضا كسعاد و
زينب ان كانا لرجلين يعني ما لم يكونا الفاظ بل يكون تقديرا فهو اما
ان يكون فيما جاوز الثلاثي او في الثلاثي فان كان فيما جاوز شرطه العلمية و
ايضا كسعاد وزينب ان كانا لرجلين يعني اذا سمي رجل بزينب وبسعاد فهو غير منصرف
وان فات التانيث المعنوي لقيام الحرف الرابع مقام الالف اذ لو لم يتعين
فيه العلمية لكان حتى ضاربة ان يكون ممنوعا من الصرف لوجود التانيث
والصفة يعني اذا وجد المانع العلمية في اسم امتنع من الصرف سواء كان المؤنث
او المذكر كطلحة ولو مثل بطلحة لكان اولى لانه لمذكر فاما ما سماه ولفظة
موشان فاطر فكان المثيل بالمذكر اولى فكان حقه ان مثل بهما وتقول
كطلحة وفاطمة او تقديرا فيما جاوز الثلاثي وشرطه العلمية ايضا كسعاد و
زينب ان كانا لرجلين يعني ما لم يكونا الفاظ بل يكون تقديرا فهو اما
ان يكون فيما جاوز الثلاثي او في الثلاثي فان كان فيما جاوز شرطه العلمية و
ايضا كسعاد وزينب ان كانا لرجلين يعني اذا سمي رجل بزينب وبسعاد فهو غير منصرف
وان فات التانيث المعنوي لقيام الحرف الرابع مقام الالف اذ لو لم يتعين
فيه العلمية لكان حتى ضاربة ان يكون ممنوعا من الصرف لوجود التانيث
والصفة يعني اذا وجد المانع العلمية في اسم امتنع من الصرف سواء كان المؤنث
او المذكر كطلحة ولو مثل بطلحة لكان اولى لانه لمذكر فاما ما سماه ولفظة
موشان فاطر فكان المثيل بالمذكر اولى فكان حقه ان مثل بهما وتقول
كطلحة وفاطمة او تقديرا فيما جاوز الثلاثي وشرطه العلمية ايضا كسعاد و
زينب ان كانا لرجلين يعني ما لم يكونا الفاظ بل يكون تقديرا فهو اما
ان يكون فيما جاوز الثلاثي او في الثلاثي فان كان فيما جاوز شرطه العلمية و
ايضا كسعاد وزينب ان كانا لرجلين يعني اذا سمي رجل بزينب وبسعاد فهو غير منصرف
وان فات التانيث المعنوي لقيام الحرف الرابع مقام الالف فكذا ههنا او في ثلاثي متحرك
الاوسط وشرطه العلمية مع كونه لمؤنث فسقراسم رجل منصرف يعني ان كان التا
تقديرا في ثلاثي فالثلاثي اما متحرك الاوسط او ساكن الاوسط فان متحرك الاوسط
شرطه العلمية مع كونه لمؤنث لانه لم يوجد فيه التا لفظا ولم يوجد فيه حرف
رابع قام مقام التا لكونه ثلاثيا فلو لم يشترط كونه لمؤنث لم يوجد فيه دال على
التانيث لا لفظا ولا معنى فسقر اسم رجل منصرف لما ذكرنا او ساكنه عطف على
متحرك الاوسط اى او في ثلاثي ساكن الاوسط وشرطه مع ذلك اى مع كونه لمؤنث
العجمة في اللغة العليا يعني نحو دعد وهند اسم امراة منصرف في اللغة الفصيحة و
ان سكون الاوسط قائم احد السببين فلم يبق الا سبب واحد فهو منصرف بخلاف ما اذا
كان معها العجمة لكان وجود اسما موضعين فانهما ممتنعان من الصرف لان سكون
الاوسط فان قائم احد السببين فبقي سببان اخران لان في هند ثلثة اسباب
العلمية والتانيث والعجمة فان قلت جاز ان يقال سكون الوسط العلمية فاذا

كسلمان هكذا ذكروه وفيه نظر لان الجمع الموث بالالف واللام يقدر فيه الماء
اما اذا لم يكن جمعا فقد لا يسلم انه يمنع تقدير الماء وهم قد ذكروا ان عرفات
وعرفة سواء في التسمية فيدل على انه ليس بجمع موث وقد يكون بالالف فيسم
لقوله في اول البابث قد يكون بالماء مقصورة وممدودة كبشرى وصحراوانما
للزومها وبنا الكلمة عليها نزلت منزله البين يعني انما كانت الالف قائمة مقام
السببين لان فيه بابثا ولزوم ثابت فكانهما بابثان وقوله وبنا الكلم
عليه مقرر لمعنى اللزوم فان العالم بمعنى الكلمة عليها اي لسر الكلمة في
اصل وضعها بل نظرا ونزول بخلاف نحو شتوى فان الكلمة بنيت على الالف لما
منع عنها في الازمنة قال قلت انما يقوم مقام السببين لو كان اللزوم سببا
ايضا ولم يجد لزوم البابث سببا قلت لم نقل فيه سببان بل حال نزلت منزله
السببين وههنا كذلك لان البابث سبب اما لزوم البابث فمنزل منزلة سبب
لانه فرع اضافا ان الاصل ان لا يلزم البابث الكلمة حيث لم يتكن فرعا فاللزوم
لكونه فرعا على عدم اللزوم شابه سائر الاسباب التي اعتبرت لكون كل واحد منها
فرعا فان قلت البابث بالماء اذا وجد معه العلمة قبل انه يلزم البابث
فكان ينبغي ان تقال نحو فاطمة فيه ثلثة اسباب العلمة والبابث واللزوم
البابث لكونه علما قلت الجواب عنه من وجهين احدهما انه لم نعتبر اللزوم في
الالكونه مستغنى عنه لوجود السببين وهو العلمة والالف لم يحتج الى تقدير
اللزوم بخلاف الف لبابث والثاني ان المعتبر في الف البابث اللزوم بنى الكلمة
عليه اي لزوم لا ينفك حال ولزوم الماء بالعلمة ليس بهذه المثابة اذ لو حذفت
العلمة لا يقع اللزوم بخلاف الف البابث فان لزومه حاصل بالوضع ابدا طرا
اما حرفيضم الله ولذلك لم يقتصر المصنف على **قوله** اللزومها بل ضم اليها
بنا الكلمة عليها فالعلة مركبة من اللزوم وكونه جزاء من الكلمة فخرج بالاول
ما فيه الباء من غير علمة وخرج بثنا الكلمة عليها اللزوم الجامع العلمة واما
وزن الفعل فشرطه ان يكون يختصا بالفعل كثيرا ان هذا الوزن الا وجد في
الاسقر الكبد اسم موضع وحصم اسم رجل او مرتجلا العلمة كسلم اسم موضع الشام

ذا لان اعتبار البابث واعتبار العجمة ايضا لانهما مشروطان بالعلمة
والجواب انه اذا فات العلمة اسقط تاثر العلمة في منع الصرف لا وجود
العلمة لانها معتبرة في منع الصرف فيكون الوسط يسقط تاثر العلمة لا
وجودها وشرط البابث والعجمة وجود العلمة لا تاثرها فقوله في اللغة العليا
اي انما يشترط العجمة في اللغة الفصيحة فاما في اللغة الاخرى وهي العابلة
منع الصرف نحو هند فلا يشترط فيه العجمة والناظر الى مقاومة السكون بل تعتبر
وجود السببين الا ان يكون منقولا عما يعد في اسما الذكور للفرق هذا اسببا من
اللذان سكن الوسط فانه يشترط فيه مع العلمة العجمة الا ان يكون منقولا فانه
لا يشترط فيه العجمة نحو زيد فانه يعد في اسما الذكور فاذا سمي به موث فقد
عدل عن حقه الذكر الى نقل البابث والعجمة لكونه بلا شا ساكن الوسط فاتاها
وعارضها هذا النقل فسلم السببان فمنع الصرف لهذا النقل الحاصل من العدل
عما هو حقه من تسمية الذكور به بمنزله العجمة وقوله للفرق اي انما اعتبر بركن
العجمة فيما هو منقول عما يعد في اسما الذكور دون ما لم يكن غالبا فيها
للفرق بين المنقول عن الغالب في الذكور وبين المنقول عما ليس
غالبا فيها كحور هذا مثال لما وجد فيه العجمة مع سكون الوسط وكزيد اسم امراه
هذا مثال لما يعد تسمية المذكور به فانه اذا سمي به امراه يكون غير منصرف وان لم
يجد فيه سكون الوسط لما ان ضم نقل العدل عن الغالب سكون الوسط فتبع
السببان وهو العلمة فمنعا ان الصرف واما هند فمنصرف فيهما اي في اللغة
العليا لفقدان الشرط وهو العجمة كما ذكرنا فيتقاوم السكون فيه احد السببين
فلذلك انصرف وعرفات ان بنيت للبابث واختصاصها بحج الموث تقديرا
لبناء منصرف قدم العلة وعرفات مبتدا ومنصرف خبره يعني ان عرفان منصرف
لانه لم يوجد فيه الا العلمة فاما باسها فغير معتبر اذ لو اعتبر لكان بالماء والالف اما
ان يكون لفظا او تقديرا اما اللفظ فغير معتبر لان بناها ليست للبابث ولذلك
لا تعتبر ها في الوقف اما تقديرا فلانه انما تقدر الا اذا لم يوجد لفظا وعرفات
مخصوصة بحج الموث وما يكون لحج الموث لا يمكن تقديرا لماء فيه كمسلمات

تقارطواسم مدينة بيت المقدس بالعبرانية اوعجما كتم وذكر في الصحاح
ان سلم لا ينصرف للعجمة ووزن الفعل وقد جعله المصنف قسما للعلم وفيه
نظر او تكون اوله زيادة كزيادته اى لزيادة الفعل بغرها كاحمر هذا قسم لقوله
ان تكون مختصا اى شرط وزن الفعل احد امرين اما اختصاصه بالفعل او
كون واحد من زوائد الافعال للمه فاعل للما وهذا الما يخرج الوزن الى وزن
الافعال سما فيبعد عن شبه الفعل فلذلك اشترط عدمها والمراد من قوله بغر
ها ان لا يكون قابلا للما كاحمر اذ لا يقبل الما الا ان لا يوجد فيه ما فان اربعا لا
يوجد فيه الا وهو منصرف لانه قابل للما وهذا اولى من قولهم او تغلبة لما
يلزم عليه منع المسمى نحو ام لكون الوزن في الفعل اكثر منه في الاسم على ان الكثرة
في افعل ممنوعة يعني ذكر بعضهم يد **قوله** او يكون اوله زيادة او تغلب
ذلك الوزن في الافعال وعنوانه ان نحو افعل في الافعال اكثر منه في الاسما فاختار
قوله ان يكون اوله زيادة على ملك العبادة لوجهين احدهما انه يلزم على ملك
ان يكون اوله لمسمى نحو ام غير منصرف لان فاعل في الفعل اكثر من فاعل في الاسم
اذ فاعل في الاسم لم يجئ الا كلمات معدودة كخاتم وطابق وطابع ونحوها وباب فاعل
فاعل مقابله اكثر من ان يحصى والما ان الكثرة في افعل في الافعال ممنوعة
ان كلما ورد منه افعل التعجب ورد منه افعل للتفضيل وقد يكون افعل
في الاسم من غير فعل له كارنب واجدل واخيل وغرذلك هكذا ذكروه وفيه نظر لان
افعل في الافعال قد يكون للمضارع كاعلم اما وهي من ان فعل مكسور العين
وفعل مفتوح العين وقد يجئ للتعدية كاخرجته وللفعل من واحد الى اثنين كاكسبته
مالا وقد يجئ للتعرض كابعته وقد يجئ للضرورة كاعدا البعد وعلى الجملة ففعل
النحي يعارض فعل للتفضيل وزاد هن الافعال في افعل الفعل من غير معارض له في
الاسما فافعل في الافعال اكثر من فعل في الاسما وهو ظاهر ثم الاسم قد يكون منقولا
عن الفعل اما مجردا عن الضمر فمنع الصرف ان كان الوزن فاذكر كيعلب ويسكر والا صرف
كالكعب او مع الضمر فحكى كما هو نحو قوله بئيت احوالي بني يزيد ظلما علينا لهم قديد
يعني ان الفعل اذا نقل عنه وسمي به فاما ان يكون مجردا عن الضمر او مع الضمر

الضمر فان كان مجردا عن الضمر فاما ان يكون على الوزن المختص في وزن الفعل
وهو الوزن الخاص او ما في اوله زائد من الزوائد الاربع كيعلب ويشكر فانه
غير منصرف كما ذكرنا للعلمية ووزن الفعل واما ان لا يكون على الوزن المعتبر
في منع الصرف نحو كعسب وضرب فنحو ما تقارب كعسب لرجل اذا اشتد مشاشه
ذا خطاء وهذا القسم منصرف عند سيبويه والاكثرين وخالف عيسى فيه
عمر ان عمر النحوي لكونه ليس على الوزن المعتبر في وزن الفعل كما وامام
ن عمر فقد سمع بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فان فان طالما اسم علم فلو لم
يعتبر فيه وزن الفعل لكان مصروفا وقد جاء غير منصرف ومنقول في البيت على
جل عنبار وزن الفعل مطلقا واجاب عنه سيبويه بان جلا فيه ضمر
وهو من باب حكاية الجمل كقوله تبي تويد وبحثنا في الفعل مجردا عن الضمر و
اجب ايضا بان جلا في البيت غير علم بل هو باق على فعليته والتقدير انا
ابن رجل جلا الامور وكشفها ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه
وامام الضمر وحينئذ حقه ان يحكى كما هو اى مع الضمر بانا على جملته كما في
البيت وهو بين اخوالي بني يزيد فان يزيد قد يكون بلا ضمر كقوله يزيد الجمال
وقد يكون مع الضمر نحو الجمال يزيد فالمستتر في المنقول مع الضمر والالتفات
بني يزيد بفتح الدال لانه غير منصرف حينئذ للعلمية ووزن الفعل وضمه دليل
على انه جملة محكية وبيت له بلغة مفاعيل او لها اقيم مقام الفاعل وهو الضمر
المتكلم وبانها اخوالي وبني يزيد عطف بيان لاخوالي والالتفات هم قديما اى
صاح **قوله** ظلما مفعول له للفعل المراد من الجملة اى يغدرون ويصيبون
للظلم او تنتصب على الحال اى ظالمين **واما العدل** فهو ان يذكر لفظ ويراد به غيره
هكذا عرفه وهو غير تام لان نحو فلان وفلانة يصدق عليه انه ذكر لفظ وازيد غيره
من الاعلام وكذا في الكنايات نحو كت وذت وكذا قولك زيد ضرب الخ ضارب
او مضروب فقد ذكر لفظ وارتد غيره وقد استدل عليه اى على العدل بدليل غير منع
الصرف هذا هو العدل المسمى بالتحقيق وقد يستدل لا به اى لامنع الصرف وهو
وهو المسمى بالعدل التقديري كعمر على ما سيأتي في فمن الاول اى من العدل التحقيقي

وهو جد وكذا ثناء وثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع الى عشار ومعشر فاذكر اذا
ولت جلف القوم ثلث وثلثا دليل على عدلته عن منع الصرف اذ الاصل في العدد
الذى يراد تقسيم الاشياء عليه ان يكرر وتقال جاء القوم ثلثة ثلثة وثلاث عشر
مكررة غير مفتوح الاول فعلم انه معدول عن المكرر المفتوح وكذا عشر ومنه اى
ومن الاول سحر فانه معدول عن السحر علما لانه قياس تعريف مثله من الاسماء ووجه كون
العدل فيه محققا لا مقدرا ان سحر كان اسم جنس في الاصل وتعريف سماء الاجناس
اما باللام او بالاضافة والمفروض انه مجرد فقياس تعريفه باللام فلما ورد غير
معرف باللام علم انه معدول عن المعرف باللام وهذا العدل لا يتوقف على منع صرفه
فعدله يختص بم كما ورد في الاستعمال ممنوعا من الصرف ليس فيه سوى العدل
فقد جعله علما لا يلزم منع صرفه بسبب آخر فعلميته مقدرة لاعدلية وجعل
علما كاس عند من اعربه قال الشيخ ابن الحاجب لو جعل سحر منيا لضمه عرف التعريف
لم يكن بعيدا كاس ومثله امس فيمن اعربه ويمنعه الصرف في الصور وحد الثلث
رفعا ونصبا وجرا وهم نوعان فان منع صرفه عندهم للعلمية والعدل اذ اصله
ان يعرف باللام كما هو قياس مثله نحو قوله لقد رأيت عجبا مذ اسا واخره
عجبا مثل السحر فانه امس ممنوع من الصرف لانه فقد في حال الجر للعلمية
والعدل وفي حال الرفع فقط فمن يقول مضى امس بالضم ومررت امس بالكسر وخرجت
اول من امس بالكسر يعني ان بعضهم لا يعرب امس الا في حال الرفع واما في حال النصب
والجر فمبنيه بالكسر وهو مذهب اهل الحجاز واللغة العليا بناؤه اى بناء
امس على الكسر في الاحوال كلها رفعا ونصبا وجرا لتضمنه لحرف التعريف ومنها اى
ومن الاول آخر فانه معدول عن الآخر عارا اى وعن اخر من على الصحيح يعني اخر جمع آخر
واخرى بايت آخر وآخرا فعل التفضيل بحقه ان لا يستعمل الا عن او باللام او بلا
اضافة وجاء اخر غير مستعمل باحدها فهو معدول قطعا عن احدها هذا بيان
للحق العدل فيه واما تعيين المعدول عنه فاختلف فيه فقال بعضهم هو
معدول عما فيه اللام وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من واخواتها
المصنف لان آخر ورد نكرة فالمناسب ان يكون المعدول عنه ايضا نكرة وهو

وهو الذى معه من اذا المعرف والمضاف وصفان اذ تقال مررت بنساء آخر
لوصف النكرة ولمن قال انه معدول من اللام ان تقول ان آخر روعي فيه المطابقة
مع موصوفها في اذ اوبينه وجمعا اذ تقال رجل آخر ورجلان آخران ورجال
آخر فقد روعي فيه المطابقة فالمناسب ان يكون معدولا عما روعي فيه
المطابقة وهو اما الذى معه اللام او الذى هو مضاف اما المضاف فلا
يجب فيه المطابقة واما المعرف باللام فيجب فيه المطابقة فلا وجه ان يكون
معدولا عما يجب فيه المطابقة وهو المعرف باللام ولو كان معدولا عما فيه من لم
يراع فيه المطابقة اذ الذى فيه من يجب فيه ترك المطابقة فلا مناسب ليكون
معدولا عنه اذ المناسب عدل يلجب فيه المطابقة عما يجب فيه المطابقة ثم
السيف بضاربه ومنه جمع لانه عن جمع مسكن العين على راى اذ قياس افعل فعلا
ان يجمع على فعل بضم الفاء فلما ورد جمع غير مسكن علم انه فرع مسكن وعن حاءى على راى
ان ذلك لعياس فلم يجمع مذكر بالواو والنون فلا نسلم ان قياسه فعل بسكون
العين بل قياسه فعالى لانه قياس جمع الاسماء كصحارى وعلى جمعهم وهو معدول
عن جمعاوات لانه قياس جمع الاسماء كصحراوات وعلى الجملة فعدلته محققة والنظر
في التعيين المعدول عنه فلذلك ورد في هذا القسم وهو العدل التقديرى
الثاني وهو العدل التقديرى الذى لا يستدل على عدليته الا بمنع الصرف عمر فانه
لم يوجد الا علما غير منصرف ولم يمكن تقدير سبب آخر مع العلمية سوى العدل فلهذا
اى ولكونه علما غير منصرف قالوا انه اى ان عمر لا يثنى ولا يجمع اذ لو ثنى وجمع لم يكن علما
غير منصرف لانه لا يكون علما لفوات شخصه ولزوم اللام فلا يكون غير منصرف لفوات
العلمية فلا يكون عدلا التقديريا لانه لا يستدل على عدله الا منع الصرف فاذا لم
يكن ممنوعا من الصرف لم يبق دليل على عدليته فلا يكون العدل مقدرا مع انه
المفروض فيقال جاءني عمر كلاهما وعمر كلهم هذا لازم لقوله لانه ولا يجمع يعني اذا لم يكن
العلم المعدول ولم يجمع فان اريد تثنيته والجمع لم يغير عن لفظه فيقال جاءني عمر
كلاهما في التثنية وعمر كلهم في الجمع ومنه اى ومن الدال وهو العدل التقديرى
باب قطام في تميم على ما ذكر يعني تميما يعربونه ويمنعونه الصرف فلا بد فيه من

من تقدير العدل لم يكون فيه سببان واشار المصنف بقوله على ما ذكر الى ان باب
قطام معنى ان لا يعدل من القسم الذى فى المفسر بانه لا يستدل على عدليته الا بمنع الصرف
فلا منع ذلك دل قطام عدليته لكن لاجل منع الصرف لان باب فعال فما سواه
معدول فيمتنع ان يكون هذا ايضا معدولا لئلا يلزم جزم ملك العاعة وهو
ان باب فعال معدول ان قدر العدل فيه كما فى عمر فليس كذلك ان عمر لو لم يقدر فيه
العدل لزم منع صرفه بدون سببين وههنا ليس كذلك اذ قطام فيه العلمية
والتانيث فلا يحتاج الى تقدير العدل فيه اصلا فلذلك قال على ما ذكر وفى الجار
هو متعلق بالكسر عليه قوله اذا قالت خذام قصدقوها فان القول قالت خذام
يعنى ان اهل الحجاز يبنونه لمشاركته الزال عدلا وزنه الا ما كان آخره راء فان بنى
وافقوا الحجاز وبنيا على الكسر لان الامالة عرض مطلوب عند صمر والراء المكسورة
سبب للامالة فكسروا لتمثلوا ومنه اى من هذا الذى بنى على الكسر لكون آخره راء
قولهم من دخل طفار حمر بمعنى حمر صح تونه بالمغرة وهى الطين الاحمر لانه يعملها
المعرة ومثل حمر بكلام بالخمرة قالوا ان واحدا دخل على بعض ملوك حمر فقال
له ثب فهو يلغتهم اقعد فوثب الرجل فخر الملك فقال الملك ليس عندنا عربى من
دخل طفار حمر وطفار قرية باليمن الا الاقل منهم قال السلامى قرد هر على وبار
هلكت حمر وبار واسم ارض كانت لعاد هذا استثناء من **قوله** فان بنى ما
وافقوا الحجاز فى بناه اى الاقل من تميم فانهم لم يوافقوهم فما فانه الرأى بل
اعربوه ومنعوه الصرف كما فى البيت وانما ادخل السكون على وبار لضرورة الشعر
ووبار فاعل هلكت فقد اعربه وجره اى هلاكا ظاهرا مكشوفا واما الوصف
فشرطه ان يكون فى الاصل فلا يقدح فيه الغلبة اى غلبة استعماله فى الاسم فلهذا
اى فلذا الشرط صرف مررت بنسوة اربع لغوات لوصفيته الاصلية اذ الاربع فى
الاصل اسم لهذا العدد المخصوص وعرضت صفيته فى المثال ومنع اسود اسما للحية
ونحوه كاذهم للقيد وانما منع الصرف فى ان كان اسما لانه فى الاصل وصف وان غلب
فى الاسمية وهو مثال قوله فلا يقدح فيه الغلبة وقد منع قوم اجل واخل وافع
لتوهم معنى الوصفية بما قيل ان الاجل ماخوذ من الجل وهو العوة واحكام الفتل و

وتقارب وهو الجدول الخلق وان الاخل ماخوذ من الخلان وهو موضع خال لانه طاير
ذو الوان وافع لما فيه من معنى البعث تقول منه نفع الرجل اذا سافر خفة وانه
ضعيف فان ظاهرها انها اسما وهذه التوهمات ضعيفة ولذلك كثر فى الاسماء
صرفها واما الجمع فشرطه ان يكون بعد الفه حرفان اوسطها ساكن كمساجد
ودواب ومصابيح يعنى بعد الفه حرفان لفظا او تقديرا اما لفظا كمساجد واما تقديرا
كدواب فان اصله دوابب سكن الادغام ومصابيح مثال لما فيه ثلثة احرف اوسطها
ساكن فان زادت مدانى بعد الفه حرفان وكان سبب ان منع من الصرف وهو
منصرف وكان خفه ان يذكر قيد الحرفة قلت بنه عليه بالمثال وهو ان
يكون بعد الفه حرفان اوسطه نفع اخر الكلمة كمساجد ومصابيح ومدانى بعد الحقه
يا النسبة جعل الحرفين بعد الالف وسطا فخرجا عن كونهما طرفين والمراد بقوله بعد
الفا حرفان اوسطه ان يكونا واقعين طرفا لا حشوا وبنيه عليهما لا مثله المذكور
والحرفان فى المدانى حشوا طرفا له اى ان الجمع المخصوص للزومه جرى مجرى
سببين يعنى الامام مقام السببين لان هذه الصيغة وهى ما بعد الفه حرفان ان
تثلثه لم ترد الا جمعا فكان جمعه لازما فقام مقام سببين لكونه جمعا لازما فجرى لزومه
الجمع مجرى سبب آخر فكان غير منصرف للجمع ولزوم الجمع ومما قرعان لان الجمع
فرع المفرد ولزوم الجمع فرع لعدم اللزوم اذ هو وصف بالجمع واللزومى فرع و
وصف الفرع فرع كما ذكر فى الدابيب ثلثة الف ان فيه بنا ولزوم الدابيب لا لكونها
باب افعل وافعال الخ بما جرى الواحد فى قبول الكسر والتصغير هذا جواب عن
سوال مقدر وهو ان باب فعل افعال كاكلب واجمال جمعان لازمان ايضا فكان
ينبغى ان يقوم كل واحد منهما مقام السببين لكنهما ليسا كذلك لكونهما منصرفين فاجاب
بانهما جريا مجرى الواحد فكانهما ليسا بجمعين وانما جريا مجرى الواحد لانهما يكسران
ويصغران على لفظيهما يقال فى اكلب اكيلب فى التصغير وفى الجمع
اكالب وفى افعال كاجمال اجيمال فى التصغير وفى الجمع تقول فى انعام انيعم واذا جريا
مجرى الواحد ضعف امر الجمعية فيهما فكانهما ليسا جمعين فلا يرد وهذا على الصفيقة
ليس بوارد لانه شرط فى الجمع المعتبر ان يكون بعد الفه حرفان وضاعدا وافعل

وافعال لسبب ذلك لم اعد ردان على من قال السبب جمع لا نظير له في الآحاد فكانه
اورد على اصل لزوم الجمع ولكن اللزوم صفة الجمع الذي بعد الفه حرفان فصاعدا
اذ لسن اللزوم وضده وهو الصحيح يورد عليه سقط السوال من اصله ق
امتنع حضاجر علما للضبع لكونه منقولا عن جمع حضجر هذا ايضا سوال وجواب
فالسوال ان حضاجر علما للضبع مفرد وكان حقه ان لا امتنع من الصرف لعوان
اصل الجمع فالجواب انه منقول عن جمع حضجر وهو العظم البطن فكانه كان في
في الاصل جمعا ثم سمي كما لو سمي مساجد رجل فانه ممنع من الصرف وان كان مفردا
نظرا الى الجمعة الاصلية فلذا هامنا وسراويل اي وامتنع سراويل من الصرف
مع انه مفرد لانه جمع سروالة تقديرا يعني لم يستعمل في المشهور سروالة يقدر
لكون واحد سراويل ليلا يرد ونحو جواز حكمه حكم قاض رفعا وجرا على الاعرف وحكم
ضوارب نصبا وقيل نصبا وجرا يعني نحو جواز ما كان جمعا لفاعله مثل الالام
كعوال جمع عاليه وغوال جمع غالية وحواش جمع حاشيه وظوابر جمع ظابرها وفيه قولان
احدهما وهو الاعرف ان حكمه حكم قاض في الرفع والجر فتقول هذه جوار كما يقال
هذا قاض وتقول مررت بجوار بالجر كما تقول مررت بقاض يعني الا فصح الا في حال
النصب فتقول رايت جواري كما قال رايت ضوارب يعني انه في
النصب اعرابه لفظ وفي الرفع والجر تقديري والقول الثاني ان حكم جوار حكم ضوارب
في النصب والجر فكما تقول رايت ضوارب ومررت ضوارب يقال رايت جواري ومررت
بجواري بفتح الالف اعرابه في الرفع تقديري وفي النصب والجر لفظ وبهذا استقط
اعتراض عبد الله بن ابي علي الفرزدق في قوله فلو ان عبد الله مولى هجوته ولكن
عبد الله مولى مواليا قيل لما قال الفرزدق وعصر هجاه بابن مروان لم يمنع
من المال الا مسحتا او محلف لحقه عبد الله بن ابي اسحق الوادي النحوي
فهجاه الفرزدق بهذا البيت ومعنى فلو ان عبد الله مولى بني الحضرمي وبنو
الحضرمي خلفاء بني عبد شمس والمولى الحليف الذي انضم الى قوم وهو ليلد
لتعرهم واذا خالف رجل مولى كان اذل فلما بلغ هذا البيت ابن المعتز قال
قولوا للفرزدق لحنت في هذا البيت ابصاحبي حركت مواليا في الحفض المسحت

من اخته اذا اتصاله فالمسحت المملك والمحلف الذي بقيت عنه بقية من
الحلف وهو العشر يقال حلفت لطمن من مراين لدن وطفت الثور
قطحته واشتاصله والنون بدل عن الالف المحذوف عند سيبويه في احدى
الروايتين لكون الاسم ممتنعا من الصرف والممكن في الاخرى في الرواية
الاخرى اذ لم يثن بعد اسماء الحذف بعد الالف الاحرف احد وزيف ان المحذوف
في حكم الثابت بشهادة بقاء الكسرة يعني ان نحو حوار فيه روايتان عن سيبويه
احدهما انه ممتنع عن الصرف والنون ليس للتمكن بل هو بدل عن الالف المحذوف
او عن حركة الالف وروايته اخرى منه ان الاسم منصرف كما هو مذهب الاخفش
والنون للتمكن وعلل صرفه بان شرطه هذا الجمع ان يكون بعد الفه حرفان
يصاعد اولم يثن هنا بعد الحذف الا حرف واحد بعد الفه وزيف هذا بان
المحذوف في حكم الثابت بشهادة بقاء الكسرة لان الالف لو لم يكن في حكم الثابت
لما كسر الالف فلما حكم بثبوت الالف في حكم بقاء الكسرة فينبغي ان يحكم بثبوته في منع الصرف
لانه حكم ليعط مثله ومثله اي ومثل نحو حواعش حواعث اذا صغر تقال اعيبش
فان مده الوحمين كما في جوار ففي وجه حكمه حكم قاض رفعا وجرا وحكم ضوارب
نصبا فتقال هذا اعيبش ومررت باعيبش ورايت اعيبس كما تقال رايت قاضيا
والوجه الثاني ان حكمه حكم ضوارب نصبا وجرا فيقال رايت اعيبش ومررت باعيبش
وفي الصرف وعدمه ايضا مثل حوار فانه قد تقال انه غير منصرف لان الالف
المحذوف في حكم الثابت اذا صله اعيبش بوزن افيعل وقد تقال انه منصرف
لان الالف محذوف حذفا مستمرا فلم يبق زيد الفعلان اعيبش بوزن كلب
صوته فهو منصرف ويجاب بان المحذوف في حكم الثابت شهادة بقاء كسر الشين
واما التركيب فشرطه ما ثر العلمية لانه بعد العلمية يحصل الامتزاج بين الكلمتين
فيصيران بمنزلة كلمة واحدة معربا باعراب واحد بخلاف ما اذا لم يكونا ممتزجين
كضارب زيدا وعشرون درهما فانهما كلمتان غير ممتزجين فلم يكن لهما اعراب واحد
فالامتزاج انما حصل بالعلمية فلذلك اشترطت وان الكون باضافة لان الاضافة
توجب اعراب المضاف واعرابا للمضاف اليه وان كان بعد التسمية

فلم يوجد فيهما امتزاج تجعلهما الكلمة واحدة يستحق اعرابا واحدا وهو المعتبر في
باب منع الصرف والاسناد لان الاسناد يقتضي استيفاء الاسم على حال الاول فيكون
علة منعه الاعراب فيه ومنع الصرف في المعربات بعد ان يكون من اسمين
اى شرط التركيب ماذكونا بعد ان يكون المركب من اسمين احترازا عن نحو
سيبويه علما فانه لم يعتبر تركيبه لانه من اسم وحرف لانه كسرة اتصال الحرف به منزلة
احد حروف الكلمة فلا يطرح حكم المركب لاكونه فرعا وشرط وجوب باشره اى بناء المركب
ان لا يكون الثاني متضمنا للحرف قبل العلمية لانه لو تضمن الحرف الذي قبل العلمية يمتنع
لوجود شرطه الوجوبي فليس الثاني متضمنا الحرف وجمشر عند علما جاز اعرابه
مع منع الصرف والاتباع على الفتحة يعني ان خمسة عشر لما تضمن الثاني حرف العطف
قبل العلمية جاز فيه وجهان بعد العلمية احدهما اعدم اعتبار تضمنه اذ حال
العلم الاوراد تضمنه الحرف فهو معرب ممنوع من الصرف للعلمية والثاني ان يقال لما
تضمن الحرف قبل العلمية ينقل الى العلمية فجاز اتباع الفتح اعتبارا للمنقول عنه
وكاروع المنقول عنه في الاعراب وهي ايضا في البناء فلم يجاوزه واما البعجمة
فهي كون الكلمة من غير اوضاع العربية وشرطها علمية في البعجمة والزيادة او تحرك
الاوسط كابرهم في الزيادة على الثلثة لمكراسم اعجمي لنوح عليه السلام في تحرك الاوسط
وانما اشترطت العلمية في البعجمة لانه لو لم يكن علما في البعجمة ونقل الى العربية
خف على لسانهم وادخل اللام والاضافة بخلاف ما اذا كان علما فانه يمتنع اضافته
وادخال اللام عليه يعني اجري عليه احكام العربية فتقوى العجمة ويشترط مع
العلمية احد شيئين امرين من الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط لانهما اوجبا ان الفعل
بخلاف الثلاثي الساكن الاوسط ونحو نوح منصرف في الاكثر لانه ثلاثي ساكن الاوسط
فقد حقه بطل احد السببين فكون منصرفا فان قلت فلم اعتبرتا العجمة
في ماه وجودخي يجب منع صرفهما مع فوات طها وهو تحرك الوسط ولم تعتبر في
نوح قلت العجمة هناك ايضا غير معتبرة في كونها سببا مانعا من الصرف بل اعتبرت
لترجح امر الثاني والمفوتة له والا يلزم من كونها مفوتة كونها سببا مؤثرا في منع
الصرف واما الالف والنون فان كانتا في اسم غير صفة فشرطه العلمية تحقيقا

للزومه نحو عمان وان كانتا في صفة واسقاء فعلانه وقبل وجود فعلى بعد ان
كانت على فعلان بحقيقا للمضارعة فسكران ممتنع يعني على الوجهين لانه انتفى
فيه فعلانة ووجد فيه فعلى لسكرى ونديمان منصرف على الوجهين لانه وجد
له فعلانة وانتفى فيه فعلى ورحمن مختلف فيه نحو على اعتبار اسقاء فعلانه ممتنع من
الصرف على اعتبار وجود فعلى نصرف اذلم يوجد فيه رحمى وقوله بعد ان
كانتا اى فعلى على فعلان اى في المذكر بحقيقا للمضارعة يعني ان الالف والنون
مضارعتان لالتفي الباقي في حمراء لانهما زائدتان تزيدان معا في آخر الكلمة
ولكون ما قبلهما مفتوحة ولكون اول الزائدين من مد فهذه الوجوه لسانية
اصل المضارعة وذكر المصنف لتحقيق المضارعة وجها آخر وهو ان مذكر كل واحد
منهما مخالف للصيغة لمؤنثه فعلان مذكر وعوشه وجهلا نحو فعلى وافعل مذكرا
كاحمر وعوشه فعلاء فكون مذكر كل واحد منهما مخالفا لمؤنثه تحقيقا للمضارعة
بينهما وهذا يعني قولهم ان فعلان وفعلاء مضارعتان انما منعتا ان مذكر كل
واحد منهما مخالف لمؤنثه في الصيغة بخلاف ضارب وضاربة فان مؤنثه ومذكره
في الصيغة متساويان لانحلفان الا بوجود الهاء وعدم الهاء بخلاف فعلان
وفعلى فانهما تخلفان صيغة كما ان حمراء واحمر تخلفان صيغة ولذلك قال بعد
تحقيقا للمضارعة بينهما واما الف الالحاق فهي الف تلحق الاخر وصرحها الماشي
وشرطها العلمية نحو ارطى اذا سمي به وبدليلها لغير الماشي مجاراطا فرالف الحاق
بالف تلحق اخر الكلمة لا الماشي ولا تزيد بالحاق هنا ان تلحق بنا الاسم باصرافان
الف مقصورة للالحاق فانها الف تلحق آخر الاسم وليست للماشي بدليل
مقراه وليس في الكلام سداء اصل يلحق هذا به بل المراد بالالحاق ما فسرناه
به فعلى هذا الوسمي بقيعرى وكان غير منصرف للعلمية والف الالحاق انه بالعلمية
اشبهت الف الماشي بامتناع دخول الهاء كما ان ارطى اذا سمي به لا يدخل التاء
فيبقى الف الماشي وقوله اى هي الف فرده هكذا نقل في الحواشي عن المصنف
وفي جعل الف الالحاق سببا نظر لانه موضع استغناله من لغرض ممنوعا من
الصرف والا فقد لا تسلم منع صرفه ولذلك لم يذكر صاحب المفصل وغيره كونه سببا

منع الصرف فارط عندهم بعد الشمنة ليس قبله الا سبب واحد فحقه ان يكون منصرفا
وهذان الآخران يعني الف الالحاق والالف والنون المضارعين الابعد
ان سببين بل صيرا فعان الف لدانث هذا في الف رط ظاهر ان سببة
تتوقف على سببه بالف لدانيث املف الالف والنون ففيه نظر لان
النحويين ذكروا انه فرع على المزيد عليه كما ان الدانيث فرع على المذكر وكذا
في غيرهما فبنت فرعنة من هذا الوجه لكن ذكروا لوجه المعونة مضارعتهما
لالف الدانث لان في عينة تتوقف على هذا الشبه بخلاف لف رط وان فرعينة
تتوقف على هذا الشبه وبحوز صرف غير المنصرف للضرورة مطلقا خلافا للكوفيين
وافعل من كذا وما سكوا به يبطله لحوق التنوين نحو خيرمنه وشرمنه يعني ان غير
المنصرف لضرورة الشعر مطلقا يعني في كل بنا نحو قوله لك الساعي عمدتنما وحشا
عليهما واقع بالتنوين وهذا وحوش اصبحت لم يرتفع وانما جاز صرف
ما لا ينصرف لانه رده لى اصله وهو الصرف ويستثنى ما في آخره الف لدانيث
المقصورة كحبلى فانه لا يجوز صرفه اذ لا ضرورة لى صرفه لانه اذا صرف دخل
عليه التنوين ويسقط الالف فنودي لى الايتان بحرف ساكن وصف حرف ساكن
والضرورة تلجئ الله **فقوله** للضرورة اخرج هذه الصورة لانه لا ضرورة
فيه واما الكوفيون فلا يجوزون صرف فعل من كذا الملازمة من لدالة على المفاضلة
فصار بمنزلة المضاف فمنع دخول التنوين فيه وقال المصنف وجود من لا يمنع
من تنوينه كما لم يمنع من نون خيرمنه وشرهنه انما هو زن افعل في التقدير و
للتناسب عطف على قوله للضرورة اى يجوز صرف غير المنصرف لتناسب ايضا مثل
سلاسلا واغلالا فانه قارن كلمات منصرفة فصرف لتناسبها ولا يجوز عكسه اى
لا يجوز منع صرف المنصرف لضرورة الشعر لانه ليس رد الى اصله بخلاف الاول
واهل الكوفة جوزوا منع الصرف للعلمية وصفها اى من غير سبب آخر متمسكين بقوله
فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع حيث منع مرداس من الصرف وليس
فيه الا العلمية فقط واجاب عنه بعضهم بان الزوائد يفوقان شيخ في مجمع وهذا
ليس بمستقيم لان الزوائد الاخرى صحيحة ومنقولة في صحيح مسلم وغيره ويكفي في

في الجملة الرواية الصحيحة بل الاولى في الجواب ان يقال انه على خلاف القياس
واستعمال الفصحاء وقد يتجعل بعضهم نصيب لعبيد بن عينة والاقرع وبعد
فما كان حصن ولا حابس لبيت وبعد وقد كنت في الحرب ذا تدرا فلم اعط شيئا
ولم امنع الا اقاربي اقل اعطيتها عديد قوائمها الاربع وما كنت دون امرئ منهما
ومن يخفض اليوم وهو الصعد لا يرتفع وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى جملة
من المؤلفة منهم من بني قرارة عينه من الابل بن حصن ومن بني تميم الاقرع بن حابس
كل واحد منهما مائة مائة واعطى عباس بن داس من بني سليم حسن فقال الحاسدون
في ذلك للنبي صلى الله عليه اتجعل نسبتك وعبيدا سهم فرس لعباس فاعطاه النبي صلى
الله عليه وسلم اضعاف مائة بقال السلطان دونك درا اى وعدة وقوة
على دفع اعدائك عن نفسه وهو اسم موضوع للدفع من الدرا والدار دانت والمرداس
بكسر الميم اصله لحجر الذي يرمى به الدبر لتعلم افتحاما ام لا وبه سمي الرجل **فقوله** لم
اعط شيئا لم امنع معناه انى لم امنع لانى اعطيت بعضا ولم اعط شيئا استحقه
وهو المساواة وما احد سببه او سائر العلمة نصرف عند الكسائي لما انها الاكون
سببا الامع ما هي شرطه والعدل وزن الفعل وهما منتفيان اذ العدل الا يكون
الا في الاوزان المذكورة وليست منها وان الفعل فلا يكون الا احدهما فاذا لم تكن في
بلا سبب وعلى سبب احد نحو ربع وسعاد وقطام كل اسم احد سببه العلمة كسعاد وطلحة
او احد اسبابا العلمة كاد ربجان فان فيه العلمة وبابل لتعجمة والعجمة و
التركيب والالف والنون في نحو عثمان تكون العلمة موثرة فيه فان حكمه ان نصرف اذا نكر
لان العلمة مع الاسباب ما ان بجامعها او لا فان لم تجامع كالوصف فليس بحث وان
جامعها فاما ان تكون موثرة او لا فان لم تكن كالجمع والف الدانث فليس بحث ايضا
وان كانت موثرة فاما ان تكون العلمة شرطا فيها او لا فما هي شرطه فيه كالتركيب
والعجمة والالف والنون في الاسم والدانيث والتعريف وما ليس شرطا فيه هو العدل
ووزن الفعل فالعلمة الموثرة لا تكون الا مع ما هي شرط فيه او مع العدل ووزن
الفعل بان كان مع ما هي شرطه فاذا انكر انتفى الشرط فينتفي الاسم بلا سبب لانتفاء الشرط
بانتفاء شرطه وما ليس شرطا فيه هو العدل ووزن الفعل وكان مظنة ان توهم

انه بعد السكر تمنع سببان وهما العدل ووزن فدفع هذا الوهم بقوله وهما
متضادان فلا يكون اسما مستحقا على العلمية والعدل ووزن حتى تمنع بعد السكير
سببان وبيان التضاد ان اوزان العدل محصورة بحسب الاستقراء فما ذكرنا
نحو فعل لكمر وفعال لكلاث ومفعول لكسث وفعال لكتظام وليس شيء منها وزنا ن
على الفعل فلا تمتنع وزن الفعل والعدل بل يكون مع العلمية احدهما فحينئذ اذا
نكر تمنع على سبب واحد فيكون مصروفا وذكر في شكر العلم قوله رب سعاد وقطام
لان رب لا يدخل الا على النكرات فجعل رب سعاد ومسمى بقطام فسعاد مثال
لما كان العلمية فيه شرطا وهو الدابة تمنع بعد السكر بلا سببين وقطام مثال لما
تمنع على سبب واحد لان فيه العدل والعلمية والدابة فاذا نكر تزول اعتبار الدابة تمنع
على سبب واحد فبان انه بعد السكر ينصرف الاسم وهذا واضح **قوله** فان العدل ووزن
الفعل هما مجردان عطف على ما اي الامر ما في شرطه او الامر العدل ووزن
الفعل الا نحو احمر وسكران اذا نكرا بعد العلمية عند سيبويه اعتبارا بالوصفية
هذا استثناء من لضابط المذكور فان نحو احمر غير منصرف لوزن الفعل والصفة
ماذا جعل علما امتنع العلمية ووزن الفعل فاذا نكر كان القياس ان
ينصرف لان العلمية وجدت مع وزن الفعل فبعد التنكير لا يبقى الا سبب
واحد وهو وزن الفعل وانصرف فعال سيبويه انه بعد التنكير غير منصرف ايضا
اعتبارا للوصفية الاصلية والحاق راجع الى ان الوصفية الاصلية بعد
الحكم بزوالها بالعلمية مثل هي معتبرة ام لا فاعتبرها سيبويه ولم يعتبرها
الاخفش **ولا يلزمه** اي لا يلزم سيبويه بان حاتم **لما يلزم من اعتبار مضادة**
في حكم هذا جواب عن ايراد على سيبويه وهو ان بابا حاتم يعني كل ما كان وصفا
في الاصل بانه لا يلزمه ان يجعل علما فيمتنع ان يمنع من الصرف حاله كونه علما لكن وصفيته
الاصلية والعلمية ولجاز بانه لا يلزمه لان الوصفية الاصلية مضادة
للعلمية ولا يمكن اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف بخلاف
ما اذا نكر العلم الذي كان وصفا فانه يمكن اعتبار الوصفية الاصلية
لارتفاع ما يضادها وهو العلمية ومعنى العلمية فان قلت لا نسلم ان الوصفية

الوصفية الاصلية مضادة للعلمية في الحال لان معنى الوصفية الاصلية انه كان
وصفا في الاصل ويصدق على العلم انه كان وصفا في الاصل فبينهما غير
متضادين كما ان نحو الحسن علما ادخل فيه اللام باعتبار الوصفية
الاصلية فحال كونه علما اعتبر فيه الوصفية الاصلية ولذلك ادخل فيه
اللام فلم تعتبر الوصفية الاصلية في نحو خاتم فلم يغلب غلبة تامة حتى
في النوى منهما ان الاجتماع بين الوصفية الاصلية والعلمية شرط للمنع
سببا لمنع الصرف واما اللام في الحسن فلا يلزم اعتبار الوصفية لكن اعتبار
الوصفية ليس شرطا ان يكون مع العلمية في ادخال اللام فدخول اللام
لا شرط فيه اجتماع الوصفية والعلمية ومنع الصرف شرط فيه اعني
الوصفية مع العلمية وهذا انما يصح اذا سلم التضاد بين الوصفية
الاصلية والعلمية في الحال ونحن ممنوعناه من اصله فلا يكفي هذا القول
في الجواب وغاية ما يقرر مذهب سيبويه انا علمنا بالاستقراء اعتبار الوصفية
الاصلية في موضعين احدهما ما كان وصفا في الاصل وهو الآن وصف
كما هو في غير العلم والثاني ما كان وصفا في الاصل وهو الآن اسم جنس غير علم
كاسود للحية والاذم للفتد واما اذا كان علما وكان وصفا في الاصل
فلم يعهد اعتباره فلا بد له من دليل وعلى الاخفش بيانه واما بعد تنكير
العلم فقد يرجح منشأ ما بالصورة الاسود والاذم لانه ليس معه المنافي
حينئذ ومعنى **قوله** لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد اي
اعتبار اجتماع متضادين معا في حكم واحد وهو منع الصرف فان اجتماع
السببين معا شرط في هذا الحكم وصدا احترازا عن صورتين احدهما نحو
الحسن علما فانه انما ادخل اللام باعتبار الوصفية ولكن الوصفية والعلمية
ليس اجتماعهما معا شرطا في ادخال اللام الا نادرا فان هذا الجمع
انما يكون في الاسم لا في الصفة وادخال اللام انما يكون باعتبار الوصفية
فاذا جعلناه هذا الجمع وعرفناه باللام فقد اعتبر بالوصفية والعلمية لكنهما
في الحكم اما الوصفية فباعتبار اللام واما العلمية فباعتبار جعله هذا

بلجمع فيهما معتبران في حكمين مختلفين ومما ادخال اللام وجمعه هذا الجمع
ويمكن ان يعال هذه الصورة خارجة بالقيد الاول وهو اعتبار اجتماع البيتين
معا اذ اعتبارهما معا ليس بشرط وانصرف احاد ونحوه للثلث ومئات عما
لانه لا يمكن اعتبار العدله الاصلية لانه يلزم منه الوصفية فلا عتبار العلم يلزم
اعتبار الوصفية مع العلمية لحاتم واذا نكر بعد التسمية حكمه حكم اجر يعني
اذا نكر احاد ونحوه فزال مانع اعتبار العدلة مع وهو العلمية فيرد العدله
مع الوصفية الاصليه فحكمه حكم اجر باعتبار الوصفيه فان قلت مسلجد
اذا جعل علما يمنع ان لا يعتبر فيه الجمعية لان الجمعية تنافي العلمية ولذلك
اذا جعل العلم تاول بنكرة فالجمعية منافية لها قلت المراد انه مشابه للجمع
فلذلك اعتبر له ذلك القدر من الاسباب الجمع وما يشابه الجمع فان قلت فلم اعتبر
مشابه الجمع في الثانية ولم يعتبر مشابه العدل قلت لان الجمع اعتبر في مايه
صيغه مستمى الجموع وكونه على هذه الصيغة سبب الاعتباره والعدلية
لم تعتبر في اعتبارها كونها على صيغة مخصوصة فاعتبر المشابهة في
الاولى دون الثانية وطرق نكر العلم ان يتاول بواحد من الامة المسماة
بهذا لفظ زيد واسمه زيدا جراو يكون صاحبه وداشتهر بمعنى من المعاني فيجعل
بمنزله الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى فلما ذكر للمسئلة
السابقة وهو ان ما به احد سببين او اسبابه العلمة تصرف عند التنكير كان
مظنة ان يقال فما طرق نكر العلم فقال وطرق نكر العلم الى آخره وذكر
لنكر العلم طرقين احدهما ان يتاول العلم بواحد من الجماعة المسماة به
يعني ان لفظ زيد مثلا لواحد شخص فاذا اريد المسمى بالزاي والياء والدال
صار اسم جنس متواطيا يدخل فيه كل من سمي به فخرج عن العلمية فلم يقتض
عن قوله ان تاول بالمسمى بالاسم لانه لا يلزم منه النكرة بل يكون خروجا
من التعريف المعلى الى التعريف للام وانما يكون نكرة اذا اريد واحد من المسمى
به فلذلك قال تاول بواحد من الامة المسماة به ولم يقل بالمسمى به ولذلك لو
قيل هذا الزيد اشرف من ذاك الزيد لكان معناه ان المسمى بزيد

بزيد المشار اليه اشرف من ذلك المسمى الآخر ويكون معرفة ولذلك مع فتحة
لهذا فسكونه باعتبار اراده واحد من المسمى والثاني ان يكون صاحب
العلم اي مسماه مشهورا بمعنى من المعاني فيجعل بمنزله الجنس الدال على ذلك
المعنى نحو لكل فرعون موسى اي لكل ظالم مشهور بالظلم فكاننا زيد لكل منصف
بالظلم لكل ظالم مبطل موسى اي عادل محق والنكرة الاولى في الاول باعتبار
التسمية وهو كونه مسمى به وفي الثاني باعتبار الانصاف بالمعنى الذي فيه
اذ ليس المراد بقولهم لكل فرعون موسى كل مسمى بفرعون مسمى بموسى وهذا
المثال ان ورد في استعمال العرب فتاويله ما ذكره على انه يحتمل ان يقال
الحاجة الى نكره بل يقدم المثل كما قيل في لا هيثم الليله للمطي ق
في قصه ولا اباحسن ان المراد المثل هيثم والاصل انه حسن يختلف في المثال
ان يكون التقدير لكل مثل فرعون مثل موسى فالعلمان حالهما والحاجة الى تقدير
مثل تقدير المضاف وهو المثل وجعل صاحب المفصل انما لم يذكر الطريق الثاني
بناء على هذا الاحتمال اولم يره وارد في استعمالهم والتصغير لاحد سبب الا العدل
والجمع ووزن الفعل ما خلا صدر عن زوايد لاحترام الصيغة نحو اجيد
تصغير احاد ومسيجد في المسمى بمساجد اي في تصغير المسمى بمساجد وحجيض
تصغير حضم اسم رجل نحو لا فاحمر وبعلبك ان صيغة المكبر كافية محفوظه
في الثاني من حيث يمكن الاستدلال عليها وهي في الاول مجهولة لا يمكن ان يقول
يعني التصغير لا يحل بسبب من الاسباب الا ما استثنى اما الوصف فظاهر انه لا
يحل التصغير به بل يرد وصفا الى وصفه فاذا قلت في ضوء تصغير
ضارب وضاريب كان وصفا وضوء يدل على حقارة في ذلك الوصف
والحقارة وصف آخر فلا يخل بمعنى الوصفية كانه قال ضارب حقير وكذا الثالث
لا يحل به التصغير وهو واضح ولذا لم يحل بعلبك لو قدر بعلبك لكان المركب
باقيا على حاله اما الجمعية ففيه موضع حيران اذ لو صغر العجمي يخرج بالتصغير عن
وزنه الاصلي المستعمل في العجم فينبغي ان يصنف الجمعية بهذا الصغر ففيه
نظر والالف والنون ان كان في صفه فظاهر ان التصغير لا يحل به لانه تقال

سكران صفة الالف والنون بحاله وكذا ان كان في الاسم كعثمان وعمران و
مروان ادغمت في الصغر عثمان وعمران ومروان فالصغر لاجل بالواو لنفا
الالف والنون بحالهما فقوله لاجتلام الصيغة على المسميات المذكورة يعني
انما اخل التصغر بحالة لاجتلام الصيغة فالعدد كاحاد اذا صغر وقل احيد لم
يبن وزن فعال وكذا الجمع نحو مساجد لا يبنى وزن مفاعل وكذا وزن الفعل الخاص
كضرب وبعد فانه لا يبنى ذلك الوزن مما استثنى من وزن الفعل فقال لخلاصه
عن الزوايد يعني اذا كان في اوله واحد من الزوايد كاحمر فانه يعاد في تصغيره
احمر وثعلب فانه يعاد في تصغيره ثعيلب لمكبر كانها باقية محفوظة
من حيث عكن الاستدلال عليها يعني ان حروف المكبر وهي الهمزة والحاء والميم و
الواء باقية بحالها لكن اختلف الحركات وكذا فيقال حروفه الاصول باقية و
اختلف الحركات فهذا معنى كون الصيغة محفوظة يعني حروفه باقية بخلاف
وزن الفعل الخاص مجهوله كضرب فانه في التصغير يقال حضيض فحروفه الاصول
وان كانت باقية ايضا لكن كان في الاصل مدغم وهي الضاد في حضم وفي
التصغير صار منفكا انها بالتصغير فالصيغة المدغمة لم يبن بحالها فلذلك
قال وهي اي الصيغة في الاول وزن الفعل الخاص مجهول الانها منفكة وقد
كانت مدغمة فكانها مجهولة ولهذا قال اخل التصغير بالعدد فالجمع ايضا نحو مساجد
فانه اذا قيل مسيجد لم يبن جمع حروفه لفوات الالف وكذا احاد لو قيل احيد لم
يبن لان الحروف الاصول غير باقية فلحرمة الصيغة وعكن ان يقال ان نحو اجير
وقليب بعد التصغير انما امتنع صرفهما لانهما وزن الفعل ايضا فان اجير كابيطر انما
وقيل كبيطرات فبعد التصغير صارا عند فعلن فالمصغر هما اخل بزنة
الفعل اصلا بل انتقال الى زنة فعلن آخر فن قال حمر كان وزن اعلم وقليب كان
وزن ابيطر ثم التصغير لانتقال الاسم به الى الوصفية لجواز غلمون وقيون
مع امتناع ذلك في مكبرهما ولهذا قيل يمنع صرفا دون منع صرف مكبر حلبي
بان محلا بالعلمية كالنسبة الا انهم لم يفرقوا بين المصغر والمكبر في اعتبارها
وقالوا هذا طليحة كما قالوا طلحة لان المصغر كانه جعل المصغر نزلا ان جعله

جعله وصفا له محضا الصغر مبتدا وخبره قوله طلحة هذا اذا اريد اجواب اما
الاول فهو ان يقال ان نقول التصغير ينبغي ان يحل بالعلمية ايضا لان التصغير
يجعل الاسم وصفا ولذلك يجوز غلمون وان لم يجر في غلام غلامون وهي الجمع
بالواو والنون انما يكون للعلم او الصفة وغلام وقيس ليس بعلم ولا صفة
فلم يجعلا بالواو والنون ولان التصغير يجعل الاسم وصفا فالواو ورجع دار
منصرفة واما اذا اصيف وقيل ادر حكموا بمنع صرفها لوزن الفعل والصفة
مبنية ان التصغير ينقل الاسم من الاسمية الى الوصفية وكان حلفا ما ان يحل
بالعلمية لان الوصفية فضاد العلمية كما ان الستة ايضا ينقل الاسم الى
الوصف لها سمي وهاسم فان هاتها اسم محض لا يوصف به ومذا سمي يوصف
به نحو رجل هامة فلم يجب بهم لم يفرقوا بين المصغر والمكبر في اعتبار العلمية
فقالوا طلحة غير منصرف للعلمية والتانيث ولذا طلحة بسنين وعايشة
يقدره ان العلمية كانها وزن على المصغر لان التصغير ورد على العلم فقولك
طلحة صغر او لا فقيل طلحة ثم كانهم جعلوا طليحة بعد التصغير لا علامة
ان التصغير يجعله منزلة الوصف لكن لما هذا الوصف علما فقد زال ذلك
الوصفية نظرا ان علمها فلذلك اعتبرت العلمية بعد الصفة وهذا معنى
قوله لان جعله وصفا يعني ان التصغير جعل طلحة المكبر وصفا لكن لما كان
العلمية على الوصفة لم يبق ذلك الوصفية بحالها فكانه اخرجه من الوصفية الى الاسمية
فلم يبق وصفا محضا فلم يحل بالعلمية والا يخفى عليك انه يجوز والمصنف لم علله و
ولذلك قال لكانه جعل المصغر نزلا وما ذكرناه يوضح لها ويمكن ان يجاب بجواب آخر
وهو ان التصغير لا يجعل مبنيا بالعلمية فولك ان التصغير ينزله الوصف قلنا منزله
الوصف للعلم او ينزله وصفه مطلقا الاول مسلم والثاني ممنوع فعلى هذا اذا قلت
في زيد زهيد معناه انه علم حقير فالعلمية باقية وانضم اليها بسبب التصغير وصف
الحقارة فلم يخرج العلمية عن كونه علما مطلقا بانضمام وصف اليه فحق التصغير
لاجل العلمية بل فيه كان علما بالوصفه فصار علما موصوفا بصفة فقولك طلحة
في التقدير منكر ومعناه طلحة للحقير فالعلمية باقية بحالها وهذا كانه اجود ولكن

تنويل قوله الا ان جعله وصفا له محضا عليه ومعناه ان المصغر جعل المصغر هو
الا ان جعل المصغر وصفا محضا له اى الجعل التصغير اى لم يجعله وصفا محضا لغرض
التصغير بل معناه انه علم موصوف فالتصغير ما جاء لعلمية بل جعل العلم موصوفا
بصفة زائدة وهي الحقارة فكان قولك غلام اذا صغرته غلام حقير فالدلالة
مافية وانضم اليها صفة الحقارة فلانضمام هذه الصفة صح جمعه بالواو والنون
هذا غاية تحرير هذا الكلام والله اعلم بالمقاصد والكلمات المنهي بها في اوائل السبعة
فمن جعلها اسمها مما لا ينافي فيه الاعراب نحو كيعص وحامد محكي ليس الا واما ما ينافي
فيه الاعراب بان يكون اسما ذا لص ونحوه او اسما عدد مجموعا على ذنة مفرد كطاسين لو
ان ما سمي بكذا طاسين سميم بجعلهما واحدا كدار اجر وامع فيه الاعراب والحكاية مع منع الصرف
للعلمية والتانيث وعليه قوله بذكر في حم والرمح ساخم فهذا بلاحم قبل التقدم ان كلمات
التهجي الواقعة في اوائل السبعة اختلف فيها فقال بعضهم انها حروف له لفظة فكلمات فالم
معناه انا الله اعلم والمص معناه انا الله اعلم وانصر فقال بعضهم انها اسما السبعة وعليه
الاكثرون فعلى هذا يجيء على قسمين قسم لا ينافي فيه الاعراب نحو كيعص متعين كونه
محكيا لانه اريد بكل له اعراب الالكان اسم واحد وكلمات من كلمات والاجزء مركب اكثر من
كلمتين في كلام العرب فانه لا يمكن له اعراب فلذلك تعين كونه محكيا وقسم ينافي فيه الاعراب
وهذا على ثلثة اقسام احدها ان يكون اسما ذا لص ونحوه والثاني ان يكون اسما مجموعا
على زنة مفرد كطاسين فانه بوزنه فابيل وكذاحم والثالث ان يكون ايضا اسما لا لو ازنة
مفرد بل جعلت بمنزلة اسم واحد كطاسين سمي فانها بمنزلة مركب كدار اجر فهذه الاقسام
الثلثة يجوز فيها الحكاية ويجوز فيها الاعراب مع منع الصرف للعلمية والتانيث كما جاء في
قوله بذكر في حامم والرمح ساجر مما لا بلا قبل التقدم فاعرب حم ومنعه الصرف وقبله في
اسعث وام بابان سمه فيل الاذى فما يرى العين سلم بدكون البيت وبعده
سكنت له ناح حبب فخصه فخرصه بالدين واللغم اما الاعراب فيه وظاهر لوقوعه في التركيب
ووجود السببين منع الصرف اما الحكاية فلانها لو كانت كلمات حتما ان توقف عليها ولا لو
قع في التركيب بل يجرد تعددها لتوقف بوب على لام حارثة فاستغنى ذلك الحكم الذي كان له
قبل التركيب فحكي ثم المعرب كلا نوعيه يعني الاسم المكن والفعل المضارع اما ان يسمه الاعراب

الاعراب على سبيل الابتداء او على سبيل التبع لغيره والمشبه اما مرفوع او منصوب
او مجرور او مجزوم وهذا بيان ذلك المرفوع هو من الاسم انواع منها الفاعل وهو ما قام
المسند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه ايذا كقولك قام زيد ومن في من فعل لبيان
للمسند اليه فان قلت ظاهر هذا يقتضي ان يكون الفعل مسندا الله ولا يستقيم
ان الفعل مسند لا مسند اليه قلت الضمير في الله او يرجع الى اللام في المسند لزم ذلك
ومعنى ان الفعل مسند الى نفسه وليس كذلك بل الضمير راجع الى الموصول الاول او الموصوف
وهو ما اي هو المسند الى ذلك الشيء والفعل يصدق عليه انه المسند الى الفاعل لا
نفسه **قوله** من فعل بيان للمسند اليه عزه وهو المعبر عنه بقوله ما قوله او شبهه
يعني به الاسماء المتصلة بالافعال كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل
والمصدر ان اعمل وكذا الظرف والمعبر عنه بمعنى الفعل لا شبهه فقوله او شبهه اما ان
يندرج تحته ما هو بمعنى الفعل كالظرف ولا يندرج فان اندرج لم تصدق قوله في
الحال ان العامل فيها الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج كان حقه ان يذكر هنا
ايضا او معناه معقدما عليه احتراز عن نحو زيد ضرب فان الفعل مسند اليه ولكنه
ليس مقدما عليه فليس وعلما وهذا انما يصح اذا سلم ان ضرب مسند الى زيد وقد منع
بانه مسند الى ضمير الله وقوله ابدا تاكيد للتقدم الا ان يقال المفعول به ايضا
مسند الله والفعل يتقدم عليه لكن لا ابدا اذا المفعول قد يتقدم على الفعل نحو زيدا
ضربت وان نزل بالاسناد الله الاخبار عنه حيث من المعنى فجميع ما وقع خبر المبتدا
اذا اقدم على المبتدا يخرج عنه لانه وان قدم عليه فليس بمقدم عليه ابدا اذ
جاز ما خبر المبتدا لا يكون الا واحدا اذا المسند اليه لان تعلق الفعل بالفاعل يجعله الاسناد
والقيام فاذا اسند الفعل وهو الى فاعل فقد حصل الاسناد والقيام به الجملة فلو اسند
معه الى شيء آخر لما تم الاسناد الاول ولا لقيام فاذا اسند الفعل لكنه تام لكان المضاف
اذا اضيف الى شيء في تلك الحال يضاف الى شيء آخر معه فلان تعلق الفعل بالفاعل على
جهة الاسناد والاسناد لا يختلف ونسبة الفعل الى المفعول جهة التعلق والتعلقات
تختلف بحسب المصدر والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه فلذلك
تعددت المفاعيل بحسب تعدد التعلقات ولم تتعدد الفاعل اذ تعلق الاسناد

واحد والاسند الى الواحد والى الاثنين اولى الجملة وقولهم قام الزيدان فالمسند
الله المجموع لكل واحد منهما يعنى وقد يتوهم ان قولك قام الزيدان ان الفاعل فيه ليس
واحدا فاجاب عنه بان المسند اليه فالمجموع لا كل واحد منهما وبنائه ما ذكرناه
وهو ان جهة الاسناد بين الزيدين المختلف فيهما اخذان فى اسناد الفعل اليهما معا
فهو بمنزلة قولك قاموا لكنه فان الفاعل اذا كان معناه افرادا متعددة
فالفاعل واحد وهو وارد متعددة بخلاف المفعول والحاصل ان المفعولات لما
كانت متعددة فى المعنى لم يكن التعبير عنها باسرها بلفظ واحد فعدد فى المفعولات
بخلاف الفاعل فانك اذا قلت قام زيد زيدا امكن ان تعبر عنهما بلفظ واحد له الاعراب الواحد
نحو الزيدان وكذا فى الجمع يمكن التعبير عنه بلفظ واحد وكذا فى المختلفين نحو جاء زيد
وعمرو وكان يمكن التعبير عنهما بلفظ واحد وهو الرجلان فلم يوضع الفاعل متعدد العدم
الاحتياج اليه وصيغ المفعولات متعددة للاحتياج اليها واما قوله
تواهتى رجلاها يداها واقفة لها قتب خلف الربيله رادف الشاوس ضبع اوس جره وقبله
كان بجنبيه جبانى زمخى اذا عذر له متصاف فى متصاف زمخ بان الوادى اى
بصاق والمواهقة المبايرة ومد الاعناق فى السير وقال ابن السيرافى فى شرح ابياته
اى يداها بعد يعنى انه تقدم الاتيان وبيض خلفها فداء لعلان عمل على الاتيان وراسه
فوق عجزها كانت على ظهر الفدفد فى زوايا حلف الحقيبة وصفا كانتيان عن الفعل و
جبانى من حصى اى بيتل التواب والحصى فتربع مزجابنه فيصير كالجبانى والعدل المكان
الذى فيه حجر عادر لبس الهرور به مرانه اى الاتيان والغدو والسيل الرد فتح بداها
ولم يجعلها منصوبين لتواهتى لان فى المعنى مواهتنان كالرجلين فجعلهما على المعنى كانه
قال تواهتى رجلاها تواهتنا بداها وقوله لمن روى اما رحالى رواية اخرى الى آخرها
ابن السيرافى فقد قال ان الفاعل لما لم يتميز عن المفعول بالذات بل بالوضع لكون الفعل ما
ستنوى عنه الظرفان تحقيق عكس سوار فى الاسمين بعد على تقدم الفاعلية فيهما معا
لما كانت تصح فى كل واحد منهما على البدل ذكر الشك على وجه الاعتراض وهو ان الفعل و
هو تواهتى ذكر بعد فاعلان من غير توسط عاطف بينهما فالفاعل قد تعدد لفظا
فلا يكون الفاعل واحدا واجاب بان الفاعل على قسمين قسم تميز فيه الفاعل عن

عن المفعول بالذات لقولك ضارب زيد عمرا فان عمرا مفعول لفظا ومعنى فى المعنى
فاعل لانه مضارب ايضا كما فى البيت فان الجبلين كما انهما مواهتان اى متباريان
للمدن فكذلك المدان ايضا انهما مواهتان لهما فليس لتميز بينهما بالذات زيد عمرا
يصح بالعكس ان يقال ضارب عمرو زيدا فيوهم انهما فاعلان فى الحقيقة او يصح الاكون
كل واحد منهما بدلا من اخر فى العاملة ورفع الطرفان لهذا التوهم يعنى كانهما فاعل واحد
ثم قال والعدول الى غير ذلك بدا اى سبق للسماع اى سبق ان يقال ان ارتفاع بداها
فى البيت ليس على جهة الفاعلية لهذا الفعل المذكور بل يحتمل وجوها احدها ان
تقدر فعلا افراى موافقها بداها والثانى ان يكون خبرا مبتدا محذوف يدل عليه
ما قبله وهو تواهتى رجلاها كان سايلا سال هذان الرجلان مواهتان لاى شئ
فقال يداها اى المواهقتان يداها فهو خبر مبتدا محذوف فلهذه الاحتمالات قال
والعدول به انه على لغة من جرى المثنى فى احوال الثلث مجرى واحد وهم الكنانة و
يقولون رايت الزيدان ومررت بالزيدان وجاء الزيدان فجاز فى البيت ان يكون
بداها بعنى يديها فهو منصوب على المفعولية لا فاعلا والثانى العدول به
للسماع ولا يكون اى الفاعل الا بعد الفاعل لان صور الفعل مما يستعقب تصور الاسناد و
تصور الاسناد ما اليه الاسناد اى تصور الاسناد مما يستعقب تصور ما اليه الاسناد
هذا ظاهر لان الفعل مفهوم الحذف المتنوين ان والحدث معنى متعلق بما يقوم به
عملا فذكر بعد الفاعل لتطابق مقتضى الطبع واذا تقدم الفعل حالا وباخر لكان فاعلا
فان كان معرفة او ما جرى مجراها لم يكن الا مبتدا لفظا وتقديرا ولا يجوز فيه التقديم والتاخير
نحو زيد خرج وان كان نكرة محضة لم يكن المسند لفظا ولا نوعا الا بعد التقديم والتاخير
نحو رجل طريف اى ما لطف الا رجل وان لم يصلح للفاعلية وذلك فى الضمائر المنفصلة سائغ
فيه الامران نحو انا ضربت وانا ضربت لما وكان الفاعل لا يكون الا بعد الفعل ذكر بعدها
تتمة مواقع الفاعل عن مواقع المبتدا فعال الاسم المتقدم على الفعل اما ان يصلح
للفاعلية فمعرفة تتعين للخبر او لا يصلح فان صلح فاما ان يكون المعرفة نحو زيد
خرج او ما جرى مجراها اى مجرى المعرفة نحو افضل منك خرج فما يصلح للفاعلية معرفة
او ما جرى مجراها لا يكون الا مبتدا لفظا وتقديرا ولا يجوز تقدير تاخر ذلك الاسم فى

وتقدير الفعل اذ لو قدم عليه الفعل والمعروض انه يصلح فاعلا فالبس بالفاعل اما
لفظا فظاهر لان الفاعل لا يتقدم الفعل واما تقديرا فلانه لا يمكن تقدير ما خبره
ليلا ليلتبس بالفاعل يعني ان المبتدأ المتقدم لفظا على الخبر نحو زيد قام جاز تقديرا
خبره وصف لا يجوز تقدير ما خبره فهو مبتدأ لفظا وتقديرا لا بالنسبة بالفاعل
على تقدير ما خبره وجب ان يقدر له هذه الجهة وهو النسبة بالفاعل ليصلح كونه
مبتدأ لفظا وان لم يكن معروفا بل يكره محضة اي غير محضة شيء من المخصصات
نحو رجل جاءني فانه لا يكون مبتدأ الا لفظا واما من حيث التقدير فهو فاعل ولولا هذا
التقدير لم يصلح جعله مبتدأ وجه ما انه حينئذ لا يصلح المبتدأ اصلا بل انما يصح
كونه نكرة لانه في المعنى فاعل فالمسوغ هو نفس الخبر وان لم يصح للفاعلية وذلك في
الضمائر المنفصلة نحو انا ضربت فان هذا الضمير لا يصلح فاعلا لانه مقدما لان الفاعل لا
يتقدم الفعل والاخر الان للفعل فاعلا وهو الضمير المتصل فيه فيجوز فيه الامران
اي ويجوز ان يكون مبتدأ لفظا وتقديرا وان يكون مبتدأ لفظا وفاعلا تقديرا
بحيث يقتضيه من المعنى وهو الحصول فجاز ان يكون التقدير ما ضربني الا انا وما ضربت
الا انت وقوله العلمي نصب نائب مرفوع الذي اي الذي من البصريين وهو ان يكون
مبتدأ لفظا وفاعلا تقديرا لان المعنى ما حرشه الا انا يفهم المعنى من المثل وحرش
الضب اي صاده وهو ان يحرك على جحره لعظنه حتى يخرج ذنبه ليصيدها فاصل
والاصل ان يلي الفعل اي اصل الفاعل ان يلي فعله ولا ينفصل بينهما فاصل لانه كالجزء
منه اي الفعل يدل على ذلك اي كان اللام في نحو ضربت ذكر اداة على ان الفاعل كالجزء
من الفعل الاول وهذا وبيانه ان اربع حركات متوالية اجتمعت في كلمة واحدة فلو قيل
ضربت ولم يكن اللام كما لم يكن في ضربك مع توالي الحركات الاربع لان المفعول فضلة
ليس بجزء الفاعل جزء وقوع اعراب الفعل بعده في يفعلان واخواته هذا هو الذي
يعني ان النون في يفعلان علامة رفع الفعل فهو بمنزلة حركة فصرف فلو لم يكن الفاعل
وهو الف الاثنين كالجزء من الفعل لم تقع فاصلا بين لام الفعل وما هو بمنزلة حركته و
كذلك اخواته نحو يفعلون ويفعلن ورد العين في نحو قولوا واللام في زمانا فمن يقول
هذا هو الذي يعني تحول حرف فيه العين لالتقاء الساكنين فاذا اتصل به ضمير الفاعل

نحو قولوا وقولوا ردت الواو والتي كما بعد بحركة اصلية لاتصاله بما هو كالجزء وهو
الفاعل فلذلك ردت الواو ونحو لان ما اذا اتصلت الحركة ما ليس كالجزء فانها ترد كل
الحق فان حركة اللام عارضة فلم ترد لاجله الواو ولعدم اعتبار الحركة العارضة
فهي كالساكنة فنبه على ان الفاعل كالجزء لاجله حركة اصلية ولذلك ردت اللام
في زمانا فمن قول يعني المشهور رمتنا بلا رد اللام فاما من رد اللام نظرا الى حركة اللام
كالاصلية لاتصالها بالف التثنية التي هو الفاعل وتثنية وجمعه لتثنيه انفعل وجمعه
في نحو انضا هذا هو الرابع يعني اذا كان الفعل كان صفة ان لاثنين الفاعل انضا معه و
هو الف لسما ولذلك لجمع في رد ارجعون اصله ارجع ارجع ارجع فلما جمع الفعل جمع
الفاعل انضا وهو الواو في ارجعون وان كان المخاطب مفردا في الصورتين وهذا يدل
على ان الفاعل والجزء من الفعل فيلزم من تثنية الفعل وجمعه تثنية الفاعل وجمعه وان كا ن
المخاطب واحدا وباشر الفعل لتاتيه في نحو ضربت هند هذا هو الخامس يعني ان الفعل
من حيث هو الفعل لا تطرق اليه الباشرة فاما اتى ان الفاعل صوت الفاعل كالجزء من
الفعل وباشره باشرة للفعل ولذلك فصل ضربت في ان كان الفعل مذكرا وتركها منزلة كلمة
واحدة في جدا هذا هو السادس وهو ان الفاعل وهو ان ترك من حيث هو الفعل منزلة
كلمة واحدة ولذلك لم يجز باشتدا ولا يبنيه ولا جمعه ولا تصغيره ولا وصفه ولا اكده
ولا العطف عليه لسنة الامتزاج بالفعل فصار كالجزء حكم الفعل فصار كحروفه ولا يمكن
ان يقال ان ذا هو الفاعل والرجل صفته لانه قال جدا الرجلان وجدا الرجال فدل على
ان المعرف باللام ليس بصفة لاسم الاشارة والفعل معه في باب طبت هذا هو
السابع من الادلة وتقريره ان افعال العلوم اذا وسطت او اخرت نحو زيد قام
طبت وزيد طبت نعم فحكموا بالفعل مع الفاعل ولو لم يكن الفاعل كالجزء لم يحكموا بالفعل
مع الفاعل ليس عاملا حتى يلغى فالغاؤه يتبعه الفعل وزاده معه في نحو قوله كيف
ولو مررت بدار قوم وجيران كانوا اكرام هذا هو الدليل وتقريره انهم حكموا بان كانوا زائدة
وان كان الفعل وهو كان وصف زائده ولكن لما كان الفاعل كالجزء من الفعل لم يفكوه
عن الفعل فحكموا بزيادتهما جميعا والتسوية بينهما جميعا في نحو فاصبح كبيرا واصبح عجبا
وسر حصار المركب في عاجي اي اصبح ممن يقول هذه الكلمة وهو ان كتب كذا وكتب كذا الى غير آخر

عن الامور الماضية كما هو عادة الشموح والمرح والعاجز من عمر البصل اذا بعض
معتمدا على الارض من اكبر فنسب الركان مع فاعله وهو كبت فلو لم يكن الفاعل كالجزء لما التحق
بالنسبة بهما معا هذه هي الادلة ذكرها المصنف على ان الفاعل كالجزء الفعل ويمكن ان
يتكلف لكل اخر ان احدهما كالمضم المرفوع المتصل بمضطر نحو قمت انا وزيد لا يلزم
عطف الاسم على ما هو كالجزء والدال انفصال نحو اكرمتك مع انه لا ينفصل الفاعل فلو لم يكن
الفاعل وهو تاء الضمير كجزء من الفعل لم يجز انفصال الضمير المتصل المنصوب به **فاذا تقدم عليه**
غيره كان في الرتبة موخرا هذا لازم **لقوله** والاصل ان يلي الفعل يعني اذا ثبت ذلك
الاصل فلو تقدم على الفاعل غيره كان ذلك الغير في التقدير موخرا ومن ثمة ومن
اصل ان ذلك الغير في التقدير موخر حاز نصر غلامه زيدا لان الضمير راجع الى زيد
المتقدم رتبة لان الاصل ان يلي الفاعل الفعل فلا يلزم اضمار قبل الذكر **وامتنع عند**
غيرانى حتى صرف غلامه زيدا لان الضمير يرجع الى المفعول وهو زيدا الموخر لفظا
وتقديرا وفيه اضمار قبل الذكر فلذلك امتنع وانى حتى اجاز الاضمار قبل الذكر لما
سلف واما قوله نحو قوله حمى ربه عني عدى رحائم جزا الكلاب العاويات وقد فعل
محمول على الضرورة او على ان الضمير للمصدر هذا مستند الى الخ ومعنى ان الضمير في
ربه يرجع الى العدى المذكور راجعا على المفعولة فهو مثل نصر غلامه زيدا اذا لم
لتقدير حمى رب عدى عديا واجاب عنه بوجهين احدهما انه محمول على
ضرورة الشعر والكلام في سعة الكلام والثاني انا لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدى
بل الى المصدر المدلول عليه بلفظ الفعل اى حمى رب الجزا وجب تقدمه اى تقدم
الفاعل على المفعول **اذا اتبع الاعراب** فيهما لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى
اى اذا اتبع الاعراب فيهما لفظا واتبع القرينة واسقط الاعراب لفظا بان درج نحو ضرب موسى
الخ وما اعرابه تقدير الى فالاول نحو ضرب هذا ذاك والثاني نحو ضرب موسى عيسى و
شرط انه اسقط القرينة والقرينة قد تكون لفظية وقد تكون معنوية فالاول ان تذكر
عقيب احدهما تابع من التوابع دال على اعراب المتبوع نحو ضرب موسى العاقل عيسى الظريف
برفع الظريف والمعنوية كاكل اللحم موسى وولدت الكبرى الصغرى وانما وجب
تقدم الفاعل ههنا لانه لو لم يجب تقديمه لكان اما ان يجب تاخيره او يجوز الامران وكلاهما

وكلاهما ممنوع ان اما يجب تاخيره الفاعل فلانه التزام مخالفة للاصل من غير ضرورة
واما جواز الامرين فلانه يوجب اللبس لان المفعول ان اوقع والاعراب مفقود **وكان ضميرا**
منفصلا نحو ضربت زيدا عطف على انفي اى يجب تقدم الفاعل اذا كان ضميرا منفصلا
لان اتصاله يمنع من تاخره وتاخره عطف على قوله تقدم اى ويجب تاخر الفاعل اذا كان
المفعول ضميرا متصلا وهو اى الفاعل غير متصل فانه يجب تقدم المفعول هنا
لان اتصاله يمنع من تاخره فاما قوله غير متصل لان الفاعل اذا كان متصلا
ايضا فلا يجب تقديم الفاعل المتصل نحو ضربني زيدا فانصل به اى بالفاعل ضميره اى
ضمير المفعول اى ضمير راجع الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه ههنا يجب تقدم المفعول
اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لما ذكرنا **الفاعل في عكسه تقدم المفعول نحو ما ضرب زيد**
الا عمرا او ما ضرب زيدا الا عمر هذه المثلة ذكرها السخ انى الحاجب وغيره من صورة وجوب
التقديم الفاعل حيث وقع المفعول بعدا او من صور وجوب تاخر الفاعل حيث وقع الفاعل
بعد الا فقولك ما ضرب زيدا الا عمر المدعى انه يجب تاخر المفعول اذ لو تقدم لكان اما بدون
الا او معه والقسمان ممتنعان اما الاول فلانه ينعكس المعنى اذ لو قلت ما ضرب عمرا الا
زيد كان الحصر في الفاعل وهو كان في الاول الحصر في المفعول ولو قدم مع الا وقيل ما ضرب
الا عمرا زيد ولذلك منع لانه يجوز ان يكون الحصر في الوابعين بعدا او مع الفاعل والمفعول
معا اى ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد فانه ممتنع تقدم ان يراد لو قدم لعدم مع الا
او بدون الا وهما ممتنعان كما ذكرنا والمصنف ذكر ان الاولى في الصورة الاولى تقدم
الفاعل وفي عكسه الاولى تقدم المفعول انما كان الاولى ولم يقل بالوجوب لجواز ان يتقدم
مع الا فقوله في الصورة الاولى تقدم ما ضرب الا عمرا زيد ويكون الحصر فيهما مع الا فقط
دون الاخر فلا يلتبس وهذا انما يصح اذا قلنا لا يجوز بعد الا الاستثنا المفرغ والحق ان كون
المسئلة مبنية على جواز بعد الا الاستثنا المفرغ فان جاز فالحق ما ذكرنا من الحاجب وان لم
يجز فالحق ما ذكره المصنف وهو انه اولى لانه لو تقدم مع الا فانه وان تعين الحصر في
المفعول فقط لكن لما كان محتملا ان يكون الحصر في الطرفين كان تاخره اولى ليلا يقع
هذا الالتباس بناء على جواز التعدية فانه اذا لم يقع الحصر الا في المفعول وحده
فلذلك كان اولى واما تعدد الاستثنا المفرغ فلا يمنع من حيث القياس او يجوز ان

ان تقال ضرب حد احدا الا زيدا عمرا فاذا لم يذكر المستثنى منه فينبغي ان يجوز ايضا
فيه ويكون استثناء مفرغا لكن الكلام في وجوهه وذلك يتعلق بالاستعمال فليطلب اهل
وجود الاستعمال ام وان تقدم الفاعل في الاول وتقدم المفعول في الثاني واجب
مع اما نحو ما ضرب زيدا عمرا وانما نضرب عمرا زيدا لان الملتبس فليس منا بخلاف قوله ثمة
يعني اما العلم للحصر فما تبع اخرا فلو قدم المفعول واخر الفاعل لكان للحصر في المؤخر
وهو عكس المراد بخلاف الصورة الاولى وهو ما اذا وجدا والا ضرب فان الحصر يفهم
من وقوعه بعدا فوا قدم او اخر يكون للحصر فيما وقع بعد الا فلا يلتبس ان لم يجز
تعدد الاستثناء المفرغ وتعذر ان للحاجة انما حكم بالوجوب فيما والاحالة على انما
طرد للباب وبضمن اي لفاعل اي جاز ان يكون الفاعل مضمرا اما منفصلا اذا فصل
بينه وبين عامله ما لا لغاط او تقديرا نحو **قوله** ما قد علمت سلمى وجازانما ما فطر
الفارس الا انا فقطره اي لفاه على احد وطرتة وسما حاناه وقوله الخ انما الذابون
لجاري الدمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي هذا مثال ما فصل بين الفاعل
وبين عامله بلا تقديرا اذ لا يدافع عن احسابهم الا انا او مثل والدمار ملحق بالاول
ان بحثت كما يقال حاق في الحقيقة اي ما تحق عليه ان حمته لانه اداد من اي حيث وهي
وعضت هي او اضمر العامل عطف على قوله فصل يعني يكون الفاعل مضمرا متصلا
اذا اضمر العامل نحو اذا ان لم ينفع كذا فافعل كذا لان اذا الشرط تستدعي فعلا والتقدير
اذا لم ينفع فلما حذف الفعل صار الضمير المستتر بارزا والعامل يتصل به فيكون متصلا
فلم يفعل المذكور مفعول المحذوف وجرى الفعل على غير ما هو له في موضع يلتبس نحو زيد
عمرو نضربه هو والزيدان العمران نضربهما هما هذا ايضا عطف على فعل اي الفاعل يكون
مضمرا منفصلا اذا جرى الفعل على غير ما هو له في موضع يلتبس يعني انما يجب كون
الفاعل منفصلا اذا جرى الفعل على غير من هو له في موضع الالباس كما ذكره فان
نضربه حاز ان يكون لزيد وان يكون لعمرو واحترز به عما لا يلتبس نحو زيد هند
نضربها فانه وان جرى على غير من هو له لا يجب فيه ابراز الضمير لانه لا الباس ولو ضرب
يتعين ان يكون لزيد وكذا الزيدان العمران نضربانهما فانه لا يلتبس بل يتعين ان
يكون الفعل للزيدين فلا يجب فيه ابراز الضمير والتزم ذلك في الصفات مطلقا اي

اي سواء كانت في موضع يلتبس او لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي فانه حرف على غير
من هو له وليس فيه الباس وكذا حيث لا يلتبس نحو زيد عمرو ضاربه هو والضارب
زيدا وهند ضربت ضاربتها هي والضاربة هند وانما التزم في الصفات مطلقا
ولم يلتزم في الفعل الا في موضع الالباس على ما ذكره لان الصفات تتضمن في القوة عن الافعال
فالملتزم من تحمل الافعال الضمائر مالا تتحمله عليه تحمل من مع ضعفها وان الكوفيين لا
فعال صنع ضمائرها بارزة يعرف بها من هي له بخلاف الصفات فانه لا تتصل بها مضمرا
بارزا وانما يكون مستترا فلم يلتزم في الافعال مطلقا لتزدن ضمائرها في الاكثر
بخلاف الصفات ظاهر هذا النقل ان لا يجب في الفعل ايضا في موضع الالباس فظاهر
نقل الفراء ان الفعل لا يجب ابراز الضمير مطلقا والخلاف بين البصريين والكوفيين انما
انما هو في الصفة اذا جرت على غير من هي له الا ان يكون فلا ضمير على شرطه المفسر نحو
قوله قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها وقوله وان امرأ سوى اليك
ودونه من الارض موماة وسداسماؤك يحنى ان يستجيبا دعاه وان تعلق ان المعنى في موفى
محمول على الضرورة استثنى مما يجب ابرازه من الصفات ما اضمر على شرطه المفسر كما في
البيت وجه الاستدلال ان ممطول ومعنى موحمان الى غريمها فلو اهمل الدال ومعنى
كما هو مذهب البصريين لكان ممطول جاريا على غير لفظا وهو العدم اذ الممطول
وهو الغريم فكان صفة ان يبرز الضمير فعال ممطول هو وانما لم يبرز لانه اضمار على
شرطه المفسر او كان الاصل في ممطول عن غريمها فحرف اعتمادا على المفسر بعد فالتقدير
وعزة ممطول غريمها وحينئذ يكون مسند هند ضارب غلامها وليس مما جرى على غير من
هي له لان الفاعل بعده والتزم المحذوف كانه مذكور لشهادة المفسر فكانه لم يجر على
غير من هي له فلذلك لم يبرز الضمير او حال من الضمير في ممطول والتقدير وعزة غريمها ممطول
معنى فالصفتان في التقدير جاريتان على الغريم لا على غيره فلذلك لم يبرز الضمير وهو
احتمال ظاهر وقوله فان الفاعل مستتر وخبره محمول على الضرورة هذا الذي استشهد
به الكوفيون على ان الصفة جرت على غير من هي له من غير ابراز الضمير وبيانه ان
تحقوقه جبران فهو جار على ما هو له في المعنى ضرورة الشعر ويمكن ان يقال الجواب
ان قوله ان سقى جار ان يكون مبتدا ومحفوفة خبرها متقدما عليه اي ان لفا سوى

الذى لاسعاد محفوفة به كان حينئذ محفوفا بكون خبر الاسعاد مقدرا عليه والجملة جر
ان نحو حزن على ما مضى له ومحفوفة بمعنى حدوثه بعد ان حقق ان يفعل كذا وزيد حقيق
به ومحوق جزعا اى حلق له وكان حقه ان يسند الى الذات فيقال زيد حقيق با
لاسعاد لان الاسعاد حقيقة بزيد لكن مر دلك ما استشكل مرفوعه تعالى حقيق على ان لا
اقول فمن قرائن رشد يا ايها المرء ونحو ذلك تاويلان حررهما انه على الغلب **قوله وسقى**
الرياح بالصبا طرد الحمر بالدال ان اكرمك فقد اكرمته والدال ان المراد ترك
على ترك القول ان اكون اماما وبلده ولا يرضى الا على بلطها به واسوى بمعنى سوى و
اسوى بمعنى سوى والمعنى ان امرأ سرى اليك ايها المرء تزاد ك ودونه موماه اى
مفارقة وسداسمك اى قاع صفصف وجعلك ان سعى دعاه وبعيته وان يعلم
ان المعانى على تنائى الضارب والجيران صوفى صاحب في قف فزالله تعالى او مسكنا عطف
على قوله منفصلا اى يكون العامل مضمرا اما منفصلا او مسكنا فتسم الممكن بحيال اما
لانها وصونى اربعة افعل وعقل وافعل وفعل او وعقل لمخاطب فان هذه الافعال
لاسناد الى مظهر والى مضمر بارز نحو افعل انا فنونا كد مسكن في العقل
ان افعل دال على المتكلم مسند اليه بدليل تمام الكلام عليه فقوله اما تاكيد وكذا في
نفعه الاربع او غير لازم وصونى فعل الواحد الغائب مذكرا كان او مونثا نحو فعل وتفعل
في المذكر الواحد الغائب وفعلت وتفعل في المونث الغائب وفي الصفات اى غير لازم الوصف
الجارية على ما هي له نحو زيد ضارب فانه لم يكن لا رماله في المذكورات لانه مسند الى
المظهر والمنفصل البارز نحو ما يفعل زيد وفعل زيد وما تفعل الا هو وما فعل الا هو وما
نظايرها وكذا زيد ضارب غلامه في الصفات فانه مسند الى المظهر ايضا او منفصلا
بارزا عطف على قوله او متصلا يعني الفاعل المضمر قد يكون منفصلا كما ذكرنا وقد
يكون متصلا بارزا وهو فيما عدا ما ذكرنا يعني نحو فعلت للمتكلم المفرد وفعلنا
في الجمع وفعلت للمخاطب المذكر وفعلت للمخاطب المونث وكذا تفعلين وتفعلان
وتفعلان وتفعلون وتفعلن ونحو افعلا وافعلوا وافعلي وافعلن **وقد تضمر** اى
الفاعل لتقريره في النفوس عند ارتفاع اللبس وان لم يجر له ذكر نحو اذا كان علا فانه يعني اذا
نصبت عدا اى ما تجر عليه فكان ناصبه اى اذا كان ما تجر عليه من الحال عدا ما بني

وعدا

وعدا نصبت على الظرف والعامل فيه كان واذا جعل كان ناقصة فعدا هو الخبر و
العامل فيه كان واذا جعل كان ناقصة فعدا مبتدا والخبر والعامل فيه معنى الاستقرار
اى اذا كان الحال مستقرا في العدو انما قال اذا نصبت لانه يجوز ان يرفع عدا على الفاعلية
لكان وحينئذ لا يكون العامل مضمرا ومنه اى ومن هذا القسم الذى يضمر فيه الفاعل
لتقريره في النفوس قوله لعمرك ما يغني الراءون الغنى اذا حشرجت يوما وضاق بها
الصدر اى النفس اى اذا حشرجت النفس بالحشرجة الغرغرة عند الموت وتردد النفس
اى اذا حشرجة النفس وضاق بها بالحشرجة والثرا والثرو عن المعنى اى لا يغني الثروة
عن المرء ان اجله ومنه قوله تعالى لقد تقطع بينكم قرا بالنصب اى الامر ومن قرا بالرفع
بينكم فهو فاعل تقطع والفاعل فيه مضمر والذى هو الوصل تقطع وصلكم واما من قوله
بالنصب فمفعول تقطع مضمر لدلالة الكلام عليه ويقرره في النفوس اى تقطع الامر بينكم
وفي المثل لم حلمت ان لم احج الرجال اى الحلمة اى فلم خلقت الحلمة اطهارا لوجوده
ومتى كان اى الفاعل مضمرا مستترا للموث وبارزا للبين اى غير حقيقيا كان الموث
او غير حقيقي لزوم الذى فعله نحو هند قامت في الموث المستتر والهندان قامتا
في الشتين والماث فيهما حقيقي والشمس طلعت في الماث لغير الحقيقي يعني ان
اما ان يسند في الموث الى مظهر فان اسند الى مضمر موثا او مونثين لزم الالسوا
كان الموث حقيقيا او غير حقيقي يعني ان الفعل مذكر حقه ان الا تقترن به التا
فان كان الفاعل مضمرا فانما لزم الالان الفاعل كالجزء من الفعل فلذلك الحق الالما
لفعل دالا على ماث لفاعل دائما لم يجب الالحاق في المظهر كما سيلتقي لظهوره واما
المظهر فلحقام الحق الالما مزجا بينهما وهي كان مظهرا موثا لم يلزم الا عند الحقيقي على الفعل
من الادمين نحو عرفت المراة هذا هو القسم الذى يعني اذا كان الفاعل موثا غير حقيقي
مظهرا لم يلزم الا اعتمادا على ظهور لفظ الموث نحو طلع الشمس ثم استثنى ما ذكره فاضطر
للحقيقي عن غيره نحو طلع الشمس فانه لا يلزم الا وقال في الفعل اختيارا اعما اذا وا
قع بينهما تفاعل كما سيلتقي وقال من الادمين لضرورة امن نحو سارا لمادة فان
الموث وان كان حقيقيا في الفعل لكنه ليس من الادمين فلم يلزم فيه الا وقوله
عرفت المراة مثال لمستتر للمفقود فانه حقيقي على الفعل من الادمين وجاز طلع الشمس

لكون المؤنث غير حقيقي وحصر العاصي المفهوم او اراد لكون المؤنث لا يلي الفعل وان كان حقيقيا
بل وقع بينهما فصل وساد الناقة لكون المؤنث غير الادميين فان كان الفعل
والصور البيت لحوق التاء دلالة على بائيته لمسند اليه على الجملة وهذا بخلاف اخبار
الشيخ ابن الحاجب في الاسناد الى غير الحقيقي فانه استدل بقوله تعالى وجمع الشمس والقمر
فان الغراء نقموا عليه ولا يتقمون على غير المختار ويجوز ان يحمل لفظ المصنف فان كان
المختار على صورة الفصل ونحو ساد الناقة الا على قوله طلع الشمس لبيلا بقع مخالفة لما
ذكره ابن الحاجب ونحو والارض اهل اتفاقها متناول واوله فلا فرق ووقت دفنها هذا
ايراد اداد المغرو هو الفعل مسندا الى ضمير الارض فكان حقه ان تبائن تبعا كما ذكرنا
في الشمس طلعت فاجاب بانه متناول ويأول ان الارض لما في المكان وهو
مذكور ويروى والارض لفعلت اتفاقها تتحرك الهمزة وانفاقها الى يستقيم الوزن
وعند الاشكال فنه وعكسه انه كتاب فاحتقرها يعني ما ذكرنا في البيت صونث
ثم لحق التاء بالفعل المسند الى ضمير وهذا مذكور وهو الكتاب لحق التاء بفعله على عكس
ما ويله وهو ان الكتاب عبارة عن الصحيفة فهو صونث معنى فلذلك قال انه كتاب اي
صحيفة واحتقرها والمونث الحقيقي ما ماراه ذكرنا في الحيوان وغير الحقيقي فاربع الى
الاصطلاح كبائنة الشمس والدار والقدر فانه لا معنى لبائنتها او ليس ما اراه ذكر من
الحيوان بل بائنتها فوق من بائنة الادمي وغيره ان عليها حقيقي فلعل بائنة الادمي
اقوى لكونه اشرف انواع الحيوان ولانه الاصل المقصود في الخطابات وسايل الحيوانات
منع عنه اي في غير الحقيقي قسم غير الحقيقي لي قسمين احدهما ما لفظه شيء يدل على بائنة
قوله بعد ذلك ومنه ما ليس وهو اي ما لفظه شيء يدل على بائنة ان يكون جمعا لا غير
ما جمع بالواو والنون مذكرا كان ولحق او صونا حقيقيا لقوله تعالى وقال نسوة
وقوله تعالى اذا جاءك المومنات ما ويل انما جمع لان بائنة غير حقيقي وفي غير الحقيقي
يجوز لحاق التاء بفعله وعدم لحاقه وفي لفظه ما يدل على بائنة وهو كونه جماعة
واستغنى منه ما جمع بالواو والنون فانه لا يجوز والمونث الملحون مع انه جمع لان لفظه
للمذكور وضعا بخلاف الرجال والمسلمات فان لفظ جمع التكسير غير موضوع للذكور
واما الالف والتاء فهو موضوعه للاناث او يكون مطلق على يكون جمعا اي وهو ان

يكون

يكون في آخره ما ينقلب تاء في الوقف مثل مرة فانه في آخره شيء يدل على بائنته وقال
بقلبها احترازا عما لا ينقلب كالباب والناب ونحوهما او الف زائدة اي او ان يكون
في الموقف مثل مرة فانه في آخره الف زائدة اما مقصورة رابعة والوزن فعلى بضم
الفاء وفتح العين كشقى لموضع وارض للداهية او سكونها اي سكون العين كمرى وحبلى
او فعلى بفتح العين مطلقا يعني اسما كذكرى كروضة ويروى لها بستان في صفه
حمرى ويكى بقال حمار حمرى اي سريع وباقة سكى اي حقيقة للشيء او فعلى وفعلى بفتح
الفاء وكسرها وسكون العين كسلمى ودحوى ودعوى وشرى لهجر وذكرى اذا لم يكن
الالف للالحاق بحثوية عن فعلى وفعلى بفتح العاء وكسرها اذا كان الفها للالحاق
لعلقى ومغرى فيمنع صرفها وفوق ذلك عطف على الاربعة ما لست الفه فيه للالحاق
نحو سفرجل اي يكون الالف فوق الرابعة وليست ملحقة نحو سفرجل لحق الالف نحو قبعرى
اي ما يكون الالف فوق الرابعة وليست للالحاق كون للمانيث الا في نحو متغرى فانه
ليس دالا على المانيث وانما ذكرت الالف فيها للحق سمان بحمة سنان لسنة كذا
ذكره في الصحاح وليس الالحاق على هذا هو المصطلح المتعارف في التصريف
بل هو ما ذكره في باب منع الصرف في ضوابط وقد لمرانها ليست للمانيث لحوق
التاء كعلماء وصرف الاسم اشعارا لا نحو علقى ومغرى ونحوهما فان صرفها دليل على
انها ليست للمانيث واما ممدودة عطف على قوله اما مقصورة والوزن غير فعلا وفعلا
والفاء مفتوح فان الفها للالحاق كعلباء وحرباء وحوايت في من الحمرة الدنية الطعم
ومنه ما ليس لذلك اي ليس في آخره شيء يدل على بائنة فرح الى ان تشعث في تصغيره
الفها او في صفه او في فعله وذكر الامثلة الثلثة على الترتيب يجوز نصبه في التصغير
اي بائنة علم من تصغيره وارض متقلة في الوصف اي بائنة علم من وصفه بالمونث
وانقلت الارض في فعله اي علم البائنة من لحاق التاء بفعله ويحيى الفاعل ورافعه
مضمر لقولك لمن قال من فعل هذا فعلت انا او نقدر انا اي لقولك زيد لمن قال وعلمه
قوله تعالى يسح له فيها بالغدو والاصال رجال نمن قرانه تونيثه التاء اي بوجه ما
الواو في واقامة الحال بحقيقيا ونقدر انا تقم لقوله من فعله اي قد لفظه به
بحقيقيا كما اذا قال من فعل فتقول زيد اي فعله زيد فقد يكون تقدير انا لا

الحال لئن طاب ضاربا من غير لفظ منه بقوله مرضرب فقول زيد وكانه قال
من ضرب فيقول زيد وعلى هذا ورد قوله تعالى بسم فمن قرا بفتوح اللام انما
بسم كان مطلوبا سواء سامل وجه فقيل ابجار فمن بسمه تعذر الى اللفظ ويلزم ذلك
اى اضمار الرافع اذا قرا ذلك المضمر بظاهر نحو هل زيد خرج واذا السما انشقت
ولو دات سوال لطمني وان دولوه لابا اذا التقدير هل خرج زيد لان مل يطلب
دخولها على الفعل وكذا اذا الشرطية وكذا لو وان لانها حرف شرط فيسند عنان
فعلا وقبله او العام بصري معرفت عند بعضه ومنه ولو انهم صبروا اى ثبت
لان ان المفتوحة يدل على السكون وكانت كالمفرد لحرف مجراه واما قال ومنه وكاظمة
واحرف مجراه لان ان المفتوحة ليست مفردة على الحقيقة لوجهين احدهما ان المقدر
ليس عنه بل مدلوله وهو ثبت وكان كالمفرد الذي ان شرط المفرد يقع بعد الفاعل
كما في الصورة المذكورة وههنا انهم صبروا فاعل فعل محذوف ليس هو عن المضمر
لكونه فاعلا ولكنه ما دل على السكون الدال على المضمر قيل هو كالمد والفاعل
اذا كان عامله نعم او بئس فهما للمدح العام او الذم العام اما الاول ان يكون مضمرا
نكره منصوبة المراد بالمدح العام والذم العام انهما لا يدلان على خصوص الخصلة
التي هما المدح او الذم بل يدلان على اصل المدح او الذم وليس المراد منه العموم
المطلق الدال على المدح او الذم من كل الجهات ولفظ الطلس اولى من لفظ العام
في هذا الموضع قوله الزم ان يكون اى الفاعل مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة تعني
فاعل نعم وبئس قد يكون مضمرا وقد يكون مظهرا على ما سياتي فالمضمر شرطه ان
يفسر بنكرة منصوبة تمامها يقتضي التفسير صوغا باسم معنوي موقوع مجانس
له يعني مخصوصا بالمدح او الذم اى شرط المضمر ان يذكر بعده مفسره المخصوص بالمدح
او الذم وهو انما عرفه انما اشترط كونه معرفة لان الاصل في الاخبار ان يكون
ان يكون بالمعرفة واشترط كونه موقوعا لانه انما يصدق عليه فاعل نعم و
لا في بئس بان يكون مرادا من مسماه عن ذلك المضمر فحقه ان يحافه او مظهرا عطف
على مضمر اى الزم ان يكون مضمرا المذكور نا او مظهرا او مرفوعا باللام الجنسية او
مضافا اليه اى الى المعرف موصوفا بخصوص اى شرط المضمر اى الزم ان يكون مضمرا

ايضا ان يوصف بالمخصوص مرطا او دما لان المعرف والمضاف لا يدلان على تعين
المخصوص فذكر بعدهما المخصوص ايضا للتعيين وانما استرط التعريف في الفاعل
المظهر لان لفظ الفعل يدل على المدح العام او الذم العام معرفة زيادة فهم
للمفهوم والا فهو عبارة عن المعهود الذهني في المدح او الذم يعرف باعتبار ذلك المعهد
الذهني ثم ذكر المخصوص نعتا لذلك المفهوم في الذهن بحسب الجنس نحو نعم رجلا زيد هذا
مثال ما يكون الفاعل مضمرا ومفسرا نكرة وهو رجلا موصوفا باسم معرفة وهو زيد الموصوف
بالمدح او نعم الصاحب هذا مثال ما يكون الفاعل مظهرا معرفا باللام الجنسية وهو الصاحب
او نعم صاحب القوم هذا مثال المضاف الى المعرف عم وهو المخصوص وفي المونث نحو
نعمت امراة هند هذا مثال ما يكون الفاعل ايضا مضمرا لكنه مونث لذلك فرقا بينه
ونعمت او نعم الصاحبة او صاحبة القوم دعد هذا مثال في الفاعل المظهر المعرف
باللام او المضاف الى المعرف في انا قال نعم او نعمت يعني نحو زيد كثر الفعل وبانيته
وانما جاز المذكور والماشي ان الفاعل في الصاحبة لان التقدير نعم الى صحبت
فهو باعتبار الوضع ليس بما يراد ذكر من الحيوان حتى يعلم ان بانثه حقيقي او نحو زيد كثر
فعله كما مثل عند ان التي بحسب الوضع للمونث الاعم من ان يكون ادميا من الحيوان
او غيره وكذا صاحبة القوم فان صاحبة بحسب الوضع دال على الذات الموصوف
بالصحبة سواء كان حيوانا او غيره فليس بمونث حقيقي على ما قرر بحسب الوضع وفي
الشنة والجمع نحو رجلين او الرجلان اخواك ونعم رجالا او الرجال اخوك يعني وقد يكون
الفاعل اما مضمرا مفسرا بنكرة نحو نعم رجلين اخواك وبجمع نكرة نحو نعم رجالا
اخوك وقد يكون الفاعل معرفا باللام مثل نحو نعم الرجلان اخواك او جمعا نحو
نعم الرجال اخوك وحكى نعما ونعموا يعني بالحاق الف الشنة وواو الجمع بنعم نعما رجلين
ونعموا رجالا وهو شاذ عند الاكثرين ويجوز الجمع بين الفاعل الظاهر والمفرد بالاشارة
نحو نعم الرادر اد اسكر اد او اولى رود مشكر اد انكر فينا يعني اذا كان الفاعل
ظاهرا معرفا فلا يحتاج الى مشير الى ذكر المخصوص فقط كما تقول نعم الرجل زيد
فذكر المشير وهو قوله راد في البيت زيادة تاكيد على انه يحتمل ان يكون راد اسم موصول
تزود ومثل راد انكر صفة لذا د ابعد منك عكه فيكون رجالا والتقدير رود راد

مثل زيدا ابوكم فاقل فنعم الرجل زيدا ابوكم فحينئذ لا يكون منه الحج بين الفاعل المضمر
وهو احتمال ظاهر وضرم اى ويجوز حذف المخصوص اذا كان معلوما نحو نعم للعبد
اى المولى فحذف لدلالة الكلام عليه وارتفاعه بالابتداء على رأى والجملة خبره ومنهم
مبتدأ محذوف على رأى يعنى ذكر فى اعراب المخصوص وجهان احدهما ان يكون
مبتدأ والجملة قبله خبره والتقدير زيد نعم الرجل وانما استغنى عن العائد الى المبتدأ
لان الظاهر عبارة عن ذلك المخصوص فاستغنى به كما يقام المظهر مقام المضمر فى
قوله لا ارى الموت يسبق والثانى ان المدوح قبيل وندامى هو زيد فالكلام على هذا
جملتان وعلى الوجه الاول جملة واحدة وجدا حاذ بجرانهم وهو مسند الى اسم
الاسارة وهو فى ايقام الضمير مثل نعم ومنهم فرعا مضربه الا انهم سووا بذكر المضمر
فى نحو حبذا زيد بتفضيلا للظاهر على المضمر وامتناع الساس المخصوص بالفاعل
صدنا يعنى ان جبذا جار مجرى نعم فى اثبات المدح فى الغير فكان فاعل نعم
قد يكون معرفا باللام او مضافا فكذا يكون فى جبذا وكما يكون مضمرا مفسرا بنكرة
كذا فى جبذا لكن الفرق فى المعرف باللام فان المعرف باللام فى نعم فاعل وفى جبذا
الفاعل والكنه لا يغير شيوعا بعد ما قد كونا من انه كالجزء من الفعل وفى حشا نه
جار مجرى الامثال وبينهما فرق ايضا وهو ان فى نعم اذا كان فاعله مضمرا لا يجوز الا
نصاره على المخصوص وتذكر الممدوح جائز فى جبذا ان يترك التغيير ويقال جبذا زيد
ولا يقال نعم زيد ووجه الفرق ان احدهما ان لفظ ذا مظهر فاستغنى عن التمييز بخلاف
المضمر بتفضيلا للظاهر على المظهر والثانى الالف من التباس المخصوص بالفاعل فانك
اذا قلت نعم رجلا لم يعلم ان زيدا فاعل او مخصوص وفى جبذا زيدا لا التباس اذ فاعلا
وزيد مخصوص بالمدح هكذا ذكروا فيه نظر لان زيدا لا يصلح ان يكون فاعلا لنعم
لان شرطه ان يكون مضمرا او معرفا باللام فكان الاولى ان يقال لو قيل نعم الرجل لم
يعلم ان الرجل فاعل او مخصوص وساجارى مجرى بئس فى كون الفاعل مظهرا او مضمرا
وفى ذكر المخصوص وعن اعراب المخصوص نحو بئس رجلا وساء رجلا زيد
ساء صاحب لرجل زيد واذا توجه الفعلان الى اسم واحد بعدهما اما الجملة
الفاعلة نحو قام وقعد زيد واما الجملة المفعولة نحو مررت وبمحمد عمرا اولا هما

او احدهما بحسب العامل فيه واخر بحسب المعمول فالذى يعمل فيه احدهما لا غير والضاد
البصريون اعمال الثانى والكوفيون اعمال الاول كان الاولى ان يقول اذا توجه
العاملان لكون اسم فان المنازع قد يكون بين الفعلين وبين الاسمين وبين
الاسم والفعل واما ذكر الفعلين لان اصل العمل للافعال واما قال بعدهما لان
الاسم الواحد اما ان يقع قبل الفعلين او بينهما او بعدهما فاذا وقع بعدهما
فهو محل للخلاف لان احدهما يطلب الفاعل والاخر المفعول وهذا الخلاف انما
يتحقق اذا وقع بعدهما لانه اذا وقع قبلهما نحو زيدا ضربت واكرمت متعين ان
يكون مفعولا بفعل الاول للقرب وللاولية ايضا واذا وقع بينهما نحو ضربت زيدا
واكرمت متعين ايضا ان يكون مفعولا للاول لان له الاولية وهما فى القرب منشأ
وبان على ان الواو ما تقع بعدهما من اعمال الثانى فيه متعين للاول فثبت ان
شرط المنازع ان يكون الاسم الواحد واقعا بعدهما واتفق البصريون والكوفيون
على جواز اعمال كل واحد من الفعلين واختلفوا فى الاختيار فاختار البصريون
اعمال الثانى للقرب والكوفيون اعمال الاول للاولية يلزم كل واحد من القريقين مخالفة
واعدة اما البصريون فيلزم الاضمار قبل الذكر فى الفاعل وهو قد تقرر واما الكوفيون
فيلزم الفصل بين العامل وهو الفعل الاول وبين معموله وهو الفعل الثانى فان
اعمال الثانى اضمر الفاعل فى الاول على وفق الظاهر ولا حذف خلافا للكسائى فى عدم
البصريين وقال ان اعمال الثانى فالفعل الاول اما ان يقتضى فاعلا او مفعولا فان
اقتضى فاعلا فلا بد من اضماره فيه ولكن المضمر على وفق الظاهر اى اداة وبينة و
حمى ومذكورا وموسالة عبارة عنه ولا يجوز حذف الفاعل خلافا للكسائى فان الذى
رأى الحذف قوى من الاضمار قبل الذكر ويظهر الخلاف فى التثنية والجمع نحو ما ما فى قعد
اخواك يعنى اذا كانا مقدرين على اظهر الخلاف فى اللفظ فان نحو قام وقعد زيد
الفعلان مفردان لفظا سواء اعمل الاول او الثانى اما اذا كانا فى التثنية والجمع
فيظهر الخلاف فانه اذا اعمل الثانى اضمر فى الاول مثنى نحو ما وقعدا خواك وان كان
بالعكس فبالعكس نحو قاما وقعد اخواك والوجه الاخر اعمال الثانى لاقتضاء الى
حذف الفاعل او اضماره قبل الذكر لكن لما ورد عن العرب فى الكلام الفصيح كثير

للكم منعه فلا بد من لزوم احد الامرين اما الحذف والاضمار وقد ما اعمال
الثاني وقوله حمى وقوما واسسون لون مذهب وحذف المفعول ان استغنى
عنه نحو ضربت وضربني زيد هذا عطف على قوله اضمر الفاعل يعني ان اقتضى
الاول الفاعل اضمر فيه وان اقتضى المفعول فاما ان يكون المفعول مستغنى عنه
اى يكون في عداد افعال العلوب فيحكم بحذفه لانه فضله كما ذكر من المسائل والاباب
لم يستغن عنه اظهر المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لامتناع
الاقتصار على احد المفعولين في باب حسبت وان اعمل الاول اضمر الفاعل في الثاني
هذا تفريع على مذهب الكوفيين نحو قوله حمى ادرج عن كل نحره الى العلى ولم
يقصر عنه نعب البيت لذى الرمة وقبله فاقبل الخف في الاكام باسره
فولى السراحيف مراحا شها حدب حتى اذا رحت البت وبعده رمى حصا فانصف
اى فمر قطا حمر وحال الصيص انه تدعوا بالويل والحرف ما فاتته فر الصيد يسيب
اخطاه وصحراء عادية للخف الحمر سمت جيبا لبياض طوقها والواصل خفت
ماشره مرتفعه من سدة العطش والقصع العمل نقال قصع والسراحيف طراف
الصلوح مال الظبي بحد يضطرب بحتف وحدب ظهره وحتا رحت مرن في الحاق
والعلى جادة العطش والقصع العمل يقال قصع حمارته اى قمل عطه بالكاف
ضمير المفعول من نقصر عنه للعلى النعب جمع نعبة وهي الحرعة والمراد
العلى وارتفع نعب بانه فاعل البت اى الحذرين في الحاق مضت اى حتى اذا مضت
واحدرت حمر فرا آفلة في كل طفقة رصلة وحفرة وتلك النعب لم تقل العطش
اى لم قرن ريا ووجه الاستشهاد ان رحت ولم تقصع متوجها الى النعب اى
الى النعب فلم تقصع النعب العلى فقد اعمل الاول واضمر الفاعل في الثاني وهو
النون يعني ان راجعة الى النعب والمفعول ايضا على المختار اى ويضمر المفعول
اى وان اعمل الاول اضمر الفاعل في الثاني واظهر المفعول ايضا على المختار وانما
كان اضمار المفعول هاهنا حسنا وحذفه لانه لا يلزم فيه الاضمار قبل الذكر لان
المذكور احر الى تقدم التقدير نحو عسل فاسألت به عودا اعسل اذا احذف
بنا لا يصح فصله واوله اذا هي لم يسر يعود الكه فقد اعمل الاول وهو

هو عسل اى خبر واضمر المفعول وهو به للفعل الثاني وهو اسألت طبق السيف
اذا اصاب المفصل فان العصو فيستعمل مجازا في حسن الاصابة في الكلام
وفي اغاد يطيق ان الاضمار هنا ليس قبل الذكر فاحذف لا يجيء هنا خلافا فما اذا
اعمل الثاني فانه تعين الحذف للزوم الاضمار قبل الذكر في المفعول على ان في البيت
شاهدا آخر وهو انه لو حذف المفعول من الثاني لحذف الجار معه ايضا فلزم حذف الجار
والمجرور معا ولم اذا اى ولكون اضمار المفعول في الثاني احسن من حذفه لو اعمل الاول
حمدا توفي افرغ عليه قطرا ومآثرا وكانت على اعمالك اذ لو اعمل الاول لزم ترك
الاحسن وهو اضمار المفعول في الثاني ولو اعمل الثاني لم يلزم فيه محذور اذ المفعول
من الاول حينئذ يجب حذفه فلذلك كان وجه البصريين ومآثرا ومآثرا حمدا توفي
اعمل الاول فيهما لكان الاحسن ان تعمل الاقرب وافيه الا ان يمنع مانع فنظم نحو حسبني و
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقين هذا استثنا من قوله والمفعول ايضا اى يضمر المفعول على تقدير
اعمال الاول الا ان يمنع مانع من اضماره فحينئذ اظهاره ففي المثال اعمل المفعول الاول
وكذلك رفع الزيدان بالعامل له المفعول الاول مطلقا منعوله الثاني والمفعول الآخر
يقتضي ايضا مفعولا ثانيا وكان القياس اضماره لكن لم يمكن الاضمار اذ لو اضمر مطلقا
لافى من مقام اما ضمير مفرد او شيء لا جائز ان ضمير المفرد لانه لا يطابق المفعول
الاول والمثنى مع انهما مبتدا وخبر في المعنى والجائز ان ضمير المثنى لانه يرجع الى
منطلقا فيرجع المثنى الى مفرد وهو فاسد فلما امتنع الاضمار وجب الاظهار لانه ثاني
مفعولي افعال القلوب ولا يجوز الاقتصار على احدهما على ما ذكر فان قلت
شرط التنازع ان يصح اعمال كل واحد في الواقع بعدهما وههنا ليس كذلك اذ لفظ
منطلقا لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا للفعل الثاني لكونه مفردا ولكون المفعول
في الثاني مثنى وكذا منطلقين لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا الحسبني للاختلاف
بينهما قلت احب عنه بالاضمار قبل الذكر على المعنى المقصود وان اختلفا
في اللفظ يعني التنازع في الذات الموصوفة بالانطلاق واراده وبنيته يجب
بقضاء العمل كما مر في قوله تعالى وان كانت واحدة مع تقدم ذكر الوارث لانه
باعتبار الذات الموصوفة بالوارثة مذكر كان هو نسا وهذا الجواب انما يصار

الله اذا ورد في الاستعمال مثل هذا الصورة لما ولما ذكرنا اما اذا لم يرد
في الاستعمال فلا احتياج الى فحصه والتعرف في الجواب عن هذا الاشكال فنقول هذا
اذا لم يكن الاسم الموجه اليه مضمرا فان توجه اليه اي الى المضمر يوجب الاستواء بينهما
اي بين العاملين وان كان مضمرا واقعا بعد الا فاحد فيلس الا ان تخلفا وقعا
ونصبا فان هناك الاسناد لا عنهما اطن لان الاضمار الاسم اي مع الحرف متعذر
واضماره فلان الحرف يلبس والاظهار مستغنى عنه فالمضمر اما ان يكون متصلا
او منفصلا فاكان متصلا فقد استوى الفعلان في الاتصال بقولك ضربت و
اكرمت وضربني واكرمني وضربي واكرمني وكل واحد منهما يضمره فلا تنازع وان
كان منفصلا وهو الذي عنى عنه بقوله وان كان مضمرا واقعا بعد الا فعلى
فالحذف فيلس الا اي يجب فيه الحذف مع الا وتعليله **قوله** لان اضمار الاسم مع
الحرف متعذر الى آخره وتمامه انه لو عمل على التنازع والا يحمل على الحذف
هو اعمل احدهما في هذا المنفصل لكان اما ان يضمر في حد الاخر او يظهر في الضمار
ممتنع لان الاضمار اما ان يكون مع الحرف او دون الحرف والاول متعذر لان الحذف
لا يضمر ولذا الثاني لانه يلبس وكان الاولى ان يقال لو اضمر بلا حرف لزم فساد المعنى
او يلزم نفي الفعل عن المضمر والمقصود اثبات ذلك الفعل فيه لا نفيه عنه وفي
تقدير الالباس على ما ذكره ان يقال هذا الكلام يحتمل ان يكون محمولا على الحذف
اي حذف الاسم مع الا من احدهما استغناء عنه بذكره مع الثاني فلو حوز ايضا الاضمار
بلا حرف وكان المعنى في ذلك الفعل عن المضمر فيحتمل الاتحاد الصرفي فيه على تقدير
كونه محمولا على الحذف ويحتمل نفي الفعل عنه بناء على تجويز الاضمار مع حذف الحرف
فيحتمل الالباس حينئذ وكذا الاظهار لانه مستغنى عنه بذكره اجراء في التعليل
مجرى ان كونه مستغنى عنه لا يوجب الامتناع فهذا الكلام مبني على صورة ملة الاضمار في
قد سبق امتناعه بنفي اجزاء ان الحذف والاظهار وقد ذكروا ان الفاعل اذا حذف
وكان حقه ان يتعين للاظهار حينئذ قوله الا ان تخلفا اي الا ان تخلف المضمران
رفعا ونصبا نحو ما ضربني الا اياك وشتمني الا انت او ما اكرمني الا انت وما اكرمت
الا اياك فحينئذ تعين الاثبات اي اثبات ذلك المضمر عقيب كل فعل بالنصب

من غير حرف والاضمار اما الاضمار فلما ذكرنا من الامتناع واما الحذف فلان احدهما
مرفوع والآخر منصوب ولا بد احدهما على الآخر بخلاف ما اذا كانا مرفوعين فان
لفظ المذكور هو بعينه لفظ المحذوف فجاز ان يحذف لدلالة عليه ولقائل
ان يقول هذا الاختص بالمضمر فان المظهر لذلك ايضا فاذا دات ضربت
واكرم الا زيد فهو ايضا مبني للصورة المذكورة اذ الاظهار مستغنى عنه في
الاضمار مع الحرف ممتنع وبدون الحرف يلبس ولعله انما ذكروا المضمر منهما للاتحاد
اذ المدعى ان التنازع لا يكون في المضمر انه اما ان يكون متصلا او منفصلا لكونه
بعد الا والقسمان باطلان بخلاف المضمر فانه ان كان التنازع فيه بدون وقوعه
بعد الا وانما لم يوجبوه في المظهر اعتمادا على تعلم المضمر المنفصل منزلة المظهر
وايضا **قوله** الا ان تخلفا فانه نظر الان الاختلاف في الرفع والنصب لا يمنع من
كونه دالا على الآخر معمولا للجواب عنه ان الاختلاف في المضمر ان منع من الدلالة اذ
صيغة المضمر المرفوع نحو انا وهو وانت مغايرة بحسب صورها للصيغة المنصوبة
نحو اياك بخلاف المظهر المرفوع او المنصوب فان موتر صورها حدان وان اختلفا
في الاعراب في قوله فلوان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال اشار الى ان
بابا لتنازع اذ لم يوجد التنازع الاول الى ما وجد اليه الثاني والا كان الاحسان بان
سعيه ليس لادنى معيشة وبان قليل من المال يكفيه كما لو رام ابلغ الى هذا الكلام ظاهر
لكن في العبارة ادنى مساهلة من وجهين احدهما ان عدم السعي لادنى معيشة
لا ينافي كون العليل كافيا له فلا تنافي بين عدم السعي وبين كون القليل كافيا
والثاني ان اللازم من ساق الحال ان لا يكفيه العليل فلا يكون احتراسا بان العليل
يكفيه بل بانه لا يكفيه بل الحق في دفع استدلال الكوفيين ان قال ان لم اطلب
عطف على كفاني فهو في سياق جواب لو فيلزم ان ينفي الطلب والسعي لادنى
معيشة وينتفي الطلب لعلل من المال وصاحب الايضاح استدل به على اعمال الاول
بناء على ان الواو في ولم اطلب للحال فيكون المعنى كفاني قليل من المال حال كوني
غير طالب له فلا يلزم منه اثبات الطلب المنافي لعدم السعي لانه ليس حراما فلا
يلزم بعد ورود اثباته ويمكن ان يجاب عنه مر وجهين بانه وان احتمل ان يتعين الحال

العطف فلا يكون الاستدلال به على مذهبهم وما ظاهره الواو للعطف البتة وقد دخل
على المضارع المبني الذي وقع حالا وفي جواز دخول الواو على المضارع المبني الذي
وقع حالا وجهان فقد بعضهم تعيين ان يكون حالا بدون الواو وعند بعضهم يجوز
الواو ويترجح حاب العطف اذ لم يمنعه اصلا **قوله** لما في لو من امتناع الثاني من
غير معناه ان المذكور بعد لو شرطا وجوابا امتنعا فان كانا متعينين او بان متعينين
وان كانا متغيبين كانا متغيبين لان امتناع النفي اثبات وامتناع الاثبات نفي
وما جعله سيبويه على اعمال الماضي وان كان ساعي المتغلبين ليس على سبيل العطف
وقوله ولعذاري يعني به سفانة بنت الحلم ومثلها اصباه وقبله ياصاح حن عوجا
سم وقف المطي بنزال كاه رجل سفان اي طويل يشوى ضامر الظنى واراد سفانة
ومثلها اي ومثل السيفانة اصباه اي جعل الهم داصبوه وعق لكان صنما عنى
بالمكان اي اقام به والضمير في به يرجع الى المنزل وبه الاستدلال ان اذى و يعني
متوجهان الى سفانة فوضعها على انه فاعل يعني بعد اعمل الماضي والمصنف شار بقوله
وان كان ساعي الفعلين الى قول الفعلين المشار عين عند سيبويه يكون منهما حرف
العطف نحو ضربني واكرمت زيدا ولم يعطف احد الفعلين على الاخر في البيت فهو اما
الى منع الاستدلال به والمتعدي الى مثله اي الفعل المتعدي الى مثله مفاعيل قيل
لم يجئ في هذا الباب اي في باب التنازع فمنعه الحريري واجازه غيره يعني نحو اعلمت
واعلمني زيدا عمرا منطلقا اجاز بعضهم التنازع فيه فيما سوى الفعل المتعدي الى
اثنين والى واحد ومنع الحريري الجواز لعدم السماع فيقول على اعمال الماضي اعلمت
واعلمني زيدا عمرا منطلقا وعلى حذف مفعول الاول على اعمال الاول اعلمت واعلمت
اياه زيدا عمرا منطلقا بالجمع بين مفاعيل الفعلين ويجعل المفعول فاعلا باسناد
الفعل اليه اذا اسند له فعل بان ضم اوله ما ضيا مع كسر ما قبل اخره ليلا يلتبس او افتقر
على احدهما هذا شروع في باب المفعول لما لم يسم فاعله واجراه مجرى الفاعل في حكم
الاسناد اليه كما ذكره صاحب المفصل ايضا وهو وان اندرج تحت ذكر الفاعل على ما
ذكره المصنف انما افرده بالعنوان شرائط وهي ان يبنى له الفعل يعني بتغيير صيغته
الفعل له لتصير فعل الذي سمي فاعله على ما لم يسم فاعله وذلك بان يضم اول الماضي

بحث المتعدي

الماضي ويكسر ما قبل آخره يعني يجب فيه الامران اذ لو اقتصر على ضم اول الماضي فقط
لحصل فيه الالتباس مثلا لو ضم اول الماضي من اضرب ضرب اضرابا واقتصر على الضم
لكان صيغة اضرب بضم الاول وفتح الراء وحينئذ يلتبس بالمبالغة المجهول المتكلم
من اضرب اذا وقع منصوبا نحو عجبت من ان اضربا ناولو اقتصر على كسر ما قبل
الاخر دون ضم الاول لحصل الالتباس ايضا اذ نحو علم لو لم يضم اوله وكسر ما قبل
الاخر ووقف عليه لالتبس صيغة الامر نحو علم انت المخاطب وكذا في دحرج لو
قال دحرج وكذا استخرج وكذا انطلق وضم الثالث مع صحة الوصل نحو انطلق
فانه يكسر ما قبل الاخر ويضم الاول بشرطه ان يضم الحرف الثالث وهو الطاء في
المثال اذ لو لم يضم واقتصر على الامر بش وقيل انطلق ووقف عليه فلو سقط صحة
الوصل الدرج وقيل في انطلق الالتباس صيغة الماضي المجهول بالامر المخاطب
ولو ضم الثالث لارتفع اللبس والثاني مع الماء اي يضم الحرف الثاني مع الالف اذا وقعت
في الاول مثل يلزم اذ لو ضم الاول وكسر ما قبل الاخر ولم يضم الثاني لكان الصيغة
يكرم وهي صيغة المضارع للموث لغائب عن كومت اكرم فيلتبس صيغة الماضي
المذكر بالمضارع للموث وضم الحرف الثاني وقيل يكرم ارتفع اللبس وكذا في
نحو يجاهل لو لم يضم الثاني لكان الصيغة يجاهل مضارعا من جاهلت فمعنى
يجاهل فليس الماضي المجهول بالمضارع المسمى الفاعل ارتفاعا للبس فيهما على
الحكمين الباقيين وهو ضم الثالث وضم الثاني ومعتل العين بالثاني لا اضح
وهما الاسمام والواو في مجرد الثلاثي وفي افعل وانفعل يعني اذا كان الماضي
معتل العين واوا او يائيا فاما ان يكون ثلاثيا مجردا كقال او باع او افتعل
كاختار او انفعل كانقاد فاذا في صيغة المجهول منهما فالافصح ان تصح
بالياء فيقال قيل وبيع واختير وانقيد واصل بيع بيع استثقلت الحركة على الياء
فسكنت وانقلبت ساكنة مضموم ما قبلها وهو مستثقل فاما ان نقل الحركة
الى الحرف وكان نقل الحركة اخف من تغيير الحرف وكسرت الاول لتسلم الياء
فصار بيع بالياء واما قول فاصله قول استثقلت الحركة على الواو فسكنت
وكان قياسه ان يقال قول بضم الاول فحملت الواو على الياء في كسر الاول و

وقلب الواو ياء حملا للافعال وهو الواو على الاخف وهو الياء الا ان الباب واحد وكذا
اختير اصله اختر وكذا انتقل اصله انتقل فنشر وقيد مثل سبع فعومل معاملته
وكان الافصح فيهما ايضا الماء الخالصة لانه ما قبل الواو والكسرة خالصة بينهما
على الاصل الذى كان مضموما فنه فالاسمام نظرا للحقيقتين والوجه الثانى ه
قلب الواو ياء وهو ليوع وقولوه لغة صيغة لانه حمل الباقى وهو الاخف على
الواوى وهو الاستغل وعليه حاليت سابايوع فاسرت وقبله ليت وما منع
شياليت وبالذهب ى افعل واستفعل يعنى ان المعتل العين فى باب افعل و
استفعل لا يجئ فنه الا الياء فقط دون الاسمام ودون قلب مثاله اقيم فى افعل واستقيم
فى استفعل وانما تعين فنه الياء لان اصله اقيم بسكون العاف وكسر الواو وفعل حركة
الواو الى العاف لساكنة فانقلبت الواو ياء وكذلك فى استقيم اصله استقوم
فنقل كسرة الواو الى العاف لساكنة فانقلبت الواو ياء فصار استقيم وانما لم يجئ
فنه الوجهان الاخران لانه ما قبل حرف العلة فنهما ساكن فليس ما ورد نشئ لشئ
بخلاف اختير وانقد فان ما قبل حرف العلة فنهما بالحركة فنه مثل سبع لا مكن ذلك
فنما يكون فنهما ساكن وهو افعل واستفعل فلذلك يعنى هذه الآية بالتصحيح فما
عدا ذلك يعنى ما عدا المذكورات من المعتل العين نجب فنه تصحيح حرف العلة من
غير قلب مثل قوم وتقوم وبين وبيان وباين عاون وبياعون فان الحروف
فنها واو وحرف العلة صحيحا من غير قلب نحو قوم وتقوم وبين وبيان وباين
وعاون وبياعون فان حرف العلة لجميع وان تحركت قبلها ساكن فلو اسقطت
الحركة عن الواو والتاء التى بعدهما لان المعروف ما قبلها ساكن وضم اوله مضارع
مع فتح ما قبل آخره حرف للبس لما فرغ من اوزان الماضى المجهول شرع فى المضارع
فاشترط ضم اوله وفتح ما قبل آخره مثل يضرب وانما شرط الحرفين للبس اذ لو اقتصر
على ضم اوله ولم يفتح ما قبل آخره لبس فى اضرب للمتكلم مضارع ضرب بضم الاول وحينئذ
يلتبس بصيغة المجهول للماضى من اضرب مضرب لضربا فان صيغة مجهول الماضى
اضرب بضم فيلتبس المضارع بالماضى ولو اقتصر على فتح ما قبل الآخر من غير ضم
اوله لالتبس المضارع بفتح اوله لذلك كذا اى ويكون ما قبل آخره ساكنا بنقل

تنقلت حركة العين العافية اى فى المضارع نحو يقال وسلع اصلهما يقول وسع نقل
حركة العين لاستثقالها الى ما قبلهما فانقلبت الواو الواو العاف نحو كما قبل النقل
وانفتاح ما قبلهما بنقل حركة الله فانما انقلبت لعين لعاف لكون ما قبل آخره مفتوحا
وكذا معتل اللام وان لم يذكره نحو يغزى ويرمى لانقلاب فنه اطرادا لكون الواو و
الآ متحركين مع فتح ما قبلهما وسيأ اى هذا المفعول الذى جعل فاعلا مفعول
ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل لم يذكر فاعله لفظا ونعنى بالمفعول به المتعدى اليه
بغير حرف اذا كان فى الكلام يعنى اذا وجد المفعول به الذى تعدى اليه الفعل بنفسه
لا بحرف حين ان يقام مقام الفاعل لانه اقرب الى الفاعل ولانه فى المعنى قد يكون فاعلا
نحو ضارب زيد عمرا فان الفاعل لفظا هو المفعول معنى وكذا المفعول لفظا هو الفاعل
معنى ونحو قلدت فلكمه عمرو وكذلك بذلك الحرف الكلام الذى ليس واد هذا ايراد
وجواب لا يراد ان سبب تعدى الى الكلاب نفسه والى الآخر بالباء فكان اقام المفعول
به مقام الفاعل اولى من اقام المجاور والمجرور فالجواب بانه من السواد وقتل الكلاب
ليس مفعول سبب بل مفعول ولدت وجر ونصب على الذار وعلى الدم وقتل الكلاب
نصب على الذم وجمع لان فكمه او قفره على الوابين وجروا وكلبا بلده واذا لم يكن
اى المفعول المذكور فى الكلام وقلنا الله اما المجرور بحرف الجر او المصدر او احد الظرفين
على السواء يعنى لا حجة فى اقام احدها مقام الفاعل على الآخر نحو سير بزيد على اتان الجار
والمجرور مقام الفاعل ونصب الاثنان وسير سير على اقام المصدر او يوم الجمعة
ما قامة ظرف الزمان مقام الفاعل او امام الامير بالقام ظرف المكان مقام الفاعل و
استحسن وصف المصدر والمبهم من الزمان اما المصدر فانما وصف لان المصدر
المطلق مستفاد معناه من لفظ الفعل فليس فى اقامته زيادة فائدة بخلاف ما اذا
وصف فانه تقيد بالوصف لانهم من معنى الفعل وكل فى تقيده فائدة وكذا المبهم
من الزمان تخصص وصفه لتقيده فانه لو لم يوصف لم يكن فى ذكره فائدة لانهم
من لفظ الفعل انه يقع فى زمان ما على الابهام فلا يكون فى ذكر المبهم فائدة لم يكن
فى ذكر الفعل فقط بخلاف المعين من الزمان فانه لا حاجة الى الوصف لكونه مفيدا
بنفسه اذا الفعل لا يعلم من مطلقه الزمان المعين الموقت وكان فى ذكره فائدة

لم يسند من لفظ الفعل وخلاف المبهم من المكان فانه انضاف حاجة الى وصفه
اذ الفعل بالوضع يدل على الزمان ولا يدل على المكان فذكر المكان مما لم يفهم من
اطلاق لفظ الفعل بحسب الوضع واختار سيبويه فيم وقعد بالاسناد الى المصدر
المدلول عليه بالفعل يعني ان قام وقعد فعلان لا زمان فلا يصح بناء ما لم يسم فاعله
فيه اذ ليس مفعولا به بقام مقام الفاعل وانما جوزه سيبويه بالاسناد الى المصدر
لان اصل قولك قام فعل القيام وفعل فعل القعود فلو بني منه المجهول وكانه قيل
فعل القيام وفعل القعود فيما وان كانا مصدرين كانا مفعولا بهما باعتبار
الفاعل هذا التقدير ومنهاي ومما اوقع المصدر مقام الفاعل المثل وقد حصل بين
العمرو الروان لان بين للدوم الظرفية لا تقام مقام الفاعل يتبين ان يكون الذي
اقيم مقام الفاعل هو المصدر على ما ذكرنا لان التقدير وقد فعل الحبيب له وارتفع
وظاهر هذا انه لا يصح اقامة الظرف مقام الفاعل مطلقا بل انما تقام اذا لم يكن لازم
الظرفية مع اطلاق اللفظ واصل المثل ان صخرا اخ لخنساء الوتعد الاسدي في حرف
طعنه في جيد فرض حولاحتى ملته امرأته وكان يكرمها فمر بها رجل وكانت ذات خلق
وادراك فقال لها بياع الكفل فقالت نعم عما قليل وكان ذلك بسمعه صخر فقال اما والله
لئن قدرت لاقدمنك قتلي ثم قال لها والبيع السيف هل تقله يدي فتاولته فاذا هو لا
تقله فقال في ابيات لئيم بأم الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان وفعل
ان المصدر والظرف انما يسند اليهما اذا استمر منهما اي في المصدر والظرف من
الانواع والاخر اجرى المفعول به في قولهم ضرب ضربته واليوم قمته ومن سحان سرتها و
اسناد الفعل اليهما مجازا في قولهم شعر شاعر في اسناد الفعل الى المصدر اي شعر الشعر
ونهاره صيام في اسناد الفعل الى الزمان اي صام النهار وعرفه ناظر الى موضع كذا
في اسناد الفعل الى المكان اي ظرف لعرفه يعني ان المصدر والظرف ذكرنا انهما
يسند اليهما لكونهما من متعلقات الفعل كالمفعول به فقال بعضهم انما يسند اليهما
بوجهين آخرين احدهما انهما في الانواع يجريان مجرى المفعول به حتى كان كل واحد منهما
مفعول به كما تقول اليوم قمت فيه وكذا في سحان سرتها ولم تقل سرت فيهما
وكذا ضربته كان الضرب مضروبا فلهذا الانواع كانت البتة في حكم المفعول به

به فانما يسند اليهما الفعل لكونهما مفعولا بهما على الاتساع والوجه الثاني ان الفعل
يسند اليهما مجازا اي كل واحد منهما جعل فاعلا في التقدير ومسند اليه على طريق
المجاز لان الفعل ملابسات ستة فملابس المصدر والزمان والمكان والسبب ونحوهما
فلهذا الظروف اجريت مجرى الفاعل فكان كل واحد منها فاعلا على جهة المجاز بالحاصل
ان كل واحد منها اقيم مقام الفاعل لانها مفعول على الاتساع وعلى المجاز كما ذكرنا بقوله
واسناد الفعل عطف على استمرار اي يسند اليهما اذا استمر من الاتساع والاسناد الفعل
اليهما مجازا او يسند الى الثاني من باب عطف وان كان الاول اولى لان فيه فاعلية
لكونه احدا ولا يسند اليه اي الى الثاني في باب علمت لانه في المعنى خبر ومسند فلا يصح
انفاعه موقع المسند اليه وقتل مسند اليه اي الى الثاني في ابن عبد امن اهل الباس
نحو اعطي درهم زيدا وعلم منطلق زيدا بخلاف اعطي سرحاله او علم اخوك زيدا يعني
اذا كان المفعول الثاني في علم معرفة فلا تقام مقام الفاعل لانه يلتبس اذ كل واحد
يصلح ان يكون مفعولا اول بخلافها ما اذا كان الثاني نكرة نحو علم منطلق لان كل
واحد يصلح ان يكون مفعولا اول هكذا ذكره وهو يقتضي ان يكون علة المنع هو الالتباس
لا التباس وليس لذلك فان علة المنع على ما ذكره كون المفعول الثاني خبرا ولا يكون مخبرا
عنه وهذا يقتضي ان لا يجوز مطلقا ارتفع اللبس او لم يرتفع فلعل علة المنع عندها
هذا العامل هو حرف اللبس فلذلك فرق والثالث من باب علمت بمنزلة الثاني من باب
علمت لانه في المعنى هو الخبر كالمفعول الثاني من باب علمت فانه هو الخبر ايضا فيهما سوا
بخلاف الاول والثاني من باب اعلمت فانه يصح اقامتهما مقام الفاعل اما الاول فلكونه
بمنزلة مفعول باب اعطيت لانه ليس في المعنى مبتدا والاخر واما الثاني من باب
اعلمت فلانه محكوم عليه كان الاول من باب علمت ايضا في المعنى يصح اقامته مقام
الفاعل لانه محكوم عليه ايضا ولا يسند الى المفعول له والمفعول معه اما المفعول له
فقتل اماما تم مقام الفاعل لانه في المعنى علة علة فلو اقيم لم يفهم منه العلية و
لا ينتقض بالمفعول به والظرف لانهما اذا اقيما مقام الفاعل فهم وقوع الفعل عليه
وضده بخلاف العلة فانه لا يفهم منه العلية بعد اقامته مقام لان نصبه هو المعرب علة
فاذا اقيم مقام الفاعل ورفع لم يفهم منه العلية منه ولان المفعول له قد يكون علة

الافعال متعددة باعتبار المجموع اى يكون عمله للاجتماع لا لكل واحد واحد منهما فلو
اقيم مقام واحد لكان الفعل الآخر اما ان يضم منه او لا يضم فان اضمر فيه كان علة
لذلك الفعل والمفروض انه علة للمجموع لا لكل واحد واحد ان لم يضمر فيه لزم ان لا يكون
بعضها فاعلا ولا اقيم مقامه فخلوا عن الفاعل وبدله اذا لعذرا فامتنع مقام الفاعل
فى بعض الصور امتنع اقامته مقامه مطلقا والباب ونظيره فى العربية كثير
اما المفعول معه فلا يقام مقام الفاعل لوجهين احدهما ان مفهومه مصاحبة الفاعل
فى بعض الصور فلو اقيم حينئذ مقام الفاعل لغاب معنى المصاحبة والثانى انه اما ان
تقام مقام الفاعل مع الواو وبدون الواو والقسمان باطلان اما مع الواو فلانه يوهم
عطف الاسم على الفعل واما بدون الواو ومعاذ ايضا لان المفعول معه لا يكون الا مع
الواو ومنها اى ومن انواع المرفوع المبتدا والخبر اما المبتدا فهو المجرد بالاستراك على سبيل الاصل
الاسم المجرد عن ملابسة العوامل اللفظية معنى من حيث هو اسم للاسناد اليه نحو زيد
قائم وبحسبك درهم وسمعنا الناس يقولون عشا فقلت لصبيح ائتنى بلالا ووجدنا
فى كتاب بنى تميم احق الحق بالكرم العالم يعنى المبتدا باصطلاح النحاة مشترك بالاستراك
اللفظى بين ستة احدها الاسم المجرد الى آخره و **قوله** للاسناد اليه تتعلق بالمجرد
اى مجرد لاجل الاسناد اليه اذ لو جود لا له لكان حكمه حكم الاصوات التى حقها ان تكون
بحالة غير معربة والمعتبر هو التجريد لاجل الاسناد اليه فالمراد من ملابسة العوامل ما يشمل
وقدرا لمعنى ليدخل فيه الاعامل فيه لفظا ولا معنى نحو زيد قائم ونحو بحسبك درهم فانه
مجرد عن اثر الجار من حيث المعنى فى المبتدا وان لم يكن مجردا عن اثره لفظا لانه
مجرور به فالشرط ان يكون مجردا عن اثر المعنى للعوامل اللفظية وكذا فى سمعت
الناس يقولون فعلة من حيث المعنى ليس مؤثرا فى المبتدا وكذا فى وجدنا البيت
وقوله من حيث هو اسم قيد للتجريد اما بعثة للاسناد اليه لان المبتدا اسم اما اذا كان
صفة كما هو القسم الذى لم يعتبر فيه التجريد للاسناد اليه اذا المبتدا هو المسند فى
القسم الذى هو كونه اسما مقتضى للتجريد للاسناد اليه وصحيح اسم ما فيه وبلال علم
بلال الحبشى اى بورده ممدوح الشاعر واما البيت الذى وجدنا فيه معنى علمنا اى علمنا
هذه الجملة والبيت لاوس معارف جمع معروف العرس اى اغلب فى ذهب صبنا وصهبنا من وجه

موجه واعارة صاحبه فهو معار اى حق الجمل بالكرم ان يكون بيطارا ذاهبا فى
الجهات وبعض الناس يجعلونه من العارة وهو وطا كذا قاله فى الصحاح والثانى
الصفة المعتمدة على احد حرفى الاستفهام والنفى رافعة لظاهر او ما يجرى مجراه اى
مجرى الظاهر نحو اقائم او ايقوم اخواك بخلاف اقام اخواك فانها خبر وفى ايقوم اخوك
بلغ الامران هذا هو القسم الذانى من المبتدا فالصفة احترز عن الاسم كما ذكرنا
فى القسم الاول وشرط فى الصفة ان تكون معتمدة على احد حرفى الاستفهام والنفى
احترازا عما لا تكون معتمدة نحو زيد ضارب اخوه فانه صفة لكنه غير معتمد على احد
الحرفين فهو خبر المبتدا وشرط ان تكون رافعة لظاهر او لما يجرى مجرى الظاهر من
المضمر المنفصل نحو اقائم انا بمعنى العموان انما فانها غير رافعة لظاهر ولكنها رافعة
لمضمر منفصل يجرى مجرى الظاهر نحو اقائم اخواك فى الاستفهام وما قائم اخواك فى النفى
فالصفة والمرفوع به اما ان يكونا متطابقين فى الافراد او فى التثنية بمعنى ان لا
او غير متطابقين وذلك انما يكون بافراد الاول فقط او لا يمكن بقية الاول وافراد
الذانى بوجه ما فان تطابقا فى التثنية تعين ان لا يكون رافعة لظاهر هو بل يكون الذانى
مبتدا والاول خبرا مقدما نحو اقائمان الزيدان لك لغة اكلونى البراغيث واما
اذا كان الاول مفردا والذانى مثنى فلا يكون جملة خبرا مقدما لانه لا يطابق المبتدا
فتعين ان تكون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها سد مسد الخبر واذا كانا
متطابقين فى الافراد فيجوز ان يكون الذانى مبتدا والصفة خبرا مقدما وجاز
ان تكون الصفة مبتدا وما بعدها فاعله سد مسد الخبر فلذلك قال سلغ فيه
الامران وانما شرط الاعتماد على احد الحرفين ليكون الصفة فى التقدير بمعنى فعل
فان اقائم الزيدان بمعنى اقام الزيدان فلو لم يعتمد عليهما لم يصح وقوعه موقع
الفعل عاملا فشرط الاعتماد على احد الحرفين ليستقيم لوقوعه حيث يصح السكوت عليها
غير محكوم الى تقدير وهو معنى قولهم انه بمعنى مسد الخبر لا معنى انه حذف خبره وعد
مسده بل معناه انه مستغنى به عن ذكر الخبر ومثل اخواك الزيدان ونحوه من
المعارف لم يسم الصفة منونة من غير حذف التنوين ولا بحركة الالتقا الساكنين وهو اليوس
والالف واللام فلفظ اخواك الخ فيه الى فرض التقا الساكنين او تحريكه فلذلك

اخاد التمسك بعرفه منى مضافا اليلا يلزم فد التفا السالكين واما نحو ان فانه
وان كان كذلك فى التمسك لكنه منى والتمسك بالمعرفة ولى وبحث العامل سيانى فى
فى القسم الثالث من الكتاب انما فقد النحويون العوامل اللفظية بدو اصل المبتدا
والخبر من الافعال العلوب ونحو كان واخواتها وان واخواتها انما لها شيئين
للدخول على المبتدا والخبر واما غيره من العوامل اللفظية لما لم يكن عرضه
للدخول على المبتدا والخبر لم يشترطوا التجريد عنها لظهوره واما الخبر
فهو المجرد المسند الى ما تقدم لفظا او تقديرا اى ويشترط فى الخبر ايضا
التجريد عن العوامل اللفظية وان يكون مسندا الى ما تقدمه يعنى يكون المسند
اليه متقدما اما تقدما لفظيا نحو زيد قايم او تقديريا نحو قام زيد فان
المبتدا مقدم تقديرا ويبطل فى التقدم اللفظى نحو زيد يضربانى يضرب مسند
الى ضميره وهو مع الضمير مسند الى زيد فالمسند اليه مقدمه لفظا وهو زيد
فالاصل فى المبتدا التقديم اى التقدم اللفظى لان اصل التقديمين وجب
فظهر فاما التقدم اللفظى فقد يكون وقد لا يكون والاصل ان يكون وانما كان
الاصل لانه محكوم عليه ولا يتبين بالفاعل لوجهين احدهما الوجوب تقديم
المحكوم عليه اذا كان فاعلا لزم التناسب بالمبتدا سات الفاعل والمفعول
هو ان تقديم الاسم اولى والاصل باب المبتدا والخبر تقدم المسند اليه والاسم فى
باب الفعل والفاعل ذكر الفعل وهذا من فوايد المعانى والبيان لان الفعل
يدل على التجدد والحدوث فاذا كان العرض التجدد فالحدوث عدم الفعل واذا كان
العرض الثبات والدوام لم يوت بالفعل اولا ومن ثم اى ومن اجل ان التقدم كان
الاصل جاز فى داره زيد لان الضمير راجع الى زيد الموخر لفظا المقدم تقديرا
وامتنع صاحبها فى الدار لانه يعود الضمير فى صاحبها الى الدار المتاخرة لفظا و
تقديرا ايضا لكونه حرا من الخبر وان يكون عطف على قوله التقدم اى و
الاصل فى المبتدا ان يكون معرفة جرى من الخبر لان الاصل فى المحكوم عليه ان
يكون معرفة والمعارف عدل العلم فقد ما كان نحو زيد وعمرو اوانفا بيا نحو ابن عمرو
البخر والصدق وما غلب فى السابعة قسم العلم الى قسمين احدهما ما يكون بالوضع وهو

وهو المسمى بالقصدى والثانى ما يكون بالاستعمال وهو الذى سماه انفا بيا
يعنى لم يكن فى اصل الوضع علما ثم صار فى الاستعمال علما نحو الامثلة المذكورة
فان النجم مثلا اسم لكل نجم عند المخاطب والمخاطب ثم صار علما على الثريا
بالاستعمال ولذلك غلب فى الاستعمال على بعض المسميات نحو بلدى ومما غلب من السابعة
تعم بعد التخصيص فان النجم والصدق ايضا من الاسما السابعة التى غلب
فى الاستعمال على بعض المسميات ومنه اى ومما غلب من السابعة الدبران والعيوق
والسماك والثريا لانها علمت من بين ما يوصف بهذه الاوصاف وهى الدبور والعيوق
والسموك والذروة ومما لم يعرف باستغاق اى فى هذا النوع من العالمة نحو ما عرف
كالمشترى والمريخ فان معنى الوصفية ملحوظ سرا والتمييز غير معلق بين فيهما
على التفصيل كما عن مما فى العيوق والسماك لانه من السموك وهو العلو ومعنى العلو
فيظاهر وكذا الدبران من الذروة وهو اكثره لانها كوكب مجتمعة فمعنى الذروة منها
معلوم بخلاف الاسد والتمييز فى الكوكبين والمبهم والمضمر عطف على العلم اى و
من المعارف المبهم والمضمر والداخل عليه اللام اما التعريف العهد نحو اكرمنى رجل
فالرجل مكرم او المكرم مجرى قسم اللام الى قسمين احدهما التعريف العهد والثانى
تعريف الجنس فالاول ما مثل به وذكر العهد باعتبارين احدهما باعتبار المحكوم
عليه من غير اعتبار الفعل معه والثانى هو ما اعتبر ضم الصفة المذكور وعليها
بلفظ الفعل وهو قوله او المكرم مجرى او الجنس هذا هو القسم الثانى نحو الرجل
خير من المراة اى هذا النوع خير من ذلك النوع لان كل فرد فرد من الرجل خير من المراة
وهو اى هذا النوع شيء واحد وكل ما فرضت من افراده فهو داخل فيه فرجحان
له لتحقيق النوعية هذا كانه ايراد وجواب اى ايراد ان يقال لما كان المراد منه
الحقيقة والماهية فلا يمتنع ان يطلق على الواحد باعتبار الوجود الخارجى فان
الموجود فى الخارج ليس الماهية فهو مستعمل فى غير ما وضع له فلا يكون
حقيقة فيه فاجاب بانا لا نطلقه باعتبار انه موضوع له بل باعتبار ان الحقيقة
النوعية يصدق عليه وهذا كما يرى لا يرفع الايراد بالكلية وقد علم انه مجاز
لان الحقيقة غير الفرد الخارجى والسايل لم يدع الا انه مستعمل فى غير ما وضع

له فلا يكون حقيقة والمضاف الى احدهما الاضافة حقيقة نحو غلام زيد وبنتا
الفان لان المضاف واحد والمضاف اليه فاخذ حكمه في التعريف كما ياخذ حكمه
في التانيث في قولهم شطت بعض اناملة هذا هو النوع الخامس من المعارف
شرط في الاضافة ان يكون حقيقة احترازا عن الاضافة اللفظية نحو ضارب زيد
فانها لا تفيد التعريف كما سلف ومثل بمسالتين ووجه الفرق منهما ان احدهما مضافا
الى العلم والاخر مضافا الى المعرف باللام فاضفا احدهما اسم غير مضاف وهو العلم
والثاني اسم غير مضاف وهو التقاء **قوله** لان المضاف عله لكون الاضافة
سببا للتعريف اى ان المضاف متصل بالمضاف اليه وممتزج به فاخذ حكم تعريفه
كما ياخذ حكم تانيثه في هذا النبه شئ وذلك ان احد التعريف من المضاف اليه امر ثابت
محقق بالاستقراء بخلاف احد حكم التانيث من المضاف اليه فانهم اتفقوا على ضعفه
وورود في كلمات متعددة ومثال مسالك الذي ذكره هو الاشارة الى المعارف السابقة
وهي العلم والمبهم والمضمر والمعرف باللام فعلم هذا انه درج تحت المعارف بالفعل
المضاف الى المضاف الى احدهما لا انه ليس احدا الاربع والمضاف الى احد الاربع
وهو من المعارف بكر المبتدا **الا اذا تخصص** بوجه ما وذلك اى وذلك الوجه
بالوصف لفظا نحو واجل شيء عندك فان المبتدا نكرة موصوفة بصفة من حيث
اللفظ او تقديرا نحو سبحت في الاماكن في الارض وان ذهب عنز ينقز في الربا
يعني بالتقدير ان تقدر للمبتدا وصف كما في المثال سبحت من الذين في الاماكن فمن
الذين صفة مقدرة للشجب يعرفه سياق الكلام وكذا التقدير في المثل الثاني اى يعدو
امر والمثل الاول اصله في الحالب يحلب ماره نحطي فطلب في الارض وقاره نصب فحلب
في الاناء فمن يكلم فحطي مره ونصب مره يقال سحب الذئب اذا خرج من موضعه
مبتدا والمصدر السحب بالفتح والسحب بالضم الاسم والمثل الثاني نفرح الوضاء بالحاضر
وبرك الغراب الرباط ما قدره الدابة تقال قطع الطي رباطا اى حالة يقال
للصائد ان ذهب عنز فلم يعلق في الحبالة فاقتصر على ما علق فيها **او** معنى عطف
على قوله تقديرا **لكل في نكرة** نحو كم رجل ضربته فان معناه كثير الرجال فهذا الوصف
انما تقدر لكثرة وهو معنى لم لان الوصف تقدر مع لفظ كم لما تقدر مع سحب فلذلك جعله

جعله قسما اخرا ويكونه فاعلا معنى وقدم للتخصيص نحو لكل اناس اماني ولذا هذا عطف
على قوله بالوصف اى ذلك التخصيص اما بالوصف ويكونه في المعنى فاعلا فانما قدم
على الفعل الذي الدفع جبر اله لارادة التخصيص كما في المثل بعت لذاقة ولدها
ربما الجد واصل المثل ان نهس الملقف نعامة رجع الى انه بعد اخوة الدين هلوا
وكان سابع سبعة اخوة فاغار عليهم ناس من اسحم بنهم وبينهم حروب فهم في ايديهم
فقتلوا منهم ستة ونفى نهس وكان محتق وكان اصغرهم فاراد قتلهم فقالوا
وما يرد ون من قتل هذا الجب علكم برجل واخبرته فتركوه وكان انه قد احبته فقال
الناس في ذلك وانكروا عليها فقالت بكل اناس اماني وكذا اى بما اراهما ولذا الابكل
اى انما احبته لبكل اولادها ولما كان المصح لكون المبتدا نكرة انه فاعل في المعنى شرط
في الحال ان يكون جملة فعلية لتمكن تقديرها بفعل وفاعل تقال **ولا يكون الخبر هنا الا جملة**
فعلية وقولهم سر اهر دا باب تقال لاهره اذا حمله على الهرير وذو الناب المسن يضرب في
ظهور اما ان الشر ومحايله ووجه التخصيص فيه انه في المعنى فاعل لانه نعم من اسياق
ان المعنى ما امر ذا ناب الا شر وقد ركر بوجه تخصيصه وجه آخر ايضا ان التنوين
للتعظيم فهو في المعنى كالوصف اى شر عظيم اهر ذا ناب وعلى انه خبر مبتدا محذوف اى هذا
شر **وما اكرم زيدا فمن جعل ما نكرة غير موضوع فهو محمل الامرين** يعني ان قولك ما اكرم
زيدا وفي التعجب محمل الامرين احدهما ان يكون المبتدا في المعنى فاعلا اى ما اكرم زيدا
الاشئ والمعنى ان تقدر وصف مع المبتدا اى شئ عظيم او شئ من الاشياء وانما قال
فمن جعل احترازا عن القولين الامرين احدهما ان معنى ما اكرم زيدا صوله ولخبر
محذوف اى الذي اكرم زيدا حاصل فالمبتدا حينئذ معرفة والمعنى انه بمعنى الاستفهام
اى اى شئ اكرم زيدا فيكون التخصيص حاصلا ايضا لما تضمنه من الاستفهام كما
في قولهم رجل في الدار ام امراة **ومصدرا منسبا الى الفاعل** رفع بعض التنوين
نحو سلام عليك **قوله** او مصدرا عطف على فاعلا اى وذلك التخصيص اما
بوصف ويكونه فاعلا او يكون المبتدا مصدرا منتسبا الى الفاعل نحو سلام عليك
او اصله سلمت سلاما عليك فانا حذف الفعل ورفع المصدر ليكون الجملة اسمية

فحصل به عرض التنوين بخلاف الغلبة فانها للحدوث للزوم والدوام وانما كان
منسبا الى الفاعل ولم تقل مضافا لان المصدر في المعنى انما تخصص بانتساب
فعله الى الفاعل لا انه مضاف اذ لو فرض مضافا لم يبق كونه مصدرا منصوبا
عدل الى رفعه لغرض التنوين وهو في الابتداء جملة اسمية لا معدولة عن الفعلية
ولا يكون الا في الدعاء اى لم يرد هذا النوع من التخصيص الا في الدعاء نحو سلام
عليك وويل له وكذا ما اشبههما من الادعية او مصدر بمعنى الاستفهام بعادلها
ام متصلة اما تحفيها نحو ارجل في الدار ام امراة او تقدير الكلمة في كم الاستفهامية
هذا عطف على قوله مصدرا او تقدير او مكونة اى يكون المبتدا مصدرا
بمعنى الاستفهام اما التحقيق فظاهر اذ ذكره البمزة ويعادلها وهي ام المصلة و
اما التقدير بكلمة في كم الاستفهامية فانك اذا قلت كم غلاما اسرت كان التقدير باعرين
غلاما اسرت ام ثلثين ونحوه فهو في التقدير بمعنى البمزة وام او نكره بيناوك
كل واحد واحد على سبيل الاستغراق نحو بمرة خير من حمار وما احد خير منك و
شر مرعون الله فضل برمان وكل ساه يرحلها معلقة فان المعنى كل بمرة خير من
حمار ولذا ما احد خير منك فانه نكره في سياق النفي فعم في جميع افراده فهو بمنزله
العام وكذا المثل وهو شر مرعون ونحو تقدير العموم فيه ان معناه شر الاسباء المرعون
الهما فضل برمان فالاسباء فيهما عموم وشر مضاف اليهما فالتقدير شر كل مرعوب
اليه فاكسب العموم من المضاف اليه واصل المثل ان الناقة لا يكاد يدرك الاعلى و
لذا وعلى لوح وهو جلد حوار يحشى ثم تعطف عليه الناقة اذا مات ولدها فاذا كان
الفصل برمان لم يرمها فيقل ارباحها من غير ان تصرف لمعنى الغالب محتاج
وكذا كل ساه يرحلها معلقة واول من قال ذلك كعب بن سلمة وكان ولي ام
البنت بعد حرهم وكان برغم انه بنا بيت الله تعالى وكان يبطق بلسان من الحمر
وكان علما العرب يزعمون انه تصدق من الصدق فلما حضرته الوفاه
جمع نسله اباد فقال لهم اسمعوا وصيتي الكلام كلمان والامي بعد البيان
من رشد ما سمعوه ومن غوى فار قصره وكل ساه يرحلها معلقة فارسلها

مسلا وجه التخصيص بالمعنى المذكور فيه ظاهر او مقدما عليه الظرف جزاله
نحو في الدار رجل هذا ايضا عطف على قوله نكره والتقدير او يكون المبتدا
مقدما الظرف جزاله يعني يكون تقدم الظرف بمنزلة الخبرة للمبتدا نحو في
الدار رجل فانه اشبه الفاعل بتقدم الحكم عليه فجاز ان يكون نكره كالفاعل قال
سيبويه قد يكون نكره على غير هذا نحو امنت في الجر الفكر وهو شاذ يعني قد
يكون المبتدا نكره على غير بابه شرا هو ذا بابك سلام عليك لانه ليس بمعنى الفعل
وليس بمعنى الدعا بل المعنى مدحه بانه لا اعوجاج فيه وهو شاذ على ما قال
هكذا ذكره وقرمي في نحوه اشيا ايضا فيه نظر لانه ذكر صاحب التسايع فيه انه
دعا بالنقاله بعد هلاك المحرق لان امتان يغلط مكان ومدق مكان لغتا
اسلا السقاما به امتاى لاتى فيه وقيل الامتان اللبن والضعف من سرت سيرا
لا امتعه اى لاضعف فيه فعلى هذا هو المعنى الدعا بسلام عليك وغيره وحق
الخبر ان يكون نكره لان الاخبار انما يكون معلوما للمخاطب غير معتد وقد
يجيان معرفتين معا اذا كان الكلام مفيدا نحو انت انت يعني انما يكون الخبر
معرفه اذا كان الكلام مفيدا نحو انت انك ان انت الذي في منزله الوصف
نحو انت العاصل الكريم واذا لم يكن مفيدا لم يجز نحو زيد زيد ادام يرد بالذي
منزله الذات كما في الاول فان قلت لم امتنع من المبتدا نحو الا في الاول
قلت الجواب انه يستعمل للرد على منكر الالهية او السره او الغرض يعرض المخاطب
فانه غير معتد اى اما اعتقد هذا خلاف المخاطب والخبر يكون مفردا خاليا عن
ضمير المبتدا نحو زيد اخوك ومضمنا له اى لضميره في زيد منطلق بدليل ابراز ه
في نحو زيد الخبر هو هذا اشار الى الحالين من الكوفيين والبصريين فان الكوفيين
يقولون الخبر اذا خلا عن ضمير يقدرون الحامد فالمستقر في زيد غلامك بمعنى مملوك
وزيد اخوك بمعنى مواخيك وهندامك بمعنى والدك ويستدلون عليه بان ذات
الخبر لا يكون غير ذات المبتدا وعند البصريين لا يحتاج الى هذا التكلف لان ظاهر
انه غير مستقر ومعنى حمل الخبر على المبتدا انهما يصدقان على ذات واحدة لان
عين هند الذات عين تلك الذات كما هو محقق في الميزان في التحقيق الجمل والوضع

واستدل في الكتاب على كون الخبر مضمرا للضمير الذي في زيد الخبر الجملة هو
يعني اما ابوزلان الاكل جرى على غير من هو له وهو الخبر مغايرا للضمير وانما
يبرز ما كان مستترا فيه فدل على ان الخبر كان مضمرا للضمير ويمكن ان يقال
الخبر اذا كان مستعدا ان يعمل الفعل فلا بد ان يكون له فاعل واذا لم يكن ظاهرا
كان مضمرا امتناع الحذف ويكون اي الخبر اي احد الاربع نحو زيد قام غلامه في
الفعلية او زيد قام رجل يحدث مع عمرو في داره هذا ايضا فعلية لكن الضمير
العائد الى المبتدا ليس في نفس الفعل بل في متعلق صفة الفاعل
يعني يشترط ان يكون في الجملة ضمير يرجع الى المبتدا اما في نفس الجملة كالمثال
الاول او في متعلق الجملة كالمثال الثاني وزيد ابوه قائم هذا مثال كون الخبر
جملة اسمية مشتملة على ضمير في نفس تلك او زيد هلاه ضارب ابنه زوجها ابنه
اي ابو داره اسقفها حسنة ساح محشبه مبتدا ماسح وهو وخبره اي ساح
خبر عن الاول اي عن المبتدا الداخل عليه وهو سقفها وهكذا الى الاول اي في كل جملة
ضمير راجع الى مبتدائها فحاصل المعنى زيد حسن سقفت داره او اه ان زوج
حادثة غلامه ساح وزيد عندك او القتال يوم الجمعة هذا في الظرف مكانا
كعبدك اول يا ما اليوم الجمعة ومنه اي ومما وقع ظرفا بشر من الكرام ان التقدير
حصل يعني اذا كان الظرف مقدار الجمعة تقدير الفعل فيه وهو حصل وانما
هو شر من الكرام عما قبله لانه ليس ظرف حقيقة او ليس ظرف زمان ولا مكان
انما هو جار ومجرور يحتاج الى متعلق من فعل ونحوه فهو مشبه بالظروف
في الاحتياج الى تقدير متعلق من فعل او نحوه ولما احمر اي افطع ذلك الفعل
وحذف فقط سدا بالظرف مسده واخرى معطوف على الضمير الذي كان مستكنا فيه اي
في ذلك الفعل المحذوف ومعنى الاخبار ان الفعل حذف وصار مضمرا فالصرف
هو الضمير واختلف فيه فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر وقال بعضهم
هو الظرف لسد مسده واختار المصنف في المفتاح ان الصواب ان
الخبر هو الفعل المحذوف مع الظرف اذ ليس المقصود الاخبار عن زيد مثلا
بالوجود لانه معلوم ولا بالظرف في حد ذاته بدون اعتبار المقدر اذ لا معنى لقولك

لتوك تريد في الدار ان لم تقدر معه شيئا اخر فانه صار متناقضا ولفظ الكتاب
كانه يشير الى عذر الذي اجبناه والمفتاح والله اعلم واستدل او على على ان
الفعل منسي والظرف هو المحدث به متناع قائما زيد في الدار وتقدير ان الفعل
لو لم يكن منسيا بل تقدر لم يمنع تقدم الحال عليها فامتناعه مدل على ان العامل
هو الظرف لسد مسد الفعل في العامل معنوي فيمتنع تقدم الحال عليه وفي
استدلال ايضا ما نه لو كان الفعل مقدرا لامتنع لكان زيد في قولنا في الدار
يمكن ان تقدر مبتدا لان الخبر فعل له ويمتنع مثل هذا الخبر على المبتدا وفيه نظر
من تقدير اسم الفاعل وبعد مفردا هذا اساءة الى الوجه الاخر وهو ان الظرف
مقدر باسم الفاعل وحوازا لوصل به اي بالظرف يعني حواز ايقاع الظرف صلة
للموصول نحو ما عندكم ينفد وما يتصدا الاول وهو كونه مقدرا بالفعل اذ لو كان
مقدرا باسم الفاعل لكان مفردا فلم يحز جعله صلة الما الموصولة وظرف الزمان
لا يكون خبرا الا عن حدث مستمر فلا يحوز زيد يوم الجمعة ولا طلوع الشمس يوم
الخميس لعدم العائد لان طلوع الشمس من الاتي حاصل على الاستمرار لا يختص يوم
دون يوم وليس المراد ظهور سعادتها لانه قد يكون في يوم وقد لا يكون في يوم
بواسطة منع السحاب ونحوه وظهور السعاد حدث غير مستمر وانما نفس الطلوع فهو
حدث مستمر واما قولهم الهلال الليلة فانما سامح من حيث تخبر له بنحو حادثا هذا ايراد
وجواب فالمراد ان الهلال عن حدث وواو منع ظرف الزمان خبرا له واجاب
بان الهلال ليس المراد حقيقته بل يحدده وظهوره وهذا حذف مجاز ان يخبر عنه بالزمان
اي يحدد الهلال وروره حصل في الليلة واما نحو اليوم الجمعة او انت فعلى
تاويل النفع والسبت مصدرين هذا ايراد اخر وهو ان اليوم ظرف زمان وقع
خبرا عما ليس بحدث وهو الجمعة والسبت فلجاز ان الجمعة ما وله بالمصدر وهو
النفع اي الانتفاع بالجمعة السبت ما ول بانه مصدر بمعنى القطع والسكون فهما مصدر
ان اخبر عنهما بالزمان ولهذا اي ولامكان هذا التاويل لا يحوز في سائر الايام
فلا تقال اليوم الثلاثاء لانه لا يمكن تقدير الثلاث مصدرا فيكون الزمان خبرا
عن الزمان وهو ممتنع واما نحو اليوم نوم فعلى ما ول عليك وسلطانك يعني ان

ان اليوم الواقع مبتدا ليس عبارة عن نفس الزمان بل عبارة عن الحادثة والسلطان
فيصح الاخبار عنهما باليوم اى عليك حاصله فى هذا اليوم ولا امتناع فيه حينئذ
ونحو بكر ان بسطه يسكر هذا مثال لكون الجملة شرطية وقد فرغ من ذكر الجملة الاربع
وافقه اختارا للمبتدا وقد يكون مجموع الشرط والجزاء خبرا ان عرا ان يكون بينهما حرف
الشرط ولابد من ان يكون المبتدا اسما من الاسماء الشرطية او مضافا اليه نحو من ما تنى
او غلام من ما تنى اكرمه يعنى ان نحو من ما تنى اكرمه كلام تام من مبتدا وخبر والخبر
جملة شرطية والشرطية هى من مع خبره فنكون قد جعلناه مبتدا داخلا فى الخبر الذى
هى الجملة الشرطية فذكر هذا لدفع هذا التوهم وبيانه انه فى قولك زيد ان ما تنى اكرمه
وبكر وخالد وغيرهما ان زيد مبتدا فان ما تنى اكرمه خبره فهذه الجملة الشرطية
متضمنة فى قولنا من ما تنى اكرمه فمن مبتدا للدلالة على الذات ودال على الخبر
لاشتماله على الشرط فهو عند السكاكى يرجع الى مبتدا وجملة شرطية وبعضهم على
ان الخبر هنا الجزاء وحده والشرط من صلة المبتدا فيكون المبتدا قولك من ما تى و
الخبر اكرمه فان قلت كان حق الخبر ان يرتفع وهو مجزوم منا قلت انه لو كان
خبرا لكان مرفوعا لان ذلك اذا لم يكن المبتدا متضمنا لمعنى الشرط وهذا مثل الذى
قولهم الذى ما ينى فله درهم اذ خبر المبتدا لا يدخله العامل انتقال زيد فعالم وامتناع
دخول الفا لتضمن المبتدا معنى الشرط ايضا فبان قلت الذى ما ينى فاكرمه كان
ينبغى ان يجوز جزم خبره لتضمن المبتدا معنى الشرط قلت الفرق ان من موضوع
للشرط ايضا والذى ليس موضوعا للشرط بل قد يتضمن فحاز الجزم مع من دون
الذى وجوابه ما يكن فانى اسكن فما بعد الاول ومضمون الخبر ليس الجزاء وحده اذ لو
كان الخبر هو الجزاء لكان فيه ضمير راجع الى المبتدا وهو خلو عنها فقد علم ان الجزاء وحده
ليس خبرا ويمكن ان يقال بتقديره فانى اسكن فيه بمعنى اى حال كنى فيه فانى اسكن اليه
فيه ولابد فى الجملة الواقعة خبرا من جملة ضمير يرجع الى المبتدا ليحصل الارتباط بين
الخبر والمبتدا ولا يكون الخبر اجنبيا عن المبتدا الا اذا كان ضمير اللسان نحو قل
هو الله احد فان هو مبتدا اى الشان والله احد جملة واقعة خبره وليس فيه ضمير
يرجع الى الشان والحق فيه ان الجملة ههنا بمعنى مفرد وهو القضية اى الشان

هو هذه القضية وهذه الجملة فالخبر والمبتدا يكون ما هو هو فى هذه الصورة
او كانت اى الجملة الواقعة خبرا مشتملة على جنس المبتدا يرجع فيه هو اى المبتدا نحو
زيد نعم الرجل هذا الكلام توهم ان الرجل شامل لزيد وغيره فيكون الممدوح هو الاسم
الشامل بل الجواب انه اقيم المظهر مقام المضمر بقوله لا اراى الموت يسوى الموت بسوى
بعض الموت ذا الغنى والفقيرا ونحو انا العمار فلا قتال لديكم هذا عطف على قوله
نحو زيد نعم الرجل يعنى الخبر وهو قوله فلا قتال مستدرك على ما يندرج فيه المبتدا لانه نكرة
وقع فى سياق نعم فيندرج تحته المبتدا نقل المبرد فى المقتضب هذا البيت على انه
حذف لعابض ورأى الشعر والبيت اما القتال فلا قتال لديكم ولكن سيرا فى عراض الموت
اى ما ذكر العمار والبيت فى الكتاب مذكور مع الفا فى النسخ ولعل صحته غير ما نقله
فى المقتضب ويكون الفا سهوا من الناسخ ومن ثم اى ومن اجل انه لابد فى الجملة الواقعة
خبرا من ضمير لم يجز على زيد كان ذا مال اذ لا ضمير فى الخبر يرجع الى المبتدا وهو على
ان الضمير فى كان يعين عوده الى زيد وقد يحذف العامل اذا كان معلوما كالحذف
الجملة راسا فى قوله تعالى والذى لم يحض اى عدتهن ثلثة اشهر لدلالة ما قبله عليه و
هو قوله تعالى والذى يئسن من المحيض فحذف من ثلثة اشهر وذلك اى الحذف المعلوم نحو
اكرم الكريم ستدرا اى لكنى منه لان الضمير فى الظرف راجع الى لكنى ومنه منصوب على الحال
من الضمير الذى فى الظرف والعامل فيه هو الظرف وانما جاز تقديمه على العامل المعنوى
لكون الحال مضطرفا وقد يتسع فى الظرف فيه ما لا يتسع فى غيرها ولذلك صار كل يوم
لك ثوب وان يكون محتملا للصدق والكذب عطف على قوله ان يكون مكروه اى وحق الخبر
ان يكون مكروه وان يكون محتملا للصدق والكذب ونحو زيد اضربه متناول مما ولين
احدهما ان يضمر القول اى زيد مقول فى حقه اضربه ان المعنى زيد مامور بضربه و
اذا كان المبتدا ضمير الشان والقصة والخبر لا يكون الا جملة لان الخبر مفرد للشان والقصة
الى صحة جملة ومفسر الجملة ويتعدد الخبر لفظا نحو هذا حلو حامض يعنى ان الخبر قد
يتعدد لفظا فهو متحد معنى لانهما بمنزلة مر ومر رد على هذا المثال ان كل واحد من
الخبرين اما ان يكون فيه ضمير او لا يكون فى واحد منهما ضمير او يكون فى احدهما دون
الاخر فان لم يكن فى واحد منهما ضمير لم يستقم لان الخبر مستقل فلا خلو عن ضمير وان كان

في احدهما دون الاخر فقاسد للحكم وان كان في كل واحد منهما ضمير يلزم منه التناقض وهو ان الزمان حلو بارد وحامض بارد وهو فاسد وجوابه اما بانحلال كل واحد منهما ضميرا **قوله** يلزم منه التناقض قلنا لا نسلم اذ معناه ان له الحلاوة وله الحموضة وهو جامع بين الطعمين لا ان كل جزء منه حلو وكل جزء منه حامض بل هذا الشيء له الحلاوة على الجملة وله الحموضة بتضمن كل واحد ضميرا بالاعتبار هذا المعنى وتضمنا ايضا ضميرا الجزء باعتبار يقدر ضمائر ولا مساغ لدخول الفاء اي في خبر المبتدا لان الفاء اما للعطف او لتحرانه ولا محال للعطف لانه ليس الغرض استراك الخبر في حكم المبتدا واما التحرانه فظاهر الا اذا تضمن المبتدا اما او تضمن المبتدا معنى الشرط وذلك اما باسم موصول بفعل او ظرف او نكرة موصوفة باحدهما او معرفة موصوفة موصول به اي باحدهما واسم من الاسماء الشرطية والجزاء اما لا يطرق الله احدهما او اما زيد فمنطلق فمطلق او الذي او كل رجل او الرجل الذي ما تأته او في الدار فله درهم ومن جاءني فله كذا اذ كر الامثلة على الترتيب انما افرد بصدر المبتدا ما عن تضمن المبتدا معنى الشرط لان في صورة ما ليس فيه للمبتدا متضمنا للشرط بل انما هو التضمن وذلك في سيبويه **قوله** مهما يكن من شيء وانما دخل الفاء في الخبر في اما زيد فمنطلق لتضمن اما معنى الشرط على ما ذكرناه وكان حق الفاء ان يدخل على زيد لانه داخل في الجزاء اذا التقدير مهما يكن من شيء فزيد منطلق ولكنهم ارادوا ان لا يلوا حرفا الشرط فالجزاء تقدم بعض ما في حيزه اخرا كتقديم فصلا بين اما وحرف الجزاء ومثال الاسم الموصول بفعل صوله الذي ما تأته فله درهم ومثال الموصول بالظرف الذي في الدار فله درهم ومثال المعرفة الموصوفة بالموصول باحدهما نحو الرجل الذي ما تأته او الرجل الذي في الدار فله درهم ومثال الاسم من الاسماء الشرطية قوله من ما تأته فله كذا وقد لقوله والجزاء اما لا يطرق الله يعني لا تكون فعلا مضارعا نحو من ما تأته اكرمه متعين فيه جزم الجزاء ولا تجوز الفاء لانقلاب من ما تأته فلا تكرمه الا على تاويل كونه جملة اسمية اي ما اكرمه فحينئذ لا يطرق الله الجزم لكون الجملة اسمية فقوله والجزاء اما لا يطرق الله الجزم يدخل فيه الجملة الاسمية نحو فله درهم والجملة الطلبية من امر نحو فاكرمه او نهي نحو فلا يضربه وقوله

قوله بتضمن المبتدا معنى الشرط احتراز عما اذا تضمن المبتدا الموصول بالشرط والجزاء كلاهما نحو الذي ان يكرمني اكرمه فانه لا يدخل الفاء في خبره لان دخول الفاء انما كان لكون الخبر جزاء في المعنى وههنا قد استوفى المبتدا الشرط والجزاء كليهما فلا تفتقر الى جزاء آخر وانما الشرط ان يكون الصلة او الصفة فعلا او ظرفا لان المبتدا بتقدير الشرط يستدعي فعلا ومعنى فعل ولا نجوز الضارب بكرا وقد دخل اي الفاء الخبر اي في المثال الاخير اول الجزاء الاخير من الجزاء اي في الجزاء الاخير منهما او اول الجزاءين في اول الخبر على الخلاف السابق ذكره يعني قد سبق ان الخبر في من ما تأتي اكرمه هو الجزاء او مجموع الشرط والجزاء فان كان الجزاء المجموع فقد دخل الفاء في اول الجزاء الاخير فان كان الخبر هو الجزاء فقط فقد دخل الفاء في اول الخبر وكتب **ولعل ما نافية بالفاق** اي اذا دخلت لات ولعل على ما يتضمن الشرط نحو الذي ما تأته فلا يدخل الفاء في خبرهما بالفاق ان الخبر هو مجزوم به ولين ولعل نافيان او بعده الجزم **وان عند سيبويه** اي هو مانع من دخول الفاء في خبره فقياسا ان لفظ ان لا يدخل على الشرط فكان السابق ان لا يدخل ما يتضمن الشرط ايضا لكن الاستعمال ورد بخلافه نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقد منع الوجه الفتاء ايضا فان ان انما لم يدخل على الشرط الصريح لان للشرط صدر الكلام وان اتصاله صدر الكلام بخلاف ما تضمن معنى الشرط فانا لا نسلم ان له صدر الكلام فلذلك جاز ان الذي ما تأته فله درهم **وجوز تقديمه** اي تقديم الخبر على المبتدا **للاهتمام** بذكره نحو منك اما وسواء علي اوفيت ام قصرت اي فمنك وقصورك لان الهمزة في الاصل لسوال عن مستوين وههنا خرج عن معنى الاستفهام والسوال بمعنى اصل معنى الاستواء والفعلان المقدران مصدران وهما مرتفعان على الابتداء وسواء خبر مقدم **ومررت برجل سواء هو والعدم** اذا رفع سواء يعني اذا جر سواء صفة لرجل بمعنى مستو فيكون هو تاكيدا للتمكن في سواء وانما اكده ليصح العطف عليه بقوله والعدم اي يدخل يستوي هو والعدم فلا يكون محتاجا اما اذا رفع سواء فهو خبر مقدم **وفي المثل** يكره اخوك لا يطل يعني ان من كلام اي جنس حال المخلف يتكلم المذكور في كلا رأيهما وكذا وذلك انه لما قيل ياس من اسمح لهو

الست ويدكوه حتى قالوا ما يريدون من فضل هذا الحب عليكم يرحلهم انه اجبن انا ما
من الشجع في غاوريون فنه فانطلق بحاله اى حبس فقال له هل لك في عارفنه طبا
لعلبا يصيب منهما وفي زواية هل لك في غنمة بارده ما نطلق بمس بحاله حتى
اقام على العار ثم رفع الحصى في العار فعار ضربا الحبش فقال بعضهم ان انا
جس فنطل مكره اخوك لا بطل يزندانه محمود عليه لا ان في طبعه سلاقة يصرف الى تحامل
على ما لمس من سانه فاخوك مبتدا ومكره خبره المقدم ويلزم اى تقدم الخبر على
المبتدا اذا كان اى الخبر مفردا متضمنا للاستفهام م او ظرفا متضمنا له اى للاستفهام
محتويا على ضمير المبتدا قوله محتويا على ضمير المبتدا احتراز اعن نحو زندانى غلام
فانه لا يجب فيها تقدم وان تضمن الاستفهام لانه غير محتوى على ضمير المبتدا الا ان غلام
ابن اما فاعل ابن فليس ابن محتويا على ضمير المبتدا وهو زيد وان جوزان يكون
غلام مبتدا وابن خبره المقدم ففي ابن ضمير يرجع الى غلامه لا الى المبتدا الاول
وهو زيد في المثال فالظرف ليس محتويا على ضمير المبتدا على التقديرين وهذه
العبارة خبر من قولهم اما لكرم التقدم اذا كان الخبر مفردا متضمنا للاستفهام
فان ابن زيد وان سلم انه مفرد بل الظرف على المذهب الصحيح مقدر كما ذكر
المصنف فقد قوله محتويا على ضمير المبتدا الخرج نحو زندان غلام من غير التعرض
لكون الظرف مفردا او جملة فان الظرف منه ليس محتويا على ضمير المبتدا الاول
سواء كان مقدرا مفردا او جملة على الحصاه قوله او ظرفا عطف على قوله مفردا
اى اذا كان اسما مفردا متضمنا للاستفهام نحو كيف زيد فانه اسم مفرد متضمن
للاستفهام وليس ظرفا وظرفا الى آخره وانما قيد المفرد في الاول لنحو زيد
منى ابوه فان الخبر وان تضمن معنى الاستفهام فليس مفردا فلا يلزم تقدم الخبر
فيه لان اصل جلسا وكان اى تقدم الخبر صحيحا نحو في الدار رجل فان المبتدا نكره
ومصححه كون الخبر مقدما عليه ولان شبه الفاعل فلو اخر الخبر بطل شبهه بالفاعل
فلا يصح حينئذ كونه مبتدا او افضل بالمبتدا ضمير لمتعلقة اى لمتعلق الخبر
نحو على اليمنة مثلها زيدا فان الضمير المتصل بالمبتدا يرجع الى اليمنة وهو متعلق
للخبر وهو لان الخبر هو مجموع قولك على اليمنة ومنه المثل في قطع زعمان راده زعمان
بفتح الراء وضمها على الروايتين وبيواسم كلب وهو ان رجلا يجر حمارا لقسمه
فاعطى زعمان نصيبه ثم رجع الزعمان لياخذ اضعاف ما اعطاه فقال صاحب الحمار
في بطن زعمان راده يضرب للرجل يطلب الغنى وقد احدوثة والضمير في زاده
يرجع الى زعمان وهو متعلق للخبر اذ الخبر هو مجموع قوله في بطن زعمان فلو
اخر الخبر لرجع الضمير الى متاخر عنه لفظا وحكما او عوان هذا عطف على قوله مفردا
اى يلزم التقدم اذا كان الخبر مفردا او كان الخبر عوان نحو حرفان زندا عايم
وانما وجب تقدم الخبر لانه لو لم يتقدم لالتبس ان الى للحبش ان يعني لعل
اما اذا تقدم الخبر فلا يكون بمعنى لعل لان له صدر الكلام وامتنع اى تقدم الخبر
اذا كان المبتدا متملا على ما له صدر الكلام كالاسما الشرطية نحو من خاك فخو يلزم
فانه اذا كان الجزاء هو الخبر فلا تتقدم على المبتدا والاستفهامية نحو من زيدو
ضمير اللسان نحو مصودند قام وما التعجبية نحو ما احسن زيدا وكم الخبرية نحو كم غلام
اسرت فان في هذه الصورة يمتنع تقدم الخبر على المبتدا لئلا يبطل صدارته او
كاما معرفتين اى وامتنع تقدم الخبر ايضا اذا كان المبتدا والخبر معرفتين و
لا نحو زيد المطلق ليلا يلتبس المبتدا بالخبر لكون كل واحد منهما صالحا لكونه
مبتدا وخبرا بخلاف قولك متونا سواسا وساسا متونين انتا الرجال الا باعد فان
المبتدا والخبر معرفتان وتقدم الخبر فيه لوجود القرينة من حيث المعنى او المعنى
ان يعني انا نا متون متزله بنسا لان بنسا مترل متزله بني انا نا او نا وبين
اى وكان المبتدا والخبر متساويين نحو افضل منك افضل مني فانهما وان كانا
نكرتين لكنهما مخصصان بحاشه اللبس المذكور في المعرفتين او كان الخبر فعلا
المبتدا يصلح فاعلا له لو تاخره او تاكيدا لفاعله كما في زيد قايم فان المبتدا لو تاخر
لكان فاعلا بخلاف زيد قام ابوه واكلوني البراغيث فمن جعله مبتدا اما زيد قام
ابوه فالخبر فعل لكن المبتدا لو تاخر لم يصلح لكونه فاعلا ولا تاكيدا فلذلك صار
تقدم الخبر وان نعال قام ابوه زيد واما قال فمن جعله مبتدا اختزل عن جعله
فاعلا وجعل الواو علامة للجمع لا ضمير اعلى ما قيل ومن زعم بان الحكم في قول الصيف
في ملتنا يوم الحكم مبتدا لتقدمه الخبر فقد سها لان هذا المبتدا يصلح فاعلا

لوفي وقد ذكرنا ان الخبر اذا كان فعلا والمبتدا يصلح فاعلا لم يخرج
تقدم المبتدا فهو مثل قام زيد فلانه لا يجوز ان يعمل زيد مبتدا تقدم خبره
للالتباس المذكور فالمهوط ظاهر واصل المثل على ما رعمت العرب في السن البهائم
قالوا ان الارنبة التقطت تمرة فاختلسها الثعلب فاكلها فانطلقا يختصمان الى
الصب فعالت الارنبة اما للحد فقال سميعا دعوتي قالت اشاكل ليختصم الملكان
عاد الحكم قالت فاخرج التمر فاكل في نصفه ثم رمى الحكمة قال اني وجدت
تمرة فاردت اكلها قالت فاختلسها الثعلب قال لنفسه يعني الخبر قالت فاردت اكلها بخل
احدث قالت فلطمني فال احر انبصر قالت فاقض بيننا قال احدث حدثان امراة قالت
انت فاربعة وذهب اقوال كلها امسالا وحذف المبتدا عند الدلالة نحو قوله اذا قال
الخمس نعم واوله لا بعد الله الملك والعار اي هذا نعم وفي المثل احدى خطبات
لعمر اي هذه احدى خطبات لعمن الخطبة تصغير الخطوة بفتح الخاء وهو السهم الصغير
وقيل هي التي لا نصل لها وكان بنو لعمن بن عاد وبنو حلمن من عاد فقال وكان لذي
الملك وكان لقمر بن عم فاختصموا لعمن الابل فاراد ان ينتزعها منه وكان ملك ان
تفلت عن الماء وما راعها الا نفلان عنها ولم يجد فيها مطمعا لقتها ومعها حصر
من سل كبير فقال ما تصنعان بها انما هي حطب فوالله ما احد يفي غدا بمن
يتداها غيرهم من فعد لغمر الى الابل يحراها وكانت لها سمرة تنطلان بها
فاجد فيها عشار طلن ان نصفت منها غره فلما وردت الابل يحردن الرطبن
واصر وهو المسي بمر وقالت له السر يستقي قذاه لعمن ووقه بسهم في ظهره فقال حسن
احدى خطبات لعمن اي هذه احدى خطبات لعمن يضرب لمن عرف بالشر فاذا
جاء منه من افعاله قيل احدى خطبات لعمن اي انه فعله من فعلاته وخبر
قليل وصحت يعني اي هذا الفعل خبر قليل يروى بفتح قليل واول من قاله فاختة
امراة الاسدي وقد غاب عنها زوجها فهويت عدا لها كان يرعى ماشيتها فلما
ممن افلت على نفسها فقالت بدا نفس الخبر في السوء فانها يفصح الحرة بحذف
الغزو ثم اعرضت عنه حينا قالت يا نفس هونا موجة خبرى الفصيحة وركون الصحة
واما ك والعار ولبس الشان وسوا الشعار ولوم الزيادم صمت يوم قالتان كانت

ان كانت مرة واحدة فقد يصلح الفاسد ويلزم العادة ثم حسرتك على امرها
وقد اجل زوجها وكان نافعا فبعث راب فاخبره ان امرانه لم يفجر قط والا فجر الاملاك
الليلة مركب قل وسار مرعا فانهد الجبل وقد قام عنها العبد وقد مضت تلك المدة
وهي تقول خبر قليل وصحت اني سمعها مرة تدخل عليها وهو بعد لابه من
الغيظ فقال له ما رعاك فقالت مرة ليعلم انه قد علم خبر قليل وصحت سمعه
ثم امت ثم قام الى العبد فعيله ويلزم ذلك اي حذف المبتدا في نحو زيدا لخبر اكله
نصب الخبر اي زيدا كل الخبر طعامه اكله ولا بد من اضمار ناصب الخبر لكون الذي بعده
مستغلا عنه بضميره وانما لزم اضمار المبتدا اذ لو لم يضمر فرفع اكله اما بالاضافة
او بالبعثة لا يجوز ان يكون بالاضافة اذ لا يصلح ان يكون خبرا والا لزم ان يكون
الخبر ناصبا للحالين ان رفع بالبعثة اذ لا يصلح ان يكون احد التوابع فان
قلت يجوز ان يكون تاكيدا للاكل قلت لا يجوز لوجهين احدهما ان المؤكد
لا يحذف والثاني لو كان تاكيدا لجاز ان يكفي للمقدر بأحدهما لا بعينه به لكن لا
يصح ان يكفي بالثاني اذ لا يكون الخبر حينئذ ناصبا هذا غاية تقريره والمصنف
قال في التعليق ولزم حذفه لئلا يتوهم انه جملة اخرى مستانفة وفيه نظر و
حذف الخبر نحو قوله انت ام ام سالم وقبله اما طعنة الوعاء بين حاجل وبين البها
وتقديره انت طعنة ام ام سالم فحذف الخبر وفي المثل كلاهما وتمرا ممن رويي
يعني يروى كلهما اي اطعمك كلهما واربك تمرا ومن يروى كلاهما بالرفع والتقدير
لك كلاهما واذكر تمرا فحذف الخبر واول من قال ذلك عمرو بن حمران الجعدي ودفع
الله رجل بدا لخبريه العطش والسعوب وعمرو واقعد ومن بديه زيد وتمرو بابك
ودنا منه الرجل فقال اطعني من هذا الزند والناعل فقال عمرو نعم كلاهما وتمرا فاطعم
الرجل حتى انتهى واذا سقاه لبنا حتى روي فذهبت كلمته مثلا وحرف فاذا السبع
اي فاذا السبع واقع واذا للمفاجاة فحذف الخبر هذا عند من يجعل ظرفا مكانيا
واما الخبر الله وقد ذكرناه فيما قبل وجب ذلك اي حذف الخبر فيما التزم في
موضعه اي في موضع الخبر عنه لو لا زيد لكان كذا في احد مذهبين اي لو لا زيد
موجود فحذف لدلالة لو لا عليه لان معناه امتناع الشي لوجود غيره والمذهب

الثانى هو مذهب الكوفيين وهو ان يقدر فاعل فعل محذوف اى لو احصل زيد وقد
نصوا ان لو صحت على معناها من امتناع الفعل والنفى نحو لو لم يمنع لوا احد والا زيد
والاصل فاذ لو كان لا على اصلها من وادة الجحود لم يمتنع هذا فصول زيدا قائما
هذا مثال ما حذف فيه الخبر اوما لا بد من الزامه فى موضعه عند سيبويه والتقدير ضربى
زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل لكما حذف متعلقات الظروف ثم حذف
كان لانه يحذف كثيرا فى الكلام ثم حذف الظرف واذ من ما اضاف اليه وبيانه
ان قائما منصوب على الحال اذ المعنى ان كل ضرب منى انما هو واقع فى حال القيام
والحال لا بد له من ذى الحال ومن العامل ولا يجوز ان يكون ذو الحال هو ذكرنا
الضمير المتكلم او زيدا لانه يكون من تمام المبتدا فلا يكون واقعا موقع الخبر
ولا يجوز ان يكون العامل فى الحال هو المصدر المذكور لما ذكرنا فالحال انه
لا بد من تقدير ذى حال وعامل اذ لو لم تقدر وكان ذو الحال والعامل صالحين
لفظا لكان من تمام المبتدا ولا يجوز ان يكون من تمام المبتدا لوجهين احدهما
انه لا يكون فى موضع الخبر يقوم مقامه والثانى ان معناه حينئذ ان
ضربى الواقع على زيد فى حال كونى قائما او كونه قائما حاصل فلا يلزم منه
الحضار الضربى فى حال القيام بل المعنى ان الضرب فى حال القيام واقع لان كل
طرف هو مخصص فى حال القيام مع ان هذا المعنى هو المفهوم من هذا الكلام
بحسب الاستعمال فاذا لم يجز ان يكون من تمام المبتدا وجب تقدير عامل وذى حال
وهو كان وهو المذكور منه فيكون التقدير ضربى زيدا كان قائما وهذا الاستقيم
بمجرده لانه لا ضمير منه يرجع الى المبتدا وهو مثل على زيد كان ذا مال فقدر
ظرف وهو دائم يعود السايل ويقول هذا الظرف متعلق بضربى او بشئ آخر
فان تعلق بضربى كان من تمام المبتدا ايضا فقدرنا منه فلا يكون
اذ المتعلق تاما المبتدا فلا بد من ان يتعلق بحاصل مقدرا فالتقدير ضربى
زيدا حاصل اذا كان قائما فتبين ان قائما من تمام الخبر وهو عند الخبر والتزم
فى موضعه موجب حذف الخبر لذلك لانه وقع موقعه عمدة وسد مسده وانما
اضمر كان لانه من الافعال العام التى اجمع اضمارها الى قرينة معينة نحو زيد

فى الدار اى حال وكان هى العامة لا الناقصة لوجهين احدهما لو كانت ناقصة
لكان قائما خبرها كان حالا فصوت معنى التقييد الحالى المصحح للمعنى الذى
ذكرناه والثانى انه لو كان خبرها تغير نفيه وان نحو ضربى زيدا العام لكنه
مما التزم بكونه فى الاستعمال واحط تكون الا من قائما هذا مثل الاول اى اخطب
لكون الامير حاصل اذا كان قائما كل كون منه حطب على جهة المجاز و
ازحص ان يكون الدرهم ان بدرهم او مدرهن هذا مثال الفرد من مثل قائما نصب
على الحال اى ازحص ما يكون الكر حال كونه معراخذ السعر واما اذا قلت
مدان بدرهم فمدان مبتدا ومصححه منه محذوف وبدرهم هو الخبر والجملة
منصوبة المحل على الحالية وليس فيه الواو ونحو كلمه فوه الى فى فالفرق من
المثالين الى مدين حال مفرد وهذا بدرهم جملة وقعت حالا والتقييد حاصل
سواء كانت الحال مفردا او جملة وقد روى فى قوله الحرف اول ما يكون فتية يسعى بزينها
لكل جموع رفع الاسمين ونصبهما واختلافهما الاسمان هو لفظ اول وفى بيت الشعر
لعمرو بن معدى كرب ومابعده ٥ حتى اذا ولدت وشب اشبالها عادت
عجوزا غير ذات حليل ٥ سمط حرت راسها وشكرت مكروهه للسمع والتفصيل
وفى هذا اربعة اوجه الوجه الاول ان يكون مرفوعا على ان الحرف مبتدا اول و اول
مبتدا ثان وفتية خبر المبتدا الثانى والجملة خبر المبتدا الاول وفى يكون
ضمير الحرف او اول مذكر وفتية مونث وهو خبره وانما جوز هذا لان اول ظرف
لا يكون للحرف ويكون الحرف هو الحرف اول وكانه قال اول الحرف فقد اكتسب
من المضاف اليه كذا قيل بعض اماثله اى الحرف اول الاحوال التى يكون
عليها فتية والثالث ان ينصب اول وفى فيه على ان اول ظرف وفيه خبر
يكون وخبر الحرف قوله يسعى اى الحرف يسعى فى اول كونها فتية والثالث
ان ينصب اول وفتية برفع فتية على ان الحرف مبتدا ثان وفتية حال وهو خبره
واول ينتصب على الظرف والراجح ان يرتفع اول ولا ينتصب فتية واول فى هذا
مبتدا ثان وفتية حال سد مسد خبر المبتدا نحو ضربى زيدا قائما اى اول الكرات
حاصلا اذا كانت فى فتية ولهذا الوجه ذكر البيت فانه مثل ضربى زيدا قائما

دون الوجه الاخر والخبر في هذه المسائل هو الظرف المضاف اليه ما عمل في الحال المحذوف
فالظرف المضاف هو اذا والمضاف اليه العامل في الحال وهو كان المقدر
سدا الحال مسده اي مسد الخبر على ما شاه **قوله** سدا عليه لقوله المحذوف
اي ما حذف الظرف لسد الحال مسده ومذهب الكوفيين وهو ان قائما حال من
الفاعل ضربي او مفعوله فكون من تمامها المبتدا والعامل هو المصدر وهذا
يخرج الكلام عما هو المقصود اذ المقصود ان وقوع الحدث قائما هو في هذه الحال
اي حصر وقوعه فيها وتقدير هم اي تقدير الكوفيين تعدد ان الحدث واقع في
هذه الحال وواقع وهذا لا ينافي وقوعه في غير هذه الحال وايضا على تقدير هم
لا يكون الحال في موقع الخبر بل هو من تمام المبتدا فلا يلزم حذف الخبر لان الكلام حينئذ
الخبر كان الاخير وقع موقعه وسد مسده فاذا لم يكن ما سد مسده فلا يلزم حذف
الخبر بدل عليه جواز ضربي زيدا قائما خبر من ضربه قاعدا اي يدل على ان تعدد هيئة
لا يفيد الحصار الضرب في حال القيام هذا المثال اذ نقرض ضربه اخر في غير
حال القيام ومن زعم انه بمنزلة الجملة المعللة كايام الوتدان مكدة عدم استقلال
الكلام بدون الحال مع خوف الكلام عن سنة الموضوع هو الاصله يعني انه قد ذهب
بعضهم الى ان ضربي زيدا قائما بمنزلة ضربت زيدا واما كان ايام الوتدان بمنزلة
الغوم الوتدان يعني هو في التقدير جملة فعلية والطله المصنف بوجهين احدهما
لو كان جملة فعليه معه حال جاز ان تحذف الحال وتستقل الكلام بدون الحال كما ان
ضربت زيدا واما لو حذف الحال تم الكلام لكنه لا تتم المعنى مع حذف الحال والثاني انه
نحرف عن المعنى المقصود اذ المعنى ان كل ضربي واقع في حال القيام وضربت
زيدا قائما لا يفيد هذا الاستغراق والانحصار بل معناه انه يصدر مني ضرب في
حال القيام وهو ظاهر والزمان المقدر منصوب المحل بدليل قولهم احطب ما يكون الامير
يوم الجمعة بالنصب ونحو رفعها هو مصدر اي اداه ما المصدر ان تقدر بالزمان فيكون
المحذوف مرفوع المحل ويدل على صحته نحو احطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع سمع عنا
يعني ان قوله احطب ما يكون الامير قائما مقدر فاذا كان قائما اذا يحتمل وجهين
احدهما ان يكون منصوبا والثاني ان يكون مرفوعا فذكر لكل واحد دليلا اولا والوجه

اول

اول وهو ان الزمان المقدر يعني اذا منصوب المحل ويدل عليه قولهم احطب
ما يكون الامير يوم الجمعة بالنصب فيوم الجمعة ظرف مع حذر الاحطب اكوانه
حاصلا في يوم الجمعة فكذا احطب ما يكون الامر حاصل اذا كان قائما
اي حاصل في هذا الزمان فاذا منصوب المحل على الظرفية م الظرف مرتفع
المحل على الخبرية والوجه الثاني ان تقدر ما المصدرية بالزمان وكانه قال
احطب زمنه اكوان الامر قائما فعلى هذا لا يكون اذا كان قائما منصوبا على
الظرفية اذ لا ترتفع الزمان في زمان بل يعين ان يكون اذا مرفوع المحل
يكون به خبرا عن احطب اي منه اكوانه لكون هو هو اي احطب لا زمان من
هذا الزمان لان احطب لا زمان واقع في هذا الزمان ويدل عليه ورود
يوم الجمعة بالرفع ليكون خبرا عن احطب ما يكون الامر ولما كان لفظ اذا
محملا للوجهين ولفظ يوم الجمعة نصبه بعين للظرفية ورفعه بتعين للخبرية
استشهد لكل وجه من الوجهين في اذا بما دل عليه في يوم الجمعة وعند بعضهم
حار هذا اي تقدير المصدر بالزمان في الكل اي فيما كان المبتدا مصدرا
نحو ضربي زيدا او مضافا الى المصدر كاكبر شربي السويق ملتوتا او مضافا
الى معنى المصدر كاحطب ما يكون الامير على تقدير مضاف محذوف اي زمان
ضربي زيدا اذ كان قائما زمان كونه قائما وكذا احطب ما يكون الامير تقديره
احطب زمنه اكوان اذا كان قائما اي هو زمان ضاربة فيكون اضافة عدد في
جميع الصور من وقوع المحل خبر المبتدا الا طرفا فان قلت قالوا ان الحال منزلة
الظرف فكان ينبغي في مسئلة ضربي زيدا قائما وما مما عن اضمار اذا وكان
بل يجعل قائما حالا من الحدث المقدر وهو حال في التقدير ضربي زيدا حاصل قائما
في حال القيام قلت الحال في المعنى صفة ويلزم ان يرجع الضمير من
الصفة الى الموصوف فلا يلزم ان يرجع ضمير من الحال الى ذي الحال وهم تقدير اذا كان
لكان ذو الحال الضمير في حاصل وهو راجع الى الظرف والظرف انما يرجع
الى زيد فلا يكون اذا كان لكون ظرفا تتعلق به حاصل فلا يمتنع حينئذ عدم
تحمل الظرف الضمير كما قالوا قلت صمت يوم الجمعة فان الظرف لا تحتمل

المضمر بخلاف الحال ومنه اى مما التزم فى وضع الخبر عنه الخبر كل رجل وضيعته
منقرون فان تحذف الخبر لدلالة الواو وعليه ان الواو للجمعة فهى فى نفسه من معنى العامة
هكذا قدره النحويون وفيه نظر لان الخبر ان قدر بعد ما قلم يلتزم فى وضع الخبر
عنه الخبر بل كان الاولى ان يقدر كل على مقترن بهم وضيعته ليكون وضيعته
واقعا موقع الخبر يلتزم فى موضعه ولعمرك لافعلن كذا اى لعمرك قسمى فحذف الخبر و
الزم فى موضعه لافعلن واللام للقسم فوجد فى نفسه لحذف الخبر يحذف وكذا لفظ العمر
بالضم لانه لا يذكر الا فى القسم وزيد المخبز اكلم رتب منه والتقدير زيد اكله الخبز اكله
محذوف والخبز لدلالة المفرغ عليه وانما قال مرتب عنه لانه لم يقع موقع الخبر وانما وقع
بعد معمول الخبر وهو الخبز هكذا ذكره فى التعليق وفيه نظر لانا بالقول الخبز معمول فى
واقع موقع الخبر وهو اكل كما ان فى ضربى زيدا قائما لفظ قائما من متعلق الخبر و
واقع موقع الخبر والاولى فى بيان معناه هذه الصورة لما قلنا ان يقال الدال على الخبر
هو عن لفظ الخبر الا انه استعمل مضمر خلاف الصور السابقة فان الدال على الخبر هناك
لفظ الخبر ان لفظ قائما مغاير للخبر وهو حاصل ولفظ وضيعته مغاير للمقدر
وهو مقترون وبحذف ان نعما يعنى المبتدا والخبر فى نعم العبد اى ايوب على تقدير
هو ايوب نعم جعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اما من جعل المخصوص مبتدا والجملة
قبله خبرا مقدما فهو من باب حذف المبتدا فقط وتضمر هما وكلا هما يعنى قد
يكون المبتدا مضمرا نحو انا زيدا وقد يكون الخبر مضمرا نحو زيد انا وقد يكون
مضمرين نحو انت انت كما ذكر ويكون منفصلا لا عنه اى يكون المبتدا والخبر
منفصلا لا عنه اى لا يكون ضمير امتصلا لان الاتصال يكون بعامل اللفظين ف
العامل فى المبتدا والخبر معنوى ولا يمكن اتصال اللفظين بما ليس بلفظين فلذلك
يعنى فيهما الانفصال الاصلى قال لولاك ولولاى فان الكاف والياء فى محل الرفع
على المبتدا عند الاخفش وان الرفع مجهول على الجر وعند سيبويه محلهما الجر وان لولا
مع المكنى حالة الجر مع غيره معنى ظاهر وتقدير قول الاخفش ان الحرف حمل
على الرفع فى قولهم ما انا كانت فلذا يحمل الرفع على الجر فى هذه الصور بالقواعد
بلولا عند الاخفش مجرورة فى محل الرفع كما ان انت فى ما انا كانت مرفوع فى

فى موضع الجر واما عند سيبويه فالواجب بحالها مجرورة ولولا احرف جر وان اختص بالمضمر
اذ لم يوجد لولا اجاره لمظهر ولذلك حصصه بالمكنى اى المضمر وكل واحد من المذهبين
راجح من وجه مرجوح من وجه اما مذهب الاخفش فرجحانه ان لولا عنده على معناه
المشهور والمقتضى بحسب الاصل مع المظهر والمضمر مرجوح من حيث انه يلزمه تغييرات
كثيرة فى اللواحق بالاصالة واما مذهب سيبويه من حيث انه تغير العامل
فقط وهو لولا والتغييرات فى اللواحق واقعة بحسب الاصالة ومرجوح من
حيث ان لولا لم يعهد جارا والسابع الكسر لولاى ولولانى وهو القياس لما ذكرنا
من ان حق المسند اذا كان ضميرا ان يكون منفصلا مرفوعا وهو لذلك واذا كان
الخبر معرفة او مضارعا لها فى استحقاق دخول حرف التعريف عليه كالفعل من كذا ف
الفعل المضارع جاز بحذف ضمير الفعل بينهما اذ يحصل من الفصل والخبر انه يتعلق
بهما وذكر شرطه وهو كون الخبر معرفة او مضارعا لها والمراد بالمعرفة ان يكون
مما يصح ان يقع نعتا للمبتدا لان معرفة لان ضمير الفصل انما جىء به لتفصل بين
كون الخبر خبرا او تبعا فيحرج قولك زيد هو غلام الرجل فان الخبر وان كان معرفة
لا يصح نعتا للمبتدا فلا تحتاج الى ضمير فصل بين كونه نعتا او خبرا وكذا
نظائره وكان حقه ان لا يفصل بين المبتدا وبين افعل من اذ لا يصح ايضا
نعتا للمبتدا ولكنه على الجملة مما تعت المضارع الحق بالمعرفة ايضا لاستحقاق
دخول حرف التعريف عليه وهو على الجملة قد يقع نعتا وهو اى ضمير الفصل
احد الضمائر المنفصلة المرفوعة مطابقا للمبتدا اى فى الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث ابدا ما دام خبرا لا تعت عليه للفصل يعنى انما تحذف للابدان بانه
خبرا لا تعت ويصرف من التوكيد اى انما تحذف ابدا بانه خبر وابدا نا
ضرب من التوكيد حتى ادعى بعضهم الحصر فى نحو زيد هو العالم اى العالم لا
هو ولك المخفش على ان فيه تاكيدا دون الحصر فلذلك لا يصرف من التوكيد
اى نوع من التوكيد وان لم يكن حصرا نحو زيد وهو المنطلق مثال لما كان
الخبر معرفة او هو افضل منك اى هو افضل منك اى زيد افضل منك مثال لما كان
الخبر افعل او مثوبضرب اى زيد هو مضروب مثال لما كان خبر الفعل المضارع مضارعا

اى يحل ضمير الفصل بعد دخول العامل للنقطة نحو ان يزن اما اول مسكر وان كما
نحو العالمين فاما وجه الفصل بعد دخول العامل وانما يحل الفصل مع ان
الخبر لا يصلح ان يكون نعتا لان المضمر لا يوصف الحاقا للباب المضمر بالمظهر اذ الاصل
هو المظهر والمضمر فرع عليه والفرع يحتذى بالاصول في الاحكام وان لم يكن علة الاصل
حاصله فيما طرد الباب لا محل له اى ضمير الفصل من الاعراب عند اصحابنا فانه
حرف عندهم لكاف الخطاب في نحو اراسك زيدا ما صنع وغيره اى غير الكاف نحو
اياه واياى واياما فان هذه اللواحق لا محل لها من الاعراب عند اصحابنا البصريين
خلافا للكوفيين فان حكمه حكم ما قبله عند بعضهم فيكون توكيدا للدال اه ١٠
قلت زيد هو المنطلق فهو عبارة عن المبتدا لانه راجع اليه فكانه قال
زيد زيد المنطلق فهو من حيث المعنى تاكيد للاول وحكم ما بعده غير آخرين
لانه معه كالشئ الواحد يعنى حكم هذا الضمير عند آخرين حكم ما بعده وهو الخبر انه
محتمل لو كان ما بعده خبرا لا يجب فهو توكيد لحكم الخبر تم يتعلق بما بعده فهو
معه كالشئ الواحد لكونه تحصيلا وتاكيدا وبطل الاول وهو ان حكمه حكم ما قبله
وتوكيد له ان المضمر لا يتبع تاكيد المظهر وانه لا يختلف بخلاف نحو ان زيدا هو
المنطلق الظلم توهمين احدهما ان المضمر لا توكيد المظهر لان التوكيد للمعنوى
لفظ ومعنوى وهو ليس تاكيدا معنويا لانه ليس مع لفظ النفس والعين
والاعم منهما من الصيغ المخصوصة بالتاكيد المعنوى ولا تاكيد لفظيا لان
اللفظ الاول وهنا ليس كذلك لان الاول مظهر والثانى مضمر فلا يكون مكررا
لنفس اللفظ فلا يكون تاكيدا لا لفظيا ولا معنويا والثانى انه كان تاكيدا
لاختلف باختلاف المؤكد رفعا ونصبا وجرا وليس كذلك لجواز ان يكون زيدا
هو المنطلق وهما مختلفان في الاعراب ويمكن ان يجاب عن الاول بان العرض
التاكيد لا نسلم انه شرط بدليل جواز مررت بكل اثنين وبهم هو وبناخ الا ان
يقول ذلك في المضمرين اما في المضمر والمظهر فليس كذلك والثانى اعم وبطل
الثانى وهو ان حكمه حكم ما بعده انه لا تعلق له بما بعده وانه لا يختلف بخلافه
وقوله لا تعلق بما بعده ان اراد به انه لا توكيد معنى لخبرية وامتنع عن

عن التعلق فممنوع لما ذكرنا وان اراد به لم يذكر عقيبه فهو مسلم لكنه لا ينفع اصل التعلق
ولما كان المختار عند المصنف ان لا محل له من الاعراب كان وجه الاصح بانه احد
الضمائر المنفصل المرفوعة بل الاولى ان يقال صيغة ضمير مرفوع لا عن الضمير كما
ذكره غيره ويدخل عليه اى على ضمير الفصل لام الابتداء نحو ان كان زيد هو الطريف
وان فانه مخففة عن المثقيلة اصله انه فحذف ضمير الشان فحذف ولزم دخول لام الابتداء
فرقا بينه وبين النافية ولام الابتداء انما ادخل على ضمير الفصل لانه اما ان يدخل
على اسم كان او على الخبر او على الفصل لم يدخل على الخبر او لان لام الابتداء حقها ان يدخل
على المبتدا نحو لزيد منطلق فاما ان يدخل على اسم كان او على ضمير الفصل لم يدخل
على اسم كان لان له صدر الكلام فلا مناسبة ان يدخل على ما هو معمول كان فتعين ان
يدخل على ضمير الفصل فاعلم ان اللام اما ان يؤتى به اولا فان لم يؤت به التبس
بان النافية وان اتى به فاما ان يدخل على اسم كان او خبرها وضمير الفصل وكان
ضمير الفصل احق بان يدخل عليه وكسر الحرف يجعلونه مبتدا وما بعده مبنيا
عليه وتقرأون وما ظلمنا هم ولكن الظالمون وانا اول بالرفع على انهم مبتدا و
الظالمون خبره والجملة خبر كان وانا مبتدا واول خبره والجملة مفعول بان لدى
والمراد بقوله مبنيا عليه ان يكون خبرا له وانما عدل الى هذه العبارة لان
لفظ مبنيا عليه ينبئ عن وجوب المطابقة مع المبتدا لكونه مبنيا عليه فطابقه
في الافراد والتثنية والجمع ولفظ خبر المجردة لا يسعها الا باخرة دون كونه مطابقا
مع المبتدا لكونه له ومن هذا الباب اى من باب المبتدا والخبر ان سلك الاخبار
يجعل فيها الموصول مبتدا وذلك الاسم الذى يخبر عنه خبرا فهو مناسب لباب الخبر المبتدا
فلذلك ورد ههنا الاخبار عن الذى مكسا عنه بالذى او اللام التى في معناها
ومعنى مكسا ان يوقع موقع ذلك الشئ المخبر عنه ضمير الفصل استعانة اى يستعان
في الاخبار بتصدير الذى او اللام التى في معناها لان الذى مخبر به بل هو مخبر
عنه لانه يصدر مخبرا عنه وذلك الاسم الممكن عنه يوقع خبرا فلذا با الاستعانة لاصلة
للاخبار ومحال الاول الذى والتى وتحوهما في الاخبار بها اوسع من اللام ونحو
اللام والاخبار بها من حيث دخلت الاولى الى الذى للجنسين الاسمية والفعلية

ويقول في الاخبار عن زيد قام زيد وعن قام الذي ضرب هو زيد ويقول في الاخبار
عن زيد في زيد قام الذي هو قام زيد وعن قام الذي زيد هو وقام فعد صح
الاخبار بالذي في الجملة الاسمية والفعلية واختصت الثانية وهي اللام بالفعلية
متصرفا فعلها بعد صوغه مبنيا للفاعل او المفعول اسم فاعل واعرابه باعراب الموصول
المقدر واعراب ما بعد الا معنى غير باعرابه يعني الاخبار باللام اللتي بمعنى الذي مخصوص
بالجملة الفعلية اذا امكن في الاسمية نحو زيد قام اذا اخبر عن زيد وامكن ان
يقال انه هو قام زيد بل يختص بالفعلية ثم لما علم ان الفعلية ايضا لا يدخلها اللام
بل لا بد من تصرف فيها بان يجعل من الفعلية ما يصلح صلة للام وهو اسم الفاعل
او اسم المفعول قال متصرفا فعلها الخ احترازا من نحو نعم وعسى وفعل التعجب فانها من
الافعال الغير المتصرفة اي لا يمكن منه اسم فاعل او مفعول فلا يمكن منه الاخبار
باللام لاحتياجه الى اسم فاعل او مفعول وقد امتنعا فيها فتقول في ضرب زيد
اذا اخبر عن زيد الضارب هو زيد وفي ضرب زيد اذا اخبر عن زيد الضارب
هو انت وفي ضرب زيد على المجهول المضروب هو زيد بعد صوغه اي بعد صوغ
الفعل مبنيا للفاعل او المفعول حال عن المجرور في صوغه وفي الكلام لف يعني
اذا كان الفعل مبنيا للفاعل يصاغ منه اسم الفاعل وان كان مبنيا للمفعول يصاغ
منه اسم المفعول وهو ح واعرابه باعراب الموصول الى آخره اشارة الى بحث اشرنا
اليه من قبل وسنعيده زيادة للبيان وهو ان اسم الفاعل والمفعول اذا وقعا
صلة للام حقهما ان لا يكون لهما اعراب لان صلة الموصول لا اعراب لها بل الاعراب للموصول
الذي اوقع مبتدا وكان حقه ان لا يعرب اسم الفاعل او المفعول اصلا فذكر ان حق
الاعراب كان اصله للموصول ولكنهم كرهوا تقدير الاعراب في اللام فاظهروا في الاسم
بعدها كما ان الا اذا كان بمعنى غير في نحو ما احد الا زيد كرهوا ان يظهروا فيه اعرابا
غير لكونه حرفا فاظهروا الاعراب فيما بعدها فكذا اصلنا وتمام تحقيقه قد تقدم و
الاخبار سائغ عن كل اسم في جملة الا اذا تعذر الوفا بشرطه اي بشرط الاخبار
المذكور وانما كان سائغا عن كل اسم لان كل اسم صح ان يخبر عنه بالمظهر جاز ان يخبر
عنه بالمضمر على ما في نجبة الاديب ما وجد مانع من الاخبار كما سيأتي وشرطه

وشرطه اي وشرط الاخبار تصدير الجملة بالموصول مبتدا والخبر الاسم المراد عنه
الاخبار جبرا لوضع ضمير الموصول موضعه يعني اربعة شروط احدها تصدير
الجملة بالموصول مبتدا والثاني صحة جعل الاسم الذي اريد ان يخبر عنه خبرا والثالث
وضع ضمير موضع ذلك الاسم والرابع كون الضمير عايدا الى الموصول فاذا تعذر
امر منها تعذر الاخبار على ما سيأتي بيانه وانه اي وان ضمير المخبر عنه منصوبا
جازا يلاوه الفعل متصلا وان لم يله الاسم الموضوع هو موضعه اذا لم يلبس يعني
اذا كان الاسم الذي يراد الاخبار عنه غير متصل بفعل بان يكون بينهما فصل
جاز ان يذكر موضعه ضمير متصلا بالفعل اذا لم يلبس مثلا لو اعطيت
زيدا درهما اذا اردت الاخبار عن درهم وهو غير متصل بالفعل جاز لك ان تذكر
الضمير الذي نصبه موضعه متصلا بالفعل فتقول الذي اعطيته زيدا درهم وكان
حقه ان يوضع موضع الدرهم متصل فتقال الذي اعطيت زيدا اياه درهم
ولكن عدل الى الضمير المتصل ايلاوه الفعل لانه اذا جاز الانفصال لم يعدل الى
الاتصال هذا اذا لم يلبس مثل المثال المذكور اما اذا لبس نحو اعطيت زيدا عبد الله فلا
يجوز تقديمه وايلاوه الفعل ومقول في الاخبار عن عبد الله الذي اعطيت زيدا
اياه عبد الله ولو اوليته الفعل وقلت الذي اعطيته زيدا عبد الله لم تميز
المفعول الاول عن الثاني لان التمييز انما يحصل بالتقديم لفظا فان المقدم
هو المفعول الاول والمؤخر هو الثاني وجاز ان يذكر في مثال الالباس نحو ما ضرب زيد
عمرا واوليته الفعل وقلت الذي ما ضرب زيد عمرو بعكس الحصر وصار زيد مرفوعا
الاسم الواقع بعد الا وقع الالباس وحذفهم منصلا منصوبا ايضا اي وجاز حذف
الضمير اذا كان متصلا منصوبا في صلة اللام كان او في صلة الذي ممن يجعل
المتصل بالوصف منصوبا لفظا ومعنى والا اي وان لم يجعل منصوبا لفظا ومعنى
بل مجرورا لفظا منصوبا معنى كما هو مذهب بعضهم فنحو اي لحذف ضعيف
فنه اي في ذلك المتصل يعني اذا كان الضمير الموضوع موضع الاسم المخبر عنه متصلا
منصوبا جاز حذفه ايضا مثلا في ضربت زيدا والخبر عن زيد قيل الذي ضربته
زيد وجاز حذف الضمير بان يقول الذي ضربت زيد لان العايد المنصوب الى

وان الحصر في اسم المعنى لانه معمول
الواقع بعد الا اي ما ضرب زيدا الا
عمرو واما لو اخبر عن عمرو في ما ضرب
زيد عمرو فليس

الموصول يجوز حذفه نحو هذا الذى بعث الله اى بعثه الله وكذا فى صله اللام
فى ضربت زيدا الواخوعن زيد باللام لعمل الضاربه اياه زيد وجاز حذف هذا الضمير
بان تقول الضمير بان تقول الضارب انا ان زيدا فمن يجعل المنتصب بالوصف
منصوبا بعنى آداة المتصل الضمير بالوصف كاسم الفاعل نحو ضاربه وضاربى واختلف
فيه ان المتصل هل هو منصوب ام مجرور فعند سيبويه هو مجرور وعند الاخفش
هو منصوب فعال انما جاز الحذف اذا جعل منصوبا فان حذف المنصوب كثير شائع اما
من يجعله مجرورا فلو حذفه لحذف المجرور وهو فى الجار وهو ضعيف فيه فلذلك
قال والاظهر ضعيف فيه وكان الاولى ان تقول فى صله الذى كان او صله اللام فمن
يجعل ان قوله فمن يجعله الى آخره يختص باللام فان الخلاف فى الوصف اذا اتصل به
ضمير كما ذكرنا ومن هذا اى ومما ذكرنا من شرط الاخبار على الوجه المذكور نظر انه اى
ان الاخبار يمتنع فيما يبقى الصدر من ضمير السان ولم الخبرية وعن خبر لبقاء الخبر
المذكورة هذا ارجح فى سان ان كل واحد من الامور الاربعة شرط الاخبار فانه اذا انتفى واحدا منها مرهدة الامور
الاخبار واذا كان الاسم الذى اريد الاخبار عنه مختفا الصدر الكلام لم يجز الاخبار
عنه لان احد شرط ان يوخر ذلك الاسم ليكون خبرا عن الموصول وما يلحق الصدر به لا
يمكن ان يلحق ضمير السان فى نحو هو زيد قائم لا يمكن الاخبار عن هذا الضمير اذ لو فعل
الذى هو زيد قائم هو لزم ان يلحق ضمير السان وهو ممتنع وكذا فى لم الخبرية لو اخر بطل
صدارته وعاد الجبرية لان لم لاستهامه منه لا تقع صله للموصول فيكون المانع فيه
عدم صدور الذى لا ما خوذه وفى التمثيل بضمير السان نظر لانه جاز ان يقال يمتنع الاخبار
فيه لكونه مختفا الغير الموصول اذا الضمير يرجع الى المستقر فى الذهن وهو السان
لا الى ملفوظ نحو زيد ضربته فانه مستحق لغير الموصول فامتنع الاخبار وضربه
السان جاز ان يكون لكونه مستحقا للغير وهو المستقر الذهنى لا لكونه متعذر الحاضر
وفيما يلزم التنكير من الحال والتمييز والمنفى لنفى الجنس والمجرور بربّ ونحو ذلك لتعذر
الاضمار **قوله** وفيما يلزم عطف على فيما يمتنع اى ويمتنع الاخبار فيما يلزم النكرة من
الحال نحو ضربته راكبا فانه يمتنع الاخبار عن الحال اذا لا يمكن وضع الضمير موضعه
لان المضمر معرفة فلا تقع حالا وكذا التمييز لو قلت عندى عشرون درهما امتنع الاخبار

الاخبار عن درهما اذ لا يمكن وضع الضمير موضعه وكذا المنفى بنفى الجنس نحو لا رجل فى
الدار وكذا المجرور بربّ لانها لا تدخل الا على النكرة والمضمر معرفة فلا تقع موقعها **والثانى**
ما ونعم رجلا لشدوده هذا جواب سوال مقدر وهو ان ربّ قد يدخل على المضمر فى نعم رجلا
فلا تعد راضمار المجرور وربّ فاجاب بانه شاذ لا يقاس عليه على انه يقال انه مبهم
يفسر بما بعده من غير قصد الى معنى فكانه ليس بمضمر وان كان لفظ المضمر وكذا
فى **وكذا فى الموصوف دون الصفة** اى وكذا يمتنع الاخبار فى الموصوف دون الصفة
فلا تقول فى جاءنى رجل عالم والاخبار عن الموصوف فقط الذى جاءنى هو عالم رجل لان الضمير
لا تتبع موصوفا وقال دون الصفة لانه لو اخبر عن الموصوف والصفة معا جاز
فتقول الذى جاءنى هو رجل عالم فلم يخبر عنه هو الموصوف والصفة معا **وفى الوصف**
اى دون الموصوف فلا تخبر عن عالم فى المثال المذكور فلا تقول الذى جاءنى رجل هو عالم
لان الضمير لا تتبع صفة **وفى المضاف دون المضاف اليه** نحو جاءنى غلام زيد يمتنع الاخبار
عن المضاف وهو ظاهر لامتناع اضافة المضمر الى الشئ **لامتناع الوصف للضمير وهو**
اضافته هذا علة لقوله الثالث اى يمتنع الاخبار فى الموصوف فقط لامتناع الوصف
اى لامتناع كون الضمير موصوفا به يرجع الى قوله بالوصف اى يمتنع الاخبار فى الوصف
لامتناع الوصف بالضمير اى لامتناع كون الضمير صفة واضافته يرجع الى قوله فى
المضاف اى يمتنع الاخبار فى المضاف فقط لامتناع اضافة المضمر الى شئ وقوله وفى
الوصف اراد بدون الموصوف وان اطلق فى اللفظ اعتمادا على المذكور قبله **وجاز فى**
المضاف اليه اى جاز الاخبار فى المضاف اليه فقط فتقول فى جاءنى غلام زيد فى الاخبار
عن زيد الذى جاءنى غلام زيد اذ لا امتناع فيه **الا اذا لم يستغن بالمضاف اليه** كما
اذا كان المجرور عين الجار كما ان لدن لدونه وسام ابرص لدونه اخرى من كباد الوزغ فانه يمتنع الاخبار عن المضاف اليه
فيه لانه ممتزج مع الجار حتى فى الكلمة وحكى الماذنى جواز ذلك فى الشعر والشعر مما يجوز
المضاف اليه المركب من العشرة مع ما يبنى عليهما والمضاف اسم الفاعل المثنى من العدد
والا كون الا منه فى الاخبار اى عن المضاف اليه **بحذف المحذوف من المضاف لزوال علته** يعنى
اذا ركب العشرة مع شبهها وقيل اثنا عشر وعلته عشر الى تسعة عشر وجعل هذا المركب نحو
علته عشر مضافا اليه وجعل المضاف اسم الفاعل المثنى من العدد نحو الثالث والرابع

ولا يكون الا منه اى لا يكون الا واحدا من المضاف اليه يعنى لا يكون بعض التضيه لان ذلك
مخصوص بالعشرة فما دونها اذ تقول عاشر عشرة بمعنى واحد منها وتقول عاشر تسعة بمعنى
المصير التسعة عشر الماخوذ بنيف العشرة لو اشتق منه اسم الفاعل والاضافة الا بمعنى واحد
منهم لا بمعنى التضيه لانقال ثالث اثنى عشر بمعنى مصير اثنى عشر ثلثة بمعنى واحد من
ثلثة عشر فاذا اضيف اسم الفاعل الى ما يليه وبه فى العدد نحو ثالث ثلثة عشر فان
التقدير ثالث عشر ثلثة عشر بمعنى واحد من ثلثة عشر فاذا اخبر عن المضاف اليه
وهو ثلثة عشر من هذا ثالث ثلثة عشر بحذف المضاف اليه المحذوف وهو عشر من
ثالث عشر وقول الدى هذا ثالث عشرهم ثلثة عشر لانه انما حذف المضاف اليه وهو عشر
من ثالث عشر كراهة اضافة اسم جمع فيه من اسمين الى اسم آخر وجمع فيه من اسمين
مثلهما الاطول فحذفوا الثانى من الاول ولما اقيم الضمير مقامه ذهبت تلك الكراهة
اى علة الحذف فاثبت تلك الكراهة فلما اثبت رد المحذوف ولا يسوغ فيه اللام اى ولا
يسوغ فى مثل ثالث ثلثة عشر الاخبار باللام بل انما يكون فى الفضلة وهذه جملة اسمية
فلا مدخل فيه للاخبار باللام بل يتعين فيه الاخبار بالذى كما ذكرنا وكذا فى كل ما
اضيف الى العدد المستحق منه يعنى مما اضيف الى المساوى نحو هذا ثالث ثلثة
فانه لا يكون الا بمعنى واحد منهم لا بمعنى التصير لان التصير اما يكون فى المضاف اليه
الاقل نحو رابع ثلثة اما فى المضاف اليه المساوى فلا يمكن فيه التصيير وح لا يكون بمعنى
الفعل فلا يسوغ فيه الاخبار باللام كما ذكرنا واما الى المضاف الى ما دونه فلا يكون
الا فيما دون العشرة فلانه لانه بما يوجد من الفعل اشبه يعنى ان اسم الفاعل المستحق من العدد
اذا اضيف الى ما دونه نحو رابع ثلثة يمكن ان يكون بمعنى التصير اى مصير الثلثة اربعة
ولا يكون التصير الا فيما دون العشرة لان له فعلا يوخذ منه اسم الفاعل بمعنى التصير
فان رابعا ماخوذ من ربعت الثلثة اى صيرتهم اربعة ولا يكون هذا فى تسع العشرة
لانه ليس له فعل ماخوذ من المركب حتى يشتق منه اسم فاعل فنحو هذا رابع ثلثة قال انه
لامنع من الاخبار عنه باللام فتقول فى هذا رابع ثلثة الذى هو رابعهم ثلثة وجاز باللام
اضافة الرابعهم هذا ثلثة وذكر لوجه التجوز ان هذا واقع بعد ما يوخذ من الفعل اشبه
يعنى ان ضارب ماخوذ من فعل قطعا ونحو رابع اربعة ماخوذ من الاسم وهو اربعة قطعا

لانه ليس بمعنى التصير حتى يقدر له فعل واما رابع فمتردد بين الامرين لانه يحتمل ان يكون
ماخوذا من اسم وهو اربعة فلا يكون كرابع اربعة ويحتمل ان يكون من فعل وهو ربعت ما خوذا
لانه بمعنى التصير الذى يقتضى الفعلية فقال انه اشبه بما يوخذ من الفعل نحو ضارب ان يكون ماخوذا من فعل وهو
ما يوخذ من الاسم من نحو رابع اربعة هذا لحل اللفظ وقد ذكر فى المعلق ايضا و
فيه نظر لان الاخبار باللام يتعين ان يكون فى الجملة الفعلية صريحا والمثال المذكور
جملة اسمية فيمتنع الاخبار باللام فى نحو زيد ضارب مع انه ماخوذ من الفعل قطعا
فكيف فى اسم الفاعل بمعنى العدد وهو قد صرح فى اول باب الاخبار بان الاخبار
باللام يختص بالفعلية فكيف يمكن دخول اللام فى الجملة الاسمية مع كون اسم الفاعل
ماخوذا من العدد نعم لو قال رابعت الثلثة فيجوز حينئذ ح الاخبار باللام
فيه نظرا الى انه يشتق منه اسم فاعل ويمكن ان يمنع بان اسم الفاعل فيه
ليس على المعهود من اسم الفاعل الماخوذ من غيره من الافعال وقال الاخفش
وجاز فى العباس الى اثنين انا واسنه الى انهما انا اثنان لعدم الفائدة
بخلاف ضاربهما يعنى لو قلت انا مانى اثنين فقد جاز الاخفش فى العباس
الاخبار عن انا باللام فقال الذى اسنن انا لانه فى المعنى الذى تثنى اثنين
انا وانما قال فى العباس لانه ليس فى الكلام شئ حتى يصلح منه الثانى
بمعنى الواحد واستحق الاخبار عن اثنين بان يقال انهما انا اثنان لعدم
الفائدة لان الذين اثنتا ثانيهما لا بد ان يكونا اثنين فلا خبرت عنهما بشئ معلوم
بالضرورة بخلاف ما لو قلت انا ضارب اثنين ولخبرت فى الكذب عن اثنين وقلت
الضاربهما انا اثنان فقال فى التعليق رجلان وذكر وجه الفرق وانكاد
قلت الضاربهما مما يعلم ارجلان ام احمران هذا الكلام كما ترى مخبط اما اولا
فلانه ذكر الاخبار باللام فى الجملة الاسمية وهو ممتنع كما ذكرنا واما ثانيا فلان
حق الكلام فى انا ضارب اثنين على تجويز الاخبار باللام الضاربهما انا اى
اللذان انا ضاربهما اثنان وح لا يتبين الفرق بين انا مانى اثنين وبين
الضاربهما انا اثنان اذ لفظ اثنان ان اريد به العدد المجرد عن
اعتبار المعدود فهما فى المنع سواء لان الذين انا ضاربهما يكونان اثنين

انا رجلان ص

ايضا وان اريد به فقد الذكورة فالصورتان مقيدتان اذ اللذان ات
يانهما قد يكونان ذكرين او ذكرا وانثيين اذا كان المسلم ذكرا وكذا اللذان ات
ضاربهما قد يكونان ذكرين او انثيين وليس في اللام في الضاربهما والبانهما
دلالة على تذكير او مانث فجاز ان تقدر الدالان او اللذان في الموضعين وعلى
الجملة فقولي المتغلبين في الفرق الضاربهما انا رجلان ليس بسديد لحقه انسان
وح لا يصح الفرق فهو في غاية الصعوبة نعم لو قيل ان لفظ انسان يطلق على الذكرين
وعلى الذكر والانثيين على وجه التغليب حقيقة مح يتبين الفرق اذ لو قلت
الضاربهما انا انثان يخرج به المرادان اذ اللام في الضاربهما يحتمل ان يراد
به المرادان والذكران والذكر والانثى لصحة حمل الضارب على المذكر في الاحوال
الثلث فيعند بخلاف اثنانهما انا انسان اذ يحتمل اللام المذكرين والذكر و
الانثى لا يحتمل المرادين اذ لا يمكن المذكر ذكرا وانثى في الخبر ايضا ان يكون
المراد به ذكرين وذكرا وانثى فلا يخرج شيئا فلا يفيد اما اذا زيد الكل الكلام
في كون التغليب حقيقة اذ لو كان مجازا لاحتمل انسان على وجه المجاز ان يراد
به الذكران والذكر والانثى والمرادان ايضا باعتبار ارادتهما شخصان على حد
المجاز والله اعلم وكذا في اسم الفاعل بدون معموله لتعذر اعمال الضمير اي ولما
منع الاخبار في الموصوف بدون الصفة ونحوه كما ذكرنا منع الاخبار ايضا
في الاسم العامل بدون معموله فنحو انا عبني ضرب عمر منع الاخبار عن ضرب فقط
فلا يفاد الذي انا عبني هو عمر اضرب لتعذر اعمال الضمير وفي الاسم الذي يضارع
الفعل العامل عمله مطلقا اي مع معموله وبدونه لعدم صلوحه للاخبار عنه
لانه مشبه الفعل وكانه فعل حقيقة ولفظ العامل مجرد وصفة للاسم فللاسم
صفتان احديهما كونه مضارعا للفعل والثانية كونه عاملا عمل الفعل بان يكون
اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة واحترز بقولي الذي يضارع الفعل
عن المصدر فانه وان عمل عمل الفعل لكنه يمتنع الاخبار عنه مع معموله فتقول
في ضربي زيدا حسن اذا اخبرت عن المصدر مع معموله وهو ضربي زيدا الذي
هو حسن ضربي زيدا واما منع الاخبار في اسم الفاعل العامل مطلقا ونحوه

ونحوه دون المصدر فانه يجوز الاخبار عنه مع معموله لان اسم الفاعل
يضارع الفعل ويجري مجراه في الحركات والسكنات والدلالة على الزمان
للحاضر والمستقبل ووقوعه موقعه كالفعل بخلاف المصدر فانه ليس
جاريا على الفعل في الحركات والسكنات والدلالة على احد الزمانين ووقوعه
موقعه فان ضاربا مني قولك زيد ضارب مثل يضرب في الامور الثلثة
بخلاف المصدر فانه ليس كالفعل في تلك الامور فالمصدر مع معموله
كسائر الاسماء التي يصح الاخبار عنها وقد الاسم بالعامل احتراز عن اسم الفاعل
عن العامل فانه يجوز الاخبار عنه كسائر الاسماء الجامدة وقولهم في الاخبار عن
منطلق في زيد منطلق العامل الذي هو زيد هو منطلق والخبر عنه في الحقيقة هذا جواب عن
سؤال مقدر وهو ان يقال منطلق في زيد منطلق اسم فاعل عامل في الضمير
المستكن فيه فاعل له فقد اخبرت عن اسم الفاعل العامل فاجاب عنه بان منطلق
صفة لمحذوف وهو الذات الموصوف بالانطلاق فكان المخبر عنه هو معروض
هذه الصفة التي سدت الصفة المحذوف مسده عن الصفة العارضة وفيه
نظر لانه يجيء هذا الجواب ايضا لو اخبر عن اسم الفاعل العامل في المظهر با
عتبار المعروض لها وكذا اي ومنع الاخبار ايضا فيما يلزم الظرفية نحو ذا اليوم
او المصدرية نحو لبيك وسعديك وسبحان الله ومعاذ الله فانه منع الاخبار
فيها ورفعها خبرا للموصول لعدم صلوح الصلة لالتزام النصب فيها مجازا
اي الاخبار في الظرف عن ما ذكر يعني اذا اخبرت عن الظرف عن ما ذكر فيشترط اظهار
في كما ذكرنا في المثال وهو صليت الى مقولك في صليت اليوم لو اخبرت عن اليوم
الذي صليت فيه اليوم اذ جاز رفع الظرف وارتفاعه خبرا واشترط اظهار
في اشتراط اظهار اللام في المفعول له نحو اي اذا اخبرت عن الظرف عن ما ذكر فيشترط
اظهار في كما ذكرنا في المثال وهو صليت فيه ولا تقل الذي
صليته كما يشترط اظهار اللام في المفعول له اذا اخبرت عنه فتقول في
ضربت زيدا تاديبا الذي ضربت زيدا له تاديب باظهار اللام واما وجب اظهار
اللام مع ان المخبر عنه لم يكن فيه اللام لان شرط النصب في المفعول له

واخبرت عن ما ذكر

ان يكون مصدرا ولفظ الناذب مصدر فجاز ان ينتصب باضمار اللام
بخلاف اذا وقع موقعه ضمير لانه ليس بمصدر فوجب اظهار اللام وكذا يجب
اظهارها في الظرف لو كني عنه بالضمير لان لفظ المضمر في الظرف يدل على الوان
او المكان بجوهره فاستغنى عن اظهارها بخلاف اذا اجعل ضميرا فان جوهره
لا يدل على الطرفية فاحتيج الى اظهارها لهذا المعنى على الطرفية قوله الا اذا
اتبع يعني شرط اظهارها الا اذا اتبع في الظرف بان يجري مجرى المفعول
به فتقول سرت اليوم الذي سرته اليوم لان الظرف كانه مفعول به على
الاتساع نحو ويوم شهدناه سليما وعامرا اي شهدنا فيه وعن المصدر الذي
لم يبد مسد فعله اي وجاز الاخبار عن المصدر الذي لم يبد مسد فعل
يعني المصدر على قسمين قسم حذف فعله وسد هو مسده نحو سقيا زيدا
فهذه الاخبار عنه لا يبد مسد الفعل يعني المصدر فكانه فعل فامتنع الاخبار
عنه وقسم لا يبد مسده نحو الضرب حسن والحسن الضرب ونحوها فجوز الاخبار
عن مثل هذا المصدر لارتفاع المانع المذكور وهو سد مسد الفعل وقيد
في الاول وبمجرد التوكيد لعدم الفائدة اي ومنع الاخبار عن المصدر الذي
ورد بمجرد التوكيد نحو ضربت ضربا فانه يمتنع الاخبار عن ضربا بان تقول
الذي ضربته ضربا فانه لا فائدة في هذا الاخبار لان المصدر قد فهم من
الفعل فالاخبار عنه بعد كما لا يحسن ضربت ضربا لانه لا فائدة فيه الا اذا
وصف او قيل ضربا شديدا وكذا اذا قلت ضربت ضربا واحدا
جاز الاخبار عنه لانه ليس لمجرد التاكيد بل يدل على وصف لم يفهم من نفس
الفعل فجاز الاخبار عنه بقولك الذي ضربته ضربا شديدا كما جاز ضربا
ضربا شديدا واحترز عن الضمير في نحو رجلا والاظهر منعه لانه دعا
فهو بمنزلة الامر والنهي فلا يمتنع صلة للموصول فلا يقال في نحو رجلا الذي
ونحو رجلا هو اذ لا يوصل بالدعاء ولا يوصل بالامر والنهي وقد اجازه
بعضهم نظرا الى انه في صورة خبر وهو فاسد ويمكن ان يجاب ان مذكورة وجه
المنع اي الضمير في نحو عنه راجع الى مذكور سابق لفظا وهو مبهم مفسر

نحو رطلا فعلى هذا يمتنع الاخبار عنه لانه لو كني عنه بضمير واشترط ان يرجع
الى الموصول فيرجع هذا الضمير يمتنع لغير الذي هو المبهم واذا كني عنه
امتنع الاخبار عنه كما امتنع الاخبار عن الضمير المكنى لغير الذي نحو زيد ضربته
كما سيأتي تحقيقه وكذا الضمير الذي يستحقه غيره اي غير الموصول مبتدأ
كان او موصوفا او موصولا وكذا المضاف اليه او المشتمل عليه الموصوف
عما يستحقه يعني اذا استحق غير الموصول ضميره لم يجز الاخبار عن ذلك الضمير ثم فصل
الغير بقوله مبتدأ الى آخره يعني غير الموصول الذي يستحق الضمير قد يكون مبتدأ
نحو زيد ضربته وقد يكون موصوفا نحو، رجل ضربته وقد يكون موصولا
نحو الذي ضربته زيد فان المكنى بهذا الضمير هو الموصول المذكور وكذا المضاف
اليه اي وكذا امتنع الاخبار عن المضاف الى الضمير الذي يستحقه غير الموصول
نحو زيدا ابوك رجل يحبه فلو اخبرت عن رجل يحبه وقلت الذي زيدا ابوك هو رجل
يحبه لم يجز لانه بقي المبتدا بلا عايد فالحاصل انه اذا وجد ضمير يستحقه غير
الموصول وممتنع الاخبار عن الضمير وعن المضاف الى ذلك الضمير وممتنع ايضا عن
الاسم المشتمل على ذلك الضمير وقولنا مبتدأ كان او هو موصولا او موصوفا تفصيل للغير
اي سواء كان المكنى وهو غير الموصول مبتدأ او موصوفا او موصولا وكذا في الموصول
بدون صلة لتعذر وصل الضمير وخلوه عن الصلة واما مع الصلة فلا منع كالموصوف وكذا
يعني يمتنع الاخبار عن الموصول بدون صلة نحو الذي قام زيد لكن الاخبار عن الذي وصف بان
تقول الذي هو قائم زيد الذي وعلل المستلم بوجهين احدهما ان الضمير لا يتبع موصولا
وهو معنى قوله لتعذر وصل الضمير اي بجعله موصولا والثاني لزوم خلو الموصول
الموخر عن الصلة فيه فساد آخر وهو ان الموصول بدون الصلة منزلة جزء الكلمة ولا يتم
هذا الجزء الموصول بدون الصلة فاما الموصول مع صلته فلا يمتنع من الاخبار عنه كما لا يمتنع
الاخبار عن الموصوف مع الصفة والمضاف مع المضاف اليه وقوله كالموصوف والمضاف
مشبه بالموصول اي حكم الموصوف والمضاف حكم الموصول وكما امتنع الاخبار عن الموصول
بدون الصلة وجاز عن الموصول مع الصلة كذلك الموصوف والمضاف في الحالين فان الموصوف
ممتنع الاخبار عنه بدون صفته وجاز مع صفته وكذا المضاف يمتنع الاخبار
عنه بدون المضاف اليه ويجوز الاخبار عنه مع المضاف اليه موصولا كانت او غيره فان
الذي لا يمتنع ان يوصل بالذي في الناس اي يجوز الاخبار عن الموصول مع صلته سواء

كان ذلك الموصول موصولا بموصول اخر او غيره موصولا به يعني سواء كانت صلته جملة مصدرة
بموصول او غير مصدره به ولما كان هذا الكلام مظنة لتوهم ان يقال الموصول كيف يوصل
بموصول اخر قال فان الذي لا يمتنع ان يوصل الذي في الناس يعني جاز ان يذكر صلة
مصدرة بموصول آخر من حيث المعنى وان لم يسمع في الاستعمال ويحتاج المبتدا الى
الصلة والخبر الذي بصلة وخبره صلة للسابق ولا بد فيه اي في الذي من ضميرين
احدهما اي الذي والذي للاول كما ذكرنا ان الموصول غير موصولية على ملكة وهي ان
الموصول الذي يحتاج الى ما يكون مبتدا، فيحتاج الى خبره وموصول فيحتاج الى صلة
والموصول مع صلته والخبر جملة تقع صلة الموصول الاول فلا بد فيه من ضمير يرجع الى الموصول
الذي وضمير يرجع الى الموصول الاول ان كان الذي بعد السابق اثنين اي بعد الموصول
السابق موصولين اثنين او ثلثة او موصولات ثلثة او اربعة او خمسة او ما بلغ فالحكم
ما ذكرنا من اعتبار كل واحد الى ما يكون خبرا يعني الى كل موصول يذكر فلا بد من صلة وخبر
ليتم الموصول الذي ويصلح صلة للموصول الذي سبقه كالمسئلة المحكية من الهادي وهو
الذي الى والله ان التي ابوها ابو هما اخوها اخوك لخته زيد وايمان صحته ما قامة اسم مقام
كل موصول بصلته في معناه حتى يرتد الجمع الى واحد بيانه انا ذكرنا ان الموصول الذي او ال
مبتدا لا بد له من صلة وخبر فههنا الموصول الرابع وهو التي مبتدا فلا بد له من صلة وعايد
وخبر فصلته قوله ابوها فابوها مبتدا وابو هما خبره والجملة من المبتدا والخبر صلة
التي والعايد هو الضمير في ابوها فتم كونه مبتدا، وخبره قوله اختها فالتي ابوها ابو هما اختها
موصول بتمام صلته فهو مبتدا وذكر خبره فتمت جملة من مبتدا وخبره تصلح صلة للموصول
الذي سبقه وهو الذان مع صلته مبتدا، وخبره قوله اخواك وعايده المجرور في ابو هما
والذان مع خبره جملة تامة تصلح صلة للموصول الاول وهو الذي فالذي تم بصلته وعايده
هو المجرور في اخته فيصلح ان يكون مبتدا وخبره قوله زيد قوله وايمان صحته اي صحة
هذا الحكم بان يقام اسم مقام كل موصول مع صلته في معناه فيتم موقع التي ابوها و
ابو هما اختها لان التي ابوها ابو شخصين آخرين هي اختهما فيصير الكلام الى الذي الذان
اختهما اخواك لخته زيد ثم يقام اخواها مقام الذان اختهما اختها لان الذين اختهما
اخت امراة قد يكونان اخوتها فيصير الكلام الذي التي اخواها اخواك لخته زيد ثم يقام
مقام التي بصلتها الان الى اخواها اخواك وقد يكونان اختك فتصير الكلام الذي اختك اخته
زيد فيرتد الجمع الى الكلام كلام الواحد فان اردت الاخبار عنها اي في المسئلة المحكية عن الموصول

الموصول فطع عنه جاز واخر صلة الموصول الاول صلة اخته ما اذا اخبرت عنه
فلت الذي هو الذي زيد اللذي الذان اللتي ابو هما اختهما اخواك اخته والاخبار فيه
ويصح ايضا الاخبار عن الموصول الذاني وهو اللتي مع صلة واخر صلته قوله
اخواك فاذا اخبرت عنها فلت اللتي الذي هي اخته زيد اللذي الذان اللتي
ابو هما ابو هما اختهما اخواك وصح هذا ايضا لما اخرنا عن اللتي مع صلته والضمير
المعنى الذي ليس في صلة اللتي حتى يمتنع من الاخبار عنه بل هو في اخته وهو خبرها
اللتي وليس من صلته فليس اللتي مع صلته مشتملا على الضمير المعنى المغير حتى يمتنع
الاخبار عنه بل هو في اخته وهو خبر اللتي قوله وكذا في خبر الاول معناه
يصح الاخبار ايضا عن الاول اي خبر الموصول الاول وهو زيد فعلت في الاخبار
عن زيد الذي اللتي الذان اللتي ابو هما ابو هما اختهما اخته مورد والاخلاف فيه
ايضا قوله واما سايرما في صلته الى آخره معناه ان الذاني وما في صلة الموصول
الاول فلا يبالى فيه للاخبار الا ما استثناه واما ما سوى سايرما معنى الذاني الا ما قلنا
يصح الاخبار عن اللتي مع صلته وفي صلة الموصول الاول فهذا الجزء من صلة الاول
قد صح الاخبار عنه فتى الباقي وهذا الباقي لا يصح الاخبار عنه الا في شيئين خبر
الموصول الثالث وما اتصل بخبر الموصول الثالث وهو الكاف المتصل بالخوات
فان اخواك خبر الذان وهو الموصول الثالث فلا يصح الاخبار عن الذان مع
صلته وهو آخر قوله اختهما والا يصح عن الموصول الرابع مع صلته وهي قوله
ابو هما ابو هما ولا عن ابو هما عن المضاف ولا عن المضاف اليه ولا عن اختهما لا عن
المضاف ولا عن المضاف اليه ولا عن اخته مضافا ومضافا اليه وعلة الامتناع
في الذان مع صلته انه مشتمل على الضمير المعنى وهو المضاف اليه في اختهما فانه
منتهى للموصول قبله وهو التي فلا يصح الاخبار عنه وكذا في الموصول الرابع
لانه ايضا مشتمل على ضمير وهو ما في ابو هما منتهى لغير التي وهو الذان فلا
يصح الاخبار عنه واما الباقي فكل ما كان مضافا فلا يصح الاخبار عنه لانها
صار مستحقة لغير ما يصدره به من الموصول حاله الاخبار واما صح الاخبار
عن خبر الموصول الثالث وهو اخواك عن المضاف والمضاف علة انه غير مشتمل

على ضمير مستتر للغير والمانع سواء يصح الاخبار عن خبر الموصول عنه فتقول
الاخبار عن اخوال الذان الذى الذى الذان اللتى ابوها ابوهما اختهما اخته زيد
اخواك واخوال خبر الذان الذى صدرت به الجملة حالة الاخبار ولا مانع فيه ايضا
ويصح الاخبار ايضا من المتصل بخبر الموصول الثالث وهو الكاف فى اخوك بان
تقول الذى الذى اللتى اللذان اللتى ابوها ابوهما اختهما اخواه اخته زيد ان يت
قوله لما تقدم اشارة الى الاستمال على الضمير المستتر للغير او كون الضمير مستترا
للغير او كون المضمر مضافا فلذلك قال فيذكر اى سبق ذكر هذه الموانع فيذكرها
لتعلم صحة ما صح وامتناع ما امتنع **واما الاسمان** معطوفا احدهما على الآخر فى
فقد تقدم فى الاخبار عن كل واحد منهما وحده وعن كلهما مع رعاية ما يشترط يعنى
اذا قلت ضرب زيد وعمرو فيصح الاخبار عن كل واحد من الاسمين وحده
وكلهما اما الاخبار عن كل واحد فتقول فى الاخبار عن زيد الذى ضرب عمرو وعمرو
زيد فى الاخبار عن عمرو الذى ضرب زيد وهو عمرو فى الاخبار عن كلهما الذان ضربا
هما زيد وعمرو وكذا فى المنصوبين نحو ضربت زيدا وعمرا فتقول فى الاخبار عن
الذى ضربته وعمرا زيد وفى الاخبار عن عمرو الذى ضربت زيدا واياه عمرو وفى
الاخبار عنهما اللذان ضربتهما زيد وعمرو **قوله** مع رعاية ما يشترط يعنى مراعاة
شرائط الاخبار من الاركان الاربعة المذكورة ومراعاة ايضا فى امانة الضمير
كونه مرفوعا ومنصوبا متصلا ومنفصلا تذكيرا وما يثبا فيقول فى ضربت هذا
وعمرو فى الاخبار عن هند التى ضربتها هى وعمرو هند فتنبه ايضا ان جواز الضمير
الموضوع يصح العطف عليه وهذا ايضا مما اشار اليه فى قوله مع رعاية ما يشترط
واما فى جملتين معطوف احدهما على الاخرى **والا ملابسة** بينهما فلا يبالى فى اى الاخبار
فى واحد منهما فلو قلت ضرب زيد واكرم خالدا فانها جملتان عطفت احديهما على
الاخرى والا ملابسة بينهما اى بين الجملتين المذكورتين وقوله واما فى جملتين اى
واما الاسمان فى جملتين وانما يصح الاخبار عن واحد من الاسمين لانه يلزم خلو
الموصول عن العائد اليه فى الجملة الاولى او فى الثانية المعطوفة التى حكمها حكم
المعطوف عليها فلو اخبرت عن زيد فى قلت الذى ضرب هو واكرم خالدا زيد والمعطوف

والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فتقول الذى اكرم خالدا ولا عايد فيه الى الموصول
وكذا لو اخبرت عن خالد يلزم خلو الجملة الاولى الواقعة صلة عن عايد منها الى
الموصول وهو ظاهر هذا اذا لم يكن بين الجملتين ملابسة اما اذا كانت بينهما ملابسة
سوى العطف نحو ضرب زيدا واكرم غلام فقد صح الاخبار لانه لا يلزم خلو الموصول
عن العايد اليه وكذا لو قلت ضرب زيدا واكرم عمرو فى داره او معه صح لوجود
الملابسة بين الجملتين غير العطف **واما المبدل** فمنهم من لم يجز الاخبار عنه الا والمبدل
معه كالموصوف ومنهم من اجازه اى جاز الاخبار عن المبدل بدون ذلك اى بدون
المبدل منه نصرف البدل الى المضمر ولعله الظاهر او امتنع من الابدال من المضمر لخلاف
الوصف يعنى اختلف فى الاخبار عن المبدل وحده فمنهم من قال لا يجوز الاخبار عن
المبدل بدون البدل كما لا يجوز الاخبار عن الموصول بدون الصفة ومنهم من
اجاز الاخبار عن المبدل بدون البدل فلو قلت جاء زيد اخوك فعلى الاول لا يجوز
الاخبار عن زيد وحده بدون بدله وذكر فى سنده القياس على الموصوف
فى انه لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة فكذا لا يجوز الاخبار عن المبدل
بدون البدل لانه بالع مثل الصفة والظاهر عند المصنف جواز الاخبار عن المبدل
بدون البدل وذكر الفرق وهو انه لا يجوز الاخبار عن موصوف بدون الصفة لانه
يلزم منه كون المضمر موصوفا وهو ممتنع والامتناع من كون المبدل وافترقا
قوله يصرف البدل الى المضمر معناه ان البدل كان قبل الاخبار متوجها الى
الظاهر فلما اخبرنا عن البدل قصرنا البدل الذى كان موجها الى الظاهر
ووجهناه الى المضمر وهو معنى قوله لامتناع من الابدال من المضمر ومعنى قوله
الا والبدل معه انه لا يجوز الاخبار عن البدل فقط اى بدون البدل **واما البدل**
فان اردت الاخبار عنه فى نحو مررت برجل احمر وقلت لما ما برجل به اخوك واستقبح
المازنى لانك جئت بالبدل بعد ما قدرت كلامك تقديرا فاسدا يعنى اذا اردت الاخبار
عن البدل فقط فى نحو لك مررت برجل احمر وقلت للاخبار عن احمر الذى الذى
مررت برجل به اخوك وباللام الما ما برجل به اخوك وانما ابرز الضمير لان الصفة
وهى الما رجعت على اللام الذى هو عبارة عن الاخ والما للمتكلم فى المعنى بعد

بعد حرف على غير من هي له فوجب ابراز الضمير واتمام بذكر المصنف في الاخبار الا باللام
لانه كان اسكل من حيث احتياجه الى ابراز الضمير واتمام بذكر المصنف في الاخبار
بخلاف الذي فانه لا اسكل في لفظه لانه لا يحتاج فيه الى ابراز الضمير ووجه استفتاح
المازني ان حق المبدل ان يستقل الكلام معه وهنا لو قلت المارا بابوجل قبل
ذكر المبدل لم يصح اذ لا عايد من الصلة الى الموصول وهو اللام او الذي فقدرت
كلاما كملا ولا تقدير افاسدا يجلوه عن العايد لم حتى يبدل الذي حتى الكلام ان
يستقل بدون ذكره ووجه بصحة ان المبدل هو المنسوب له في المعنى حتى وان
بعضهم ان المبدل في حكم الطرح فكان التقدير المارا بابوجل اخوك وهو مستقيم لوجود
العايد من المبدل الذي هو المنسوب له في المعنى الى الموصول ولذلك قالوا في
الا لام لو كان المبدل في حكم الطرح لم يجز زيدا ت على الله رجلا صالحا لان المبدل لو طرح
لكان التقدير وزيدا ت رجلا صالحا والضمير فيه يرجع الى المبدا فمن اين العايد على
عكس ذلك ووجد الضمير في المبدل دون المبدل فلو كان المبدل في حكم الطرح يصح
وفي ذلك لما كان الضمير في المبدل دون المبدل فلو حذف المبدل لم يصح فحاصل
انهم يطرون الى المبدل فان كان فيه ضمير جوزوه وان لم يكن فيه ضمير منعوه و
من اجاز هذا يعني **قوله** المارا بابوجل يه اخوك يطرا الى ان الضمير في المبدل
كاف لانه المقصود بالنسبة اجاز زيدا ضربت اخاك اياه اذ المبدل ايضا في حكم الطرح
وكانه قال زيد ضربته وقد يوجد في بعض النسخ هكذا لانك حتى بالمبدل الذي
لا يصح الكلام الا به فحذفت بعد ما قدرت وهذا كانه غلط من ناسخه لجواز ان الناسخ
فاهمه في انما يعلل للاستفتاح حشو ولفظ التعليل تشعر بان الصحيحة و
هي النسخة الاولى ولا نعرض فيه لنسخة اخرى اصلا فينبغي ان لا تكتب في النسخ
والاخبار عن خبر كان واخواته لا يمتنع كما يمتنع عن خبر المبتدا فاذا قلت
كنت قايما واخبرت عن الخبر قلت الذي كنت اياه او كنته قايم لان خبر كان حكمه حكم
خبر المبتدا ولا يمتنع الاخبار عن خبر المبتدا نحو زيد قايم لانه جاز في الاخبار
عن الخبر ان تقول الذي زيد صو قايم فحذا ر اضمارهنا وفدا ياه بعضهم فقال
معنى كان زيد قايما كان زيد من امره كذا وكذا وكان الخبر جمله من حيث المعنى و

ولما لا يخبر عن هو لنا من نحو كذا وكذا الا بخبر عما وضع موضعه والله اسار للبرد
في المقتصب ثم قال وهو قول فاسد مردود فابطل بان معنى خبر المبتدا ثاني
ومفعول ظننت كذا معناه مع صحة الاخبار عنه والفقتي قال لا نسلم ان للخبر
المفرد تقدير جمله بل لو كان جمله بل لو كان جمله قدرناها مفردا لان الاصل
الافراد فرد المفرد الى الجملة من غير ضرورة فاسد واذا اردت الاخبار عن الاسم
الذي يتنازعه فعلان معطوفا احدهما على الاخر في الفاعلية والمفعولية فاعلا
لاحدهما والمفعول محذوف قايما بيانه اي الاخبار باضمار المفعول وان حذف حرف
للطول الا على ما حذف في الاصل والالم يحذف للطول بل على ما حذف في الاصل يلزم اخلا
الصلة عما يعود الى الموصول يعني اذا تنازع الفعلان معمولا واحدا فاما ان يكون
الاخبار عن الاسم المتنازع فيه او عن غيره فالقسم الاول اما ان يكون المتنازع فيه
فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف قايما بيانه الاخبار فيه باضمار المفعول نحو ضربت
وضربني زيدا وضربني وضربت زيدا فلو اخبرت عن المتنازع فيه وهو زيد قلت
في الاول الذي ضربته وضربني زيد ولا بد من اضمار المفعول ليرجع الى الموصول فان
حذف كان حذفه لطول الصلة كما حذف لعايد المفعول من صلة الموصول لطولها
ولا يكون حذفه كما حذف في الاول لان الحذف في الاصل كان لكونه فضلة ومستغنى
عنه ولما صار صلة للموصول لم يكن مستغنى عنه فليس حذفه على ما حذف في الاصل
بل لطول الصلة هذا الذي حتى الله اي بعثه واما وجب اضمار المفعول اذ لو لم يضمر و
حذف على حذف في الاصل يلزم اخلا الصلة عن الموصول **قوله** والمفعول محذوف
يستمد قسمين احدهما ما يجب حذفه نحو ضربت وضربني زيد لان الاضمار قبل الذكر في
المفعول غير جايز والثاني ما يجوز حذفه على الجملة وان كان الاولى اضماره نحو ضربني
وضربت زيدا فان الاولى ضربته بالاضمار ولانه عايد الى زيد المتقدم معنى وراى
المازني ان يجعل الكلام جملتين اسمية مع طوفا احدهما على الاخرى محذوف المفعول
كما في الاصل تقدير كلام المازني ان الكلام كان على جملتين قبل ورود الاخبار عليه
فجعل الكلام بعد الاخبار ايضا على جملتين لتناسب الاصل ماذا قلت ضربت وضربني
زيد واخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربت وضربني هو زيد فالكلام على هذا

جمله واحدة فاذا اخبرت باللام قلت على راى المازنى الضارب لها والضاربى
زيد على ان الضارب مبتدا واما خبره والضاربى مبتدا وزيد خبره والجمله الثانى
معطوفه على الجمله الاولى والضارب فى الجمله الاولى فاعله مستتر فيه يعود الى
الالف واللام والصفه للمتكلم لا لزيد فضمير المفعول لحذفه فى الاصل قبل الاخبار لانه عنه
فى الصورتين والاحسن عندى اذا اعمل الاول والا لزم العطف قبل اتمام المعطوف عليه يعنى ما
ذكره عن المازنى حسن اذا اعمل الثانى وهو الرافع فى نحو ضربت وضربنى زيد اذا اعمل
الاول وهو الرافع نحو ضربنى وضربت زيدا فلو اخبرت زيدا باللام على راى المازنى فى
الضاربى والضارب لها زيد والضاربى مبتدا وزيد خبره والضارب مبتدا وانا
خبره والجمله الثانيه وهو الضارب انا معطوفه على الضاربنى زيد فقد عطف
قبل اتمام ما لان ما تمام هو الخبر المذكور اخرا وهو زيد فالمفعول فى الثانى ايضا
محذوف لكنه فى الاصل لانه عنه عايد الى الموصول زيدا العايد الى الخبر الموصول هو المستكن
فى الضارب فلذلك اخبر عنه بما لان الالف واللام والصفه للمتكلم ولهذا كان زيد خبرا
للضاربى اذ لا يصلح ان يكون خبرا عن الضارب لانه عباره عن المتكلم فخبره انا لا انه
واما لزم العطف قبل تمام الجمله على تقدير اعمال الاول دون اعمال الثانى لانه اذا اعمل الاول
وقيل الضاربى زيد تعين ان يكون خبره لان اللام والصفه عبارتان عن زيد وقولك
الضارب لها باللام وللصفه فنه عبارتان عن المتكلم فتعين ان يكون خبره انا لا زيد
فيكون المذكور اخرا احد الاول بخلاف العكس وهو ضربت وضربنى زيد فانه اذا قيل
الضارب لها باللام والصله للمتكلم فتعين ان يكون انا خبره وزيد تعين ان خبر الثانى فلا
يلزم العطف قبل التمام فان قلت قاعده الاخبار ان يصدر الكلام بالموصوف
وتوقع الذى اخبر عنه اخرا لكون خبر ذلك المصدر فعول المازنى على هذا يعد بر
اعمال الثانى يخرج المساله عن قاعده الاخبار لانه يصدر الجمله الاولى باللام ويجعله
خبره انا الذى اخبر عنه فاوقعنا ما هو المخبر عنه خبرا مصدرا به فان قلت كان
حق الكلام حينئذ ان لا يصدر الجمله الاولى لانه خارج عن الاخبار الاولى لانه خارج
عن جمله الاخبار حينئذ فلم صدرتها بالموصول قلت لو لم يصدر لقيل فى ضربت
والضاربى زيد لكان عطفا الجمله الاسميه على الجمله الفعليه فصدره بالموصول

لتكون جمله اسميه معطوفا عليها جمله اسميه رعاية للمناسبه وهذا كله وكلف
من المازنى لان حق الاخبار باللام وبخو ضربت وضربنى زيدا اذا اخبرت عن زيد ان يقال
الضاربها انا والضاربى زيد واما ابراز الضمير المستتر فى الصفه لانها للمتكلم وقد جرت
على غير من هى له فوجب ابراز الضمير ليكون فاعلا للمحمول والصفه وحذف الراجع للطول
او للاستغناء عنه والضاربى عطف على الضارب واخبر عنهما بخبر واحد وهو زيد كما
لو قلت القايم والضارب زيد فالكلام جمله واحده **قوله** انما قدر عليتين
لمناسبه الاصل الاطراد بحسبه لان الاصل كما جعلتنى اما اذا دخل الموصول صار الى
حكم الصله والصله والموصول فى حكم مفرد فدخول الموصول لصيره بتقدير المفرد
فلا يجب من كون الاول غير مصدر بالموصول جعله كونه مصدرا بالموصول ايضا جمله
حينئذ لحاجه الى تقدير الخبر فى الاول او فى الثانى اذا اعمل الاول **وان كان الاضار**
عن غير المتاخر فلا فساد فى الحذف مثل ضربت وضربنى زيدا اذا اخرت عن الثانى ضربت
قلت الضاربى والضارب انا زيدا فالمحذوف حينئذ هو المفعول من الاول وهو الضارب لا فساد
فيه والحاجة الاعتذار عنه بانه حذف للطول لانه حينئذ مستغنى عنه اذ اللام والصفه
للمتكلم فالعايد الى الموصول ليس ضمير المفعول بل المستكن فى الصفه فحذف المفعول
لكونه مستغنى عنه كما فى الاصل فلا فساد فى حذفه **وان كان** اى وان كان المتنازع
فيه فعولا له اى لاحد الفعلين **والفاعل مضمرا** اى فى الفعل الآخر **فالاخبار على طريقة**
اى على ما هو طريقه الاخبار والفساد نحو ضربنى وضربت زيدا او ضربت وضربنى زيدا
فى الاول اذا اخبرت عن زيد قلت الذى ضربنى وضربته زيد فلا حذف فى الكلام
الاخبار جار على طريقه وكذا اذا قلت فى ضربت وضربنى زيدا اذا اخبرت عن زيد
بالذى قلت الذى ضربته وضربنى زيد فلا حذف ولا فساد واما اللام فنى
الاول قلت الضاربى والضاربته انا زيد وفى الثانى قلت الضاربته انا والضاربى
زيد والمحذوف لان الضمير الموصول فى الصورة الاولى هو المستكن فى الضاربى
للموصول الاول والمذكور فى الضاربته مفعولا للموصول الثانى وكذا فى الصورة الثانيه
ضمير الموصول الاول هو المفعول فى الضاربته المذكور لفظا وضمير الموصول الثانى
هو المستكن فى الضاربى فالعايد الى الموصول فى الصورتين اما مضمر او مذكور

لفظا فلا حاجة الى الاضمار لان توهم الفساد كان من الحذف فاذا لم يحذف فلا توهم فسادا اصلا والحاجة الى ما يكلف المازني وان كان لا فرق يعني ان الاخبار فيما اذا كان منعولا لاحدهما والفاعل مضمر مستتر على ما ذكرنا لا حاجة لك جعلهما جملتين استئنافيتين معطوفا احدهما على الاخرى هذا ظاهر هذا الكلام ان المازني انما جعل الكلام جملتين حيث احوج الى ابدال الضمير وهو في ضربت وضربني زيدا ذاهب في الاخبار عن زيد الضارب اباه والضارب زيدا لان الضارب في المعنى للمتكلم وهو حاد على اللام وهو لزيد في المعنى فحرى على عن بني هو فوجب ابراز الضمير واما اذا جعل منعولا لاحدهما والفاعل مضمر في الآخر كما اذا قلت في ضربني وضربت زيدا والضارب والضاربته اما زيد والضاربي جاد على اللام وهو لزيد فقد جرى على من صوله فلا حاجة الى ابراز الضمير لكون في صورة حمله اسمية كما قال الضارب هو وفيه نظر لان المازني انما جعل الجملتين اسميتين رعاية للمناسبة بين جملة الاخبار وبين الاصل الذي كان على جملتين قبل الاخبار وابراز الضمير ليس لكونه حاد ما على عن من صوله خبر بحي هذا التوهم اذ ابراز الضمير في قوله في ضربت وضربني زيد الضارب اباه مع ان الضارب واللام كلاهما للمتكلم اذ لو كان للغائب لما يصح الاخبار عنه بقوله اما مل فقد رهذا الضمير ليكون جملة والمازني انما قدر الضمير ليجعلهما جملتين استئنافيتين معطوفا احدهما على الاخرى فحقه ان الفرق بين ما جرى على من هو وبين من جرى على عن من هو لم يكن جعلهما جملتين استئنافيتين وعلى هذا يجري حكم الاخبار اذا كان المشارع في الفاعلة وحدها نحو ضربني واكرمني زيد فاعل يقول في الاخبار عنه بالذي الذي واكرمني هو زيد وفي المفعول نحو ضربت واكرمت زيدا قلت في الاخبار عنه الذي ضربته واكرمته زيد وجاز حرف الجر ايضا للطول او كان الفعل مما يتعدى الى المفعولين فصاعدا فقد سهل عليك طريقه اذ وقفت على شرائط الاضمار وضوابطه فعلت فيما تتعدى الى مفعولين كسوت وكسا في تعديته على اعمال الاول واحترت عن زيد قلت الذي كسوت وكسا ان جبة زيد وفي الاخبار عن الجبة التي كسوت وكسانيها زيد جبة وكذا فيما تتعدى الى مثله نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا فاما قلت في الاخبار عن عمر الذي اعلمت واعلمنيه زيد عمرا قائم ومتى راعيت الشروط تصعب

تصعب عليك استخراج الصور والحاجة الى تكثير الامثلة بعد الوقوف على المقصود ومنها اي ومن انواع المرفوع المجرور في باب ان اي ان واخواتها كما سيأتي ذكرها في العوامل ان اسأ الله تعالى وحكمه حكم المبتدا لان اسمه وخبره في المعنى مبتدا وخبره الا في نحو انه اذا لم يكن ظرفا نحو ان زيدا قائم ولا يقول ان قائم زيدا ولكن ان في الدار زيد يعني ان خبر المبتدا جاز تقدمه على المبتدا مطلقا ظرفا او لم يكن بخلاف ان فانه لا تتقدم خبره في غير الظرف على اسمه لانه حرف وحمله ضعيف ولان عمله لمشابهة الفعل على ما سيأتي والفعل له عملان اصلي وفرعي فالاصلي ما يتقدم مرفوعه على منصوبه والفرعي بعكس ذلك ولما كان ان فرعا اعطي العمل الفرعي للفعل يتقدم منصوبه على مرفوعه فلو قدم الخبر لكان مشابهة للفعل في عمله الاصلي وهو خلاف القياس لان القياس ان يحط رتبة الفرع من الاصل وهذا العلم يوجب ان لا يتقدم الظرف ايضا لكن جوز لوجهين احدهما انه لا يظهر الدفع في الظرف بخلاف غير الظرف فانه سابه تقدم المرفوع على المنصوب في الظرف ليس لذلك نحو ان في الدار زيدا والثاني ان الظرف يتسع فيها بما لا يتسع في غيرها ولذلك يفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف دون غيره ويقام مقام المفعول به صورة نحو اليوم سرته ويصح تقدم الظرف كون المبتدا نكرة نحو في الدار رجل بخلاف غيره الا اذا جوز منطلق رجل ويطابق ذلك وتحذف اي الخبر في الجواب محلا وان مرتجلا وبمنه و ان في السفراد مصوا مملا اي ان لنا رجلا وان مرتجلا عنها الى آخره ونحو اي في نحو استه سرح شرحا لوان ابيما اي لوان فيه ابيم فحذف الخبر هذا مثل والشرح اسم ملك واسم تصغير ابيم مع سمه فالم لعم بن لقمان وكان ملوا بوه قد برا متولا ويقال لشرح فذهب لعم يعني بابل وقد كان لقمن حد نقها واراد هلاكم فاصغر لصغرها وقطع كل من هلاكهم ملابه الخندق فاوقد عليه ليمنع منه لقمن فلما افتقر عرف المكان وانكر ذهاب السم وعندها مال في ذلك يضرع في السنين سابحان من يسر ويغير فال في شرح المخترى اي اشبه هذا المكان الذي عدون عنده لوان السميرات التي عهد بها به كانت فاتحة الان ونحو بايت ايام الصي رواجعا عند اصحابنا يعني الخبر محذوف والتقدير ما بايت ايام الصي لنا اي كائنة لنا في حل كوني رواجع فرواجع

نصب على الحال من الضمير المستتر في الظرف خلافا للكسائي والفراء فان مذهب الكسائي
انه رافع خبر كان محذوفة اي كان رواحه وكان مع خبره مرفوع المحل خبر لليت
ومذهب الفراء ان ليت ينصب الجزئين لانه بمعنى تمنيت وهو ضعيف لانه يودي الى حصول
الفائدة بمنصوب من غير مرفوع المحل ولا وجود ذلك في اللغة ولانها لو عملت لكون معناها
بمعنى التمني لوجب ان تنصب مطلقا لان انتصب في صورة دون صورة وكان يلتبس
ان لا يجوز ليت زيدا قائم ومذهب الكسائي وان كان غير بعيد لان حذف كان مسموعا
لا ان حذف الخبر اكثر فهو راجح من حذف كان ونحو اي وفي نحو لعل ذلك على ما
ان فرسا حاك لعمر بن عبد العزيز ولو سل الله معه فقال انى ذاك اي ان ذلك معدوم
ثم ذكر حاجته فقال لعل ذلك اي لعل مطلوبك حاصل فحذف الخبر لقرينة الحال
والنزم اي حذف الخبر في قولهم ليت شعري هل كان كذا اي ليتك علمت شعري بما يجاب
به هذا القول لقولك في علمت من قول علمت ما يجاب هذا الاستفهام من استفهامية
والنزم حذف الخبر ليقام هذا الكلام وهو الجملة الاستفهامية المذكورة ليت سوى
مقام الخبر مثل لولا زيد لكان كذا في حذف الخبر وسد الجواب سده وانما ذكر المصنف
بعد قوله ليت سوى هل كان كذا ولم يقتصر على انه التزم حذفه في ليت سوى
كما قال صاحب المفصل اذ قال فقد التزم حذفه في نحو قولهم ليت شعري لانه لا ينتصر
عليه واستعمال العرب بعد ضم الله استفهام نحو لعمر الله لتفعلن عندك او ايد
عندك او ايد عندك ام عمرو فالتزم حيث ذكرت الجملة الاستفهامية بعده ومنها
اي ومن انواع المرفوع حبرا التي لنفي الجنس وهو في قولك لا رجل في الدار بخلاف
اما مثل بالمضاف ليتبين كون ظرف خبرا اذ لو مثل بالمفرد نحو لا رجل ظريف لم يتبين
للخصوصة بل جاز ان يكون صفة مرفوعا محلا على محل لا رجل وحكم حكم خبرا ان لا ينتقص
ان فحل عليه اي فحل عليه في الحكم لان العرب تحمل النقيض فان قلت حكم النقيض ان
يكون مخالفا للنقيض لا موافقا له فكيف حمله عليه قلت لان النقيضين ظرفان ظرف
للشيوع وظرف للنفي فحمل احدهما على الآخر لاشتراكهما في كونهما ظرفين فهو في الحقيقة حمل على
للفظ النظير لا النقيض على النقيض وقد نبه عليه الشيخ عبد القاهر رحمه الله الا في مجاز
تقدم الظرف فان خبرا ان تقدم اذا كان ظرفا على اسمها ولا تقدم خبرا لا وان كان

كان ظرفا على اسمها فلا يجوز لا في الدار رجل ولا جاز ان في الدار غلام رجل والفرق ان
ان مسامحة للفظ الملتبس في كونه ملتبسا مفتوح الآخر وفي اتصال الضمير المنصوب
به في اتصال نون الوقاية وغيرها لك فكان كانه فعل مخالف لا فانه محمول ان وقوع
عليه فانه يخط ربته عن ربته ما هو اصله وهو ان يحذف اي الخبر لا باس اي عليك
ومنه كلمة الشهادة اي موجود في الخبر نحو لا اله الا الله فان بعد مستثنى فيجب ان يكون
قبله كلاما تاما فلا بد من تقدير خبر اي لا اله لنا الا الله ولا يثبت الخبر في تميم اصلا
اي نوعهم لا يثبتون الخبر ويقولون لا اهل ولا ثقال وتحمد وحسن احدهما انه لا يثبت
لفظا وهو في المعنى موجود والمعنى ان لا تقدر للخبر اصلا لا لفظا ولا تقديرا ومعناه
لنفي الاهل فلا احتياج الى تقدير خبر ومنها اسم وما ولا لمعنى ليس نحو ما زيد او ما رجل خير
منك ولا رجل افضل منك ولا اجود لا زيد منطلقا لتضيان مشابهتها اي مسامحة لا ليس
فان مسامحة ما اقوى لان نفي الحال ليس نفيا لخلاف لا فانه لنفي المطلق وتصدق
الاستمرار وتضم منفصلا بعدها ولا غير بمعنى وقد تكون اسم ما مضمما منفصلا نحو ما ان
او ما هو او ما انا قائما وهذا ايضا من اعراق تقصان مسامحة لا ليس فانه لم يدخله
المضمما ايضا الذي هو اعرق المعارف وذلك لتقصر المحترف وغيره على الاول والاجود
الفصل بينه اي بين اسم ما ولا وبين عامل ومعمولا لا ما نحو لا ما طعامك زيدا كل لحما
يجوز في سائر المواضع الفصل بين العامل ومعموله باجنبي نحو كانت زيدا الحمى تاخذ على ان تكون
الحمى اسم كانت لان زيدا مفعول يلجد فهو اجنبي عن العامل والمعمول وهو حمى اذا جعلت
حمى اسم كانت اما اذا جعل كانت للسان والقصة والحمى مبتدا وما بعد خبر وزيدا مفعول
ما بعد مهوطا برا دليس فيه الفصل بين العامل والمعمول لان كان غير عامل في الحمى على انه
اسم الله ولذلك ضربت وذهب عمرا زيد لا يجوز انصالا ان تقول كان وذهب في قح فصلا بين
ضربت ومعموله وهو اجنبي عنهما وبالجملة فالفصل بين العامل والمعمول باجنبي ممتنع بخلاف
المحل المذكور نحو خرج والله زيد ونحوه فان لعامل ان يقول ايضا او القسم منزله الباء
موتعلق بفعل وهو اقسم الله جملة مستقلة فلا يمتنع ان يجوز الفصل بين خرج وفاعله
وموزنه بها فاجاب بما معناه ان الجملة القسمية تذكر تاكيدا للجملة فهي في الحقيقة غير
اجنبية عنها فلذلك جوز الفصل بها دون غيرها وقوله نحوه يريد به ما يشاكله في كونه

للتاكيد نحو خرج لاكن زيد وخرج بعتا زيد فلذلك للتاكيد نحو خرج خرج زيد فانه وان
كان فضلا لكنه هوز لكونه غير اخبر بل للتاكيد واما موقع الفعل فهو المضارع الواقع
بحث صح وقوع الاسم اما مجردا او مع حرف لا يكون عاملا فنه نحو زيد نحو زيد ومثل المجرد او
سيضرب مثال لكونه حرفا غير عامل وان تصرف وان لم يقع موقع الاسم لان الاسم لا يقع بعد
السين لكن المراد ان الفعل مع السين يقع موقع الاسم واحترز بقوله لا يكون عاملا عما اذا كان
مع حرف عامل نحو زيد لم يضرب ولن يضرب وينصرب لو زيدان لان مدا الكلام لا يحسن
للفعل دخل لم هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يضرب من يضرب لزيدان موقوع
مع انه ليس واقع موقع الاسم اذ لا يجوز ابتدا ضارب لزيدان من غير اعتماد
على استفهام ونفي وعنهما فاجاب بان مدا الكلام من حيث هو الكلام لا يتبين
ان يكون نعلا دون الاسم من حيث ان يكون ابتدا الكلام اسما على الجملة فصدق
انه واقع موقع الاسم على الاطلاق اى موقعا كان صح ان يوقع فنه اسم من الاسما
وان لم يقع خصوص وحو كاد زيد يقوم الاصل فنه الاسم وقد عدا الى لفظ
الفعل لزوما لعوض وقد استعمل الاصل الموقوع فمن روى قوله وما كدت
اسا هذا ايضا ايراد وجواب الايراد هو ان خبر كاد يلزم ان يكون فعلا
بعرض وهو ان كاد موضوع لمعاونة وقوع فعل حتى خبره ان يكون فعلا
مضارعا فلا يكون خبره اسما فتبع ان لا يقع الفعل المضارع فنه لان ارتفاعه
لوقوع موقع الاسم والاسم لا يقع خبرا لكاد فاجاب بان الاصل في خبر كاد
ان يكون اسما كما في حريان ونظايره ولذلك استعمل ذلك الاصل المفروض
في قوله وما كدت ايبا ما لفعل واقع موقع الاسم نظرا الى الاصل المفروض في
قوله وما كدت ايبا بنا فالفعل واقع موقع الاسم نظرا الى الاصل المفروض واصل
البيت فانك لا في فهم وما كدت اتاوكم سلما فارفقها وهي صفر واما فلك
فمن روى انه قد نروى ولم آك انا حينيذ الاستشهاد فنه المنصوب بني
من النوع الاسم ايضا انواع لما فرغ من انواع المرفوع اسما وفعلا شرع في
المنصوب وهو ايضا نوعان اسم وفعل وذكر الاسم اولا لانه اصل في الاعراب
وقسم الى انواع منها المطلق وهو ما يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان

المنصوب

الزمان نحو ضرب ضربا وهذا الحد مطلقة ندرج تحته المصدر سواء كان حادثا
على الفعل نحو ضرب ضربا او غير حادث نحو الضرب صح لانه اضاف يدل على مفهوم
الفعل مجردا عن زمان فخرج نحو الضرب فتح وفنه نظر لان المفعول المطلق واقع
مقام الفاعل مع انه غير منصوب فلو كان النصب جزءا من حقيقته لم يصح اقامة
مقام الفاعل لاستلزام الرفع الذي هو ناقض لحقيقته وكان لاولى ان لا يجعل
النصب جزءا حقيقته الذي ذكره حد المصدر من حيث هو مصدر
لا النوع منه خاصة وهو المفعول المطلق الذي من شانه ان يكون ما فعله
فاعل فعل مذكور بمعناه وسمي منها لانه لا يتبين النوع وعدد وانه لتوكيد الفعل
نحب كالمصدر المذكور ويكون للنوع والمراة وسمي موقتا اى معينا نوع بتعيين
بحسب النوع او العدد نحو جلست جلسة بكسر الجيم لبيان النوع وجلسة بفتح الجيم
لبيان المرة الاولى الذي يذكر لتوكيد الفعل لا يتقدم عامله لكونه للتاكيد وحق
التاكيد ان لا خر عن المؤكد هذا وجه مناسب لتقريره والكلام في الاستعمال انه
سمع تقدما على عامله ام لا والنوع لا يجمع بخلاف العددين وهو اما للنوع او للمرة
واما من لم يجمع لانه للجنس المطلق وليس له مثل يضم اليه البنى ويجمع بخلاف
النوع فانه يجوز ان يكون معه نوع آخر فتثنى ويجمع وبخلاف المرة فانه يجمع لانضمام
المرة الاخرى اليها وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه مصدرا كان اما ملا
قيالم في استقامة كانت بنا او غير ملاق له فنه قعدت جلوسا او غير مصدر
لضربته بلات ضربات وانواعا من الضرب او اضرب هذا الضرب وسوطا لا منافاة بين
قوله غير مصدرة وبين قوله مصدر لان المراد بقوله غير مصدرة ما لا يكون مصدرا
للفعل المذكور وهذا في المركب فانتفاوه اما بانتفا اصل المصدرية كسوطا
اما بانتفا المصدرية وانتفا كونه لذلك الفعل نحو بنا فانه مصدر لكنه يصدق
عليه انه ليس مصدرا للفعل المذكور فصح تقييم ما لا يكون مصدرا للفعل المذكور
الى المصدر والى غير المصدر مثل غير المصدر بقوله ثلث ضربات لان لفظ الثلث
غير مصدر لكنه مضاف الى المصدر فاكتسى حكم المصدرية من المضاف اليه فكانه
قال ضربته ضربات بنا وكذا انواعا جمع نوع وهو ليس بمصدر ولكنه موصوف

بالجار والمجرور وهو قولهم من الضرب فاكتفى حكم المصدرية من صفته فكان المعنى
ضربته ضربا شديدا او ضربا عنيفا وضربا مرجالك عند ذلك وكذا اشد ضربا لفظ
اشد ليس بمصدر لانه افعل التفضيل واضيف الى مصدر فاكتفى حكم المصدر من
المضاف اليه او من الموصوف المقدر في المعنى الاول التقدير ضربه ضربا من اشد
ضرب وكذا هذا الضرب لفظ هذا اسم ليس بمصدر ولكنه موصوف بمصدر فاكتفى
حكم المصدرية منه واما سوطا فان اريد به الالة التي تضرب بها فانما اخرى
حكم المصدرية عليه لان الاصل ضربته ضربا فسوطا ثم ضرب سوطا ثم
على اقامة المضاف اليه مقام المضاف وان اريد به المصدر من ساط يسوط
سوطا اى ضربه بالسوط فلا يكون من هذا القسم لانه يكون مصدرا حقيقة و
الامر واضح وجاز ذلك اى ان يكون بالفعل فيما من اعم منه اى اعم مما يكون يدل على
لفظ الفعل كقوله فعادتك سقاما لدرس كما بها بعليه ورد من لموم مردم اى عادتك
عدا والعدا الموالاة من المصدر وهو ان يصرع احدهما على اثر الاخر فلفظ شيا
بالقرن بالفعل وهو عادتك يرجح ان مفهومه اعم من العدا وعشرة الدرس الثوب
الخلق واللوم البرسام يقال منه حم الرجل فهو موم المردم من اردم اذا دامت
ومنه ورد مردم وبحاء مردم اى هذا الصايد يقول عادتك عدا اى صيد
اصل الصيد على اثر الاخر وكنت خوف من ان رمى وسمى والاصيب الصيد كمل
محموم او من به عليه البرسام فهو من بعد منغص لمن به ورد دام من البرسام و
المرض المرجح المغلب صوابه صاحبه لكن نسب الارجاح والتقلب الى النوب الحالق الذي
لبسته حال الصيد اى تقلب الورد الدايم من المرض وفي الحالق الذي كنت فيه و
اراد به تقليقي وتعلني على وجه الكناية ومنه اى مما هو اعم من المصدر قولهم ما
اعقله عقرشا اذ المعنى الطرا وسقرشا لكنه حرف الكثرة تعل في التعليق عن التي
سيبويه انه قال ما فيه من مضى لي ان مات المبرد فيه الجاح فقال معناه على كلام قد
تقدم كان وايلا قال ابو زيد لس بعاقل عني فالمحب لما اعقله عقر واراد ان
يعقله على ان يعرف صحة كلامه فقال اسطرسيا فاذا يعرف صحة ما اقول لك كما تقول
اسطر قليلا وكوسيا اى تفكرا قليلا هكذا نقله في التعليق واعقلم عن هذا النقد

التقدير بالعين المهملة والقاف وكذا ذكره السراف في شرح كتاب سيبويه بعد النسخة
المعتبرة ودلالة الكلام وهو مخالف للصحاح اذ قال في فصل العين المهملة مع اللام
في عقل قولهم ما اعقله عقر سيا اى دع عنك السكر وقال هذا حرف رواه سيبويه
في باب الابتدا تضمن فيه معنى على الابتداء كانه قال ما اعلم سيا مما يقول ودع عنك
السكر ويستدل بها على صحة الاضمار في كلامهم للاختصار فقال الاخفش اما سمعت
خلقك سيل على هذا وقد يحذف اى المصدر وتقام وصفه مقامه نحو مشى طويلا
اى مشيا طويلا وضربت شديدا اى ضربا شديدا فان كان الموصوف ماخوذا في
حد صلح انتصابه على المصدر نحو تعدن القرفصا بضم القاف والفاء وهي قعدة
المحتبي بيديه دون الثوب ومشى السعلاة بضم العين وفتح الراء اذا مشى مشيه في
سرعة فيها نشاط وفي نصبها اختلاف قال سيبويه ان الناصب له الفعل الظاهر
لانه نوع منه وقال المبرد وابن السراج انها صفات لمصادر محذوفة اى تعدن
القرفصا ومشى السعلاة العرضنة ونحو ذلك رجع القهقرى الرجع القهقرى و
معنى كون الموصوف ماخوذا في حده ان القرفصا موضوع لقعود خاص فالقعود
ماخوذ في حده ومعناه وكذا العرضنة مشية خاصة فالمشي ماخوذ في حده
بخلاف ضربته انواعا من القرفصا فان الضرب غير ماخوذ في حد النوع فقد يكون ضربا
وقد يكون غيره وتخصيصه بالضرب عرف من خارج وهو حقيقة نحو من الضرب وظاهره
وقد يكون اى المصدر والفعل من لفظ نحو مات حتف انفه اى مات ولم تعل واصله
ان يموت الانسان على فراشه فيخرج نفسه من انفه وفمه وينصب على المصدر باضمار
فعل ما يستعمل لاظهاره نحو خرج مقدم باضمار فزمن ومواعيد عرقوب اخراسناد كموله
وعدت وكان الخلف منك سجيه مواعيد عرقوب اخاه بيثرب اصبحت اعيد بوعدت
اى وعدت وعدا مثل مواعيد عرقوب وانتصب اخاه بوعد بدلا من مواعيد عليه و
عرقوب اسم رجل من العمالقة ضربه العرب المثل في الخلف وذلك انه اياه اخ له سارا
سيا فقال اذا طلع بحالي فلما طلع قال اذا ابلح فلما ابلح قال اذا ازهى فلما ازهى
قال اذا ارطب فلما ارطب قال اذا اصار تمرا فلما صار تمرا حمد من المال و
لم يعط وثيرب الما المسقوط بنقطتين من فوق وفتح الراء اسم موضع فيه نخل لبني مازن و

وروى بالتاء المثلثة وهي اسم مدينة النور والاول اصح لان العامة لم يكونوا ق
قوله حرمنا بنو سعيد بحسن فعالها حراسنام وما كان داد بنا سنما راسم اجل وهي
على الجودي للنعمان بن ام العيس فلا فرع منه العماه من اعلاه محرمسا كملا بني مسلم
قضربه العرب المثل او عنر مستعمل عطف على قوله مستعملا اى عنر مستعمل اظهار
فعله سمعا اى منتصب المصدر باضمار فعله انتصابه اما سماعي ليس له ضابط
نحو سقيا ورعيا وعثرا وجدعا وعسا ونوسا وحمتة ونقيا لغ لعلان ولويلة
له وحمتة له بالامداد ولم يسمع شئ له وروعن له ومنه حمدا وشكرا لا الفا وعجبا ولا
افعل ذلك ولا اكيدا اى ولا اكاد ان افعله ولا صما اى لا اصم بفعله صما وانما فضله عما
قبله لان ما قبله كان في الدعاء وهذا في الخبر ومنه جاء زيد وعمرا ايضا ومنه
فضلا في نحو قوله ووحية لسنا نرى من يصدها عن القتل فضلا ان يرى من
يصيدها ايضا مصدر آض يئيض اى عاد وفضلا ايضا مصدر اى فضل اسنا
ان ادى انسانا يصدها عن القتل فضلا عن رويتنا انسانا يصيدها لنا من
مصدر فصل من الشئ كذا اذا انتفى منه يقينا كقولك انعقد اكبر دراهمك والذي فضل
منها بالثة فما تقي منها اقل مما انتفى كذلك انتفاء رؤيته صدها عن القتل اقل من
انتفاء رؤيتنا من يصدها لنا اى لا يصيد فكيف لصاد كان صيدها مستحيلا
وصيدها ممكن قليلا وانتفاء المستحيل اكثر من انتفاء الممكن القليل وكذا وكم هذا
الكلام لا تقييد الظن فضلا عن اليقين اى انتفاء فادته للمتقن قطعا وانتفاء
افادته للظن مظنونا لانتفاء الاول اكيد لانه لا نفع البتة والانتفاء الثاني اقل
لانه قد يوجد لانه غير قطعي الانتفاء ونحوه لا يطرد لدلالة الفحوى فضلا عن اعطاء
الدوام اى انتفاء الظن اليه اقل من انتفاء اعطاء الدوام لان ذلك كالمستحيل بخلاف
الظن ومنه ويك ويكأ ووي وسك فصل هذه عما قبلها لكونها ليس لها افعال من
لفظها خلافا لما تقدم بل معناه الدعاء بالهلاك وقد يدعى به في موضع التعجب
وما حكي من قولهم ليبد فما وال ولا واح ولا واس ابو هند فشاذ لا ثني عليه ق
منه نونا وحدلا وفاها للمسك وانها في فاها للارض وفم الارض صوت الثرايا
لانه به يشوب الماء فهو كوتر بالفيم وفعل الضمير كناية عن الداهية ومعناها

ومعناها الحنة ومنه هنيئا مريئا غير داء مخامر ومنه لعزة موعرا ضنا ما
استطلت فضله عما قبله لكونه صفة بمعنى المصدر نقال طعام هنئ ومرئ ثم استعمل
مصدرا بمعنى الهنئ نحو عايدا بك اى اعود عيادا بك وقاما وقد قعد الناس
اى تقوم قياما فلفظ لفظ الصفة ومعناه المصدر وقياسا عطف على قوله
وسماعا اى منتصب المصدر باضمار فعله قياسا اى له ضابط وذلك فيما اذا
وقع منتا بعد نفي او مع نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا
وانما انت خلاف الضبع الراكب اى حذف فعله لزوما اذا وجد هذا الضابط فقوله
منتا احتراز عن المنفي نحو ما زيد سيرا بعد نفي احترازا عما اذا لم تقع بعد نفي
نحو زيد سيرا او معناه اى معنى النفي نحو انا ان سيرا ودلالة على اسم احترازا عما
داخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا شديدا لا يكون خبرا عنه احترازا عن نحو ما سير
الا سير شديد وانه منتا بعد نفي داخل على الاسم ولكنه خبر عنه بمعنى ما انت
الا سيرا اما الا تسير سيرا وقوله انما انت خلاف الضبع الراكب اى ما انت الا خالف
خلافا مثل خلاف الضبع للراكب ان الضبع اذا رأى راكبا حالفته واخذت في
ناحية مباينة عنه والذئب يعارض الراكب مضادة الضبع يضرب لمن يخالف الناس
فيما يصنعون او وقع عطف على وقع قبله اى او فيما اذا وقع مكررا بعد اى بعد
اسم لا يكون خبرا عنه نحو ندمي ضربا ما خلاف ما اذا دك الارض دكا دكا فان
المصدر وان وقع مكررا لكنه ليس بعد اسم بل بعد فعل او وقع تفصيلا اى او فيما
اذا وقع تفصيلا لا يرى مضمون الجملة منقدمة نحو فشدوا الوثاق فاما منا
بعد واما فداء اى فاما تمنون منا واما تفادون فقد امضمون الجملة
المتقدمة هو شد الوثاق وهذا الشد له اثر وتفصيل ذلك الاثر المن والفداء
او وقع للتبيين بعد جملة مشتملة على اسم بعضاه اى بمعنى المصدر وصاحبه اى
صاحب ذلك الاسم نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اى صوت صوتا مشبها
لصوت الحمار ومثل منتصب بالمصدر المذكور اى اذا هو يصوت يصوت مثل
صوت حمار وانما ينتصب اذا اريد به معنى الحدوث اما اذا اريد معنى الصفة
الثابتة فلا ينتصب على المصدرية اذ لا دلالة فيها على الفعل او وقع توكيدا اما

لنفسه وهو المؤكد لمضمون جمله لاحمل مما غيره اى لايحمل الجمله غير ذلك المصدر
نحو له على الف درهم عرفا اى اعترافا والاعتراف مؤكد لمضمون الجمله السابقة لانه
ايضا اعتراف او لغيره اى او المؤكد لغير مضمون الجمله اذا كان له اى لمضمون الجمله
محمل غيره اى غير المصدر نحو هذا ابنى حقا فانى المكروه او اخى فى المعرفه فان
قوله هذا ابنى يحتمل ان يكون حقا وان لا يكون حقا وقوله لغيره اللام اما ان
يكون للعلة او صله للمؤكد اى المؤكد غيره فان كان للعلة فالمؤكد غير مذكور
لفظا واللام للتعليل على حذف مضاف اى لاجل دفع العار فان قوله حقا دفع
غير اخى وهو الباطل فان كان للصله فمعناه ان قوله حقا مؤكد لاخى مضمرا و
اخى غير مضمون الجمله لفظا وهو ظاهر ومعنى لان معنى اخى بنوة اخى الى
المتكلم وهو غير معنى زيد قائم فقوله حقا مؤكد غير مضمون الجمله فان قلت
له على الف درهم عرفا ايضا يؤكد اعترف واعترف غير مضمون الجمله لفظا و
هو ظاهر ومعنى لان الظاهر اعم من ان يكون بالف درهم او غيره فالتاكيد
للنفس والغير قد انتفيا حينئذ فى هذا المعنى قلت مدلول زيد قائم
لان زيدا حقا ومدلول له على الف درهم بل ربما كونه اعترافا فكان ذلك تاكيدا
لنفسه وهذا غير ولا افعله البته او نحوه اى قطعا مثل حقا لان مضمون لا افعله
قد يكون قطعا وقد لا يكون والاكد فى الاول وهو التاكيد بلفظ حقا التنكير
اذ استعمال حقا لتاكيد الجمله على التنكير اكثر من استعمال المعرفه وهو الحق وفى
البته وهو لفظ البته التعريف اى استعمال نحو لا افعله البته بالتعريف اكثر من
استعماله بته بالتنكير وقطع الهمزة من البته بحر من القياس لان الالف واللام
للتعريف نحو الكتاب فى الفرس لكنه اى لكن قطع همزته مسموع او قياسا لا افعله
البته بوصل الهمزة وهو خلاف القياس او وقع مثنى مضافا نحو ليس خلافا
ليونس فان البتة عنده مثنى فى ليك وعليك يعنى المصدر اذا وقع مثنى
مضافا يلزم فيه حذف فعله لانه فى المعنى كالمصدر المكرر فهو نحو لبيك لبيك فقام
احدهما مقام الفعل ومعنى لبيك اقمت على طاعتك اقامة بعد اقامة المراد به
التكرير لا التثنيه فقط لقوله تعالى يتقلب البصر كرتين فان المراد التكرير

اعتراف صح

كونه

التكرير والدوام اى كره بعد اخرى وليس المراد رجع البصر والطرفين وهو من
الثنى لمكان اذا اقام به وحكى ايضا لبات بلا سلم بتثنيه وقال يونس ان
الف لبا انقلبت ياء لانضمامها بالمضمر كالف لدى وعلى فانه مفرد واذا انضم با
المضمر انقلبت ياء نحو لديك وقوله دعوت لما ما ملح مشهور مدى قلى بدى مسور اى
دعوت مسور الما نانى من الحاجة فلبانى اى فاجابنى ثم قال قلى بدى مسور اى
اقم فى طاعته اقامة بعد اقامة واكون كالسى بيده اى اكون تحت تصرفه
وحكمه محبة عليه اى على يونس اذا اضافه الى مظهر وسعدك الاستعداد وهو
الموافقه والاعانة اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد فهو مصدر بحذف الروايه
وحسانك اى حسانا بعد حسان والحسان الرحمة ودوالك المداولة وهى
المعاونة قال اداس بالبرد ستى دوالبك حتى ليس للبرد لابس وروى حتى كلنا
غير لابس ومعنى البيت ان عادة العرب فى الجاهلية ان يلبس كل واحد من الرجلين
برد الآخر يوما وان على الخريقة حتى لا تتفه فنه ليس طلبا لتاكيد المودة وقيل
انهم يزعمون انه اذا استتى عند النصاع شئ من لون كل واحد منهما دام الود
بينهما والا خرا وقيل انه فى البيت فى موضع الحال اى مداولين ولذلك هذا ذكر
بالدال المهملة معناه السرعة فى الهواء والضرب اى هذا بعد هذا فان ضربا هذا
ذبك وقطعا وحصا واخره مضى الى عامى العروق الخضا والغضى اللحم الكثير
اى يمضى الطرف والضرب فى اللحم الى العروق العاصة وقيل يحرمهم طرف فرض
فرضا بان تسلعون فرضا اى يحرمهم ضربا بهذا اللحم هذا بعد هذا بحذف النون
قتله اى قطعا بعد قطع بطعنهم قطعا حصا اى يردد ما وسم فى احوائهم
اى يصل الى احوائهم والسنة للحاح وحاصله اى حاصل ما حذف الفعل فيه قياسا
يرجع الى السماع لان الضابط القياسى على ما ذكرنا مستخرج من الصور المسموعة
عن العرب لولاها لما حصل لنا ضابط كلى فالحاصل انما حصل بعد سماع تلك الصور
وهو معنى قوله يرجع الى السماع الا ان حذف الفعل قياس لا بعد معرفة الضابط بالسماع
صون لم يسمع من معرفة على ما سمعنا منها او غير منصرف لتعين شخصية المصدر
لاضمار فعل وهذا المصدر لما ان يكون متصرفا اى يكون فاعلا ومفعولا ومضافا

ومصافا الله كما سبق واما غير متصرف عنها وهو ما لزم النصب نحو سبحان الله ومعاذ الله
وعمرك وقعدك الله فاتما بمعنى الامنصوبة ففي سبحان الله اسبح الله سبحانا اى انزهه تنزيها
فهو مصدر سبح كغفر غفرانا لقوله الشاعر ٥ فح الاله وجوه لعب كالسبح للجح وكبروا اهلا
لا وصل انه اسم للمصدر وليس بمصدر لان المصدر في فعله سبح بالتشديد ومصدره
التشديد فسبحان الله سم للتسبيح ومعاذ الله اى اعوذ بالله معاذا وعمرك الله بمعنى
تعمرك مصدر عمر بتشديد الميم قال سيبويه انه مصدر بحذف الزوائد واصله عمرك
الله بعمره ابتضمن معنى السؤال اى سالت الله عمرك فحذفوا الفعل لقيام المصدر مقامه
ثم حذف رابط المعمر ففي عمرك الله فانتصب كما انتصب المعمر فالمصدر
مضاف الى المفعول والله منصوب بالمصدر او بالفعل الناصب للمصدر وقيل المعنى
اسالك بعمرك اى عمرك الله اى بوصفك الله بالبقاء وقعدك الله من القعود الذي بمعناه
السكنات والدوام والحفظ والمضاحته من قوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد
اى حافظ وهو عند سيبويه مثل عمرك الله واصله تقعدك الله فحذفوا الفعل
المعنى اسيلك بقعدك الله فحذف زوايده والمعنى اسيلك بقعد الله اى بتقعيد
الله اى بوصفك الله بالسكنات او الحفظ ومنه سلام كربنا في كل وقت بزيادة ما
نفسل الدموم اى نسلمك ونحفظك ربنا من كل سوء ونقص فهو معنى سبحانك يردى
ما تفسكن من بعينه اى جعله كاعمى في بعض الحوانث ما تفسكن اى ما تلتئن تكن ذبروى
بالذال المسكنة بعال ما تعينني كذا اى ما لاقى في ومعنى ما يعسكن يلتئن تكن الدموم البيت
لامنة بن ابي الصلت وبعلته عبادك نخطون ذات تكيك الدما والدموم
والختم انقضا وعطب معنى خطا او معطوفا على عامله اى على عامل المنصوب نحو سبحان
الله وتكانه اى نزهه الا انه لا يلزم النصب لقوله سلام الاله وتكانه ورحمته
ولا در اى سجان كان درر حمه وهي النصب ليبك للمعين بوك وبعله بصابك
واسى علاه الكبر واسى بحمه مسل عن برحمه واسم امراته وادا تفاعل بصلة في نفسه
اى اسى حميلها اى وصلها وعهدها ما عرفه الاوتى به وساب والام جبابا كبيا
والسبب عامت بنجر فلوان حمة بدبولم ولكن حمة منه سقر لو للمنى وبوله اى
تفرمنه وكذا سقر اى لكنها بعيده منه سلام الاله البت بدعوة حمة ما لشي اى سلام الله

سلام الله وبركته ورحمته لا بان على حمة وبعده عمام بنول الزول لعباد فاحي
العباد وطاب البحر اى بنول لعباد الرزق العباد وتكانه مصدر منصرف
لكنه معطوف على غير منصرف وهو سبحان الله فحكمه حكم المنصرف في الانتصاب
بفعل مضمر الا انه لا يلزم النصب جاء في البيت وفي المصدر الغير المنصرف يلزم
وبضمر اى المصدر يكون ضمر امتوسعا فيه مرا منزله المفعول به نحو اعجبني الضرب زيد
الضرب فان الهاء ضمير المصدر وغير متوسع فيه نحو زيد ظنه منطلق اى ظن
ظني وبغير بالتوسع ان يجرى المصدر مجرى المفعول به حتى كانه مفعول به كما في
الظرف اذا اتسع فيه نحو يوم شهدناه فخفض متوسع فيه لانه لا مانع من ان
يجرى مجرى المفعول به بخلاف اظنه فانه لو اجرى مجرى المفعول به لكان احد مفعولي
افعال القلوب مذكورا دون الآخر وهو غير جائز على ما سنبين ان شاء الله تعالى و
منه المعلم والمعلمة زيد عمر اخبر الناس اياه ايا اى الاعلام اصله اعلمن واعلمني
زيد عمر اخبر الناس اياه فالسابع في زيد عمر اخبر الناس فاعل الثاني ورفع زيد
بالفاعلية وعمرا وخبر الناس فاعل الثاني ورفع زيد بالفاعلية له وعمرا وخبر الثاني
هما المفعولان له وحذف المفعولان الثالث للاول لضربا للام عن اياه واياه في
اعلمت فيقال المعلم زيد عمر اخبر الناس انا فالمعلم مبتدا والمعلمة عطف عليه و
الهاء في موضع المفعول الاول وزيد فاعله وعمرا هو المفعول الثاني وخبر الناس
هو الثالث واياه ضمير المصدر اى الاعلام ويجوز ان يكون متوسعا بان يجعل
كالمفعول به لان التوسع في الافعال المتعدية الى الثلثة لا يجوز قطعا اذ ليس
للفعل اربع مفعولات حتى يلحق هذا به واما خبر المبتدا وهو المعلم والمعلمة وانما
صح الاخبار عنهما بخبر واحد لان اللام في الموضعين عبارة عن المسلم الذي
هو الفاعل في موضع ومفعول في موضع وانما جعل الضمير في اعلمني غائبا في الاخبار
عنها بخبر واحد لان اللام مع انه كان متكلما لانه لما جعل اسم فاعل صلة للام وجب
ان يعود الضمير العائد الى الموصول يكون غائبا باعتبار لفظ الموصول
فلذلك قال المعلم والمعلمة ومنها اى من انواع المنصوبات المفعول له وهو علة الاقدام
على الفعل مما اتضح شيئان يكون مصدرا وفعلا للمقدم ومتقاربا للمقدم عليه

قوله عله الاقدام اشارة الى بحث مذكور منا وهو ان المفعول له في نحو ضربته
تاديبا مسبب عن الضرب فلا يكون سببا له لان الشئ الواحد لا يكون سببا ومسببا
واجاب بانه قد يكون لوجود التاديب في وجود الضرب مسببا تصور في الذهن
متوسبا للاقدام فقد تعاير الجهات وشرط في نصب المفعول له امور اربعة كونه
مصدرا وفعلا للمقدم اي للشخص الذي اقدم على الفعل وكونه متحدا مع الفعل
المقدم عليه وقوله مما اجمع من فيه للسان للمفعول له اي هو الذي اجتمع فيه
الامور الاربعة واما شرط الامور الاربعة في نصبه لكون المفعول له
علة للاقدام فلا يكون عنا بل معنى لكون تصور ذلك المعنى حاملا للشخص
على الاقدام على الفعل فلذلك شرط كونه مصدرا فان قلت مقتضى هذا ان
لا يكون العين مع اللام مفعولا له نحو جئت للسمن لانه ليس معنى وقد شرط في
الباعث كونه معنى وقد صرحوا بانه مفعول له قلت هذا ايضا راجع الى
المعنى او معنى حث للسمن لطلب السمن او لاحضاره واشتراه ونحو ذلك والباعث
ليس هو العين بل المعنى القائم به بسبب قرينة الحال فحصل كون الباعث معنى
في جميع الصور اما صريحا او مقدرا واشترط كونه فعلا للمقدم ليكون باعثا له
على الاقدام وشرط المقارنة لان الاصل ان تقارن العلة المعلول فنبذ الامور
شرائط النصب يعني انه لو انتفى واحد منها انتفى النصب لكونه مفعولا بل تنصب
فيه بذكر اللام حينئذ كما سيأتي ساعابيا كان نحو له واغفر عوني الكريم اذ حان
واحرص عن سم اللئيم تكوما او سببا باعثا لكن غايته تقصد قصدها اي قصد
الغاية نحو ترك كل عاف جهم مخافة ورعد المحبوب الهول من نهول الهبوط هذا
تفصيل للعلة اي العلة قد تكون سببا غائيا كالادخار للعفران اي اغفر وا
عفر لاني الكريم لاجل ان ادخره واضنه صدقتا والغفر الكلمة الفيصلة وكذا
الكرم علة غائية للاعراض عن سم اللئيم اي اعرض عنه لتحصل في المقصود
وهو اكرامة النفس وقد تكون العلة سببا باعثا وليست غائية مقصودة
للشخص ولا يطلب كونها حاصلا بخلاف الكرم والادخار فانهما مطلوبان للشخص
بقوله هو علة الاقدام يشمل غير المتعين والاول يشمل على المفعول

المفعول له معرفة ومنكورا واستدل له لان المجرور يجوز كونه
معرفة وكذا الاسم الذي يستعمل على المفعول له نكرة ومحلى ومعرفة وهو على
الهول والبيت للحطيئة والمعاني من الرمل الذي لا بيت سيارا والجمهور الرملة
الغطمطة المشرفة على ما حولها والمحبور المسرور والهول ان عظم الشئ في عينك
والهبوط جمع هبوة وهو المطمئن من الارض والضهيد في تركب قيل للثور الوحشي
وقيل للبعير الابيض اي تركب الاصل وتعلو مخافة ممن يقتصد وساط الاولاد
من صيادا وغيره وقيل ان الهول عطف على كل اي وتركب الهول والاصل فيه
اللام للام صريحا على التعليل فاذا لم يجتمع ما ذكرنا يعني الامور الثلثة المذكورة
قبل الهوم الاصل فاذا انتفى المصدرية نحو جئتك للسمن وللبن وكذا و
انتفى كونه فعلا للمقدم نحو زرتك لمخاصمتك اياي وكذا نحو اذا انتفى المقارنة
كزرتك اليوم لمخاصمتي غدا الا في نحو زرتك لان مكرمني وانك تحسن الي فانه انتفى كونه
فعلا للمقدم ولم تذكر اللام لان ان وان تحذف فيهما اللام تارة وتبقى اخرى
يريكم البرق خوفا وطمعا متاود هذا اسناد الى المراد وهو ان خوفا وطمعا ليسا
فعلين لفاعل يرى وهو الله تعالى اذ لا يصح عليه الخوف والطمع فكان ينبغي
ان لا ينصبا فاجاب بانه متناول وتاويله ان يكم معناه يجعلكم راين فالخوف والطمع
عليان لرويتهم لا للاداة فالخوف والطمع حينئذ فعلان للمقدم على فعل الدونة
وهم المخاطبون كانه قال يرون البرق خوفا وطمعا وجاز ان يكون على حذف مضاف
اي ارادة خوف وطمع فيكون علة لريكم لان ارادة خوفهم وطمعهم حاصلة للمقدم
على الارادة وهو الله تعالى فانهم يريهم البرق ويريد خوفهم وطمعهم والغالب عليه
اي على المفعول له التنكير يجب لا سيما مال وذلك لهم الحرف استراطا بنكرة فلم يجز
كونه معرفة وعند الرجاج انتصابه اي انتصاب المفعول له على المصدر فوالك
ضربته تاديبا معناه ضربته ضرب تاديب وضربته تاديبه تاديبا وهو مردود
لفوات معنى العلة على تقديره مصدرا ويجوز ان تتقدم اي المفعول له عامله لانه
فضله كالمفعول به وان تضمن اي ويجوز ان يكون مضمرا وهذا ان اراد به انه يجوز

كونه مضموما مع اللام كما تقول الله لاذبن ضربت زيدا له ممنوع ظاهرا جوازوان اراد
به انه منصوب مضمرا كما تقول ضربتا ماه اى له فهو محل النظر وموقوف على الاستعمال
فان حذف حرف الجر عن الاسماء غير مطرد ومنها اى ومن انواع المنصوب
المفعول فيه وهو ما وقع فيه الفعل من زمان او مكان فيه تقديرى ومن ثم كان
ايضا كما فى المفعول له فان قلت قولهم يوم الجمعة حسن يمنع ان يكون ظرفا
لانه ما وقع فيه الفعل وليس بمفعول فيه قلت شرط كونه بحيث يصح فيه
تقدير فى وههنا لا يصح فيه تقدير فى وهذا البعد مبنى على قضية لفعل
مذكور كما ذكره غيره وعلم ان المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور واحترزوا
به عن قولهم يوم الجمعة حسن فظرف الزمان كله مبهمة وموقتة بفعل ذلك اى
صحة تقدير فى كالحين واليوم والشهر والسنة فالحين مثال للمبهم وما عداه
للموقت منه ونفس الموقت بانه الذى اسمه باعتبار ما هو داخل فى سماه كالدار
والسوق والمسجد فان اسم الدار باعتبار الجدران والسقف والعصفة فى
هى داخله فى مسماها الحسب الوضع وكذا السوق والمسجد والمبهم اى وفسر
المبهم بانه الذى اسمه باعتبار ما ليس داخلا فى مسماه كجهات الست والفرسخ
والبريد وهو ما لا عد مثلا وعند ذلك فاما كان بينهما ما فان نحو قوم وبحر من
الجهات الست يطلق على المكان باعتبار جهة العلو او جهة السفل وهذه
الجهة لا يدخل فى مسمى المكان فان المكان الذى صدق عليه الفوق قد يتبدل
ويصير تحتا اذا علاه البحص ولذلك ما يكون متشابتين كالبساط وكذا القدام
والخلف فهذه الامور الاعتبارية لا يدخل فى مسمى المكان بخلاف الدار فان ما له
اسماء باعتبار الامور المذكورة لانتقاله اصلا ولذلك الفرسخ والبريد مطلقان
على المكنة باعتبار اى عارض وهو كونه مقدرا بالمشى عادة مثلا ونحو هى
امور اعتبارية لا يدخل فى مفهوم المكان هذا بيان ما قالوه وفيه نظر فاما اذا
اطلقنا فوق على مكان اطلقناه باعتبار ما من داخل ايضا فى مفهوم الفوق
لا فى مفهوم المكان فجهة العلو داخلة فى مفهوم الفوق بحسب اللغة وان لم تدخل
فى مفهوم المكان وقد سدوهت السام وفاها الان معناه ذهبت السام مع انه

انه عوقى ذهب لازم انفاها فلذلك كان سادا مسدها ودخلت الدار على اخلاف اى
وشددت الدار على اخلاف منه فان بعضهم قال ردخلت متعد والدار مفعول
به فلا سدود فى هذه الكلمة اصلا على هذا القائل فهو كضربت زيدا وزانت الدار
قال بعضهم قال ان دخلت لازم لانه بمعنى عانق والان مصدره الدخول وهو مصدر
اللازم غالبا كالرجوع والصدود والوقوف ونحوها ولانه بقيض خرج وخرج لازم
قطعا فعلى هذا يكون دخلت الدار سادا لانه مكان معنى انتصب بتقدير فى فدوره
صحيح فيه وسدود وهست السام متفق عليه لان ذهب انفاها فاما قبل بينهم
الزمان وموقته الصب بتقدير فى دون موقت المكان لان النصب لما يكون بحسب
اقتضاء الفعل والفعل يقتضى مكانا مبهما على الاطلاق وزمانا مبهما ايضا واما الزمان
المعين فهو من مقتضى الفعل اذ الفعل ما دل على احد الازمنة المعينة والمكان المعين ليس
من مقتضى الفعل فلم ينصب به واما المضمر فلا بد فيه من اظهاره اى اظهار فى الا اذا
اتبع فيه نحو يوم شهدناه سليما وغانما اى شهدنا فيه وهذا مما نوكد ما بنينا فى المفعول فيه
من ان المضمر لا بد فيه من اظهار اللام ايضا وصار ذلك اى الاتساع واضمار فى فى غير المبهم
نحو اليوم خرجته لان الاتساع بجعله كالمفعول به وفى المتعدى الى واحد نحو اليوم صرته
زيدا ولا يجوز فى دوان الثلثة نحو اليوم ارتكنت زيدا فما اياه اذ الاتساع بجعل الظرف
مفعولا به فكان له اربعة مفاعيل وهو ممتنع اذ لا يتجاوز الفعل المتعدى ثلثة وفى
فى دوان الابين خلاف نحو اليوم اعطيته زيدا درهما اى فيه فبعضهم يجوز الاتساع
فيه لانه يرجع الى ثلثة مفاعيل وهو موجود وبعضهم منع لان الفعل الذى له ثلثة
مفاعيل فعل فلا يحمل عليه غيره مما ورد وكذا امتظهر وقت المكان اى لا بد فيه من
اظهار فى الظرف كلا نوعيه يعنى المبهم والموقت اما مستعمل اسما وظرفا وهو ما جاز
ان يعقب عليه العوامل كالحين والسنة والشهر فانه يقال هذا حين ورايت حينا وفى
عجبت من حين وذات حينا وعجبت من حين فلا يلزم انتصب على الظرفية او مستعمل ظرفا
وهو لازم النصب نحو سرهاداب فرسخ ولميته لعبدات بين اى بعيد فراق وذلك اذا
كان الاصل عن ايان صلحه الزمان ثم ياسه ثم مسكن عنه نحو ذلك ايضا مات به
فيقال لميته بعيدات بين ولكوا وبجرا وصحى وعشا وعشيه وعتمه وما اذ الارت

سحر ابعينه وصح يوم عشاه وعشيه لبدك ومنها نحو ان هذه الظروف يستعمل
على وجهين احدهما ان يراد بكل واحد منها معنى وحينئذ يلزم نصبه والثاني ان
يستعمل لا لارادة زمان معين كما تقول لقيته سحرا من الاسحار فلهذا اللزوم نصبه على
الظرفية اذ نحو هذا يجوز من الاسحار وادركت شحرا وعجبت من سحر وعشيه وعتمة غلمان
كمعدوه وبكره فمن لم يصرفهما والصرف اكثر فلا علمية وان كانا معينين يعني ان عشية
وعتمة يستعملان على وجهين احدهما منع صرفهما حينئذ ليكونا علمين ومنع صرفهما
للعلمية والتانيث والثاني الظرفية وهو اكثر حينئذ لحاجة الى تقدير العلمية قوله
وان كانا معينين لا ينفي العلمية كما اذا قلت جاءني رجل او الرجل واردت به
معنا حاضرا وان لم يكن علما وكل علم معين علما ومنه اي ومن المستعمل ظرفا لا غير
سوى مفتوحا بضم السين وهو الاكثر وبكرها وسوا ممدودا بفتح السين على الاعرف
اي المشهور انها ظرفان فاذا قلت فعل زيد سواك او سواك فمعناه فكائن وبدلك ونحو
منصوب بتقدير وعند الكوفيين هما اسمان ومستندهم قوله ولم اسائر فلم يبن
سوا العدوان فانه فاعل لقوله تعالى لم يبن فلا لزوم انتصابه على الظرفية وجوابه ان
التقدير فلم يبن سوى العدوان وسوى باق على ظرفيته ومنه وسط الدار باكون
فانه مستعمل ظرفا لا غير اعلم ان الوسط بالتحريك اسم لمعنى ما بين طرفي الشيء كمركز
الدايره وبالسكون اسم مبهم لداخل الدايره مثلا ولذلك كان ظرفا فالاول يجعلا
مبتدا وفاعلا ومفعولا ودخلا عليه حرف الجر والا يصح شيء من هذا في الثاني يقول في
المتحرك وسط خير من طرفه واشتم وسط وجلت وسط الدار وجلت وسطها بالسكون
لا غير وهي بت منه اي من وسط بالسكون عندفانه يجر عن خاصة واما قال قريش
لان عند قد دخل عليه من الحادثة بخلاف وسط بالسكون ولكنه لما كان دخولا
من قبل لا كان في حكم العدم فلذلك فالا يجعل ظرفا ومثله دون اي ومثل عند دون
لاك كذا بالرفع كما تقول عندك واشتم بالرفع ويقول من دونه كما تقول من
عنده ولا تقول جلست في عنده وقد جا في المثل في دون كما قال وان جا في
دون هذا هذا ما كنى المراة ضاجيها هذا مثل واصله ان الحكم بن صخر النمري قال
حرمت حلابا مفردا وانت بامراة وهي موضع حاوين من مرته لم ارحلها وظرافيها

وظرافها فكسوتهما واحتملت لهما مع محبت بني وائل ومعي اهلي وقد اعملت ونصل
حصاي فلما سرت يامرة اذا احدهما قد حانت فسالت سوان مسكره فقلت فلانة
قالت فدى لك امي وابي وان معروفي وانكرك قلت الحكم بن صخر قالت راسكر عاما اول
سا ما سوقه واراك اليوم بيحا ملكا وفي دون هذا ما شكر المراة صاحبها فذهبت
مثلا قلت فعلت حتى يستانس لصعدة قالت قدم عليها ابن عم لها فيتزوجها
فخرج بها فذلك حيث تقول اذا ما ولينا نحو بحر واهله فحتى من الدنيا نفوز الى الجد
فقلت اما اني لو درکها البرد وختها فقالت وما منعك من سركبها في حسنها وحمالها
وسمنها قلت يعني ذلك قول كثير اذا وصلنا صلة كي نزلنا اسنا وقلت الحاجة
اول فقالت كثير بني وبين السن الذي تقول وصل عشره الا وصل عايه من وصلها
خلف قال ان صخر مر بحوايا وما منع من ذلك وما في ما نكر مصدرية اي انكاد
المراة صاحبها تقع في دون ذلك الخبر ويستعمل عند وفي الزمان ايضا في مثل قولهم
عند الصباح يحمد القوم السرى يعني ان عند اصله ان يستعمل في المكان وقد جا مستعملا
في زمان قاله حاتم الطي الوليد وبعده ويحكى عنهم غايات بصرف الرجل يحمد المسفه
بطا الراحه ومنه اي ومن المستعمل ظرفا مع وقد جا كان معها فاكثر عنه من معها وفي
اكثر على الحكم عليها بالحرفية اذا سكنت نحو وشيء منكم ومنه اي معكم وان كانت ربما يكم
لما ما اختلف النحاة في مع فالجمهور على انها ظرف واصح الوجوه احدها بحركة اخرها
نحو ساكن بعد فليس بحرف خلافا لمن شذ سالكه الا واخر نحو من عن وقد وعلى
نظايرها فلما لم يكن حرفا يعني ان يكون ظرفا اذ لا قايل بغيره والثاني دخول التنوين
عليها قال الشاعر وتقواني حرفي اهوا ونافعا وايضا منها وصوله لم يقيض
والثالث ما استدل به المصنف وهو اضافته نحو معها ودخول حرف الجر عليها وهو
قوله من معها واستدل على حرفيتها بانها لما سكنت اشبهت الحروف لشابهة لكن
وعن فانها على حرفين فليس في الاسما المعربة ما يكون على حرفين وجوابه ان السكون الوا
في الست للضرورة الشعر واما كونها على حرفين فلعله على مذهب يونس اذ قال لامها
محذوفة وهو منقول فتا والالف بدل من اللام وفيه نظر اذ كان حقه ان تقال كانوها
فاكثر عنه من معها بالالف وقوله فرشني اي سانني ولما اي عنا والبيت

لحزن بمدح هام بن عبد الملك وبضم عامله جوار اى قولك يوم الجمعة فى جواب من قال
متى سرت اى سرت يوم الجمعة ووجوبا فى نحو اليوم سرت فيه وهو نظير زيدا ضربته من
حيث انه اضمار على شريطة التفسير ويتقدم عامله جوازا فى نحو اليوم سرت ومن
ملفى نحو اى يوم سرت ونحوه مما نظم صدر الكلام وهو ظاهر ومنها اى ومن انواع المنصوب
المفعول معه وهو المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد فعل او معناه فالمذكور بعد الواو واو
بمعنى مع نحو جاء زيد وعمر فعله فانه مذكور بعد الواو الا بمعنى مع **قوله** بعد فعل او
معناه للخرج نحو زيد وعمر وما مان حيث كانا معا فى القيام فانه مذكور بعد الواو وبمعنى
مع وليس بمفعول معه لعدم ذكر فعل او معناه وانما لعدل عما قاله عمر وهو المذكور بعد
الواو لمصاحبة مفهوم فعل لانه قد يفهم فى المصاحبة الموافقة فى اصل الفعل دون
المعية بالزمان فقوله بمعنى مع اصرح دال على المعنى المقصود وهو المعية **ولم يحسن** حملها
على العطف نحو ما صنعت وابوك واستوى الماء والخشبة **ولو تركت الناقة ومقيلها**
اذ العطف لا يودى المعنى المقصود هذا مثال للمذكور بعد فعل وقوله لم يحسن كانه اشارة
الى جواب سوال وهو ان الاصل العطف فلم لم نعل ما صنعت انت وابوك ليكون الاصل
وهو العطف وكذا واستوى الماء والخشبة ما الرفع وكذا وصيلها واجاب بقوله ولم
يحسن اى حمله على العطف لانه لا يودى المعنى المقصود وهو المعية فان معنى قوله ما
صنعت انت وابوك قد يكون ما صنعت انت وحدك وما صنع ابوك وحده فلا يفهم
منه المعية وهو المراد اذ المعنى ما صنعت مع ابيك واستوى الماء مع الخشبة اى ساوى
الماء الخشبة وليس المراد العطف لكون المعنى تساوى الماء وحده واستوى الخشبة
وحدها او استوى الماء مع غير الخشبة او الخشبة مع غير الماء مع ان المقصود ان الاستواء
حاصل للخشبة مع الماء وذلك انه اذا اخرج خشبة فى نهر فان نزل الماء حتى ساوى
راس الخشبة يقال استوى الماء والخشبة فلا يحسن حملها على العطف فيهما وكذلك فى
الثالث ليس معنا لو تركت الناقة وترك الفصيل وصرنا بل معناه لو تركت معه
وحلت بينهما وبينه بان يكونا معا لقبضهما وهذا ظاهر فى ان العطف
لا يودى هذا المعنى وانما قال لا يحسن لانه كان يجوز ان يجعل عاطفا ويراد به
المعية لان العطف قد يكون فى التقدم والتاخر وفى المعية ولكن لما لم يحسن

المعنى المقصود فى العطف قال لم يحسن ونحو ما شاءك وزيدا وماءك وعمرا عطف
على قوله ما صنعت وهو مثال للمذكور بعد معنى الفعل وانما كان بمعنى الفعل اذا
المعنى ما صنع اما دلالة الظرف وهو لك على معنى الفعل وظاهره ان الظرف متضمن
الما الاسم الفاعل وهو حاصل او للفعل وهو حاصل على المذهبين فعلى الجملة
يتضمن معنى الفعل وما قوله ما شاءك فليس كالظرف لان السان اسم لالمزم
تضمنه لمعنى فعل كما فى الظرف بل يتضمن معنى الفعل بقرينة السان فلذلك
قال اذا المعنى ما تصنع الان لفظ الفعل مقصد ومعه كما فى الظرف وقوله اذا
المعنى ما يصنع يستقيم الصورتين ولو قال لان الفعل او معنى الفعل يتضمن يصح
فى الظرف دون السان **والبيوع لحر** اى فى زيد وعمرو فى المثالين **حملا على الملفى**
اى المضمر فالاعراب ما شاءك وزيد لانه يجوز عطف المظهر على المضمر المجرور من غير
اعادة الجار فاذا جئت بالظاهر كان الجر لاجل كما شان زيد وعمرو ما لزيد
وعمرو لان الاصل العطف فى هذا الكلام نظرا لانه يقتضى ان يكون الجملة على العطف
ان لم يمنع مانع لفظ هو الاولى وليس كذلك اذ العطف لا يودى المعنى المقصود
لانه يجوز ان يقول جاء زيد وعمرو قبله او عمرو بعده او عمرو معه فواو العطف
قد يكون للمعية وقد لا يكون واذا قلت جاء زيد وعمرا اى مع عمرو يعين كونه للمعية
فيحمل على العطف لا يودى المعنى المقصود والا يتعين به المعية المقصودة كما
ذكرنا فى استوى الماء والخشبة فالمانع من الحمل على العطف يمنع ان يكون
عدم صحة اذ المعنى المقصود لا الا مر اللفظ صح كونه للعطف وهذا السوال
يرد عليه وعلى صاحب المفصل ايضا **واذا لم يكن بعد الفعل او معناه لم ينصب**
نحو كل رجل وضيعته وكيف انت وزيد فانهما وان كانا مذكورين بعد الواو
بمعنى مع لم ينصبا لان الانتصاب انما يكون بعد فعل او معناه **الا فيمن ياول**
على كيف تكون فانه يجوز النصب حينئذ لاضمار الفعل ومنه اى ومما جاز فيه النصب
مع انه لم يذكر فعل او معناه تنا ويل اضمار كان قوله وما انا وانت فى سلف وآخره
سوح بالذكر الضابط لان المعنى ما يكون انا مع انت فى مملكة **واذا كان** اى واذا
كان المذكور بعد الواو ومعنى مع بعد فعل **وحسن مع ذلك العطف جاز الامران**

وان اخر المعطوف عن الاول نحو جئت اما وزيدا بالرفع والنصب يعني اذا الدال على الفوع
المتصل منفصل حسن العطف ويجوز ان يحمل على العطف ورفع وان نصب على المفعول
معه افراي كشف من قولهم اتى فلان ضاحكا اذا ابدى اسنانه ويرد عليه النظر المذكور
ايضا من حيث ان العطف مجردة لابدى المعنى المقصود اذ لا معنى للمعنة هذا ان لم
يجعل الباب سماعا ولم يقتصر على السماع يعني انه اختلف في باب المفعول معه انه هل هو
قياسي كسائر المفاعيل او هو مقصور على السماع كما هو مذهب بعضهم وقوله هذا
اسائر لك الشق المذكور من الاول باب المفعول معه وعلى العطف وهذا انما يستقيم
اذا قلنا انه قياسي فاما من نقول هو مقصور على السماع فلا يمكن تحرير الامر من
على الاطلاق بل يقتصر على ما ورد به السماع وبضم منفصلا اي وقد يكون المفعول
معه مضما منفصلا نحو قوله وكان وانا هالكان ان لم يغثني عن لما آذ لاقاه حتفي
نقدرا اي كان العاشق مع المحبوبة كحران اي عطشان لم يغثني عن لما آنفي شرب
وما افاق عن سرته اي ما ترك عني تركه حتى تقدد وتقطع من غاية الشرب والداي كانه
اسلاحت كاد ان ينقطع لاسلابه ولا تقدم عامله اي لا تقدم المفعول معه عامله فلا
يقال وزيدا تشرب لانه يوهم العطف من غير تقدم معطوف عليه لانه ليس كسائر المفاعيل
في القوة فانحط رتبته عنها ومنها اي ومن انواع المنصوب المفعول به وهو ما
يقع عليه فعل الفاعل واما احر المفعول به عن سائر المفاعيل مع انه اقواها لانه ذكر
في بحث المنادى واماته ولواحقه فلو فعله لوقعت هذه المباحث مخللة بين
المفاعيل والمراد بوقوع الفعل تعلقه مما لا يعقل بدونه كما سيأتي في بحث الفعل المتعدي
اما غير واسطة نحو ضربت زيدا وهو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي
يعني ان المفعول به هو الفارق بين الاصلين فان سائر المفاعيل يشترك فيه اللازم في
المتعدي ويكون اي للمفعول به واحر اكثر نحو ضربت زيدا فضلا عن الدلالة كاعطيت
لنداد رهما واراك كريما فانما على ما سيأتي في المتعدي من الافعال واما بواسطة
حرف جر وسمي ظرفا ايضا لمشاركته للظرف لكونه ايضا بواسطة حرف جر ولغوا
جر جر مبتدا محذوف اي بعضه لغوا اذا كان المفاعل سماعيا خارجا فعلا
او معناه بعضه مستقرا اي بعضه مستقرا ان كان معنى الاستقرار والحصول مقدرا

مقدرا غير مذكور قسم الظرف والجار والمجرور الى لغو ومستقر فالمستقر ما كان متعلقه
خاصا لانه مقدرا معه غير خارج عنه كقولك زيد في الدار فان معنى الاستقرار
متضمن للظرف لا غير بخلاف ولك جلست على البساط فان متعلق الظرف وهو الفعل
الخارج عن الظرف وهو جلست والظرف الذي تضمن متعلقه يسمى مستقرا بشرطين
احدهما ان يكون المعلق من الافعال العامة كالحصول والاستقرار والكون ونحوها
والثاني ان يكون ذلك المتعلق مقدرا في الظرف غير مذكور في اللفظ فالحاصل ان المستقر اما بطريق اذا اجتمع فيه امور ثلثة احدها كون المعلق
متضمنا فيه والثاني ان يكون من الافعال العامة والثالث ان يكون مقدرا
غير مذكور فاحترز بالاول عن مررت بزيد فان المعلق وهو المرور ليس
متضمنا في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف واحترزنا بالثاني عن قولنا
زيد في الدار اي اكل في الدار اذا وجد فيه معينة للمقدر فهنا المعلق
متضمن مقدرا في الظرف ولكنه ليس من الافعال العامة ولذلك احتاج الى
قرينة معينة واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق متضمن مقدرا في الظرف
ومن الافعال عن الظرف لكن متضمنا له سواء كان ذلك العامل فعلا نحو مررت
بزيد او معناه نحو انا مار بزيد والمستقر نحو زيد في الدار فان معنى حاصل يتضمن
في الظرف ومن الافعال العامة ومقدر عن عدم ذكره وانتصابه اي وانتصاب
المفعول به بواسطة حرف جر والاظهر لفظا لانه مجرور لفظا الا في تابعه نحو هذين
في نحو وعمرا غايرا فان قوله وعمرا عطف على محل في نحو وانتصابه انما
ظهر لفظا في المعطوف لا في المعطوف عليه والمنصوب المحل هو المجرور لفظا يعني
اذا قلنا مررت بزيد فلفظ زيد الذي هو مجرور لفظا منصوب محلا فان الجار
هو المعدية للفعل فهو تمم معنى الفعل حتى يصير بمعنى جاوزت وحينئذ فالمنصوب
محلا هو لفظ زيد فقط لا الجار والمجرور فقول النحاة الجار والمجرور في محل النصب
فيه تسامح والتحقيق ما ذكره وبتقدم اي المفعول به عامله اذا زيدا الحصاد
نحو زيدا ضربته وبعمرو مررت ويلزم ذلك اي التقدم اذا كان العامل مصدرا
لفظا نحو ضربي زيدا حسن فلا يجوز تقدم المفعول عليه او تقديرا نحو ان يضرب

زيد احسن لانه تقدير المصدر اى ضربك زيدا او اسم فعل نحو دونك زيدا لا يتقدم
عليه معموله او فعل يجب نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد او مضافا اليه اى اذا كان
العامل مضافا اليه فلا يجوز ابا زيد لاعلام وقولهم ابا زيد لغير ضارب متاول هذا
اراد فان زيدا معمول المضاف اليه وقد تقدم ولجاب بانه متاول وتاويله ان
غير بمنزلة لا مكانه قال لانك اذا زيد الاضارب فهو في التقدير غير معمول للمضاف
اليه وبضم كل منهما اى من المفعول بواسطة او بغيره واسط يعني كل واحد منهما مضمرا
منفصلا نحو ضربتك في المفعول بغير واسطة ومررت بك في المفعول بواسطة و
الاول والاخر اى المفعول لا بواسطة يكون منفصلا اذا فصل بينه وبين عامله بالا
ومعناه او تقدم الى المفعول العامل او اضمر عامله نحو ما ضربت الا اياك هذا لان
ما وقع المفعول بلا واسطة والاول والاخر اى المفعول لا بواسطة يكون منفصلا
اذا فصل بينه وبين عامله بالا اذا لم يمكن الاتصال بالا ونحو ما يبال اذا ما كنت
حادثا الا اعاد ذنا الاكديارا وردّ بان المضمر منفصلا بعد الا فاجاب
بانه شاذ هذا وان لم يكن منفعولا صريحا لانه مستثنى بعد تمام اذ التقدير الا عاودنا
ديارا الاك فقدم لكن المستثنى المقدم مشبه بالمفعول فلذا ذكره هنا وانما ضربت
اياك هذا مثال لما وقع المفعول منفصلا وقد وقع فصل بينه وبين عامله بالا في
التقدير اذ التقدير ما ضربت الا اياك واياك اعني فاسمعي يا جارة هذا مثال لما تقدم
العامل ومواعني والاصل اعسكر فلما تقدم صار منفصلا قال سهل بن مالك الفزاري
حين رأى لصة حارته من الام ووقع في نفسه سي منها مجلس مع فنا الحاء وما وهي
تنح كلامه فجعل يشد بالصة حر الذراع والصاره كفه بن في وقتي فرارا صبح
يعني جرّ معطاره اياك اعني واسمع يا جاره يضرب لمن يصرح كلامه للخاطب في
غير ما يقتضي له وهو خاصر واياك لاسد هذا مثال لما اضمر عامله وهو اتى كما
سيأتي في التحذير ات سالم واذا اضمر المفعولان في باب اعطيت وعلمت جاز
ان يتصلا وان ينفصلا والوصل الدانى وهو الجار في العاسن وفي باب علمت مطلقا به
اى في العاسن وغيره يعني انه اذا كان المفعولان مضمرين في باب
اعطيت وفي باب علمت يجوز ان يتصلا الضميران نحو اعطيتكه والمنطق علمكه

وجاز ان يتصلا الاول وينفصل الثاني نحو اعطيكه اياه وعلمكه اياه وهذا هو المختار
في الغاسن نحو اعطيتنيه والمنطق اياه **قوله** وفي باب علمت معطوف على
قوله في الغاسن يعني والفصل الدانى هو المختار في باب علمت مطلقا نحو علمتنيه
اياك وعلمتنيه اياه وقوله مطلقا يستثنى عن الدلة وانما كان المختار في باب
علمت الفصل الدانى لان المفعول الثاني منزله خبر المبتدا وخبر المبتدا يجب
ان يكون منفصلا فاذا وقع مفعول علمت كان اتصاله هو المختار لان الخبر
المبتدا لا يمكن ان يكون متصلا لان عامله لس بلفظ وهنا يمكن اتصاله
بكون عامله لفظا ولكن احقه الاتصال نظرا لاصله وقد حا جعلت يعني
بطت بصنعه لصعهما ما تفرع العظم بانما البت من قضيه للفظ من معجبه
رى فيها اخاه اطبطا وبحامرة من عدا ومدلك من حضر وقبله وانفتل الايام
بعدك مرركا ومرة والدنا قليل عاتما فرسن كالدسن يعتسهن وسرحا
باب لرجال دبابها وقد جعلت البت الصعة للعضه تقول قد جعلت نفسي
تطب لان اصعها صعة تفرع لها الباب العظم واللام في لصعهما تتعلق
بفرع والجملة صفه صعه واضاف الباب الى ضمير الصعة لان الضمير انما
هو الباب في الحقيقة في ضميرها يعود الى الصعة فانتصابها كانتصاب المصادر
وكان القياس لصعهما اياها لما ذكرنا من ان المختار في العاسن انفصال
الدانى هكذا ذكره في التسهيل وذكر السخاوي ان الخليل في الامالي انه تقول طبت
نفسي السنة التي اصابني لوقوع الفاصل في لفظ منها والصعب عبارة عن
السنة وصعابا ان قصد ابسو فوقعا في مثل ما طلباه لم وجعل هذا من افعال
المقاربة التي يجب ان يكون خبرها فعلا مضارعا **قوله** بصعة مفعول
طبت اعمال الفعل في مفعول التي يجب ان يكون خبرها فعلا مضارعا في
قوله بصعة مفعول طبت اعمال اعمال الفعل في مفعوله وليست بمعنى المفعول
من اجله لانه لم يرد انها طابت لاجل الصعة فاما طابت بها والعليل هو قوله
لصعهما اى طلت نفسي لما اصابت من السنة لاصابه من قصدت بمثلها
ولصعة العضه من قولهم عضبه السنة وقوله لصعهما هما من قولهم عضت

السنة لان الفاعل ههنا ضمير من اصابها وضمير المفعول ضمير ها اى اصعمها
اياه فتى معصوصة الاعاصة لحتها مفعوله الاعاله ويجوز ان يكون الموصوف
من صعرت السنة الاصعى ويكون **قوله** تقرع العظم بانيا ما بلغه فى انه
عضل لسنة عضا فوما بلغ منهما ما بلغه العصن ولكن سلوغ الناب العظم
عن ذلك والضمير الاول فى موضع خفض بالاضافه وهو فاعل فى المعنى و
الضمير الثانى فى موضع النصب على المفعول للمصدر اى لان صعماها وتقرع
العظم الانحلى فى موضع صفه اما صعه الاولى وفصل للضروره بالجار و
وهو لصعمها ها وصعف لاجل الفصل بين الصفه والموصوف بالاجنبى
واما فى موضع صفه كقولك ها ادمعناه لصعمها مثلا لان صعة الاولى لم
نصب هدن وانما اصابهما مثلهما فهو فى المعنى مراد ومنكر نكرة و
اذا اضيف الى المعرفه فجاز ان يوصف بالجمله ويجوز ان تقرع العظم بانيا ما جمله
مسافه لسنى اى الصعه فى الموضعين جميعا فلا موضع لها من الاعراب
لانها لم تقع موقع مفرد **واذا انفصلا** اى المفعولان **وجب تقديم المتكلم على**
غيره كما يجب باخيره الغايب عن غيره نقدما للاعرف فان المتكلم اعرف
من غيره والمتكلم والمخاطب كلاهما اعرف من الغايب فلذلك قالوا يجب باخيره
الغايب عن غيره نحو اعطى سلك زيدا مسالا لتقدم المتكلم على المخاطب واعطيكه
مسالا لتقدم المخاطب على الغايب **واذا انفصل الذى لم يجب** اى تقدم الاعرف نحو
اعطيك اياه ويجوز اعطينيه اياك **ويحذف** اى المفعول به **لفظا ويراد معنى** نحو
اهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه **وفاصدع بما تومر** اى ما تومر به اى يصدعه
ونحو مما يرجع الى الموصول يعنى اذا رجع الضمير المنصوب الى الموصول فانه
جاز ان يحذف لفظا ويراد معنى لانه يجب ان يعود الى الموصول ضمير **اذا لم يكن**
سقه عايد الله اى الموصول **مذكورا وفى حكمه** يعنى ان يكون ضمير المفعول
محذوفا لفظا ومرادا معنى اذا كان موعايدا الى الموصول اما اذا سبق عايد
الى الموصول قد وجد جمله فالضمير الذى مستغنى عنه فلا يراد معنى لانه انما
يراد معنى اذا احتيج اليه لكونه فى صلة الموصول ومعنى قوله يراد معنى ان الكلام

يكون مستغنى عنه فحسن حذفه وحذفه ضعيف فلا يجوز ان يكون مرادا معنى لانه
مستغنى عنه بالضمير الاول وقوله مذكورا وفى حكمه اشارة الى ان العايد السابق
قد يكون مذكورا لفظا نحو الذى ان ترتدا كرمته زيد وقد يكون فى حكم المذكور
كما اذا قلت الذى ان ترتنى اكرمت زيد والتقدير ان ترتنى مهنى فى حكم المذكور
فلم يحز الذى ليس ضرب **زيدا** اى لم يجز حذف الضمير من ضرب لفظا واراده
معنى لكونه مغنى عنه العايد السابق الى الذى فى ليس الا اذا اضمرت ضمير الشان
اى اذا اضمرت فى ليس ضمير الشان فلم يكن عايدا الى الموصول حينئذ يتعين ان
يكون العايد الى الموصول هو مفعول اضرب اى ضربه فحينئذ يكون محذوفا
لفظا ومرادا معنى اذ لم يسبق عايدا الى الموصول هذا حاصل اللفظ وشانه ومنه
نظر لان عدم الضروره لا ينفى الجواز **واذا عطف عليه** اى على الضمير المفعول
الذى يعود الى الموصول **لم يحسن صدقه نحو الذى ضربته وعبد الله** والتقدير الذى
ضربته وعبد الله وانما لم يحسن لانه فى الصوره عطف اسم على فعل ولهذا قال لم يحسن
ولم تقل لم يجز مع انه لو قيل ضربت وعبد الله بتقدير ضربت زيدا وعبد الله
لا يجوز لان هذا المضمر العايد الى الموصول فى حكم الملفوظ لانه مراد معنى اذ لم
يستغن عنه فاذا جاز لكون المحذوف فى حكم المراد ولم يحسن عطف مذكور
لفظا والعطف يستدعى معطوفا عليه لفظا **ويجعل بدل المحذوف** شيئا **منسيا**
كان فعل غير متعد نحو فلان ينطى ويمنع اذا المقصود يصدر منه العطاء و
المنع لا انه يعطى شيئا او يتناول الا ان المطلوب اصل الفعل دون تعين المفعول
ودعا بعدى بحرف نحو يخرج فى عرافتها يصلى واوله وان يعد بالحال من دعى صرعى
الى الصيف فى الزرع هو اللين والخل هو القحط اى لا يعيد الابل الى الصيف
بسبب القحط يعنى ان لم يكن لها لبن فى الضرع يحرمها اهل الصيف فحذف
مفعوله فى الاصل وجعل يمنع منسيا كيعطى ومنع اى يفعل المنع فلما ذكر بعده
مفعول جيء له بحرف يعديه لانه صار من جنس غير المتعدى فمعناه يفعل
الخرج فى عرافتها **وبينهما** اى ضرب فى حديثنا **ترد** مثله ايضا لان معناه يفعل
الضرب فى حديثنا واوله على ما ذكره فى مجمع الامثال لخادع للحلا عن اموالهم

صهات وقد ذكر ان هذا مولا ول وآخره ان كنت تطمع فى نوال سعيد ويضم عامله
عند الدلالة جوازا نحو مكة للحاج اى تقصدون مكة والقرطاس للرامى اى نصب
القرطاس ومنه كاليوم رجلا واصله لم ار رجلا كرجل اراه اليوم ثم وقع موصوف
وهو رجلا مجرورا بالكاف وحذف فاراه وانتصب الظرف الذى هو مع عامله صفة
رجل مقامه فلما جر بالكاف ثم قدم قوله كاليوم على موصوفه وهو رجلا فانتصب على
الحال ثم حذف لما ذهن للحذوفات الدالة عليه من الحال عليها واللهم صعاد دنا
قبل هذا دعا للغنم اى اذا اجتمعا ونحاهما سالم للغنم وقيل دعا على الغنم لاجتماع
عدوين عليهما ووجوبا عطف على جوازا اى يضم عامله ووجوبا منها على حوامرا
ونفسه باضمار دع وهذا ولا رعاك اى لازم هذا ولا يدوم رعاك ودهدرين
سعد العين واصله ما ذكره السهيلى والزمخشرى ان العين مضروبة المثل فى الكذب
ثم ان مناديا دعى ان اسم سعد قد عرف به زمانا ثم بين كذبه دعواه وقيل له ذلك اى
جعلت باطلين باسعد العين ومعنى بشيه الباطل ان العين المشهور بالكذب فى
الشرى وقد انضم اليه لتحال الاسم والدهدر الباطل ودهرين منصوب بفعل مضمر
وسعد منادى مفرد معرفة والعين صفته وهو منصوبا وهى فوع وقال هذا
اصح ما يودى له النظر والاجتهاد فى هذا المثل يفرق بها طلين وقد ذكر
له وجوه آخر لا طيل الكتاب بذكرها وهى مذكورة فى مجمع الامثال وفى التعليق
وقياسا عطف على نهاعا اى ويضم العامل وقياسا فى مواضع منها المنادى
لانك اذا اولت يا عبد الله فالاصل يا اياك اعنى نص عليه سيبويه فاقتم المظهر
مقام المضمر بينها للمخاطب ان القصد بتوجه اليه لا غير ثم حذف للمفعول
لازما لسانة ما عنه وملا فى الحذف من رفع اللبس من اخبر **قوله** لانك علة لابصاب
المنادى بالفعل المضمر الذى يدل عليه قوله منها المنادى قوله بنتها علة
لتصدير الكلام بنا اى نا فع الكلام للبشة ويجوز ان يكون علة بمجموع قولك ما
اياك اعنى لان نا للبيشة والبشة للمخاطب وتقديم اياك على اعنى لاختصاص
ان القصد بتوجه الله اى الى المخاطب لا غير وقوله ما اياك اعنى جامع لبلة
امور تقدير ما ووضع المخاطب موضع المظهر وتقدم المفعول على الفعل وقوله

وقوله بينهما للمخاطب لا غير آخره علة لهذا المجموع **قوله** بينهما ليس علة لا يهم
لان المضمر وهو اياك موضوع للمخاطب والمظهر نحو عبد الله غير موضوع له بل هو علم
فالاصل يا اياك اعنى قوله حذف الفعل ان ما علله با مرين اى لزم حذف الفعل
لسانه ما عنه وملا فى الفعل لزم الجمع بين البدل والمبدل منه فى المحذوف علة اخرى
للزوم حذفه لانه لو جى بالفعل لالبس بالخبر لان لفظ اعنى يحتمل ان يكون خبرا وانما حذف
لفظ ما فانه معنى للالغاء وحكى يا اياك يعنى ذلك الاصل حا منقطا به فى الاستعمال
على ما حكاه وقد قالوا ايضا اما انت فنطرا لى اللفظ يعنى فتجاء المنادى بلفظ
المضمر لها منصوبا نحو يا اياك ومامرفوعا نحو يا انت نظرا لى لفظ انت وهو مفرد
وكما ان المفرد المعرفة اذا وقع منادى مضموم لفظا ومنصوب محلا نحو يا
نظرا لى النصب المحلى ويا انت نظرا لى الضم اللفظى **قوله** يا ايها الرجل من جابس يا ايها
انت الذى طلعت علام جعتنا وهل انما النصب ايا لانه مضاف ولا يجوز نصب انت لانه
مفرد وهذا ضعيف لانه بنا على الفراء بما مضافا وقد ذكرنا انه وجه مردود
ثم انه اى ان المنادى ينتصب لفظا كالمضاف نحو يا عبد الله والمضارع
له وهو ما اتصل به شئ هو مضاف تمام معناه نحو يا خيرا من زيد ويا صاريا نذرا
ويا مضرو با غلامه ويا حسنا وجه الاخ ويا ثلثة وثلثين اسم رجل **قوله** اسم رجل
احترازا عما اذا كان ثلثة وثلثين للعدد فانه لا ينتصب بل يعرب بالحركات على
ثلثون لانهما مفردان معطوف احدهما على الآخر نحو بارند ومسلمون وانتصب
الاول اى المعطوف عليه بالنداء والتانى اى المعطوف بما ما على المنهاج الاول
الذى قبل السمة اعنى بما بعد المعطوف المعطوف عليه فى الاعراب وان لم يكن فيه
معنى عطف على الحقيقة هذا جواب عن سوال وهو ان يقال ان ثلثة وثلثين لما صار
علما لم يجز ان ينصب فيه بجزان المعطوف والمعطوف عليه لان كل واحد منهما
منزله حرف الكلمة فلا تقبل النصب ما جاب بان الاصل فى التسمية ان يكون
احدهما معطوفا على الآخر ثم نقل الى العلمية وقد ذكرنا قبل ان الكلمات
المنقولة اعرابها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول الى مثل يا عبد الله
سوار فانه قال انه بعد ما اعرابا لا ينبغى ان يعرب ما على ان نصب الاول وجر الثانى لاجل

منزله حرف الكلمه والجواب كالجواب لان اعرابه ايضا بالعشار ما قبل النقل والنكرة
عطف على المضاف والمضارع اى ومنصب لفظا كالمضاف والمضارع وكالنكرة
اما موصوفه نحو يا رجلا صالحا ان عود الضمير من الوصف على لفظ العتة الغنى نحو يا الله
وفيها من عمرى هذا ايضا جواب عن سؤال وهو ان حلاف حكم المخاطب ف
المخاطب لا يرجع الله ضمير الغايب فاجاب بان المخاطب لما اقيم مقامه لفظ غايب جاز عود
الضمير الغايب اليه من الصفه نحو صالحا من يا رجلا صالحا ومن سوقها في البيت
فانه صفه لبيلة او غير موصوفه كقول الاعمى لمن لا يضبط ما يضر احد يا ذكى
فانه لا يريد به ولصد العتة او محلا عطف على لفظا اى منصب لفظا كما ذكرنا او
محلا كالمفرد المعرفه منهما او غير مبهم فانه مبنى على ضم نحو يا زيد ويا رجل في
غير المبهم ويا ايها الرجل في المبهم ويا زيدان ويا زيدون لوقوعه موقع ضمير المخاطب
اى انما سمى المنادى المفرد المعرفه لانه واقع موقع ضمير المخاطب وصوابه
المخاطب مفرد معرفه فانما سمى بما شابهه بالقيدين فخرج عنه المضاف والمضارع
لكونهما غير مفردين وخرج عنه المفرد النكرة لغير معين بالمعرفه والمراد بالمفرد
ما لا يكون مضافا او مضارعا له نحو يا زيدان في المفرد ويا زيدان ويا زيدون
في المثنى والجمع اما المفرد فمبنى على الضم واما المثنى والجموع فلا ضم فيهما فقوله
على ما يرفع به استثمل البلته لان ما يرفع به اما ضمه كما في زيد ويا رجل واما الالف نحو يا
زيدان واما واو ويا زيدون ولم يبن المضاف لانه انما وقع موقعه مع فقد الا
ضافة فلو بني وجه كان نقدما الحكم على العله يعني ان المضاف لا يقع موقع
الضمير الا بالاضافه لان تعريفه بواسطه الاضافه ولا يبنى الا اذا كان معرفه فلو
بني المضاف وجه كان نقدما حكم البيان في المضاف على علته البناء وهو وقوعه
موقع الضمير الذي لا يتم الا بالجزاء الاخر والا يمكن ان يبنى الانسان معا لان البناء انما يكون
للمفرد اذ بالافراد شابه المفرد وملك المشابهة علته البناء ويد العلم بعد تنكيره
على راى يعني ان العلم معرفه وبالتعريف يمتنع ان لا يصح دخول يا على العلم لاستلزا
تعريف المعرفه وصح عنه يوجهين احدهما ان الممتنع هو الجمع بين اداتي تعريف
نحو يا الرجل وهذا ليس بشئ لانه لا يبلغ به تعريف المعرف فلذلك المصنف الوجه

الوجه الاخر وهو ان العلم سكر اولا ثم ادخل حرف النداء عليه فاذا قال يا زيد فكانه قال
يا مسمى بالواو والالف والدال واما قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام فنخ
بعيد من القياس شنعة بيان فلا يصرف فانه قد سوغ عند الفرزدق الست
للحوض الا نصادى ويعد فان لم يكن النكاح احداثي وان نكاحهما مطر احرام قدم
النصرة بحطب الى حل عمى الله وذكر له نسبة معاهات مشاهدا
ان كان حمل المدينة فجاساهد فوجدا ناها وشرطت عليه ان لا يمنعها من احد من
اهلها فخرج بها الى المدينة وكانت اختها عند احد بني هم فرشا من طرفهم فقال
اعدلي الى اختي فعلك وبخت لهم والرمتهم ثم راح رحلهما مع رعاة بالابل والغنم الكثر
واسم الرجل مظهر فلما راه الحوض افتحمته عينه وكان دميما والت امراته من الحمل
النساء فقالت له زوجته قم الى سلفك وسلف الرجل روح احت امراته فسلم عليه فقال
واسار الى احت زوجته باصبعه سلام الله يا مطر عليها يقول نكاح هذه المراة حرام
عليك يا مطر فنصبه مطر على انه مفعول لكلاهما وهو المضاف الى الفاعل وجه
الاستشهاد في قوله مطر منادى مفرد معرفه فكان بنبغ ان يضم وقد رفوه فقال صوت
قبيح بعيد عن القياس ثم ذكر لسوئه ما ويلا فقال وهو مبنى باب لا ينصرف يعني
ان المنادى في حكم المضموم كما ان غير المنصرف في حكم المنصرف وكما يمنع الصرف
يمنع ايضا هذا الصرف سمها به او الداخل عطف على قوله كالمفرد المعرفه اى
ونصب المنادى محلا كالمفرد وكالداخل عليه اللام اجاره للاستغاثه او النحب
واللام مفتوحه نحلا فا عطف عليه يعني ان المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثه نحو يا لتيم
او لام التعجب نحو يا للدوانى فانه يجر لفظا باللام وتنصب محلا لانه مفعول له وهو
مقدرا واللام مفتوحه لان المنادى في حكم المضمر واللام الجارة اذا دخلت على مضمر
يفتح نحو لك وله ولكما اذا دخل على المبهم يا لمضمر نحو لاف عطف عليه يعني اذا
عطف بلام على ما فيه لام التعجب او الاستغاثه فان اللام الثانية تكسر كما سياتي
مثاله لانه بعد المعطوف عن الواقع موقع المضمر وهو المعطوف عليه فرجع الى اصل
حكم اللام وهو الكسر كما تقول يا لزيد ويا لعمرو والمدعو والمدعو اليه اى انما
يفتح اللام في المدعو ويكسر في المدعو اليه فانه لم يقع موقع المضمر فكسرت كما هو مقتضى

اصله وهذا معنى ما اسار الله بقوله والفخه به اى بالمدعو اولى منا بالمدعو الله
لضربه بعرق الى الخطاب اى لان المدعو يضرب بعرق اى له مناسبة بالمخاطب
لوقوعه موقعه نحو يا الله للمسلمين اى ادعوك يا الله للمسلمين الاول للمدعو والثانى للمدعو
الله بفتح الاول وكسر الثانى وتنوينهما من المدعو والمدعو اليه كما ذكرنا ونحو اللهم
وللسان للتعجب هذا مثال لما عطف على ما دخل فيه لام الاستغاثة فان الكلام فى
السبان وكلاهما مدعوان ولكن اللام بفتح فى المعطوف عليه وبكسر فى المعطوف
لبعد عما وقع موقع المضمر وصوا لدخل عليه بالفظا واوله سلكك من الواو ينسك و
بينه ومن داره بعيد عن دراك وهو عزيز فى هذا البيت استشهاد ان احدهما
ان لام المعطوف بكسر وان كان مدعوا كما ذكرنا والثانى **قوله** للعجب فانه مدعو
الله ولذلك كسر فانهن المدعو والمدعو اليه اى يا قوم احضروا للعجب **وقولهم** يا
للهنة وهى السبان وبا للعلعلة وهى الدابهة وبا للعصبة وهى الاكل فى
البيتان على ترك المدعو هذا كانه سوال وجواب فالسوال انى هذه الالفاظ فى الامثلة
البيت مكسورة وهى للمدعو والله واما لكسر اذا تقدمها مدعو نحو يا لله للمسلمين ولم يتقدم
ههنا مدعو فاجاب بانه ترك المدعو وهو مراد كانه قال يا قوم للهنة اى
ادعوكم لهذه الامور لتنظروا اليها وتعجبوا منها وعلى هذا فان التعجب حاصل ما كان
فالمدعو وان لم يكن معه مقدرا فتصاما مدعوا الا ان يقال يا للعجب بفتح اللام بتقدير
كونه مدعوا على جهة ندائه اى يا قوم فهذا اوان مجىء الحاجة حينيذ الى تقدير
مدعو لكن اذا كانت مكسورة فلا يكون ما دخل عليه مدعوا فلا بد من تقدير
مدعو اخر فان من يجعله مدعوا لحاقا بفتح اللام معه واقول يا للعجب بالفتح وكسر الضم
مدعوا منى ليل **وندخل الضمير نحو** فذلك من لمد اى اللام احيانا يدخل الضمير نحو
فذلك من لمل واخره كان نحوه لكل مقام القتل شدت مذبل **وبالك من خبر لتحر**
القرم واحد القروهو عرف من الطير والبت لطرفه من العيد وقيد لمع
عمه على ما نصب فى محال للقتاد وهى جمع القتير لغة فى القتر وتقر عام نوره فلم
يصد سيا على فحه ووجع الى عمه وحلوا من ذلك المكان فى القتاد بلفظين
ما تر لهن من لحث فقال بالك من قترة بتحر والمدى الواسع من جمة المار

الما والكلا وآخره حلالك ابو منتصى واصعرى وتقرى ما ستانى تقرى
قد رحل الصياد عنك وما شرى ورفع الجح فما ذا تحدرى لا بد من صندك
يوما فاصبرى او الالف للاستغاثة فلا **لام** اى او كالداخل عليه الالف
للاستغاثة نحو يا زيدا فانه ايضا ينتصب محلا فلا لام اى اجتمع اللام مع
الف الاستغاثة لسانى اثرهما اذ الف الاستغاثة يوجب فتح ما قبلها و
اللام يوجب جره فلذلك لاجتماعان او الندبة اى او كالداخل عليه
الف الندبة فان بفتح نحو يا زيداه والها للوقف خاصة اى انا لتى بها فى الوقف
خاصة ولا يجوز تحريكها الا لضرورة نحو يا ربا ها اباك سار وآخره عمرا يا رداه من
قبل الاجل عمرا سم امراه اى اسلك يا زيد عمرا او الاتصال بها قبل حلول الاجل او مالك
منسا قبل الندا بحقيقا او تقديرا نحو يا حمة عمرو يا لخرام وبا لكاع يعنى او كان
الاسم منسا ثم دخل عليه حرف النداء فانه يبقى بناؤه على ما كان فهو منتصب محلا
ايضا وقسم المبنى الى قسمين بخفيف وتقدير فالتخفيف نحو يا حمة عمر فانه بنائه
بضم حرف العطف وجب لبنا بتخفيفا والتقدير نحو يا حرام وبا لكاع فانه
ليس لهما علة بنا بخفيفا لكنهما بنا لمشابهة نوال الواقع موقع انك فالبنا بينهما
تقديرى لا تخفيفى لان نوال انما هى لمشابهة ما لا يمكن له وهو فعل الامر
واما حرام ولكاع فلم تضمنا معنى فعل الامر ولا معنى فعل الماضى ولا معنى الحرف
بل سابه ما تضمن منى الاصل فالبنا فيه تقديرا لا تخفيفى **ويجوز وصف المنادى**
المفرد المعرفة مطلقا اى سواء بنى قبل النداء كيا زيد او بالنداء نحو يا رجل
على الاعرف خلافا للاصمعى فانه منع منى وصفه فيهما وحمل ما ورد من نصبه
على اضمار اعنى ومن رفعه على تقدير مبتدا محذوف فكانه نظر الى ان
المفرد المعرفة واقع موقع المضمر والمضمر لا يوصف فلهذا الواقع موقعه و
انما جاز على الاعرف لانه وان وقع موقع ما لا يوصف وهو المضمر لم يجر مجراه فى كل
حال يعنى انه لا يلزم من وقوعه موقعه ان يأخذ حكم من جميع الوجوه **ولم يصرفوا**
عن حكم العينة ياسا نحو ارعود الضمير الله بلفظ العنة هذا استدلال على انه لا يلزم من
وقوعه موقع المضمر ان يجرى مجراه فى جميع الاحوال لانه لم يصرف المنادى المعرفة

عن حكم العتنه راسا ولو كان له حكم المضم مطلقا انصرف عن حكم العتنه راسا
لكنه لم يصرف ولذلك جاز عود الضمير الغايب اليه فلم يكن له حكم المضم مطلقا
باعتبار عود الضمير فجاز ان لا يلحقه حكمه ابدا واستثنى بعضهم النكرة المقبلة
بالنداء مثل يا رجل فانه ليس مما توصف اى بالمعرفة قبل النداء لانه يكون قبله
فلا توصف بالمعرفة هذا مقابل لقوله مطلقا لان بعضهم قال المنادى
اذا كان معرفة قبل النداء جاز وصفه بالمعرفة كما بعد الطويل واما النكرة
المعرفة بالنداء كيا رجل فلا يجوز وصفه بالمعرفة وقد حكى يونس جواز وصف
النكرة المعرفة بالنداء بالمعرفة نحو يا فاسق الخبيث وليس بقياس والعلة اسقطا
لهم اياه توصفه مع ما ذكر في امتناع بنا المضاف واما العلم فلما لم يكن مفيدا
من الاسقاط والا من قوله الا الاسانة لم يبن فاذا انتهت الى الطريق من قولك ما بعد
الطريف فكانك قلت يا طريف هذا الكلام تعليل لقوله استثنى بعضهم النكرة
المعرفة بالنداء اى فرق بين المنادى اذا كان علما وبينه اذا كان علما نكرة
قبل النداء اذ جاز وصف الاول دون الثاني وعلة الفرق ان العلم سفيد بنفسه
بعين المدلول فلم يفتقر الى الصفة في الدلالة على العين بخلاف النكرة فان
تخصصه مفتقر الى الوصف فلما ضم قبل الوصف لزم تقدم الحكم على العلة كما لزم
في امتناع بنا المضاف وبيانه ان ضمه انما كان لكونه معرفة مخصصة وبعينه
لان علميته لكونه واقعا موقع المضم لكونه مفردا معرفة وبعرفه بوصفه فيلزم
تقدم الحكم على العلة وايضا لما كان تخصصه مفتقرا الى الوصف كان متصلا
بوصفه وكان حكمه حكم المضاف لان بحسب تخصصه بخلاف العلم فان بعينه
بنفسه فلا يفتقر الى الوصف في العين فلا يستنطان بالوصف بل وصفه زايد
على بعد مام الاول ولذلك اشار الله بقوله كانك قلت يا اى الصفة مبنية
عنه لافتقر الله العلم في بعينه وكانه منادى اخر لان الصفة في حكم تكرير العامل
وقوله لم يكن مفيدا من الالفاظ جرى فيه العادة على عبارة القدماء وهم
انهم قالوا العلم سير والمفيد اى سير الى تعين الذات والمفيد الوصف
والصفة مفيد والا سير نحو العالم فانه يفيد وصف العلم والا سير الى تعيين

شبه

بعين الذات لانه مدلوله ذات ما قام به العلم هذا غايته تقرير حاصل اللفظ وفيه
نظر لانا لا نسلم ان تعيين النكرة بواسطة الوصف بل يدخل باعلمه وكذا العلم
لا سيما عند من قال بدا العلم بعد نكره فاذا انكر صار مساويا وبالعكس
يا رجل فلكونا سواء في جواز الوصف وامتناعه فالمفرد منه او من الوصف او
ما هو في حكمه اى في حكم المفرد نحو حسن الوجه فان حكمه حكم المفرد لان اضافته
غير حقيقية والتقدير حسن وجهه وهذا الوصف لما وقع منادى اعطوه
حكم المضاف في نصبه والفرق عارض ولكن الاستعمال على ما ذكرنا فانهم جوزوا
في نحو يا صالح ما ذا الضامر العيس نصب نصب المضاف ورفعه كما لو قلت
يا هذا الضامر رفعا ونصبا اذا كان حاديك على مضمومه غير مبهم جاز فيه
النصب حملا على الموضع منه **قوله** مما كعب رمانه وان سعدى بالكرم منك
يا ثمام اجواد منصوب لجواد حملا على موضع فانه منصوب في الرفع اى وجاز الرفع حملا
على اللفظ لان الضم اطراده هنا كما سيبه الرفع هذا جواب سوال مقدر وهو
ان المنادى لما جرى الصفات على محالها الا على الفاظها نقول حمل في هولا الكرام
بالرفع ولا يجوز حمله على لفظ هولا مكان ينبغي ان لا يجوز الوصف في يا زيد الطريف
نظرا الى لفظ يا زيد لانه مبني ايضا فاجاب بان ضم المنادى لما كان مطردا
مع حرف النداء كان كالطارد رفع الفاعل مع الفعل فاشبه بهذه الحركة الاطراد حركة
المعرب فلذلك اجرى الصفة على لفظه وقيل ان حركة المنادى عارضة فا
لعروضه حركة المعرب فلذلك اعربت الصفة على لفظه وهذا كانه اظهر فان عروضه
مشابهة للاعراب اذ المنادى قبل النداء اسم معرب فعروضه البنا بالنداء
حركة بناء عارضة مشابهة حركة المعرب لما الاطراد فليس بسبب اجرى المعرب
على لفظه فان نحو صالات مطرد مع هذا لم يوجب اجرا الصفة على لفظه فعلمنا
ان الاطراد ليس سببا مستقلا في اجراء الاعراب على اللفظ الا اذا ضم العروض
معه فالسبب بالعروض اولى لكونه مستقلا بالدلالة على هذا الغرض ومعنى
الاطراد ان البنا على الضم حاصل في كل منادى مفرد يدخل عليه حرف النداء
سواء كان معرفة قبل النداء كزيد يا زيد او مكدا كيا رجل وعلى هذا يا زيد الكريم الخلق

رفعا ونصبا ان الجمع حكمه حكم المفرد على ما ذكرنا من كون الاضافة فيه غير محضة
فهو في حكم الانفصال والتقدير يا زيدا الكرام جيمه واذا كان اى الوصف مضافا
او ملصقا فالنصب ليس الا نحو يا زيد ذا الجمة هذا مثال لما كان الوصف مضافا
ويا عبد الله الظريف هذا مثال لما كان الوصف ملصقا يعنى ان المنادى الموصوف
مضاف فيجب نصب الصفة في الموضعين اما اذا كان الوصف مضافا فلان حكمه
حكم المنادى والمنادى المضاف منصوب وكذا الوصف واما اذا كان صفة لمنادى
مضاف فيجب النصب ايضا في الوصف لانه تابع لما نصب لفظا ومحلا وكذا سائر التوابع
فان حكمها حكم الوصف في انه اذا كان مفردا يجوز فيه الرفع والنصب واذا كان
مضافا او ملصقا فيجب فيه النصب ايضا الا البدل نحو زيد وعمرو من المعطوفات
التي لا تمتنع دخول يا عليه فلان حكمها حكم المنادى بعينه مطلقا مفردة او مضافة
او بعد مفرد او مضاف لسائر التوابع مضافة اى كان سائر التوابع مضافة
حكمها حكم المنادى مطلقا تقول يا زيد زيد يا صاحب عمرو واذا ابدلت
ذكر مثالين للبدل الاول للمفرد والثاني للمضاف في جعل زيد بدلا من زيد نظرا
فانه تاكيد لفظ الابدل ويا زيد وعمرو مثال للمفرد من المعطوف بحرف الذي
لا تمتنع دخول يا عليه وما زيد وعبد الله مثال المضاف عنهم ذكر امثلته
التوابع غير البدل والمعطوف بحرف المذكور يقول يا هيم اجمعين واجمعون
الرفع على اللفظ والنصب على المحل هذا مثال للتاكيد المفرد وكلهم او
كلكم مثال للتاكيد المضاف وذكر كلهم او كلكم فالعينة في كلكم نظرا لفظ هيم
وكلكم نظرا انه واقع موقع المفرد وهو اسم فالعينة نظرا لفظ الخطاب
نظرا الى المعنى ويا علام بشر وبشرا وابا عبد الله هذا مثال لعطف البيان مفردا
ومضافا وجاز في قوله الى واسطا رسطون سطر العايل بالنصر فرا ربعة اوجه
احدها ان نضم الاول وننصب الثاني والثالث على عطف البيان من موضع
الاول او على المصدرية ناصبا لفظا على ان الاول عطف بيان والثاني
مصدرا والثالث ان يضم الاول والثاني على ان الثاني بدلا من الاول او تاكيد
لفظا له وننصب الثالث ما على عطف البيان او على المصدرية والرابع ان ننصب

ان نصب الاول وجر الثاني بالاضافة على ان يكون المضاف اليه جنسا كما قال
طلحة الخير وحاتم الجود والشكر للشيخ وينصب الثالث اما على عطف البيان او على
المصدرية او يكون الاول جنسا والثاني علما كانه حوت البحر او كما قال ابا جود
معنى ياجود معنا يا حاتمي ما الى معنى سواء شيخ وعلى هذا فالثالث لا يكون
الا مصدرا ويا عمرو والحارث هذا مثال المعطوف بحرف المنع دخول يا عليه ويجوز
فيه رفع الحارث ونصبه والنصب الجليل في المعطوف اى في هذا المعطوف المذكور
الرفع بينهما على انه مقصود بالنداء ايضا كالاول فترفع وابو عمرو والنصب اى
يختار النصب لان المعطوف على المنبي انما يجري على الموضع لا على اللفظ بدليل
ضربت هولا وزيدا بالنصب ابو العباس الرفع اى يختار الرفع فيما يصح فيه اى
نوع اللام عنه كالحسن فان الصفة اذا جعلت علما جاز اثبات اللام فيه ورفعه
والنصب اى ويختار النصب فيما لا يصح اى نوع اللام عنه كالبيع والصعق مما
علق من السابقة اسما او صفة ووجه الفرق انه اذا صح نوع اللام عنه جاز
تقدير دخول حرف لنداء عليه فكان الاولى حينئذ ان يحرك بحركة المنادى فاما
اذا لم يصح ادخال يا عليه فكان اولى ما ان يجعل تبعا والاتباع على الموضع
المبني هو الاصل وقيل اختيار المبرد في العلم كالحارث ابو العباس الرفع وفي
غير العلم كالرجل والغلام النصب لان اللام مع العلم لا تمتنع من تقدير حرف
النداء لعدم افادتها التعريف نحو الرجل لا تمكن الحكم بزيادتها لافادتها
فمع معاقبة التعريف كما تنصب مع الاضافة فكذا مع الغالب منهما ولذلك الرجل
حيث لم يسوغوا يا زيد ورجل كانهم كرهوا بناءه من غير علة تعريف بخلاف العلم
اني الرجل اذا عطف على المنادى المضموم نحو يا زيد والرجل لا يصح لتقدير
وقوع اللام عنه اذ لم يسوغوا يا زيد ورجل كانهم كرهوا بناءه من غير علة
تعريف اني انما يكون مضموما موقوعه موقع المضمر ومشابهة له بكونه مفردا
معرفة وصف اذا نزع اللام لم يبق فيه تعريف اللام وليس معه ما هو خلف عن لام
التعريف فلا شبه المضمر فلا يضم بخلاف العلم بانه شبه المضمر بالافراد والتعريف
فاذا كان المعطوف على المنادى عارضه لوجود مشابهة المضمر وهو الافراد والتعريف

واذا اريد يا زيد ورجل لم يجز لعدم مشابهة للمضاف لعدم التعريف وفيه نظر لان الواو تقوم مقام ما ليس ضائما عن علامة التعريف وهو آت في التقدير بخلاف ما اذا حذف ما ابتدا عن اسم جنس نحو رجل تقدر بما يصل الحلوة عن التعريف لفظا ولعدم قيامه ما يقوم مقامه واذا وصف المضموم بابن وهو بين علمين بني المنادى معه على الفتح ابتاعا لحركة الاول حركة البناء وهو بلا تنوين كلمة واحدة فتديا بالمضموم لفتح العلم المضاف نحو يا عبد الله بن زيد فانه ليس من الباب قوله بين علمين شرط لفتح المنادى فانه اذا وقع الابن بين علمين كثر في الاستعمال فاختير فتحه طلبا للخفة فيما هو كثير الاستعمال وفي اللفظ اذ في تشاهل لانهم قالوا العلم الموصوف بابن مضافا الى علم وفي لفظه اطلاق اذ الابن بين علمين جاز ان يكون مضافا وان لا يكون نحو يا زيد الابن لعمرو فانه بين علمين وليس مضافا وهذا الحكم يختص بالمضاف وانما قال وتنوينا لان مثل هذا الاسلوب جاء في الكلمة ولصنة كالسم والمرء وههنا كلمتان وكان حقها ان لا يجري الاتباع فيهما ولكن لما تنزلا منزلة كلمة واحدة وهذا الاتباع خارج عن القياس من وجهين احدهما انه وقع عكس التوابع لانه ههنا جعل الاول تابعا للثاني والثاني ان حركة الثاني اعراب وحركة الاول حركة بناء فليس هو اذا نائبا في الحركة الا من حيث صورة الفتح ولو قيل فتح المنادى لخفة فيما لكثرة استعمال من غير التعليل بالاتباع كان اولى لعدم اركان مخالفة الاصل من وجوه اشار ذكرنا مما والتاء جعل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة مع كون الصفة بخلاف ما اذا لم يقع على الرابط المذكور من كون المنادى موصوفا وكونه مضموما وكون الصفة ابنا وكونه بين علمين فانه اذا اتبع احد العهود المذكورة اتبع فتح المنادى وكذا في غير المنادى فحذف التنوين من الموصوف بابن بين علمين مبني لقوله وكذا الموصوف ما ذكر في غير المنادى حكمه حكم المنادى وهذا التشبيه لا يحقق الا في بنائهما بمنزلة كلمة واحدة دون حكم فتح المنادى وهو الظاهر ودون الاتباع لان هناك فتح الاول بناء للثاني وههنا الموصوف باق على حركته رفعا ونصبا وجرا غير انه حذف منه التنوين في التثنية فيهما بمنزلة كلمة واحدة فقط والفاء في قوله فحذف للسبب

اي لوقوعهما بمنزلة كلمة واحدة وامتزاجهما سبب لحذف التنوين وانما حذف التنوين اذا وجد بعد المذكور وهو كون الموصوف صفة وابنا وكون الابن واقعا بين علمين وكونه صفة لاحرازه اذا اتبع فعل اتبع حذف التنوين كما سيأتي نحو يا زيد بن عمرو وهذا مثال لكونه بين علمين في المنادى ويا زيد ابن اخي مثال لكونه واقعا بين علمين فلا تفتح المنادى بل تضم وهذا زيد بن عمرو مثال لكونه في غير المنادى واقعا بين علمين محذوف منه الاول اذا لم يقع الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان زيدا مبتدا وابن عمرو خبره فلا حذف للتنوين لان كثرة الاستعمال فيما اذا وقع صفة فانه يوجب تنزيلهما منزلة كلمة بخلاف ما اذا كان خبرا وجوز في الوصف التنوين في الضرورة نحو لحارثة بن قيس بن ثعلبة ويعلم من هذا ان الفتوة المذكورة سبب لاحد امرين الفتح في المنادى ولوجوب حذف التنوين في غيره وآخره فاذا ان سرة معقبة القناصام وه البطن والمعقبة السرة التي دخلت في البطن وعاما حولها حتى صار كالعقب وهو القدح الضخم ولا تنادى ما فيه الالف واللام كراهة اجتماع علامتي التعريف بل يتوصل بالمبهم نحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ولا يسوغ في الوصف ههنا اي في الوصف للمبهم الا الرفع لانه المقصود تاكيدا بخلاف ما اذا وصف غير المبهم نحو يا زيد الطويل وما ذكرنا انه يجوز في الوصف وجهان الرفع والنصب حملا على اللفظ وعلى المحل ولذلك قدمناه في الاول بقولنا غير مبهم احترازا عن وصف المبهم ولذلك في توابعه اي لا يسوغ في توابع وصف المبهم الا الرفع نحو يا ايها الرجل الكريم لا يجوز في الكريم الا الرفع لانها توابع معرب في انها تجوز الوجهان في توابع المبني نحو يا زيد الطويل والرجل وههنا معرب يدل على اعراده نحو يا ايها الجاهل والبهري اي يدل على ان صفة المبهم لا يجوز فيه الا الرفع ورود الرفع لانما ههنا في ذوا ي لو لم يكن وصف المبهم معربا بل كان مبنيا لم يجز في تابع وصفه اذا كان مضافا الا النصب فلما جاز الرفع دل على ان وصف المبهم معرب ويحتمل ان يريد ويدل على ان تابع صفة المبهم لا يجوز فيه الا اعراب نائبه انه لو جاز النصب في الصفة اذا كانت مفردة

لوجب نصبه مضافا فنها اذا كانت مضافا فيدبر اطراد هذا الحكم في نحو يا زيد
الطويل ويا زيد صاحب عمرو فكذا تابع صفة المبهم لجاز نصبه مفردا الوجب
نصبه مضافا لكنه لم يجب بدليل الرفع في دوالنوى واخر الوعد في خبر ابالكر
والكر عصبا بنا اي لا ان هب في عيد موعد وان كان حشاد اهينة ولهذا
اي والكلمة هذا وجد آخر وهو ان يكون اي هذا اعني له غير من الاسماء المنتظم
بانفسها مجاري وصفه النصب نحو يا هذا الطويل وينبغي ان لا يكون الوصف في هذا
اي في هذا القسم وهو كون هذا اسما منفلا لا متوصلا اليه بالمعارف اسم جنس
ولكن مستقلا فاعلم اذا قلت يا هذا الطويل فان هذا هو المقصود بالنداء
الطويل صفة بعد كون المنادى مستقلا بنفسه ولذلك جاز فيه الوجهان لانه
لا يوصف اسم الجنس الا وهو اي الموصوف غير معلوم تمامه ولا مستقل
بنفسه هذا تعليل لقوله ينبغي ان لا يكون الوصف في هذا اسم جنس لان الوصف
باسم الجنس لا يكون الا لاحد امرين احدهما ما يكون معلوما بتمامة نحو يا هذا الرجل
لانه يعلم من هذا مبهم ويعين الذات بوقوعه على اسم الجنس فلا يعلم من الاول
الذات المعينة الا بضم اسم الجنس اليه والثاني ما لا يكون مستقلا فانه يوصف
باسم الجنس لانه غير مستقل بنفسه او يحتاج الى المضاف اليه ولذلك لم يضم ها
لكون عوضا من المضاف اليه فقوله غير معلوم تمامة نبه به هذا الموصول
به ولا مستقل نبه به ايضا فالحاصل ان اسم الجنس لا يقع صفة الا ما ليس
معلوما تمامه لهذا الذي توسل به او ما ليس مستقلا بنفسه كما ها هذا
الذي لمستقل بنفسه ينبغي ان لا يوصف باسم الجنس وقالوا يا الله خاصة حيث
بخصت اللام للعوض عوضا عنها معنى التعريف استغناوه بالتعريف للنداء
هنا في عدم التشديد يعني يعتبر ان كون اللام للعوض عن الهمزة المحذوفة
في يا الله وكونها لازمه وانما يكون لازمه اذا اضمحل عنها معنى التعريف بحيث صار
قصارا زما للكلمة فلذلك قال وقد شذ في اصلك التي بمت علي وانت بحيلة يا لؤم
عني لكون اللام فيه وان كانت لازمه غير عوض عن محذوف فلذلك كان شاذا
وابعد منه قولهم فيما الغلامان اللذان فرا انا كما ان كسا ما سرا وانما كان ابعد

ابعد لاسقاط القيدين وهو اللام وكونه عوضا واذا كرر المنادى في حال الاضافة
جاز فيه النصب والاسم على حذف المضاف للمضاف اليه من الاول او على الحاق الذي بين
المضاف والمضاف اليه وضم الاول اي وجاز ضم الاول نحو يا تيم تيم عدي لا ابا
لكم فانه يجوز ان يقال ان تيم الاول حرف منه المضاف الله والتقدير يا تيم تيم
عدي فنجب نصب الاسم لان كل واحد منهما منادى مضاف وجاز ان يقال ان تيم
الاول مضاف الى عدي وتيم الذي بعده هو المنادى المضاف واحد لكن كرر اللفظ
المضاف تأكيدا وجاز ان يقال الاول منادى مفرد معرفة فيضم والذي بعده منادى
مضاف وينصب نحو بل زهير صاحب عمرو وآخره لا ابا لغيركم في سواه عن سوائكم
عند مناه وهم قوم عمرو بن الحارث الاصغر وقد علم عمرو في مكروه لاجل بعضهم لبعض
اي امتنعوه في مهما جان حتى تمتنعوا سري عنكم واذا اضيف المنادى الى ياء المتكلم
نحو يا غلامي جاز اسكان الدال وفتحه كما في غير المدا نحو جاءني غلامي فانه يجوز فيه
اسكان الدال وفتحه حذفه اي جاز حذف الالف ايضا في المنادى لخبرا بالكسرة اذا
كان قبله كسرة لخبرا عن نحو يا قطاي فانه لا يحذف منه الدال الا كسر قبل الالف
لكيلا يلتبس عن الدال وهو في غير المدا قليل اي الاخبار بالكسرة عن الياء في غير المدا
قليل واعلم في هذا وآخر الابيات فانه في القرآن كثير نحو تقبل دعاء اي دعائي وكيف
كان لكراي لكرى ولكن كان نداي ونظائره كثيرة اما في غير الاول نحو ضرب
غلام زيدا بمعنى غلامي وهو قليل وابدال الفا اي وجاز ابدال الفا والادغام
توجد والمثلة الاول يطلبها ان العلامات لا يلحق قبل اللام اي علامات التثنية
والجمع والاناث على اذ كونها سائنة فلو كانت لها بدلا او اصلية لالحق العلامات
بعد اللام وقيل هاها هان في التثنية للمذكر وهما يكون في جمع المذكر والالف من
الاحكام التي تختص بالنداء الترخيم وهو حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتياط
والاعتياط بجر الغين من غير علة والترخيم ايضا حذف من غير اعلال شبه به وشرطه
اي وشرط الترخيم ان لا يكون مضافا لانه لو رخم من آخر الاول مع الترخيم في وسط
الكلمة ولو رخم من آخر الثاني لرخم ما ليس منادى لفظا على ما قيل والاسند وباطلا
ممتنعا لان المطلوب فيهما مد الصوت فلا يناسبهما الترخيم والاجمل ان الجملة لا تحكى على

على حالها للدلالة على الفصة ويكون اى الترخيم اما علما او مدا على بلغة اخرى او اما
مائتة يعنى الشرط احد الامرين اما الاول فلان العلم مما يكثر ادائه فحقه التخفيف
وشرطه فقد الزيادة على الثلثة لانه اذا كان ثلاثيا وحذف منه لوجح الاسم الى ما
ليس فيه الا ثنة الممكنة خلافا للكوفيين فانهم يجوزون ترخيم الثانى اذا كان الاثنا
متحرك الوسط محذوفا بالهمزى عمرو واما اشتراط مائة الثانية اذا لم يكن علما فان الآ
لوجب هذا مناسب الترخيم فترخيم العلم للكثرة استعماله وترخيم الموث لعلة ومثل يا
صاح ترخيم صاحب واطرق كرى ترخيم كروان وانما كانا من السواد لتخصيصهما مع
اسقاط العلة وبا الثانية ثم ان المحذوف يكون كالثابت فى التقدير فيبقى ما قبل
المحذوف على حركته وسكونه الا ان ينقض الى الثنا الساكنين فيعود الى حركته
الاصلية او يجعل ما يقى كانه اسم براسه فى المرخم وجهان احدهما ان يكون المحذوف
فى حكم الثابت لانه مراد نطقا واذا كان مرادا فسبقى حكمه هذا هو القياس و
الوجه الثانى انه يجعل المحذوف نسيا منسيا ووجه بانه حذف ومن قواعدهم ان
المحذوف للاعلال يقدر نسيا فيجرى الاعراب على ما يقى فيقال يدو يدا وبل يعد
حذف ليا فيما الاول يبقى ما قبل المحذوف الا على حركته نحو يا حار فى حارث بكسر الراء
او على سكونه نحو هرقل فيقال فى ترخيم ياهرقل بكون العاف اعتبارا للمحذوف الا ان
ينقض الى الثنا الساكنين نحو شاد اسم فاعل من سداد اسم بدوانه لو حذف الدال الاخيرة
لبقى قبله دال ساكنة لان المدغم ساكن بعد الف ما يبقى ساكنان فرد الى حركته الاصلية
اذ اصل صاد دون فاعل فيقال يا سار بكسر الدال بعد الا ان ينقض استثنا من قوله
او سكونه اى يبقى على سكونه الا فى هذه الصورة فيعود على الاول وهو ان يكون ما
لباقى يا حار بكسر الراء فى حارث وما هرقل من ياهرقل وما ثمو وما كرو ويا حمرا وفى
المبنى يحمرا وى فتبقى الواو فى ما ثمو لانه وسط لا طرف حتى يلزم قلبها ما وياكرو وتبقى فتحة
الواو فان ولى الواو متحرك وما قبلها مفتوح فكان حقها ان تنقلب الفا فلم
انما تقلب لان ما بعده الف ونون فى التقدير وهو فى حكم الثابت اذا كان فى حكم الثابت
لم يلزم قلب الواو التى قبله الفا لما يلتقى ساكنان وما ارحنى اى ياساه افتنى فى
العلق الا حنى الالف من الطرف غير حذف ليا وبقى الالف لكن سقط لكون ما بعد

ما بعدها ويا طلح بفتح الحاء فى طلحة وعلى اللغة وهو ان يجعل الآ منسيا يعامل يا حار
بضم الراء ويا حرى بالضم ايضا لان المحذوف والواو لا يبقى طرفا مع ضم ما قبله بل
تقلب ياء وكسر ما قبله كما فى رحى ودلو وناكدا تنقلب فيه الواو الفا فلا يلزم من قلبه
الفا التقا الساكنان بخلاف اللغة الاولى ويا حمرا فيمن عمرو انقلب الواو لكن قلبوا
لواو ضمة لانه واو بعد الف زائدة فحقه ان تقلب ضمة كما هو قاعدة الاعلال فى نحو
قائل فى قاول ومقتضى هذا ان تقلب الواو انضما ضمة على الاول يا حمرا و بكسر الواو
الفا ومن غير قلبها ضمة فلذلك قال المصنف مما زعموا اى قالوا هكذا وليس
تقييدا لان مقتضى هذه العلة قلب الواو ضمة فى الموضعين قالوا ويحمرا هذه
لكعة تصرفان سمى بهما وفيه نظر اما وجه الانصراف فمنوان الهمزة ليست للتانيث
بل منقلبة عن واو هى منقلبة عن ضمة منقلبة عن الف فان يعطى حكم الثابت ومنع من
الصرف وياساه اصله سوهة فلما دخل عليه لام الكلمة ليلا يلتقى اسم مبنى على حرفين
ويا طلح اى نقول على المذهب الثانى فى يا طلحة بعد حرف النداء وجعل منسيا يا طلح بالضم
لان فتحه اما كان لكونه قبل يا الثانية فلما حذف الآ وجعلت منسية لم يبق لها
اثر فضم وقد اجاز ويا طلحة بالحاء الثانية الحاء وفتحه ومنه قوله فلتنى اللهم يا
اسمه ناصب فى اللهم اما سيبه بطئ الكواكب يعنى ان طلحة اذا رخم حذف الآ منه فيبقى
اللغة الثانية يا طلح بالضم فتحه كما يقال يا حمر فى قراءة ويا طلحة بفتح الآ
والحاء الثانية الحاء وفتحا الحاء ومنه الثنت وبيانه اذا حذف الآ من طلحة
وقيل يا طلح بالضم حصل الالتباس دلالة على ان المنادى طلح او طلحة مرخم فاراد
ان يقرنهما والفرق بينهما بوجود الالف فلا بد ان يرد الثانى بعد الرد اما الآ ان
يكون بعد الحاء او قبله لا يمكن ان يذكر قبله لان الالف لا يقع حشوا بل يقع بعد
الحاء والآ المردودة لا يكون الا ساكنة لانها لو ردت متحركة فاما ان تحرك
بالضم او الفتح او الكسر فان ضمت صارت على صورة غير المرخم فتعود المرخم
الى صورة غير مرخم وهو فاسد ولا وجه الكسر هنا ولا لفتحها ايضا لانه منادى مفرد
معرفة فلا بد ان يرد ساكنة فيقبل فتحه الحاء المحذوفة تقديرا الى الآ المردودة
ليلا يلتقى الفا ساكنة بعد الحاء الساكنة فتحه الآ الفتحة الاصلية التى كانت للحاء

ثم فتح اكاد لا يكون ما قبل الالف ساكنه بنصر في الصورة ما طلحة بفتح اللام والباء
والاخفش ووجه تعسف هذا الكلام وكذا في البيت وهو ان ما ايمه مرحمة تصمت
الا لانه منادى مفرد معرفه فتضمها بناء على هذا التقدير ولا يجوز هذا اي الوجه
الذي في ياصاح فلا يضم اي لا يجوز بلك اللغة في نحو ياصاح من صاحب لان يرجمه ساد
قلوضم لكان المحذوف في حكم الطرح ولزوم ضمة الترخيم للترخيم الذي هو شاد و
الترام ما هو شاد اشد من ارتكاب اصل الشذوذ لان فيه محذورين ارتكاب الشذوذ
والترامه ولا في ترخيم المسمى بحلوى اي لا يجوز اللغة ايضا في حلوى لما يلزم من
كون الف فعلى لغير التانيث اي لو حذفنا له لبقيت والتقدير انه منسي فتبقى تا
حيلو والواو متحركه مفتوح ما قبلها فقياسه ان تقلب الفا وتقال ياحيلى
ولا يكون الالف للتانيث لانها الف مقلبة عن واو فلزم ان يكون فعلى بضم الفا
لغير التانيث وهو ممنوع وقياسي مذهب الاخفش ان يكون الفها للالحاق بجحدب
النظر المذكور في خمر او للحكم بصرفه عن هذا لما ذكرناه من قبل ولا في المسمى بطيلسان
لما يلزم مما ليس من ابنيتهم اي لا يجوز الوجه الذي في المسمى بطيلسان اذ لو رخم لقيل
ياطليس وهو غير جائز اذ ليس في كلامهم فعلل كبرا لعين في الصحيح وانما جاء في
المعتل في نحو سيد ومية وهو مع في ما ليس من انفسهم للبيان وما على يلزم ضمير
يرجع الى ما قبله للشيء الذي يلزم وملزوما ليس من ابنيتهم فان كان آخر الاسم زيادتان
فحكم واحد اي في حكم زيادة واحدة مما نحو ياسم وياعثم في ياسمان وياعثمان
وان كان حرف صحيح قبله مدة زائدة حذفنا ايضا ان كان الباقي بعد الحذف حرفين
نحو يامنص صيحح والا فالصحيح الغاء قوله حذفنا ضمير يرجع الى المدة والصحيح
والمراد بحرفان بالصورة المذكورة فاذا انتفى واحد منهما واذا انتفى المدة قبله
لم نحذف فاشل جعفر فان وحذف المدة قبله ولم يكن ايضا كختار فان آخره صحيح
وقبله مدة لكنها ليست بزائدة لان وزنها مفيعل او مفيعل اسم فاعل او مفعول
ولذا اذا انتفى كون الباقي على اكثر من حرفين لم نحذف اسعيد ليلا ينتفي بالاسم على
حرفين والمراد بالحرف الصحيح اعم من ان يكون حرفا علة اولا كعمرو فان نحو مرمى
آخره حرف علة وكذلك اصل لانه لام الفعل فتحذف ايضا كمضروبان وزنه و

ورنه مفعول ولو كان اصلي لكان اشد لانه توهم خروج ما كان آخره معتلا وليس
لذلك وله والا اي وان لم يكن قبله مدة ان آخره صحيح حينئذ يحذف الصحيح فقط وانما
قصر على حذف الصحيح لانه لو حذف معه عمرو فان كان صحيحا لم يجز ان الصحيح لا
يحذف بقي الصحيح وان كان آخره غير اصلي بان زيد او قصد على حذفه ولذا
ان كان ما قبله غير زائد لانه في حكم الاصلي فلا يحذف معه الا الاصلي الآخر ولما اذا
لم يبق اكثر من حرفين فظاهر لانه ينبغي الاسم على حرفين لا سيما عند من يجعل المحذوف
منويا هذا عند البصريين والذي من سطري مشد اجزء منزله الا ايضا
فحذف الغا للتنبيه اي كونه بمنزله الباء سبب لحذفه ولفظا كان حقه ان يكون
بعد قوله محذوف وقع في النسخ قبله وفيه حزازة ادم سبق نما ميل شيء اخر منزله
الباء حتى تقال لسط الذي بمنزله الباء ايضا والواو في غير الندا نحو يدعو زيد يحاور
عمرو وعليه يحذف قوله عليه الفقى بدر الاعضى رورا اي بابدال واو ـــه فمن روى
اي رواه بالالف وقد روي منونا ايضا ومضموما اي بالالف وعلى المنون
قبل معناه على سكر العلم المتعارف الكل من فعل مثل فعله من الاوجار للعدد
وعدم الادكار نحو لكل فرعون موسى وقبل المنادى محذوف اي بالالف
وبلا مفعول اتقى فعالا من الامر بمعنى المبالغة كانهم سلونهم سنا ولونه فخرج عن
الاستشهاد حينئذ فقد تقال بمعناه اتقى الغدر اي بغدر اللفظ بكله لا بمعنى انه
اذا سبك لا يحب بلا وما الباشي اي وجاز الابدال الباشي في ما بابت وما مت
خاصة بمعنى يا اسفي ويا اسفا ولم يجز في غيرهما لكثرة الاستعمال فيهما وجاز فيه
اي في الف الحركات الثلث والكسر لكونه بدلا عن الف والكسرة احت الياء والفتح لكونه
بدلا عن حرف مفتوح نحو يا اسفي ويا اسفا بفتح الف فيهما اولان الاصل يا اسفا ويا
اسفا فحذفت الالف واعتد الفتحة لدلالة على الالف المحذوفة والاول اولى لان
ما ابقى فرع ايضا فلا يحمل عليه بل الحمل على ايا اولى لانه اصل والضم
لانه ما يشبه ما طلحة فيضم وجكر يونس يا اب ويا ام والاصل يا ابا و
يا اما على ابدال الالف من ليا ثم حذف الالف وفتح آخر الاسم من دلالة على الالف
المحذوفة والوقف عليه بالها عند اصحابنا مذهب البصريين انه ما يا يشبه نحو ضيب

عن الما والكوفيون على انها للمباشرة او الاضافة مقدرة بعدها والمختار مذهب
البصريين لو جمعتني احدهما لو قدرت الاضافة بعدهما لم تقلب الفا لانها تقع متوسطة
والمتوسط لا تقلبها والدليل انه لو لم يكن عوضا عن الما بل الما مقدرة بعدها لم
يمنع الجمع بين الما وبين الما كما ان ياضاربتي لكنهم استعملوا من نحو يا اتى وما امتى
بدلا على ان الالف بدل عن ايا وجاز الالف دون الما نحو يا انت اعلك او عساك وقولها
يا امتا انصرفي راكبا سيري في سحقي الحب واما جاز الالف دون ايا لان ايا
عوض عن ايا فمنع الجمع بين العوض والمعوض بخلاف الالف فان عائشة ان تذكر
عوضان وهو عمر منع والضمير في قولها عبارة عن العرب لانه قول جارية من
العرب في بعده فمت احتوا الدرب في وجهه جدا واعمر جوره الطالب فقالت امها لحفصة
اولى لعائشة من حمل الذئب لحصن بالضم مصدر حصنت المرأة بالضم
او عفت وانه الرجل يحصنه ومنه يقول ما منه على لعا عليه وما منه على لعلنه اي
قصد سانه ونعهرته وفي البيت يروى على المد والقصر وتروى لو تمد منه
والمصتع الواسع والاحث الطريق الواضح فلعل يعني معقول من حثه بلجنه اذا
وطيه كانت لامرأة ابيه فرابها بحق الدراب على الراكب فقالت لها ما نصيحتك
قلت ارى حصار العفف فقالت اجل الحصن اولى لعائشة البيت
نصرخ بركاتشوهر رشه وان كان بحسن في الظاهر وحثون التراب لحثوه
وحثته احثه لغيار وعبت لعايب فوجها ويا ابرام ويا بن عم حاضنة مثل
يا بن اعلام وجاز النوع لحمته عشر بجعل الاسمين اسما واحدا يا بن اغلام اسانة لكون المنادى
مضافا الى ياء المتكلم يعني المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه اوجه المذكورة
والمنادى اذا كان مضافا الى ياء المتكلم لم يجز هذه الوجوه الا في يا بن ام
ويا بن عم لكونهما منزلين كاسمهما كلمة واحدة اذا يا بن لي منزلة يا اخي فهو
مثل يا غلام بخلاف يا بن ضاربي او يا ضارب بني فانه لا يجوز فيه الا وجه
المذكور في يا غلامي وقوله وجاز الفتح اي يجوز فيه تلك الوجوه
بزيادة جواز الفتح فانه لا يجوز يا غلام بالفتح على المشهور والمراد يا غلامي
وجاز يا بن ام ويا بن عم بالفتح وعلته انهما امتزجا فصارا كلمة واحدة فيهما

فيهما بمنزلة خمسة عشر وان كان ذا كر مبنيا وهذا معربا والتسمية من حيث
الصورة حكم المندوب وهو المفجع عليه نحو واولدا الا اي المفجع به
نحو واحسرتا كما سلف يا او يوا وهما حرفان يفجع بهما او اوا المخصوص
بالندبة واما يا فمشترك فيه المندوب والمنادى لان المندوب بعض
نوع من المنادى والتقدير حكم المنادى في الاعراب والبنا يعني ان
المندوب اذا كان مفردا معرفة يضم وان كان طويلا ينصب والاكثر ان
يلحق آخره الفا وهاء سكت نحو وازيدكا نحو وازيدا انما لحق الالف لطلب مد الصوت وقفا يا
غلاماه وواغلاميه وواغلاميهوه حربا على الاصل اي لو قيل في غلام المذكر العاقب وغلام
الموتث لعائشة بالالف وقع الالتباس اذ صورتهما حينئذ يا غلاماها في
بالواو لفرق بينهما فتقول في غلامي يا غلاميه وكذا في المضاف الى ضمير
الجمع العاقب نحو واغلاميم لو الحق آخره الالف لقيل واغلاماه حينئذ
فليس بغلام المتني فذكروا الاول بالواو لئلا يقع اللابس وكذا في غلام المخاطب
نحو واغلامك لو الحق الالف قيل واغلاماه وحصل الالباس بغلام المخاطب
المذكر نحو واغلامك في الموتث حي بالياء وقيل واغلاميه لئلا يقع
اللبس ويلحق اي الالف المضاف الله نحو وا امير المومنيناه ولا يلحق الصفة
خلافا للكوفيين فانه اجاز الحاق الالف الصفة لان الصفة والموصوف
كشيء واحد والاولى الفرق بين المضاف اليه وبين الصفة من وجهين احدهما
ان الصفة عند متممة والاضافة للمندوب بخلاف المضاف اليه فانه كالجزء
الدائم للمضاف دائما ذكر بعده او لم يذكر والثاني اي الصفة اسم
معرب منفصل عن المندوب بخلاف المضاف اليه فهو كسائر الاسماء المنفصلة
عن المندوب فلا يلحقها علامة الندبة ولا تندب الا الاسم المعروف
لان الغرض افادة عدوى في ذلك او طلب موافقة من العرب وهما انما
يحصلان بكونه معلوما معروفا الا ان يكون منتفعا به نحو واحر بناه فانه
لا يشترط التعريف فيه لفقدان الامرين المقتضيين للتعريف والالف والهاء
جلاه لان معناه ليس معينا منكرا بخلاف العلم فانه ربما استهر بالحمر فاذا سمع بذكره

هذا كانه جواب عن سوال مقدر وذلك لان المندوب اذا كان علما يمنع ان لا
يصح بدبته لانه ليس معنى مكدا ايضا وارجاه فاجاب بالفرق بان امتهان
معنى فقد صح النداء عليه دون الكره ويجوز حذف حرف النداء الا عن اسم الجنس
واسم الاشارة والمستغاث والمندوب لما في حذفها من الاجحاف وكثرته وهواى وهاالتي
ولام التعريف وما، وفي الناس اى ولما الناس ومعمول المستغاث والمندوب
من التصنيف المذكور لمفتصا مما او مفتصا مما مد الصوت طلبا للاستغاثة
واسماع الناس فالتصنيف حذف حرف النداء لانه مفتصا مما نحو يوسف اعرض
عن هذا وايها الرجل وصما ما لان لفوله ويجوز حذف حرف النداء لانه لابد من
فهما وجوه الحذف والمذكورة ومثل اصبح ليل وافد محنوق واعور عينك و
الحجر شاذ لحذف حرف النداء من اسم الجنس فيما اما اصبح ليل فاصله ان امرء
القيس بن حجر كان مغرما اى ابغضه النساء زوج امراه من طي فالقصته
وجعلت تقوله باحضار لقمتان اصبحت فرفع راسه ونظر فاذا الليل كما
هو فقوله اصبح ليل فرهب مثلا وافد محنوق فمثل بفرب لكل مضطر بجامل
فداء لمال تخليصا للنفقه واما اعور عنك والجر فمعناه احفظ عينك واحذر
الجر لان الاعور اذا اصيبت عينه الصحيحة بقي لا ينصر والتزم حذفه اى
حذف حرف النداء اللهم لوقوع المبهم خلافا لهم هذا مذهب البصريين
والكوفيون يقولون اصله الله امنا بخير ويستدلون بمثل قول الشاعر ان اذا
ما اصف اما تقول يا اللهم يا اللهما وهو عند البصريين شاذ لزم في بضيح
الكلام الجمع بين يا والميم وحذف المنادى عند الا لم نحو الا اسجدوا من
قرا اى الا ياهوم او ما ما اسجدوا واحتز بقوله فمن فر عن العراء الاخرى
وهي مشددة اللام من الا هو اصله ان لا والها من جملة الفعل المضارع اى
لان لا يسجدوا اى لاهدون ان لا يسجدوا والوان ايد اى الى السجود ويجيبه
يجرح عن لباب للدلالة احكام اخر يختص زيادة والحذف واختلاف الصيغة
فالاول الحاق فهم الزمان ناخرين في احواله نحو الله والاستغاثة ويكون مجانبه
بحركة المنادى الالف الواحد فانها فتحة الفتحي ياهناه يعني ان هنا اذا وقع

وقع منادى غير مستغاث يلحق بآخره زيادة فيقال في الشهد للمذكر ناهنانه
وفي الجمع ياسوناه في الناس ياهناه في المفرد وهنانه في المثنى
وفي الجمع ياهناوه فالزيادات مجانسة لحركة المنادى بالالف في حال الرفع
للمثنى والواو في حالة الرفع للجمع واستثنى الواحد فانه يقال ياهناه ولو كانت
زيادة مجانسة لحركة المنادى لقيل ياهنوه بالواو والها بدل من الواو
والتي هي ام عار لي اذا اصله هنا ومايدل الواو ها ومن الهمزة المنقلبة
عن الواو على راى اذا اصله هنا فقلبت الواو همزة ثم ابدلت الهمزة و
اصله على راى لي اى لها اصلة لابد على راى بدليل انه تصغر على هيئيمه
وزادت لغة الوقف على راى بدليل من المذكر وهنه للمونث والمونث على
راى بدليل انه تصغر على هيئيمة اى ما تكون تلك الزيادة في حال الوقف
خاصة وصار الاخير لجواز تحريكه حال السعة يا مهناه واحتج بجواز حمله
على باب اجراء الوصل مجرى الوقف والمنة الاول تبطلها ان العلامات لا
يلحقن نقل اللام اى علامات المنة والجمع والناس على اذكرنا نحو هنانه
فلو كانت الهاء لاصلية لالحقت العلامات بعد اللام وصل هنا هان في
المنة للمذكر وهنا مون في جمع المذكر والمنة من الاحكام التي يختص بالمنادى
الترخيم وهو حذف في اخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط اخر البعير من
غير علة والترخيم ايضا حذف من غير علة فبه وشرطه اى وشرط
الترخيم ان لا يكون مضافا لانه لو رخم من الجر الاول ومع الترخيم في وسط الكلمة
ولو رخم من الجر الذي لرخم ما ليس منادى لنقطاع ما مثل ولا مندوبا
ولا مستغاثا لان المطلوب فيهما مد الصوت ولا ما شبههما الترخيم ولا جملة
لان الجملة تحكى على حالها لدلالة على القصد ويكون اى المرخم اما علما زايد على
الثلثة احرف او ما شابهه يعني لشرط احد الامرين اما الاول فلان العلم ما
كثر بروفه فتلحق به التخفيف وشرط فيه الزيادة على الثلثة لانه لو كان
ثلثيا وصرف عنه لوجع الاسم الى ما ليس في الابنية المتمكنة خلافا للكوفيين
فانهم يجوزون ترخيم الثلاثي اذا كان محرك الوسط مفتوحه زون بالعم في عمرو واما

استراط بالبائث اذا لم يكن علما فلان الباء توجب بعلا مناسب الترخيم
العلم لكثرة استعماله وترخيم المؤنث لتقله مثل يا صالح لترخيم صلصلة وطرطبة
كدرى لترخيم كروان وانما كانا من السواد لترخيمها مع اسقاط العلمية و
بالبائث لان المحذوف يكون كالباقي في التقدير فيبقى ما قبل المحذوف
على حركته وسكونه الا ان ينقض الى الساكن فيعود الى حركته الاصلية
او يجعل مابقي كانه اخر بوامه في الترخيم وجهان احدهما ان يكون الحروف
في حكم الثابت لانه مراد وقطعا واذا كان مرادا فيبقى حكمه منا موالقياس
والوجه الثاني انه يجعل المحذوف شيئا منسيا ويوجه بانه حذف للاعلال و
من قواعدهم ان المحذوف للاعلال يعتد به شيئا ويجرى الاعراب على ما بقي بعد
بعد وبدا وبعد حذوف الالف في الاول سمي ما جعل المحذوف على حركته نحو
في حارث يكسر ما على سكونه نحو حرمل فيقال في ترخيمه يا حرف بسكون الفاء
اعتبارا للمحذوف الى ان ينقض الى الساكن نحو ساد اسم فاعل من سواد
لسمي به وانه لو حذف الدال الاخيرة لبقي قبله دال ساكنة لان المدغم ساكن يجد
الفا لبقي الساكنان فيرد الى حركته الاصلية اذ اصله سادد بوزن فاعل فيقال
يا ساد بكسر الدال فقوله الا ان ينقض استثنا من قوله او سكونه اى يبقى على سكونه
الا في هذين الصورتين فيعود على الاول وهو ان يكون كالباقي يا حارث
في يا حارث ويا حرق في يا حرقا في يا عثو ويا كرو ويا حر آو في المسمى بحمراوى
بفتح الواو في يا عثو لانه وسط لا طرف حتى يلزم ولبها يا وبا كرو بفتح فتحة الواو
فان قلت الواو متحركة وما قبلها مفتوح وكان حقها ان تقلب الفا قلت
الواو متحركة امام تعلل لان ما بعده الف مقدرة وهو مرمى في حكم الثابت
واذا كان له حكم الثابت لزم قلب الواو التي قبله الف لبلا يلتقي ساكنان
ويا ساما الرحى اى يا ساء افتح في العلف والواجر الالف من الطين وغيره حذف
الهاء ومى الالف لكن سقطت لسكون ما بعدها ويا طلح بفتح الحاء يا طلحة وعلى
الباقي وهو ان يجعل المحذوف منسيا لحقه طم آخره وبا عثى في يا عثو وحذف منه
الالف فبقي يا عثو المحذوف مسمى فالواو طرف والواو يستطرف مع ضمه ما قبله

ملبه بل يعلب بالكسر ما جعل كما دل حمع ادلوا وبا كرا قلب فيه الواو الفا فلا
يلزم من قلب الفا التقا الساكنان بخلاف اللغة الاولى ويا حرا فما زعموا
تقلب الواو وهمزة كان اصله يا حمراوى حذف يا النسبة فعلى الثاني فيها
يا حمرا وضم الواو لكن قلبوا الواو تاءت لانه واو بعد الف زائدة فحقه
ان يعلب همزة كما هو قاعدة للاعلال وبحو قائل في ما ول ومقتضى هذا ان
تقلب لواوا وانضاما همزة على الاول لوجود تلك العلة بينهما وهو انها واو
بعد الف زائدة وقد قالوا على الاول يا حمراء وبكرا واو من غير قلبها همزة
فلذلك قال المصنف فما زعموا اى قالوا ما لكنا وليس بسديد لان مقتضى
هذه العلة قلب الواو وهمزة في الموضعين قالوا واو حمراء هذه الموجمة تنصرف ان
سمي بها وفيه نظر ايضا وجه الانصراف فهو ان الهمزة ليست للبائث بل منقلبة
عن واو هي منقلبة عن همزة منقلبة عن الف البائث فبعد من البائث
به فلذلك انصرف واما وجه النظر فلانها بدل عن حرف بائث ولو مرادا مجاز
ان يعطى حكم الباقي ويمنع من الصرف وباسما اصله شوهة فلا رخم اعيد
اليه الكلمة ليلائم ايهم ممكن على حرفين ويا طلح ان نقول على المذهب
الثاني ويا طلحة بعد حذف الالف وجعل منسية له بقي لها الرفيضم وقد اجاز و
يا طلحة بالحام الباء بالحاء وفتحة ومنه قوله كلبني لهم يا هيم ناصب
وليل اقاسيه وطى اكوالب يعني ان طلحة اذا رخم حذف الالف منه فيقاس الاعلام
الباقية يا طلح بضم الحاء كما قلت يا جعل وقد اجازوا يا طلحة بفتح الباء والحام
البائث الحاء وفتحه الحاء ومنه البيت وبيانه انه اذا حذف الالف من طلحة
وقيل يا طلح بالضم حصل الالتباس اذ لا يعلم ان المنادى طلح او طلحة فرخمه
فاراد ان يفرق بينهما ويفرق بينهما لوجود الهاء فلا يدان يرد الباء وبعد
الرد اما ان نذكر بعد الحاء او قبله لا يمكن ان نذكر قبله لان الباء لا تفتح حشوا
بل تفتح بعد الحاء فالباقي مردودة لا يكون الا ساكنة لانه لو زدت متحركة فاما
ان تحرك بالضم او الفتح او الكسر فان ضممت ضارب على صون غير المرخم
فتعود المرخم الى صون غير المرخم وهو فاسد ولا وجه بكسرها ولا لفتحها ايضا

لانه منادى مفرد معرفه فلابد ان يرد ساكنه منفصله بلا فيفتح مفصه
من لا وفتح لا فلا لحاء ساكنه لعرض حركتها منفصله عنها اذ كل حركه بينها الا
والحا ساكنه والالف مردودة ساكنه يقبل فتحه لا الممرفه تقدير الى الما
المردودة لملاقاتها الما ساكنه بعد الحا الساكنه فتحه الملاقى الفتحة لاصليه
الوفكانت للحاء تفتح الحا ليلا يلتقى ساكنان ما قبل الما ساكن انصرف في الضعرة
باطلحة بفتح الحا والتا والاسقى وجه تعسف هذا الكلام وكذا في البيت و
موان ما با اميمة لو لم يكن مرخم نصب لما، لانه منادى مفرد معرفه وفتحها
بناء على هذا التقرير ولا يجوز هذا اى الوجه الذى في ياصاح فلا يضم اى
لانه تلك اللغة في نحو ياصاح من صاحب لان مرخمة ساد فلو ضم لكان الحذف
في حكم الطرح ولزوم ضمه الراء للترخيم الذى هو شاذ والرام ما هو شاذ
اشد من اركان اصل الشذوذ لان فيه تحذورين اركان السدود والتزامه
ولا في مرخم المسمى بحبلوى اى لا يجوز اللغه الثالثه ايضا في حبلوى لما يلزم
من كون الالف فيها لغير الماينث اى لوحذف بالنسبة والتقدير انه منسي فيقتضي
ان يقال حبلو والواو متحركه مفتوح ما قبلها فعامة ان يقلب الفا ويقال حبلى
والا لكون الالف للماينث لانها الف منقلبه عن واو فيلزم ان يكون فعلى بضم
الفا لغير الماينث وهو ممتنع وقياس مذهب الخفش ان يكون الفها الا
لحاق تحدث ومن هذا يعلم النظر المذكور في حمراء والحكم بضعفه كما ذكرناه من قبل
ولا في المسمى بطيلسان لما يلزم مما ليس من ابنيتهم اى لا يجوز الوجه الثالث
في المسمى بطيلسان اذ لو رخم بحذف طيلسان ومو عند جائز اذ ليس في كلامهم
فيعل بكسر العين في الصحيح والما جاز في المعتل في نحو سيد وبين وهين ومن
في مما ليس من ابنيتهم للبيان ولزوم ضمير فاعل الى ما اى للشئ الذى يلزم ومن
ما ليس من ابنيتهم فان كان في آخر الاسم زيادتان في حكم واحدة اى في حكم زيادة
واحدة حذفت نحو يا اسم وياعثم في يا اسمان وعثمان وان كان حرف صحيح قبلها من
زايدتين حذف ايضا ان كان اللتان الكبر من حرفين نحو يا منصور والا فالصحيح
لا غير قوله حذف ضمير يرجع الى الصحيح والمدة والحرفان يا الفيود والمدلول

المذكورة فاذا اتفق واحد اتفق حذفهما فاذا اتفق المدة قبله لم يحذفا مثل جعفر
وان وجدت المدة قبله ولم يكن زايدة لم يحذفا ايضا لمختار فان آخره صحيح وقبله
مدة لكنها ليست زايدة لان وزنها مفتعل او مفتعل اسم فاعل او مفعول وكذا اذا
اتفق كون الالف في اكثر من حرفين لم يحذفا كسعيد لان الياء الاسم على اكثر من حرفين والمراد
بالحرف الصحيح اعم من ان يكون حرف علة او لا يكون فان نحو مرمى اكثر من حرفين وعلة ولكنه
اصل لانه لام الفعل فيحذف ايضا كمنصور لان وزنه مفعول ولو قال اصلى لكان
اشبه لانه يوهم خروج ما كان آخره معتلا وليس كذلك قوله ولا اى وان لم يكن
قبله مدة الى آخره حينئذ يحذف الصحيح فقط وانما اقتضى عدم حذف الصحيح لانه لو
حذف معه غيره فان كان صحيحا لم يجز لان الصحيح لا يحذف تبعا للصحيح وان
كان آخره غير اصلى بل زايدا فقد عرف حذفه وكذا ان كان ما قبله غير زايد لانه
في حكم الاصلى فلا يحذف تبعا لاصلى آخر واما اذا لم يبق اكثر من حرفين فظاهر
لانه يبقى الاسم على حرفين لا سيما عند من يجعل المحذوف منسيا هذا عند البصريين
والثاني من شطرى المركب بمنزلة آخره بمنزلة التاء ايضا فيحذف الفا للسبب
اى كونه بمنزله سبب لحذفه ولفظ ايضا كان حقه ان يكون بعد قوله فيحذف
وقع في النسخ قبله وفيه حزازة اذ لم يبق فيما قبل شئ آخر بمنزله الياء ايضا قالوا
يا بعل في بعلبك كما يحذف للتانيث من الكلمه في نحو حمرا وجه مشابهة
الشطر الثاني لما التانيث كونه ملحقا بالاسم الاول بعد كما ان التصغير وارد بن
على الاسم الاول دون الثاني فيقال حضيرموت وحضيرمى في النسبة كما تصغر الجزء الاول
فيما عينه الفا وينسب اليه فيقال بصرى ومدره ولا يجوز الترخيم في غير النداء
لان الترخيم تخفيف مناسب لما يكثر استعماله وهو النداء فلم يجئ في غير النداء
الا في الضرورة اى في ضرورة الشعر كما قال الحارث بن كعب للجرهمى وداست اى
الحارث بن كعب ولم يمتنع منه اى في ترخيم غير النداء حتى جوز وهو حال
الضرورة ولم يمتنع فيه المذهب الاول وهو جعل المحذوف كالثابت والايقال
جاء الحارث بن كعب بكسر الراء ينبغي ان يضم على اللغة الاخرى وهو ان المحذوف
مبنى والباقي اسم بواسطه هذا مذهب المبرد وعلله بان الاسم على هذه اللغة

يصير كانه لم يحذف منه شئ فكانه لم يحصل الترخيم في غير النداء بخلاف ما اذا
كان في حكم الثابت بان اراد المحذوف يدل على انه مرخم والترخيم يكون
غالبا في النداء والمصنف اختار هذا المذهب ورد مذهب سيبويه
بقوله وما انشد سيبويه من نحو الا اضحبا كم رمّا ما واضحت منك شاسعة
اما ما فغير رده المبرد واشار الى انه قال الرواية وما عهدني كعهيد يا اما
وهذا الكلام في حكم الثابت فان اراد المحذوف يدل على انه مرخم والترخيم
يكون غالبا في النداء ضعف بل الاقوى مذهب سيبويه وهو انه وقع الترخيم
في غير النداء على الحتم جمعا اما على اللغة الاولى وظاهر قوله واضحت
منك شاسعة اما ما لان اما ما فاعل اضحب والميم معتوحة فيدل على ان
المحذوف هو الالف ما ورد المبرد ليس كما لان الرواية الصحيحة
لا يدفعها رواية اخرى فلعل الروايتين صحيحتان ويكفي في الاستدلال
رواية صحيحة واما على اللغة الثانية فقوله ديار منه اومى ياعتبا
اى آدميه يرخم في غير النداء وجعله منسيا فلذلك رفع ساء ولو كان
في حكم الثابت لابقاه على الفتح واما اضلان الصيغة فقولهم يا لوبان
هذا حكم اخر يختص بالنداء فان اللومان هو كبير اللوم ولا يقال في
غير النداء رجل لومان وكذا العدول نحو يا فسق معدولا عن فاسق
وبالكلع عن الكع الرجل اذا لم وهو الكع به ورجل الكع وامرء لكاع مثل قطام
وما لاما ان من اللوم فانه لا يستعمل الا في النداء ونحو اطرق ما الطوق
ثم اوى الى بيت معتد به لكاع من السواد هذا اراد على انه جاء في غير النداء
اذ الكلع خبر المبتدا وهو فقعد به واجاب انه منادى ومنه قولهم يا بؤ
اقبل وليس مرخم فلان والا لبؤ فلانا كما يكون فلا احذف منه حرفان
اذ لا يبقى بعد حذفهما اكثر من حرفين ولقولهم في الموت نادكم فتى هذا دليل
لغة على ان قد ليس مرخم فلان لان لو كان مرخم فلان لكان نا فلة مرخم افلانة
وليس كذلك لان مرخمه حينئذ يحذف الالف ما ها النداء وحذف الالف والنون
من الوسط فند على انه من الموت حذف وليس بترخيم والمذكر والموث لا يختلفان

في جواز الترخيم ومنعه غالبا وهو اى الترخيم في نحو مسكٍ فلا ما عن فلي من الفرقدات
وبله شيرا بدها محاج الفشطل اذ عصب بالعظ المغزل بدافع السبت
ولمهتفل في حالبت بضفا بلاعصت اى اجتمعت المعنى بل المحذوف والوجه
اختلاط الداده السبع جمع اسبا اى ضرب لسرية الاولى فسكت فهي بتدافع
كالسموح ذو الحلم ولا يقتل وتدافع مصدر لفعل محذوف اى هذه الابل
تتدافع اى يرفع بعضها بعضا كتدافع السموح لما ذكر ان مثل ما يختص بالنداء
اورد هذا البيت عليه فانه تدخل في غير النداء وهو قولهم عن قد وجاب بانه من
الضرورات ووزنه فعل تقدير والذاهب عنه الواو والتقدير فلو كفشق و
منها اى ومن المواضع التي يضم فيه الفعل قياسا باب الخاص ويكون على
طريقة النداء نحو انا افعل كذا ايها الرجل واما معرب العرب يفعل كذا والاسم منه
حرف النداء هذا على طريقة النداء لان قولك ايها الرجل يستعمل في النداء لارادة
تخصيص المخاطب طلب اهالم عليكم يستعمل الاختصاص المجرد من غير
طلب اقبال بل للمدح والاختصاص هو معنى قولك افعل كذا ايها الرجل افعل
كذا مختصا من بين الرجال وهو على صيغة النداء وليس بنداء ولذلك لا
يبنى فيه حرف النداء وعلى غير طريقته اى ويكون على غير طريقة
النداء يعني انه لا يصلح ان يكون منادى نحو عن العرب اقرب الناس اى اخص
العرب ولا يصلح ان يكون منادى لانه معرب باللام وقوله بانهما نكسفا لما
اى بكسفا عني مما واخص شمامها بالفتح جمع ضبابة وهي سحابة بيضاء
لارض كالملاءة ومنها اى ومن المواضع التي نصب على الاختصاص ما نصب
على المدح او الشتم او الترحم اما نحو الحمد لله الحميد بالنصب اى اخص الحميد
بالمدح والحمد لله اهل الملك اى اعني اهل الملك وحامله الحطب بنصب
حامله اى آدم حامله الحطب واما من قراها بالرفع فهو خبر للمبتدا
صواعقه وموزن بالمسكين اى ارحم المسكين والغالب عليه التعريف اى الغالب
على ما نصب على المدح ونحو التعريف وقد جاء نكرة في قوله وماوى الى نسوة
عطر وسعا مواضع مثل السعالي وجملة قاورها منه صداحا فطابه اين

الدجى لا طيا كالطحار اى اورد العشر مرصدا اى مكانا مرصد به الصايد
بدا اوحش حافظا به امن الدجى يعنى الصايد وقيل للصايد انه الدجى
لانه يمكن بالليل للصيد لا طحالا من نزل الدجى اى ملتصقا بالارض
فيخفى عن الصيد وشعثا بنصب على الذم السعلى جمع سعلاه وصواحبت
الغسلا والمواضع جمع موضع وهى الكثيرة الارضاع اوجمع موضع قاسع الكلب
ومنها اى ومن المواضع التى يضم فيها الفعل قياسا التحذير وحوالما المنصوب
بتقدير فعل تحذيرا مما بعده نحو اياك والاسد وماز واسد والسيف اى بح راسك عن
السيف وبح السيف عن مازن واصله ان مازنا المازنى اسر نحو العشرين فحملا
فغيب ليريح نفسه فجاء المازنى فحمل على سيفه فقال له فصه مازن راسك
والسيف فاعلم سماه مازنا باسم ابيه وقيل انه يرجم مازنى وقيل شدد ان يضم
ما ليس معلوم وحذف قبل يا النسبه وانما اريد الشدود دون لان اسمه
كدام ومعومازنى اى الفق نفسك ان يعترض الاسد والاسد ان يهلكك وانما ذكر
النفس لعلم ان الفعل والمفعول لا يكونان ضمير شئ واحد الا فى افعال
القلوب فقدر لعطا لنفس ليكون المفعول مطمئنا الاغلط ما مضمر المحذوف الفعل
ثم حذف المضاف فانفصل المجرور واعراب المضاف فصار ضميرا منفصلا ويقول
اياك من الاسد او على ان على حذف نحو اياك وان تخذف وقد يحذف حرف جر من ان تقول
اياك ان تخذف اى من ان تخذف والاحذف من الاسم فلا يقال اياك الاسد اى من الاسد
وانما حذف حرف الجر من ان ولم يجز حذفه من الاسم لان ان مستطيل بصلته
واسبك بحقيقة فحذف حرف الجر بخلاف الاسم المفرد فانه لا طول فيه قوله
لاستواء تقدير حرف الجر بخلاف الاسم والعطف معناه انه لا يجوز اياك
والاسد لانه اما ان يكون المحذوف حرف الجر او حرف العطف وكلاهما كان
فلذكر امتنع واما قوله واياك اياك المراء فانه الى السرعان والشر فساد او محمول
على الفرق او على ان المرء مصدر جار مجرى ان مازنى او على انه شروع فى كلام اخر
منصوب بفعل مقدر وما قبله مستأنف وهو قول الخليل هذا سوال وجواب
فالسوال ان المرء محذوف منه حرف الجر منه فاجاب لوجود انها انه ساد والباقى ان

ان محمول على الضرورة الشعرية اما منع فى سعة الكلام والثالث ان المؤخر
والمصدر مقدر بان والفعل كما تقول اعجبنى ضربك زيدا اى ضرب زيد فالمعنى
منزله ان مازنى والرابع انه ليس من هذا الباب بل المراد منصوب بفعل مقدر
فكانه قال بعد تمام الكلام احذر المرء او ذكر المحذر منه مكررا فتم لقوله تحذيرا
مما بعده فالتقدير هو المنوب نحو تحذيرا ونحوه منقسم الى قسمين احدهما ان
يكون تحذيرا مما بعده كالصورة السابقة والثانى ان يذكر المحذر منه مكررا
نحو الاسد الاسد والجدار والجدار والصبى الصبى والطريق الطريق اى احذر الاسد و
احذر الجدار المتداعى واحذر راطا الصبى وحذف الطريق وانما يلزم حذف العامل
فى هذا القسم لانه مكرر فهو بطريق زيدا ضربا ضربها واما اذا افرد ولم يكرر لم يكن
الملتزم حذف عامله ومنها اى ومن المواضع التى يضم فيها الفعل قياسا الاغراء
بكون مكررا ايضا نحو قولك اخاك اخاك ان من الحالم كسلع الى الهيجا بغير سلاح اى
الزم اخاك فحذف الفعل ومنها ما يضمر بشرط ان يفسرا ما بلفظ او معناه اولازم
معناه وهو عامل واقع بعد مستغنى عنه بضميره او متعلقه اى ومن المواضع
التى يضم فيها الفعل منصوب بضمر اى عامله بشرط ان يفسر فما عبارة عن المنصوب
وفى بضميره ضمير يرجع الى العامل اى المنصوب الذى يضمر عامله قوله وهو
الضمير راجع الى المفسر المدلول عليه بقوله اما بلفظه الى آخره فانه دال على
المفسريه والمفسر يه والمضمر واحد والضمير فى بعده راجع الى ما يه ما يضمر اى
واقع بعد الاسم الذى اضمر عامله وشرط العامل ان يستغنى عنه اى عن ذلك
الاسم بضميره او متعلقه اى متعلق ضميره لانه لو لم يستغن بواحد منهما لكان عاملا
فيما قبله ولا يكون هناك مضمر نحو زيدا ضربت فانما يكون مفسرا اذا استغنى
عنه بضميره او متعلقه نحو زيدا ضربته مثال قبل المضمر بلفظه او مرزت به
مثال ما فسر معناه فان مررت به بمعنى جاوزته وضربت غلامه مثال هذا
فسر المضمر بلازم معناه فان ضرب الغلام من لوازم اهانة السيد فالمضمر
مفسريه بمعنى الجملة اى ضربت وحرف اهتنك كل واحد يرجع الى واحد من
النوعين المذكورين فالرفع بالابتداء اجود عند عدم قرينة خلافه او وجود

اقوى منها كما مع عدم الطلب واذا للمفاجات اى الرفع فى زيدا ضربته نظائر
اجود لانه لا يخلو فيه الى الاضمار على شريطة التفسير وابتدا ما بعد خبره واما لكون الرفع بعد
فى صورتين احديهما اذا لم يوجد قرينة تخالف الرفع نحو زيد ضربته من غير تقدير
كلام اخر يقتضى النصب وقرينة الرفع لكن قرينة الرفع اقوى كما مع عدم
الطلب نحو ضربت زيدا واما عمرو فمقتضى قرينة معنوية النصب مقدم الجملة
الفعلية اذ يقتضى ان يقدر هذا ايضا الجملة فعلية واما قرينة للرفع لانه
يقع بعد المرفوع غالبا فقد اجتمع قرينتان لكن قرينة الرفع اقوى لان اما لا ينصب
بعد غالبا وترك المناسب لعطف الجملة الاسمية على الفعلية كثير فى الكلام مع كونه
النصب اولى من ترك قرينة الرفع فالرفع اقوى وقد يغير الطلب اختيارا عما ذكر
امامع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فانه يترجح النصب لان النصب لا يقع خبرا اما و
قد يتقدم قرينة النصب وهى الجملة الفعلية واذا للمفاجات من قرائن الرفع ايضا
لانه تقع بعد الجملة الاسمية نحو ضربت زيدا واذا عمرو ضربه بكر ويجب النصب عنه
العطف على جملة فعلية للمناسبة نحو لقيت القوم وزيدا مررت به والاختيار فيه نصب
زيد لتقدير فعل ويكون عطف للفعلية على الفعلية ويحصل المناسب بخلاف لقيت
القوم واما عمرو فقد مررت به او اذا عبد الله ضربه عمرو فانه لا يجوز فيه
النصب وان تقدم جملة فعلية لان اما لغير الطلب واذا للمفاجات وبيان
للرفع مما من قرينة النصب وهذان مثالان لما وجد فيه قرينة اقوى من قرينة
الرفع وفى موقع ملوبا بالفعل او اى هذا عطف على قوله عند العطف اى يختار
النصب عند الوعطف وفى موقع ملوبا بالفعل اولى كالواقع بعد حرف النفى والاستفهام
وحث وفى لام والنهى هذه مواقع تقدير الفعل فيها اولى من تقدير الاسم نحو
ما زيدا او ازيدا ضربته فان النفى والاستفهام فيه شأن للفعل وتقدير الفعل
اقوى واذا اقترن الفعل حا النصب وحث زيدا يحسن فاكرمه اى حث يحدد
لان حث هذا الشرط وملوبا طلب فعلا وزيدا اضربه مثال للامر ولا تضربه
مثال للنهى واما مثل ازيدا ذهب به فالرفع ليس الا اى لا يجوز الا الرفع لما ذكرنا
بقى بقى ان نشير هنا الصور التى مما يجوز نصبه اضمارا على شريطة التفسير لانه

لانه اسم ذكر بعده فعل مشتغل عنه بضميره فرفع هذا التوهم وقال يجب الرفع هنا
والاجود النصب وسبب اخراجه من الضابط ان اذكرنا بشرط المفسر ان يشتغل
عنه العامل فيما قبله بضميره او متعلقه وههنا لم يشتغل الفعل فيه عن العامل
بالضمير والمتعلق فان هذا الفعل لو فرض حرفا عليه لمن يعد فيما فعله
لان الفعل مجهول وملوما يعد ذكرا فيما قبله ولهذا لم يذكر المصنف ما ذكره
غيره وصوابه لو سلط عليه لنصبه لانه مشتغل عنه بقوله مشتغلا عنه
بضميره او متعلقه ههنا ليس المانع من العمل فيما قبله اشتغاله بالضمير او
بمتعلقه بل كونه رافعا وقوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا ليس منه اى
ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير مع ان ظاهره انه اسم
بعد فعل مشتغل عنه بمتعلق ضميره وهو **قوله** كل واحد منهما وانما لم يكن
من الباب لقوله فان الفاء تمنع الشرط عنه المبرد وجلدان عند السيبويه
اى فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى هم ابتدا واجلدوا وان قلت اذا كان ظاهره
انه داخل فى الضابط فنهاى فتدخرج هذه الصورة قلت لقوله مشتغل عنه
بضميره او متعلقه يعنى بشرط ان يكون المانع من العمل فيما قبله طو اشتغاله
بالضمير او متعلقه بل المانع عند المبرد كون الفاء تمنع الشرط وما بعد الفا
لا يعمل فيما قبله وان حذف هذا من الساعل فامتناعه عن العمل بالفا لا باشتغاله
بضميره او متعلقه فاما عند سيبويه فمما جلدان اذا الزانية والزانى مبتدا
وخبره محذوف وملوف كتاب الله او فيما يتلى عليكم اى فى كتاب الله حكم الزانية
والزانى فقدم هذه الجملة لما كان الحكم مجملا ابدا عليه لتقرى لبيان ذلك
الحكم معاد فاجلدوا كل واحد منهما منهما جلدان مشتغلان فلا على ما
احديهما فى الاخرى فالمانع عن العمل ليس اشتغاله بالضمير او متعلقه فقط
والمراد من **قوله** مشتغل عنه بضميره او متعلقه ان لا يكون المانع عن العمل
الا هذا الاشتغال فقط وهذه الصورة ليس المانع فيها ملوهذا الاشتغال
فقط على المذهبين وعند حرف ليس للمغايرة الصفة كقولهم اما كل سخلتا
نعد هذا عطف على قوله وفى موقع ملوبا الفعل اولى اى يجب النصب فى ثلثة مواضع

احدهما عند العطف على جمله فعلية والثاني ان تقع في موقع مفعول اولى و
الثالث عند خوف الضرر بالصفه واما لورفعها كل لكان خلقناه محمولا لامرين
احدهما ان يكون محذورا صفه شيء وهو غير مراد اذ ليس المراد ان الشيء المخلوق
لنا ملموس تقدر دون ما لم يكن مخلوقا لنا والثاني ان يكون خلقناه موقوع المحل
خبر الكل شيء ونصب المعنى المقصود اي كل شيء مخلوق لنا نقدرا ما اذا نصبنا
فالتقدير انا خلقنا كل شيء نقدرنا متعين للمعنى المقصود والحاصل ان الرفع
يحتمل الوجهين مقصود وغير مقصود والنصب يتعين للمقصود
فهو اوجح ويستويان اي الرفع والنصب في مثل زيد قام وعمر واكرمته عنده او دان
لان الجمله الاولى ذات وجهين لان مجموع زيد قام جمله اسمية وقام وحده جملة
فعلية فانا ذكر عنده او في داره ليلا يورد عليه انه لا يصح عطف الجملة
الثانية على الفعلية فقط لان المعطوف في حكم المعطوف عليه وفي المعطوف
عليه ضمير يرجع الى المبتدا، وليس في الجمله الثانيه ضمير يرجع الى المبتدا الا
وهو زيد فذكر معه ضميرا خر ليصح عود الى المبتدا، وفي النصب اذا وقع
بعد كلمه الا سلما الا الفعل كالشرط والتخصيص نحو ان زيدا مر به نضربه فان
حرف الشرط يقتضي فعلا دون اذا قدر الفعل وجب النصب وهلا زيدا ضربته
اي هلا ضربت زيدا ضربته لان حرف التخصيص لا يليه الا الفعل لفظا او تقديرا
وليس منه اي من الباب اي كل فعل في الذبر لفساد المعنى المقصود يتوهم
ايضا انه من الباب لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره مثل زيدا ضربته ،
فرفع التوهم بانه لو كان من الباب ونصبه كل شيء لكان التقدير فعلوا كل شيء في
الذبر وهو معنى فاسد الذبر هي صحف الملائكه ليس محلا ليفعلهم فليس من
الباب والحق ان المانع من العمل فيما قبله ليس له الساعل فقط بل فساد المعنى
فتعين الرفع لكونه مبتدا وفعله جمله مجرورة المحل صفه لشيء اي كل شيء مفعول
لهم من الاشرار الدانيات ومكتوب في الذبر وهو معنى صحيح ومن المنصوبات
الحال وهي ما سيق لهيئة الفاعل او المفعول لفظا او معنى الحال في كالصفه لكن
الصفه مبنيه لهيئة الذات لا باعتبار كونها فاعلا او مفعولا والحال مبين لهيئتها

باعتبار كونها فاعلا او مفعولا فاذا قلت جاءني الطريف من مدات
وان لم يوجد هن الصفه حاله اسناد الفعل اليه واطلق ليشمل المفعول المطلق
ايضا نحو ضربت زيدا الضرب شديدا فانه مبين لهيئة المفعول المطلق الفاعل
والا للمفعول به ويخرج عن هذا اللفظ ظاهر الحال من المضاف اليه نحو ركبت
وجه هند ضاحكه فانه حال عن الفاعل والا عن المفعول الا ان تقدر
اضافه معنى فعل وكفاه عامل وقد جاء الحال عن المضاف اليه في التنزيل نحو
ملة ابرهيم حنيفا وان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين **قوله** لفظا او معنى
يعم للفاعل والمفعول نحو ضربت زيدا راكبا مثال للحال عن الفاعل لفظا او
ضربت زيدا راكبا مثال الحال عن المفعول لفظا والمثالان يحتمل كل واحد منهما
ان يكون حالا عن الفاعل او المفعول لكن الاظهر ما ذكرنا وما سائر ما سال
للفاعل المعنوي لان المعنى ما تضمن فاما فالفاعل معنوي فالمستتر فيه ايضا
معنوي وهذا بعكس مثال الحال عن المفعول يعني لان التقدير المشار اليه
في حال السيخوخه يعني وقد يكون اي الحال لهما اي الفاعل والمفعول على الجمع و
التفريق نحو لقيته راكبين هذا مثال للجمع اي لقيته واياه راكبين وهو راكب ايضا
ومصدر مخدرا مثال لما كان الحال لهما ايضا على التفريق اي لقيته واياها مصعد
وهو مخدرا وبالعكس وعاملها الفعل كالامثله المذكورة او شبهه من اسم الفاعل
او اسم المفعول او الصفه المشبهه او المصدر او افعل التفضيل ويتقدمه
اي يتقدم الحال العامل اللفظي وهو الفعل اي شبهه جوازا نحو ضربي زيدا قائما و
اصله ايهم موجودون المبهم وهم مجهولون فاذا صدر وبرق او استعمل كلا
واحد بحسب ما فهم يوجد اول وهلة اول ضرب في اختلاف الناس وتفوههم في الخلاق
وشتى فعل من شذ اذا تفرق وهي حال اي يوجد كلهم متفرقين ويتعين وجوبا
كان السال ما لا ما تقدم الحال فيه على الفعل وهذا سال لما تقدم على سببه
الفعل وهو كجالس ولزوما اي ويتقدمه لزوما مما اذا تضمن اي الحال
معنى استفهام نحو كيف فعلت في سال كون العامل فعلا او كيف زيد قاعدا في
سال سببه الفعل اي على اي الحال فعلت ومعناه عطف قوله الفعل اي عامل

لفعل او شبهه او معناه كالمستقر من الظروف كزيد في الدار جالسا فان
الظرف مستقر على ما فسرناه من فعل واسم الاسان نحو هذا رجل سيجا فان العامل
معنى الاسان في ذا وهو وقال الشنتمري نحو ها هو زيد معناه فجلسا حال عن معنى التنبيه
في ها اي اشكر حاله ايقاعك على هذه الجملة وهو زيد وذو الحال هو كاف في اسم
المستقر في ست وليس ذو الحال زيدا اذ لو كان هو ذو الحال لم يكن العامل فيه
التنبيه والا لزم ان لم يكن العامل في الحال وذي الحال واحد اني العامل في زيد
الذي هو خبر ليس الذي هو بمعنى التنبيه بل يجرد عن العامل اللفظية وكني
لت ولعل وكان فانها يتضمن معاني الافعال اذ لت يتضمن معنى التمني و
لعل معنى الترجي وكان معنى التشبيه فهذه اشبه لما كان العامل فيها معنى
الفعل ولا يتقدمه اي لا يتقدم الحال معنى الحال الفعل لضعفه بخلاف الفعل او
شبهه يتقدمها بخلاف الظرف نحو كل يوم لك درهم ولا تقول قائما لك درهم بمعنى
ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي نحو كل يوم لك درهم ولا يتقدم الحال
على العامل المعنوي والفرق انهم يتسعون في الظروف ما يتسعون في غيرها
وله نظائر وقد اجيز تقدمها اي تقدم الحال اضطرارا شبيها بالمستقر باللغو
يعني اذا كان الحال ظرفا مجازا ان يتقدم على العامل المعنوي في الصورة الظرفية
وقوله شبيها بالمستقر باللغو معناه ان الظرف قسمان لغو وهو ما لا يقدر
له متعلق نحو زيد في الدار ويكون متعلقه مذكورا او المستقر ما يكون متعلقة من
الافعال العامة ومقدرا فعلا ملفوظا وقد ذكرنا ان الظرف اللغة جازا ان
تتقدم على العامل المعنوي للحال اذا كان ظرفا مكون مستقرا نحو عندك
الفرس اي حاصل على الفرس فاذا قلت في الدار لك درهم حمله وفي الدار
حال اي كائنا في الكلام فالحال ظرف مستقر جاز ان تتقدم على العامل المعنوي
كما جاز تقدم الظرف اللغو عليه **ولا تتقدم** اي الحال صاحبها المجرور على الاصح
نحو مررت بها جالسة هند اضلت تتقدم الحال على ذي الحال المجرور قال البصريون
على منعه وقد اجاز بعض الكوفيين ووجه الجواز انه حال عن معمول فعل
لفظ مجازا التصرف فيه بالتقديم والتاخير فجاز كما يجوز على ذي الحال المرفوع و

والمنصوب جاز التقدم على المجرور ووجه المنع انه لم يسمع عن العرب تقدمه
ووجد معنى مناسب يمنع من التقدم على المجرور وهو ان حال المجرور
في المعنى صفة بصاحبها فهي معمولة في المعنى بحرف الجر ان معمول الجار لا يتقدم
عليه فتقدم معمول الجار اولى بتقدمها بان لا يتقدم عليه وهذا المعنى لا
يمكنه في المرفوع والمنصوب فلذلك افترقا الا ان يكون اي الحال ظرفا فانه
يجوز تقدمها على المجرور لما لصورة الظرفية ايضا والاجود **يجوز** مطلقا
اي يجوز تقدم الحال على ذي الحال المجرور مطلقا اي ظرفا كان الحال او
غيره **كقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس** احتج من جوز تقدم
الحال على ذي الحال المجرور بالاية فان كافة حال من الناس وهو مجرور واي
اي ما ارسلناك الا للناس كافة **وقد تقدم** وانما لم يكن فيه حجة لانه
محتمل ان يكون حالا من الكاف في ارسلناك والتاء للمبالغة كعلامة اي ارسلناك
الناس عن الشرك ويحتمل ايضا ان يكون مصدرا لان الفاعل قد يجيء
المصدر كالكاذبة والعافية فلفظ كافة بمعنى كفا وهو مصدر لفعل محذوف
وهو كف اي ما ارسلناك الا لكف كفا وتقدم اي الحال غير المجرور اذا الحال عنه
المجرور نحو جاءني راكبا زيد فانه حال عن زيد وقد تقدم عليه ووجوبا في
نحو جاءني راكبا ابوه صاحبه فان لا دم مفعولا راكبا وجب تقدم الحال
هنا على ذي الحال لئلا يلزم لو قدم ذو الحال عود الضمير اي ها يا خر عنه لفظا
ومعنى لو قيل جاء صاحبه راكبا لا دمه اي صاحب لا دم **وحقها** اي وحق الحال
ان تكون نكرة لوجهين احدهما انه حكم على ذي الحال وحق الحكم ان يكون نكرة
والثاني انها لو كان معرفة لا لتبست بالصفة في بعض المواضع نحو جاءني زيدا
الراكب وكذا اي وحق كون حقها ان تكون نكرة **تمتنع** اضمارها اي يمتنع كونه الحال
نحو جاءني زيد فاما وحاتمه عمرو والضمير في جلسه لواما لان المضمر
يكون معرفة ونحو قوله ما وردها الغداك ولم يدعها وليس على بعض
الرجال ونحو فعل جهدك وطاقتك وقد ركب وحده وغير المطاوع اي نحو جاء عوده على بدئه
مسلولا وكذا نحو جاءوا مصقعين بتقديم او رد هذه الصفة فانها احوال معارف

طاهرا مع ان حق الحال ان يكون نكره واجاب لقوله متناولا اما العراك فتاويله
وجهان احدهما انه مصدر لفعل محذوف اى معرك العراك ومعرك معترضا لا
والجمله نكرة والثانى ان العراك بمعنى معتركه فالصون وان كانت معرفه
فهى فى التقدير بنكرة كانه قيل فى ضمير المعارق وهى فى المعنى نكرة
وكذا الثانى ان فى حمدك وطاهرك اى يحمد جهدك او يعنى جامدا وكذا طاهرك
اى يطئن طاهرك او طاهرا يعنى مطيقا وكذا اوصن اما مصدر وجد يجد وجدا
كوعد يعد وعدا او وصن بمعنى واصلا او منفردا واما فصيم مقتضيهم ما
ينبغى ان يكون حالا وبيدانه يعنى يجتمعون والصر الكلمة من القص وهو الكسر
قد يستعمل القص فى موضع الوقوع فى رعه وكان معناه وقع بعضهم على
البعض وجمعوا وروى فارسلها العراك والست للبيد نصف جبر وجبر فقد
ولابى المار اى اورد للغد لان رفقه واصرد ولم يردها اى لم يطردها لانه يخاف
النياض تخلاف الرعاة الذين يردون ام لا بل فاذا وردت الماء جلدوها قطعا
حتى تروى والدخان ان يبدو لعطش يغشى وشرب عرة فى الابل التى لم تشرب بعد حتى
شربها اذا كان التغير كدرا او شديد العطش والضعيف البعض بالصاد
المهملة نوع من الكعب العرك واماله الراس نحو الى اى يميل اعناقها الى الماء
فى الدخان وروى بالضاد المعجمة نوع جدا اى لم يسقى لعرع انه بعضها
والبعض الجله قال السيرافى يريد ان بعضها يرحم بعضا حتى لا تقدر ان تحرك
بسبب الازدحام فهو واقف مرحوم لا يمكن لحركه نحو وليم مررت بهم الجماء الغفير
معلى زنة اللام فهو حال معرفه ايضا بمعنى حاسنى عاريين والحاس حد الشئ اذا
اصح والعفر صفته وهى من عفر العنم السماء اذا اعطاها كانهم عظوا
الارض لكثرتهم **قوله** معلى زنة اللام لعل معناه انه بمعنى نكرة كان العراك
بمعنى معترك وكان لاوردن ان نقول تاويله انه بمعنى نكرة كان العراك بمعنى حوزة
وحد بمعنى مفردا وصاحبها لا يكون نكرة لوجهين احدهما انه محكوم عليه فى
المعنى وحق المحكوم عليه ان يكون معرفه والثانى انه لو كان نكرة لالتبس
بالصفه فى بعض المواضع كما اذا اولت رجلا اكام استثنى من النكرة

النكره صورا فقال الا موصوفه او معينه على المعرفه لاستغراقها او واقعه فى
حز الاستفهام وبعد الانفضا للنفى او منقدما عليهم الحال نحو ما فى رجل من بنى
تميم فارسا هذا مثال لما كان ذو الحال فيه نكرة موصوفة ونحو قوله بعال فيها
يعرف كل امر حليم امراة هذا مثال لما كان ذو الحال نكرة لكنها معرفه يعنى عنا
المعرفه لاستغراقها ان حملت امرا لا من كل امر وقوله لا ولكن احداى الاجام
ملجوفا فاليوم الوعل الجهام **قوله** ممحوفا مثال للحال عن نكرة وهو احد يعنى
عنا المعرفه لاستغراقها ايضا ونوقعها فى نساق النفى وهل اياك رجل راكبا
مثال للحال عن نكرة واقعة فى حز الاستفهام وانما صح لكن الاستفهام فى حكم
النفى لان الجمله الاستفهامية غير واجبة فهو كالنفى ومعنى قولهم غير واجبه
انه ليس بخبر يقع فى فشاركه النفى لانه ايضا ليس بخبر بنوفى وما جانى رجل الا
راكبا مثال لما وقع الحال فيه بعد الا نفضا للنفى وفيه بحث وهو ان المجرد من الا يكفى
فى كون ذى الحال نكرة وكان يحتمل ان يقال وجه صحة كون ذى الحال نكره
كونه للعموم ايضا ان هذه النكرة فى سياق النفى وهو مسلم لو كان احدا الا انه
ورد عليه وتخصيص ولم يرد على احد تخصيص ويحتمل ان يقال وجه الجواز انه
انه حال من نكرة موصوفه باعم عام الاحوال الا فى حال الركوب فهو استثنا عن
عام ايضا وعلى الاحوال فهو فى الحقيقه ليس حالا عن رجل وجد بل عن رجل موصوف
بالعموم عام الاحوال انه مفرع او ملجا فى رجل موصف بصفه الا هذه الصفه وجاءنى
راكبا رجل هذا مثال لما تقدم الحال على النكرة وانما جاز لانه لو اخر لم يجز لالتباسه
بالصفه فى بعض الصور فلما كان تقدمه ممتنع ان يكون صفه متعين الحال
وفيه نظر مما ذكرنا فى ان ذا الحال لا يكون نكرة الا من احد هذين الالتباس وانما
كون ذى الحال محكوما عليه وحقه ان يكون معرفه وبالتقدم لا يرتفع
كون ذا الحال محكوما عليه فيستوى فى الامتناع هذه العله تقدم الحال وتاخرها
الا ان يقال بعدم الحكم لورود تخصيصا ولذلك عاد كون الفاعل نكرة مع انه مبتدا
محكوم عليه لتقدم الحكم عليه وضعف فى عدها اى ضعف كون ذى الحال
نكره فى عد الصور المذكوره المستثناه حيث لم يوجد صحيح وملجا فيه على صفته

قول السلعة ولعل سعدى اراد انه يحتمل فى البيت ان يكون المصح الاستغراق
وان كان شعدى علما فلا امتشهاد فيه اصلا وهى اى الحال فى الاصل العام اى
الغالب اسم مستق وبعد تتم مصدرا ما فالاسم اما المستق نحو اسه كضا اى راكضا
وبله بصرا اى صابرا او مصبورا او انه قياس اى ان اتباع المصدر حالا هذا
الماويل قياس فى كل ما دل عليه الفعل نحو الاسرعة وفى رجله فانهما من انواع
الاسان نحو لاف اباضحاكا وركاو جودنا كلا وضربا وغير ذلك فانها اسماء من
انواع الاسان نحو لافا لسيبويه حيث نص على السماع لا كونها على انها اسماء جامدة
مطلقا وذهب المبرد الى انها قياسية ان كان فى الفعل دلالة عليها بان يكون
من انواع الفعل ولعل المصنف شرحها باختيار مذهب المبرد ولا كونها على
طلقه وقد تكون اى الحال اسما اى غير مستق ولا مصدر بل اسما جامدا على ضرب
من التاويل بجعله فى معنى المستق كما سبانى نحو ما اكثر تمرك ومنه لله علىّ
على ان ما مبتدا خبره محذوف اى حاصل ممكن مقدرا او حاصل ممكن لله علىّ
هذا الحال وهو كونه مقدرا بهذا القدر وسماه اى وسمى ما اسما ماكورا للتفصيل نحو
بعت الحساب ياباما اى منونا مفصلا ومنه كلمته فاه الى فى وبايعته يدا بيد
سا بيشار ساه ودرما والاصل فيها الحال اذ النقد مركلمته فوه الى فى
ويد بيد اى متصل بيدى وبعت لساساه بدرهم وانما كان الاصل فيها
الحال ولم يصح ان يكون هذه المفردات اجوبة الا ان المبتدة اذا اسمت بها اى
من الجمل دون المفرد لان كل واحد من تلك المفردات لا يستقل بالدلالة على
الهيئة المصححة للحالية لان ولكلمه فاه وحين لا يدل على المشافهة الا بضميمة
قوله الى فى وكذا معنى النقد لا يفهم من لفظ يدا وحين وكذا معنى المعابلة
لا يفهم من لفظ شاه ولا من لفظ درما وحين بد يفهم من الجملة ونى شياه مع
درهم الا انهم وضعوها اى وضعوا هذه الاسماء التى وقعت عالا موضوعة
لوازمها اى لوازم الجملة المفردة بحاذاة الوهم اليها اى الى تلك اللوازم للكلة
الاستعمال من غير نظر اى اجرايها اعنى ان قوله الى فى لا يفهم منه المشافهة من
غير نظر الى تفصيل اجزايها حتى يفهم ذلك المعنى من غير ان يخطر بباله من المتكلم و

والمدلول الجار فلما كان كذلك جعل كالمفردات فاعرف العامل منها اى من
تلك الاجزاء الحال وهو الاول فى الاولين اى اللفظ الاول وهو فوه ويدا
فى الاولين اى فى المثالين الاولين وكلاهما وهو شاه بدرهم فى الثالث اى
فى المثال الثالث بعد ابدال العطف وهو الولو من واه المصاحبة وهى
اللام الواو ولما كان معنى حسنة كان معنى بالمصاحبة ومنه اى ومما وقع
الحال اسما جامدا هذا ابسر اطيب منه رطبا والعامل فى بسر اسم الاسان على راى
اطيب منه رطبا ومعمول محذوف على راى آخر هذا اذا وجد بسرا اطيب منه رطبا اى
اذا وجد رطبا ويوجد فى بعض النسخ اذا وجد رطبا الا انهم حذفوا الظرف
وما اضيف هو اليه اى الفعل المضاف سدا بالحال مسدّ كما فى ضربى زيدا
قايما وقعود اختلاف السابق فى عامل الظرف يعنى اذا قدر وهو اذا و
جد فيحصل اختلاف السابق فى عامل الظرف حتى يكون الغالب فى الظرف
اسم الاسارة على راى واطيب على راى واصح انه اطيب اى واصح ان العامل
فى بسر اطيب لا اسم الاشان بصحته والمشار اليه ملح او رطب استعمالا وحث
لا اسم اشان ولما يلزم فى غير من تفصيل الشى على نفسه باعتبار حالة
واحدة اذ الاول هو بسرا من حيثية هذا الحيثية لوجود على ان العامل
هو اطيب لا اسم لاسان لاول انه لو كان العامل اسم لاشان لم يصح الكلام
اذ لم يكن المشار اليه بسرا لكن يصح والمشار اليه ملح او رطب بيان
الملازمة ان العامل هو المقيد بالحال فلو كان العامل اسم الاسان
لتقيدت لاشان بحال البسرية واما انتفاء التالى فلانه بالاستعمال
اذ يستعمل هذا الكلام فى غير الكلام حال البسرية والثانى انه لو كان
اسم الاشان هو العامل لم يستقم الكلام لوقوع موقع اسم الاشان
اسم آخر لا يدل على الاسان لكنه يستقيم اذ يقال مرّ بى بسرا اطيب
منه رطبا فتعين ان يكون العامل هو اطيب لا اسم لاسان و
الثالث انه لو كان اسم الاسان هو العامل يكابدا من ثمه اسم

الاسان لامن تمه اطيب كانه قال المشار اليه في حال البسرية فنيع اطيب
حاصلا في رطبا وحين لكن الاطيبة لا تعقل الا باعتبارين وحينئذ يكون
الاطيبة باعتبار حالة واحدة وموحاله الرطبية فيلزم بفضل الشي على نفسه
اذ لا تعقل اطيب بسرا على التقدير لانه من بسره هنا قلت مسلم ان
الاطيب لا تعقل الا باعتبارين لكن لانسلم انه يشترط ان يكون الاعتباران
معمولين له قلت ان اطيب اذا كان عاملا لاستعماله على معنى التفضيل في
معنى التفضل نسبة واحدة يستدعي طرفين مفضلا ومفضلا عنه فلما
كان عاملا في المفضل عليه وجب ان يكون عاملا في المفضل افضلا ان نسبة
الافضلية اليهما واحدة واختلاف لوازم تعدد الوجه بحاثين مختلفتين برطب
باعتبار اذ الاول باعتبار الفضل والثاني باعتبار المفعولية فعيلة في
الاولى في الاول عمل الفعل الصريح وكذا نقيضه وفي الثاني عمل المعنى فامتنع
التقدم هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان لعامل ان يقول لا يبعد ان
يكون اطيب عاملا في بسرا وفي رطبا معا انهما حالان مختلفتان والاصح
ان يكون حامل واحد عمل في حالين مختلفتين دفعة واحدة نحو ضربت
راكبا ماشيا في حالة واحدة لان التقييد بالحال يفيد ما سواه فاذا قلت ضربت
راكبا معناه ان الضرب بعيد حال الركوب ولم يوجد في غيره وكذا لو قلت
ماشيا مقيدا دون الركوب فلو جمعت بينهما يلزم ان يكون التقييد
بكل واحد منهما نفيا للاخر فيلزم ان يكون التقدير هذا اطيب
بسرا رطبا وهو غير مستقيم كما في المثال المذكور فاجاب بانه ليس هو ازفا
للمثال الذي ذكرته وهو ضربت اذ ليس له جهتان بخلاف اطيب انه دال
على الافضلية وهو نسبة مستدعية على طرفين فاضلا ومفضولا فمفهومه
يستدعي حالين مختلفين باعتبار اصل الفضل وباعتبار المفضولية
فصح كونه عاملا في حالين مختلفين لكونه مشتملا على اعتبارين مختلفين
فهو عامل في كل حال باعتبار فيه من الاعتبارين ثم يوهم سؤالا اخر وان اطيب
هم جاز اعماله فما تقدم عليه وهو بسرا فاجاب بان عمله في بسرا باعتبار

باعتبار الفضل المدلول عليه بلفظ اطيب فهو كالفعل فجاز تقدم معمول
عليه بهذا الاعتبار ولذلك امتنع تقديم رطبا عليه وقد نظر لان اطيب
من سبب الفعل وسبب الفعل كالفعل في جواز تقدم الحال عليه ومدلوله هو
اصل الفضل فاضلا ومفضولا فاما ان يكون الطرفان داخلين في مفهومه
واما جعل احدهما لطرفين وهو الفاضلة من مدلول الفعل وجعل الاخر وهو
المفعولية من معنى الفعل فهو ممنوع و **قوله** فامتنع التقدم عن
لوازم جعل المفضول له من دلالته على المعنى وهو محل البحث هم الحقيق
ان معنى اصل الفعل من غير الترجيح هو العامل في الحالين هو الفعل و
هو ظاهر واذا اردت ترجيح طيب على طيب فعنه عبارتان مختصرة
وبطوله والترجيح لا مدخل له في كونه عاملا في الحال بل هو خبر محض وكذا
في العبارة المختصرة وهي هذا بسرا اطيب منه رطبا العامل في الحالين
اصل الطيب اذا الطيب في الموضعين والترجيح من عنهما بعبارة
مخصوصة وهي اطيب والاسكان معناه مطولا ومختصرا واحدا وان اختلفا في
التعبير فعلى هذا خرج الجواب عن السؤال احدهما هو انه لم يعمل العامل في
حالين مختلفين وجوابه انه اعني الطيب عند التفكيك ترجح له عاملين
وهو طيبه بسرا وطيبه رطبا والباقي انه لم يعمل في الحال المتقدمة مع
ان عمل الفعل ضعيف اي لا يعمل في نظر وجوابه ان عمله باعتبار نسبته
لاصله الطيب لا باعتبار الترجيح على ما لخصناه اذا العرض ترجح طيبته
بسرا على طيب رطبا فاصل الطيب هو العامل في الحالين دون الترجيح فانه
طيب لبعض مفعوليه يعمل فيما قبله لا الترجيح على انا نقول الحال في
المعنى ظرف فجاز ان يعمل فيه متقدمة او متاخرة لملاحظة الطريقة
بالضمير في الحال على لفظ الكتاب وقد ادعى بعض ان يكون عمله في موضع
باعتبار المفعولية وفي موضع باعتبار الترجيح وهو ليس كذلك اذ العامل
في الحالين هو اصل الطيب لا الترجيح وهو في نهاية الوضوح اي
الحال معنى الموطاه ان

يعاد ذو الحال في الحال ايضا ففي مثالنا ومكررا انزلناه غرسا كان
حالا مقدرة فلما اعاد ورددا وكان ذا الحال سمنة موطاه لان جواب ما
من قبل مره في انزلناه فذكر على سبيل التمهيد والتوطئة ونظيره
طبت زيدا قائما فان معناه طبت قيام زيد اذ الموطون هو القيام
لا ان زيدا وذكر زيد على سبيل التمهيد والتوطئة فلذلك سمنت موطاه
اى مذكوره على سبيل التوطيه والا فالجزء الاول من الحال وهو ذا نا عن
ذى الحال وهو مفعول انزلنا ويكون اى الحال جمله خبرية اما الاسمية بالواو
والضمير نحو جاءني زيد وابوه قائم او بالواو وحدها نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة
اجراها مجرى الظرف معنى ان الحال اصله ان يكون مفردا لانه من المنصوبات
وقد يكون جمله خبرية لتقدير المفرد واحضر ما لحوجته عن الانسانيه فانها
لا تقع حالا كما لا تقع خبر المبتدا، والجمله ما استملت على المسند والمسند اليه
كانت مستغنيه فاحتاجت الى رابط بينها وبين ذى الحال والرابط اما الواو و
الضمير معا وهو في غاية القوة واما الواو وحدها وهو اقوى من الضمير وحده
لان الواو ويدل في الابتداء على الربط والضمير لا يلزم ان يكون في المبتدا ففي
الواو والمشعر بالحال في اول الامر معلوم فلذلك وقال او بالضمير وحده على ضعف
نحو ولوا احمالهم يبكون عامر الى جنب سرباله ولم يمزق اى وسربالهم لم يمزق
والواو للحال في قوله اجراها مجرى الظرف معناه ان الحال في المعنى كالظرف
لان معنى جاءني زيد وابوه قائم جاءني في حال قيام ابيه فلما جاز ان يخلو الظرف
عن الضمير جاز ان تخلو الجمله الواقعة حالا عن الضمير والمضارع المثبت
بالضمير وحده نحو جاءني زيد يضرب وانما لم يلزم الواو لان الفعل المضارع مقدر
باسم الفاعل وفي اسم الفاعل يشترط الضمير وحده اذا وقع حالا فكذا المضارع
وقولهم دون ذاك ويبقى الحمار ليست الجمله فيه حالا بل هو كلام مستقل اى اذكر
دون ذاك فانه يبقى الحمار بدون ذلك لمبالغة اصل المثل ان انسانا اراد
بيع حماره فقال لشهود اطرحوا ذا ويبقى الحمار فلما رجل به السوق قال له المشتري
هذا حمارك الذي كنت تصيد عليه الوحش فقال دون ذاك ويبقى الحمار اى

اى الزم ولا تدون الذي يقول فان الحمار يبقى بدون هذه السمة وما
سواهما اى ما سوى جمله الاسمية والمضارع المثبت بالواو والضمير او بهما
وما سواهما هو المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي فكل واحد منهما
امامع الواو او مع الضمير ومع كليهما فهي نسعة امثله وهي طاهرة والا يد في
الماضي المثبت من طاهرة مد عليه النحويون انها ليست الماضي ومنه من
الحال والزمه معه قد لفظا او تقديرا لموافق منه زمن الفعل العامل
وفيه نظر لانه ان كان الغرض من الايتان بعد مقارنة زمن الحال لزمان
العامل فلا يحصل من الايتان بعد لانه جاز ان يكون العامل ماضيا والحال
الذي اوقعت بعد قرينة من الحال فحينئذ ان لا يكون زمانه وزمان العامل
واصل فعل الاستمرار ورد ذلك والاخراج هذا التعليل الى بيد المطلوب
وهو مقارنة الحال الا ان يريد ان الفعل وان كان وقوعه في الزمان
الماضي لكن اراد الفعل الى الفاعل يكون حال الاخبار فلو كان الحال ماضيا
غير مقترن من الحال فقد لكان الفعل حاله الاسناد مفيدا الحال لا يكون
مقارنا لذلك الشرط قد فاتكم اذا قلت جاء زيد وقد ركب والمعنى
كان راكبا قبله لكن اسناد المجيء حصل حاله الاخبار فالحال ينبغي ان يكون
ايضا واقعا حاله الاخبار لتحصل التوافق ويجوز حذف لفظا خلافا لسيبويه و
بأويله وجاءوكم حصرت صدورهم اى عن صعف لما ان صفة الموطاه
في حكمها لا سيما والموصوف محذوف استدل المجوزون لحذف قد وقوعه
من قوله تعالى او جاءوكم حصرت اى وقد حصرت وبقول الشاعر وهو
كما ينقض العصفور بلله القطر اى وقد بلله وسيبويه لم يجوز حذفه و
اول الاية بان حصرت ليست حالا بل هو صفة موصوف محذوف والتقدير
جاءوكم حصرت صدورهم والمصنف استضعف هذا التاويل وقال اذا ورد
الموصوف يكون حالا لموطئة وصفه الموطاه في حكم الحال في الحاجة بقصدها
يعني كما ان الماضي المثبت يكون معه قد لتصفه الموطئة اذا كان ماضيا يلزم
معه قد ايضا لا سيما والموصوف محذوف فاذا حذف الموصوف يكون في حكم

الحال والاثنان وقد يكون اولى وفيه نظر لان سيبويه ان يمنع ذلك والمصنف لم يات بدليل على ما ادعاه وتاويل المبرد بالدعا بيطله ما بعد يعني ان المبرد ايضا لا يجوز حذف قد وواو الحالة بان حضرت ليس بحال بل هو دعا كانه قال اوجاؤكم حضر الله صدورهم وصنفهاه معنى **قوله** تبطله ما بعد انما بعد هو قوله او تقاتلوا قومهم بدع ذلك لان قوله او تقاتلوكم فلو كان للدعا لكان المعنى حضر الله وصتى صدورهم عن ان تقاتلوكم وعن ان يقاتلوا قومهم ونحن ندعو بان تقاتلوا قومهم ابدا ونقول لازالوا متقاتلين بعضهم ببعض وندعو عليهم اللهم الق باسهم بينهم فهذا الدعا دليل غير مستقيم وعلى الاخفش زيادة الواو في الخبر في باب كان نحو كنت ومن ياتي بانه سيبويه بالحاد يعني ان الاخفش يجوز ان يدخل الواو في خبر كان يقول كان زيد وابوه قايم فان الجملة خبر لكان وجوز بعضهم دخول الواو وتشبيها للخبر بالحال ان المعنى كان زيد على هذه الحال وعليه قوله كنت ومن باتي انه كان من باب انه جعله شرطية واقعة خبرا لكان فادخل الواو عليه على السببة بالحال اي كنت على هذه الحال وفيه نظر او يجوز ان لا يكون كان تامة والواو للحال على اصله ولا يلزم ان يكون ناقصة ودخل الواو عليه على التشبيه بالحال والناقع الحال مستقبلا مما فانه الحال وقولهم مررت برجل معه صقر صايدا به عدا منه اول معناه انه لا يجوز ان يكون العامل ماضيا او حاضرا والحال مستقبلا لانه حينيذ لا يكون مفيدا لذلك الفعل لانه لم يقع بعد والتقييد انما يكون اذا كان زمان الحال وزمان العامل واحدا واورد قولهم مررت برجل معه صقر صايدا به على فان الصيد واقع في المرر فلا يحصل به تقعد ما هو حاصل وهو كون الصقر معه اذ المعتبر حاصله الان واجاب بانه متاول وتاويله ان المراد للحال ان يكون مقدرا ومعناه معه صقر مقدر الصيد به عدو التقدير واقع لان محصل المقارنة كقوله تعالى فادخلوها خالدين فان الخلود يحصل زمان الدخول واجيب بان المراد تقدير الخلود اي ادخلوها مقدرين خلودكم فيها والتقدير حاصل زمان الدخول يصح للعارنة ويضم عامله نحو قولك للرجل راشدا مهديا اي سافر او سافرت راشدا

واسد الحذف بقرينة الحال ومنه اخوته بدرهم فصاعدا اي فيذهب الثمن فاذا لا يصح عطفه على ما قبله ولا يصح حالا لانه هذا انما يستعمل في شيء ذي اجزاء اشتري بعضها بدرهم وبعضها اكثر من درهم وعلى هذا لا بد من اظهار فعل اي اشتري بعضه بدرهم فقد ذهب الثمن في المعوض فاخر صاعدا او لا يستقيم ان يكون حالا عما قبله لوجود الواو ولفساد المعنى وجود الفا فظاهر لان الحال لا بد له الخصوص اذا كان مفردا واما فساد المعنى فلانه ليس لمعنى احديه بدرهم في حال كونه صاعدا ولا يستقيم ان يكون عطفا على ما قبله اذ المذكور قبله هو الفاعل والمفعول والدرهم والايصح عطف على شيء منهما اما عطفه على الفاعل فلا يستقيم لفظا ولا معنى اما لفظا فلاختلافهما في الاعراب واما معنى فلان الصاعد ليس احدا حتى يعطف على الفاعل الذي هو احد واما على المفعول فلا يستقيم معنى اذ ليس المعرض باكل احد الثمن والصاعد ان الصاعد هو الثمن ولم يرد اكل احد الثمن ولا يستقيم عطفه على درهم اما لفظا فاذ اختلافهما في الاعراب واما معنى فلانه لم يرد انه احد الثمن بدرهم فصاعدا بل المراد انه اخذ بعضه بدرهم وبعضه ناكره ولو كان عطفا على الدرهم لكان ماخوذا بالدرهم والزايد جميعا والفا ايضا مانع لانه يودن بالبعضية وبعض الثمن لا يكون لاعداد كونه عنا عقيب بعض بل التقدير وذهب الثمن في البعض الاخر صاعدا ومنه المثل اليمين الفاجرة وقيتا اخرى فيمن يراهما حالين يعني العامل فيه محذوف ايضا والتقدير يجوز في هذا الحال **قوله** فيمن يراهما حالين اسارة اي ان مذهب سيبويه ان انتصابهما على المصدرية الحال والتقدير ان يحول هذا التحول وليس المراد ان يحول حال كونهما وقيتا او مثله اي الاوام اولاد الواحدة وفي العبادة اولاد العلات اي يحولون هذا التحول وهو كونهم في الاوام متفقين وفي العبادة مختلفين وكذا في السلم اعيادا جمعا وغلظ وفي الحرب اشتاتا اي العولكي اي الحيض من عركت المراة حاضت اي يحولون هذا التحول وهو كونهم اعتبارك في حال السلم واشباه النسا الحيض في حاله

النسا

الحرب ويحمل عند سيبويه على المصدر اى في جمع الصور ويلزم ذلك
اى ضمار العامل في المؤكدة وهي المقدرة بمضمون جملة اسمية نحو زيد ابوك
عطوفا اى احقق عطوفا في الحال المؤكدة عاملها يكون مقدرا بمضمون الجملة اسمية لان
المقصود هو الثبات في الدوام لا الفعل ولو كانت الجملة فعلية او ادب
الفعل والحدوث وليس المراد ذلك كما في المثال المذكور فان العطف مقتضى
لمغايرة لا توقف فانما لزم الاضمار لان الجملة الاسمية هنا لا يصح تعليقها بالحال
كما في المثال فان الابوة لا تتصل بالعطف بمعنى انه اذا اسقط الحال اسقط الابوة
والابد للحال من عامل فلذلك قدر له عامل ويقع جملة اسمية ولا يقدر بالواو لانها
مما قبلها نحو هو الحق لا شك فيه **قوله** لا سكن فيه جملة اسمية وقعت
حالا وموكدة وهنا لم يصدر بالواو لان الحال الموكدة يجب ما قبلها فلا حال
للحال الواو منهما وبين الجملة الموكدة بما ذكر الكتاب لا تزيد على احد الوجوه
وقول ان لا ريب فيه خبر بعد خبر لذلك والخبر الاول هو الكتاب وقول ذلك منبدا
والكتاب صفته ولا ريب فيه خبر ذلك وهل لا محل له من الاعراب بل هي جملة
مستانفة منقطعة وما قبلها ومن الامثلة ما يلزم النصب على الحال نحو طرا وشذ
كافة وقاطبة واستعجى اضافتها هذا الترتيب لاستعمال وقد استعمل صاحب التسهيل
لفظ كافة مضافة فعال محيطا بكافة الابواب منها اى ومن المنصوبات
التمييز وهو ما رفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة والمراد بالابهام المستقر
ان يكون ساريا في اصل الوضع نحو عشرين ورطلين ونحوهما واحترز عن
عن الاسماء المشتركة كالقرء فانه وان اشترك في ابهام لكنه لكنه لم يستقر
في اصل الوضع اذ هي موضوعة في الاصل لمعنى معين ثم التبس على السامع
في الاستعمال والابهام عارض لا مستقر في اصل الوضع بخلاف نحو عشرين
فانه موضع على الابهام فوله عن ذات احترز عن الحال فانه يرفع الابهام
المستقر عن هيئة الذات لا عن الذات ويورده على الحد الصفات نحو جاءني
عالم ونكرة ان يحاب عنه ان الذات لا ابهام فيها بل الابهام باعتبار الصفات
وصفة مبهمة دون الذات **قوله** مذكورة او مقدرة يستثنى به هي التمييز

التمييز المفرد والجملة فالاول وهو ما رفع الابهام عن ذات مذكورة لا
يكون الا عن مفرد تام ونظام وتمامه بالتنوين لفظا نحو ان لي ودطلا او تقديرا فيما لا يعرف
كمواحسن وجها والمبني او في المثنى كالاعداد المركبة نحو ثلثة عشر رجلا الا ان الاصل فيها
وكم الاستفهامية نحو كم غلاما اشتريت وكذا الخبرية مفصولا بينهما ونحو كم في الدار
رجلا لعشرين وكم مالي منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الانسان اختمل فانه
حينئذ بقدر التنوين فيه كالاستفهامية وانما فقد الخبرية بكونه مفصولا
لانها اذا لم يوجد فصل فهو مضاف الى مميزه فلا يكون فيه التنوين مقدرا
حاله الاضافة واذا كان مع الفصل والتنوين مقدرا عليها لا تنافيه
مضافة فهو كالاستفهامية فانها غير اضافة اصلا لكون مميزها منصوبا
دايما فما مهما كان تقدر التنوين عليها لانها بمعنى كم وكذا عطف
على كم الخبرية اى تقدير ما في لفظ كذا لو قد عندي كذا درهما فان التنوين
ايضا مقدر في ذا وبنو في التثنية والجمع عطف عطف على **قوله** بالتنوين
اى وتمام الاسم بالتنوين وبنون في التثنية والجمع غير منوان سمنا و
عشرون درهما والمراد بنون الجمع ما شبه بجمع وهي الاعداد نحو
عشرون درهما وانما يمثل في يوم الجمع المحقق بحسن ونحوها لان الكلام
في تمييز المفرد وذلك من تمييز الجمل ما كون الابهام فيه في نفسه هي في
الفعل وما ضاهى الفعل على ما سيأتي والاضافة عطف على نون
التثنية اى وعامه بالتنوين بالاضافة نحو فلوا لا اناعلا او اكثره اى اكثر
التمييز عن المفرد فيما كان مقدارا ولو ذكر اقسام المقدار بقوله كيلا نحو مورن
براه او وزنا نحو منوان سمنا او مساحة نحو ما في الشام وضع لك سحابا او عددا
بهذه اقسام المقدار ثم قسم العدد وقال اما صرحا نحو احد عشر الى تسعة و
تسعين درهما وما عداها اى ما عدا احد عشر الى تسعة وتسعين وهو بمير العشرة
فما دونها وبمير المايه والالف وما يوخذ منهما يضاف اى الى مميز نحو عشرة
رجال ومايه درهم والف ثوب او كناية عطف على صرحا نحو كم درهما لك اى في
كم الاستفهامية وكم في الدار رجلا في الخبرية اى في كم الخبرية اذا فصل بينها وبين

ومن مميز لكون مثالا لما ينصب على التمييز لانه لو لم يكن فضل لكان المميز
مجرورا في الخبرية نحو كم رجلا في الدار فلا يكون من التمييز المنصوب في كان رجلا في
معنى كم الخبرية نصب ما بعدها وان كان اضافة من نحو كان رجل لغت اكرم من
النصب واجود كذا في الصحاح وعندي كذا ذكره هذا اضافة مثال لما يكون
كناية من العدد وقد جاء الخبرية في كم الاستفهامية منه مسئلة الكتاب على كم جذع بيت
مبني اي على ما يدجذع او الف جذع وجعله الخليل على اضمار من دون الاضافة كم
رجل لغت اي كم من رجل محيبند لا يكون كم مضافا بل تقدر النون عليها
كما اذا انصب مميزها والنصب اكثر اي الكثر الاول فما كان مقدارا او وقفيا سا
نحو على التمرة مثلها زبدا فان مثل التمرة ليس من المقادير ولكنه مما يقاس به الشئ
وليس مقدارا حقيقة وفي العدد يزيد اي يفرد مميز العدد وقوله في العدد
متعلق بالفعل بعده اي يفرد المميز في العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
لان العرض في التمييز رفع الابهام واذا حصل بمفرد استغنى به فمعنى يفرد
انه يجب افراده الا في كم الخبرية فانه قد لا يلزم هناك تقول كم غلاما اشريت وكم غلمان
اشريت فاذا نصب بان تقع فصل بينه وبين مميزه لا يلزم الافراد ايضا بل تقول كم
في الدار رجلا او رجالا لبيت وخواتي عشرة اسباطا محمول على البدل هذا
ايراد وجواب فالايراد ان اسباطا مميز للعدد وهو ليس بمفرد فاجاب بانه ليس
تمييزا له بل هو بدل من اثني عشرة والمميز محذوف اي اثني عشر فرقة اوامة
وتخوم لك غلمانا فالمميز فيه محذوف والنصب غلمانا على الحال هذا ايضا ايراد
فان المميز فيه كان حقه الافراد لان كم فيه استفهامية ومميزه ينبغي ان يكون
مفردا منصوبا فاجاب بان غلمانا ليس مميزا بل المميز محذوف اي كم لك نفسا
او شخصا وغلمانا ينتصب على الحال من الضمير في الظرف العايد الى كم بمعنى الكثير
فلذلك انتصب غلمانا على الجمع عنه فالمطابقة بين الحال وذي الحال في الجملة
حاصله نظرا الى معنى الكثير وكان اولى ان لا يكون الفا في قوله والمميز
لان تخوم لك مبتدا وقوله المميز فيه محذوف خبره والاوجه حول الفا طاهرا
ولو قال واما تخوم لك كان الفا في موقعه والا يجوز الاضافة اي لا يجوز

لا يجوز الاضافة فيما اذا كان المميز مفردا نحو احد عشر الى تسعة وتسعين وان
مميزه منصوب مفردا لان الاصل في التمييز ان يكون منصوبا مفردا واما في
المعقود من عشرين الى تسعين فلا يجوز اضافة العدد الى مميزها وانما لم يجز
الاضافة فيها لانه اما ان يحذف النون او الحرف والا يجوز حذفه لانه ليس
نون الجمع حقيقة بل هو جمع حرمن الكلمة والا يجوز ابقاء النون لانه نسيء نون
الجمع ونون الجمع لا يسمع الاضافة وكذا ما شبهه هكذا قالوه والا يتعين الاول كيف
الثانيث اي في غير العدد المركب نحو عشرون وتسعين ونحوهما من العقود التي
في اواخرها النون الى تسعين تقول عشرون رجلا وعشرون امراة وفي المركب
ان كان نحو احد عشر الى تسعة عشر يذكر اول وحرف الثاني من الثاني يسكن في لسان
يذكر وان كان على نحو احدى عشرة واثنا عشرة بالعكس الاول هو يكون سريع في لسان
الذكير والثانيث في المركب ويعلق في المركب بقوله به كراي ويذكر في المركب
ان كان نحو احد عشر الى تسعة عشر وان يذكره يتذكر الجزء الاول وهو احد
وتسعة واما احد فتذكره ظاهر واما تسعة فتذكره بوجود الالف كما سيأتي
في تسعة رجال وحذف لسان لذلك اي لتذكره تتذكر الجزء الاول وحذف
الثاني من الجزء الثاني وهو عشر من احد عشر الى تسعة عشر فان تذكره تحذف والتاء
على ما هو قياس المذكر والثانيث في الاصل الا على ما هو القياس في العدد
قوله وان كان نحو احدى عشرة اي واوثر لمركب ان كان نحو احدى عشرة
واثنا اوتسع عشرة فان يابثه يابث الجزء الاول وهو احدى او اثنا او تسع
ووجود الالف في الجزء الثاني وهو عشر من احدى عشرة الى تسع عشرة وذكر ان سكون
سين عشرة لغة الحجاز في الموث وكسرها لغة تميم املا في احد عشر واي عشرة
واحدى عشرة واثنا عشرة فانما جازت على القياس وهو وجود علامة التانيث
والموث وعدمها في المذكر واما في ثلثة عشر الى تسعة عشر والجزء الاول جرى
على حاله قبل التركيب في اثبات العلامة في المذكر وحذفها مع الموث على ما
سلف تفصيله واما الاسم الثاني فلما حذف منه العلامة في المذكر واستمر
في الموث ولم يحذف العين قبل التركيب كالجزء الاول لانه لو اثبت مع المذكر

افضى الى اللبس بين علامتى مائتين لو قيل مائة رجل مع الاستغناء عن ذلك
بواحدة وكانت الاولى احق بذلك لانه ذكرت لها حكم السبق واما سات العلامة
فى الجزء الدال مع الدال بجار على القياس لاجتماع الحطة الدالة على المائتين اى
علامة والمحذوف من الاسم الاول لما سبق من الفرق والاعتبار حال الجزء الاول
انضاف الى المركب يقول مائتا رجل بسقوط نون غير علامة وانما جمع بين علامتى مائتين
فى احدى عشرة واثنا عشرة ولم يجز فى مائة عشرة واثنا عشر رجلا لان
العلامتين فى احدى عشرة مختلفتان لفظا وانما الممتنع اتفاق لفظهما فى
الدال استثنى بدل من لام الكلمة ولم يمحض للمائتين حتى يحصل الجمع بين
علامتين وفى لفظ الكتاب نظر لان سقوط عشرين الى تسعين نحو مائة وعشرين
وتسعة وعشرون تميز فيه المذكور من المؤنث نحو مائة انسان وعشرون رجلا
واحسان وعشرون امراة ومائة وعشرون رجلا ومائة وعشرون امراة الى
تسعة وتسعين رجلا تسع وتسعون امراة ولم يذكر حكمه فى الكتاب لانه هذا
داخل فى المركب وقد قصدهم المركب بنى العشرة لانه قال ان كان واحد
عشر الى آخره وان اراد احاله بحسب قوله والتسعين المذكر والمائتان
منهو فاسد لان المائتان لا مائة تتميز عن تذكيره وقوله والتسعين مقصور على
العقود من عشرين الى تسعين كما ذكرنا فحذف المذكر والمائتان فى سقوط
العشرين الى تسعين وداخله فى الكتاب وما يضاف من الاعداد فالمائة والالف وما
يتضاعف منهما كالالف الف درهم ومائة الف درهم يفرد لها المضاف اليه البتة
اما المائة فوجه الافراد بينه واضافة الله انها احدث سببها من العشرة لكونها
عشر عشرات كما ان العشرة عشر احاد ولانها عقد قائم برأسه كالعشرة فاضيف
الى ممزها كما اضيفت العشرة الله وقد وقد حذف سببها من التسعين اذ
كان العقد الذى يليها مميزا بالمفرد كالمميز التسعون بالمفرد فاما الالف
فاضيف الى المفرد لانه مشابهة للمائة لكونه عقدا مستانفا ولكونه عشر
مئات كما ان المائة عشر عشرات واعطى حكمه ولا يتغير التذكير والتانيث اى فى الماء
والالف ومائتا عجوز منهما يقول مائة رجل وامراة والف رجل وامراة ونحوهما

ونحوهما والثلثة الى العشرة يجمع اى ممزها المضاف اليه بقول
ثلثة رجال وانما اضيف اى ممزها لان ما بعدها هو المقصود ولو نصبوه
صار ما ليس بمقصود كانه المقصود فانما كان المضاف اليه هو المقصود
دون الاول لانه الذى يوصف كما فى قوله تعالى ان اردى سبع بقرات سمان
وكم الخبرية من غير فصل يحمل على الاول وهو المائة والالف ممزه يفرد ممزه المضاف
اليه يقال كم غلام اشتريت وعلى الثانى اى ويحتمل على الاول وهو اليه
الى العشرة اخرى فيجمع كما يجمع ممز الثلثة يقال كم علمان اشتريتم واما قيده بقوله
من غير فصل لانه اذا وجد الفصل لم يكن كم مضافا بل يكون ممزه منصوبا ولا
يصح حمله على المضاف ونحو ثلثمائة الى تسعمائة ليس بقياس لان ممز الثلث ذكرنا
ان قياسه ان يكون مجموعا ولفظ مائة مفردا وانما هو اى انما القياس نحو ثلث
مائين وفى اراد اى وجعل نحو وجوه لها. ثم قالوا فى سعر كر ملوك من الحرب
وكانت دما وهم ثلث مائة بغير فرهن رداء الدماء الثلث وهو دليل
سدم والام بتقطين من فوق نولا يهم سنان بن سمى وانما سمى بذلك لاكسر
شبيه بوم الكلاب والهتم كبير الثنايا من اصلهما ثم ان كان بالتاء ذكر وبغيرها
بغيرها يؤنث اى يحكم بتذكيره عند وجود التاء وتانيثه عند
حذفها يعنى ان العشرة اى الثلثة جاءت على خلاف القياس وفى المذكور لحق
التاء فى المؤنث بحذف هكذا اورد فى الاستعمال وعلة النحويين معا حاصلها
ان العدد مؤنث لانه جماعة والمذكر اسبق من المؤنث فاختص الاولى به ولو
لم يلحق التاء بالمؤنث للفرق ولان ترك العلامة علامة والدليل ان التاء للمبالغة
والمذكر اقوى فاختص به والثالث ان نحو حمار وقد آل من المذكر يجمع على آخره
وافراده ونحو عناق وذراع من المؤنث يجمع على افعل بلا تاء فعدى هذا
الحكم اى العدد لانه جمع ما يميز الجامع المذكر دون المؤنث قياسا على الجمع
والرابع ان العدد وهو المعدود فى المعنى فاسقطوا بتانيث المضاف اليه
عن تانيث المضاف اليه لان يجتمع علامتا تانيث ولم يدخل على المؤنث واخل
على المذكر للفرق وهذه العلة لا يخفى وجه ضعفها بل الاولى التمسك بالاستعمال

في امثالها وقد ينصب على التمييز نحو ثلثة اثواب ونحو اذا عاش الفتى مائة عام وآخره فقد ذهب اللذان والتقاء ساكنين جائز عاما والاستدلال فيه حينئذ وقوله تعالى ثلثمائة سنين فيمن قرأ غير مضاف محمول على البدل والا يلزم شذوذ ان جمع مميز مائة ونصبه وفي الاضافة واحدا اي على اراده اضافة ثلثمائة الى سنين يلزم شذوذ واحد وهو جمع المميز وقال ابو اسحق لو انصب على التمييز لوجب ان يكونوا وردبشوا سبعمائة سنين ووجه ذلك انه فهم من اللغة ان ممز المائة واحد من مائة اذا قلت مائة رجل وكذا اذا دللت بثلث سنين مثلا فتكون السنين واحد من المائة واول السنين بلا شبهة يجب ان يكونوا لبثوا سبعمائة فقيل انه غير لازم لان ذلك مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فتكون القضية كالقضية في وقوع المميز جمعا في نحو ثلثة اثواب فان الاثواب ايضا اقله ثلثة فلو كان المراد ثلثة من الجمع المميز لكان معنى ثلثة اثواب سبعة اثواب وهو باطل بل المراد بمائة المائة والثوب في الجمع ليطابق المعدود في كونه الكثرة واما الواحد والاثنان فلاستعمال ان يلفظ بالمميز واحدا او مثنى فتقول رجل او رجلان فيحصل الدلالتان الخمسة والمقدار بلفظ واحد يعني مستغنى بلفظ العدد عن ذكر الواحد لان الاثنين لان قولك رجل يدل على الواحد وعلى الجنس وكذا رجلان يدل على الاثنين والجنس فلو قلت اثنا رجلين لكان مستغنى عنه وهو ظاهر ونحو طرق عجوز فيه شاة حنظل شاذ وكان القياس حنظلتان واوله كان حصية من المدلول وفي غيره اي وفي غير العدد يفرد هذا عطف على قوله وفي العدد يفرد فرع من ذكر العدد ففي غيره فيقال نفرد في غير العدد ان كان جنسا وهو يدل على القليل والكثير فيعني المراد بالجنس ليس المشهور وهو المقابل للعلم بل هو مفسر في باب التمييز بما يشابه اجراوه ومقع على القليل والكثير منه كالماء والعسل فان بعض الماء، فاد اقلت عشرون ماء وفرقه لان العرض لا دلالة على بيان ذات المعدود ويحصل بالمفرد والجمع مستغنى عنه الا ان يقصد الانواع فحينئذ يجوز ان يجمع باعتبار الانواع نحو عندي ارطال خلولا الانواع من الخل ثم ان كان بنون التثنية والتنوين

جازت الاضافة نحو رطل زيت ومنوا سمن والا فلا يقول صوضع سحاب في فولك ماء في السماء موضع كثير سحابا لانه لو حذف المضاف اليه واضيف الخبر لم تفهم المعنى المقصود وقد يقع فيما ليس اياما هذا مقابل لقوله في اول الباب واكثره فيما كان مقدارا ذكرا كثر تم بين الاول بقوله وقد يقع فيما ليس اياما هكذا في البيض للفظ الشئ ولعله يريد به المقدار والمقياس لانهما مذكوران من مثل على العابد اما لو جعل قوله او مقياسا عطفا على عدد حينئذ كان الاولى ان يكون اللفظ فما ليس اياما يرجع الى هذه الانواع كما هو لفظ المقصد اذ قد يقع فيما ليس اياما ولعله تصرف من الناسخ نحو خاتم حديدا والاضافة اكثر انما الاصل في غير المقدار واما الثاني وهو التمييز عن الذات المقدرة فلا يكون الا عن نسبة في جملة او مضافها او في اضافة هذا هو المسمى تمييز الجملة وقد مر منه انه يرفع الابهام عن نسبة في جملة اي نحوها فانه يشاهد ان اصل النسبة الابهام فيها فانك اذا قلت طاب زيد كان ابهام في الطيب والاتي ان زيدا ابهام ايضا في اصل النسبة فانها ايضا معلومة محققة واما الابهام هو الامر المتعلق بالنسبة فان المعنى طاب امر من امور زيد مبهم تفسره ذلك الامر بقولك انا وداره وعلما ونحوها والمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة فان هذه الامور نفس المنسوب اليه المجهول الحال بنسبه ومرادهم هذا واسلفنا ما كان التمييز فيه عن النسبة في جملة او في مضافها الجملة او سببها او في الاضافة سيأتي على الاثر فان كان اي المميز انما يصح جعله لما انتصب اي المميز عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه اي التمييز اما ان يكون اسما فاما ان يصح جعله لما انصب عنه اي اما ان يصح اطلاق ذلك على ما انتصب المميز عنه كما يقال في طاب زيد ابا وندان اولا يصح اذ لا يقال زيد دار وكما اذا كان زيد ان لا يقال منه ايضا زيد اب بل يقال لزيد اب فان صح جاز فيه وجهان احدهما ان يجعل التمييز له اي يطلق ويراد ما انتصب عنه فيقال طاب زيدا بمعنى طاب زيد من جهة كونه ابا والثاني ان يطلق ويراد به متعدد بمعنى طاب زيد من جهة ان له ابا نحو

طاب زيد اى ابا هذا مثال لما كان النسبة فيه فيما ضاها الجملة اذ لفظ
طيب في حد ذاته دون زيد مفرد لكنه مستعمل على نسبة الطيب الى ضمير المستتر
الذى هو فاعله فى النسبة فى مشابهة الجملة او يعجبنى طيبه ابا مثال
لما كان النسبة فيه فى اضافته وهى اضافة الطيب الى المضمر وطابوا اى التمر
ما قصد من الامر الذى نسب اليه الطيب فى المعنى من المتعلق نحو طاب الزيدان
ابوين اذ الزيدان بالاب المنسوب اليه فاذا كان معنى كلام المادح والزيدان
صما الابوان فيعنى التمر ايضا لانه صلوا الاول او زيد اى او طاب زيد ابوين
اى لزيد المتعلق وصوابه طاب زيد حمدا ان له اباها فاد انعقد المتعلق كما
اذا كان المراد اباه وجده او امه وازيد طاب زيد من حمة ان له ابا فى
جدا او باما قلت طاب زيد ابوين من حمة ان له ابوين على مطابقة
التمر المتعلق وكذا فى الجمع نحو طاب زيدا اى من حمة انه له اباوجدا
واما والا اى وان لم يصح جعله لا انصب عنه فهو اى بالتمر يكون لمتعلقه
نحو طاب زيد ابا وبطابقة اى مطابق التمر فا قصد وهو المتعلق
فى الاكثر اى الاعم فشا مطابقه او جاز ان تقال طاب الزيدون دارا
اذ الغرض رفع الابهام عن المتعلق الذى نسب الله الطيب جميعه
وحصل المقصود فلا فى جاز ان يجعل التمر مطابقا لذلك المتعلق فى الاكثر نحو
قوله يضر عن ذا اللبيح حتى لا حراك به وهن اضعف خلق الله اركانا اى
من اضعف الخلايق اجزاء ولو قال ركبا يصح فى غير الشعر وقل لله ما صنعت
ملك العون بها فلبيام لم يجبن ولا بالعون فى محبين ضمير العون وهو
العون او النساء تحوم يضربن ولذلك يعقب مع الحاذم ولو قال اتيا امراه
لم يحى سقط النون لانه علامه رفع الضمير تحوم يضربن انت وقد يقع الواحد
موقع الجمع نحو قوله تعالى فان طبن لكم عن شئ منه اى من الصداق نفسا
اى انفسا ونظيره اى ونظر وقوع الواحد موقع الجمع كلوا فى بعض بطوننكم يعفوا
فان زانكم زمن خميص اى جايع لمعنى جامع اهله نحو هاره صايم وانما كان
المراد الجمع لان المخاطبين جماعة ومعنوا من عف عن الحرام اى كف عنه وذلك

وذلك لانهم كانوا سلصصون ويتعاورون وامرهم بالاقتصاد على القليل
من الزاد لئلا يعفوا الا ان يكون جنسا استثنا من قوله وبطابقه اى و
بطابق التمر ما قصد من متعلقه الا ان يكون التمر جنسا او وقع على القليل
والكثير منه نحو طاب به زيد اعلما فان العلم من العلم علم ومنه اى ومما يكون
التمر فيه جنسا اشتعل الراس شيبا فان الشيب يقع على القليل منه والكثير
وانما مزه عما قبله بقوله ومنه لان الشيب فى الاية صلابه بشموله جمع الراس
وانشاره وفشوه فى جميعه ولذلك نسب الله الاشتعال الى الاستعارة و
السبب المراد به اصل السبب وطرق ممكنه فى طاب زيد علما وواضح التمثيل لان
مطلق السبب يمايصح لطلاقه على القليل وبذلك لاعتبار كان جنسا لا باعتبار
خصوص مورده فى الاية الا ان يقصد الانواع اى بذلك الجنس وهو استثنا
من قوله جنسا اى بفرد التمر ان كان جنسا الا ان يقصد بذلك الجنس
انواعه نحو بلاه اخرين اعمالا مع العمد وان كان جنسا لان المراد انواعه اى
مع الاخرون من انواع من اعمالهم اى شمل الخسران انواع اعمالهم وايه انه لمتعلقه
صحة اضافته اى ما انتصب عنه اية العلاقة التى يعرف بها الشئ اى تعرف
كون التمر مما انتصب عنه وكونه لمتعلقه بصحتا اضافته واذا قلت طاب
زيد ابا وارذت ان زيدا ابا لم يصح اضافه اب الى زيد لانه كاضافة الشئ
الى نفسه فان اردت ان له ابا جاز ان تقول ابو زيد وكذا يصح فى الصور
المذكورة اضافه التمر اى ما انتصب عنه فتقال ابو زيد لارادة المتعلق
ودار زيد وعلم زيد وسيس الراس واعمال الاخرين وان كانت اى وان كان
التمر صفة واب اسم كان باعتبار الخبر وهو لفظ صفه هذا مقابل
قوله ان كان اسما اى وان كان صفه كانت له اى لما انتصب عنه وطبقه
اى وكانت مطابقه له فى الافراد والتثنيه والجمع نحو له ذره فارسا ودرهما
نا رسين ودرهم فوارس لانه موجه باعتبار انه فارس لا باعتبار ان به
فارسا واحتمل ان الصفه الحال اى جاز ان يقال ان فارسا منصوب على
الحال من الضمير فى ذره فالدر اللين ويقال لذم لاد ردا اى الاكدر جبه

واللام في لله للتعجب او المدح ويحمل وجهين احدهما التعجب من خبره في
جوده وافاضته للمعروف والثاني التعجب من لبنه الذي ارضعه من ثدي
امه اي اعجب من ذلك اللبن الذي ولد وتولى به مثل هذا الولد الكامل في
الصفات والتمييز او ويله لان المقصود مدحة بالفروسية لا مدحة حال
الفروسية اذ قد مدح حال الفروسية بغيرها من الصفات فهو ظاهر و
يلزمه اي ويلزمه التمييز النكرة اي لا تكون الا نكرة على الغرف الذي هو
مذهب البصريين واجمعوا عليه سلبية او جه احدها التباس على الحال
بجامع الاشتراك في رفع الابهام والثاني ان المقصود من التمييز رفع الابهام
وهو حاصل بالنكرة فضح التعريف والثالث ان النكرة هو الاصل
والمعرفة عليها والبعيد عن الاصل الى الفرع بلا عرض والعرض في التعريف
لما ذكرناه ويجتث للاخر اي للعمل الاخر هو مذهب الكوفيين بقوله تعالى
الا من سفه نفسه فيمن قرأ فان المراد الا من سفه نفسا اذ سفه لازم لا ينتصب مفعولا
وفي الاول اي وفي القول الاول وهو الاعرف يحمل الاية على تنوع الخافض اي سفه
في نفسه او على تضمن حتى الحمل اي يجهل نفسه وقوله في الكتاب فيمن هو انتصب
ظاهره ان في الاية قراءة اخرى ولعد تشعب كتب الكثرة معتبرة في مشهور القراءة
وشواذها وسألت المعتنين في القراءة وما عثرت على نقل على قراءة في الاية
الا مشهورة ويكون غلطا من الناسخ وانه كان الاصل فيما ميل اي على اخر الاوجه
او يحمل الاية على نوع الخافض والتضمين والتهتز ايضا فلا معنى لولد ويعضد
لفظ صاحب المعنى اذ قال رجحا للكوفيين قوله تعالى سفه نفسه على اصل الوجوه
ولم ينقل فيه قراءة اخرى مع انه موضع استشهاد في القراءة مشهورة الله اعلم بحقيقة
اي تقديم التمييز على عامله مطلقا ان كان العامل فعلا او معنى فعل هنا
مذهب سيبويه وجمهور البصريين واجمعوا عليه لوجوه احدها ان التمييز
في المعنى فاعل على ما سيأتي اذ معنى طاب زيد نفسا طاب نفس زيد ومعنى
يعجبني زيد عرفا يعجبني عرف زيد والفاعل يمتنع تقديمه والثاني ان التمييز
مفسر والمفسر لا يتقدم على المفسر والثالث ان العرض من التمييز ذكر الشيء محملا

محملا اولا ومفسرا اخر ليكون اوقع واكد على ما سيأتي اخر الباب فلو قدم فات
العرض خلافا للمازني والمبرد فيما كان العامل فعلا نحو قولك اتعجب سلمى بالفراق
حبيبها وما كاد نفسا نفسا بالفراق تطيب فيما انث الضمير في تطيب وجهه الكوفيين
والمازني والمبرد جواز تقدم التمييز على العامل اذا ان فعلان واجتثوا با
القياس على الحال بجامع الاشتراك في رفع الابهام وجوابه بالفرق وهو ان الحال
فضلة فجاز تقدمه كالمفعول والتمييز فاعل في المعنى والفاعل لا يتقدم واجتثوا ايضا
بقول اعشى همدان امجر الشيب عن رواية ما نسب الضمير في تطيب وانما قدره
بهذه الرواية لانه جنح في كاد ضمير الشأن لتذكيره وفي تطيب ضمير سلمى
اي وما كاد الشأن تطيب سلمى نفسا بالاشتعين لا استدلالا اذ جاز ان يكون
الضمير للحبيب ونفسا ينصب على التمييز من كاد وهو العامل فيه وتطيب خبر
كاد اي ما كاد نفسا تطيب بالفراق بمعنى ما كاد نفسه تطيب الفراق وروى و
ما كان بالنون والاستدلال لهم فيه لجواز ان يرجع ضمير كان الى الحبيب او الى
سلمى تاويل المعشوق والمحبوب ونفسا خبر كان وتطيب على المذكر او على
الباس صفة نفسا بتاويله بالشخص والمذكر اي ما كان نفسا طيبة بالفراق
العراق وروى تطيب بالضم من الاطابة ولا استدلال فيه ايضا لكون نفسا مفعولا
لتطيب محذوف اي ما كاد تطيب نفسا بالفراق وجاز على رواية كاد وبابه
تطيب ان يكون الضمير في كاد للحبيب او لسلمى بالتاويل المذكور ونفسا خبر
كاد وتطيب صفة نفسا اي نفسا طيبة للفراق ويكون على استعمال كاد على
الاصل المرفوض نحو ما كدت اساوالارجح الاول وفي العرض انه لا تعين للاستدلال
ايضا بابيت الضمير في تطيب وذكر في التعليق ان دلالة البيت على رواية التاء
قاطعة وهذه الاحتمالات بدفع قطع الدلالة ثم التمييز في الاصل منصوب عنه بما هو
عنه اي موصوف في المعنى بما انتصب المميز عنه اذ الاصل عندي من متوان في
غسل ملوه لا باو دراهم عشرون وكذا في طاب زيد نفسا الاصل وصف النفس
بالطيب في الفاعل في المعنى موصوف بالفعل وانما اثر الى التمييز هو اصله او ازيد
انصاب التمييز لفظا بما انتصب عنه توخيا اي طلبا للغرض من المبالغة والتاكيد

بحث الاستثناء

اما المدانغة فلان كون الاسم محملا اولا ومفصلا ثانيا ابلغ وارفع في النفس من ذكره مفصلا اولا وتمام تقريره في علم المعاني والبيان واما التوكيد فاما ان يراد به تقرير المبالغة وتوكيدها وما ان يراد به انه متى ذكر بكون الاسم مرة مجملا ومفصلا فمذكوره زيدا وزيد نفسه ومنها اي ومن المنصوبات ما انتصب من المستثنى وهو المذكور بعد الا واخواتها نحو حاشا وعدا وخلا وعزه على ما سيجيء وقد يوجد في بعض النسخ هكذا وهو المذكور بعد الاغير الصفة وكانه غير محتاج اليه لان المراد بقوله ما انتصب مجازا انتصابه ولا معنى عد حاشا وما بعده ايضا بقوله راتنه رجلا الا زيدا واتما حده بهذا القدر لانه اراد المشترك بين المتصل والمنقطع واحدهما مخرج من متعدد والاخر عن مخرج فيعرض الاشتراك فيه فمتصل اي والمستثنى متصل ان كان مخرجا من متعدد لفظا او تقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا هذا مثال للمتعدد لفظا اي لفظه موضع للمتعدد ولو مثل بنحو الرجال كان اولى وضربت زيدا الا راسه هذا مثال للمتعدد تقديرا اذ المفرد عند علم موضوع لشخص لا تعدد فيه وليس في لفظه تعدد اذ ليس بجمع ولكن التعدد فيه تقديري باعتبار اجزاء الماهية او الجزويات اذا جزاؤه متعددة كالراس واليد والرجل وسائر الاعضاء والا اي وان لم يكن مخرجا من متعدد فمنقطع نحو ما جاءني احد الا حمارا وهو اي المستثنى منصوب اي يجب نصبه بعد الا غير الصفة في كلام موجب وقد تغير الصفة لان الا اذا كان صفة بمعنى غير يجب نصب ما بعده على ما سياتي تفاصيله ومنقطعا اي ومنصوب اذا كان منقطعا ممتنعا اتباعه موقع الاسم الاول نحو ما في العاصم اليوم من امر الله الا من رحم ومطلقا في اللغة الحجازية نحو ما جاءني احد الا حمارا وفي تميم جاز رفعه على البدلية المنقطع هو ما لا يكون من جنس الاول وهو قسمان ممتنع اتباعه موقع الاسم الاول بصرف عن البدلية نحو ما جاءني احد الا حجرا اذ لا يصح اطلاق احد على حجر بالتاويل ونحو قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم على ان المراد من رحم المرحوم فانه يمتنع اتباع العاصم على المرحوم بالتاويل فيجب نصبه على المذهب من بين الاقسام وقسم لا يمتنع اتباعه موقع الاسم الاول وهو المراد بقوله

نقوله في الكتاب ومطلقا اي ومنقطعا مطلقا عن محل امتناع اتباعه موقع الاسم الاول اي يجوز اتباعه موقعه بصرف عن البدلية وهو ان يراد بالاحد الميت او يراد بالاحد الشخص وما تعلق به من مركوبه ونحوه فانه حينئذ يتناول الحمار مجازا فهذا القسم يجب نصبه عند اهل الحجاز ويجوز رفعه على البدل عند بني تميم ولو قال في الكتاب وامتنع في المطلق عن قد لا متناع الى آخره كان اظهر واولى على المقصود ومثل في الكتاب في المنقطع الذي لا يصح اتباعه موقع الاسم الاول بقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي الا من رحم الله يعني الا المرحوم والمرحوم يمتنع اتباعه موقعه العاصم لان المرحوم مفعول لا عاصم هذا على احد الوجوه وقد قيل ان العاصم بمعنى ذو العصم فيمتنع اتباع المفعول والمفعول فيكون لا استثناء من جنس الاول وقيد العاصم فاعل بمعنى معقول كما دافق بالتقدير فالتقدير لا معصوم الا المرحوم فهو من جنس الاول ايضا وقيل من رحم هو الراحم اي الا من رحم الخالق فيكون من جنس العاصم ايضا اي لا عاصم الا الراحم وانوى قوله الا اواري لايا ما ابينها موضعا ومنصوبا والبث للبائنة وآخره والنوى كالحوض فما لمطلوب الجلد وقبله وعقب فيها اصيلا لا اسائلها عيت جوابا وما بالربع من احد الا اي المطلوب اجد ايد اي عرف ذات منه وسبها بعد بط وما مدانها نغرت عن حالها بخرابها والاواري جمع اري وهي التي تحبس بها الخيل من وبد وجبل والنوى حاجز تراب يجعله حول البث او الخيمة ليلا تصل اليها الماء والمطلوبة الارض التي حفر فيها الحوض وسماها مطلوبة لانها لم يكن موقع حوض فجعلوها موضعه وضع اليء وغيره وضع ظلم والجلد الارض الغليظة الصلبة استثنى الاواري من الحد وهي ليس من جنسه فالاستثناء منقطع مثل ما جاء احد الا حمارا فلذلك جاز الوجهان الرفع والنصب عند بني تميم ومتقدما عطف على منقطع اي يجب النصب اذا كان متقدما على المستثنى منه نحو ما جاءني الا عمرا احد وانما وجب نصبه اذا قدم لان رفعه كان نادا فقدم امتنع البدل فوجب النصب وان قدم المستثنى منه على ما هو الصحيح ان لم يتقدم بعد اي التقديم

التعليم

على صفة المستثنى منه وضعوا ان اي على

اى الاتيان به نحو ما جاءنى احد الا زيد خير منك قوله خبر صفه
احد والاتى تقدم على الصفه المستثنى منه وفيه وجهان احدهما ان التقدم
على الصفه كالتقدم على الموصوف لان الصفه والموصوف كشئ واحد
فكما يجب النصب عند التقدم على المستثنى منه يجب نصبه عند تقدم على
صفته والصحيح ان الصفه فضله فالمستثنى واقع فضله بعد المستثنى منه
وهو احد فيجوز فيه الوجهان النصب والرفع والصفه فى حكم العدم فلا
يتاتى بالتقدم عليها وبعد ما خلا وما عدا عطف على قوله
مقدما اى يجب النصب بعد المستثنى اذا كان واقعا بعد ما خلا وما عدا
وليس ولا يكون بعد كل كلام اى موجب ومنفى نحو جاءنى القوم
او ما جاءنى ما خلا زيدا وما عدا زيدا وليس زيدا ولا يكون فيجب نصب الواقع بعدها لان
كل واحد منها فعل فلا بد له من فاعل اذ ليس مذكور لفظا فان قلت اذا
كان المذكور لفظه الرجال او النساء قلت حا الرجال ما عدا زيدا او النساء
ما عداهن فلا يرجع الضمير المفرد المذكر قلت هو عائد على احد فى مضاف
والتقدير لا يكون الرجال اى بعضهم فذكر الضمير فى عدا وخلا وليس ولا
يكون باعتبار لفظ البعض المضاف ولو راعى لجمع الضمير اوات فى عدا وخلا
وليس ولا يكون وجاز فيه النصب والبدل وهو عطف على قوله
منصوبا اى والمستثنى جاز فيه النصب فى البدل وهو اى البدل المختار بعد الا
متصلا فى كلام غير موجب قد ذكر المستثنى منه قبله قوله بعد حال من الضمير
المجرور فى قوله فيه اى جاز فى المستثنى واقعا بعد الا واحترز بقوله غير
موجب عن الموجب فانه لا يجوز فيه البدل وانما لم يجز فى الموجب البدل لان معنى
البدل والاستثناء جئت بجاز واحد نحو ما جاءنى احد الا زيد او الا زيد معناهما واحد
وهو ان زيدا مستثنى الخ بدلا او استثنى فلو قلت جاءنى احد الا زيدا ونصبته
على الاستثناء يكون الخ سالبا عن زيد وجعلته بدلا والبدل فى حكم يكون الخ
فيكون جاءنى احد بعد فيكون الخ ما سالبا الزيد مع البدل يثبت الخ لزيد وفى
الاستثناء ينتفى الخ عنه وهو خلاف المعنى المتعارف من ايجاد معنى البدل والاستثناء

والاستثناء حتى جوزناه فان قلت لا نسلم ان البدل والاستثناء غير الموجب
معناهما واحد فانك اذا قلت جاءنى احد الا زيدا فلو نصبته على الاستثناء
يكون الخ بانتفاء زيد ولو رفعه على البدل فالبدل فى حكم المذكور فيكون جاءنى
بعد الا فيكون الخ مستفادا عن زيد فتغاير المعنيان قلت البدل فى حكم المذكور
العامل والعامل هو الفعل السابق وهو جاءنى فان النفى لا يتسلط فى العمل
والعامل المقدر هو الفعل محررا عن النفى فيكون فى البدل ايضا يثبت الخ لزيد
كما فى الاستثناء فتحد المعنيان وقوله وذكر المستثنى منه هذا احتراز عن المفرغ
فانه يعرب على حسب العوامل كما سياتى فنصبه على اصل الاستثناء ورفعه على
البدل فان تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءنى من احد الا احد
فيها الا زيد وليس زيد شيئا لا يشبه وما زيد بشئ ولا شئ الا شئ بالرفع لا غير
لان المنفى عمله الا فى المنفى لا يتعداه فى اثباته قوله لان المتسع الى آخره علة لبيعين الرفع
على البدل من المحل فى الصور المذكورة جميعا وهى عبارة وجيزة جامعة اما
قوله ما جاءنى احد الا زيد فانما تعذر البدل فيه على اللفظ لانه لو ابدل
من لفظ احد والعامل فى البدل عامل فى البدل فيكون عاملا فيما بعد الا وهو
ممنوع للاثبات لكن لفظ من العمل فى المثبت لانه لا سراية له فى المنفى وكذا
قوله لا فيها الا زيد لا يمكن ابدال زيد من لفظ احد لانه يلزم ان يكون الا الذى
هو العامل فى البدل عاملا فى البدل الواقع بعد الا فيكون الا عاملا فى المثبت
وكذا ليس زيد شيئا لا شيء يعبؤ به لانه لو ابدل على لفظ شئ وهو معمول للناسخ
لزم اعمال حرف الجر والنافى ما بعد الا لكن الباء انما يراد فى النفى وكذا ما زيد بشئ
الا شئ لو ابدل عن لفظ شئ لزم اضمار الباء فيما بعد الا وهو لا يراد ابدا الا فى النفى
ولذا ما زيد شيئا الا شئ لو ابدل على لفظ شئ لكان العامل فيما بعد الا لفظا ما لكن
ما لا يعمل الا فى النفى فانه اذا انتقض النفى بطل عمله وقد اشتركت الصور
فى هذه العلة وانما قد ليس زيد بالباء وهى بسيطة وذكر فيما مع الباء وبدونه
لان ما يمتنع العمل فيما بعد الا والباء والمرة ايضا يمتنع العمل فيما بعد الا
اما ليس فليس يمتنع العمل فيما بعد الا الا ان ليس يعمل للعلة التى ذكرناها فاذا

بل المنع بالا نفي اصل فعليته فيعمل له وهو في التقدير مي فوق ما كان فاذا بطل
نفيه نفي لفظا كان مهملا في المثبت ولفظا بس وان كان مفردا مهملا في التقدير
لعي واسات مكما ذكرنا وتقول اما كيف يقول ذلك يقول اقل رجل يقول ذاك الا هذا ابراد زيد على البدل
اذ هو كلام موجب مكان حقه ان يمتنع فيه البدل فاجاب بقوله لانهم اجروه
مجرى النفي اذ المعنى ما يقول رجل ذلك الا زيد فهو في حكم النفي وكذا اي
ولكونه في معنى النفي لزموه الصدر اي لزموا تقدم لفظ اول اذا لابيال
يقول اقل رجل ذلك الا زيد وصدرته لنصبه للنفي والرفع بالابتداء وخبره
الجملة بعده ويلزمه الفعلية او الظرفية وقيل ان الجملة في صفة والخبر محذوف ثم ذكر اعراب
هذه الجملة وهو انه يرتفع اقل بالابتداء وخبره الجملة بعده وهو يقول ذاك
ويلزم كون خبره جملة فعلية او ظرفية لان النفي يبيض الفعل او معناه فا
لظرف غالبا وقد ضعفه بعضهم بان يقول الى آخره صفة رجل يريد انه
من الضمير سعا لبشه الموصوف فكل رجلين تقولان ذلك الا الزيدان وفي
هذا التضعيف نظر اذ سبب الضمير مشترك بين كون الجملة وصفا وخبرا الا ان
اول مضاف الى المنفي محكمه حكم المنفي فنسبه الضمير في يقولان حينئذ لازمه سوالف
خبرا لا وصفه وقيل الجملة وهي قوله يقول ذاك وصفا لرجل والخبر محذوف
اي حاصل او موجود وهل هو مبتدأ لا خبر له لانه بمنزلة الفعل وفي معناه لانه
بمعنى قل رجل يقول ذاك ونظيره اقام الزيدان في كون الفاعل ساد مسد الخبر
على ما ذكرنا ولا يجوز طرح الوصف لئلا في رب لان المعلل هو الموصوف
دون المفرد اي دون المجرد عن الوصف هذا اسوال المقدر على تقدير
كونه وصفا بان يقال لو كان وصفا بجاز طرحه لان الصفة حارجة عن الجملة فيجوز
الاقتصار على الموصوف وهو نحو جاءني رجل عالم لكن لم يجز طرحه فدل على انه ليس بصفة
فيكون خبرا فاجاب بانه انما لم يجز طرح الوصف فيه عالم يجز طرحه عن مجرور رب لان
العوض التقليل والشيء موصوفا اقل منه موصوفا ذا الصفة خرج ما ليس
موصوفا بها اي قولك رب رجل طويل اداك على العلة من رب رجل ولا يجوز الجر
بدلا من المضاف اليه لانه لا يضاف الى المعرفة المفرد اذ لا يجوز خبر زيد في

في المثال المذكور على ابداله من المضاف اليه وهو رجل لان العامل في المبدل
وهو اقل لا يمكن تقديره في زيد لانه علم مفرد ولا يقال اقل زيد لان اقل يستدعي
تعدد في المضاف اليه نعم لو جمع وقيل اقل الرجال او نكر وقيل اقل رجل جاز لانه
في حكم المتعرف للنفي الذي تضمنه العلة فاما اذا اضيف الى مفرد معرفة
فلا يجوز وكذا اذا قلت قل رجل يقول ذاك الا زيدا اي كما لم يجز ابدال زيد
بالجر من لفظ رجل لا يجوز ايضا ابدال زيد بالرفع من لفظ رجل لانه في معنى
اقل رجل كما لم يجز ان تقول اقل زيد لا يجوز ان يقال قل زيد فان قلت
فلم جاز اقل رجل يقول ذاك الا زيد ولم يجز قل رجل يقول ذاك الا زيد على الابدال
فهما قلت الفرق ان قولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد فلم يجز قل رجل يقول
ذلك الا زيد فهو في قولك ما يقول رجل ذلك الا زيد وابداله من لفظ
الرجل لا مانع فيه لان العامل في المبدل في التقدير يقول وادخاله على
زيد غير ممتنع بخلاف قولك قل رجل لا يقول فان تقول يمتنع ان يكون في
صفة الرجل والعامل في المبدل حينئذ هو قل فلو ابدل منه زيد من رجل
لزم اضمار قل واخلاء محل زيد والاتيان بـ زيد فان سيبويه ليس بدلا من
الرجل لانه بمعنى اقل رجل قوله لانه علة لقوله بدلا لا يقول الا سي
بدلا كان فاعلا فلا يمتنع ان يجوز ابدال زيد من رجل في قد رجل يقول لانه
في معنى اقل رجل يقول ذاك وقد جاز فيه الابدال فليجز في قد رجل ايضا الابدال
فلك سيبويه فالابدال لهذه العلة ممنوع وهو اسوال الى السوال الذي ذكرنا
واجيب عنه ويحتمل ان يكون علة لقوله ليس بدلا اي انما لم يكن بدلا من
الرجل على اللفظ لانه في معنى اقل رجل يقول ذلك الا زيد وقد ذكرناه
لانه لا يجوز زيد على الابدال من المضاف اليه كما لا يقول اقل زيدا يقال
قل زيد وانما لم يجز الابدال في اقل رجل يقول ذلك الا زيد بالرفع على المحل
لا على اللفظ ومعروف حسب العوامل ان لم يذكر اي المستثنى منه هذا عطف
على قوله وجائز فيه النصب والبدل اي المستثنى منه هذان وقع في كلام

عنه وجب فان ذكر المستثنى منه جاز النصب والبدل على ما ذكرنا وان لم يذكر المستثنى منه وهو المفرغ والمستثنى معرب على حسب العوامل نحو ما جاءني الا زيدٌ فانه مرفوع لانه عامل عليه بحلان العامل يسند عن فاعلا وما رايت الا زيدًا منصوبا لمفعوليته لان العامل يسند عن مفعولا ومنه ما حاءني احد الا زيد خير منه مما بعد الا وصفا لما قبلها زيد مبتدا وخير منه خبره والجملة في المعنى صفة لاحد فهو مستثنى مفرغ من اعم عام الصفات والتقدير وما جاءني احد موصوف بصفة لا هذه الجملة فانها مرة عما قبله مع انه استثنا مفرغ ايضا لوجهين احدهما ان ما قبلها كان ما بعد الا مفردا وههنا وقع ما بعد الا جملة من مبتدا وخبر وهو زيد وخير منه والثاني ان ما قبله كان مستثنى من اعم عام الدوان اذ التقدير وما جاءني احد الا زيد وهذه الصفة من اعم عام الصفات فههنا اي في المستثنى المفرغ هو المستثنى والمستثنى باسمه مجازا مجازا يعني ان المستثنى المفرغ حكموا عليه بانه معرب على حسب العوامل فهو فاعل ياء مفعول اخرى منه على ان شبهته باسم الفاعل او المفعول مجازا اذ الفاعل والمفعول صوفي الحقيقة المستثنى منه المحذوف فاذا اول ما جاءني الا زيد فالفاعل بالحقيقة هو احد فلما حذف واقيم ما بعد الا مقامه سمي باسمه مجازا لانه وقع موقعه يدل على اعتباره اي على اعتبار المستثنى منه المحذوف جوازا ما قام الا هند مع امتناع قام هند اي لو كان الواقع بعد الا فاعلا في الحقيقة وكان يجب ان يلحق الفعل المسند اليه علامة التانيث لان فاعله مونث حقيقي اذ يمتنع ان يقال قام هند بلا لحاق علامة التانيث بالفعل فندل على انه ليس فاعلا حقيقيا واما لم يلحق العلامة بالفعل لانه مسند الى احد المحذوف وهو مذكر وهذا اي المستثنى المفرغ لا يكون في الاثبات لانه اذا اثبت لانه اذا يصح تقدير العام العام بمعنى جاءني كل احد الا زيد ويستقيم في النفي ومعناه اذ يصح في الفعل الاعم واحد والاصح اشتماله لكل احد الا واحد الا ان يستقيم المعنى نحو قولك لا يوم كذا اي

اي قولك في جمع الايام بمعنى اوقعت اصل القراءة في جمعها الا يوم كذا الا بمعنى سعلت جمع اجمال منه الا يوم كذا فانه ممنوع ايضا وهذا اي وكونه لا يكون في الاثبات لا يجوز ما راءني زيد الا عالما لان ما راءني شئت في المعنى فلا يجوز كما لو جر كان زيد الا عالما او يجوز اي استثنا المفرغ فيهما موجبا المعنى وان لم يكن هو نفيا نحو ما قام منا قائم في ذهني فيطلق الا بالتي هي اعرف اذ يعاد بعد نفي ان لا يجوز ان قولك وينطلق سيبويه والاصح المفرغ من المثبت فلجواب ان قولك وينطلق في النصب ان فيه مضمره والتقدير وان نطق وهذا المصدر معطوف على المصدر مفرغ عن الفعل الاول وهو قايم اي ما يكون قيام ونطق فحكم النفي منسحب على القيام والنطق والنطق في المعنى منفي فينصب الاستثنا المفرغ عنه ونظير ما بينا فحدثنا بالنصب اي ما يكون مثل لسان فحذف على ما المركب اي يكون مكان اينا وكهد والتحدث عينه وما يرفيه الرفع والجر عطف على قوله معرب اي واي والمستثنى جايز فيه الرفع والجر بعد الا سيما الوجوه الثلثة اي الرفع والنصب والجر في يوم في قولهم لا سيما يوم بدارة جلجل واوله الا ربما يوم لك معنى صالح والى المثل يقال مما شان اي مثلان والنصب لان الاسم منزله الا اي الا يوما والرفع على انه خبر مبتدا محذوف واما موصوله اي الا شئ الذي هو يوم يجوز على هذا ان يكون ما نكره بمعنى شئ اي الا شئ هو يوم اما الجر ما من الاسما نكره بمعنى شئ اي الا شئ شئ يوم على ابدال يوم من شئ ويجوز ان يكون ما زايدة اي الا شئ يوم وهي اسم الا اي الا مثل يوم وقد اورد على تقدير النصب كالا ان احدهما دخل الواو على الاسما فانه اذا كان بمعنى الا لا يدخل عليه الواو والا يقال جاءني القوم والا زيدا والثاني ان الاستثنا يصح في الذهب اذا المراد ان يفضل هذا اليوم على سايرالايام الصالحة التي حط فيها بلا فات الذهب والاستثنا لا يصح لانه يودي الى ان يكون المعنى انه كثير ما اتفق له الايام الصالحة الا يوم داره جلجل فانه غير صالح والمراد تفضل هذا اليوم على سايرالايام الحط عنها واجيب عن الثاني بان مراده ان يودي معنى الاستثنا انه منزله الاحقيقة

وبيان معنى الاستثناء منه انك اذا قلت اكرمني القوم لا سيما زيد فقد اخرجت زيدا
من جملتهم بان مبتك افضل ما اثبت لهم اذا المعنى ان القوم اكرموني فاكرمت زيدا
فذاكرمني ولكن لان اكرامهم لم اشر وابلغ فكون مستثنى عنهم بزيادة الاكرام فمعنى
الاستثناء هو اخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره مقتض فصح ان تقال الاسما يعمل
عمل الا لمشاركته اياه في معناه وقال في المفتاح لاشكال الاول قايم لان الواو
لا يتوسط من عامله ومعموله ويمكن ان يجاب عنه بان معنى الاسما خصوصا فكانه
قال وخصوصا هذا اليوم اي واخص هذا اليوم من سايرالايام خصوصا
بكونه ابلغ في الحظوه منها فهو في المعنى مقدر بفعل ينصبه وانما اطلق عليه
انه بمنزله الاظرف لان المعنى ان الاستثنا ايضا تخصيص فلما دخل الواو نظر الى
ان المعنى انه مقدر بجملة اي واخص هذا اليوم انه ليس مثل الايام الصالحة
بل زيد على ما ذكرنا في الجواب عن الاشكال الثاني والنصب على الجر بعد عدا وخلا
وكذا بعد حاشا عند المبرد لكونها حروفا نائبة وافعالا اخرى
اي وجاز منه النصب والجر اما النصب بعد عدا وخلا فلانهما فعلان على الاكثر
اما عدا فلانه فعل متعد يقتضي نصب المفعول في غير الاستثناء واما عدا كرامر
بعدو كاي يجاوز كذا في الاستثناء واما خلا فهو لازم في الاصل من الخلاء
لكنه تعدى لتضمنه معنى المجاوزة والمفارقة يقال خلا فلان دم اي جاوز كرم موضعهما
كما في لبس والاكون بمعنى جا القوم عدا وخلا زيدا جاز بعضهم زيدا واما
حاشا فمذهب سيبويه وسايرالبصريين انه حرف جر وذهب المبرد الى انه مشترك
بعد بكون حرف جر وقد يكون فعلا ينصب ما بعده حجة سيبويه انه ورد الجر به
قال حاشا لله ولمان ان ما هو ما ان ليس تقدمه لكم العدة اي القبيلة
وايضا لو كان فعلا لصح دخول ما المصدرية عليه قياسا على خلا وهذه الحجة
المبرد انه ورد الجر بعد حاشا كما ذكره سيبويه وورد النصب بها عن الفصحا
نحو اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وانا لاصبح جعله من السيطان
من سعيد من القرآن يدل على انه مشترك بينهما ومجرور اي والمستثنى مجرور
بعد غير وسوى وسواء ابدا انفاقا لانها اسما مضافة فلما فرظاهرة

واما سوى وسواء فلانهما طرفان على الاصح كما ذكرنا من قبل معنى جاني القوم
سوى او سواء زيد بدل زيدا ومكان زيد بمعنى انهم جاؤا وليجي منوص
معنى الاستثناء في اخراجه واعراب غير كاعراب الاسم الواقع بعد الا على
التفصيل فيجب نصبه بعد كلام موجب وغير تقدم نحو جاني القوم غير
زيد ومالحقني غير اخيك احد وكذا في المنقطع ويجوز فيه النصب والبدل
بعد كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو ما جاني احد غير زيد بالنصب و
الرفع على البدل وكذا في المفرغ نحو ما جاني غير زيد وما رايت غير زيد و
ما مررت بغير زيد وانما اعرب اعراب الاسم الواقع بعد الا لانه كان حقه و
ان تقرب ما بعده لان غير للموازن الا وما بعده موازن ما بعد الا لكن الاخر
لا تقبل الاعراب فرضلف الى ما بعده وفي اسم متمكن تقبل الاعراب وجرى الاعراب
عليه على الوجوه المذكورة ولا اتحد على غير في الوصفية كما يجب عليها غير في
الاستثناء وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور نحو قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا للتعذر الاستثناء وجب لا يعلم دخولها فيه وفي الاية ما نافع لفر
اي اصل الا ان يكون حرفا معنى الاستثناء واصل غير ان يكون وصفا بمعنى مغاير
قبلت الاعراب لانه بمعنى المغاير نحو هو ايضا وصف عومل بهم جرى بينهما بعد
عن محل الا على غير في الوصفية وحمل غير على الا في الاستثناء وانما يجب الا على
غير اذا لم يجز ان على اصل الاستثناء وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير
محصور لانه بمعنى غير وغير وصف فمنوا انما يكون بمعنى غير اذا كان ايضا تابعا
لشبهها بغير وانما اشترط الجمع المنكور لانه اذا كان المتبوع غير جمع لم يصح الاخراج
واذا كان غير منكور بل معرفا والجمع المعرف للعموم ممكن اجراء على مقتضى
لانه وصف الاستثناء لانه اخراج ما لولاه لوجب لدخوله تحت الاول وفي الجمع كذلك
لانه للعموم بخلاف الجمع المنكر نحو جاني رجال الا زيدا فانه ليس باستثناء اذ ليس
في نحو ما لولاه لوجب دخوله تحت الاول والا لكان الجمع المنكور للعموم وليس
كذلك وانما اشترط ان يكون غير محصور احترازا عن المحصور نحو عندي عشرون الا درهما
فانه لا يجوز جعله على الوصف لصحة جعله على الاستثناء والاحمل على الاستثناء هكذا

قالوا ولعل المراد بقولهم جمع الجمع وما شبه الجمع والا ملفظ عرف ليس بجمع فجميد
يكون جارحا بقولهما جمع ثم يجمع لك الاخراج بقوله غير محصور والا به مشتمل على المقصود
وقوله لتعذر الاستثناء حتى لا يتوهم دخوله فيه معناه وما ذكرناه وهو ان
الاستثناء انما يكون فوائده دخوله بحسب الاول فاما اذا لم يحسب تعذر الاستثناء
فحمد على غيره في الوصفية معنى قوله فيهما الهة الا الله مغايره لله فتعذر
الاستثناء لكون الهة ليست للعموم وقوله في الآية مانع اخر اسان قال ما ذكره
في التعليق وهو انه لو حمل على الاستثناء لكان المعنى ولو كان فيهما الهة
مستثنى عنهم لله لفسدتا لكن لم تفسدا فسخ الملزوم والملزوم مركب لا يلزم من
انتفاء المجموع انتفاء كل واحد من اجزائه مجاز ان يكون انتفاء الملزوم باثنا صفة
الاستثناء ما ينتفي الالهة فلا يحصل منه المطلوب وهو الرد على المشركين القائلين
بان مع الله الها اخر تعالى عنه علوا كبيرا وهذا المعنى لا يلخص الا بجعل الا
وصفا فان قلت يلزم على تقدير الوصف ايضا ان يكون معناه لو كان
فيهما الهة موصوفة بمغايرة الا له لكن لفسدتا لكن لم يفسدا فسخ المجموع
واسفا المجموع قد يكون باسفا الوصف لا باسفا الالهة قلت انتفاء الملزوم
اما باسفا الالهة او باسفا وصفا لمغايرة فان كان باسفا الالهة ثبت المطلوب
وان كان باسفا وصف المغايرة فلذلك لانه اذا انتفى وصف المغايرة في
حقيقتهما لم تكن الالهة مغايرة للآلهة لكن واذا انتفت ماهية المغايرة عنهما
كانتا عين الآلهة لكن فلزم ارتفاع التعدد ايضا وهو المطلوب لان المتعدد
لا يكون عند الواحد وضعف في غيره اي وضعف حمد الا على غير في غير
الضابط المذكور منه قوله وكل اخ مغايرة اخوة لعمرو ابيك الا الفرد
قد ارن فانه اخرج الا عن باب الاستثناء اذ لو كان على ما به له الا لوجب
النصب لانه بعد كلام صحب فلما رفعه جعله على غير ما كونه مستغرقا وهو كل
اخ وقد ذكرنا انه اذا تعذر الاستثناء حمد على غيره وههنا لم تعذر فالحمل على
غير ضعيف والبيت يحمل وجوها من الاعراب احدها ان يكون كل مبتدا و
مغايرة خبره واخوه فاعل مغايرة والثاني ان يكون كل مبتدا ومغايرة

مبتدا ان واخوه خبره والجملة خبر المبتدا الاول والثالث ان يكون كل مبتدا
واخوه مبتدا ثانيا ومغايرة خبر المقدم والجملة خبر الاول والرابع ان يكون كل
مبتدا ومغايرة بدل منه واخوه خبر كل اي مغايرة كل اخوه والخامس ان
يكون مغايرة بدلا عن كل واخوه مبتدا وكل اخ مغايرة خبر مقدم ويقول
في تبيينه لاستثناء لا كل احد الخبر الا زيدا نصب الاول على المفعولية والثاني
على الاستثناء لان الكلام صار موجبا المعنى لكل الخبر كل واحد الا زيدا المسائل
تشمل على استثنائين الاول مفرغ والتقدير ما اكل احد شيئا من الاشياء الا الخبز فهو
معرب على حسب العامل وعامل يقتضي المفعول فذلك بان ينصب الاول اي الخبز على
المفعولية والاستثناء الذي هو قوله الا زيدا وقد يوهم انه جبري كلام عنه
موجب ذكر فيه المستثنى منه وقد ذكرنا انه يجوز في مثله نصب المستثنى ورفعه
على البدل فمعنى ان في المسالة يتعين النصب في الاستثناء الذي والا يجوز الرفع
على البدل لان المعنى الاول صار موجبا ولم يبق حرف الاستثناء عليه وهو الا لخبز
لان الاستثناء من النفي اثبات فالمعنى لكل كل احد خبز فحينئذ يكون الا زيد
مستثنى منه فيجب نصبه على الاستثناء وهو ظاهر ويقول ما اتاني الا زيد الا عمرا
ترفع احدهما لاسناد الفعل اليه وتنصب الثاني اذ لا يمكن رفعه على البدلية
ولا على الفاعلية لانه لو اكل اتاك على تركيب الناس وزائد الا عمرا
هذه المسالة شارك المسالة الاولى في تعذر الاستثناء لكن الاولى كان المستثنى
منه مذكورا فيها وهذه لم يذكر فيها المستثنى منه بل الاستثناء فيها مفرغ وذكر
فيها استثنائين فللمستثنى اما ان يرفعا او ينصبا او يرفع الاول وينصب
الثاني او بعكس هذا لا يجوز نصبهما لانه ينفي الاعراب بالكلية لان الاستثناء مفرغ
ولا يجوز رفعهما لان الاول يكون فاعلا والثاني ارتفاعه اما ان يكون على الفاعلية
او على البدلية والقسمان ممتنعان اما الاول فلان الفاعل لا يتعدد واما الثاني
فلان الاستثناء الاول صار في حكم الموجب لانه لا استثناء من نفي ولا استثناء
من النفي اثبات وفي الاثبات لا يجوز البدل وايضا لو ابدل يخرج من اقسام البدل
اذ ليس بدل الكل ولا بدل البعض ولا الاشتمال لان ذات عمرو وذات زيد لا تعانق

احدهما آخر ولا يصدقان على ذات واحدة وليس بعضا ولا كون بدل الغلط
ان ذلك يكون في مدبر الكلام كما بني لسانك لي سي م تر اركبه وهذا ليس من ذاك
القسم وايضا لو كان بدلا لكان مبتداء اما المستثنى منه المقدر او المستثنى اول
وكلاهما مستفيان لاول فلان المبدل لا يحذف لفظا واما الثاني فلانه يستلزم
ان يكون المستثنى اولا في حكم الطرح وليس المعنى على هذا فينبغي ان يرفع احدهما
على الفاعلية كما هو مقتضى التفريغ وحينئذ يجب نصب الآخر كما ذكرنا انه لا يجوز
رفعهما معا فان قلت ينبغي ان لا يجوز نصب الثاني اصلا اولا يجب لانه لو انصب
لكان استثناء والمستثنى منه اما ما بعد الا اولى او ما قبلها لا يجوز ان يكون
ما بعدها لان ما بعدها قد ولا يجوز استثناء الاعمر وانس زيد وان كان مستثنى
ما قبله وهو احد المقدر لم يجب نصبه لمستثنى لانه مستثنى من كلام غير موجب
ذكر منه المستثنى منه تقديرا فكان حقه ان يجوز في المستثنى الثاني النصب على
الاستثناء والرفع على البدل قلت كما رأيت الثاني وهو انه مستثنى عما قبل الا وهو احد
قولك انه يقتضي ان لا يتعين النصب بل يجوز البدل ممنوع لان خلاف في كلام غير موجب
لم يطرق اليه نفي لوجهين ما وصفنا فقد طرق اليه نفي النفي بالاستثناء الاول
فما نفي النفي ساواه في المناقضة وجواز الوجهين انما كان في كلام غير موجب
مطلقا فلذلك قال المصنف ما ولا كلاهما على تركيبك الناس ورأيت الاعمر وزيدا
النفي الموجب باعتبار تطرق الاستثناء اليه والاستثناء من الموجب يجب ان يكون
منصوبا وانما قلنا ما ولا لان ظاهر الكلام يقتضي ان يكون الاستثناء الثاني
عاقبا الاول وهي منفي ظاهرا فقدره بالاثبات ما دل على خلاف الظاهر
وقوله ما ولا منصوبا وقوله ما ولا منصوبين على الحالية من فاعل نصب ومن الخطاب
اي نصبت انت ما ولا وتقول ما اتاني الا زيدا الا عمرا احدا منصوبين لان
التقدير ما اتاني الا زيد احدا الا عمرا وعلى الابدال فلما قدمته نصبته
وجه مغايرة هذه المسئلة للمسئلتين السابقتين ان السابقتين كان الاستثناء
فيهما باعتبار تفريغ واحد والاستثنائين وهذه لا تفريغ فيها لان المستثنى منه
مذكور وهو احد لكن ذكر استثناء ان معتمدان على المستثنى منه صوت وذكر ان

ان الاستثنائين يجب ان يكونا منصوبين اعلم ان الاستثناآن المتعددة
تنحصر في اقسام ستة لان الاستثناآت اما ان يكون بعضها من بعض او لا
بل يكون كلها من مستثنى منه واحد والاول هو المسئلة المذكورة في اخر الباب
يحول على عشرة الاسعة الامامة كما سيأتي والثاني اما ان يكون بينها عاطفا
ولا فان كان بينها عاطف وهو غير مذكور في الكتاب لانه ارجح من مسايل
العطف وهو غير بالحرف والثاني اما ان يكون احدهما مستثنى مفرغا اولا فان
كان احدهما مستثنى مفرغا فاما ان يكون المستثنى منه للآخر مذكورا اولا فان
كان مذكورا فهو المسئلة الاولى في الكتاب وهي ما اكل احد الا الخبز الا تمرا وان لم يكن
مذكورا فهو الثامنة لقولك ما اتاني الا زيدا الا عمرا فان الاول مفرغ والثاني غير مفرغ
على ما ذكرنا وان لم يكن احدهما مفرغا فهو مثل ما اتاني الا زيدا احدا الا عمرا وفائدة الا تفريغ
واحدهما نصب على الاستثناء والآخر رفع على البدلية اذ لا يجوز نصبهما معا
على الاستثناء لان المستثنى المنصوب مشبه بالمفعول به والكون لفعل واحد مفعولان
لا يقتضيهما مع ذلك الفعل الا بعاطف يجعلهما والمفروض ان لا عاطف فكان هذا
القسم يتعين ان يكون احدهما استثناء والآخر غير استثناء بل بدلا ولذلك قالوا ان
المستثنى المنصوب مشبه بالمفعول معه من حيث ان العامل فيهما يعمل بواسطة
حرف فلا الاستعداد والمفعول معه لا يتعدد والمستثنى المنصوب لا يتعدد اذا عرفت
هذا فقولك ما اتاني الا زيدا الا عمرا احدا لا يمكن ان يكونا منصوبين ابتداء على
الاستثناء فلا بد من فرض ما لاحدهما عن المستثنى منه المذكور ليكون احدهما
مستثنى مقدما منصوبا والآخر مرفوعا على البدلية وهو معنى قولنا ان التقدير
ما اتاني الا زيد احدا الا عمرو على الابدال او على ابدال عمرو من احد فلما قدمته نصبته
لان البدل لا يتقدم على المبدل فان قلت حينئذ يكونان مستثنيين
منصوبين وقد منعت جواز ذلك قلت الممنوع هو ان يكونا ابدا منصوبين
مقدمين واذا كان احدهما منصوبا والآخر بدلا وقدم البدل وصار منصوبا
لضرورة ان البدل لا يتقدم فلا منع منه ونظيره ان صفة النكرة لا تتقدم
عليها فلا قد منت قالوا انه حال لي صفة مع انه في صورة الصفة المتقدمة

فان قلت فقد جاء استثنا ان منصوبان مقدمان على المستثنى منه بلا
عاطف نحو قولك القمت ومالى الا الله عمرك ياضرب عراذ التقدير الا اياك
قلت لانسلم انه استثنا بل عمرك كان صفة لناصر والتقدير مالى الا الله ناصر
عنه كى وصفة النكرة النكرة اذا تقدمت انتصب على الحال منهو حال يقدم لا
ستثنا ولو ذكرت المستثنى الذى بعدما يصح دخوله فيه فان كان النفى اثباتا
ومن الاثبات نفيا هذا هو القسم الاول الذى ذكرنا فى التقسيم ان بعض
الاستثنآت مستثنى من بعض ولذلك قيده بقوله بعدما يصح دخوله فمنه اذ
لو لم يصح دخوله على عشرة الا خمسة الا ثمانية لم يمكن ان يكون استثنا من استثنا
اذ المستثنى فاكثر من المستثنى منه فاما يكون بعضها مستثنى من البعض حيث
يصح دخول المستثنى منه وهو الاستثنا الاول نحو له على عشرة الا تسعة الا ثمانية
وهلم جرا الى الواحد ❁ ❁ ❁ يعنى الا تسعة الا خمسة الا اربعة
الا ثلثة الا اثنين الا واحدا فالا لازم خمسة بناء على ان الاستثنا من النفى اثبات
ومن الاثبات نفى لانك اذا قلت على عشرة الا تسعة لزم لحصرهم اذا قلت الا ثمانية
اللازم ثلثة لانهم اذا قلت الا اربعة حصل اللازم سبعة لانهم اذا قلت الا ثلثة نفى اللازم
اربعة لانهم اذا قلت الا اثنين صار اللازم ستة لانهم اذا قلت الا واحدا نفى اللازم
خمسة ولو ذكرت بعده اى بعد قوله الا واحدا الا اثنين الا ثلثة ف
الى التسعة التسعة اى الاربعة الا خمسة الا تسعة الا سبعة الا ثمانية فالا لازم
واحد لانك اذا قلت الا اثنين صار اللازم سبعة لانهم اذا قلت الا ثلثة نفى لازم
اربعة لانهم اذا قلت الا اربعة صار اللازم ثمانية لانهم اذا قلت الا خمسة نفى اللازم
ثلثة لانهم اذا قلت الا ستة صار اللازم تسعة لانهم اذا قلت الا سبعة نفى اللازم اثنين
لانهم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم عشرة لانهم اذا قلت الا تسعة هى اللازم واحدا
وفى الكلام حزازة لانه لو كان استثنا من الاستثنا لزم ان يكون المستثنى منه
اول من المستثنى فى بعض الاحوال كما ظهر لك من المثال المتقدم الا ان يجعل الاستثنا
من المستثنى منه الاول بان يخرج البعض من الساقط والبعض من الباقى والحاصل
لما سفرغ للتخصيص بعد فان تخصص له عن عيان تحققه فلنلحقها بالكتاب

انشا الله وقد يقع الفعل موقع الاسم المستثنى فى قولهم شتمنى ما الا فعلت
مثلك تقول شتمنى الله والرحم شتمنى وشتمنا وما شتمك الله اى سلمك
بالله وبالرحم وتعديته الى مفعولين اما انه منزله دعوت حيث قالوا اشتمك
بالله والله كما قالوا دعوته بزيد وزيدا والا تمم ضمنه معنى ذكرته ومصداق
هذا قول حسان بشدت فى العار افعال والذى اى ذكرتم ايا ها واشتمك يا
لله خطا اعلم ان الفعل الواقع مستثنى لان المستثنى من اقسام المنصوب والفعل
لا يكون منصوبا ولا بد من تاويله بمصدر اى الا فعلكم لا بد من تفسيره بشتمة
ما قبله نفى لان المستثنى مفرغ فلا بد من تقدير نفى فلذلك قدر بما اطلب
اى ما اطلب منك شيا من الاشيا الا فعلك وهذا المعنى هو المفهوم من استعمال
العرب وقد يحذف المستثنى تخفيفا نحو جانى زيد ليس الا ولست الا
زيدا اى ليس الجانى الا زيد فليس غيره اى ليس الجانى غير زيد وضمير غير
انه مبنى كقبل وبعد كما ذكرنا وانما صح الاستثنا لان ليس فيه
ضمير عائد الى الجانى الذى دل عليه الفعل والتقدير ليس الجانى الا زيدا و
لا يجوز جوازا ضئما ❁ ❁ اى جواز كون المستثنى مضمرا نحو الا موه والا اياه
ونحوهما اى كما جاز ان يكون المستثنى مظهرا جاز ان يكون مضمرا ومنها اى ومن
المنصوبات الاسم فى باب ان اى ان واخواتها نحو ان زيدا قائم
وسياتى عمله فى باب العامل ان شا الله ولا يحذف اى اسم ان فلا يقال ان
قايم فان جاز بحرف جره ان الاسم مشبه بالمفعول والخبر مشبه بالفاعل و
المشبه بالمفعول اضعف من المشبه بالفاعل ولضعفه لم يحذف ولان الاسم
تتعدد صوقلب ان قايم بالاسم المحذوف هكذا مثل وفى الوجهين نظر اما
الاول فلان المفعول فضلة فالمشبه به اولى بالحذف واما الثانى فلانه ان
فرضه فلا يجوز الحذف وان كان يعنيها فلا بيس فالاولى فى تعليله ان يقال انما
لم يحذف اسم ان ان انما قدم منصوبه على مرفوعه ليكون له العمل الفرعى للفعل
لفظا وهو تقدم منصوب على مرفوعه فلو حذف الاسم لكان فى صون ما هو
محذور من شابهه عمله للعمل الاصلى للفعل وهو انه ثلثة المرفوع فلذلك لم يحذف

بحث باب ان واخواتها

اسمه وقد جاء حذفه في ضرورة الشعر قال فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي
غليظ المشافر اي ولكن زنجي الا اذا كان ضمير الشان اي الا حذف اسم ان
الا اذا كان ضمير الشان نحو ان من لام في بني بنت حسان ألمه واعصه في الخطوب
اي انه اي انه ضمير الشان والا اي وان يجعل اسم ضمير الشان بل قل من
الشرطية اسمه زال الخبر عن صدر الكلام لان الجزائية لها صدر الكلام فلا يقع
معمولا لان ليلا يبطل صدريته ونحو عطف على نحو مثل زيد ولا ذاكرا بيانا ولا وقوع
الاسم ضمير الشان في ان المكسورة وان المفتوحة وفي كان وفي لكن وفي لعل
واما ان وقد ذكرناه واما ان المفتوحة فنحو قوله فلو ان حق اليوم منكم اقامة
وان كان يوما حق قد مضى وتصبرا اي فلو انه وقد اول وقد زال
الحمول صباه وسوقا ولم اطمع بذلك مطمعا ثم انا هن طوارقكم و
سوقها جمعنا نسوة فبلهما فلو ان حق البيت البنة لجمة التي تنوهما
والجمول بالضم بلاها الابل التي على الهوادج كانت فيها النساء ولم يكن اي انا لو
عن حتف انافها فنه ولم اطمع في تحويلهم ذلك مني ولكن حرمي وسومي حملني
على الكلام حتى اي وجب اي او كلفكم يحسنون الى ما فامنكم لشدتكم
وان كان سرح بالسين المهملة اي وان كان ابتعالكم وسماعكم قد سار وسلم
ويسرح وروي وان كان سرب وهو النساء وهو اسم قوم من بني زيد سماه
من بني سهم ونحو قل وقعت الهم على ساعة وينبغي على ما حكيت فالحي بالي
اي لشدة فلان يمضي على ما جبل اي شهت يعني على عرق من عرقه يعني
ونحو قليل كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما اريتوى الحامل توعى احد لتا وليتين
وهو ان يكون كفافا خبر كان مقدما وخبرك مرفوع بانه اسم كان ولا بد
من تقدير ضمير الشان لئلا يدخل لبث على الفعل والتقدير ليته كان
خبرك كله كفافا فاعني اي مكفوفا وهو مجاز فنه الرفع عطفا على احرك و
مرفوع على هذا ان ينصب محله وعني متعلقة به والتقدير وكان سرك مرتوما
عني بمعنى مكفوفا لان من ارتوى عن شيء كف عنه وعلى هذا يكون الحامل
فوعا بفاعلية ارتوى مجازا كما يقال في عكسه ما صاد اي مذ ازنوار الماء

وجاز ان يكون مرتوى مرفوع المحل بفاعلية ارتوى والماء منصوبا بغير اي
بلا استوى الماء وعلى معناه ارتوى من الماء ونحو واحسار وسى قومه و
المعنى لئلا كان حري وسرطي مكفوفين عني مذ ارتوى مريء من الماء لان
لفظا مصدر يستوي فيه الواحد والاثنان والجمع نحو رجلان عدل وانما
دل على احد الماءين لانه ذكر منه ان كفافا اسم ليت وفي كان ضمير و
حركة منصوبا بالحركة وكذا اشتركا على معنى ليت سماه كفوفا كان هو
حركة كله وسركي وحينئذ يخرج عن الاستدلال ونحو فاتهن العينان الاثمد
كان في اطلالهن التشميس اي كانه اي كانه والا اي وان لم يضمن
الاسناد انتصب التشميس لانه اسم كان اي كان الشمس في اطلالهن اي
يومهن والاطلال ما شخص من السفه انضرب الى السواد قليلا وهو متلج
عند العرب ونحو تربعيني بالظرف اي انت مذنب وتعلميني لكن اياك لا افعل
اي لا لكنه اي لكن السان لا افعل فلما قدم المفعول صار منفصلا و
انما لم يحمل على ان اياك اسم لكن لانه لا يسوغ المنفصل مع القدرة على
المتصل الا شاذا نحو الكن حي يلحت اناكا والحمل على حذف ضمير السان
اولى لانه اكثر ولا يجوز هذا الا في حذف ضمير الشان في غير الاضطرار
اي في غير ضرورة الشعر عند الاكوذ اذ لا يقال في سعة الكلام ان زيدا
قائم اي انه وبعضهم مجوزه قياسا على الاثبات المذكور اذ الاصل عدم
مخالف الشعر لغيره فكما جاز في الشعر حذفه في الخبر وكذلك ستدكون والمسائل
فلا شعار منها اي ومن المنصوبات بالخبر في باب كان اي كان واخواتها
نحو كان زيدا منطلقا وقول من لحقه بالحال يبطل عدم استقلال الكلام بدونه
هذا اشارة الى الخلاف بين الكوفيين والبصريين فهذا الكوفيين المنصوب
في كان زيد قائما حال والبصريين على انه ليس بحال بل هو خبر حجة الكوفيين
ان احد امرين اما انه لا نصب له المفعولية لان كان فعل لازم فلا يقتضي منصوبا
على المفعولية فيكون حالا والثاني انه يقال كان زيد في حال كذا وهو معنى
الحالية فكذا الوصل كان زيد قائما لانه يقع معه محنة البصريين امران احدهما

ان المنصوب بعد كان قد يكون مضمرا ومعرفة نحو كنت انا العالم والعالم كينونة فلا
يكون حالا والا لكان انه يستقل الكلام بدون المنصوب ولو كان حالا لامتنع
بدونه لان الحال فضلة لا يورث حذفها اختلالا وهذا الذى اسار اليه المصنف
بقوله بنظير عدم استقلال الكلام بدونه وعمل الكوفيين المعرفة على باب رسلها
العراك ومر ت به وحده ضعيف لان تلك الصور شاذة والجواب عن الاول
اما لا نسلم كونه مفعولا بل يقول هو مشبهه وعن الثانى انا لا نسلم ان قولهم
فى حال كذا من قولهم كان زيد فى حال كذا بل هو خبر من جاء وجد ووهن منصوب
محلا على الحيرة لا على الحالية **وامنع عكس اخر خبر المبتدا** اى فى اقسامه وشرائطه
واحكامه اى ويمتنع جوازا ان يكون خبر المبتدا مفردا وجملة مخبرا كان كذلك
كما يشترط ان يعود الضمير من الجملة الواقعة خبرا فى المبتدا يشترط ايضا فى خبر
كان اذا كان جملة وكما ان الاصل ان يكون خبر المبتدا نكرة وكذا فى خبر كان
لكنه يتقدم معرفة هذا استثناء عن الاحكام فان خبر المبتدا اذا كان معرفة لا
تقدم على المبتدا وتقدم خبر كان اذا كان معرفة على اسمه لانه لا يمتنع ان يكون
الاسم مرفوعا والخبر منصوبا **ويتقدم عامل فعلا لا يتقدم المبتدا نحو الذى
يقوم كان زيد** هذا استثناء اخر من الاحكام فان خبر المبتدا اذا كان
فعلا فان مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد يقوم لا يجوز تقدمه على المبتدا لالتباسه
بالفاعل ويجوز تقدم مثل هذا الفعل الواقع خبرا لكان على كان كما فى المثال
فان زيد خبر الذى وتقديره الذى كان يقوم زيد ويقوم خبر كان وقد يقوم
عليه وقوله فعلا حال من فاعل يتقدم **وايستحقه بعضهم** لانه فى الاصل
فعل دخل على الفعل **ولا يكون الا حينئذ يفيد** اى لا يكون خبر كان الا حين يفيد
فائدة تامة مستقلة من نفس كان فلا يجوز كان زيد كاسا ولا كان مالك العرض
صاحبه وقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما لان الاول افاد العدد مجردا
عن الصغر والكبر هذا ايراد وجواب والايراد انه اسم كان فى كانتا يدل على اثنتين فلا
فلا فائدة الاخبار عنه بقوله اثنتين واجاب بان العرض الاقتصار فى الخبر على المجرد
الطارد من غير تعرض لذات صغره او كبره فكانه قال كانتا واثنتين على هذا

هذا العدد المجرد والاسم وان دل على العدد فليس مفعولا على العدد بل عدد عن
ذات **فهو بمنزلة قوله وشعرى شعرى** يعنى يعنى ان هذا الضاهو صم
ان المبتدا والخبر واحد فلا فائدة والجواب ان شعرى الواقع خبرا يدل على الوصف
اى شعرى الشعر الكامل وهو مغاير معنى للاول وكذا فى الآية فان لفظ اثنتين وان
وافق الاسم من حيث التثنية فهو مغاير باعتبار الاقتصار على مجرد العدد كما ذكرنا
بخلاف ان الزانية جارية صاحبها حيث لا يفيد لانه يستفاد من
قوله جارية انه صاحبها وقوله عليه السلام حتى يكون ابواه هما الذان يهودانه روى
اى الموصول **مرفوعا ومنصوبا وفيه اربعة اوجه** اولها الحديث كل مولود
يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما الذان يهودانه وفيه اربعة اوجه من الاعراب
بالحد هما ان يكون هما يكون ضمير المولود وابواه مرفوع بالابتداء وهما ايضا مرفوع
بالابتداء والذات مع صلة خبر المبتدا الذى والجملة اعنى هما الذان يهودانه
خبر ابواه وابواه مع خبره موضوع النصب لكون والثانى ان يكون هما ضميرا
لفصل لا محل له من الاعراب والذان خبر ابواه والجملة خبر كون والثالث ان يكون ابواه
مرفوعا بانه اسم يكون وهما الذان جملة منصوبة المحل على الحيرة والرابع ان يكون
ابواه اسما ليكون وهما ضمير الفصل والذين خبره وعلى هذا لا يجوز فى الذين الا
النصب على الزمانية على الاربع محال بان فعال كان ناقصة او تامة او زائدة او فيه
ضمير الشان الى غير ذلك **ويحذف عامل** اى عامل خبر كان **فى نحو الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر** ويجوز فى مثل الاربعة الاوجه
نصبهما ورفعهما ونصب الاول ورفع الثانى وبالعكس والاجود ان نصب الاول على انه خبر كان ورفع الثانى على
انه خبر المبتدا محذوف على التناسى فى حذف المبتدا بعد الجزاء اى ان كان عمله
خيرا فجزاؤه جزاء لا ضعف رفع الاول ونصب الثانى لانه لا بد من تقدير عامل فيهما
وهو كان فكان اما تامة او ناقصة وتقدير التامة ضعيف لانها قليلة الاستعمال
وما قل استعماله قل حذفه وتقدير الناقصة يستدعى حذف خبره فيلزم كثرة
المحذوف واما نصب الثانى فاما ان تقدر الناصب له كان اى فكان جزاء
جزاء او تقدر محرى اى فيجرى جزاء الاول ضعيف لان حذفه فالجزاء الموجود

في اللفظ ضعف وان حذف الفعل بعد الفاء على غير القياس بخلاف حذف
المبتدا بعد الفاء واما الدال وهو تقدير مجرى ضعيف لوجهين احدهما ما ذكرناه
وهو حذف الفعل بعد فالجزاء الدال ان الفعل المضارع اذا وقع جواب الشرط
لم يجز له الفاء كما سيأتي والوجه الثالث رفعها اما الرفع الدال فعلى القياس
في حذف المبتدا، واما رفع الاول فشاذ وكان وهو ضعيف كما مضى والوجه
الرابع نصبها اما نصب الاول فعلى القياس السابق واما نصب الثاني فضعيف
كما مضى فهذان الوجهان اعني الثالث والرابع هما متوسطان لان الاول
قوي كجر الكاف على القياس في الجر بمن فانه كان اجود والوجه الثاني وهو عكسه
ضعيف كجره على القياس في الجر بمن وهذان الوجهان متوسطان لان احد
الجرين منهما جار على القياس والجر الآخر غير جار على القياس ومنه اي ومما حذف
عامله قوله قد قيل ذا ان حقا وان كذبا واخره مما اعتذار كوصي اذا قيلها
البيت للنعمان ابن المنذر ويجوز فيه اربعة اوجه رفعهما ونصبهما ورفع الاول
ونصب الثاني وبالعكس وتقدير الرفع فيهما انه وقع حتى وان وقع كذب فالثاني
كائن فيه اي في المفعول حتى وان كان فيه كذب ونصبهما على انهم جر كان والتقدير
ان كان القول حقا وان كان المقول كذبا واما رفع احدهما ونصب الآخر فظاهر
من بيان نصبهما ورفعهما وانما قال ومنه لان الوجه الاربعة كانت في الشرط
والجزاء وهو ان حذف المحذوف في احد الوجهين في الشرطين ومعنى ان حقا وان كذبا
ويلزم اي حذف العامل في اما ترى انك منطلقا انطلقت اني ان كنت منطلقا
انطلقت فحذف اللام كما طرد من ان وان وقياسا مستمرا حذف كان لانه
يحذف كثيرا الكاف الامثلة السابقة وانفصلت الضمير المتصل المرفوع منفصلا
لحذف ما يتصل به ثم رتد ما لم يكون وانفاصوقع الفعل المحذوف وادغم النون
في الميم فصار اما انت منطلقا وانما لزم حذف العامل الوقوع ما هو فعله في
يضمر منفصلا في الاكثر يعني اذا كان خبر كان مضمرا والاكثر ان يكون
منفصلا نحو اني كان اياه لقد كان بعدنا عفى العهد والاسان قد يتغير
واما كان الانفصال ارجح لانه في المعنى مصدر المبتدا وخبر المبتدا يجب ان يكون منفصلا

منفصلا نحو زيد انه لا يعني وقد جاء الاتصال اي في خبر كان ووجهه
انه مشبه بالمفعول وضمير المفعول يكون متصلا نحو ضربته وكذلك في المشبه
به نحو شعرك تسمع ملحيت بها لك حتى تكونه اي حتى يكون الهالك اخره المردد حوا
للدبوة صملا والموت دونه وشعرك بمعنى لشعرك ومنها اي ومن المنصوبات
المنصوبات بلا التي لنفي الجنس وهي لنفي المضاف والمضارع له نحو لا غلام رجل ولا
جيرا من من زيد عندنا لما كان الخبر في المنصوبات قد يعرب من اسم الا وصفتها
مضاف او مضارع لم يذكر المنفي بعده بالعرض والمفرد مبني على ما ينصب
به نحو لا رجل ولا رجلين او مسلمين او مسلمات في الدار المراد بالمفرد ما لا يكون
مضافا فيدخل تحته الواحد نحو لا رجل والمثنى نحو لا رجلين والجمع المذكر السالم
نحو مسلمين والجمع المؤنث السالم نحو لا مسلمات ولا جوز بنا وعلى الكل لانها
حركة نصبه ومنهم من بنى المثنى لانه للمقابلة بمنزلة نون مسلمين والاجود
حذف لانه وان دل على المقابلة فلا يخلو عن دلالة على ما يمكن لاسم وذكرنا
في البنا ومنهم من بنى هذا الجمع على الفتح لان حمل النصب على الجر انما كان
في حال الاعراب واذا بني رجع حركة بنائه لاصلة اذ لا مانع منها فعلة هذا
مخرج لا مسلمات من قولهم على ما ينصب به قالوا انما بنى المفرد لانه متضمن الحرف
اذ معنى لا رجل لا من رجل لا مكرا ذا قالت لا رجل في الدار بل رجلان فاما اذا وجه من نحو
لا من رجل عمرو اتفرق فقولك لا رجل انما كون مستغرقا بتضمن الحرف وهو من و
اسم اذا تضمن الحرف في التحقيق انه لا رجل بالتنوين ولا رجل بالفتح كلاهما مستغرقان
بحسب ما دل عليه اللفظ اما المفرد فهو للواحد فتم جمع الجماد واما المفتوح فدال
على الجنس فتم جمع افراد الجنس مفردا ومثنى ومجموعا فمعنى الاستغراق سواء وله
ما ينصب به يسمى حركة الفتح نحو لا رجل ولا اثنين ولا جمع وكمسلمات وحتى المنفي بها
ان يكون نكرة يعني بالجنس ومثل لا هيثم الليلة للمطي تمثل هذا الوارد
لان هيثم علم فكان بمنع ان لا يدخل عليه لا وجوابه انه متأول والتقدير لا مثل هيثم
فان رفع بعدها اي بعد لا المعرفة وجب رفعها اي رفع المعرفة
والتكرير انما وجب الرفع لانه خرج عن بابه فلا يعاد فيه لا لانه لنفي الجنس فرجع الى اصله

فهو الرفع لكون لا من دواخل المبتدا والخبر وانما وجب للنكرة خبرها ما فان من
منى لجنسه فعقوم النكرة المتعاد من النكرة مقام الجنس وكذا اذا فصل بين لا
واسمها بظرف فيجب فيه الرفع والنكرة ايضا اما الرفع فلان اضعيف لعمل فاذا وقع
فصل ابعد فرجح الى الفصل نحو لا فيد فيها ولا عمرو وهذا مثال لما وقع بعدها
معرفة وقد حصل الامران فيه وهو الرفع والنكرة ولا فيها بصل ولا امراة مثال لما وقع
فيه الفصل وقد حصل الامران ايضا فيه وهو الرفع والنكرة والمراد بالنكرة
ان يذكر بكرة اخرى ومعرفة اخرى معطوفة على الاول ان نكرر الاسم الاول فلا تعرفه ف
قولهم لا ابا لك مجمول على ما ينبغي هذا ايضا ايراد اذ يقال لا ولكان ينبغي كذا
واسم لا معرفة ولا نكرة فيه فاجاب بانه بمعنى فعل والنفي اذا دخل على الفعل اوجب
فيه النكرة وانما كان بمعنى الفعل لان الاصل فيه الفعل فمعنى لا ولكان ينبغي كذا
ما اعطيت هذا الفعل واذا لم يوجد الفعل فلا ينبغي له ذلك كما حمل يذر
على يدع يعني ان الاصل في يدع ودع بكسر الدال فحذفوا الواو لان الواو اذا
وقعت بين ياء وكسرة تحذف لتعذر الاصل لوجود كسر العين فصار يدع كيعد فتح
الدال من يدع الجار حرف الحلق وهو العين ولم يوجد في يذر حرف حلقي يفتح به
ان يفتح عينه لكنهم حملوا يدع على يذع لانفتاحها في المعنى ووجه المسامحة ان لا وكذا اسم
في الصورة ولم يكرر لانه بمعنى فعل وهو لا ينفي وكذا يذر حمل على يدع لانه بمعناه
وان لم يوجد فيه علة الفتح ولجاز المبرد الرفع من غير التكرير في المعرفة والنكرة
نحو لا زيد في الدار ولا رجل عندك هذا مثال لا اول وهو لا زيد في الدار فان اسم لا
معرفة ولا نكرة فيه ولا رجل عندك مثال لكون اسم لا نكرة مرفوعة من غير تكرير وهما
على مذهب المبرد وفي اللفظ ابهام لانه لا يحتمل ان يكون مثالا واحدا لما يكون
فيه لا داخلة على المعرفة وقد وجب فيه الرفع وهو جائز بالاتفاق ولو قال فيه
ونحو لا رجل عندك كما هو في بعض النسخ اندفع الابهام ولعل الاصل لذلك وسقط اللفظ
نحو في بعض النسخ ولا ولى اثباته وان كررت النكرة معها اي مع لا بين
غير فصل جاز فتحهما ورفع الثاني اي فتح الاول ورفع الثاني ونصبه
اي وفتح الاول ونصب الثاني ورفعهما ورفع الاول وفتح الثاني نحو لا رجل ولا امرأة الا بالله

قوله

وان كررت النكرة معها من غير فصل ضابط المسئلة لا حول ونظائرها اما فتحها
فعلى انها لنفي الجنس والثاني مرفوع عطفا على المحل نحو لا ولد ان كان ذاك ولا اب
واما فتح الاول ونصب الثاني فلا ولد على لا الثانية للجنس ونصب الثاني
للعطف على اللفظ نحو لا اب وابنا ولا في هذين الوجهين مزيدة للتاكيد واما
رفعهما فعلى وجهين احدهما انه جواب لسؤال مرفوع كما تقول اغراسه حول وقد
جب يرفعهما مطابقة للسؤال والثاني انه لو فتحا اوهم ما ليس من اجتماعهم من مركب
ما هو كالجزء من كلمتين فالعدول الى الاصل يرفعهما او لامن ارتكاب ما فيه ابهام و
ان جاز ذلك كما ذكرنا في الوجه الاول واما رفع الاول ورفع الثاني فرفع الاول على
ان لا بمعنى ليس وعلى مذهب المبرد في تجويز رفع النكرة من غير تكرير واما الثاني
فعلى الثانية للجنس ونعت المبني الاول مفردا ليليه جائز اي في النعت المذكور
الاعراب حملا على لفظ لا وهو والبناء لحمل الموصوف والصفة واحدا واما الثاني
** انى واما النعت الثاني فضابطه فلا يجوز فيه الا الاعراب احترز بنعت
المبني عن نعت المعرب نحو لا غلام رجل ظريفا فانه لا يجوز فيه البناء اصلا لانه مبني
معرب والاول مرفوع صفة للنعت احترز عن النعت الثاني فانه لا يجوز فيه الاعراب
كما هنا مركبا مع ما من كلمتين من قوله مفردا احترز عن النعت المضاف نحو لا رجل صاحب
الغنم اذ لا يجوز في المضاف الا الاعراب قوله ثانيه اي النعت الذي يلي المبني بان لا يفع
بينهما فصل اذ لو وقع فصل لم يمكن بناؤه وان بناؤه اما كان منزلا مع الموصوف
كشيء واحد فالفصل بناء ذلك فيعين الاعراب ثم حث لعروض جاز ان يعرب على
اللفظ وان كان مبنيا لان بناؤه عارض فاسبه للعروض حركة الاعراب كما فصل
في يا زيد الطويل وجاز ان يعرب على المحل فيقال لا رجل طريف بالرفع حملا على المحل لانه
مرفوع في الاصل لان لا من دواخل المبتدا والخبر حيث بني فعلة شابه ان الموصوف
والصفة اتحدا وصار لا منزلة شيء واحد فكما بني الموصوف بني الصفة وكذا المعطوف
عليه نكرة اي اذا عطف نكرة على اسم لا مبني في المعطوف الاعراب ايضا اما على اللفظ
او على المحل نحو لا اب وابنا اسمه ** ان وابنه وآخره اذا هو بالمجد ارتدى و
ما زراه امثال للعطف على اللفظ ولا ام لي ان كان ذاك ولا اب في مثال

العطف على المحل واول هذا الغرض الصفار بعينه وقيله واذا يكون كرهه ادعى
واذ الجاس الجنس يدعى جندب واحتز بقوله نكرة عما اذا كان المعطوف
معرفه وموقوله واما المعرفه فلا يجوز فيه الا الرفع نحو لا غلام لك ولا العبا بس انما نفى
في المعطوف في المعرفه الرفع لانه ان جعل مستقلا وجب رفعه كما يجب في قولك لا زيد ولا
عمرو وعندها وان جعله تبعا وجاز الرفع ايضا لان النصب في قولك لا رجل ولا امرأة
انما كان اجل الحركة البناء مجرى حركة الاعراب فجعل المعطوف كان حرف النفي باشره ولو
باشره حرف النفي وهو معرفه لم يكن الا مرفوعا فهو اذا كان بانيا اولى بان يكون
مرفوعا واذا كرر اى ايضا لاحاجة الى الاعراب في البناء نحو لا مالا ولا بنين
على الاعراب كما في الصفه وان ثنيت لم تنون بان يقال لا اسم الله اما الا نثنا
كيد لفظ والتاكيد اللفظ حكمه حكم المؤكد او بدل على ما قبل وحكم البدل حكم المبدل
منه كما قبل ما رايته زيد بالضم الا عند واذا دخلت الهمزة على الام يغير العمل
لان العامل لا يتغير عليها بدخول كلمة الاستفهام عليها كما قلت في ضربت زيدا ضربت
وكذا في سائر العوامل ومعناها اى ومعنى الهمزة الاستفهام نحو الا رجل في الدار ام امرأة
نحو قوله الا ميل الى خمر وتشربها ام الا سبيل الى برد الحديثة اسم امرأة مدينة عشقت من
بني عجلان تقال له نصر بن الحجاج وكان احسن اهل زمانه صوتا وصبت من حبه وصار
ذكره فجرها فامر عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان لا يساكن دارها فينتهما لصوت
رافع صوته الى سبيل البيت فقال عمر رضي الله عنه من هذا المهتف فعرف خبرها
فدعاه عمر وامره بحلق شعره ما قبله فقال انت محلوقا املح فقال واى ذنب لي في
ذلك يقال صدق الذئب لي ان سرقك في دار البحرين ارادهم حملا او سيره الى
البصرة او العرض اى ومعناها العرض نحو الا تنزل منك فتصيب خيرا
يعرض المتكلم به النزول على الغير كانه يريد ان ينزل به ما اصابه خير وقوله الا ارجلا جزاه
الله خيرا فعند الخليل الا حرف يليه موضوع للتخضيض والمعنى الا تنزلون رجلا
وعند يونس معناها التمني ولكن نوزل الاسم ضرورة
هذا اراد ان قوله واذا دخل الهمزة لم يغير العمل اذ لو لم تغير العمل لقيل الا رجلا
بفتح من غير تنوين فاجاب عنه وجهين احدهما انه ليس اذ لم يدخله عليها الهمزة بل الا

صدف الالف

بكلمة حذف براسه دال على التخصيص ورجلا منصوب على المفعول به لفعل مضمر
وهو تروى هذا قول الخليل والذي قول يونس وهو انه اذا دخلت عليها الهمزة في
معناها التمني وكان حقها ان لا يدخل على اسمها التنوين ولكن معه ضرورة الشعر
وقالوا الا ابا لك ولا غلامي لك ولا ناصري لك وكان القياس الا ابالك وانبات النون
في لا غلامي ولا ناصري لكنهم قصدوا الاضافة وحذفت اللام تاكيدا للاضافة فصار من حق
المنع في التكثير ما يظهر بها من صورة الانفصال القياس ان يقال لا اب لك ولا
غلام لك وانما ضربنا لك كذا لانه اسم لا وهو غير مضاف ولا مضارع له محققان مبني
على ما ينصب به فالحاق الالف في لا ابا وحذف النون من لا غلامي ولا ناصري مكل
لانه ابا ان يكون مضافا او غير مضاف فان لم يكن مضافا لم يجز الحاق الالف و
لا حذف النون وان كان مضافا الى المضمر بعد كان معرفة فلا تقع اسم لا من غير
مكرر ولا رفع فاجاب عنه بانه كان القياس كذلك ولكنهم قصدوا الاضافة فالحقت
الالف وحذف النون وادخلت اللام لوجهين احدهما قصد توكيد الاضافة لان
غلام زيد بمعنى غلام لزيد فاللام لو كد بمعنى الاضافة فلم يكن مضافة والثاني
انه لو لم يجز اللام لكان مضافا الى المعرفة فيكون معرفة فلما اوجب صار المنع كالمكرة
بصون الانفصال الظاهرة بواسطة يوسط اللام مكان المضاف بمكرة وكان
الاولى ان يقول وليس المضاف بل هو مشبه به فاذا لم يكن مضافا حقيقة
كان بمكرة وانما دخلت اللام لمشابهة المضاف لمشاركته له في اصل معنى الاضافة
وهو التخصيص ومن في قوله من صورة لبيان ما اى لصون الانفصال الظاهر
بالحاق اللام فلو فصلت بينهما اى بين اسم لا وبين اللام لم يكن بد من الحذف
اى حذف الالف من لا ابا ولا ثبات اى واثبات النون في غلامي ولا ناصري نحو لا اب فيها لك
وانما جوزا الفصل بالحاق اللام دون غيرها لان اللام مقرونة لمعنى الاضافة بخلاف غيرها
وعلا وكنحوهما وقد يحذف اى اسم لا نحو لا عليك اى لا باس وعليها اى وعلى المنصوبات
جزما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد قايما في الدخول على المعرفة و
ما رجل افضل منك في الدخول على النكرة وهي اى اعمال ما اللغة الحجازية هي
في اللغة الحجازية واسمها لغة اهل الحجاز وهي اللغة التهامية اى واللغة التهامية رفعها

اى دفع الجوابين بالابتداء وجهتهم اى ما والاعمل مختصين بالاسم او بالفعل فلم يعملا قياسا
على حروف العطف والاستفهام ولصيب بان الدليل على الاسم عدم الدخول على الفعل و
الاشتراك فى اللفظ لا يوجب الاشتراك فى الحكم الا ان ما الاسمية مشتركة بين معان فلا يحمل
الا فى السماع دون غيره وجه اهل الحجاز القياس على ليس والجامع بينهما امور احدها
اشتراكهما فى نفى الحال والثانى اشتراكهما فى الدخول على المبتدا والخبر والثالث
اشتراكهما فى دخول الباء فى خبرهما والرابع النفى نحو ما زيد بقائم فاذا زيد قائم او تقدم
الخبر بطل العمل نحو ما ان زيد قائم لان عمله ضعيف فبطل بوسط العامل وهو ولان
وكذا بطل بتقدم الخبر نحو ما منطلق زيد للتضعيف وكذا اذا انتقض النفى بالا
بخلاف ليس فانها تعمل انتقض او قد اى علت للعلية وهى باقية واما اورد قوله و
كذا اذا انتقض النفى عما قبله مع مشاركته له فى بطلان العمل لوجهين احدهما ان
الما تنفى الاولين لغة طيان والانتقاض مانع معنوى والثانى انه اراد ان يفرد بنى
الانتقاض بالا فى ما والا وسم فى ليس ولذلك اورده وكذا اذا عطف عليه بموجب
بكسر الجيم اى بحرف وجد اى ثبت ونزل ولكن نحو ما زيد قائما بل قاعدا ولكن قاعد
انه لا يعمل ما والا فيهما بعد بل ولكن لانهما للاثبات بعد النفى فهما منزلة الا فى
نقض النفى مما لا يعملان فيما بعد الا لا يعملان فيما بعد بل ولكن ودخول الباء فى الخبر اما
يصح فى لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق يعنى لا يدخل الباء اذا لم يكن لا علم لا كما صرح
به ثم اذا رفعناهما على الابتداء والخبر لا يدخل الا فى خبر المبتدا او ادا سح ابن
الحاجب مستدرج وصوابه انما الانتقاض بعد ان النفى المصحح دخول الباء
حمل بقول ملجانى من احد فذخل من احد النفى حاصة ولا يلزم ان يعاد حاف
بالجر والمكسو عقبا الباء اى الملحق بآخرها با من كعت فلا با اذا ضربت
دبره سدكا ويصدر قدمك ومن كعت الباقة فعزها اى ضربت خلفها بالمدا بة
لواد اللبن فى ظهرها والمشبهة بليس لانهم ابوا ان يعملوها الا فى حين نحو ولات حين
مناص اى ليس الحين حين مناص اختلف فى لات فمذهب البصريين الا انها مشبهة
بليس وتقدير قوله تعالى ولات حين مناص ليس الحين حين مناص اى معروف مذهب
الكوفيين انها النافية للجنس وذهب الوعيد اى ان الما متصلة بحين وحين فى

وبحين لغتان وقال الساعى العاطعون بحين ما من عاطف وقد اللطعون بحين
ما من مطعم وذهب الاخفش الى انها غير عاملة والنصب بعدها باضمار فعل
اى ولات ارى حين مناص وذهب بعضهم الى انها ليس قلبت ياوها الفا
وابدلت من سينها ما والمرجح مذهب البصريين لان تاء الثانيث المتصلة من
خواص الفعل فوجب ان تكون لات بمعنى ليس لتقوى شبهها بالفعل لكنه اختص فى
الاستعمال بكون منصوبها حينا ويدل على انه التا ليست من جملة حين كما هو
مذهب ابى عبيدة الله هى لحقة بلا بمعنى ليس كما هو مذهب البصريين قوله حيث
ولان صفة والى لك مضاف وجه الاستدلال ان الباء دخلت مع مذهب فليس خبرا من الجر و
هب من سن من هبينا بمعنى جن مرفوع لغة عبد شمس بن سعد وقد نقول مالك
من طارق وفى شمامة شتا لغة بنى تميم حيث دالت تعيب وملوشل واصله
ان الشمامة شتا لغة كانت تعشق عبد شمس بن سعد وكان بلغت مرفوع
فاراد ان يعبر عن قتله للشمامة وعلمت بذلك الشمامة فاخرت اياها مما زال ما زن
فى مالك حث ولات هنت اى استاده وس ول شتانهما رجع من العتة الى
الخطاب فقال لهلوانى لك مفروح اى ومن ان لطفرين مرصوبا من حول المطلوب
قتل اوانه وقوله وبدا اى آخره بدا لا توجد فى بعض النسخ وقد يوجد فى بعضها
وكسناها على الاحتياط واما منصوبا لفعل فهو المضارع الواقع فعلان ولغوانه
ظامئة بجوازان تخرج ولن يدهث وحث كى تعطى واذ ت اكدمك
لما فرغ من منصوبه لا بما شرع فى منصوبه لا فعال وهو الفعل المضارع لان الموب
من الافعال هو للنصب واشتابه اما تناصب ظاهرا او مضمرا فالاول صوان ق
لخوانه وقد ذكر امثلتها وبعد ان حاصة مضمرة اذا كان قبله احد هذه الاسا وهى
حتى الجاز اذا كان الفعل حتى علا بالنسبة اى ما قبلها اى الى حاصل حتى
المشبهة كانت او الجر والعاطفة بجوز مسالاحى ادخلها مثالا للاستقبال او حتى غبت الشمس مثالا للمجرد
العاطفة قوله حاصة معناه ان الناصب المضمر لا يكون الا ان فاذا دلت قرينة حتى ادخلها
فالجار لا يدخل الفعل فلا بد من تقدير الفعل بمصدر وحروف المصدر هى ان تخفف
مفتوحة وان مفتوحة مشددة وما المصدرية وكى على قول ولا يمكن وجد صوابه

مشدده لانه من عوامل الاسماء على ما سيأتي ولا يمكن تقديرها لانها لا تنصب ظاهرة
فكيف تنصب مضمرة ولا يمكن تقدير كي على قولنا انها مصدرية لانها قد لا تكون للتعليل
مراد انه نحو سرت حتى تغيب الشمس فلا يمكن تقدير كي لفوات معنى التعليل اذ السير
ليس سببا للغيبوبة فنعين اظهار ان اشرط لاحد هذه الاشياء ومعنى حتى الحارة
ونحوها المحتاج تقدير الفعل بمصدر على ما ذكرناه واشرط ان يكون الفعل مستقبلا
بالنسبة لما قبلها فالاستقبال احرازا عن الحال على ما سيأتي فانه يجب حينئذ
الرفع فاشرط الاستقبال ليمكن تقدير ان معها دائما فان بالنسبة الى ما قبلها
بينهما على انه لا يشرط ان يكون زمان اللفظ مستقبلا بل قد يكون ماضيا كما اذا مضى
السير والدخول وقلت سرت حتى ادخلها جاز النصب نظرا الى انه كان مستقبلا و
منه وبينا حال السير وجاز الفصل اى عطف من حتى والفعل المستقبل على الفعل
نحو اطرح حتى ان قتم شتى ملحا اى حتى احدان قتم شتى من المال ووجه الفصح انه تتوسع
الفاصل بين الجار والمجرور والمقدر به وهو ان وما بعده بالنصب عند الاخفش
اى اذا وقع فصل من حتى والمستقبل فيجوز في فتح ونصب ذلك الفعل عند
الاخفش وبالجزم احسن يعني في المثال يجزم ملحا ليكون جوابا للشرط
وهو ان قم والشرط والجزاء دخل عليهما حتى وحينئذ لا تكون حتى هي الحارة بل التي
تبتدأ بعدها الكلام وحتى يكون عاطفة ففيه نظر لانه يخرج عن الغرض وهو ان
حتى جارة فلعل مراده انه لا يحب حمل هذا المثال على حتى الحارة ليلزم الفصل للوجه
الفتح بل ينبغي ان يحمل على حتى العاطفة لئلا يلزم هذا الفصل فيرجع الحاصل الى
ان الممنوع نصب ملحا وجزمه ولو قلت اى في المثال المذكور بدل قولك ان قتم ان
يقتم وبالجزم ليس الا اى فتح الجزم حينئذ في ملحا لان الشرط والجزاء
مضارعان واذا كان مضارعين فيجب الجزم في الجزاء على ما سيأتي وهذا ايضا فيه
نظر لانه ان ورد ملحا بالنصب جاز حمله على اضمار ان مع الفعل ليكون مخالفا ايضا
والتقدير انظر حتى ملحا ان يقتم متى فملحا ليس جوابا للشرط على هذا التقدير
ليجزم فيه وان كان حالا اى وان كان الفعل الواقع بعد حتى حالا اخفيفه بان وقع
فيه او حكاية بان يكون لمضي وهو يحكي حالا ماضية كانت اى حتى حرف ابتدا اى

اى عاطفة لا حارة وسمي حرف ابتدا لانه حرف يبتدا بعدها الكلام وجب السببية
ان كان الفعل حالا نحو مرض حتى لا يرجونه اى لانه وانا وجب السبب ليلا
ينقطع حتى عاقبله مطلقا فانه اذا كانت الحارة تعلقت بما قبله لفظا تعلق
الجار والمجرور بعامله واذا كانت عاطفة انقطع ذلك التعلق واشرط السببية
لتحصل التعلق المعنوي ان مات التعلق اللفظي ولذا اى ولكونها حرف ابتدا
امتنع الرفع في كان سري حتى ادخلها ناقصة اى اذا اريد كان في
المثال الماضية لاحتياج لها خبر فيمتنع الرفع فيما بعد حتى اذ لو ارتفع لكان حتى عاطفة
لا جارة فلا تنصب لكان خبرها فيمتنع في سرت حتى ادخلها وفي عطف على في كان
اى ولكونها حرف ابتدا امتنع الرفع ايضا في سرت حتى ادخلها لانه لكونها حرف
ابتدا فجب حينئذ السببية ولكون سرت كان في البيت وهو السبب لانه استفهم عنه
مع جزمه بالمسبب وهو ما لهم بعد حتى ومنع المسكن في المسبب مع الجزم في السبب
وهو جائز في العامة وبعد الجحد وفي شاذ قرئ بوجهيها الوجهان اى اذا حملت
كان في المثال ناقصة جاز فيها بعد حتى الوجهان النصب على ان تكون حتى جارة
متعلقة بكان والرفع لتكون حتى حرف ابتدا ويصح على هذا التقدير لعدم
احتياط كان الى خبر لكونها ماضية ولذا بعد الخبر معنى لو جعلت كان ناقصة
وذكرت اخيرا كما قلت كان سري سيرا متعينا فيجوز ايضا الوجهان
فيما بعد حتى والنصب على ان تكون حتى جارة متعلقة بما قبلها والرفع لتكون
حتى حرف ابتدا عاطفة لما بعدها على ما قبلها وكذا في انهم سار حتى
يدخلها يجوز الوجهان اما النصب فلتكون حتى جارة واما الرفع فلتكون
حتى حرف ابتدا ولا يمتنع هذا لانه لم يمتنع السكن في اهل السير بل في تغيير
السابر فالسبب حس وكذا المسبب بخلاف اسرت فان السكن هناك في اصل
السبب وتقول سرت حتى ما ادخل بالرفع لان الكلام وجده كما سبق والاخفش
جوز النصب في ادخل بعد ما كاد لانه لم يقع بعد طيبة بذاك اى ليس المعمول
المعتد انه في خبر كاد يعني اما ذكرنا ان الفعل المستقبل اذا وقع بعد حتى
جاز نصبها وهو مع الاخفش ان ادخل في كاد ادخل فعل مستقبل اذ لم يقع

بعد بل هو سهو لوقوع مجاز نصب تعرف حتى ادخلها فرفع المصنف ذلك
التوهم بان الواقع بعد حتى هو اكاد واكاد فعل حال لان الكيد ودمعنى قرب
حاصله لا موقعه فيجب رفع اكاد وهو يحتاج الى خبر فيرفع ادخل لكونه خبرا
كاد فلا وجه لنصبه لانه ليس واقعا بعد حتى لتحتاج اى تقدير ان فيه
لكونها جاره بل هو حرف ابتداء والام كى عطف على حتى الجارة اى تنصب الفعل
المستقبل بان مضمرة اذا كان قبله احد هذه الاشياء وهى حتى لجان ولام كى
نحو جئت لكى تكرمنى اى كى تكرمنى وجاز الاظهار ان بان يقول
لان تكرمنى ولزم اى ولزم اظهار ان حال امن الاخوليلا ينطقنى اذ لو لم يذكر ان
قولى اللازم الجائز لا الساقيه وهو ممتنع ووجه نصب اضمار ان لان اللام جاء
فلا يدخل الفعل الا بتقدير المصدر وسيعين تقدير ان لما ذكرنا لحتى ولام
الجحود عطف على لام كى اى اذا كان قبله حتى او لام كى او لام الجحود وهى اللزمة
لما كمد النفى لكان اى بشرط ان يكون النفى داخلا على كان نحو لم اكن لاسجد وبما
جوز الاظهار اى اظهار ان معه فرقا بين لام كى ولام الجحود والفا اى اذا كان
قبله احد هذه الاشياء وهو حتى ولام كى ولام الجحود والفا بشرط السببيه و
الوقوع فى جواب الاشياء الستة الامر والنفى والنهى والاستفهام والتمنى والعرض
ثم ذكر الامثلة على الترتيب بقوله كقولك ائتنى اكرمك فى جواب الامر ولا اعدن من
الاسد اخافك فى جواب النهى وما ماتنا فحدثنا فى جواب النفى وان تسلك فاروك
فان وزى فى جواب الاستفهام وقلت لى الا فانطق فى جواب التمنى ولا اعدب
فتصب جيدا فى جواب العرض وانما نصب الفعل المستقبل بعد الفاء فى
المواضع المذكورة لانه لو لم ينتصب وقلت مثلا ائتنى اكرمك بالرفع لم يصح
اما لفظا فلانه يلزم على مبنى ولا يجوز الا اذا كان للمبنى محل من الاعراب
نحو قام ولا وزيد فانه وانما صح عطفه لكون المعطوف عليه مرفوع المحل و
صنا لبس للام وهو انى محل من الاعراب وليس معرب لفظا فلا يصح عطف
المعرب عليه واما معنى فلبس المطلوب عطف جزء على امر بل المعنى المقصود
ان الطلب شامل للطرفين وهو لا تنان فالاكرام اى لمكن منك ايمان فنى اكرام

الرام وانما يصح عطفه على المصدر المنتزع من الام ولما الطلب انى اجعل
تقدير مصدر ليصح عطفه على مصدر وانما تقدر مصدر باضمار ان على ما
ذكرنا وهذا الكلام ستعرفها يدل على الطلب اما صريحا كالام والنهى و اما
ضمنا كالاستفهام والتمنى والعرض لانك اذا قلت ان تسلك فعنه معنى الطلب
اى غير فى تسلك وتنوه ترجع الى معنى الطلب بمعنى النفى وهو ما لا شافحدثنا
فتحدثنا انما تنصب لان المقصود شمول النفى للطرفين اى ما تكون منك اتيان فحدث
وانما تشملها النفى اذا جعل ايضا بتقدير مصدر وعطف على المصدر المنتزع
من الفعل المنفى لتشملها النفى ولو رفع فكان عطف لفعله لحدثنا على قوله ما ماتنا
فلا يلزم شمول النفى لان المعنى ما تكون منك اتيان وتكون منى تحدثنا وهو ليس مراد
بل المراد نفى الاتيان ونفى الحدث عنه وكوسائر كمتى لمعنى تفهم والحق بالحجاز فيا
ستر يحا ضعيف لان نصب ما بعد الفا هذا اراد لوقوع المضارع بعد الفا
منصوبا فى غير جواب الاشياء الستة فلجاب عنه فانه ما ول اى بالنفى والتقدير
لست بوال فحلينا فشبهها لانها شبهة قالوا لما علم انه ليس بوال لوجود النعاير
من الشبه والمشبه به وكوانتخر قام فانيابك اجر عند قوم منعه يعنى ان الكوفيين هم
بعضهم جوز النصب فيما بعد الفا فى المثال نظرا السانى فوتك غر قام فى معنى
النفى فكانه قال لا يقوم ما بينا وسعه الكوفيون نظرا الى ان غر موجب والتقدير
مغاير للعام وهو كلام موجب ظاهرا فلا تنصب الفعل الواقع بعده وهذا الكلام
ان جعل سالبه والنصب واضح وان جعل معدولا فلا تنصب الفعل لان هذه
معدولة موجبة ولا تكون اسم الاوامر كصه ومه ودويد فلا تحاصه فاروك
بالنصب مثلا ونحو الاسد الاسد يعنى به باب التحذير بالتكرير اسم المحذر منه فانه
ايضا وان تضمن الطلب بمنزلة الامر وهو بمنزلة الامر حتى لا تكون اسما الاوامر
بمنزلة الامر ولا تكون نحو الاسد الاسد بمنزلة الاسد ولا تكون الدعا بمنزلة الامر خلافا للكسائى
فانه نظر الى تضمنه معنى الطلب فنصبه بها الفعل المضارع بعد الفا واما ما
المنع فى اسما الاوامر نحوصه فهو ان اسم الفعل لا يعذر مسما مع وجود فصار
لذلك نسيا منسيا والعامل مع اسمه وكذلك فى التحذير بالمحذوف الفعل واكتفى بتكرير

لاسم بدلا عن الفعل وصار الفعل ايضا نسيا منسيا فلا يمكن انتزاع المصدر من
لفظها ظاهر التعطف عليه الفعل المقدر معه لان اسم صريح لفظا واما في
الدعاء كغفر الله فان صورته خبر وان تضمن معنى لام وتقرير المنح في الدعاء عكس
لانهم نصبوه في باب الاضمار على شريطة التفسير ان الدعاء منزلة لام والنهي فيقول
اللهم زيدا فاغفر له وزيدا امر الله عليه العيش فعال الساعر فكلاه بجراه الله عني
ما فعل واما زيد الحذر فعالم واما عمرو فسقيا له فحكموا باختيار النصب فيها له
لدلالة الدعاء على معنى الطلب فكان مقتضاه ان يجوز والنصب ضمنا ايضا بعد
الدعاء وهل ان الدعاء اذا كان بلفظ الامر فهو بمنزلته اي بمنزلة لام نظرا الى صورة
لام وصوغ امر نحو اللهم اغفر زيدا فيدخل الجنة اي ليكون غفران ودخول منه ونحو
اللهم ارزقني مالا افتصدق به وغالب الظن ان قوله والدعاء ابتداء كلام وخبر منزله
لام كما تعلن اعنهم في شريطة التفسير لانهم يصولون في غير من الكتب في هذا الباب
ان الدعاء منزله الدعاء وسلافه فقولهم اللهم ارزقني مالا افتصدق به وبعضد
هذا انى وجدت نسخة من الابيات مقابله بنسخه وزنت على المصنف رحمة الله تعالى
وقد قرنها بالحمرة على قوله والدعاء سهما على انه ابتداء كلام وغيره وصدقها قبله
على ما هو المعتاد من العلامات بالحمرة في الكتب لتميز بعض المسايل عن بعض و
على هذا الخبر والكون اما مضمر لدلالة الكلام اي لا يكون هذا ان منزله لام وكان كما في
الاصل فاستقط ناسخ لتصور التكرار وجعل قوله بمنزله لام عايدا الى الجميع كما تصوره
اولا ويحتمل ان يكون في لا يكون ضمير عايد الى ما قبله ونقرا اسما بالنصب ليكون خبرا
يكون اي والا يكون بمعنى ولا يمتنع ان يكون الدال على الطلب اسما لا امر ونحو لا اسد
لا اسدهم ابدا فعال والدعاء منزله لام والله اعلم بصفه بحال شرع في اعراب ما بعدها
العاء لانه قدره بمصدر فلا بد له من اعراب فعلم ان كان قبلها اي قبل الفا اسم
يصح عطف اي عطف ما بعد الفا عليه فلا اشكال في محله اي في محل الواقع بعد الفا
من ان والفعل المستقبل نحو العجبني فتبادر فتخرج اي وان تخرج وهو معطوف
على قادر فلا اشكال ان يكون تابعا للمعطوف عليه رفعا ونصبا وجرا والا
اي وان لم يكن قبله اسم يصح عطفها بعد الفا على ان فالرفع اي فوجب الرفع في محله اذا

اذا كان اي الفعل الواقع بعد الفا غير منزله لا اولا اي لغير منزله الفعل الاول بان
يكون الفعل الاول للمخاطب والفعل الذي الواقع بعد الفا للمتكلم مثلا نحو انتني فاكرمك
فتجب رفع ان والمضارع بعده لانه تقدير مصدر معطوف على مصدر ممنوع من
الفعل الاول على اضمار الحصول والكون من الافعال العامة اي لا يكن منك اتيان فاكرامي
ولا يمكن تقدير النصب بان يقال افعل ان تاتني اذ لا يستقيم ان يقال افعل اتيانا
فاكرامي لان الفعل الذي لغير منزله الاول فلا يمكن اضمار افعل ات منه الا اذا كان
اي الفعل الواقع بعد الفا مبنيا مثل غير داخله على غير ضمير الساني فالنصب
اي فوجب النصب نحو ليكن مني اتيان فاكرمك اذ التقدير ليت اتيانا يكن فاكرامي هكذا
قدره المصنف في التعليق ولم يجوز فيه الرفع على تقدير ليتك يكون منك اتيان فاكرامي
مني لان المعطوف في حكم المعطوف عليه هو الى قوله لئلا يكون اكرام مني وهو غير
مستقيم اذ لا يرجح من حرمت وهو جمله ضمير الى اسمه فلذلك قال لغير فيه النصب
وفي النصب قد زلت داخلا على المصدره المتوهم وهو ليت اتيانا ولم تقدره
بفعل لئلا تدخل داخلا على اسمه وهو ضمير المخاطب اذ يكون التقدير حينئذ ليتك
تفعل اتيانا فاكرامي وهو غير مستقيم لان الذي لغير منزله الفعل الاول ولا يمكن
اضمار الفعل الاول فيه وفيه حزازة لانه احرج لاسم وهو الكاف عن الاعتبار وجعل
ما هو خبر مقدرا باسم وقد اعتبر الكاف في منع الرفع اذ لا يقال ليتك يكون
منك اتيان فاكرام مني واوا اعتبار الكاف لجاز ان يقدر ايضا ليت الكائن
اتيان منك فاكرام مني فمنع الرفع ايضا على هذا التقدير وكذا يجب الرفع
اذا كان مني بيت داخله على ضمير الساني وما بعد الفا لغير منزله الاول
نحو ليته ما يبقى فاكرمك بخفض الرفع اذا التقدير ليته اي ليت اتيان
يكون منك اتيان مني اكرام ولا يجوز النصب ناصبا لفعل اذا استقيم
ليت اتيان يفسر اتيانا فاكرامك مني فما عدا هما اي فما عدا هذين
المذكورين اعني ما كان لغير منزله الاول والذي ان يكون متى بليت غير داخله
على ضمير الساني فيتبع قسمان احدهما ان يكون ما بعد الفا لمنزله الاول اي طلبا
سواء كان غير متى بليت اي متى بليت والذي ان يكون متى بليت داخله

على ضمير اللسان وما بعد الفاء لمن له الاول فيجوز في كل واحد من هذين القسمين الامران
فتش الوجهان الرفع والنصب لما الاول وهو ان كان فعلا لمن له الفعل الاول وفي غيره
لست تخوانني فتكرمني فيجوز فيه النصب على تقدير ان تفعل اساءتا فاكراما ويجوز
الرفع على تقدير لكن منك اساءة فاكرام وكذا في نحو لا بد من الاسد فتخرجه يجوز
النصب اي لا تفعل دنوا من الاسد فتخرجه ويجوز الرفع على تقدير لا تكن مكدنو
من الاسد فتخرج منك له وكذا في لست عن داخل على ضمير اللسان وهو لمن له
الاول نحو لست بالذي تكرمني فتكرمني يجوز فيه النصب على ليست تفعل اساءة فاكراما ويجوز
الرفع اي ليست تكون منك اساءة واكرامك وامّا القسم الثاني من الثاني
وهو ان يكون منتفيا لست داخلا على ضمير اللسان وما بعد الفاء لمن له الاول
نحو لست بالذي تكرمني فتكرمني فيجوز فيه النصب على ان تجعل اساءة فاكراما
ويجوز الرفع على ان تجعل اللسان تفعل اساءة فاكرام فالحاصل انه اذا لم يكن قبله
اسم يصح عطفه عليه فاما ان يكون ما بعد الفاء لغير من له الاول او لمن له الاول
فان كان لغير من له الاول فحكمه الرفع مطلقا الا ما استثناه وهو ما اذا كان
منتفيا ولست غير داخل على ضمير اللسان وان كان لمن له الاول فيجوز فيه الوجهان
مطلقا سواء كان ما قبل الفاء ليست او غير داخل على ضمير اللسان او غير داخل عليه
والاحسن الجواب بالنفي الواحد بحواني معناه انه اذا كان ذكر ما بعد الفاء في جواب
لا شيأ السنة فلا يجوز ان تذكر لهذا اجوابا اخر لان الجواب الاول لمن لا شيأ السنة
فلا تستدعي جوابا اخر والاحسن للنفي الواحد بحواني اي لا يكون لواحد من لا شيأ السنة
جوابان سلا لا تقول اني فاكرمك على اعطيك على ان الذي ليس مطروفا على الاول
بل جوابا مستقلا لذلك الواحد من لا شيأ السنة ووجه المنع انه مقدر بشرط وجزا
فمعنى فولك ما ليس واكرمك ان ما ليس اكرمك فلو كان الجواب الذي ايضا جوابا للاول
مستقلا لكان التقدير ان ما ليس اكرمك اعطك والا تواردا جوابان مجزومان
من غير حلك عاطف بينهما للاستقرار قوله تعالى فتطردهم فتكون فالاول للنفي
قبله والذي للتمني الذي بعد هذا المراد وجوبا لما اراد فهو ان قوله فتكون اما
ان يكون جوابا للجواب وهو فتطردهم فيمنع ان يكون جوابا مستقلا ايضا للتمني

الذي وهو قوله ما عليك من حسابهم من شيء ليكون لهذا النفي جوابان احدهما قوله
فتطردهما والذي فتكون فاجاب بانه ليس من احد القسمين اي ليس جوابا بالجواب
وليس من باب الجزاء اي واحد بقوله فالاول وهو قوله فتطردهم جواب النهي الثاني
قبله وهو وما عليك من حسابهم من شيء الاية والذي وهو قوله فتكون جواب النهي الثاني
وهو قوله ولا تطرد الذين يدعون ربهم لانه اي لا يكون منك طرد فتكون والواو و
عطف على قوله الذي ينتصب الفعل المضارع اذا كان قبله احد هذه الاشياء
وهو حتى والفاء والواو وانما ينتصب ما بعد الواو بشرط الجمعة والوقوع في جواب
الاستة على ما قدرناه في الفاء نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فان المراد النهي عن
الجمع بينهما لا النهي على كل واحد منهما ولو جزم الفعل الذي اذا ذاك النهي عن كل واحد
منهما اذ التقدير حينئذ لا تاكل السمك ولا تشرب اللبن وهو غير مراد بل المراد الجمع
بينهما فاذا نصب بهذا الواو يكون سقد يران ايضا ولا يصح عطفه على الفعل قبله
بل لا بد من اشتراك مصدر من الفعل الاول ليعطف هذا عليه وتشملهما النهي اي لا تجمع
بين اكل السمك وشرب اللبن ومحله اي محل ما بعد الواو ومن ان والفعل النصب لا عنه
نحو لا ماكل السمك وشرب اللبن اي وشرب اللبن فان مع خبره معطوف على المصدر
المنتزع من الاول اي لا يفعل اكل السمك وشرب اللبن والواو بمعنى مع اي لا تاكل مع
شربه واعلم انه يجوز الرفع عليه اذ لو قلت لا يمكن اكل السمك وشرب اللبن لم يتعين الجمع
مع انه والمراد ولو كان الواو بمعنى مع افاد النفي الجمع وهو المطلوب فان قلت
جاز ان تقدر الرفع مع بقاء معنى الجمعة بان يقال التقدير لا يجتمع لك اكل السمك
وشرب اللبن قلت جوازه ظاهر لكن انما حمله على النصب لرفقه وهي انه اذا
نصب يكون الواو بمعنى مع فيكون الواو يجمع ولو قدر لا يجتمع لك هذا و
هذا كان الواو للعطف والجمعة مستفادة من الفعل وهو لا يجتمع فقدر النصب
لئلا يخرج الواو الى العطف فيفتقر مضي الجمع في نفس الواو باعترافه واسئلة الواو في
ظاهرة معلومة مما ذكرنا في الفاء والواو معطوف بالواو اي ينتصب المستقبل اذا
كان قبله الواو وكان قبله او يشرط مضي لك اوالة نحو قوله ولبث اذا عمر تصام فوم
كبرت كعوبها او سنقيمها اي الا ان سنقيم العناء او الا ان سنقيم والتقدير ان

في المعنى متغايران لكن الاعراب يخيلف ولذلك قال ومحله النصب والجر بحسب
اختلاف المفسر اما النصب فعلى تفسيرا وعنى الا اني اكسرها الا زمان
استقامتها وهو مفرع من الواجب لانه يصح معناه نحو وان الايوم كذا اعذف لك
وهو زمان والعرب تضاف له باعراب المضاف فلذلك انتصب واما الجر
فعلى تفسيرا ومعنى لا اني وهو ظاهر واذا اتسع الشرط في التقدير احرة وهي
او واو او الجمع والفا والاستئناف او الاشراك اني امكن معنى ذكرنا شرط النصب
فيما بعده كل واحد منهما من معنى السببية في الفا ومعنى الجمعية في الواو وكونهما
بعد الاشيا الستة ومعنى لا اني ان او الا ان في او فاذا اتسع شرط من الشرائط لم
يمكن النصب لفوات شرطه فتعين الرفع نحو ما بيننا فحدثنا اذ لم يجعل
الاتيان سببا للتحدث ورفعه يكون على وجهين احدهما الاستيناف اي ما تا
بنا فلا يعرفها وان يجعل امرنا فحدثنا كما حدثنا من لا يعرف احوالنا فحدثنا
معطوف على حكم قوله ما بيننا عطف بيت على بيت على معنى الا اراك مني ما بيننا وحدثنا
في انتصاب حكم النفي عليها اي ما بيننا مما تحدثنا معطوف على ما بعد النفي و
هو بيننا وليس المعنى على ذلك وقوله ان امكن اي ان امكن كل واحد منهما اعني
الاستئناف والاشتراك احترازا عن نحو قوله الم يسيل الدمع الغوا فيبطل الى الم يسيله
فانه سقط لسان الحال فالنطق بائت ولو كان للاشتراك مسند لفظا الا ان اول
مجزوم والثاني مرفوع فلا يمكن انصباب حكم الجزم عليهما ومعنى لا داعية الى انه الم
يسأله فلا يبطل وليس المعنى عليه فيتعين الاستيناف كما بينت وعن قوله
تعالى فلا تؤذن لهم فيعتذرون لانه لا يمكن الاستيناف فيه بالعطف على حكم قوله
لا تؤذن لهم لكون الاعتذار مترتبا بل بعين الاشتراك بينه وبين اؤذن لتنصب
النفي عليهما اي لا تؤذن لهم فلا يعتذرون لان المعنى عليه فذكرنا سالما يمكن
فيه الاشراك وسالما يتعين فيه الاستيناف وحروف العطف معطوفه على او حتى
اذا كان قبله او او وحروف العطف ان كان المعطوف عليه اسما اي تنصب الفعل
المضارع اذا كان قبله حروف العطف ان كان المعطوف عليه اسما نحو لالبسن
فيامك وتحرج او فيامك فتحرج او فيامك وتحرج او فيامك حتى تحرج على ان حتى

حتى عاطفة وكذا اعنيه من حروف العطف يعني اذا عطف فعل مستقبل بحرف من
الحروف العاطفة على اسم قبله فتعين تقديره بان لئلا يكون عطفا للفعل
على اسم وكذا نحو قوله حتى المصنف تعلو الصدور وتعلو عطف على المصنف فلا بد من
تقديره المصدر بان تقدر ان اي فان تعلو بمعنى حتى المصنف وحتى علا
القعدان والفعلان جمع قعود والعقود من الابل هو البكر حين يمكن ركوبه
وادنى ذلك ان يأتي عليه سنتان واوله داوت عن اي الهرمة سهلة هكذا
الواحد في حوائج الكتاب وجاز معها اي مع حروف العطف الاظهار اي اظهار ان
فيجوز احتى فيامك وان تخرج وكذا في نظائره كما جاز اي اظهار ان مع لام كي
كما سبق والواو في قوله اي في قول الشاعر وهو كعب العنوي وما انا للشيء
الذي ليس نافع ونعض عنه حلمي لغير واني لانه للعطف دون الجمع والا
الى وان كان للجمع لانه نفى لقوله دون الجمع دون النفي اسا وتقديره وان كان
للجمع نفسد المعنى المقصود او يلزم لغو كما سأتي بيانه في العطف انظر فالاولى
تقدير الا الناجيد والرفع اظهر لا بد من تمهيد مقدمة قبل الشروع في اعراب
البيت وذلك ان العامل ان يعمل وان يجب اما ان يكون هي للعطف او لا يكون له
فان كان للعطف ثم جعله المصنف قسم العطف حتى قال واما انه العطف
دون الجمع وان لم يكن للعطف فلم احتج الى تقدير مصدر مشتق من الفعل السابق
كما سبق وجوابه انه في الاصل للعطف لكنه خص بعض احواله وذلك ان المعطوف
قد يكون قبل المعطوف عليه في الوجود وقد يكون بعده وقد يكون معه نحو جاء زيد
وعمرو قبله وبعده او معه فخص واو الجمع بما يكون معنى مع فهو باعتبار اصل
معنى العطف احتاج الى تقدير مصدر مشتق من الاول وبالنسبة اختصاصه الخاص
بحال المعية صار كانه قسم للعطف المطلق الذي لا يقتضي واو الجمع عطف تقيد
المصدر واو العطف عن مقتضاه بمعنى جعلها الى المقصود وهو ان يعصب
على الشيء او على المصدر المشتق من احد الاشياء الستة وليس معنا الا النفي فان
عطف على الشيء لم يستقم الا بتقدير ما انا للشيء وبعصب صاحبي نقول والعصب
الاعمال فعل صوتي اصله القول اي ولقول العصب حال المصنف فيه نظر لان القول

المقدر اما ان يكون اضافته الى النصب من باب اضافة المصدر الى المفعول او من
باب اضافته الشئ الى الملابسة وهما فاسدان اما الاول فلانه يلزم منه وقوعنا
فما هربنا منه اذ يلزم ان يكون النصب مفعولا واما الثانى فلان لفظ عنه يدفعه
اى اضافة الملابسة معتنة عن ذكر عنه اذ قولك ورد عنصب صلح لمعنى الملابسة
معنا قول يصدر ويولد عنه عنصب صلحى فلا حاجة الى ذكر عنه كما نقول الى
يوم خرجت فان الاضافة مصححة لكون الخروج فى اليوم فلا حاجة الى ان نقول
يوم خرجت فيه واما اذا عنصب على المصدر المنزع من احد الاشياء الستة وهو
النفى فى المتن والنفى فى صوغين احدهما قولك ليس بنافع والاخر قوله وما انا
والاستفهم جملة فى جواب احدهما لجعله فى جواب ليس بنافع على العطف على
المصدر المنزع وهو النفع لينصب عليهما النفى فلانه يلزم نفى النفع ونفع النصب
ومقصود السائل انى لا اقول لما لا ينفع ونعصب عنه صلحى لانه لا نعصب
وهو ظاهر واما لجعله فى جواب النفى الاخر وهو قوله وما انا ففاسد ايضا لان
متقدم قوله نقول ويلزم تقدم المعطوف وهو النعصب على المعطوف
عليه والمصدر المنزع من العمل اى لا يصدر منى القول لما لا ينفع ولا سيب
بعصب صلحى منه وقوله فلا ولى تقدير الساحير معناه ان جعله فى سياق ليس
بنافع يفيد النفى فلا يجعل عليه بل الاولى ان يحمل على النفى الاخر وهو ما انا ويقدر
تاخير قوله ويعصب عن قوله اذ التقدير وما انا نقول للشئ الذى لا ينفع و
نعصب صلحى بالنصب بعض وان كان تقديما للعطف على قوله فهو متاخر معنى
لان تقويل خبرها متقدم فى التقدير وهذا اسهل من الوجه الاخر الذى يفيد النفى
المقصود **قوله** والا اى وان جعل الصحيح فاما ان يجعل فى جواب ليس على النفى وهو
قوله فما فررناه ثم قال والرفع اظهر اى رفع نعصب لكون معطوفا على الصلة و
هى ليس بنافع اظهر من نصب لكون التقدير وما انا للشئ الذى لا ينفع ونعصب عنه
صلحى بقولى ولما اشكال فيه لا لفظا ولا معنى فكان اظهر **لما مر** اى واضمار ان
مردون هذه اى دون الحروف المذكورة وهى حتى والواو والفا ونحوها **ضعف منه**
الا انها الواجبة لحذف الموغا فهم اى الواجبة من ان احد حذف من كان يحذف من ان

ان وان يباشر مستقبلا ثم حذف ان من غير واحد من الحروف المذكورة وكان صيغها
وقوله بعض نصب احترازا عن الدوانة الاخرى وهو قوله فيما بعد وجاز حذفها
ورفع الفعل وقد مر **والذى ينوعا** اى سوغ النصب باضمار ان من غير احد الحروف
المذكورة **دلاله ما بعد** وهو قوله فان اشتد اللدات يعنى انه انما جاز اضمار ان بقرينة
وهو احد الحروف المذكورة والست وان خلا عن الحروف المذكورة ولكن قام دلالة
ما بعد وهو ان اشتد مقام تلك الحروف لقوة الدلالة على حذف ان **وحصرها** اى
حذف ان **رافع الفعل** وهو احضر وقد مر فى اول الكتاب من يجب خواص الاسماء وما يرفع من
مرفوع الاسماء والافعال ومنصوبها ما سرع فى التجدد ولا يكون الا فى الاسماء فقال **الجروز**
وهو اما بالاضافة نحو غلام زيد **او بحرف الجر** نحو المال لزيد وحروف الجر
تذكر بعد ان شاء الله تعالى والاضافة عاضربين معنوية اى مفيدة معنى من المعانى
ثم قسم المعنى الى التعريف والتخصيص فقال **تعريفا اذا كان للمضاف اليه معرفة**
الا نحو غير ومثل وشبه لتوغلها فى الابهام هذا استثناء من المضاف اى تعرف المضاف
الى المعرفة الا اذا كان احد هذه الكلمات ثم استثنى من هذا الاستثناء فقال **اذا انبه**
المضاف بمغايرة المضاف اليه نحو غير المنصوب فان المنصوب ضد المنعم عليه
فيتعرف ونحو مررت بالمتحرك غير الساكن فانه يزول ذلك الابهام لان ضد الساكن
هو المتحرك **او بمماثلته** اى او اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه نحو زيد مثل
حاتم اذا اشتهر باتصافه بالكرم لان المماثلة اذا انصرفت بقرينة الى جهة معينة
من علم او كرم او نحوهما زال ذلك الابهام واورد عليه قوله تعالى نعمل صالحا غير
الذى كنا نعمل فان غير واقع بين الضدين فى المعنى اذ المعنى نعمل صالحا غير الذى
كنا نعمل من اعمال السوء فغير وقع بين الضدين ولم يفد تعريفا اذ لو افاد تعريفا
لم يقع صفة للنكرة واجيب بان غيرا ليس بصفة هنا بل هو بدل وجاز ابدال المعرفة
من النكرة **وقد يحمل قولهم فلان واحد امه وعبد بطنه ونسيج وحده من نكرته قوله**
اما ترى ان رحى الحرب قبله قامت على ساق وسال الناس فيها واحد دما على واحد دل
معرفة ويروى الحرب فلا تقل عليه والاصح يعنى انه قد ذكر بعضهم ان قولهم واحد امه
وعبد بطنه ونسيج وحده مما لا يتعرف ايضا وان اضيف الى المعرفة لتوغلها

في الابهام اذ لا ينحصر بالنسبة الى مضاف اليه معين اذ بعد الاضافة لا تتعين المضاف
ايضا وهو نظير غيرك ومثلك وكذلك وفتح مجرور الرب في قول الشاعر رب واحد امه
ورب لا يدخل الا على النكرات والاكثر يكون معرفة على قياس الاضافة الى المعارف واما
وروده نكرة فنادر انما جاء في الشعر فلان نسيج وحده اي لا نظير له في علم وغيره واصله
في الثوب لان الثوب اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله سواه واذا لم يكن رفيعا على منوال
سدى لعدة ثوب في المنوال الخشن الذي نسج عليه الحايك الثوب قال عبد القاهر
الضمير المتصل يطن وام لا يجوز ان يعود الى نفس واحد وعندي لان المضاف يكتفي
من المضاف اليه التعريف فاذا كان تعريفا بالاضافة الى ضمير الواحد كان التمام
تعريف الواحد منهما لا فكان بمنزلة تعريف الشيء بنفسه فوجب ان يعود الضمير
الى شيئين غير عبد واحد نحو ان تقول زيد عند بطنه فيكون تعريف عبد بغير ضمير
قال فاذا قلت حلفي واصلته وعند بطنه جاز ان يكون معرفة بان يتقدم
الذكر دا تل وان حلفي الكامل الذي عدته واذا جعل نكرة ففيه انه يوصف بنكرة
محذوفة لمذ في الاستكانة وان ربة لنسوان واصلها بمنزلة قوله تعريفا اي الاضافة
المعنوية ما يفيد تعريفا كما ذكرنا او تخصيصا اذا كانا اي المضاف نكرة نحو غلام
رجل وهو اي الاضافة المعنوية في الاكثر العام اي في الغالب بمعنى اللام او بمن او في
من نحو غلام زيد وخاتم فضة وفي الثاني اي في الذي بمعنى من يصح اطلاق الثاني على
الاول اذ يصح اطلاق الفضة على الخاتم بخلاف الاول وهو الذي بمعنى اللام نحو غلام
زيد اذ لا يصح اطلاق الثاني على الاول لان الذي بمعنى من اثبت مسمى للاول و
يصح اطلاق الميت على الميت واحترز بقوله في الاكثر العام عن الاضافة بمعنى في فانه
قليل كضرب اليوم اي ضرب في اليوم ولا بد من ان يتجرد المضاف عن حروف التعريف اذ لو
لم يتجرد منها كان المضاف معرفة فلا يفيد في اضافته الى المعرفة وما جاء الكوفيون
في نحو الثلثة الاثواب ضعيفا لما فيه من الجمع بين التعريفين ولانه على خلاف استعمال الفصحاء
اذ المسموع منهم ثلثة الاثواب قال ثلث الاثافي والديار البلاقع وقد يرجح علم
زيد لتغايرهما ولما كانت ذي لاثواب الثلثة هي المسندا اليه كان اولى بالتعريف
من الثاني وهذا ضعيف لانك اذا قلت خاتم الفضة فالخاتم هو الفضة ومع ذلك

لا يجوز تعريف الاول وان يكون اي المضاف غير المضاف اليه في المعنى ان عطف على المتجرد
اي لا بد من ان يتجرد ومن ان يكون غير المضاف اليه في المعنى فلا يجوز اضافة
الى مماثل له في العموم والخصوص المراد من المماثلة بين الشيئين في الخصوص هو العموم
ان كل شيء كان احدهما اعم منه كان الاخر ايضا اعم منه وكل ما كان احدهما اخص منه
كان الاخر كذلك وانما غير وابعده العبارة احترازا عن كل الدراهم فانهما ليسا متماثلين
في الخصوص والعموم بل الكل عام والدراهم خاص ولذلك قال بخلاف كل الدراهم و
عين اليتي ونفسه والمراد من الشيء معنى نحو عين الكتاب وعين الثوب والمراد
بنفس الشيء نفس لفظ الشيء واضافة المسمى الى اسمه في علم سيذاذا اي ليس من باب اضافة الشيء الى مماثله
اذ المسمى غير الاسم وكذا اضافة اسم العلم غير المضاف الى اللقب نحو سعيد كرز
اي ليس من باب اضافة الشيء الى نفسه ايضا لان سعيدا اريد به المسمى وكرز اريد به
اللفظ فكانه قال حلفي مسمى لفظ كرز وانما اضيف الاسم الى اللقب دون العكس
لان اللقب انما يكون عند الاشتهار والوجه اضافة غير الاشهر الى الاشهر لان التسمية
المضاف اليه في المضاف اي العلم اذا كان مضافا لا يجوز الا جرا اي اجر اللقب
على العلم المضاف كونه عطف بيان له نحو هذا عبد الله بطة وانما تعين الاجر لانه
لا يمكن اضافة العلم المضاف الى اللقب لانه لو اضيف لكان اما ان يضاف الجزآن معا
وهما المضاف والمضاف اليه او احدهما ولا يجوز اضافتهما لان حق المضاف ان
يتأثر عامله للاختلاف العوامل واذا اضيفا جميعا في موضع الرفع وجبان يرفعا جميعا
لاشتغالهما بذلك باعتبار العلمية فيكون الجزء الثاني مرفوعا محفوظا وهو ممتنع
ولا يجوز اضافة احد الجزئين دون الاخر لانه بعض الاسم لا يصح اضافته فلما تعذر الاضافة
في العلم المضاف اجري اللقب عليه بكونه عطف بيان له وقد جا اي الاجراء المفرد ايضا
نحو ومن طلب الاوتار ما خرانفه قصير وخاص الهوى بالسيف ينهس نعامة لما صرع القوم
فان نعامة وينهس اسمان لذئب واحد والثاني لقب وكان القياس اضافة العلم الى اللقب
وقد اجري عليه وما في ما خرا ما زايدة اي ومن طلب الاوتار خرانفه قصير وهو ثلثة
اي قصبة قصيرة النبات وهي مشهورة او مصدر نبت على انه مبتدا مع خبره والجار
المجرور وهو من طلب خبر مقدما عليه اي خرانفه حاصل من جهة طلب الاوتار ونعامة

كلمتين وايهما

من

ومن بعض الاسم

عطف بيان ليتمس وهو محل الاستشهاد وقد مضى قصته يمشي ومحل كيف نصب
على الحال والعامل يليس والجملة وهو كيف مع ما عمل فيه سادّ مسد المفعول الثاني
ولا يجوز ان يكون مفعولا الثاني حقيقة ليلا يبطل صدريته وان لا يكون ، اى
المضاف عطف على ان قبله اى لا بد من ان لا يكون المضاف فصفة اى وصف
المضاف اليه ولا موصوفة اى لا موصوف المضاف اليه يعني انه لا يصح اضافة
الموصوف الى صفة فلا يجوز لان الصفة يلزم ان يكون مجرورا لكونه مضافا
اليه وغير مجرور لكونها صفة والصفة تتبع الموصوف في الاعراب وانما كان الثاني الواحد
اما اضافة الصفة الى الموصوف فلا حوازا يضا لان الصفة يكون مقصودا اما بالنسبة
من حيث انه مضاف وغير مقصود بالنسبة من حيث انه صفة وانما كان الثاني
الواحد ايضا وهو لهم يحيى عامه وجرد وحلقة ليس منه هذا ايراد فان التحي صفة
للعامة والجرد وهو الباء المتجرد عن النقط صفة للقطيفة اضيف الصفة الى
الموصوف فاجاب بقوله ليس منه وبيانه انه ان التحي والجرد بعد حذف موصوفهما
صارا بمنزلة اسمين مبهمين فاضيفا الى العامة والقطيفة للبيان كخاتم فضة
وقولهم مسجد الجامع وصلوة الاولى وبقلة الحمقا فيما حذف المضاف اليه
هذه الامثلة يذكر على سبيل الايراد على قولهم لا اضافة الموصوف الى صفته لان
لان المسجد هو الموصوف بكونه جامعا والصلوة بكونها اولى والبقلة بكونها
حمقا لانها تنبت على مجاري السيول فنقلها فاجاب بقوله على حذف المضاف
اليه فالمسجد مضاف الى الوقت والوقت موصوف بالجامع فالوقت الذي اضيف
اليه المسجد محذوف والجامع ليس صفة للمسجد وكذا الاولى ليس صفة للصلوة
بل المضاف اليه لها وهو الساعة والتقدير صلوة الساعة الاولى وكذا بقلة
الحمقا تقديره بقلة الجبة الحمقا وفي اكثر النسخ على حذف المضاف من غير لفظ
اليه الا المضاف ولو قال على حذف الموصوف كان اشبه وهي اى الاضافة المعنوية
يكون لازمة وغير لازمة فالاولى وهي اللازمة ظروف كفوق وتحت وامام وقدام وخلف
ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وضد وعند ولدى ولدن وبين ووسط بالسكون وسوى ومع ودون
هذه من الظروف اللازمة للاضافة وغير الظروف نحو مثل ومثيل وغير وشبه

بمعنى غير تعال وهو كثير الملال يريد انه بخيل ويقال يقدر وقدري بمعنى قدر
مح وقدري مح بكسر القاف اى قدر مح وتعاي وقيس بمعنى قدر ايضا يقال بينهما
قيس مح اى قدره واي والايضاف يعني اي الى الواحد المعرفة واكن الى اثنين فصاعدا
لانه واحد منهما نحو اي الرجلين واي الرجال عندك لان اي استفهام بعضين
كل فيستدعي تعددا في المضاف اليه والايضاف الى الواحد المعرفة نحو اي الرجال
واي رجلين يعني ان اي اذا كان مضافا الى النكرة فحاز اضافته الى المفرد
والمثنى والجمع لانه ليس استفهاما عن المضاف اليه بل هو استفهام المضاف اليه
وتميزه عن غيره اى اي رجل من الرجال وقوله فلي ما وايك كان شرا واخره فقيد
الى المقامة ايراها اى من كان شرا مني ومنك فيدعه الى وضع اقامة الناس وجمعهم
في العرصات ليراها اى فيدعه الى يوم المقامة هذا ايراد على قوله ان اي لا يضاف
الى الواحد المعرفة فانه مضاف الى الواحد المعرفة وهي المتكلم والمخاطب وما زايدة اى اي
وايك فاجاب عنه بقوله فالمعنى اينا اى اي مضاف في الحقيقة الى متعدد لان المعنى
اينا وانما كد اي لام الفظ وهو انه لا يمكن العطف على المضمر المجرور الا باعادة
الجار وبعض وكل وكلا هذه معطوفة على قوله واي لا منا من غير الظروف
اللازمة الاضافة والايضاف اى كلا الا الى المثنى او ما في معناه كقوله ان للخير وللشر مدى
وكلا ذلك وجه وقبل اى كلا الامرين من الخير والشر وجه ينوجه الله ويقبل عليه
وذو عطف على بعض وكل والايضاف اى ذو الا الى الاسماء الاجناس الظاهرة عند
سيبويه وعلة بان ذو وصلة الى الوصف بها الاجناس ونحو ابان ذوي اروما
ذو وها شاذ عنده اى عند سيبويه واوله صحنا الخزرجية مرهفات
والهاء في ذو وها يرجع الى المرهفات اى بان ذو والمرهفات ذوي
اروما الخزرجية اى قطعوهم وقتلوهم ويروى ابا بدل ابان بمعنى اهلك
البوار وهو الهلاك كذا عند سيبويه بمعنى اصحاب وذوي لازمة الاضافة وذو طائي
عطف على الاولى اى غير اللازمة نحو ثوب ذو اروكو صما يضاف في حال دون حال و
لفظية عطف على معنوية اى الاضافة على ضربين معنوية كما ذكرنا هاو لفظية
وهي اضافة الصفة الى فاعلها او مفعولها نحو هو ضارب زيد حسن الوجه ولا تفيد

اى الاضافة اللفظية الاخفة فى اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة اى الاضافة
الاضافة تعريفا والتخصيصا ومن ثم اى ومن اجل انه لا تفيد الاخفة فى اللفظ
قالوا مررت برجل حسن الوجه فوصف بها النكرة والضارب بزيد اى ومن اجل انه
لا تفيد الاخفة قالوا الضارب بزيد والضارب بزيد ولو كانت الاضافة تفيد التعريف عند
الاضافة الى المعرفة لما جاز اضافة ما فيه اللام ولا يجوز الضارب زيدا اذ الاخفة
ان التنوين سقط باللام فلم تفد الاضافة خفة لم تكن قبل الاضافة لان الضارب
زيدا على العمل والضارب لزيد على الاضافة سواء فى الخفة خلافا للفراء فانه يجوزه
بناء على ان الاصل ضارب زيدا فاضيف فسقط التنوين ثم ادخل اللام بعد الاضافة
فالاضافة قد افادت خفة وهو مردود لان اللام داخل على الجزء الاول فلا يقتضى
حذفها ثم ردها وجاز الواهب المائة المحان وعبدها عوذا ترعى خلفها اطفالها والقياس
ان لا يجوز كما لا يجوز الواهب وعبوذا وعبودا احد من المائة وهو جمع عابد وهى لحرثية
العهد بالنتاج والبيت للاعشى من قصيدة وفرق بعضهم بين الصورتين اى
بين صورة ما دخل الواهب على عبدها وصورة ما دخل الواهب على المائة و
يعطف عبدها عليها اذ الاول وهو عبدها الواهب عبدها مباشر بفتح
الشين اى باشره المضاف ولم يتوسط بينهما شئ اخر والثانى اى عبدها فى الصورة
الثانية غير مباشر للواهب بل صوتها تابع معطوف على ما باشره الواهب وهو المائة
وقد يحمل التابع ما لا يحمل المتبوع بدليل رب رجل وغلامها مع انه لا يجوز
رب غلامه وكل شاة وسخلتها مع انه لا يجوز كل سخلتها ومررت برجل قائم
ابواه لاحاعدين حيث اغنى المعطوف عن ضمير الموصوف ولم يجز ذلك فى المعطوف
عليه يعنى ان واعدين معطوف على صفة رجل بلا مع انه لا يجوز فى
المتبوع وكذا فى الموصول نحو مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين
اى لا الذين قعدا ولم يجزه بعضهم فى الذى نحو لا الذين قعدا بدليل قولك لا القاعدين
وغاية ما يتوهم من الفرق ان اللام الموصولة يصلح للمفرد والمثنى والجمع والمذكر
والمؤنث لفظها فى الجميع ولهذا نحو القائم والقائمة والقائمان والقائمون فى
القائمات بخلاف لفظ الموصول فان الذى لمفرد المذكر واللذين للمثنى المذكر

المذكر واللذين للمثنى المؤنث اللام مع خبره صلة او الصفة والمخالفة ظاهرا بينه
وبين الموصوف وهو الرجل بخلاف الذين فانه يظهر المخالفة فى الافراد والتثنية
من اول الامر بينه وبين الرجل الموصوف فافترقا ولم يستبعد بعضهم حمل الاعشى
ان القاعدين فى البيت بمنزلة اللذين قعدا الخ فى قوله انا الذى قتلت بكرا بالشام
تركتك غير ذات صلام وجه الاستدلال ان قتلت مع خبره صلة للذى والضمير فيه يرجع الى الموصول
وانما جاز حملا على المعنى لان الذى يراد به المتكلم لكونه خبرا نا فالعايد اليه صح
الضمير المتكلم من قبل ان الموصول يراد به المتكلم من حيث المعنى وعلى هذا اى على
انه يحمل التابع ما لا يحمل المتبوع جاز الضارب الرجل وزيد وانما لم
يجز الضارب بزيد وابو العباس يفرق بين الصورتين ومما الواهب المائة المحان وعبدها
والضارب الرجل وزيدا بيان الضمير فى عبدها المائة فكانه قيل عبد المائة
فالعبد مضاف فى التقدير الى المعرف باللام والمضاف الى المعرف باللام حكمه
حكم المعرف باللام فعبد المائة كالمائة فكما يجوز الواهب المائة نحو الواهب
عبد المائة بخلاف العلم المعطوف على المعرف باللام انه ليس حكم العلم حكم
المعرف باللام فلم يجزه وانما جاز الضارب الرجل مع ان الاضافة لم تفد خفة لكن
قبل الاضافة اذ كان الاصل الضارب الرجل بالنصب فسقط التنوين باللام و
الاضافة لم تفد خفة فكان خفة ينبغى ان لا يجوز كالضارب بزيد فقال انما جاز
بشبهها اى للضارب بالرجل بالحسن الوجه مع ان الاضافة لم تفد خفة لان الاصل
الحسن وجهه فحذف الضمير وابدل عنه اللام فى الوجه لانه اخف من الضمير واقامة
اللام مقامه فى الخبر الذى فلحق به ما وجد اللام فى الجزء الذى وهو الضارب الرجل
دون الضارب بزيد واما الضارب بكر الضاربه فيمن قال انه مضاف محمول فى صحة
الاضافة على ضارب بكر اذ الاضافة فيه لازمة من غير نظر الى تخفيف او فصل الجمع بين التنوين
او النون والضمير المتصل هذا ايراد وجواب ما الايراد فهو ان نحو الضارب بكر والضارب به
كان حقه ان لا يجوز لان اضافة لفظية لم تفد الاضافة فيه خفة لان التنوين سقط
باللام فهو مثل الضارب زيدا والجواب انه محمول على ضارب بكر بل اللام لان اسم الفاعل
والمفعولين اذا اضيفت الى المضمر المتصل لم ينظر فيها الى تخفيف فان ضارب بكر

اجيز من غير تخفيف اذا التخفيف يكون بحذف تنوين والتنوين مع الضمير المتصل مما لا يجتمعان لان التنوين يوذن بتمام الاسم والضمير المتصل في حكمه الاول فيوذن بان الاول غير تام فلا يمكن الجمع بين التنوين وبين الضمير المتصل وكذا بين التنوين والضمير المتصل ولو اعتبرنا التخفيف لقدر اجتماع التنوين والنون مع الضمير المتصل حتى يسقط بالاضافة وقد بينا انهما لا يجتمعان فقد جوز في نحو ضاربكن من غير تقدير تخفيف والحق به الضاربكن وشبهه لان الباب واحد ولا يعتبر التخفيف فيهما جميعا وقوله فيمن قال انه مضاف اشارة الى الخلاف في ضاربكن مضاف والكاف مجرور او غير مضاف والكاف منصوب على انه مفعول ولما كان الاشكال يتوجه على من قال انه مضاف قيده به وخصهم الامرون الخبر والفاعلون مما لا يعمل عليه هذا ايراد فانه قد جمع بين التنوين والضمير المتصل فاجاب بانه شاذ لا يعمل عليه وكذلك لا يجوز في سعة الكلام فلا يقال ضم الضاربونكم لما ذكرنا من امتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل واخر اذا ما حذف الام معطما على كون وافعل التفضيل اذا اضيف الى المعرفة مراده بالزيادة على من اضيف اليه فالاضافة غير محضة اي يكون لفظية على راي ولذا قيل مررت برجل افضل القوم لان المعنى على ثبات من كانه افضل من باقي القوم يؤيد قوله تعالى ومن الذين اشركوا او لا حذف انه يتعذر افعل التفضيل اما ان يضاف الى المعرفة او الى النكرة فان اضيف الى المعرفة فله معنيان احدهما ان يراد به الزيادة و التفضيل على المضاف اليه والثاني ان يقصد به الزيادة المطلقة كما سياتي وان اريد به الزيادة على المضاف اليه فاختلف في ان اضافته لفظية او معنوية فقيل اضافة لفظية لانه يمنع صفة للنكرة نحو مررت برجل افضل القوم ونحو قول الشاعر فلم ار قوما مثلنا خير قومه افضل به منا على قومهم فخرا فوصف النكرة وهو قوما بخير وهو يمنع ان يتعلق وان كانت الاضافة معنوية مفيدة للتعريف لما وقع صفة للنكرة وانما صح وقوعه صفة للنكرة لان المعنى على ثبات من هو مررت برجل افضل القوم افضل من القوم اي ثابت في القوم واستدل على ثبات من بقوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حياة ومن الذين اشركوا

عطف

عطف قوله ومن الذين على الناس اذ التقدير واحرص من الناس ومن الذين فمن في التقدير يوشابه وانما قال يوشبه اي يحيل الاستئناس به لان الدلالة غير متعينة اذ قيل التقدير واحرص من الذين يكون عطفا لاحرص المقدر على احرص الملفوظ فلا يلزم تقدير من في الاول لكن لما كان ظاهره ذلك قال يوشبه والاعرف انه يتعرف اذا اضيف الى المعرفة فالاضافة معنوية لان الاضافة انما يكون لفظية اذا كانت بتقدير الانفصال والعمل وافعل التفضيل لا يعمل في مظهر ومن شرطه اي ومن شرط افعل التفضيل اذا اريد به الزيادة على المضاف اليه ان يضاف الى ما هو لان الزيادة انما تكون بعد الاشتراك في اصل المعنى اذ لا يقال عبد الله احسن الاحرار بل التفضيل على غير الجنس يختص بمن فيجوز ان يقال عبد الله احسن من الاحرار ولما ثبت هذه المقدمة بالاستقراء فرع عليه وقال فلا يجوز يوسف احسن اخوته في وجه من جعلتهم باضافة الاخوة الى ضميره اي ضمير يوسف فانك اذا قلت اخوة يوسف لم يكن يوسف داخلا في الاخوة واختلج لزوم تفضيل الشيء على نفسه نضعه بان لاصل جهتين اصل تبوت المعنى والزيادة فيه فكونه من جملتهم باعتبار الاول ويرد على الغاية هذا سوال وجواب اما السوال فهو ان افعل اذا اضيف الى ما هو بعضه والتقدير انه يراد به الزيادة على المضاف اليه فيلزم تفضيله على نفسه قطعا فاجاب بانه داخل في المضاف اليه باعتبار المشاركة في المعنى من غير عرض الترجيح معه واما باعتبار الترجيح فليس هو داخلا فيه ليلزم ترجيح الشيء على نفسه وهذا الكلام مجرده لا يدفع السوال لانه اذا ثبت انه يراد به الزيادة على المضاف اليه وهو داخل في المضاف اليه فقد ثبت الزيادة على نفسه بل الجواب انه لا يراد به الزيادة على جميع من اضيف اليه بل على من سواه كما نبه عليه بقوله من قبل كانه افضل من باقي القوم ويدل على اختلاف اعتبار الجهتين نحو هم زيد قياما احسن منه قعودا فان قياما هي الحال المفضل بها وقاعدا هي المفضل عليها والعامل فيهما احسن فلو جعلت نسبة احسن اليهما واحدة لصار المعقود مفضلا ومفضلا عليه بل نسبة احسن الى القيام نسبة الا حسنية ونسبته الى القعود نسبة اصل الحسن فقد ظهر اختلاف اعتبار الجهتين

وان قصد به زيادة مطلقة واضيف للتوضيح هذا قسم لقوله مراد به الزيادة
على من اضيف اليه فان اعتبر في هذا القسم يراد به الزيادة المطلقة لا الزيادة
على المضاف اليه فقط بل اضافته اليه لمجرد التوضيح واذا قلت زيد احسن
قريش فمعناه زيد احسن الناس مطلقا ومن جملة قريش فاضافته الى قريش
ليس للتفضيل عليهم بل للتوضيح فلا مغايرة في تعريفه بالاضافة لانه ليس
المعنى على اثبات من حتى يكون لاضافة لتغاير كما ذكرنا فما اريد الزيادة على المضاف
اليه فانه ان يكون المعنى على اثبات من يستحق التفضيل على المضاف اليه ولا مانع
من اضافة اسم الى ما ليس بعض منه يعني انه لا يشترط في هذا القسم ان يكون بعض
المضاف اليه ولذلك يصح ان يقال عبدك احسن من الحر ويجوز على هذا مسيلمة
يوسف احسن اخوته لان المراد فيه الزيادة المطلقة اي هو احسن الناس على الاطلاق
وانما اضيف الى ما في الاخوة لملابسته اياهم وكذا لو قلت لناقص والا شيخ
اعدل ابني مروان فلا يراد به الزيادة عليهم بالعدل لانهم ظلمة بل المراد انهما اعدل
الناس واضيفا الى بني مروان للتوضيح المجرد فكانك قلت هما عادلا بني مروان
ويكفي في الاضافة الملابسة بوجه ما اراد بالناقص محمد بن وان وبالاشج
عمر بن عبد العزيز وعلى الاول وهو ما اريد به الزيادة على المضاف اليه جاز الافراد
والمطابقة لمن هو له يقول الزيدان افضلا قومهما وافضل قومهم وانما جاز
الوجهان من انه اشبه الذي هو لذكر المفضل عليه معه فجرى مجراه
في الافراد وانما جاز فيه المطابقة لانه دخل الاضافة التي هي من خواص الاسماء
فجرى مجرى سائر الاسماء فروعيت فيه المطابقة وعلى الثاني وهو ما اريد به
الزيادة المطلقة المطابقة ليس لازما اي يجب فيه المطابقة لانه صفة
فحقه ان يطابق الموصوف وليس المفضل عليه مذكورا معه ليشابهه
به من فلا يجوز فيه الافراد واذا اضيف الى النكرة فسيم لقوله اذا اضيف الى
المعرفة فحكم المضاف اليه حكم موصوفه في الافراد والتثنية والجمع نحو هما افضل رجل
وهما افضل رجلين وهم افضل اذا فضلوا رجلا او رجلين او جماعة
جماعة يعني اذا قلت هما افضل رجل فالافضل هو رجل في المعنى اي اذا

اذا افضل الرجال رجلا رجلا فهو الواحد افضل من اولئك المفضلين وكذا اذا
اذا قلت هم افضل رجال فلا فضل هم الرجال في المعنى اي اذا فضل الرجال
جماعة جماعة فهو لا افضل من اولئك المفضلين فالحاصل ان المضاف اليه
هو المفضل في المعنى والمفضل عليه غير مذكور بل المفضل عليه هم المفضلون
كما ذكرنا ويضاف اسما الزمان الى الجملتين اي الاسمية والفعلية يقول حينك
اذ قام زيد وحينك اذ زيد قايم وآية اي وبضاف آية وذو الى الفعلية نحو
من لجاج امير هذا مثال الاضافة ظرف الزمان الى الجملة الاسمية وقول الشاعر
اعلاقة ام الوليد بعدما افنان راسك كالثغام المخلس وليت ما بكافة عن الاضافة
بل مهيئة للاضافة الى الجملة ذكر البيت مثالا آخر لكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة
وذكر بعضهم ان ما في البيت كافة وقال في التلويح ان ذلك لا يجيء فان بعد
في البيت على معناه الاصلي من اقتضاء الاضافة الى شيء وهو في المعنى مضاف
الى ما بعده كانه قيل بعد حصول راسك اشمط كالثغام المخلس فيما ذكرت
اقول يعني جعل ما مهيئة للاضافة الى الجملة اي ولو جعلت ما كافة لم يكن بعد
مضافا والمعنى على اضافته لكن ذكروا ان لفظة اما ان يكون اسما او حرفا
وذكروا اقسام كل واحد منهما وفي ادراج ما هذه تحت واحد من الاقسام تأمل
الثغام ما بفتح بنت تكون في الجبل بيضاء ذا يبس يقال له بالفارسية در
منه سفيد يشبه به الشيب خاطب به الشاعر نفسه اي تحب ام الوليد بعد
الشيب وعلاقه مصدر علق المراة اي احبها المخلس النبات اختلطه رطبه
ويابسه والمخلس راسه اذا خالط سواده البياض ومنه اي ومما يضاف
من اسماء الزمان الى الجملة قولهم ما قد رضي آية مذ فضل الشاعر على ابيه
اي فيمن يقول ان مذ مضاف الى ما بعده وانما من يقول انما بعده بتقدير
في زمان مضاف وهو مبتدأ ومذ خبره اي اول مدة انشاء الرؤية زمان
دخول انشاء فليس من هذا الباب لان مذ حينئذ غير داخل على الجملة فنحو
اية تقدمون لخيل شعثا واذ صيب بني تميم هذان مثالان لكون آية مضافا
الى الجملة الفعلية ولكون ذو مضافا الى الفعلية وقد مضى بحثهما في الظروف

هذا ما وجدته بخط الشارح في هامش نسخته

في الظروف انما اضيف اذ الى الفعلية لتعذر معناها من معنى الوقت لان
الوقت هو العلامة فانك اذا قلت اتيتني اذ اذن المؤذن فقد جعلت ذلك
الوقت علامة لاتيانه والمكان الايضاف اليهما اي الى الجملتين المتمكنة عنها اي الظروف
المتمكنة من المكان الايضاف الى الجملتين واحترز بالمتمكنة عن نحو حيث فانه
يضاف الى الجملتين نحو جئتك حيث زيد قائم على ما مضى وانما لم يضف ظروف المكان
الى الجملة لان ظروف الزمان اكثر استعمالا فاتسع فيه فجاء ينتصب في المكان
لقلة استعماله وان ظروف المكان وجهات واذا اضيف الى الجملة
كانت في المعنى مضافة الى مضمون الجملة فيصير مضافة الى المعنى والاستقيم
اذ لا يقال خلف علمك بخلاف الزمان فانه يصح اضافته الى المعاني ولا يجوز
اضافة المضاف اي المضاف الايضاف الى شيئين معا من غير تخلل عطف
نحو غلام زيد عمرو على الاضافة اليهما ولا تقديم المضاف اليه
اي على المضاف ولا الفصل بينهما مطلقا اي بالظرف وبغيره سعة اي في
سعة الكلام وبغير الظرف اي ولا يجوز الفصل بغير الظرف ضرورة اي في ضرورة
الشعر ويفهم من هذا انه يجوز الفصل بالظرف في ضرورة الشعر نحو قوله لهم درهشي
خيرا الكون ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل اليعسل بالعين المهملة ملبسة لعطا
الذي يجمع بها العطر اي ينبغي ان اكون في مدحتي لك مثل ناحت الصخر بتلك الملبسة
اي لا يحصل له شيء ولا يمكن له ذلك ودرهشي اي صلحتي فصل بين المضاف
والمضاف اليه بالظرف وهو جائز في ضرورة الشعر نحو لله در اليوم من
لامها اما اضافة المضاف قائما لا يجوز لوجهين احدهما ان تمام الاسم بالاضافة
فلو اضيف مرة اخرى لزم ان يكون المضاف تاما بالاضافة الى
الاول غير تام بكونه مضافا الى الثاني ايضا والثاني ان الاول اما ان يضاف
الى معرفة او نكرة فان اضيف الى معرفة لم يقبل اضافة اخرى لكونه كتعريف
المعرف ان اضيف الى معرفة اخرى او كتخصيص المعرف ان اضيف الى نكرة
وان اضيف الاول الى نكرة فان اضيف ايضا الى نكرة لزم تحصيل الحاصل
لوجود التخصيص بالاضافة الاولى وان اضيف الى معرفة لغا الاضافة

قبلها الى النكرة واما تقديم المضاف اليه على المضاف فانما لا يجوز لان المضاف اليه
معاقب للتنوين وحائز محله فكما لا تقدم التنوين لا تقدم المضاف اليه ولان المضاف
اليه كالجزء من المضاف لامتزاجهما فكما لا يقوم جزء من الكلمة عليها لا يتقدم المضاف
اليه ايضا واما الفصل بينهما مطلقا فانما لا يجوز في السعة لاتحاد المضاف والمضاف
اليه وامتزاجهما فلا يتخلل اجنبي بينهما كما لا يتخلل بين الحرفين من كلمة وكما لا تخلل
بين الاسم وتنوينه وانما جاز الفصل في ضرورة الشعر بالظرف لاتساعهم من الظروف
بما لم يتسعوا في غيرها وقد سبق له نظائر ونحو بين ذراعي وجبهة الاسد على حذف
المضاف اليه من الاول وقيل مذهب سيبويه انه
اي المضاف اليه محذوف من الثاني واخر الاول ليكون كالعوض هذا
اه يراد وصوانه فصل بين ذراع والاسد بما ليس بظرف وصوله وجيه فاحفظ
عنه بوجهين احدهما ان المضاف اليه من الاول محذوف والتقدير بين ذراعي
الاسد وجبهة الاسد فاكتفى بأحدهما لدلالة الاخر لان اللفظين واحد والثاني
وهو مذهب سيبويه عند بعضهم ان المضاف اليه محذوف من الثاني والمذكور
اخرا هو المضاف اليه للاول واخر ليكون كالعوض عن المضاف اليه لفظا واما
يقوم مقامه فاخر الاول ليكون كالقائم مقامه ومذهب اي مذهب سيبويه كمن يريد و
عمرو قائم على بعني ان قائم خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف وهذا اشارة الى ان
سيبويه خالف بين الصورتين اذ كان قياسه ان يكون خبرا عن الاول ويحذف
الخبر من الثاني كما ذكر في قوله بين ذراعي وجبهة الاسد ان المضاف اليه محذوف
كثيرا بالقرينة بخلاف الاضافة فانه لو جعل المحذوف من الاول لم يكن المضاف
اليه للاول مذكورا لفظا ولا ما يقوم مقامه متصلا به بخلاف العكس فانه لو حذف
من الثاني لكان المذكور اخرا مضافا اليه للاول وكائنا كالعوض عن المضاف اليه
في الثاني متصلا به فكان المضاف اليه لهما مذكورا وفي قراءة بعضهم قتل اولادهم شركائهم
بجر شركائهم ونصب اولادهم ويجوز حذف المضاف للذوم الفصل بغير الظرف في السعة
ويجوز حذف المضاف واخر لحقه في الاعراب على المضاف اليه عند امن اللبس احترز عما يلبس
فلا تقول رايت زيدا او غلام زيد لانه يلبس اما مرة اي يجوز حذف المضاف مرة

اى مضافا واحدا نحو وايل الغربة اذ المعلوم ان المسيول اصلها الماء فلا لباس
او اكثر اى يجوز ان يتعدد المضاف المحذوف نحو قوله فى البرق اضاء الجار اى
سقيا سحابه اى سحاب البرق الجار فحذف المضاف وهو السحاب واقام المضاف الآخر
وهو سقيا فاعرف الضمير المجرور باعراب المضاف المرفوع وهو سقيا فانقلب
المجرور مرفوعا فاستكن فى الفعل وهو اسال كما ذكروه ولو قيل ان اسال فيه
ضمير يرجع الى البرق على الاسناد المجازى بدون ارتكاب حذف المضافات لم
يكن بعيدا لان ارتكاب مجاز خير من تكثير الاضمارات واخر البيت فانتحى للعقيق
والعقيق موضع وانتحى اى قصد الجار اسم موضع وكان فى الاصل جمع بحر تعال هذن
بحرتنا اى ارضنا اى اسال المساهن المواضع فقصد العقيق واقله الامن
يرى لى ارى برق شريق او اكثر اى يجوز حذف اكثر من المضافين نحو فكان قوسين اى
مقدار مسافة قوسه ويقال قوسى وقيس اى مقدار مسافة قوسه فى سخان او ميلان وفيه
رمح وليس عند رسيوم قيس اى ليس تقدير حذف المضاف بقياس وانكره ابو حيان
او عانوة الفرس اى مقدار مسافة قوسه متى عدوه الفرس اذا لم يسمع
وليس بقياس عنده فلذلك انكره وقد يترك المضاف اليه على اعرابه اذا كان لفظ
المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شئ آخر كقراءة من قرأ والله يريد الآخرة
بجر الآخرة اى يريد عرض الآخرة فانتفى المضاف اليه على اعرابه بعد حذف المضاف
لانه سبق مضافا الى شئ آخر وهو قوله تريدون عرض الدنيا ومنه اى مما يترك
المضاف اليه على اعرابه ما كل تمرة اثمرت والا بيضا بنحة اى والا كل بيضا بنحة فحذف المضاف
وهو كل وترك بيضا على اعرابه ولو اعرب بيضا باعراب المضاف لقيل والا بيضا بالرفع
فيمن لا يجوز العطف على عاملين فاما من يجوز العطف على عاملين فيضم
بعد الواو عاملين فيضم عاملين وهو ما النصب بنحة وكل لبحر بيضا ومنه اى مما يترك
المضاف اليه على اعرابه ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا اخيه والتقدير ولا مثل
اخيه فحذف المضاف وهو المثل وترك المضاف اليه على اعرابه وهو الخ وقد يتوهم
ههنا ان اخيه مجرور عطفا على عبد الله ومثل المذكور مضافا اليهما والتقدير
فى الثانى مضاف آخر محذوف حذفه يقوله والا يجوز العطف اى عطف اخيه

اخيه على عبد الله حيث كان النفى عن كل من المثلين لا عن المماثل لهما وما يلزم من
ايلاء المؤكدة للنفى عينا عطف على المنفى والفصل اى وما يلزم
من الفصل بين المعطوف المجرور وهو اخيه والمعطوف عليه وهو عبد الله بلا نحو
يقول فلك دفع ذلك التوهم بقوله لا يجوز العطف وعلته بثلثة اوجه احدها
انه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المنفى مماثلا للشخصين وليس المراد ذلك
بل المراد ان شيئا عبد الله لا يقول ومثل اخيه ايضا لا يقول لان تخصصا واحدا
بلا لهما لا يقول والثانى انه لو عطف اخيه على عبد الله لوجب المؤكدة للنفى فى المعطوف
ولم يوجد فى المعطوف عليه وهو عبد الله فلا يقال جاءنى زيد ولا عمرو والثالث انه
لو عطف اخيه على عبد الله لزم الفصل بينهما بالجر وهو يقول وانما كان اجنبيا
لانه خبر ما وهو اجنبى عن المعطوفين اذ ليس خبرا عنهما وقيد المعطوف بالمجرور
احترازا عن نحو ما زيد الضارب اخوه يقول فلك وعمرو عن نحو ما زيد الضارب
اخاه يعقل ذلك وعمرا فان قولك يعقل خبرها وهو اجنبى وقع بين المعطوفين
المرفوعين فى المثال الاول ولا منع من ذلك والفرق شدة اتصال المجرور بالجار
والمعطوف على المجرور كحكم المجرور والجار فكما لا يقع الفصل بين الجار والمجرور
يقع الفصل بين المجرور وبين ما هو فى حكمه من المعطوف المجرور ومنه ما مثل ابيك
ولا اخيل يقولان ذاك فانه حذف المثل من الاول وترك المضاف اليه على اعرابه ولا يصح
العطف ههنا ايضا للوجهين المتقدمين اما الاول فلانه لو عطف لخيل انك
لكان العقل منفيا عن شخص يماثلهما والمطلوب النفى عن كل واحد من المثلين كما ذ
كرنا والثانى انه لو عطف لزم وجود لا فى المعطوف دون المعطوف عليه ولا يرد
الوجه الثالث وهو الفصل بالاجنبى لانه اخر قوله يقولان ذاك عن المعطوفين ولا
يلزم منه الفصل لكن ههنا وجه ثالث لم يكن فى المثال الاول فاشار اليه بقوله
ولزوم الافراد فى يقولان اى لكان معطوفا على ابيك لكان المبتدأ مثلا لهما
وهو مفرد فكان حقه ان يكون الخبر ايضا مفردا بان يقال يقول ذاك ولا اعتذار
بالتحام المثل ضعيف لان المعاملة لفظا مع التحام بمثابة استتباع مثل افعل

هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انما ثنى الخبر لان لفظ المثل يفهم لانه يقال
مثلك لا يفعل كذا اى انت لا يفعل فالتقدير ما ابوك ولا اخوك يفعلان فاجاب عنه
بان هذا الاعتذار ضعيف لان لفظ المثل وان كان مفهما من حيث المعنى فهو معتبر لفظا
ولذلك امتنع مثلى افعل بل يجب ان يقال مثلى يفعل ولو كان المفهم غير معتبر مطلقا
لقيل افعل كما يقال انا له فعل وحذف المضاف اليه معطوف على قوله قبل ذلك حذف
المضاف اى ويجوز حذف المضاف كما ذكرنا ويجوز حذف المضاف اليه فى اذ وحينئذ
ومررت بكل قائما اذ التقدير اذ كان كذا وحين اذ كان كذا ومررت بكل
واحد واقيم التنوين مقام المضاف اليه وحكم الاضافة ان يحذف لها التنوين ونون
التثنية ويجمع من المضاف وانما حرفت لان العلامات الثلاث تدل على تمام الاسم
عند تمام وانما يتم بالاضافة فيشعر وجودها مع الاضافة بكون المضاف تاما وغير
تام وكسر آخره عطف على ان يحذف اى وحكم الاضافة كسر اخر الاسم ان كان صحيحا
او جاريا مجراه وهو ما كان آخره ياء او واوا ما قبلها ساكن عند الاضافة الى ياء
المتكلم يعنى اذا اضيف الاسم الى ياء المتكلم فاما ان يكون الاسم صحيحا او جاريا
مجرى الصحيح فان كان كذلك فان كان كسر اخره كذا اى ويؤنث ويدلوى ويطلى لان الكسرة
اخت الياء وان لم يكن صحيحا والجاريا مجراه فيكون اخره اما الفا او ياء او واوا
متحركا ما قبلها فعوض لها بقوله وان كان الاخر الفا تثبت نحو عصاى
ورحاى وغلاماى الا فى لغة هذيل فتقلب لغير التثنية اى ان كان آخره الفا
مهذيل تقلب الفا ان لم يكن الفا التثنية فيقولون عصى ورحى وغلامى واما لم
تقلب التثنية ليلا يقع بالقلب لبس بخلاف عصاى ورحاى فانه لم يلزم بسبب
القلب لبس بل اللبس حاصل قبل القلب لو لم يقلب واما التثنية فاذا لم يقلب فالبس
وان قلبت اللبس المرفوع بالمنصوب والمجرور فلذلك لم تقلب الالف فى التثنية ياء
وتفتح الياء لاجتماع الساكنين يعنى ان كان الاخر الفا واضيف الى ياء المتكلم
فى الاضافة فهو مفتوحة اذ لا يكون ساكنة لاجتماع الساكنين واوثر الفتحة
للخفة والف لدى تقلب للكسرة فافهم اجمع والف الى وعلى هذا كانه
سؤال وهو ان آخر الف كان حقه ان تثبت مع ياء المتكلم ولا تقلب ياء كعصاى فاجاب

فاجاب بانه حمل على الفى الى وعلى اذا اتصل بياء المتكلم فانه يقال على واى فلذا
يقال لدى والجامع بينهما كون الالف فى كل واحد منهما غير منقلبة عن واو او ياء
قوله مع الضمائر اجمع يعنى يقلب الفا للى وعلى مع ضمير المتكلم والمخاطب والغايب
فيقال لدى ولدىك ولديه كما يقال الى وعلى وعليك وعليه وان كانا اى وان كان الاخر واوا
او ياء متحركا ما قبلها احتراز عما اذا كان ساكنا فانه جار مجرى الصحيح وقد ذكر حكمه
فما انفتح اى قالوا واوا وياء اى التى انفتح ما قبلها مسلمين ومصطفون مدغم اى فتلك
الياء مدغمة فى ياء المتكلم فى حال كونها ياء ساكنة اى ان كانت قد غم فى الياء كمسلمى وان
كانت واوا فتقلب ياء ثم تدغم فى المتكلم كمصطفى واصله مصطفوى اجتمع الواو و
الياء وسبق احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغم فى الياء فوقع تلك الياء ساكنة
بين مفتوحين احدهما ما قبل الواو والثانى ما للمتكلم وما انضم اى الواو والتى انضم ما
قبلها كمسلمون او انكسر اى والياء التى انكسر ما قبلها كمسلمين فى الجمع فبين مكسور
ومفتوح اى فيقع ذلك المدغم بين مكسور وموما قبل الياء مفتوح
وهو ياء المتكلم نحو مسلمى هذا فما انكسر ما قبلها نحو مسلمين واما ما انضم ما
قبله نحو مسلمون فانه تقلب الواو ياء وتكسر ما قبله فيقع ايضا المدغم وهو
ياء بين مكسور ومفتوح كمسلمى ومسلمون ما مرفوع من مرفوع الاسناد الافعال و
منصوبها ومجرورها لانها تشرح فى المجزوم وقال المجزوم وهو المضارع الواقع
بعد لم ولما ولام الامر ولا النهى نحو لم يضرب ولما يضرب وليضرب ولا يضرب وكلم المجازاة
وهى التى تجزم بصيغة الاول الثانى ويسمى ان اى الاول والثانى شرطا
وجزاء فان كانا مضارعين فهما مجزومان نحو ان تكرمنى اكرمك فيجب لهما الجزم وكذا الاول
اى كذا اذا كان الاول مضارعا يجب الجزم فيه وفى الثانى اذا كان ماضيا او موصوف المضارع
الجزم والرفع اى يجوز فى الثانى الجزم والرفع نحو ان جئتنى اكرمك فيجوز فيه الجزم و
الرفع فالكونه مضارعا قابلا للجزم واما الرفع فهو اما بتقدير الفاء عند المبرد
اى بتقديره ان جئتنى فاكرمك او على نية التقديم والتاخير عند سيبويه فانه يقول التقدير
الجزاء تقديرا كانه قال اكرمك ان جئتنى وحينئذ يكون مرفوعا على انه خبر مبتدء
بشرط والتحقيق حينئذ ان جزاء الشرط محذوف يدل ما قبله عليه لان المقدم

لايكون جزما وانما في مذهب سيبويه التقديم والتاخير ان الفاء لايحذف عنده ولو
كان جزما من غير جزم يجب الفا فلابد من تقديم لانه لو لم يقدم وجعل جزما فاما ان
يقدر الفا او لايقدر والثاني ممتنع اما الاول فظاهر ان لايقول بتقدير
الفاء وكذا الثاني فان الجواب يتعين فيه الفاء عنده ان لم يكن جزم كما سيأتي في
المضارع المثبت وان كان الجزم ماضيا لفظا بغير قد ومن متصرف او معنى فلا يصاغ
للفاء نحو ان قمت قمت او لم تقم يعني قد يكون ان كان الشرط والجزاء كلاهما ماضيا لفظا
نحو ان قمت قمت وقد يكون مضارعا لفظا وماضيا معنى نحو ان قمت لم اقم
فان الجزاء مضارع ولكن دخل عليه مضارع وماضيا فلا يصلح للفاء صدرا لجزاء
لان حرف الشرط اثر في المعنى بقلبهما مضارعين فكلاهما مضارعان تقديرا
واذا كانا مضارعين وجب جزمهما فانهما مجزومان تقديرا والجزم اللفظي
ينافي الفا فكذا التقديري لانه اذا وجد الارتباط المعنوي بين الشرط والجزاء
اكتفي به ولم يحتج الى رابط لفظي كالفا وانما قال بغير قد لانه اذا وجد قد فهو
ماض محقق يمتنع تاثير الشرط فيه فلابد من الفا فوات الرابط المعنوي نحو ان
جئتني فقد اكرمتك ونحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فاحترز بقوله
متصرف عن نحو عسى من الافعال الغير المتصرفة نحو ان جئتني فعسى ان اكرمك فان الشرط
والجزاء ماضيان ولكن الجزاء لما لم يكن فعلا متصرفا لم يقبل الجزم معنى فتعين الفاء
ايضا وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا من غير سين او سوف او منفيا بلا فالوجهان
احدهما الجزم نحو ان تكرمني اكرمك او اهينك لامكان جعله نفس الجواب بتاثير حرف
الشرط فيه بالجزم والثاني ان يدخل الفا فيهما ويرتفعا نحو ان تكرمني فاكرمك
او فلا اهينك بتاويل جعله خبر مبتدا محذوف لتصير جملة اسمية والتقدير
ان اكرمتني فانا اكرمك وان اكرمتني فانا لا اهينك وانما قال من غير سين و
سوف لانه ان كان مضارعا مثبتا مع السين او سوف فانه يتعين الفاء
ولا يجوز الجزم فيه نحو ان اكرمتني اوسوف اكرمك الا باضمار المبتدا اي
فانا سا كرمك او فانا سوف اكرمك وانما يجوز الجزم فيه لانه لو جزم لقدر حرف
الشرط داخلا عليه ليعمل فيه الجزم ولا يتوارد حرفا استقبال على فعل واحد وقوله

واحترز بقوله منفيا بلا عن المنفي بلم نحو ان قمت لم اقم فانا اذ كرنا انه لا يصاغ
للفا ئيته لامكان تاثير الشرط معنى في الجزاء بقلبه الى معنى المضارع واذا
وجد تاثير الشرط معنى لم يدخل الفاء فلم يكن فيه وجهان وقوله اي ان لم يكن الجزاء
احد المذكورات يتعين الفاء كما اذا كانت الجزاء جملة اسمية او امرية او نهيية
او فعلا غير متصرف نحو ان جيتني فانت مكرم لو ان جيتني فاكرمني وفلا تضرب
ونحو قوله تعالى فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا الايه وكذا لو كان الجزاء
ماضيا محققا مع قد نحو ان اكرمني اليوم فقد اكرمتك امس وكذا مع السين او
سوف نحو ان زرتني فسا كرمك او سوف اكرمك او جملة اسمية فلا تهلا يقبل الجزم
فلابد من الفا ليكون رابطا واما الجملة الامرية فلانها تقبل الجزم ايضا لكونه
مبنيا على الاصل فلا تقبل الجزم لفظا وصوظاهر ولا معنى لان الجزم اما يكون في المستقبل
او فيما يقع موقعه وفعل الامر لايقع موقع المستقبل لكونه طلبا وكون المستقبل
خبرا والطلب لايقع موقع الخبر واما الجملة النهيية فلانه لا يمكن تاثير حرف الشرط
فيه والا لتوارد عليه جازمان احدهما حرف الشرط والثاني الذي للنهي فيتعين الفاء
ليكون رابطا ونحو من يفعل الحسنات الله يشكرها لا يسوغه الا الضرورة
يعني ان الجزاء وهو قوله الله يشكرها جملة اسمية فكان حقها ان يكون فيه الفاء
وليس فيه فانما جاز لضرورة الشعر واجرى الشرط بالشرعند الله مثلان وقوله
اي المضارع بان مضمرة مع فعل الشرط بعد الاشياء التي تجاب بالفاء الا النفي اذا قصد
السببية لتضمنها اي لتضمن الاشياء سوى النفي معنى الطلب وتضمنه اي
وتضمن الطلب السببية اذ لا يكون الا لغرض خارج بخلاف الاخبار اللهم الا اذا
استعمل في معنى الطلب قوله اذا قصد السببية شرط لقوله بجزم اي انما
ينجزم اذا قصد سببية الاول للمضارع فاما اذا لم يقصد فيجب الرفع حالا
او وصفا او استئنافا على ما سيأتي في عقيبه وقوله لتضمنها الى اخره علة
لكون ان مضمرة مع احد الاشياء الخمسة اي انما يضمر ان المفروض انه قصد السببية
المضارع فيتعين ذلك عند ذكر حرف الشرط والسبب ان الطلب المستفاد من الخمسة

تضمن السببية فيقتضي ان يكون للطلب سبب حامل عليه وذلك الحامل هو الذي جعل
مسببا لان العلة العاية سبب حامل في الذهن ومسبب في الخارج فقد وجد
الدال على الشرط المقدر وقوله اذ لا يكون اي الطلب لان الغرض خارج
اي عن مفهوم الطلب علة لتضمن الطلب لسببية قوله بخلاف الاخبار
معناه ان الخبر معناه ان الخبر لا يقتضي سببا خارجا عن الخبر يحمل على الاخبار
بل الغرض في الاخبار اطلاع المخاطب على نفس الخبر قوله اللهم اشدد اكل عن قوله
بخلاف الاخبار اي الخبر لا يقتضي الخبر الا اذا استعمل في معنى الطلب نحو اتقي الله
امرأ فعل خيرا يثب عليه اي ليتق ليفعل ونحو حسبك ينم الناس اي اكتف واسكت
عن الكلام ينم الناس فحسبك خبر في معنى الطلب فيصح الجزم بعده وان لم يقصد
السببية قسيم لقوله اذ افقد السببية اي ان لم يقصد السببية في المضارع فالحامل
اولا وصف او لا استيناف اي ان لم يقصد فيجب الرفع اما لا كقوله تعالى ثم ذرهم
في خوضهم يلعبون اي ذرهم على هذه الحال التي هم عليها او وصفا نحو قوله
تعالى مهنب الى من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع اي وليا وارثا مني واستيناف
نحو لا يذهب به يغلب عليه فانه لا يصح الجزم منه ولا كان التقدير ان لا يذهب
به يغلب عليه وهو غير مستقيم لان المعنى انك تغلب عليه بعد الذهاب به
ولا عوز ان يكون حالا اذ لا يستقيم المعنى لا تذهب به في حال كونك مغلوبا عليه فيتعين
الاستيناف اي انك تغلب عليه بعد الذهاب به ولا يجوز الجزم في لا يذهن من الاسد كلك
لان النفي لا يدل على الاثبات انما لم يجز الجزم لان الجزم انما يكون بان
مضمرة والمضمر يكون من جنس المظهر فاذا كان المظهر منفيا كان المضمر
منفيا مقدرا بان ولن كان منتفيا قد يتبادر ان ولا يقدر الاثبات
اذ كان المظهر منفيا فيكون التقدير ان لم يذهن من الاسد يأكلك لان
المذكور منفي فالمقدر كذلك فيفسد المعنى خلافا للكسائي ٥ فانه اجاز
مثل ذلك اعتمادا على وضوح المعنى اذ يعلم بالقرينة ان التقدير ان تذهن
من الاسد يأكلك والجزم في قوله تعالى فتصدق واكن لان الاول قد يكون
مجزوما ولا فانيه فكانه مجزوم هذا سؤال وجواب فالسؤال ان قوله ولكن

واكن مجزوم والمعطوف عليه وهو اصدق منصوب باضمار ان والاصح عطف
المجزوم على المنصوب واجاب بان الاول محله الجزم على تقدير عدم
الفا اذ قال رب لولا اخرتني الى اجل قريب اصدق وابكن مستقيما
لان الفعل ينجزم في جواب التحضيض لتضمنه معنى الطلب كالاشياء الخمسة
كما الجزء الاتم في بدل اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقوله
ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا بشوم غرابها الا ان الاول قد تدخله الباء
ذكر البيتين على وجه التشبيه وذلك ان قوله ولا سابق مجرور والمعطوف
عليه قوله مدرك وهو منصوب وكذا ناعب مجرور وعطف على منصوب
وهو مصلحين فكما لا يجوز عطف المجزوم على المنصوب لا يجوز عطف المجرور
على المنصوب فاجاب بان الاول قد تدخل الباء فكانها ثابتة فيه اذ يصح ان
يقال لست بمدرك ما مضى وليسوا بمصلحين فعطف المجرور على ذلك
التقدير كما عطف المجزوم في الآية على الاول بتقدير الجزم فيه واذا اجتمع
الشرط والقسم فان تصدر الكلام بالقسم فالجواب له اي للقسم بشرط المضي في فعل
الشرط اي بشرط ان يكون فعل الشرط ماضيا لفظا نحو والله ان اتيتني
لاتينك او محلا نحو والله ان لم تاتني لاتينك مذكورا كان القسم كالمذكورين
او مقدرا ملفوظا بما يدل عليه او غير ملفوظ به نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم
هذا مثال لما يكون القسم فيه مقدرا وقد يلفظ بما يدل عليه وهو اللام التي لئن
فان اللام الموطئة يدل على قسم مقدر اذ التقدير والله لئن اخرجوا
وان اطعتموهم انكم لمشركون مثال لما يكون القسم مقدرا فيه ولم يتلفظ
بما يدل عليه والتقدير والله ان اطعتموهم انكم لمشركون وانما قدر القسم
ليكون انكم لمشركون جوابا له ولو لم تقدر لكان جوابا للشرط ولم يجز حينئذ
حذف لفاء لانه جملة اسمية وقعت جزاء الشرط فالفاء لازمة في السعة اذ لا يقال
في السعة ان اتيتني انى اكرمك بل الواجب ان يقال فانى اكرمك كما ذكرنا يعني
اذا اجتمع القسم والشرط فاما ان يكون القسم في صدر الكلام واما ان يكون
الشرط في صدر الكلام واما ان لا يكونا في الصدر بل يكونان متوسطين

فان تصدر الكلام بالقسم كان الجواب للقسم لا الشرط الا ان تقدمه دليل التوفي
الاعتناء به فلا يلغى واشرط المضي في فعل الشرط لانه لم يعمل في الجزا فلا يعمل
في الشرط ايضا ليلا يتجالفا ويعلم من اشتراط المضي ان لا يعمل في الجزا الا ان
الشرط لما الغي استحق ان يعمل جزما لفظيا في جوابه لانه لما لم يؤثر في الشرط
في الجزء الاول الذي يليه وهو فعل الشرط لم يعمل ايضا في الجزا الذي يتعقبه
عنه ولا يليه هذا اذا يتصدر القسم وان يتصدر اي الكلام بالشرط يعني
وقع الشرط في صدر الكلام وتاخر القسم عنه فيجوز اعتبارهما اي اعتبار القسم
والشرط معا والغاء القسم اي ويجوز الغاء القسم نحو ان تاتني والله اكرمك
او فوالله لا اتيك ولا وجه لحرف العلة قد سلفا اي اذا تصدر الكلام بالشرط فجاز
اعتبار القسم والشرط معا بان يذكر لهما الجواب كما في المثال الثاني وهو
قوله فوالله لا اتيك اي ان تاتني فوالله لا اتيك فالكلام مصدر بالشرط وذكر له
بعده مجيء بالفاء لخلاء القسم ليكون قوله لا اتيك فالكلام جوابا للقسم وقوله
لا اتيك بجملته جوابا للشرط ولذلك دخل الفاء على القسم وجاز الغاء القسم بعد
مجيء الفاء لخلاء القسم ليكون قوله لا اتيك جوابا للقسم وقوله فوالله لا اتيك جوابا
جوابا للشرط ولذلك دخل الفاء على القسم وجاز الغاء القسم وحده واعتبار
كما في المثال الاول وهو قوله ان تاتني والله لا اتيك فالمجزوم فان المجزوم جزا الشرط
وقد الغي القسم لكونه واقعا في الوسط والتقدير ان تاتني لا اتيك والله محذوف
جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه قوله لما قد سلف اشارة الى قوله فيما
قبل والا فالفاء تغني الجملة القسمية اذا وقعت جزا الشرط فيجب فيه الفا لانه
ليس من مواقع الجزم فيجب فيه الفاء لربط الجزا بالشرط كما قد سبق بقي قسم
ثالث وهو ان يتوسط القسم والشرط فقال وهكذا الحكم ان توسطا او
تقدم الشرط يعني اذا توسطا فاما ان يتقدم الشرط على القسم او
يتاخر الشرط عن القسم فان تقدم الشرط جاز اعتبارهما نحو ان لم تاتني والله
لا اتيك يجوز ان يعتبر القسم والشرط بان يجعل الفعل الاخر جوابا للقسم ويحذف
القسم مع جوابه جزا الشرط ويجب حينئذ دخول الفاء نحو ان لم تاتني فوالله

فوالله لا اتيك وجاز الغاء القسم بان يجعل الجواب للشرط نحو ان لم تاتني والله
اكرمك فالقسم ملغى والفعل الاخر جزا الشرط ولذلك المجزوم وهو الى اد بقوله وهكذا
اي هكذا الحكم يجوز اعتبارهما والغاء القسم وان تاخر اي الشرط عن القسم
فالغالب منهما من الشرط او القسم فالغاء الشرط نحو انا والله ان تاتني فانا
جواب القسم على جوابه وجاز الغاء القسم بان يجعل الفعل الاخر جزا الشرط بان
يقال انا والله ان تاتني اكرمك بالجزم ليكون المجزوم جزا الشرط والشرط والجزاء
مرفوع المحل بكونه خبرا للمبتدا المصدر به الكلام وهو انا فيكون القسم ملغى
اذ لم يذكر له جواب لفظا ويعود الشرط المذكور حذفة اي اولا اشارة الى
قوله بشرط المضي في فعل الشرط يعني اذا الغي الشرط وجعل الجواب للقسم فيشترط
ان يكون فعل الشرط ماضيا لفظا او معنى كما ذكرنا ان تصدر الكلام بالقسم
وقوله جذعة اي جذين اي يعود الشرط الاول في الحال يعاد فلان في هذا
امر جذع اذا كان اخذ فيه حديثا واتباعية المستبدة من المعرب هي التوابع
.... قسم المعرب الى قسمين في اول الكتاب فقال المعرب قبل نوعيه اما ان
يشبها الاعراب على سبيل الاستبداد او على سبيل التبع وذكر المستبد وشرع
في غير المستبد وهو التوابع وسمى الذي لا يشبهها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها
والمراد بلفظ التوابع الاصطلاحي وبلفظ التبع اللغوي يعني ما لا يكون
اعرابها بالاستبداد وفي بعض النسخ وهي الاسماء وظاهر هذا اللفظ ان
التوابع لا تكون الا ما يسمه الاعراب الا على الاستقلال وحينئذ يخرج عنه الفعل
مع انه سيذكر ان التاكيد يجري في الفاظ كلها فلا يندرج تحت هذا الحد الفعل
المعرب وكذا الجملة وكذا الحرف فلعل المراد ان اصل التوابع اما ان تكون في الاسماء
وقد ذكر غير الاسماء على سبيل الاستطراد وهي خمسة لان التابع عطف او لا فان لم
يتخلل فهو البدل وان تخلل فهو العطف بالحرف وان لم يكن مقصودا بالنسبة
فاما ان يدل التابع على معنى في المتبوع او لا فان دل فهو الصفة وان لم
يدل فاما ان يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول او لا والاول هو التاكيد و

التاكيد والثاني عطف البيان الاول التاكيد وهو ما يعاد به ذكر الاول غير مقصود
غير مقصود خرج بقوله غير مقصود العطف بالحرف والبدل لان كل واحد
منهما مقصود وخرج الصفة وعطف البيان بقوله يعاد به ذكر الاول لان
الغرض من التاكيد اعادة الاول اما بلفظ الاول كرايت زيدا وزيدا هو بعينه كونه
نفسه وليس عطف الغرض فيه اعادة ذكر الاول وكذا الصفة وفيه نظر لان
المراد اما اعادة عين الاول او اعادة ما يتصدق عليه فان اراد اعادة عين الاول
خرج عنه التاكيد المعنوي لان عين الاول غير معاد وان اراد اعادة ما يتصدق
عليه الاول فعطف البيان والصفة كذلك لانك اذا قلت جاءني ابو حفص عمر او
جاءني الظريف فالاول ايضا معاد ان بمعنى انه ذكر في التابع ما يتصدق على
الاول والمختص اي التاكيد الاسم بل قد يكون في غير الاسم على ما سيأتي وفايدته
اي وفايدة التاكيد التقرير وازالة التجوز اي تقرير نسبة الفعل الى المتبوع
وازالة التجوز فان المتبوع قد تقوم له بحوز ان احدهما ان يطلق الكل ويراد
البعض والثاني ان يطلق اللفظ على الشيء ويراد القايم مقامه لا هو بعينه فانك
اذا قلت جاء القوم فقد يراد به الكل او البعض واذا قلت جاء السلطان
فقد يطلق ويراد به خاصته وحواشيه وناييه وبالتاكيد يزول التجوز ان
اما الاول فبضم لفظ الكل واجمع اليه فانك اذا قلت جاء القوم كلهم زال تجوز
ارادة البعض واما الثاني فانك اذا قلت جاءني نفسه زال عنه تجوز ارادة من
يقوم مقامه فيندرج تحت ازالة التجوز تقرير النسبة اليه والشمول والاعادة
اما بلفظ الاول وهو صريحا وهو المسمى بالتاكيد اللفظي ويجري في الاول فيها
ففي الاسم نحو زيد زيد وفي الفعل كضرب ضرب وفي الحرف كان ان زيدا قايم
وفي الجملة كزيد قايم زيد قايم وجاءني زيد جاءني زيد واما بغيره اي واما بغير لفظ
الاول مما هو بمعناه وهو المسمى بالتاكيد المعنوي ويختص الاسم دون الفعل
بالحرف الآتي اي يختص باحد هذه الالفاظ في الاسم دون الفعل اي التاكيد المعنوي
لا يكون في الافعال والحروف وهي اي الالفاظ التي يؤكد بها النفس والعين وتثنيتهما
كالنفسين والعينين وجمعها كالانفس والاعيان وكلا وتثنيته نحو كلتا وكل

واجمعون واجمع ٥٥ في تاكيد الجمع وجمعاء في تاكيد المونث المفرد
وجمع في تاكيد الجمع المونث واكتعون وابتعون وابصعون عطف على كل وما بعده
الالفاظ الاربعة اتباعات لاجمعين لا يجيء الا تابعا ويجيء غير تابع اي يسمى التاكيد بما هو بمعناه
غير صريح ولا يؤكد بكلا الا المثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما والمراتان كلتاهما
وبكل واجمع اي لا يؤكد بكل واجمع الا ما له اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما
بمعرفة او محدود ايضا عند الكوفيين كرايت القوم كلهم هذا مثال لما
لم يكن الموكد له اجزاء يصح افتراقها حسا واشتريت العبد كله هذا مثال لما يصح
افتراقها حكما فان المشتري قد يكون نصف العبد وثلثه او اربعة فيصح افتراق
هذه الاجزاء في الحكم واجاز ان يشتري جزء دون جزء ولا افتراق بحسب في زيد كله لان اجزاء
زيد لا يصح افتراقها في نسبة الفعل اليه لا حسا ولا حكما وقوله تما هو معرفة يعني
شرط الموكد بالتاكيد المعنوي ان يكون معرفة على مذهب البصريين وجواز الكو
فيون تاكيد النكرة اذا كانت محدودة حجة البصريين ان النكرة سايغة فلا يتقرر
له ما كد لان تاكيد ما لا يعرف لا فايدة فيه والثاني ان التاكيد يدل على التخصيص في
التعيين والنكرة يدل على الشيوع والعموم فكل واحد منهما ينافض صاحبه في
الوجهين ظ اما الاول فلانه مصادرة على المطلوب واما الثاني فلانا لا نسلم ان
التاكيد يدل على التعيين ليس في الشيوع بل يدل على تقرير النسبة او الشمول ولما
يقرر النسبة والشمول في المعرفة جاز ان يقرر ايضا في النكرة فالاولى التمسك بالا
لاستقراء وهو انه لم يوجد في كلام الفصحاء التاكيد المعنوي في غير المعرفة واما
حجة الكوفيين وقول الشاعر قد صرت البكرة يوما اجمعا فقد رده البصريون بان
البيت محمول على قايله اي انه من الفصحاء اولا وبعد تسليمه هو شاذ نادر لعدم اطراده
والمضمر لا يؤكد المضمر لوجهين احدهما ان المظهر مستقل بالدلالة على المعنوي المعنى
والمضمر غير مستقل بنفسه بل قد يحتاج الى سابق يعود اليه كضمير الغايب والغرض
من التاكيد البيان والتقرير فالتاكيد بما هو ارسخ غرقا في البيان وهو المظهر اولى
من التاكيد بغيره فامتنعوا من التاكيد بالمضمر رعاية لهذه الاولوية والثاني ان التاكيد
فضلة والموكد هو المقصود بالنسبة والمضمر غير صالح للعارف فلا يناسب ان

ان يكون ما هو كالفضلة اعرف مما هو المقصود والمضمر بهذا المعنى اى بالمضمر
والمضمر لانتفاء المانع من التاكيد ووجود الفايدة ولكن حقه اى ومن حق المضمر اذا
اكد بالمضمر ان يؤكد من الضمايد الا بالمنفصل المرفوع نحو قام هو فان المؤكد مضمر منصوب والمؤكد
منفصل مرفوع ومررت بك انت لان الاول منفصل مجرور والثانى منفصل مرفوع ليلا يلتبس
بالبدل اى لوجود تاكيد المضمر بالمنصوب وغير رايتني اياى يلتبس بالبدل اذ
لايعلم ان اياى بدل او تاكيد بخلاف المرفوع المنفصل فانه لايصح ان يكون بدلا من
الاول اذ البدل بشترط ان يكون بحرف العطف والا بشترط فى التاكيد ذلك فالحاصل
ان الضمرين اما ان يكونا منفصلين فيجوز التاكيد فيهما رفعا ونصبا نحو ما قام الا
هو هو وما ضربت الا اياك اياك او اتى المجرور فليس له منفصل وان كان منفصلين
والثانى متصلا فلا يمكن لانه اذا اتصل احدهما بتعذر انفصال الاخر فيمتنع ان يكون الاول
متصلا والثانى منفصلا فقال لا يجوز الا ان يكون الثانى منفصلا مرفوعا اذ لو كان
منفصلا منصوبا لالتبس بالبدل هذا اذا كان الاول متصلا مرفوعا او منصوبا فاما
اذا كان الاول متصلا مجرورا نحو مررت بك فلا تؤكد ايضا الا بالمرفوع المنفصل
ولا يجوز بالمنصوب المنفصل اذ لو قيل مررت بك اياك لتوهم ان يكون ايضا بدلا على محل
الجار والمجرور بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يكون بدلا من الاول لا لفظا ولا محلا
واذا كان اى المضمر المؤكد متصلا مرفوعا والمؤكد احد لفظ النفس و
العين فالواجب ان يوسط اى خفة ان يوسط بينهما اى بين المؤكد و
المؤكد ضمير منفصل مرفوع نحو ضربت انت نفسك وكذا ضربت انت نفسك كراهة
تاكيد ما هو كالجزء بما هو كالجزء يعنى لو جوزان يؤكد المتصل المرفوع بعين او نفس ضمير منفصل
مرفوع والضمير المنفصل كالجزء من الفعل والنفس والعين مستقلان لزم تاكيدا
لجزء بالمستقل وهو النفس والعين فاستكرهوا لانه موهم تاكيد الفعل بالاسم لان
المنفصل المرفوع كالجزء من الفعل ونبه بهذه العلة وهو قوله كراهة تاكيد ما هو
كالجزء بالمستقل على اعتبار المعنى المذكور اذ لو لم يكن الاول متصلا بل كان
منفصلا لم يكن فى هذه الكراهة اذ لا يكون تاكيد لما هو كالجزء اذ الضمير
المنفصل لا يكون كالمتصل فى الجزئية وكذا اذا لم يكن مرفوعا نحو ضربتهم انفسهم

انفسهم او مررت بهم انفسهم ممنوعا جايزا اذ ليس فيه كراهة تاكيد ما هو كالجزء اذ
المنصوب والمجرور ليسا كالمجرور لكونهما فضلة وكذا اذا لم يكن المؤكد بلفظ
النفس والعين بل كان بلفظ كل واخواته نحو جاؤا كلهم فان الاول كالجزء لانه مرفوع
متصل ولكن الثانى غير مستقل لان كلام يوجد فى سعة الكلام مسندا اليه الفعل
بالاستقلال فلا يقال فى السعة جاء كلهم ورايت كلهم ومررت بكلهم فلم يكن الثانى
مستقلا وكان الكراهية تاكيد ما هو كالجزء بالمستقل ولم يوجد هنا تلك الكراهية
اذ الاول غير مستقل لكونه جزءا والثانى ايضا غير مستقل هو فى السعة وكانا
مشتركين فى عدم الاستقلال فالحاصل ان المؤكد والمؤكد اما ان يكونا مستقلين
نحو ضربتهم انفسهم وهو جايز لان الاول مستقل اذ ليس كالجزء والثانى ايضا
مستقل اذ يقع لفظ النفس والعين مرفوعين ومنصوبين ومجرورين فى السعة
وكانا متشاركين فى الاستقلال واما ان يكونا غير مستقلين نحو جاؤا كلهم وهو
جايز ايضا لمشاركتهما فى عدم الاستقلال اذ الاول كالجزء والثانى لا يستقل بنفسه
فى السعة لما ذكرنا واما ان يكون الاول مستقلا والثانى غير مستقل نحو ضربتهم
كلهم وهو جايز ايضا لان الاول مستقل والثانى غير مستقل نحو ضربتهم كلهم وهو
جايز ايضا لان الاول مستقل لكونه منصوبا والثانى غير مستقل لما ذكرنا واما
ان يكون الاول غير مستقل والثانى مستقلا نحو ضربت نفسك وهو غير جايز لانه تاكيد
ما هو كالجزء بالمستقل والتاكيد فضلة فكرهوا ان يكون الفضلة مستقلا وما هو المقصود
والثانى من التوابع الصفة وهى تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا والتابع كالجنس
واحترز بقوله يدل على معنى فى متبوعه عن سايد التوابع فان العطف بالحرف ليس الثانى
دالا على معنى فى المتبوع وكذا البدل وعطف البيان وكذا التاكيد وفيه نظر لان البدل
الاستمال نحو اعجبنى زيد علمه داخل فى حد الصفة اذ يصدق عليه انه تابع يدل على
معنى فى متبوعه ولو قيل فى الصفة ما يدل على ذات ومعنى فى متبوعه خرج عنه البدل
لانه يدل على المعنى لا على الذات وكذا يرد عليه التاكيد المعنوى نحو جاء القوم كلهم فان
التابع يدل على معنى وهو التشمل والاحاطة والحاصل ان المتبوع وقوله مطلقا احترازا
به عن الحال نحو رايت زيدا راكبا فانه يدل على معنى فى متبوعه ولكن لا مطلقا لان

ان الحال يدل على تغير العامل بها بخلاف الصفة فانه لا تقييد فيها وهذا
القيد كانه مستغنى عنه لان الحال ليست من التوابع لانه لم يلزم منه ان يكون
باعراب سابقه ولانه ليس على عجنة ولصنة ولهذا قالوا انما ذكروه دفعا لتوهم
متوهم انه داخل في التوابع تخصيصا له اى للمتبوع في النكرات اى اذا كان
المتبوع نكرة وتوضيحا في المعارف اى اذا كان المتبوع معرفة نحو زيد العالم
فان زيدا علم فالاجمال فيه يجب الوضع فيكون الصفة توضيحا محضا وكذا اذا كان
معرفا باللام نحو الرجل العالم فانه يجب لوضع ايضا معين
وان طرا عليه اجمال يجب الاستعمال فالتوضيح باعتبار اصل الوضع والتخصيص
تخصيصها اى تخصيص الصفة بلا اسم اى الصفة المجردة الشاملة
للتعظيم كالصفات الجارية على الباري تعالى نحو الله الرحمن الرحيم او لما يضاده
من الذم والتحقير نحو زيد الفاسق الخبيث اذا كان مشهورا بذلك وللتاكيد
نحو امس الدابر فان امس يدل على الدبور والمضي فهو تاكيد واسم
الجنس المجاري على المبهم وصفه على الاعرف لان ما تقدم
اى للمبهم دال على الذات فتعين دلالته اى دلالة اسم الجنس على المعنى وهو
اى المعنى حقيقة هذا سوال وجواب فالسوال ان اسم الجنس يقع صفة للمبهم
نحو هذا الرجل فالرجل يدل على الذات لا على معنى في الذات فلا يكون صفة
مع ان القول الاعرف انه صفة وقيل انه يدل فلا يرد السوال حينئذ فاجاب
بان المبهم يدل على ذات ما فالالف لا يدل على الذات بل على تعين تلك الذات
والتعين معنى في الذات فيصدق ان الرجل صفة لانه دل على معنى في متبوعه
وهو التعين ولهذا اى ولكون اسم الجنس دالا على تعين الذات لا يوصف المبهم الا
اى بما سمي الاجناس لدلالة اسم الجنس عليها ويوصف بالمصدر اى يصح ان
يقع المصدر صفة نحو رجل عدل لانه يدل على معنى في الذات وانما قيل هو
ما قال بتاويلات احدها انه بمعنى الفاعل والثاني انه بمعنى ذو عدل والثالث
انه مجاز للمبالغة كانه نفس العدل لان حق الصفة ان تكون دالا على ذات ومعنى
والمصدر مجرد المعنى لا دلالة له على ذات وهذا شبيه على ما ذكرنا وهو انه

انه لو ذكر في حد الصفة انه تابع يدل على ذات ومعنى لم يرد عليه سوال
البدل والنكرة توصف بالجملة الخبرية اى كما يقع الصفة مفردا يقع ايضا جملة
وشرط الجملة التي يوصف بها ان تكون خبرية لانه في المعنى كالخبر عن الموصوف
فلا يصح في الجملة الانشائية ان يكون موصوفا في نكرة لان الجملة نكرة فلا يقع صفة
للمعرفة ونحو اوا بمذق هل رايت الذيب قط متاول ذكره ايرادا لان
قوله هل رايت الذيب قط جملة استفهامية مع انها وقعت صفة مذق
فاجاب بانه متاول اى بمذق مقول فيه هل رايت الذيب قط فالجملة لا استفهامية
في التقدير مفعول للقول والقول صفة وصف خبرا لاستفهام فيه والمذق
هو اللبن المخلوط بالماء شبهه بلون الذيب لان التذييب فيه غبرة تضرب الى
سواد وكدورة واوله حتى ذا جن الظلام واختلط ونظيره قول ابي الاسود الدؤلي
جزى الله الناس لما خبروا قوله لان الجملة وهي قوله لما خبر قوله طلبية مع انها وقعت مفعولا
ثانيا لوجدت فقد اوقع الطلب موقع الخبر المبتدا، وتاويله ايضا مثل ذلك
اذا التقدير وجدتهم مقولا فيهم هذا القول اى اذا خبرتهم وجربتهم قليتهم
وابغضتهم وبيني مقام الشيخ اموس امرس اى بيس مقام الشيخ المقام الذي
يقال فيه امرس وهو ان يعجز عن الاستقاء لضعفه يقال مرس الحبل اذا وقع في
احد جانبي البكرة فاذا اعدته الى مجراه قلت امرسته والهمزة للسلب نحو اشكيته
لمن يحمله الاعلى ما لا طاقة له به ونحو ولقد امر على اللئيم يسبني واخره مضيت
ثم قلت لا يعنيني بعد تسليم كون الجملة وصفا يعني يحتمل ان يقال
ان الجملة خالية عن الصفة فما بعد تسليم كون الجملة وصفا فلا يجري المعرف بلام
الجنس مجرى النكرة لانه لا لبس فيه يعني انما جاز وقوع الجملة صفة للمعرفة
وهو اللبيم لان المعرف بلام الجنس لا يدل على تعين الذات فكانه لا توقيت فيه
اى لا تعريف فيه بل يجري مجرى النكرة كما قيل في غير المغضوب عليهم انه صفة
للذين انعمت عليهم لان الذين انعمت عليهم لا تعريف فيه لانه لا يدل على تعين الذات
فاجري مجرى النكرة ووصف بغيره وكما يوصف المجرد الموصوف نحو جاءني رجل
عالم يوصف بحال متعلقه اى بحال متعلقة نحو رجل كثير عدده فان الكثرة

ليست صفة للرجل في المعنى بل للعدو والذي هو متعلق له ولا قد اي الصفة
بحال الموصوف يتبعه اي يتبع الموصوف في الاعراب في التعريف والتنكير نحو جاءني
رجل عالم والرجل العالم والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كانت
صفة يستوي فيها المذكر والمونث كفعول نحو امراة صبور ورجل صبور وفي
فعيل بمعنى مفعول كرجل قتيل وامراة جريح او مونثه اي او الا اذا كانت
الصفة مونثة يجري على المذكر لكون التاء للمبالغة كعلامة وهلباجة
الذي جمع كل شر والتاء وهو الوصف بحال السبب وهو المتعلق يتبعه اي يتبع الموصوف
في الاعراب نحو جاء رجل كثير عبيده وفي ابيه وهو الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث ليس تابعا للموصوف بل هو كالفعل ولذا جاز رجل قاعد عمامته لانه بمعنى
يقعد عمامته وضعف قاعدون اي عمامته كيقعدون اي لابجمع الفعل الجمع فاعله الا على
لغة اكلوني البراغيث وحسن قعود اذا الصيغة لابسبة اي يعني ان صيغة
قاعدون من حيث انه جمع لحق باخره واو ونون يشبه يقعدون بخلاف
قعود فانه جمع تكسير فلا يشبه الفعل اذ ليس للفعل صورة جمع تكسير وانما
انما اجرى الوصف بحال المتعلق مجرى الموصوف في القسم الاول فوجب ان يطابق
الضمير ما رجع اليه فجرى مجرى الموصوف في الامور المذكورة بخلاف ما اذا وصف بحال
المتعلق فان الفاعل للصفة هنا غير الضمير المستتر بل فاعله هو المذكور بعده
وهو عامله في ذلك فهو كالفعل بالنسبة الى معموله فكما يجب ان يفرد الفعل اذا تقدم
معموله فكذا هذا الوصف العامل فيما بعده يجب ان يكون مفردا وكما ان الفعل انما
يذكر ويونث باعتبار فاعله فكذا يذكر هذا الوصف ويونث باعتبار فاعله
والمضمر لا يوصف لان الصفة انما تحتاج اليها للتفرقة بين المشتركين والمضمر
لاشتراك فيه لانه انما يذكر بعد تقدم ما يعود هو اليه فصار بمنزلة وضع اليد على
فاستغنى لغاية وضوحه عن وصفه بغيره ومن حق الموصوف ان يكون اخص من
الوصف المراد بكونه اخص ان يكون اعرف بحسب درجات التعريف على ما ذكرت
لان الموصوف هو المقصود بالنسبة فلو جعل الفضلة من الصفة لزم ان يكون الصفة
التي هي في حكم الفضلة اعرف مما هو المقصود بالنسبة فلذا اي لاشتراط كونه اخص

اخص او مساويا لا يجوز وصف المعرف باللام الا بمثله نحو الرجل العالم لكون وصفا بالمساوي
او بالمضاف الى مثله نحو الرجل صاحب القوم ليكون وصفا لما هو اخص من الوصف اذ
تعريف الموصوف باللام وتعريف الموصوف بالاضافة الى ما فيه اللام والموصوف
اخص واتم لا يوصف بغيرهما لكون الباقي وهو العلم او المبهم اخص منه اي من المعرف
باللام فلو وصف بهما لزم كون الوصف اخص واعرف من الموصوف ومن حق الوصف
ان يجب الموصوف اي يذكر موصوف معه الا اذا اظهرا فاي امر الموصوف
واشتهر بحيث يعلم من اطلاق الصفة موصوفها فيحذف جوازا لقوله عليه السلام
نال فضائلها واخره داود فصنع السوابغ تبع اذ التقدير عليها ما در على مر
وذكر ان ولو ذكر الموصوف لجاز ايضا تبع اسم رجل وهو عطف بيان لصنع يقال
رجل صنع اي حاذق وقوله كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلفها اي كانك جمل من جمال
بني اقيش فحذف الموصوف واو ذكر لجاز القعقعة تحريك الشيء اليابس الصلب
مع صوت والشن القربة البالية وهم يحركونها اذا اداد واحث الابل على السير
ليفزع فينزع وجمال بني اقيش وحينئذ لا يكاد يتقعقع بما لسدة نقارها او وجوبا
عطف على جوازا اي ويحذف الموصوف وجوبا حيث لا يذكر معها كالفارسي
والصاحب فلا يقال جاءني الرجل الفارسي او الصاحب لظهوره والاورق و
الاطلس والاورق البعير اونه لون الرماد والاطلس الذيب لاغبر فلا يقال البعير الاو
رق ولا الذيب الا اطلس لثالث من التوابع البدل وهو المقصود دون متبوعه
خرج بقوله المقصود التاكيد والصفة وعطف البيان وبقوله دون متبوعه العطف
بالحرف فانه يطابق المحدث عنه البدل والا يختص الاسم بدليل قوله متى تاتنا تلمم بنا في دارنا
واخره تجد حطبا جزلا وتارا اججا فان قوله تجد بدل من باب بدل الكل وانما قال
تارا اججا وكان الناس تاجج لعوده الى النار لوجوه احدها ان النار مؤولة بالمذكر
الاتي في معنى الشهاب والثاني انه مشتق راجع الى الحطب والنار فغلب المذكر
والثالث الاصل تتاجج فحذف احدى التاءين والحق به نون التاكيد الخفيفة ثم انقلبت النون
الفا في الوقف وهو اي البدل التابع للكل ان كان المبدل اي ان
صدق على ما صدق عليه الاول ان مدلوله عين مدلول نحو ضربته زيدا الظالم فان

فان مدلول اخاك ليس مدلول زيد لغة لكنهما يصدقان على ذات واحدة وبدل البعض
ان كان بعضه نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال ان كان بينهما ملابسة غير
اى غير الكلية والبعضية نحو سلب زيد ثوبه والا اى وان لم يكن بينهما ملابسة اصلا
فهو بدل الغلط نحو مررت برجل حمار والاكون بدل الغلط في فصيح الكلام
قيل يقع في نوع سبق لسان بان يريد ان يقول مررت بحمار فقال انه وقال برجل وسمي
بدل الغلط وقوله ليتم في ضمير تتبعه المبدل اى ليس على ظاهره اذ لا يصح طرحه في نحو زيد
لقيت غلامه رجلا صالحا فتدبر قال بعضهم المبدل في حكم الطرح اذ قولك سلب زيد ثوبه
معناه سلب ثوبه فقال المصنف لا يصح جعل المبدل في حكم الطرح مطلقا اذ لو كان
في حكم الطرح لم يستقم زيد لقيت غلامه رجلا صالحا فان رجلا صالحا بدل من غلامه
فلو كان المبدل في حكم الطرح لكان التقدير زيد لقيت رجلا صالحا وهو غير مستقيم
لعدم الرابط من الجزء المتبدا بل عرضهم الايدان فان البدل هو المقصود بالنسبة
وقوله فيمن لا يجعل يعني لو جعل رجلا صالحا حالا موطئة من الضمير المجرور في غلامه
فحينئذ يخرج عن بحث المبدل وصوابه وعلى هذا اى على انه ليس المبدل
في حكم الطرح لا يمتنع ان يجعل غير المغضوب عليهم بدلا في قوله انعمت عليهم اذ لو
جعل غير بدلا من المجرور في عليهم غير المغضوب عليهم فيخلو الصلة عن العايد
الى الموصول لان العايد المذكور اخرا راجع الى الموصول الاول وصلوا اللام في المغضوب
ويكونان اى البدل والمبدل معرفتين كما ذكرنا من الامثلة ونكرتين نحو رايت رجلا فرسا
ومختلفين نحو رايت زيدا اخاك ورايت اخاك زيدا والا يعني ان بدل النكرة من المعرفة
الا موصوفة نحو لنسفعن بالناصية ناصية كاذبة وانما شرط الوصف لان
البدل هو المقصود فلو كان نكرة لكان المقصود انقص من غير المقصود مطلقا
فلما وصف قرب من المعرفة والا بشرطان يكون على لفظ المبدل على
الصحيح لعني اذا ابدل النكرة من المعرفة لا يجب ان يكون على لفظ المبدل
على الصحيح وهو اشارة الى دفع مذهب الكوفيين فانهم يقولون ان النكرة المبدلة
من المعرفة يجب ان يكون على لفظ المبدل نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة
وهذا الكلام المجرد لا يدل على الاشتراط ويكونان اى البدل والمبدل ظاهرين كما

كما دكرنا ومضمرين نحو زيد رايته اياه مختلفين كما سياتي والظاهر لا يبدل من المضمر بدل
الكل الا من الغايب فلما قال ضربتني اخاك دلا ضربتك زيدا ليلا يكون المقصود
بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود لان المتكلم والمخاطب اقوى من التعريف من الظاهر
واما الغايب فلم يكن في القوة كذلك لاحتمال توهم الغير في الغايب فجاز ضربته زيد
نحو قوله على حالة لوان في القوم حاتما على جوده لضن بالتحمد حاتم على انه بدل من المضمر
المجرور في جوده لانه بدل الكل والا اى وان لم يكن بدل الكل فيجوز ان يبدل من الظاهر
من المضمر لفقد المانع لان ما سواه من الابدال يختلفان اى يختلف مدلول الثاني
ومدلول الاول فلا يقال ان الاول اقوى دلالة فيمتنع لان البدل الثاني مغاير للاول لان
ان البعض مغاير للكل وكذا بدل الاشتمال ليس لبدل منه والمبدل منه بدل الغلط
ظاهر فلما اختلف المدلول جاز ابدال الظاهر من المضمر مطلقا فنقول استرتيك
نصفك واشترتيني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك على وضربتك الحمار وضربتني الحمار
ومنه قول الشاعر وما الفيتني حلم مضاعا فان حلي بدل من ضمير المفعول والفيتني
وهو بدل الاشتمال وفي العبارة نظر اذ كان حقه ان يقول والا فيختلفان بمعنى
وان لم يكن بدل الكل فيكونان مختلفين في المفهوم فلا يعارضه ان احدهما انقص
دلالة من الاخر لان ذلك انما يمنع حيث يكون المفهومان واحدا واحدهما انقص من الاخر
ولعل العذر في حذف لفظ ان التقدير وان لم يكن بدل الكل فيكون الشرط ماضيا
تقديرا واذا كان الشرط ماضيا جاز في الجزاء الرفع نحو وان اتاه خليل يوم مسالة
يقول لا غايب مالي ولا حرم غيبة وخطابا او حكاية اي ان تكلما اى ان لم يكن جاز
ابدال الكل المظهر من المضمر في الغيبة نحو استرتيه نصفه وفي الخطاب نحو استرتيك
نصفك وفي المتكلم نحو استرتيني نصفي وقوله تعالى لمن كان يرجو من يالله من
بدل البعض على تقدير منكم الظاهر لمن كان يرجو الله واليوم الاخر كما في سورة
الممتحنة وصولقد كان لكم فيهم اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الاخر وكما في سورة
الاحزاب لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الاخر هذا
سوال وجواب السوال انه ابدل من كان من المضمر المخاطب في لكم كما في الآيتين
مع انه لا يجوز ابدال الظاهر من المضمر في بدل الكل الا من الغايب فاجاب بانه ليس

لكون

الظاهر من المضمر الذي ابدل منه بدل الكل بل هو بدل البعض او الاشتمال
وحطابا ان هذه الامثلة يختلف فيها المبدل والمبدل منه مفهوما
مختلفان غيبة وخطابا فتدبر او حكاية ان كان المبدل منه حكاية
منقطعا والتقدير على هذا ان تكلما

بدل الكل بل بدل البعض ذا التقدير لمن كان يرجو الله منكم ومم بعض الخاطبين
وقوله ذريني ان حملك لن يطاعا وما البيتي حمل متصلا امن بدا اي انما جاز بدال الظاهر
وصوحلي من المضمر المتكلم وصوم مفعول البيتي لانه ليس بدل الكل بل صو بدل الاشتمال
دجاز في بدل الاشتمال وبدل البعض لا بدال من المضمر مطلقا كما دكونا والعامل
اي في المبدل اذا كان حرف جر جاز تكريره نحو للذين استضعفوا لمن امنهم بتكرير اللام
الذين واعيد العامل الاول وصو الجار في البدل وانما اختص بالحرف دون
الفعل لان حرف الجر غير مختص فلا يستنكر ان يتكرر وليس كذلك الفعل هكذا
ذكروه وفيه نظر اذ جاز ان يقال الجار والمجرور يبدل من الجار والمجرور
فحينئذ لم تكرر العامل فيه لفظ الرابع من التوابع عطف البيان وصو ما يوضح
اي المتبوع من الدال عليه لا على معنى فيه نحو اقسم بالله ابو حفص عمر
خرج بقوله يوضح العطف بالحرف والبدل والتاكيد بقي الصفة لان فيها ايضا
حالا من المتبوع على الجملة فاخرجها بقوله من الدال عليه لا على معنى فيه كانه
قال عطف البيان تابع يوضح لام المتبوع دال على المتبوع لا على معنى في المتبوع
فخرج الصفة لانه يدل على معنى في المتبوع بخلاف عطف البيان فانه دال
على نفس المتبوع لا على معنى فيه ومن في قوله من الدال للبيان اي الموضح
الدال على المتبوع وقد يفصل عن المبدل منه لفظ في مثل قوله انا ابن التارك البكري
بشر اي فضل عطف البيان من البدل من حيث المعنى وقد تبين من
الحد المذكور واما فصله عنه لفظا ففي مثل هذا البيت فان قولك بشر
ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم
تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن ابن التارك بشر وهو غير جايز كما ذكرنا
في الضارب زيد لعدم التخفيف واخره عليه الطبرزقبه وقوجا واوقوع
جمع واقع كراكع وركوع مرقبه ان تنتظره بمعنى تنتظر موته ووقوعه الى
من الضمير الفاعل في ترقبه اي تنتظر موته واقعه عليه الخامس من التوابع
العطف بالحرف وصو المذكور بعد متبوعه متوسطا بينهما احد الحروف العشر الواو و
الفاء وثم وحتى واو واما ولا وبل ولكن وحيث ومنها اي من حروف العطف خرج بقوله

بقوله متوسطا ساير التوابع فالواو للجمع المطلق من غير ترتيب اذا جاز المال
بين زيد وعمرو واضطجع زيد وعمرو استدل بالمثالين على ان
الواو للجمع المطلق من غير ترتيب اما المثال الاول وهو قوله المال بين زيد
وعمرو ولو كان الواو فيه للترتيب لكان بين داخلا على غير متعدد وهو
غير جايز واما المثال الثاني فكذا ان اصطلح بمعنى تصالح فلو كان الواو فيه
للترتيب لكان اصطلح داخلا على غير متعدد والافتعال بمعنى التفاعل يقتضي
تعدد في الفاعل والفاء للجمع مع التعقيب وقوله بين الدخول فحومل على ق
رسط حومل ولو قلت بين الثوب فالعذيب لم يجز هذا ايراد قوله ان الفاء
للتعقيب اذ لو كان للتعقيب لدخل بين على غير متعدد فاجاب بان المراد
بين اجزاء الدخول ووسط الدخول فوسط حومل ان الدخول وحومل اسما موضعين
متسعين لكل واحد منهما اجزاء يجاز دخول بين عليه باعتبار تلك الاجزاء والا
فاذنها الترتيب من غير مهلة استعملوها اي الفاء للسببية ورابطة للجزاء بالشرط حيث
لم يكن بداءة قدم العلة وهو قوله لافادتها على المعلل وهو استعملوا يعني انما
جاز استعمال الفاء للسببية لانها يفيد الترتيب من غير مهلة لان المسبب
مرتب على السبب لوجوب تقدم السبب على المسبب ليس بينهما مهلة لعدم
جواز تخلف المسبب عن السبب التام فاذا وجد الامران جاز استعمال الفاء
بحض السببية وكذا يجوز استعمالها رابطة للجزا بالشرط لان الشرط ايضا
سبب للجزاء فالجزا مرتب على الشرط من غير مهلة وقيد بقوله حيث لم يكن احترازا
عما اذا وجد الجزم في الجزا نحو ان تاتني اكرمك فان الجزا اذا مرتبط بالشرط فلا
حاجة الى رابط اخر من الفا بخلاف ما اذا كان الجزا جملة اسمية فان حرف الشرط لا
تؤثر في الجملة الاسمية بذاتها بل احتيج لها رابط احيني وصو الفاء وقوله تعالى
وربك فكبر على وما يكن من شئ فكبر ربك والا اي ان لم يقدر
الشرط ما جامعت الواو اي ان لم تقدر الشرط يلزم ان يكون الواو دخلا على
الفاء والجامع الواو والفا ذكرا انه على سبيل الاعتراض وصو ان الفاء
لو كانت مفيدة للترتيب لما جامعها الواو الذي صو للجمع المطلق من غير ترتيب

لكنها جامعة على تقدير ان لا يكون الشرط مقدما على ما هو مفعول كبر فهو في التقدير
متاخر فيكون التقدير وفكبر ربك فالواو والفاء لا يتلاقيان فاجاب بان
الشرط مقدر بعد الواو والتقدير ومهما يكن من شيء وربك مفعول كبر
والفاء الخ افلم يتلاق الواو والفا لتخلل الجملة الشرطية وهو ما يكن من شيء
بينهما وقرر شيخنا في قوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي وكان القياس
اجزعي بلا فا لان عند يتعلق باجزعي فيتلاقى الفان واما كرر الفاء لبعد
العهد بالفا الاول كما كرر العامل لذلك اي لبعد العهد في قوله لقد
علم الي ما ان اني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وكان القياس اذا قلت
اما بعد خطبتها بدون اني ليكون خطبتها خبر اني المذكور اولا وانما اعيد
اني لبعد العهد بانى السابق وفي قوله تعالى وكما كرر في قوله تعالى
فلا تحسبنهم بمفازة وما قبله قوله ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم فلبعد لا تحسبنهم لبعد العهد بلا تحسبن
ولحوق الفاء للاشعار بان افعالهم المذكورة هي علة في منع الحسبان
يعني كان القياس ان لا يعاد فلا تحسبنهم اكتفاء بالمذكور اولا ولو اعيد
لا عيد بلا فا فذكر وعذر الفاء فقال انما الحق الفاء للتسبيب وهو الاشعار
بان افعالهم المذكورة وهو الفرح وحب الحمد هي العلة في منع الحسبان مع التراخي
اي للفح ولذا قيل ان المرور في نحو مررت برجل ثم امراة مرورا ان
يتراخى احد المرورين عن الآخر بخلافه اي بخلاف المرور مع الفا فانهما مروران
اذا لم يتخلل بين المرورين تراخ فيقع الثاني عن الاول وحتى الغاية في المعطوف
بها جزء من المعطوف عليه لان ما بعدها غاية لما قبلها وغاية الشيء ظرفه
ومنتهاه فيكون بعضهم قسيم لجزء فقال اما فضله نحو مات الناس حتى الانبياء
او اذوه نحو استبت العصاة حتى الخ وهو مثل يضرب لمن يتكلم مع من لا ينبغي
ان يتكلم بين يديه لجلالة قدر استي الفرس اذا رفع يديه وطرحهما معا
والقرى جمع قرية كمدى جمع مدية وهو منى بالضم وهو بثور ابيض
يخرج بالمفاصل وقد الملح وما يعلوا اللبن كالزبد فاذا لم يجدوا الملح تمقوا

تمقوا اوباره وتضوه بالماء جروه على السنة واو واما احد الشيئين او الاشياء
بينهما ويقال انما اشركت بخوجلي زيدا وعمرو بقوله من شك في الخبر والتخيير او الاباحة في الامر
اي اذا كان مستعملا في الامر فيكون في التخيير والتخيير اما ان يكون بين شيئين لا
يجوز الجمع بينهما نحو كل سمكا او لبنا اي يجوز اكل ايهما شاء ولا يجوز اكلهما معا فقد يكون
بين شيئين يجوز الجمع بينهما نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين اي يجوز لك
الجمع بينهما فالمراد بقوله التخيير التخيير في الجمع بينهما وبقوله الاباحة التخيير
فيما يجوز الجمع بينهما حتى لو نافى من والا فالتخيير من الاباحة فلا يحتاج لقيد له ويتوهم
انهما في النهي وفي قوله ولا تطع منهم آثما او كفورا بمعنى الواو واذ الاشياء لا يحسن
الاباحة انها على احدهما وهي على اصلها وانما جاء التعميم من جهة النهي المتضمن للنفي
وقد يتوهم بالاولى ان او ليس على وضعه بل هو بمعنى الواو حتى يكون النهي عن طاعتهما
ثم النهي عن الكفور ولو اجري على ظاهره لم يكن نهيا الا عن احدهما فاجاب التوهم بانه على
اصله والمراد النهي عن احدهما ولكن النهي عن احد الامرين لا على التعيين انما يحصل
بالنهي عنهما معا وهو معنى قوله انما جاء التعميم من جهة النهي المتضمن للنفي وقد احد
الامرين يكون نفيا لكليهما فالنهي في الصورة عن احد الامرين ولكن يلزمه النهي عن كليهما
فهو باق على وضعه وان لزمه من حيث المعنى النهي عن كلا الامرين فالدلالة على احدهما
بالتضمن ولكونه مستلزما للنهي عنهما معا اخر بلزوم الاول او للتنبيه او معناها اي بمعنى الواو و
في نحو قوله فلو ان الباكين يدفع شيئا بكيت على حجر او عفاق على المرين اذ هلكا
جميعا شانهما بتثنية الضمير وتثنية في الصحاح بحرن واحراق وعفاق اسم رجل الكلمة الباهلية
في فحط اصابهم يعني ان او لمعنى الواو اذ المعنى بكيت عليهما لا على احدهما ولذلك
قال على المرين فلو اي وان لم يكن بمعنى الواو وبل كان او على وضعه قيل على المرء
لا على الامرين وكذا قوله ان بها الكبل او زمانا حرين يعتقان منها وقبله خل الطريق
واجتنب رماما ان هام موضع واكل وزام اسما للصين وحرين تثنية حرون
تصغير حارب وهو اللص قال الاصمعي موسابي البصرة ان خاصة والنقف كسر الهامة
وانما كان او في ابيت بمعنى الواو وحيث لم يقبل حرين بل قال حرين بل
ولو كان على وضعه لقبل حرين بل على التوحيد وعند الخليل انتصاب حرين على الشتم

بمعنى أدم حوريين فلا استدلال فيه حينئذ وانما كان الاستدلال حينئذ انتصب حو
ريين حالا عنهما ولو كان اوعى وضعه لم يصح انتصاب الحال المبنى عن احدهما
ولم يجد الفارسى واما من الحروف العطف نحوها قبل المعطوف عليه ودخول
العاطف عليها واحتج ان المتقدمة ليست منها اى من العاطفة باتفاق و
مشهد اللون الدالة منها اى من العاطفة صحة قيام او تقامها والواو اما خرج منها او
لعطفها على المتقدمة وفيه نظرا استدل او على الفارسى على ان ما ليست
من حروف العطفة بوجهين احدهما تحتها قبل المعطوف عليه متصلا بالفعل
نحو جاء اما زيد او عمرو وحرف العطف لا يتصل بالفعل ولا يقال جاء و زيد والدال
انه يدخل العاطف عليها يقال واما عمرو فلو كانت عاطفة ما دخل عليها حرف
العطف لا تقال جاء زيد واو عمرو واجيب عن الاول بان اما المتقدمة على المعطوف عليه
ليست كما من الحروف العاطفة باتفاق والكلام فى الدالة وشهد لكون الدالة
من العاطفة ان اوصح ان تقوم مقامها واو عاطفة وقطعا وحينئذ لا يرد من
الجواب عن دخول العاطف عليها والجواب عنه بوجهين احدهما ان الواو والدالة
ليست على عطفه بل امامع الواو وكلاهما عاطف لان كل عاطف لان كل واحد منهما عاطفة
والدالة ان الواو لعطف اما الدالة على اما المتقدمة فقال فيه نظر لانه حينئذ لا
يكون اما عاطفة كما ذهب اليه الفارسى وايضا حرف العطف لا يدخل على الحرف
وعلى تقدير صحة عطف الدالة على الاولى والاولى ليست العطف لا تكون الدالة
ايضا للعطف اشتراك الدالة فى حكم الاولى فالاولى ليست عاطفة فلا تكون الدالة
ايضا عاطفة وهو عن مذهب السيرافى على والفصل بينهما اى بين واو اما
انكم مع اما بنى اول كلامك على السكوت لزوم سيبويه اى بين اما الاولى اى بالاولى يعنى
ان اما مذكورة قبل المعطوف نعلم من اول الكلام السكوت لا لتزام ذكر اواو اخرها اى
سبق واو اما الثانية يعنى ان الدالة لا لتزام ان يكون اوسبوقة باما لتعلم السكوت من الاول
بذكر اما اولا فلا تعلم السكوت وبحسب اى اما غير مذكورة اذا كان فى الكلام
عرض من ذكرها نحو اما ان كلمنى جميلا واما انك لانه يعلم ان المعنى اما ان كلمنى جميلا
واما ان لا كلمنى ثم ان لم جميلا فاسلب مالى فى الاستشهاد على انها قد تجئ غير

غير مذكورة اذا كان فى الكلام عوض من ذكرها قال الشاعر واما ان يكون اخى فصدق
فاعرف منكرى من يمينى والا فاطرحنى والحوف عدوا الشكر وبيقينى وزعم الفوا
لانها جاءت معنى او غنى مسدها الاول واشد فلم يدر فرقا دم عرقوبا واما ماوان اصلها اى الماوما
يعنى انه قد استعمل اما من غير سبق ما علمها كما جاء فى الشعر ولا يقع فى النثر البتة
معطوف على محذوف والتقدير ذلك وهذا فى امر بين او واما بان اما لا يقع فى النفى
فعال لا تضرب اما زيدا واما عمرا او تقول لا تضرب زيدا او عمرا كما ذكرنا فى الآية ووصولا تطع
منهم اثما او كفورا واو للاستفهام بانها منقطعة اى فى حال كونها منفصلة احد المستويين و
لا خر الهمزة اى وتلى المستوى الاخر الهمزة لطلب التسوية بين احدهما نحو زيد عندك ام عمرو
ولنا اى ولكونها تلتها احد المستويين والاخر الهمزة كانت ام المتصلة مختصة عطف الاسم
ليمكن ان تلتها احد المستويين والاخر الهمزة فلم يجز اتان زيد ام عمرا لان المستويين
زيد وعمرو ولم يل الاول الاستفهام ولان جوابها اى جواب ام المتصلة بعد الاستفهام
بالتعيين فانك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو معناه ان المطلوب تعيين احدهما وكذا
فى الجواب فانك اذا اردت التعيين وصوب زيدا او عمرو ولو قلت لا او نعم لم يجز لانه لا يحقق معه
التعيين بخلاف قولك لو قلت ازيد عندك او عمرو فالسؤال عن ثبوت اصل النسبة
فيصح الجواب بلا او نعم لدلالتهما على ثبوت النسبة او نفيها قوله وكذا اذا كانت مختصة تعطف
الاسم فيه نظر لان شارح المفصل قال فى ام المتصلة وقد يكون قبلها وبعدها جملتان
معلقتان فيه الفاعل فيهما واحد فيكون متصلة ايضا كقولك قام زيد ام بعمر كذلك
ذكره صاحب المغنى قام المتصلة لا يختص بالاسمين ولو علمت احسن والجبن افضل ام
ان الخفة والمغنى احدهما افضل له ان الحنفية فالجواب على مذهب اصل الحق
احدهما افضل من ان الحنفية وعلى مذهب الكسائى ان الحنفية لانه السؤال اوعن احدهم
على الابهام فالجواب ينبغى ان يكون مطابقا للسؤال فى الابهام ولو قال الحسن ام الجبن
افضل ام ان الحنفية لكان الجواب بعين احدهم الحرام فهذا المثال ايضا ما فرق
به بين وام يجب لخلاف الجواب كما ذكرنا ومنه قولها اوقول صفة بنت عبد المطلب
وقد جاءها صبى مطلب الزبير لضاربه فضربه الزبير فقالت صفة كف ارث زبرا
لدظا اومرام قرما صار ما هريرا وانما دخلت او بين الاقوال

والتمد انما لم يرد ان يجعل التمد عدلا للالف بمعنى ابما ولكنه جعلها كاسم واحد
وعادلت بينهما وبين قرى اى احد هذين رابته ام زيدا وعمرا ام مكبر الذكر او مقولة
من مصدر زيرت الكتاب اى كتبته او وزنت الرجل اذا اتهمته وزحرته او ورب
المراد اطونته هذا وقع فى شرح الكتاب وهو سهو اذ البيت بكسر به بل الصواب
فاذكره شارح اساس كذا سيبويه وهو الفظ ام تمرا وحنطة ام تمرا وحنطة والخفرى فى
الصبر المحلوب من حضروت اى اوجده صبرا او قرا او عاهذا مستفيم اللفظ والمعنى
وهى اى وام منقطعة اى فى حال كونها منقطعة وهى قسم لقوله متصلة اى ام /
المنقطعة لعطف الجملة وتكون معنى بل والهمزة ويلزم لفظ الجملة بعدها الى
الاستفهام جيغم الذى اندعندك ام عمرو ولو لم يذكر لفظ الجملة بل والام
عمرو ولا لتبس بام المتصلة ولا لزم ذلك اى لفظ الجملة لان لجرصعة الناس اى
لانه لا التباس بحوانها لابد ام شاء والتقدير بل ابنى شاء وانما لم يكن فيه التباس لان
شرط المتصلة ان ينقد جها استفهام ويستعمل ام والهمزة للسنوية مجردة
عن معنى الاستفهام فى نحو سواء على واقمت ام قعدت اى سواء على ايما منك وقعودك
وتمام تقريره مذكور فى التقريب والاحتش بسكون ومع الجملة اى حيث استعملا بمجرد
التسوية لانه مقدر بالمصدر كما ذكرنا ولو وقعت الجملة اسمية كان تقديرها
بالمصدر ابعد لجواز ان يكون الجملة الاسمية مشتملة على الحامد ين فتقدير بالمصدر
يستدعى زيادة تكلف وتعسف والفعلية اولى فالاستقراء يحققه ايضا نحو قوله
تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم ونظائره وقيل سواء فى الدلالة على التسوية
قولهم لا ابالى ولا ادرى لبيك سعدى نحو لست شعرى اقام زيد ام قعد ولا ابالى اولا
ادرى اقام ام قعد واجملة ان معطوفا احدهما على الاخرى وما وفى موضع نحو
لا ادرية قام او قعد لفوات شرطه وهو تقدم الاستفهام وكذا قال سيبويه ان
قولك ما ابالى وانت بالحزن بين ام بالغائر ونظائره ليتم ام بمعنى ان ام وردفى البيت
فى موقعه لتقدم الاستفهام عليه فى قوله ابت اى وقال سيبويه ان قوله

اى قال سيبويه

ان او فى التعيين الاخرين من مواقعه يعنى انما جاز على وضعه وذلك انى انت بالحزن
بيس مفعولا لا ابالى فوجب ان يكون ام على قوله اذا امضى للحال فيه وانما المراد ههنا
المضى به لانه لا يبالى فى هذين الحالين بل لا يبالى بهذين ولان انت لا ضمير فيه يعود
الى ذى الحال وهو الضمير المستكن فى ابالى ولا يكون حالا واما البيت الذى محذوف
اليه ابا مفعول ابالى ويكون الكبرى واقلت حالا لكون كل واحد من الفعلين مشتملا
على ضمير ذى الحال وهو المحذوف ولهذا البيت لمالث يصح ان يجعل فيه قوله اطال
الى اخر حالا لاشتماله على الضمير الراجع الى العلم الذى هو ذو الحال فقد ظهر ان
ام فى البيت الاول واقع فى موقعه ولذلك لم تكن الجملة بعده حالا وان او فى البيتين
الاخرين واقع فى موقعه فيصح ان يكون حالا ابت البيس تناصاح وهاج اى عجب
البيم لى عشرة صبح البيس حى يصبح عند الغدو والحاغ اى الامنى وهو بحنى وقوله
اذا ما اسهى على اى اذا بلغ على الى موضع بلغت له وهم الحاوزه اى لا اكلم بما لا
لعله سواء كان على مطيلا او متناهيا لكون لطال لون افعل وقيل للاستفهام
والفعل موطال ولا نك فى الاستفهام كون الجملة حالا كما ذكرنا من ان الهمزة واو
محردة بان المعنى الاستواء من غير اعتبار الاستفهام فيه كما قلنا فى سواء على ام
ام قعدت والمعنى ساهيت عنى فى حال طوله فايلاه وتناهيه فى حال تقصره و
اصله اى امد فى الزمان من الملاق اى اذا امتد عليه حسنا طويلا بعده وان نهاه
وانقطع اقصر وهم سكلم ولا بغ ما وجب للاول نحو جاء زيد لا عمرو ويخص بالاسم اى لا يذكر
بعدها الفعل فلا يقال قام زيد لا قام عمرو لانه يلتبس بالدعاء وقد جعلت ليس بارة
لها اى لكلمة لا فى قوله انما يجرى الفتى ليس الجمل اى الجمل وبعض
ما روى انما نحرى الفتى غير الجمل وقبله واذا حورت فوضا فاحره والشاهد فى
قصيدة وتصح ان يرد على اصله ويكون الجمل اسم ليس والخبر محذوف اى ليس
الجمل حاريا او يكون فى ليس ضمير يرجع الى اسم الفاعل مستفادا من نحرى اى ليس
الجارى الجمل والجمل منصوب بكونه خبر ليس وبل للاضراب عن الاول مساكان اى حال
او منفيا وهو بعد الايجاب للغلط نحو جاء زيد بل عمرو ومعناه الاضراب عن
الاخبار عن الاول الى الاخبار عن الثانى اى الاول كان غلطا وبعد النفى بحتمل الغلط

ويحتمل اثبات الملك نحو ما جاءني زيد بل عمرو فيحتمل ان تقدر حرف النفي بعد بل و
التقدير بل ما جاءني عمرو فيكون فيه الاضراب عن منفي الى منفي اخر والمنفي الاول الا
ولكان غلطا ويحتمل ان لا يقدر تقدير حرف النفي لكون الفعل مثبتا للمعنى
اي بل جاءني عمرو ولكن بتسكين الواو في عطف مفرد من بقيضه الا انها لا تقع الا
بعد النفي بخلاف لا فانها لا تقع الا بعد الايجاب كما ذكرنا وفي عطف الجملة من نظيره
بل دون غيرها بعد النفي والاثبات نحو ما جاءني زيد لكن عمرو ولم يجئني لكن عمرو ولم يجئ
استدركت بها الجملة الموجبة قبل لكن فقد عطفت بها الجملة على جملة وكذا واقع
بعد النفي نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وقد جاء ما جاءني بكر بل خالد فقط قوله بل خالد كان
حقه ان يذكر بعد بل لكن لكون ذكر المسائل كون لكن واقعا بعد الايجاب وبعد
النفي ولعله انما ذكر بل لانه قد ذكر انها نظير بل وذكر المسائل في بل لتعلم ان كان
كذلك وكان الاولى ان يتذكر لكن دون بل لكن هكذا وقع ومع في الشرح واي لتغير
نحو كلت اكلك اي زيدا وفي كل النصب في نحو رأيت كلا اي زيدا ومررت بكل اي زيد
غير الاكرون اي من حروف النفي دون العطف وهو ظاهر وقد عد بعضهم
من حروف العطف نظرا الى ان ما بعده يشارك ما قبله في الاعراب في نحو جاءني زيد
واخلاق اعرابا لتابع بسبب اخلاق اعراب المتبوع اذا كان بواسطة حرف
يكون عطفا وهو محل النظر واذا عطف على المضمر المرفوع المنفصل او المتصل
اكد بالمنفصل نحو ذهبت انت واما اكد بالمنفصل ليلا يكون في الصورة عطف
الاسم على الفعل لان المتصل المرفوع كالجزء من الفعل بخلاف ما اذا كان المعطوف
عليه عمرو مرفوع متصل نحو ضربني وزيدا فانه جائز بلا تاكيد لان المنصوب
فضلة وليس كالجزء من الفعل بخلاف ما اذا كان مرفوعا منفصلا نحو ما ضرب
الا هو وزيد لان المنفصل مستقل ليس كالجزء بخلاف ما اذا عطف على مظهر
لان المظهر مستقل بنفسه وقوله ملت اذا قلت وهرتها اي حين الاولون عطفوا هرا على
المرفوع المنفصل في املت من غير تاكيد واعتذر عنه بانه اخبار ضرورة الشعر
وكان القياس اذا قلت هي وهره واخوه كنعاج املا عفرن زملا ولا يصح
العطف على المضمر المجرور بدون اعادة الجار ولا تقول مررت بك وزيد بالجر لان

لان المجرور كالجزء من الجار ولا يصح عطف الاسم على الجزء من الكلمة ولان المجرور
في شدة اتصاله بالجار كالتنوين فكما لا يصح العطف على التنوين لا يصح على المضمر
المجرور في الجامع عدم استقلال كل واحد منهما ومراده حمزة والارحام بالجر
لست بملك الفوقية لانه عطف على المضمر المجرور بدون اعادة الجار
انما قال لست بملك الفوقية لانه قبل لان الواو كالفتحة لا للعطف والمعنى وحق
الارحام فلا يتعين هذه القراءة في العطف على المضمر المجرور ولا يجوز
الفصل بين المعطوف والمجرور والمعطوف عليه الا بما ذكر فلا يجوز ان غلام زيد وعمرو بالجر عطفا على
زيد لان المعطوف في حكم المجرور فكما لا يفصل بين الجار والمجرور
لا يفصل بين المجرور والمعطوف عليه المجرور ولا اعادة الجار من قراءة هذا
الذي بالجر عطفا عطفا على ابراهيم فيما قبله وصوابه اولى لانه يلزم ان يكون ابراهيم
للذين اتبعوه لوجود الفاصل الاجنبي عن المعطوف بينهما وحكم المعطوف
حكم المعطوف عليه فيما يجب له وممتنع واذا وجد ضمير في المعطوف عليه يجب ان يوجد
الضمير في المعطوف وكذا اي ولكون حكمه حكمه لم يجز فيما زيد يقوم او قائما ولا
قائما هو عمرو والارفع في ذاهبا عمرو اذا اولت ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو فلانه
لو جر ذاهب لعطف به على قائم ويكون التقدير وما زيد بذاهب عمرو فيحملوا
الجملة على الضمير العائد الى اسم ما وان نصب عطفا على محل بقائم امتنع ايضا
للمانع المذكور فيتعين الرفع على ان يكون ذاهب خبرا مقدما عمرو ويكون جملة
معطوفة على جملة ولا مانع منه واما اذا اولت ما زيد قائما ولا ذاهب
عمرو فجر ذاهب لا وجه له ونصبه اما ان يكون على عطف ذاهبا على قائما فيحملوا
المعطوف على الضمير وما على اضمار لا ليكون ذاهبا غير وعمرو اسمه فهو ممتنع
ايضا لان ملحاله اللفظ بما لا يتقدم منصوبه على مرفوعه فكيف يتقدم مع
اضماره فيتعين رفعه عطفا على الجملة ولو كان بدل ما ليس نحو ليس زيد
قائما ولا ذاهب عمرو جاز على ان يقدر ليس ليكون المنصوب جزء
مقدما على مرفوعه وهو جائز في ليس لانه فعل بخلاف ما فانه حرف واما على تقدير
عطف المفرد وهو ذاهبا على قائما فهو ممتنع في ليس ايضا لان المعطوف

عن الضمير كما ذكرنا وجاز الذي ظرف يغضب لتقدمه بالاختصاص العالمية هذا سؤال
وجواب اما السؤال فهو ان يغضب زيد معطوف على نظر وفي نظر ضمير يرجع
الى الذي فليس في يغضب زيد ضمير فيكون التقدير الذي يغضب زيد الذي
فاجاب بان الفاء ليس للعطف بل للسببية فلا يرد هكذا ذي اطلقوه وليس
بجيد لانك اذا قلت زارني زيد فاكرمته الفاء فيه للعطف ويتضمن
السببية لانها في العطف فيرد السؤال ايضا بل الحق ان يلزم ويقول
انما جاز لانه يتضمن العايد اذ التقدير ويغضب زيد بسببه او عقيبه فكان
الفاء دالة على هذا الارتباط فجاز لذلك وجاز عطف يغضل اي عطف
العطف لفعل المضارع على اسم الفاعل وبالعكس اذا صح وقوع هذا
موقع ذاك يعني ان الفعل المضارع واسم الفاعل يشركان في الاعراب في الدلالة
على الحال والاستقبال فجاز قيام احدهما مقام الاخر فيصح عطف احدهما على الاخر
تقول زيد قايم ويقعد في زيد يقعد وقايم لكن ان لم يمنع من وقوع احدهما
موقع الاخر مانع من خارج فلا يجوز سحدن زيد وصاحك لانه اما ان يعطف
ضاحك على يحدث من سحدث وهو ممتنع لاشتماله دخول السين في اسم الفاعل
وهو مهنع واما ان يعطف على جملة قوله سحدث وهو ممتنع ايضا لان المزيد
وهو ضاحك لا يستقيم اول الكلام فلا يقول ضاحك ابتداء من غير تقدير مبتداء
والاصح عندي ان اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بعد حرف النفي او الاستفهام
او بشرط الاعتماد بكونه صفة لموصوف او حالا او خبرا لمبتدا عاما كان
في نيابه فان قلت جاز ان يقال ضاحك زيد بان يكون زيد مبتداء وضاحك خبرا
متقدما قلت لا يصح ذاك لان المفروض انه تقع موقع سحدث وسحدث
ليس خبرا متقدما فلا يكون هو ايضا خبرا متقدما بل يكون عاملا فيما بعده
كما يعمل سحدث وممتنع لفوات شرط عمل اسم الفاعل ولا ورد ضاحك سحدث
اذ لا يجوز عطف سحدث على ضاحك لاشتماله دخول الباء على الفعل بخلاف
مررت برجل ضاحك ومتحدث اذ يصح وقوع سحدث موقع ضاحك لانه
يكون صفتا ايضا للرجل ويصح ان يقال مررت برجل سحدث ولا يجوز عطف

اي عطف فعل او فاعل على الماضي لعدم اشتراكهما فيما يشتركان به اسم الفاعل و
المضارع اللهم اذا قرنا اي الماضي بان كان لعله ام صي فذحا وذارع على حاكية
مقدرا من الحال بعد فكان فعل حال عطف عليه اسم فاعل وقوله بالبيني فذررت
خبر خارج بالبيني وقد رت غيرهم ام صبي حاوذارع اي ام صبي صفة بحوع على
اسبه اي يرحف في يديه في مشيته من درح الصبي فارت بان خطاه لكونه
طفلا لم يستحكم قوته بعد فالتقدير على الحدوث والمتنى وقوله صبي مفعول زرت
وفي قوله لم اجز عطفه على المضارع نظر ان اريد عطف فعل او فاعل على ما
هو ظاهر الكلام لورود ذلك في التنزيل نحو ان الذين كفروا ويصدون ونحو الله
الذي ارسل الرياح فيثير فالاولى ان يقال المراد لا يجوز عطف اسم الفاعل على
الماضي وان كان على الماضي وان كان على خلاف الظاهر من السياق كما يتضح
بما ورد في الآية من غير تقريب الماضي فقد يقول ان لم تقم وبحق تاك يعني انه يجوز
عطف بحسن على تقم اي ان لم تحسن بصلاحيته للحرم ويجوز عطف على لم تقم ايضا
على تقدير ان بحسن ان لم تقم صار بمعنى المستقبل لدخول ان فكانه عطف
مستقبل على مستقبل ولو قلت ان احسنت جاز لانه لا اول كان ماضيا يعني
وان عاد بدخول ان الى معنى الاستقبال فالنظر الى انه كان ماضيا يدخل
لم عليه ويقول ان تقوم وبحق على تقدير وان بحسن واو حسنت بالماضي ولم يرد لا
ستيناف قلت واحسنت لم يجز لانه عطف ماض على مضارع لفظا ومعنى ظاهرا
للكوفيين واما بحوز ون عطف احسنت على تقم ان احسنت بنصب علم الشرط
عليه والتقدير وان احسنت فيصير بمعنى المستقبل فكانه قال ان تقم و
بحسن وهو ضعيف لان نصبات حكم الشرط فرع صحة العطف وكلامنا في
صحة العطف مما لم يصح عطفه لاكون مستقبلا ومما لم يكن مستقبلا لا يصح
عطفه وقوله ولم يرد الاستيناف معناه انك ان جعلت احسنت استيناف
لكون جملة محذوفة بين الشرط والجزا فلا منع منه لانه في الحقيقة عطف على الجملة
الشرطية فالجزا والمانع منه ورد العطف على العاملين اي على تقدير العاملين
او على معمولي عاملين لا يصح مطلقا عند سيبويه ويصح عند الفراء اي مطلقا

واذا تقدم المجرور او ما جر المرفوع او المنصوب ضمنا صح عند الاكثرين نحو في الدار زيد والحجرة عمرو واما وجه المنع على الاطلاق وهو مذهب البصريين ان حرف العطف ضعيف لا يقوى ان يقوم مقامه عاملين مختلفين قال اذا قلت ان في الدار زيدا والحجرة عمرا فقد قام الواو ومقام ان النصب عمرا ومقام في الحجرة وحرف واحد لا يقوم مقام عاملين لضعفه ووجه الجواز مطلقا التمسك بظواهر الامثال الواردة نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ومقام كل في جر بيضاء ووجه الفرق ان بالاصالة ان عنى بما ذكره المانعون ما ما يجوز حيث في رد ما ذكرناه من المثال والتعليل انه انما لم يجز حيث تقدم المنصوب او المرفوع على المجرور نحو ان زيدا في الدار وعمرا الحجرة لان الواو اذا قام مقام ان ومقام في فقد وقع بين في وبين مجرورها فاصل اجنبي اذا التقدير وفي عمرا الحجرة بخلاف ما اذا تقدم المجرور فقيل والحجرة لان المجرور حينئذ ملاق للواو المعدة في نية ملفوظة ومقتضى هذا ان شرط تقدم المجرور في المعطوف ما في المعطوف عليه فلا يشترط لانه ليس منه هذا المجرور ولكن يشترط الشبه بين المعطوف والمعطوف عليه كان مما مطلوبا عند هم فلما وجب تقدم المجرور في المعطوف عليه اضمر عاية للمناسبة بينهما هذه ثلثة الفرق وقوله ع والذي ان المعيشة والنهار اذا على الابتداء يرجح احد بعضهم بهذه الآية على جواز العطف على عاملين مختلفين فان الواو في النهار قام مقام اقسم لنصبه اذا وتقام الباء الجر النهار وليست الواو في والنهار واو قسم مستانف بل هي واو الحال وصاحبه على ان توالي العشيين على مقسم عليه واحد مرفوع فيكون الواو للعطف فعال المصنف هذا الايهض حجة لهم لما ان اذا البدل او معمول المضاف محذوف قبل المقسم به وليس بطرف لفعل المقسم لفساد يعني انه يجوز ان يكون اذا يعشى بدلا من الليل اي اقسم بالليل وقت عساسه اي اقسم لوقت عساسه او تقدير مضاف قبل المقسم به اي قسم بعسان الليل وقت عساسه الى اخره واذا على هذا ظرف للمضاف المقدر وعلى هذين الوجهين لا يكون اذا منصوبا باقسم والواو لم تقع الا موقع الباء وكذا الواو الجهان في والنهار اذا تجلى ويمنع ان حمل على هذا اذ لو

عطفا للمجرور على المجرور صح

لعل القسم كذا

لو قيل ان اذا ان نصب منصوبا باقسم طرفا لفعل القسم لزم تقييد القسم بزمان العشيان وليس كذلك اذ ليس المعنى انه اقسم في وقت عشيان الليل بل القسم مطلق واذا لم يكن منصوبا بقي القسم على اطلاقه اي ذكر

بعض المتاخرين ان اذا حال من الليل والعامل في الحال فعل القسم المقدر كانه قال اقسم بالليل كائنا وقت غشيانه وعرضهم ان اذا ليس ظرفا لاقسم حتى لزم تقييد القسم بزمان العشيان بل المقسم به الليل كائنا في هذا الحال ولا يلزم منه ان يكون القسم في ذلك الزمان فقال المصنف هذا لا يدفع الفساد بل يزيده اما انه لا يدفعه فلان الفساد هو لزوم تقييد القسم لكونه في الليل ويلزم من الحال كون القسم مقيدا ايضا بحال عسان الليل كما هو حيث راكبا فانه يدل على تقييد المحل بحال الركوب واما بيان انه يزيده فلانه يلزم منه فساد اخر وهو الاخبار عن الليل بظرف الزمان في الحال به لا يكون الا عن الحدث في لا تقول الليل وقت العشيان ولعامل ان يقول جاز ان يكون اذا حالا والعامل هو اللون المقدر قبل المقسم به ويكون التقدير اقسم بكون الليل في الزمان عشيانه فالعامل في الحال هو اللون لا اقسم فلا يلزم ان يكون القسم في ذلك الزمان بل يكون في ذلك الزمان فالمقسم به مقيد والقسم مطلق كما ذكر المصنف على تقدير ابدال اذا من النهار والكون المقدر من كان العامة لا الناصبة ليكون اذا حالا لا ظرفا واعتذار المحشي بنحو قوله والليل اذا عسعس يعني انه قد ذكر المحشي ان الواو في والليل لما استمر حذف الفعل معه قام مقامه اقسم والباء معا فالواو والباء لم تنصب لنيابتهما عن الفعل وبجر لنيابتهما عن الباء ليس حينئذ من باب العطف على عاملين مختلفين بل من باب عطف معنوي عامل واحد وهو الواو لان الواو على هذا التقدير عامل واحد يعمل عمل مختلفين والمنع منه وهذا في نهاية الحسن لكن ذكر الشيخ ابن الحاجب رحمة الله عليه انه انما يستقيم هذا الجواب لو لم يصرح باقسم والباء بل مقامهما حرف ما اذا صرح بهما فلا يستقيم هذا الاعتذار لكن قد ورد مصرحا بهما في قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس فقد قام الواو ومقام العاملين مختلفين مصرحا بهما فلا يصح ذلك الاعتذار وهو معنى قوله ونقضه الى اخره ويصح عطف معنوي عامل

واحد فصاعدا اى معمولين واكثر عاملها اى على معمول عامل نحو اعطيت زيدا
درهما وعمرو دينارا اعطى عمرا على زيد او دينارا على درهم واصبح زيد قائما
المانع
المذكور وهو كون الحرف قائما مقام عاملين وجوز عطف المعمول المذكور اى دون
الفعل او مثله نحو زيد ان يضرب زيدا عمرو وقتل فالفعل الثانى دون معموله عطف
على المعمولين ح
على الفعل الاول بدون معموله ولا يجوز عطف المعمولين اذ ليس الحرف مشتركا بين
المعمولين ولا الاهانة بل الضرب مخصوص بالفاعل والمفعول المذكورين اولا والا
هانة مخصوصة بالفاعل والمفعول المذكورين اخرا وانما اشترك الفعلان فى دخولها
تحت الارادة والمعمولان باقيان بحالهما هكذا ذكروه وفيه نظر لان معنى قولهم ان
المعطوف فى حكم المعطوف عليه ان يقع الفعل الثانى موقع الفعل الاول فحينئذ اما ان
يعمل الفعل الثانى فى المعمولين الاولين ولا يجوز فان عمل فسد المعنى وان لم يعمل فيهما بل
عمل فى معموله كما كان فيلزم الفصل بينه وبين معموله بالحرف وهو معمول الفعل الاول
وعطف الجملة اى ويجوز عطف الجملة على جملة من غير اشراك فى الاعراب يعنى
ان المراد فى عطف الجملة على الجملة اشتراكهما فى حصول مضمون الجملتين فانك اذا
قلت قام زيد فقعد عمرو والمفهوم تراخى الجملة الثانية عن الاولى فاذا دخل الواو افاد
تجامع مضمون الجملتين من غير اشتراك فى الاعراب وهذا اسارة الى رد ما ذكره امام
الحرمين فى البرهان من ان محى حروف العطف فى الجمل انما هو على سبيل تحسين الكلام
لا لمعنى غير ذلك فانه قد تبين اشتراكهما فى معنى الجمعية فى الواو ويحصل التراخى فى ثم
عطف الفعل بدون معموله على الفعل مع معموله
ونحو قعقوم زيد وقعد يحتمل الا ترى يحتمل عطف الفعل مع معموله على الفعل مع معموله
فعل الاول يكون عطف مفرد على مفرد وعلى الثانى يكون عطف جملة على جملة ولا
زيد قائم وعمرو قاعد يحتمل ان تعطف جملة على جملة وان يعطف مفرد على مفرد وهو
عطف عمرو على زيد وقاعد على قائم ذكر فى اول الكتاب ان نجد العرب تخرج الكلام
اربعة وفرع من قسمين فرع فى القسم الثالث وهو مجاز الخلاف الذى هو عبارة
عن العامل فقال تقسم الثالث فى العوامل وهو اما لفظ او معنوى فاللفظ اما
فعل او حرف او اسم اما الفعل فيعمل الرفع والنصب اما الرفع فعام لان
كل فعل يرفع فاعله واما النصب فقد يكون عاما كما عدا المفعول به من

من المعاميل على الخلاف فى المفعول معه والحال وقد يكون خاصا كالمفعول به والحال المنصوب
والتمييز فان الاول لا يكون
يريد بالعام ان يكون للازم والمتعدى فانه اعدا
المفعول به يكون لكل واحد منهما اذ الفعل اللازم له مفعول مطلق ومفعول فيه
ومفعول له ومفعول معه وكذا المتعدى وايضا مثل ذلك فالنصب عام اذ كل واحد
منهما منصوب لمفعول به لكن اختلف فى المفعول معه فاكثر البصريين على ان الناصب
له الفعل المتقدم بتوسط الواو والذى يعنى مع والكوفيون على انه منصوب على الخلاف
لان هذه الواو لا تعطى المشاركة فى الفعل فقولك استوى الماء والخشبة ليس المعنى استوى
الماء واستوى الخشبة لانه لم يكن معه حتى يستوى فقد حالف الثانى الاولى فانتصب
على الخلاف وحال الجمهور ان الواو ليست مقوية للفعل فقط وانما هى مصلحة لان ينصب
الاسم بعدها انتصاب الظرف من غير واسطة لقيامها مقام مع كما كان ينصب مع من
غير واسطة واما الحال فظاهر انه المنصوب العام اذ الحال قد تنتصب بعد الفعل المتعدى
وبعد الفعل اللازم ولقد صرح به فى المفتاح بقوله وهى اى الحال ايضا من المنصوبات
العامة والافعال فى نصبها مستوية الاقدام فى لفظ الكتاب ايهام ان فيه اختلافا كما
فى المفعول معه وليس كذلك وانما آخره لانه لم يرد ان يقوم الحال على المفعولات
لكونها من تتمات المفعول قوله والحال معطوف على ما من قوله ما عدا المفعول به اى
وكالحال فالواو قائم مقام الكاف وكالحال سلم عن ذلك الايهام فقد يكون خاصا اى لا يكون لكل فعل كما
لمفعول به والخبر المنصوب والتمييز فان الاول يعنى المفعول به لا يكون الا للمتعدى
والخبر المنصوب انما عد من المنصوب الخاص لانه ليس لكل فعل فلا منصوب على الخبر الا البعض
الافعال كالافعال الناقصة ونحوها والتمييز ايضا من المنصوب الخاص اذ
ليس لكل فعل متمييز بل لكل فعل منهم والمراد بالمتعدى ما اسند فاعله اليه اى ابى
المفعول به ومثل له بقوله ضرب عبد الله زيدا والى اسند اما مشتقا بمعنى
انه ليس من المفعولين نسبة ولا يصدق احدهما على الاخر كما فى عطف زيدا
درهما او غيرهما بان يكون بينهما نسبة ويصدق احدهما على الاخر وهو سبعة
افعال يسمى افعال القلوب وهى علمت وجهلت وظننت وخلت وحسبت وزعمت
حسبت وجعلت احترازا عن ظننت بمعنى اتهمت كما سيأتى وعلمت ورأيت ووجدت

اذا العلق لشئ عارض هذان اذا تعلقا بالشئ على صفة فان كان ظننت بمعنى اتهمت
وعلمت بمعنى عرفت وذات بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت بالوجدان اى لم
يتخط المفعول الثانى وهو ظاهر ويخص اى افعال القلوب بجواز الالغاء متوسطا
نحو زيد علمت قايم متاخرا نحو زيد قايم علمت لاستقلال الجزئين كلا منهما لان المفعولين
فى الاصل مبتدا وخبر بخلاف ما اعطيته فانه ليس من مفعوليه شبيه بجزء ادا
الخ ستقلان كلا منهما فعند نقل الالغاء عنده التقدم ايضا نحو ظننت زيدا قايم و
عليه قول الشاعر ازجو وآمل ان يدنو مودتها وما الحال لدينا مثل يتوسل و
كذا قوله انى وجدت ملاك الشيمة الادب عليكم موقعا افعلا يجوز الالغاء فى
التقدم فلعندد واعن البيتين نحو فضهم لسان المضرون والاصل وما الحال
فانى وجدته والتعليق عطف على الالغاء اى ويختص افعال القلوب بجواز التعليق
مع لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق وهمزة الاستفهام نحو علمت ازيد منطلق نحو
علمت نحو ازيد عندك ام عمرو وما انها اى اللام وحرف النفى وهمزة الاستفهام
صدر الكلام فلذلك لم يمكن اعمال تلك الافعال فيما بعدها والفرق بين الالغاء
والتعليق مع كون الافعال فى الحالين عن عاملة ان فى التعليق لا يمكن اعمالها
لفظا لمانع لفظى كما فى الصور المذكورة واما فى الالغاء فيمكن ان نصب لجزأين
على المفعولية فى التوسط والتاخر وحينئذ الغاؤها فى التعليق فلا يمكن ان
نصب لجزأين لا لفظا ولا لمعنى وايضا فى صورة الالغاء المذكورة بعد مفعول العلوم
من حيث المعنى بالفاعل نحو علمت ازيدا عندك ام عمرو وعلمت جوابا هذا
الاستفهام واما فى الالغاء فلا يمكن الاعمال معه لا لفظا ولا معنى وفى جواز وقوع
هل بعدها اى بعد افعال القلوب خلاف فمن اجاز نظر الى صون الجملة فى موضعين
لعنى جعل والهمزة وام ومن منع نظر الى ان العلم الذى تعلق بباب الاستفهام بل بجوابه
والذى تعلق فى جواب الاستفهام ام وهمزة احد المسيوين فكانه قيل علمت احدهما
معينا هو خلاف هل فان جوابه ليس احدهما حتى تتعلق به العلم بل جوابه الا ونعم
واجيب بان الا ونعم فى تقدير جملة اى نعم قام زيدا والا ما قام زيد ولو لا ذلك لم
يستقم ان يكونا كلاما ولجواب جملة من محكوم به ومحكوم عليه وهو المصحح للتعليق

واما سلغ الاقتصار على احد المفعولين الا فى عطف على جواز الالغاء اى ويختص
افعال القلوب بامتناع الاقتصار على احد المفعولين الا فى نحو علمت ان زيدا قايم يعنى
ان وان وما بعدهما بتقدير مصدر فكانه قال علمت قيام زيد فقد اقتصر على احد
المفعولين وانما جوزنا ان الكلام مستمل على منسوب ومنسوب اليه فكان المفعولين
مذكورين ادمعنى علمت ان زيدا قايم وعلمت زيدا قايم واحد وان اختلفا فى
الصورة واما كلاهما اى كلا المفعولين فقد تسكن عنهما غنى يسمح كل اى نحو
المسموع صحيحا بضمهم الى ذلك الامر فيذكرون اى المفعولان معا اى مع القرينة
فى حكم المذكور فلا يجوز عندهم ابتداء علمت مع حذف المفعولين بلا قرينة و
قولهم ظننت ذاك فداك سانغ الى الظن هذا سوال وجواب اما السوال فهو ان
ذلك اضمر مفعولى ظننت فقد اقتصر على احد المفعولين واما الجواب فهو انا لا
نسلم ان ذلك مفعول به بل هو اسناد الى الظن المدلول عليه بظننت فهو فى حكم
المفعول المطلق كانه قال ظننت ظنا وانا المفعول كلاما محذوفان والاقتصار
فيه على احدهما وقد يتوهم انه اسناد الى الجملة كما فى قلت ذاك والفرق ان الجملة
عنه اى فى قلت ذاك هى الملفوظ بعينه وجاز الجملة من ضرورة الخصوص
فاذا عدل عنه الى المصدر مفردا او اكد كما فى ظننت هذا التوهم اسناد الى مذهب
الفراء فانه قال ذاك اسناد الى المفعولين فاذا قلت ظننت زيدا قايما فقد ظننت
ذاك فهو اسناد الى المفعولين لانه يجوز ان يشار به الى اكثر من واحد لقولهم تعال
عوان بين ذلك اى بين السنين ولان قولهم اثنان زيدا ذاك وقلت لزيد ذاك لا
شارة فيهما الى الجملة وهو ضعيف لما لا ول فلان من يقتضى متعددا فيجوز
انما زيدا الى متعدد والنزاع فى الاسناد الى الجملة لا الى متعدد واما الثانى
فهو ان الجملة الواقعة بعد اسات وقلت عبارات عن نفس الانباء وعن نفس الفعل
لكنه عدل عن المصدر الى المفعولين لارادة خصوص الانباء والقول والجملة بمعنى
المصدر لانها انباء وقول فجاز ان يشار بذا الى المصدر بخلاف ظننت فانه يتعلق
بذات وصفة ولا يصح الاسناد بذاك اليهما وان صح الاسناد بهما الى المصدر
هذا خلاصة كلام الشيخ ابن الحاجب رحمة الله وفيه نظر لانا لا نسلم ان الجملة قول

العلوم

وبا حقيقته بل هي مقوله لا قول ومناكها وان ارتدا بها مجازا فنصح ان يقال
المفعولان ظن ايضا مفعول لان جمله ظن بمعنى مظنونة فالقول والبناء
والظن لا يصدق حقيقة على الجمله ويصدق مجازا المعنى المفعول عليها
فلا فرق وبيان ظننته اذا جعلته موضع ظنك اى ليس المذكور احد المفعولين
كما توهمه بعضهم بل المفعولان محذوفان والباء بمعنى في فكانك قلت ظننت
فيه ووجه التوهم انه في نحو ظننت به خيرا فهم ان خيرا احد المفعولين
والهاء فاذا حذف احدهما صح انه اقتصر في المثال على احد المفعولين
وهو غير لازم لجواز ان يكون خيرا مصدرا اى ظن خير والمفعولان محذوفان
وبه طرف فلا استدلال فيه على الاقتصار فان حملت الباء مودة لم يحذ
الاقتصار عليه بل يجب ان يقال ظننت به قائما او نحوه اى ظننته قائما
ولجمع عطف على امتناع الاقتصار اى ويخص افعال القلوب بالجمع بين
ضميري الفاعل او المفعول لواحد بان يكون ضمير الفاعل والمفعول كلاهما للمتكلم
او المخاطب او الغايب نحو علمني سطلقا في المتكلمين وراسك جعلت كبرا في
المخاطبين وراه عظيما في الغايبين وقد اجرى مجراه اى مجرى افعال
القلوب في الجمع من الضميرين لواحد فعدت وفعال تعدني وعدمني
ايضا قال الشاعر لقد كان لي في ضربهن عدمني وعما الفي منهما متزحزح
اى كان لي بعد وبعده عن بكاح الضربين وعما اقاسي منهما من الشدايد و
قوله عدمني اعتراض ومتزحزح اسم كان لي خبره وانما جوز فيهما الانهما
تقضا وحذف وقد يحمل النقيض على النقيض ولا يقال ضربني وانا ضربت نفسي
وانما اختص افعال القلوب بالجمع بين الضميرين لان تعلقها في الحقيقة با
الذاتي من المفعولين لا بالاول وكان الاول غير موجود لانك اذا قلت ظننت
زيدا قائما فالمظنون هو القيام لان زيد بخلاف ضربتني فان تعلقه في الحقيقة
بالضميرين اصالة فيتوهم كون الفاعل والمفعول شيئا واحدا فيمتنع الا باويل
ولان تعلق علم الانسان ولطنه بحال نفسه اكثر من تعلقهما بغيره فلو جمعوا
بينهما في نحو ضربني لسبق الوهم الى تعاريضها نظرا للاهم الاغلب فادخلوا

فادخلوا المفعول بالنفس فلم يقولوا ضربني ولكن ضربت نفسي ايذانا با
العدول عن الاهم ولنزولها منزله الاجنبي من حيث انه اسم ظاهر وتنو سليم
يجعلون باب ولت احمر في الاستفهام مثل ظننت مذهب بني سليم اجرا القول مجرى
الظن مطلقا ماضيا او مضارعا مسكلما او مخاطبا او غايبا من غير شرط
وهو معنى قوله احمر فيقولون قلت زيدا منطلقا الشبهة بالظن لكون
القول طريقا موديا الى العلم كالظن ولدخوله على المبتدا والخبر واحترز
بقوله احمر عن مذهب اخر منقول عن العرب وهو ان القول يجري مجرى الظن
باربع شرايط الاستفهام للخطاب والاستقبال وان لا يفصل بين الاستفهام
والفعل باجنبي غير الظروف وقد اجمعت الشرايط في قول الشاعر اما الرحيل
دون بعد غد متى يقول الدار جمعنا وفي قول الاخر فلام تقول الروح بثقل ساعدي
اذا انا لم يبطئ ذا الخلكرت والمنقول ان مذهب بني سليم اجرا القول مجرى
الظن في الاستفهام وفي غيره ولفظ الكتاب حصة للاستفهام فلعله
سقط من قلم الناسخ وكان الاصل والاستفهام وغيره ولفظ الفصل يدل
على ان بني سليم يجعلون باب ولت احمر في الاستفهام وغيره مثل ظننت
اذ لم تخصصه بالاستفهام بل ذكر الاختصاص بالاستفهام فيما قبل ذلك
في مذهب الجمهور وما جرى مجراها اى مجرى افعال القلوب في الدخول على المبتدا
والخبر احدث وضربت وما يضم معناه اى معنى النصر بحلت وبرئت في مثل
قولك قدير كيف ذا ما وددت وقبله اى مثل الخبر فافعل ما امرت به وجعل
ضرب المثل منها اى مما جرى مجرى افعال القلوب في الدخول على المبتدا والخبر
نحو ضربت كذا مثلا بمعنى جعلته والحدثة مثلا والى ثلثة عطف على قول الى
اثنين اى ومتعد الى ثلثة نحو اعلمت وارانيت زيدا عمرو فاضلا وقد اجرى
بنات واسان واخبرت وخبرت وحدثت في اقتضائها ثلثة مفاعيل متعدي
اللازم الى واحد والمتعدي الى واحد الى اثنين بالنقل الى افعل او فعل او فاعل
او استفعل وبحرف الجر يعني ان الفعل اللازم قد يتعدى الى واحد بالنقل وبحرف الجر و
الفعل المتعدي الى الواحد يتعدى الى اثنين بالنقل وبحرف الجر ايضا

هذا مثال اللازم الذى عدى بالهمزة الى واحد واخرته ءا هذا مثال لما
كان يتعدى الى واحد فتعدى بالهمزة الى اثنين وفوه وعرفه زيدا
مثالان للمتعدية من اللازم وفى المتعدى الى واحد منقل المشو وكان منه وما عنه
التى مثالان مثالان للمتعدية بالنقل الى صيغة فاعل فالاولى فى اللازم و
الثانى فى المتعدى واسكرمنه واسكنته الكاس مثالان فى النقل ايضا بالسين
الطلب ودهبته وحربه زيدا مثالان ايضا على الرتبة فى النقل بحرف
الجر والمتعدى الى اثنين نصب ثانيه بالهمزة وحدها نحو اعلمت وارانيها جاز لك
الحذف اعنى والصب ليكون متعديا الى ثانيه بالهمزة كاعلمت واما الباقى والمنصوب
نصبا خاصا فاما يكون للافعال الماقصة وهى كان وصار واصبح واسى و
اضحى وصال وما فتى وزال وما برح وما انفك وما دام وليس والحوفيها اى
وعاد وعدا وراح وكذا جاد وقعد وانما سميت ماقصة لوجهين احدهما انها لا
يدل الا على الزمان دون الحدث فاذا قلت كان زيد قائما لم يدل به فى
الزمان الماضى ولو كان الفعل الدال على الحدث وهو الكون الذى هو
عليه فى الافعال التى مصادرها الكمالى قام ونحوه بل المراد كون مصادر الخاصة
حاصلة فى الماضى لمصادرها انفسها ومقتضى هذا ان الكون فعلا اصلا
لعدم دلالته على الحدث وهو مصدر ذلك الفعل لكن انما سمى فعلا لوجود
دلائل الافعال وخواصها فيها كدخول قد وسين وتوفه على صيغة الماضى
والمضارع والامر ولحوق الضمائر بهما ولحوق تا الباقية الساكنة بهما لجعلت
افعال العين كخواص وسميت ناقصة لعدم استقلالها بتحديها والدليل انها
لا يستقل مرفوعها كلاما بل يحتاج الى حصول شئ منها كلاما فكانت ناقصة
وفى بمعنى زال فى اللغة ولا يستعمل الا مع النفى وقد لغتان وتيم فيها دون
بكسر العين وفتحها مع الهمز وتركهما جميعا وانما الحق بها ما الحق لاقتضاء معناها
اضطرارا من كما فى كان نحو عاد زيد قائما وكذا غدا وراح واض وكذا جاء
فى نحو ملجات طلبك اى اى شئ كانت حاجتك او ملجات على حاجتك استقامت ما
وتيبا وكذا قعد كما يقال ارهف سفره حتى فقدت كاهلها حرفة يدخل دخول

افعال العدوب على المبتدا والخبر برفع الاول وسمى الباقى لانها مشابهة لافعال كما ذكرنا فاعلها
علمها ومرفوعه مشبه بالفاعل ومنصوبه بالمفعول وتقصانها اى نقصان
هذه الافعال انها لا يفيد مع المرفوع مرور المنصوب وقد ذكرنا وسما اى المرفوع
والمنصوب يعنى شرط ان يكون المبتدا معرفة والخبر نكرة فى الاغلب واذا
كان الجملة فيكون مشتملة على الضمير راجع الى اسمها والجملة الواقعة خبرا ها
يكون اسمية وفعلية وشرطه وظرفية وذهب بعض المتهتى الى هذه الصيغة
ان ما الكلام على بعضها من عدم دخول على المبتدا والخبر شائع يعنى انه جاء بعضها
من غير اعتبار شرائط المبتدا والخبر فى الجزئين بدليل قوله ولا يكن موقف منكر
الوداعا واوله وقوله نفى قبل النفى ما شاعا وليس بمحمول اى وزعم
بعض المتهتين انه ليس بمحمول على الضرورة بل حقه ان يكون على هذا
الوجه الذى ورد فيه وهو كون النكرة اسما والمعرفة خبرا كما فى هذا البيت
اذ لا تهم المعنى المقصود الا هكذا اذ لو عرفهما لم يود انه لم يرخص ان يكون ما ليس
ذلك من المواقف وداعا ولو نكرهما لم يود ان الوداع مذكوره الى حيث صار
نصبا عنه ولو عرف الاول ونكر الثانى لجمع المتضادين اى المتحدين وبيانه
ان المرفوع والمنصوب فى البيت ما ان يكونا معرفتين ونكرتين او يكون
الاول معرفا والثانى منكرا او بالعكس ومدعى هذا العابل ان العكس هو
الذى يفيد المعنى المقصود دون الاقسام الباقية اما لو عرفهما فلا يود
المعنى المقصود لان اللام يكون للعهد فى الموقف فيكون المعنى ولا تنكر هذا
الموقف المعهود وداعا الى موقف وداع فقد نفى ان لا يكون هذا الموقف با
لخصوص موقف وداعا ولم ينف ان يكون ما سواه بل الموقف موقف وداع
بل فيه ترخيص ان يكون ما سواه بل الموقف موقف وداع وهو خلاف المعنى
المقصود لان المقصود ان لا يكون له موقف وداع اصلا ان يكون هذا الموقف
بعينه موقف وداع واما لو نكرهما فلا يفيد المعنى المقصود ايضا لانه يفرب
به فائدة تعريف الوداع لانه لو عرف لود ان افادته نصب عنه ولو نكرهما
هذا المعنى واما لو عرف الاول ونكره الثانى لجمع المتجانسين احدهما تخصص

كون ما سوى هذا الموقف لمعنى موقف وداع والبلية وان الكلمة المستفادة
من تعريف الوداع والجواب بعد تسليم جميع ما ذكره انه لو اراد اراد هذا المعنى بطريق
النفي دون النهي لا يدان مقول ما هو موقف مسكر الوداع يعني انا لا نسلم ان اللام للعهد بل
يجوز ان يكون للجنس فنودي ما يودية النكرة اي لكن جلس الموقف لكل موقف
وداع ومؤمنى المنكر لان نفي الجنس في سياق النفي المنكر باعتبار المعموم وايضا
لا نسلم ان التعريف لوداع يفيد المقصود دون تنكيره لانه مبني ايضا على ان
اللام في الوداع للعهد لان الشيء المنكر عند بل جاز ايضا ان يكون للجنس اي
لا يكون موقف موقف وداع اصلا كما ذكرنا واذا انتفع المحذور سلم الوجه الثالث
عن حمتي النفي فكان صحيحا الا دفع لانه بعد تسليم جميع ما ذكره لا نسلم ان ذلك
المعنى المقصود مستفاد من ايراد كان منهنا بل اراد لم يوجد كان الصلة واذ خل
النفي على موقف ووداع بان يقال ما يوقف مثل الوداع على ان يكون مبتدا
وخبر لحقه ان يكون المبتدا نكرة والخبر معرفة يعني ما ذكره من الدليل مع ان
هذا القابل يخصص الجواز بعد دخول كان منهنا على اسم نكرة وخبره معرفة فيما
يلزم من دليل ان نذكر المبتدا والخبر بعد النفي على خلاف وضعهما ان يجعل المبتدا
نكرة والخبر معرفة والقايل به على ان المقصود ان لا يكون الوداع موقفا منها
ويكون من باب العكس هذا جواب اخرى المقصود في البيت لا يكون
الوداع اي موقف لوداع موقفا منها بان يكون الوداع اسما والموقف
خبرا لكنه ذلك فجعل الاسم خبرا والخبر اسما مثل ما في قول الاخر يكون حراجيها عسل وما
اذ الاصل رفع حراجيها على ان يكون اسما ونصب عسل على ما يكون خبرا فقلت
والعرض الاستشهاد على وجود العكس في الكلام عندنا من اللبس وجعل
سيبويه قوله اي قول الشاعر اطنى كان امكم حمار منه اي من العكس لان الاصل
كان امكم طبا ام حمار الكون المعرفة واسما والنكرة خبرا الا انه عكس من حمتة
النفي فقط والا فالاسم والخبر معرفتان يعني انه ليس بعكس على الحقيقة كما في
البيت السابق لان الاسم ههنا هو الضمير المستكن في كان والخبر امكم وهما معرفتان
بخلاف البيت الاول لان احدهما معرفة وعسل وماء يلزمان وبلته من حيث

حث المعنى معلوم لان المعنى الاصلي اكان امكم طبيا ام حمارا وقد زعم بعض
الناس ان مسئلة البيت الاول وان الضمير العايد الى النكرة نكرة فالاسم نكرة والخبر معرفة
كالبيت الاول ورد بان الضمير معرفة سواء عاد الى نكرة او معرفة بدليل انك اذا
قلت جاءني رجل وهو كوم فصلح ان يكون مبتدا فان عاد الى نكرة وكذلك يصح
ان يكون ذا الحال وهو ايضا وجه القلب لوجه اخر وهو ان الاستفهام يطلب
الفعل ظاهرا والتقدير كان طعى امكم فالمذكور مفسر المحذوف وعلى هذا
التقدير فالاسم نكرة والخبر معرفة ورد بانه لو كان التقدير اكان طعى لم يكن ام
متصلة لان شرط المتصل ان يلي احد المسيوين الهمزة والاخرام فان قولك اضرب
زيدا ام عمرا استفهام فيه متصلة واذا قدر كان لم يله احد المسيوين الهمزة
والاخرام واجيب بان المحذوف بشرط التفسير ملتزم الحذف فهو في حكم المعدوم
فيصح كون ام متصلة كما هو الظاهر وقيل ان بني آدم وبني مهدد يعلون قايم
كان عبد الله وعلى هذا فهو نظير البيت الاول اي فهو نظير البيت الاول يعني ان قايم
اسم كان قدم عليه في لغة صولا اذ لا يصح ان يكون مبتدا لعدم الصحة فلذا
جعل اسم كان مقدما عليه على لغة صولا، فالاسم نكرة والخبر معرفة كالبيت قوله و
الا اي وان لم يكن فكذا من جهة المعنى فقط بل كان فلنا من حيث الصورة لم
يستقم لان الاسم والخبر معرفتان وانما يكون فلنا في الصورة حيث كان الاسم نكرة
والخبر معرفة فقوله فالاسم والخبر معرفتان ليس جزاء الحقيقة للشرط المقدر
والا فان الجزاء الحقيقة هو فلنا لم يستقم والمذكور عليه الجزاء وعلة الجزاء بقام مقام
الجزاء وعليه قوله تعالى من كان عدوا لجبريل فانه نزله على قلبك التقدير من
كان عدوا لجبريل لم يكن محقا لانه نزل الكتاب على قلبك وصوبت ان يكون محبوبا
لان يكون عدوا لحذر والجزاء اقيم سببه مقامه ونظيره هذا كثير في التنزيل وفي غيره
ثم ان معانيها اي معاني الافعال الناقصة تحلف وكان لتنزيل خبرها
ماضيا دائما نحو كان الله عليما او منقطعا نحو كان وقد ضاربا والكاينة
بمعنى حدث يعني كان التامة والزايدة في نحو على كان المسومة العراب فالمعنى
على المسومة العراب فيما من الباب اي ليست تامة ولا زايدة من باب الافعال

الناقصة والوجه فيها ضمير الشان هي الناقضة تعينها فاركا اذا قلت كان
زيد قائم اي كان الشان في بعثته كان الناقصة فان اسمه ضمير الشان و
الخبر جاء بان لكنه حصل بكون الاسم ضمير الشان وكون الخبر جمله فمن واحد فسمي
الناقصة اذا الناقصة قد تكون خبرها مفردا وقد تكون جمله وقيل لها اذا
كان في قوله كانت فرائصهم تقرقع اي فرائصهم تقرقع كانها قطا اخرن
قد كانت والتها المفازة التي لا يهتدي فيها فعلا من لبيه والقرقع المكان الكلا
نصف المطي بشرعه السير فانها بمنزله قطا مركت بيوضا صارت افراخا فهي
فهي بشد بسرعه الى افراخها وقد تنقطا خرن املا تشوح منه الارجل وكانت
الارض رخوه ومعنى كانت ضارب لان البيوض صارت فراخا انما كانت فراخا
ومعنى قوله قيل ان النحاة قالوا هذا لانه قول بعضهم خاصه نصار للانتقال
نحو صار زيد غنيا او الى نحو قد تكون اسما وقد تكون حارا ومجرورا واصبح
واضحى وامسى وظل وبات لاقتران الجمله بها التي هي الصباح والضحى والمساء
الظلال والبتوته او بمعنى صد كما يقال اصبح اوامسى زيد امير بمعنى صار والدلاله
الاولى في امامة زيد الدخول في الاوقات من ليل او نهار فاركا اذا قلت اصبحنا اي دخلنا
في الصباح واصبحنا وامسينا اي دخلنا في الضحى والمساء من غير تقرير الفاعل
على صفه لم يكن من الافعال الناقصه وقد يوجد في بعض النسخ ولك الآخران نحو
طللت بمكان كذا وتت بيتا طيبا اي ظللت وبات بهذا المعنى الذي لا
يقتضي تقرير الفاعل على صفه لا يكونان من باب الافعال الناقصه ايضا وهو
ظاهر وما في اولها كالحرف النافي وهو قاركا ما برح وما فتى وما انفك موضوعة
لاستمرار الفعل لفاعله في زمانه اي في زمان ذلك الفعل ووقت قبوله فاركا اذا
قلت ما زال زيد امير فمعناه انه استمر امارته من الوقت الذي قبلها والدخول
النفي فيها على النفي جرى مجرى الاثبات اي نفي النفي اثبات ومن ثم اي ومن اجل جريه
مجرى الاثبات لم يجز ما زال زيد الا قائما لانه استثناء مفرغ فلا يكون في البيت من لبيد لكن
كان زيد الا قائما وموجبا نحو وحطي ذو الكوم في قوله حراجيج لا سئل الا مناخره وآخره
على الخفض او يرمي بها بلدا قفرا فان ظاهره استعمال المفرغ في الاثبات

الاساس والاعتذار بجعله حالا اي بجعل مناخه حالا او على الحسف خبرا ضعيف يعني
ان بعضهم اعتذر للشاعر واخرجه عن الخطا بجعل على الحسف خبرا ضعيف يعني ان بعضهم اعتذر
للشاعر واخرجه عن الخطا بان قال التقدير لا سئل عن الحسف في حال من الاحوال الا
في حال كونها مناخه يعني يحرى على الجراح الحسف والجواز الا في حال كونها مناخه
وقال المصنف هذا الاعتذار ضعيف لما ان الاستثناء المفرغ فلا يجري في الاثبات
وتقدير المستثنى منه بعد مثبتا لان الاستثناء المفرغ في الاثبات قليل وبعد تسليمه انما
يأتي اذا قدر المستثنى منه قبله لفظا وههنا يقدر بعده لان قوله الا مناخه
مستثنى عن الاحوال المضمر المستتر في على الحسف اي ما يسئل مهما نه مطلوقة في
جميع الاحوال الا في حال الاناخه وذلك غير معهود في الاستثناء المفرغ فان
اعم العام في الاستثناء المفرغ تقدر قبله لا بعده فاركا اذا قلت ما ضربت
الا زيدا فالتقدير ما ضربت في حال من الاحوال الا في حال الركوب لدلالة جائز
في الاثبات نحو ذات الاليوم كذا التقدير قرأت في جميع الايام الا اليوم كذا فالمستثنى
منه يقدر قبل الاستثناء لا بعده وتقدير الايام في بعكل حسن منه اي من هذا الا
عتبار ومعنى الايام ان معنى بعكل اي ما ينفصل عن اماكنها الا مناخة على
الحسف مجراه عليه وبعكل على هذا ليس من الافعال الناقصه فيكون معناه
دواما وسلم الشاعر عن الخطبه لان الخطبه انما كانت لان بعكل في البيت من الافعال
الناقصه ودام ليوقيت لا مرعدة تنوب عنها الا اسمها ومن ثم افتقر الى ان يشبع
بكلام لانه ظرف نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوسه وتقدير
كونه ظرفا ان ما في دام مصدرية والتقدير اجلس دوام جلوسه ويقدر زمان
مخروف من هذا المصدر نحو ايبكر طلوع الشمس اي زمان طلوعه فمعناه اجلس
مدة دوام جلوس زيد افكون ظرفا ان يشبع ويضرب بكلام يتعلق هذا الظرف
به دائما وكرهه الانه قد توهم انه مثل ما زال وما برح في صحة الابتداء بها فرق
بينهما بان ما قبلهما النفي فجاز الابتداء بهما وما في دام مقدرة بالظرف والابتداء به
الا بعد متعلقه وليس لنفي مضمون جمله وقال على الحال وقد مطلقا فضلت في ليس لان النفي
للحال وللنفي المطلق فمن خصصه بنفي الحال قال الانه يقال ليس زيد قائما ويزيدون

بر نفي القيام في زمن الاخبار فقط ومنهم من قال صو النفي مطلقا من غير اختصاص
بالحال محتجا بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فانه لم يصف عنهم ضرب
العذاب ان في الحال فقط اذ العذاب غير منصرف عنهم بعد اثباته اساسهم ابدا
ولانه يقال ليس زيد قائما الا ان او عدا فعلم انه للنفي المطلق واللو في وصو ما
الحق بها من نحو اص وعدا لي اخرما ذكرنا اولا معي صار يقال عدا زيد اسرا اي
صار فاذا قدرت ر حاصم نفرساصم فعادا كان لم يكونوا ريما اي صار اريما كان
لم يوجد اذا قلت عدا من علمه بعد اسم ظهورها بصار عن نقض تقدير جمل اي انصرف
القطاه من قوله فهو عند مخصوص بوقت دون وقت بخلاف اذا استعملت في غير
معنى صار فانه يختص بوقت الغداء بقول عدا زيد قائما اي ذهب بالغداء فمعنى
غدن صارت اذا لو بدا نصرف و انتقلت في وقت الغداء فقط ولم تقدم العامل
الا فيما اوله ما حلافا لمن كسان في غير اذا م سع في بحث تقدم اخبار هل على اسمها
وعليها انفسها فقال كل ما ليس في اوله ما من الافعال الناقصة يتقدم الخبر على
نفس العامل فقال كل ما ليس في اوله ما من الافعال الناقصه يتقدم الخبر على نفس
العامل يقول قائما كان زيد لانه مسبه بالمفعول والمفعول يتقدم الفعل واستثنى
ما اوله ما فانه لا يتقدم الخبر العامل الذي اوله ما لان ما اما ان تكون للنفي كما
زال وما برح وما فتئ او للمصدرية كما دام فاما اذا كانت للنفي فلا تتقدم عليها
لان معمول المصدر لا يتقدم على المصدر ولا ما في معنى المصدر وخالف ابن
كيسان في غير المصدرية وقال يجوز ان يتقدم الخبر على ما في اولها ما انها فيه
لانه لنفي النفي ونفي النفي اثبات فاذا قال عسى كان يتقدم عليه كما تقدم على كان
وجوابه ان صون النفي ايضا محترمه ولذلك لا يقال الطعام ما اني زيد وان
كان معنى تركك اختر لما صون النفي وواقق في ما دام لان معمول المصدر لا يتقدم
عند ايضا على المصدر وفي ليس اختلاف فقال بعضهم لا يتقدم خبره عليه
ايضا لانه ليس بفعل متصرف فلا يقوى قوة الافعال المتصرفة لانه طرحي عما في امتناع
تقديم الخبر عليه وجوزه بعضهم محتجا بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم معمول لا مصروفا والمعمول يقع حيث يقع العامل فلا يتقدم معمول الخبر جاز

جاز تقدم الخبر ايضا وفي دو اينه ودس ما ما ان ما حرف و ليس فعل وتقدم الاسم
اي وتقدم للخبر الاسم في الجميع اذا لم يمنع مانع كقوله تعالى لم يكن فيتهم
الا ان قالوا فقراه نصب فيتهم وكذا قوله ليس انسيه ان تولوا نصب اكبر وصو
كثيرا ما اذا منع مانع لم يجز التقدم كما اذا التبس الاعراب في الاسم والخبر واستثنى
ما ان يكون احدهما نكرة ما او كا ما متين نحو كان صداذا كر ونحو كان موسى مخت
و نظائره كما ذكرنا في الفاعل والمفعول واستحسن سيبويه تقديم الظرف مستقرا
ولحسن لغوا تريد بالمستقر ما كان خبرا محتاجا اليه وباللغو ما كان فضلة ف
سمي لغوا لانه لو حذف لم يخل الكلام بحذفه وجه استحسانه ذلك ان المستقر محتاج
اليه فكان في تقديمه اشعار من الابتداء انه خبر لا فضلة واما اللغو فوجه استحسان
ملحظه ايدان انه لغو اخره و مثال المستقر ما كان في الدار احد خير منك و مثال اللغو
ما كان احد خيرا منك في الدار وفي نحو ما احد افضل منك الا عالم الا عالم افضل منك الا رعاية على رعاية الواو
هذا الاشتقاق بحسب تقديم الظرف قبل شغلت بما قبله وصو تقديم الخبر على الاسم فانه
جائز وقد نظم الله في كلامه محسن وصو الاتيان على رعاية الفواصل وقدم اللو في
الغراء المعتد بها للاهتمام بما ادلا به انما سيقت لنفي المكان فانا عرضت
هذا جواب عن سوال مقدر وصو ان الظرف لغو ان فضله فكان حقه ان لو خر
كما قاض عليه سيبويه فاجاب بانه انما قدم مع كونه لغوا لاهتمام بسانه اذ الانه انما
سيق لنفي المكان عن ذات الله تعالى وهذا المعنى مستفاد من الظرف فكان
تقديمه اهم وتنصرف عن الافعال الناقصة اي بالافعال الناقصة افعال المقاربة
وهي عسى وكاد وكرب واوشك وحرى واخلولق وطفق لانها تنم بالمرفوع كلاما هذا على كونها
متصلة ومشابهة للافعال الناقصة اي كما انها لا تنم بالمرفوع بل يوقف على الخبر
وصو المنصوب فكذا هذه الافعال وانما لم تقل لاشتراكهما في الدخول على المبتدا
والخبر ان في استعمالها غير داخل على المبتدا والخبر لانه تقول عسى يخرج زيد اي وقت
خروجه وكذلك عسى زيد ان يخرج فليس داخلا على المبتدا والخبر وكذا ما يستعمل
من اللغة في استعمال عسى فلو علله بذلك لم يطرد في الجمع بل المشترك بين الجميع بل المشترك
بين الجميع ما ذكره وصو انها لا تنم بالمرفوع وفيه نظر لان عسى في احد استعمالها تنم بالمرفوع

نحو عسى ان يخرج زيد وهي لخبر ما اي من افعال المقاربة بمعنى اوشك دون يستعمل
مع بعضها ان دون البعض فجزء عسى باي فعل مضارع كان نحو عسى زيد ان يخرج
لان عسى لما كان للوقوع في المستقبل لزم ان الذي هو اعلم الاستقبال بقوته لمقتضاه
ورما تلزم السين مقاربها اي فقام ان الاشتراك في الدلالة على الاستقبال وقوله
عن طي من طى بعد هذه ستطوى غلا. الكلا والمراد بمعنى عسى طي ان يطوى كان الفعال
الذي اساره الله في البيت من يطوى من قبله طي اي ستبصر البطن المغلوب
في القتال من البطن الاخر بعد هذه اي بعد هذه الوقعة او الحرب وخبر كاد وبرعها
اي بدون ان معناه ذو الخبر على سبيل الحصول نحو كاد الشمس تغرب بمعنى ان
دنوها وحصول والتزم في خبرها ان يكون فعل حال تقريرا لما يقتضيه معناه
من مقارنة الحصول ونحو عسى الحوبر ان يوسا وما كدت اساسا دا اما الاول فلانه
استعمل عسى وخبره ليس فعلا مضارعا واما الثاني فلانه يستعمل كاد مع كون الخبر
ايضا ليس مضارعا بل اسم فاعل والاول مثل واصله ما نقل عن العرب ما حسن ما انت
لقومها عند رجوع قصر من العراق لها ومعه الرجال ودر شكت بالاجمال الطريق
المبهج واحد على الحوبر اسم معروف لكلب حال الاصح اصله انه كان عارفة ناس
فاغاروا عليهم فهلكوا او اناس عدوهم فقتلهم فصار مثلا لكل شيء يحاق بانه
منه سوء والايوس جمع بوس اي عسى ان يكون هذا الموضع مشتملا على بوس
وسوء وكانت مواشيها صادفته والدال من ثبات الحماسة وهو قائل من بني
ما الكدت اناديكم منها فارقتها وهي نصف وقد مر ذكره وبروى ولم اكن اسنا
والاستشهاد فيه ونظيف عسى بانه على اخرى واخرى على الحمل اي يستعمل عسى مع ما
يتصل به على وجهين احدهما ان يستعمل استعمال رمى فيقال عسى عسيا عسوا
عشا عسن وعسيت عسينا عسيتم الى آخره كما تقال رمى رميا رموا
الى آخره والثاني ان يستعمل استعمال لعل مع الضمائر فيقال عساك عساما الى
عساكن كما يقال لعلك لعلكما الى آخره وقد يحمل ان مع الفعل فاعلها فسبني عن الخبر
وعن الظرف نحو عسى ان يخرج زيد هذا استعمال اخر عسى وهو ان يجعل
فاعله ان مع الفعل فلفظ عسى باق على افراده اذ ليس منه الضمير فلا ينصرف

تصرف في ظهر وهو ان مع حزه فتقال عسى ان يخرج زيد الى ذي حزوحه فلا يجاح
فلا الى حزه وتتعارضان ان تتعارض عسى وكاد بنون ان وحرفها نحو قوله وقد كاد
من طول البلا ان يمصحا فاستعمل كاد استعمال عسى في ادخال ان على خبره و
اوله رسم عفا من بعدها تتدلح ونحو عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراجح قرن
هذا سال الما استعمل فيه عسى استعمال كاد بحذف ان من خبره واوشك يستعمل استعمال
عسى في وجهيها مارة بفعال اوسك زيد ان يجي واوسك ان يجي زيد او اوسك
اكاد اي يستعمل وسك استعمال كاد واجرى اي تارة اخرى فتقال او
اوسك زيدا يجي كما تقال كاد زيد يجي البواقي وهي جعل او احد وطفق يستعملان
استعمال كاد لكرن لكون معناها دنو الخبر على سبيل الحصول نحو كاد الشمس تغرب بمعنى ان
دنوها وحصول والتزم في خبرها ان يكون فعل حال تقريرا لما يقتضيه معناه
من مقارنة الحصول ونحو عسى الحوبر ان يوسا وما كدت اساسا دا اما الاول فلانه
استعمل عسى وخبره ليس فعلا مضارعا واما الثاني فلانه يستعمل كاد مع كون الخبر
ايضا ليس مضارعا بل اسم فاعل والاول مثل واصله ما نقل عن العرب ما حسن ما انت
لقومها عند رجوع قصر من العراق لها ومعه الرجال ودر شكت بالاجمال الطريق
المبهج واحد على الحوبر اسم معروف لكلب حال الاصح اصله انه كان عارفة ناس
فاغاروا عليهم فهلكوا او اناس عدوهم فقتلهم فصار مثلا لكل شيء يحاق بانه
منه سوء والايوس جمع بوس اي عسى ان يكون هذا الموضع مشتملا على بوس
وسوء وكانت مواشيها صادفته والدال من ثبات الحماسة وهو قائل من بني
ما الكدت اناديكم منها فارقتها وهي نصف وقد مر ذكره وبروى ولم اكن اسنا
والاستشهاد فيه ونظيف عسى بانه على اخرى واخرى على الحمل اي يستعمل عسى مع ما
يتصل به على وجهين احدهما ان يستعمل استعمال رمى فيقال عسى عسيا عسوا
عشا عسن وعسيت عسينا عسيتم الى آخره كما تقال رمى رميا رموا
الى آخره والثاني ان يستعمل استعمال لعل مع الضمائر فيقال عساك عساما الى
عساكن كما يقال لعلك لعلكما الى آخره وقد يحمل ان مع الفعل فاعلها فسبني عن الخبر
وعن الظرف نحو عسى ان يخرج زيد هذا استعمال اخر عسى وهو ان يجعل
فاعله ان مع الفعل فلفظ عسى باق على افراده اذ ليس منه الضمير فلا ينصرف

اذا المعنى
وقد فعلوا كما ذكرنا ومثل ذي الرمة اذا غير الهجر الحسن لم يكد رسيس الهوى

اذ المعنى ومايرجح جهة من على وهذا العامل يمسك بقوله دكى الرمة والعامل
الاول يمسك بحظيه الشعر اذ الرمة والجواب ان النفي مقارنة الدمع وحصول الريح بعد اى بعد
ان النفي مقارنة الدمع اما هذا يوهم من لفظ كاد والمعنى فهو اجواب عن القولين
المذكورين واما لانسلم ان النفي الداخل على كاد يفيد الاثبات لانه في الماضي ولا
في المستقبل بل صوان على وضعه وصو نفي المقارنة وليس ما امسكوا
به شيء املى الاية وجواب معناه ان شيء اسهل مما قاربوا ان يفعلوا اللطائف
في السوالات ولما سبق من نعيهم في قولهم اخذناهم واوهذا التعليل
على انهم كانوا الاهاربون فعله فضلا عن نفي الفعل ونفي المقاربة قد يترتب
عليه الفعل وقد لا يترتب وهو معنى في قوله وحصول الدمع بعد لانا نفيها
واما اثبات الدمع ولحوذ من الخارج وصو قوله قد نحوها واما البيت فذلك
كان معناه ان جهام تقارب ان يزول فضلا عن ان يزول وصو بالغ في
نفي الزول فانك اذا قلت ما كاد زيد يسافر فمعناه ابلغ من ما يسافر وزيد اى
لم يسافر ولم تقرب من ان يسافر ايضا فالبيت مستقيم والاجوه لتخطيه الشعر
اياه واما الحرف فعمل الرفع والنصب والجر والجزم واعلم ان الحروف على ضربين عامله
وغير عامله والعامله اما عامله في الاسما اوفي الافعال والعامله في الاسما اما عامله عملا
واحدا اوعامله عملين والاولى نحو اى العامله عملا واحدا اما الجار او ناصبة
والثانية نحو اى العامله عملين اما ناصبة ثم رافعة او على العكس
والعامله في الفعل اما ناصبة او جازمة ممدد سبعة انواع احدها ما يكون غير عامله
والثاني ما يكون عامله في الاسما عملا واحدا وصو الجر الثالث ما يكون عاملة
عملا واحدا وصو النصب والرابع ما يكون عامله في الاسما رفعا ثم نصبا
والخامس ما يكون عامله في الاسما نصبا ثم رفعا والسادس ما يكون عامله
في الفعل نصبا والسابع ما يكون عامله في الفعل جزما الاول الجارة فاما قدم
هذا لان الاصل ان يكون الحرف عاملا عملا واحدا فان يكون المعمول اسما وقد وصفت
اى الجارة على ان معنى الافعال الى الاسماء اى على ان يوصل معاني الافعال
الى الاسما كانك اذا قلت مررت بزيد لا يصل معنى المرور الى زيد الا بواسطة

الباء التي هي للتعدية منها اى من الحروف الجارة من لابتداء الغاية في المكان نحو
سرت من البصرة ونحو ان حدثنا منك لو تعلمنه حتى تحل الدار عودا طافلة ونحو من اول يوم
اى اصل وضع من ان تكون للابتداء في المكان وقد ورد في البيت وفي اللامه
على خلاف اصله اما البيت فلانه قال منك وادخل من على المخاطبه فقد استعمل
من في غير المكان وكذا في الاية وصو قوله تعالى لمسجد اسس على التقوى
من اول يوم احق ان يقوم فيه فظاهر ان من استعمل من المكان في عزم للمسامحه
في كون الى مبتدا ما وصو مجاز على الاستعارة بقوله ونحو ان حدثنا مبتدا
خبره قوله مستعار وكونها للتبعيض مبتدا وخبره قوله يرجع اليه اى
كونها للتبعيض احدث من الدراهم اى بعض الدراهم وعندي عشرون منها اى من الدراهم وللتبيين نحو خاتم من فضة اذ النقد بر خاتم
من فضه وللبدل ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة اى اقنعتم بالحيوة الدنيا
بدل الاخرة وللتجريد لقيت من زيد اسدا اى لقيت زيدا وصو اسد كانه جرد
عن الصفات الاخر واصفه له الا صفه الاسدية وللاستغراق فما جاءني من رجل
ومن من فما جاءني زيد يرجع اليه اى الى الابتدا اما التبعيض فلانك اذا قلت
احدث من الدراهم معناه احدث بعضها ولا يفك عن معنى الابتداء لانه يدل
على ان الدراهم مبدا احداث كما في حدث من البصرة لانه يدل على ان البصرة مبدا
خروج وكذا التبيين وكقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان يدل
ايضا على ان مبدا الاجتناب صو الاوثان وكذا الموبدة والاستغراق فانه راجع
الى الابتدا فانك اذا قلت ما جاءني من احد معناه نفي واحد الى اقصاه نص على
ذلك السراج ولا يزاد الا في النفي وما يجري مجراه نحو فوالله ما هو حاضر من رجل عند سيبويه
خلافا للاخفش وجه سيبويه ان زيادتها في النفي وما يجري مجراها تفيد
معنى التاكيد على ما ذكرنا من الاوثان وصو ان معناه من واحد الى اقصاه
واما في الواجب فلا تفيد ذلك اذ لا يصح ان يقال جاءني من رجل ويراد به
واحد الى اقصاه لان الاثنان لواحد لا يوجب الاثنان للكل بخلاف النفي
فان الواحد بانه يستلزم النفي عن الكل ضرورة الا الحنفي قوله تعالى يغفر لكم من

من ذنوبكم اذ المراد بعفر ذنوبكم لقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا وقولهم قد
كان من مطر اى قد كان مطر وجوابه ان من في الآية للتبعيض لانها وردت
في قوم نوح عليه السلام واما قوله يغفر الذنوب جميعا فقد وردت في هذه
الامة فيجوز ان يغفر لقوم نوح بعض الذنوب ولهذه الامة جميعها سلمنا
ورودها في امة واحدة لكن جاز ان يغفر ان البعض تصرف الى من كان منطويا
بمظالم العباد فانها لا يغفر الا برضاهم ويغفر ان الجميع تصرف الى من مر عن
المظالم واما قولهم قد كان من مطر فجوابه وجهان احدهما انه على الحكاية كان
قائلا قال هذا كان من مطر والجواب يقوله قد كان من مطر والثاني وهو الاظهر انه
على معنى التبعيض اى قد كان شيء من مطر فحذف الموصوف واقيمت الصفة
مقامه وقد يكون اى من الغنم مكسور الميم ومضمومها نحو من رمى لافعلن ومن
لم يجعلها منقوصة من والمن والختار انهما غير منقوصتين اذ لو كان منقوصتين
لحركتا نون من كما يقال امن الله وعن الله بتحريك النون ومن جعلهما منقو
صتين فالمناسب ان كان المكسور والمضمومة من اعن واى لانها بمعنى اى لانها
الغاية نحو خرجت اى السوق في الغاية الحسية وقلع اليك اى ما يلي الملك والمخاطب
كانه منتهى الله باعتبار السوق والمسل اليه وكونها للمصاحبة مي ولا ماكلوا اموالهم
الى اموالكم راجع اليه اى الى انتهاء الغاية اى ذكر بعضهم ان الى بمعنى مع في
الآية والتحقيق انها بمعنى الغاية باعتبار التضمن اى لا تضموا اكل اموالهم
الى اموالكم والى باقية على وضعه وخرجت من معناها اى في بمعنى الى الا ان مجرورها
اخر جزء من الشيء وما يليه في نحو اكلت السمكة حتى رأسها مثال لما كان المجرور اخر جزء من الشيء
اذ الرأس ما كل كالسمكة وعلى البارحة حتى الصبح مثال لما كان المجرور ملاقيا
لاخر الجزء وليس جزءه فان الصباح ليس جزءا من البارحة وهذا بخلاف
قولك اكلت السمكة الى نصفها فانه لا شرط ان يكون مجرورها اخر جزء من الشيء اذ يقال اكلت السمكة الى نصفها
اى انتهى الاكل عند بلوغ النصف وليس النصف اخر السمكة ولها ما يلي اخرها
وان ما بعدها اى والا ان ما بعدها اى ما بعد حتى يدخل فيما قبلها اى في حكم
ملجبها في مسئلة السمكة والبارحة قد اكل الراس وتم الصباح ولا يلزم

ولا يلزم ذلك في قوله تعالى واتموا الصيام الى الليل فان الليل ليس داخلا
في حكم ما قبلها ولا مدخل اى والا ان حتى لا يدخل المضمر فلا يقال حار وجهه
وجاي بخلاف الى فانها يدخل ما يظهر جميعا نحو الى زيد والى الكوفة والى ولا
يستعمل على الاستقرار الا في نحو كان سيري حتى اظهرها يعني ان حتى لا تكون مستقرا فلا تقع خبرا
للمبتدا بخلاف الى انه يقع مستقرا نحو السير الى بغداد اى منتهى الله ولا يقال
السير حتى بغداد الا في نحو كان سيري حتى اظهرها بالنصب فان الجار والمجرور
منصوب المحل لكان وما في دواخل المبتدا والخبر كان الاصل سيري حتى اظهرها
ثم دخل كان عليه هذا وفي اخرين حتى والى ولا يكون عاطفة اى والا ان
حتى تكون عاطفة نحو ماتت القوم حتى زيد بخلاف الى فانها لا تكون عاطفة
وسدا بعد الكلام هذا وفي اخرين حتى والى فان حتى تبتدا بعدها
الكلام نحو وحتى الحمار فاسدين بارسان واوله سوت بهم حتى لكل مطهم اى
حتى كلت الحياد من بعد السير وضعف حتى لا يكون ان تعاد بالجار ايضا
بخلاف الى فانه لا يبتدا بعدها الكلام فان قلت حتى التي يبتدا بعدها الكلام
عاطفة ايضا والعاطفة قد تعطف مفردا على مفرد كما ذكرنا وهو تعطف
جملة على جملة كما في البيت فليست مسئلة العاطفة بل قسما منها قلت ليس كل عاطفة
اذ لو كانت عاطفة لما دخلت عليها واو العطف في البيت والباء الصاق اما كملة
للفعل في نحو مررت بزيد اذ معنى المرور وصول المجاوزة يقتضي متعلقا فالباء تكمل
لذلك المعنى بخلاف المعدية على ما سيأتي في نحو خرجت بزيد فان معنى الخروج لا يقتضي
متعلقا بل حصل اقتضاوه المتعلق بحرف الحرف بمعنى المعدية فان الخروج بنفسه
لا يقتضي متعلقا والمرور بمعنى المجاوزة يقتضي متعلقا وبه ذا اى التحقيق
به ذا او خامره هذا مثال لما كان الفعل فيه مقدرا او مورث زيد مثال لما كان
الفعل فيه ملفوظا ومنه اقسمت بالله وبحبوتك اخر من مضى استطرادا فالاول قسم من
الذي استغطاف فالاستغطاف حتى يكون ما بعد القسم امرا ولا يكون مستفهما
الا ان يكون الكلام جزء معنى هذا الكلام على ما هو الظاهر ان
الباء الالصاقية مع المجرور لا يكون مستقرا على النفسير المذكور قبل وهو ان يكون

متعلق بجار ومجرور من الافعال العامة كالحصول والكون ولا يكون مذكورا
فقط الا اذا كان الكلام خبرا احترازا عن الانشاء يعني انما يكون مستقرا حيث
يكون الكلام خبرا لان فيه نظرا لانه اذا جاز به دا والظرف مستقرا لا يطابق
جوابه مستقرا عليه فلا صح كون الكلام اما ان يجاء به دا وان اراد به الكون
مطلقا فلا اذا كان خبرا للمبتدا واللفظ باق عنه لان قوله الا ان يكون الكلام خبرا
لا يفيد ذلك لعل يطيب الكلام عما عند ذلك الشق ممن عرفه فليلحقه بالكتاب
سنشير ان شاء الله والمتعدية وفي بعض النسخ والمتعدد ولعله اولى ليكون قسما
لقوله اما مكمله ولا يكون ايضا مستقرا على ما ذكر يعني انهم ذكروا انه بعد ان
لا يكون مستقرا فان قولك ضربت زيدا لا يفيد فيه معنى الاستقرار والحصول
بل معناه ما اذهنت زيدا وليوضح ذلك اي كون اللام للتعدية قوله ديار
التي كادت ونحن على منى تحل بنا لولا الحاذرون اي تضمن اللام في البيت لكونها
للتعدية من غير اضمار الحصول والكون اذ المعنى كادت تحلنا الا انها حل
ملتبسة بنا لاجاد في خرجت بزيد ان يكون للمتلابسة اي خرجت ملتبسا
بزيد ان يكون للتعدية يعني اخرجت زيدا والمذكور في البيت يتعين ان يكون
للتعدية واللبد والجعد نحو اغتصب بهذا الثوب خبر لهذه وهذا ادراك ظاهر
اي اغتصب بدل هذا الثوب وهذا ايدل ذلك ليعنت زيدا نحو اي لعيت
بحرا وملوزيد وملوورس من معنى التنس وللمصلحة نحو اوضح عني خبين وسمح
الحال وملومثل واصله ما قال ابو عبيد وملوان حبيبا كان انكافا من اهل
الحيرة فساومه اعرابي بحمل حتى اعصبه فاراد غبط الاعرابي فلما رحل الاعرابي
احد جبين احد حقه وطرحه في الطريق ثم الفى الاخر في موضع اخر فلما مر الاعرابي
باحدهما قال ما اشبه هذا الخف بخف جبين ولو كان معه الاخر لكان احدهما ومضى فلما
انتهى الى الاخر ندم على تركه الاول وقد كان له جبين فلما مضى الاعرابي في طلب
الاول عمد حسن الى رحلته وما عليها فذهب بها واقبل الاعرابي وليس
معه الا الملحفان فقال له قومه ما دا جيت به من سفرك قال جيتكم بخف جبين فقد ذهب
مثلا يضرب عند الناس من الحاجة والوضع بالحاء قوله وسع لحاء اي وسع بالحاء

تكون مستقرا ابدا لانها بتقدير خبر المبتدا والجملة حال ففي المعنى اه بحث وهو
بحث حسن اي طلس مما اذا كان خبرا للمبتدا فلم يذكر متعلقه معه كان
مستقرا والا صاد من الالغاء عندي اي المانع من الالغاء عندي كما في ما الاستفهامية
فاذا قلت اسير الفرس بسرجه جاز ان يكون الباء متعلقا باشتري على جهة المصاحبة
كما في كتب بالعلم فان وجوه التعلق مختلفة هكذا ذكره في التعليق وملعنى عن
نحو سالت به اي عنه قال الشاعر فان يسالوني بالنساء فاني صبير بادواء
النساء طبيب وفي التنزيل الرحمن فاسئل به خبيرا اي عنه وملعنى في نحو فلان بالبلد اي
في البلد ونحوه قوله تعالى وبالاسحار هم يستغفرون اي فيها ويكون مزيدا في الرفع
نحو كفى بالله والنصب اي وفي النصب نحو ما يسرني بهذا غلام اي قاما و
الجر عند بعضهم نحو فاصبح لا اسأله اي غلامه واخره اصعدني غير الهوى ام تصوبا فقال
صعد في الجبل تصعيدا وصعد في السلام صعودا والتصوب التنزل وداضربن
اي انا في الله لا مفعلن اي بالله وفي قوله او نهب جيء من مال له كنت اصبحت اي بحذف
الجار وانتفاء المجرور على اعرابه والواو اي ومن الحروف الواو والقسم مبدله عن الباء وابدل
حطام عن ربه اصله وهو الباء والباء بدل منها اي من الواو ويختص بالله اي
بلفظ الله نحو بالله لافعلن لا افعال بالرحمن وبالرحم وقد حكى الاخفش رب
الكعبة ولا يظهر الفعل معهما اي مع الباء والواو فيقال اقسمت بالله ولا يقال
اقسمت والله وبالله والتاء في الله يكون فيمن له بجعلها مبدوضة من واو ومن يمين
فحينئذ يكون مستقله بمعنى القسم فاما من جعل منصوبة من من او ومن فلا
يكون مستقله بل يكون في عما وحكمها اي حكم الواو حكم الباء في الاختصاص بالظاهر
في كونها بدلا عن الباء الا انه اي الا ان الواو لا يستعمل في النحو بخلاف الباء حتى بالله سقى
على الامام مستعمل واجره حول السراة ورباع سه عرد عرد الطاعم فهو عرد
من العربد وهو المشرب استعمل الحمار على الثور والحوت الاسود وملو
من الاسداد وسراة كل شيء ظهره وسوطه نعال الذي الفى رباعيته رباع
والمعنى اما الحمار الموصوف بجملة هذه الصفات بدله النون ايضا
والسنع وقته معنى النتج واما الله مضمومة فانها منقوصة اي بضم من

الميم او اعن لحرم وقوع الضمة في حروف الرابط بل الحروف البطيط فتكون
مفتوحة كدا والعطف فتحة ومكسورة لنا الجر ونحوه ولا تكون حروف الواحد
مضموم فلذلك لم يجعل الله اصلا كما جعل الله اصلا على الفتح والالام بلا
اختصاص محله للعمل ما فسر في الالة المكملة نحو سكرت له ندمان من الكرا اي يختص
به وللقصد اي اللام تكون للقصد نحو حصرته للاستماع اي موعله غاية
بقصد الفعل لاجلها وللعاقبة نحو لزم الشر بسقوبة اي كما كان عاقبة امره
كانه كان الغرض وللعلة نحو مررت للحرف فان خوف ليس علة غاية
يقصد بلوغها فوك لاستماع لك لخوف علة للقراءة بلغة عليه وقد جاء
اي اللام للقسم مع التعجب نحو لله لابو حد الرجل اي والله لابو فروه
معنى تعجب ويكون موين للتعصب نحو ورد فلم لكي يرد فلم ان زيدا مغنى سمع يستعمل
بعد اللام وفي الوند ان زيدا صوا المدعو فالاصل يا ندعو معنى لا احمد على مالك
زيدا مع البحر يحوبا نوس اي يا نوس الحرب والا مالك على ذكرنا من ان اللام مرينة
معجمة فصالحق المتبع ومواو ليت واصله يا نوس الحرب التي وضعت
اراحط فاستراحوا وواضمرت اي اللام في يا ابوك اي لله وقد ذكرنا وفي
الظرفية نحو المال في الكيس وظرفي الكتاب وقالوا انها تجيء على الاصل تكلم في جروح
الخيل اي على خدوح الخيل وجاز الاصل على صريح الاستعارة كما ذكر
صاحب المصباح والحقيقة انها على اصلها لان المصلوب في الجذع
كمن الكائن في الظرف نحو وي اي ومن حروف الجر كي اي لما للعوض نحو
كيمة اي كما كما تقال فيما وعما وفيما عمه وفيمه والاصل كيما فحذفت
اي اي عرض وغلت لا تدخل الا على ما الاستفهامية كما ذكرنا ورب
للتقليل وتختص بالنكرة ظاهرة ومضمرة نحو رب رجل وربه رجل

هذا سوال وجواب في السوال ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ولا يقال رب
غلامه وكان ينبغي ان لا يجوز نصارب رجل وغلامه كما لا يجوز زيد ضارب
رجل وزيد والجواب الفرق وهو ان غلامه مقدر نكرة اذ الاصل في غلامه

في غلامه غلام له بخلاف زيد فانه غير مقدر بنكرة فلذلك افترقا ومنتهى
هذا ان يجوز ان يضارب غلامه لانه مقدر بنكرة بل الجواب الحق ان مقدر
نكرة وهو تابع ايضا ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وقطع الكلام
ايضا مشترك بينهما لان المفروض في الموضعين كونهما تابعين اذ بعد قولنا
تابعا الفرق ما ذكره وهو ان احدهما مقدر نكرة دون الاخر والظاهر
اي النكرة الظاهرة المجرورة برب يلزمها الوصف بمفرد او جملة نحو رب
رجل كريم لبيب او رب رجل انوه منطلق بيت والغرض تحقيق التقليل
لان الشيء موصوفا اقل من كونه غير موصوف وقوله ان يقولون ما صلاب
لم يكن عاد اعلك ورب قبل عار هذا ايراد فان مجرور رب نكرة غير موصوفة
اصلا فاجاب بقوله فعلى تقدير موعار عار يعني ان عار خبر مبتدا محذوف
والجملة صفة لنكرة والاسم من الفعل المسلط هي اما على الاسم هي عابد لي رب
وانما ابرزها لان الصفة وهي مسلطة عرف على الفعل وهي لغيره ايضا
التسليط لوجب ان الفعل لا عمل في الاسم بعده الا بواسطة رب مما يجب
تسلط الفعل على الاسم وكان الاولى ان يعلل عدم بالخروج عن فعل يكونها لانشاء
التعليل وانها صدر الكلام والمعنى الذي ذكره يجيء في كل جار ومجرور يسلط
الفعل به على الاسم كلست على النساط ونحوه ويجيء على اي الفعل محذوفا في الاكثر و
يلزمه المعنى لان المعنى التعليل يتحقق والا كون الا في الماضي كالمثال ونحو ربما ود
ساءط انه دخل على المضارع ولكنه يعني المعنى لان المراد حكاية الحال الماضية و
عبر عنه بلفظ المضارع دون الماضي استحضارا للود اديهم والمضمر اي والنكرة
المضمرة بعد رب نحو ربه يلزمها التفسير بنكرة منصوبة مذهب البصريين
انه مجهول لا يدخل الا الظاهر فتحت افراد، وتذكير، وذهب الكوفيون الى انه
ضمير راجع الى المتقدم كان واما فاهل من حل كرهم فقيل ربه رجل
فصل مطابقته لضمير عندهم وكفى اي رب يدخل حسنا على الجملة الاسمية ذي
الفعلية نحو ربما قام زيد وربما زيد قام وربما اعلت اي سمع ما نحو ربما ضربه
ليس صحيحا دون جبري قطعة نحلا فيكون ما زائدة لقوله تعالى فبما رحمة من الله

ويستعمل من بكموته اى ما معناها اى معنى رب نحو ربما افعل حال
اذ ندر ما افعل واتى بما لما تقدم الكلام عليه على ان ما نكرة
والبيت لابى حية النميرى وانما ربما يضرب على اللسان الى آخره جملة
منصوبة المحل صفة لنكرة ويضم اى رب يعد الواو وكسرها والعمل بهما دون الواو
خلافا للكوفيين فانهم يقولون الواو عملت رب لنيابتها عنها كرب عدا واو القسم
الحرلنيابتها عن الباء ايضا لو كانت عاطفة كما زعم البصريون لاذى الى وجود
معطوف من غير معطوف عليه لانها تكون فى اول الكلام وجه البصريين ان الواو
حرف العطف فلا تعمل عمل العامل لانها غير مختصة بل احد القبيلين واما واو القسم
فانما عملت بدل الباء ولذلك يدخل عليها حرف العطف كما يدخل على الباء فيقال و
والله وفوالله ولا اومن ولا عود وضعيف ايضا واو رب ويحكى الاضمار صراحة اى
اضمار رب بعد الفا نحو فلا اى مرا لفتيين نملك حبلى وما بعده تقرير فطو
موضع فالهتهما عن ذى تمام محول اى فرب منزل ذى تمام اى اكمل مسكن ودونك
اى وقد يحكى ايضا رب بعد بل نحو بل بلد ذى صعدة اصبا الملد المقازة والصعد
جمع صعود وهو المرتفع من الارض خلاف هبوط والاصباب جمع صبب وهو
ما انحدر من الارض وهو بمعنى الهبوط اى رب مفازة ذات ارتفاع وانحدار
وعند الجشمى هى اى رب اسم لانشاء الازم حرف الجر معها وهى للعدة وانكر بهما
تقابل كم الخبرية اختلف فى رب فالبصريون على انها حرف جر والكوفيون وابن
على انها اسم وحجة البصريين انها لو كانت اسما لافتقرت الى الجر الاخر بعدها والظاهر
ان العمل للفعل بعدها لكنه لا يصلح للعمل فيها لكونه مجرورا بها والجر والعمل فى
الحار واحد فى الكتاب لمذهب الاخفش بوجهين احدهما انها لو كانت حرف جر
لكانت للتعدية كسائر حروف الجر لكن اللازم مسف وفيه نظر واما اولا فان
حروف الجر لستكلها بعدية واما ثانيا فلان انشاء اللازم ممنوع لانه وقد ذكر
ان رب هى المسلطة للفعل على الاسم بعدها والمعنى للمتعدية لا لهذا والثانى انها
فى مقابلة كم الخبرية اذ رب للتقليل وكم للتكثير وكم الخبرية اسم وكذا فى التكثير
مقابلة ويستعمل اى رب للتكثير بحسب قلة على الصحيح حتى صار كانها حقيقة فى

فى التكثير وكان للتشبيه نحو الذى كرمد عجوا والدى كان كونه المثال الاول مبينين
للمقصود ولكونه صلة الذى وصلة الموصول لابد وان يكون جملة بجعله حرف
جر نحو الذى فى الدار اذ لو كان اسما لكان مفردا فلا تقع صلة الذى الا
بحذف صدر صلته ليس لواسع كسير فجعله حرف جر ادخى واما المثال الثانى فلا
تتعين ان قد يكون الكاف حرف جر وقد يكون اسما اى الذى كان مثل زيد عمرو فلعلم
مثل مسالتين منهما على ان كاف التشبيه قد يتعين لكونه حرف جر وقد لا يتعين
ويستعمل للعوض فى الوقوع نحو لما حضر زيد قام عمرو اى لحضور زيد قام فى الوقوع فهما متشابهان
فى المقارنة فى الوقوع وقيل انها فى قوله تعالى كما ارسلنا صفة اى لعل شانه انه ليس
الكاف فيه للقران فى الوقوع لان الرسل وافقوا الوالدين وبعثة لهما مطلوب
وقوعها لانها مذكورة بصيغة الامر فى ذى ارحمهما فالكاف ليس للمقارنة فى
الوقوع بل لتاكيد وجود الرحمة اى اوجد رحمتهما ايجادا موكدا محققا كما اوجد
الولدان ترشيحا لايجاد محققا موجودا فى الزمان الماضى ويكون كما بمعنى
نحو ليس كمثله شئ اذا المعنى ليس مثله شئ وقيل المثل صلة يعنى ان الكاف
ليست حرفا بل المثل زايد اذ يعاد مثل الامر بفعل كذا والمراد ان المراد الكمثل
كذا ليس لعرض ان مثل الامر مثل ويختص الا بكون واحد منهما اى الكاف
اصله اى من الكاف والمثل صلة وسوق الكلام ليفيد المثل على طريق الكناية
اذ يقال مسلك الاحمق وصم يريدون به النحل عن ذا به ونفوا النحل عن مثله قصدا
الى المبالغة وسلوكا للطريق الكناية لانه اذا نفى عن من يسد مسده فقد نفى عنه
نظره نحو لك العرب العرب لاصفد الذم اى لا بقصها فانه ابلغ من قولك انت
لا تصفد فاذا كان من مادة الكناية نظم فى سلكه قوله ليس كالله شئ وبين
قوله ليس كمثله شئ الا ما تفطيه الكناية من فايدتها وكانهما عبارتان متفقتان
على معنى واحد وهو نفى المماثلة عنه تعالى هذا ما اسار الله صاحب الكشاف
وفى الجر اى ويكون زايدة فى الجر نحو فصيروا مثل العصف ماكول اى
صيروا مشبهين وزن زرع اكلته الدواب بالتة وفى المرفوع نحو عندى كذا
درهما عند بعضهم يعنى ان بعضهم يقولون ان الكاف زايدة والتقدير عندى ذا

اى عندى هذا وصوته قمر بقوله درهما ولمن ناكر هذا زيدا له اى لا يعنى حمله على زيادة
بل يجوز ان يراد عندى مثل هذا ثم مرة يقوله درهما ويكون ذا اسما تاتى لاى شئ اى
عندى مثل هذا الشئ وقد يكون اسما نحو بصهكن عن كذا بمعنى اسكت عن
بمعنى البرد الذى يدوب للطائفة ومنهم الدابب ولا يدخل اى الكاف المضمر انا
للبرد ونحو وام اومال انها واخواتها او ما قبله وهو الحاج فان صغر منه سنتا او هريا
نحو ذيابات ثما لاوام اوعال كفها او ذئابا لم يعن عنهما ان تكلما نصف حمارا
قد هرت بانته من صايد رماها والسنن وهاب على طريقة واحدة الذمامان جبال
صغارا اى اذ قفها الحمار وجعلها فتاما جيئة منه والكذيب القريب ام اعال هذه
وهو عطف على الذمامان اى يجعل حمار الذمامان فى جانب سماله وام اوعال فى جانب
عينه كها اى كذمامان او قرا اى صغن اى تقرفن تلك تلك اى لحرف اى من عوارب
يحرف عنها ومحل الاستشهاد قوله كها اذ دخل الكاف على المضمر ويتصل بها اى با
الكاف ما كانه لقوله تعالى لجعل لنا الها كما لهم الهة وعلى استعلا نحو ارقن عليه
اى اطلعت وعلم دن ولا ول مثال للاستعلا الحسنا والثانى للاستعلا المعنوى ويكون
اسما فى نحو عدت بن عليه اى من وقته وقد مضى كلمت مروحا وعن للبعد
والمحاون نحو رميت عن القوس وهذا الحد يث عن ذا ان وكذا اى الكون عن بعد مر بعد
فى لمستعلا عن طبر اى طبقا بعد طبق اى سد بعد سده ويكون اسما فى نحو من عن يمين الخط
او سماهيح وقال الاصمعى سماهيح حرف فى البحر وقيله اذا رسلى بن ذا راب المعوج
حرف علمها كل ريح سهوج اى سديد هو جاجات من جبال الموج من عن يمين الخط
اى سماهيح والخط يوضع بمجرى نشأ ليها الرماح الخطيه والهوجاء الريح التى
كلعلع الديوك وقد لا يبدو الغاية فى الزمان ولا يدخل المضمر وقد يكسر ميمها ومندذ فى
معناها الا ان المبرد دل عليها على عكس لجعل التوجيه قبل المبرد وان مند لا تبتدا الغايات
فى الزمان فمدخل المضمر قياسا على من فانه لابتداء الغايات فى المكان ووجه الرد
المشهور انه لم يوجد لضمائر الى المضمر فى كلام الفصحاء ومجرد القياس لا يكفى
ما لم يعضد استعمال الفصحاء وظاهر اللفظ ان المبرد يقول فى مذ ومند
ويمكن ان يفرق بينهما بان مذ وعلى فى الاسمية ليصح فيه حذف النون لان اصله

اصله مندو لذلك يصغر هذا اسما على مينذ ومند لما لم تصرف فيه بقى على جموده
وكان اشبه بالحرف وصوتى دلالكم حكم باضافة مند الى المضمر دون مذ هذا
غاية ما تعسف فى تقرير قول المبرد ويكونان اى مذ ومند اسمين بمعنى الاول
المدة بليهما المعهود المعرفة لتقدير وقوعه فى جواب متى لانه لما متى خرجت
يقول مند يوم السبت اى اول مدة الخروج يوم السبت فاذا لم يكن معهودا
او لم يكن معرفة لم تتعين المبتدا مع انه المطلوب فى جواب متى وبمعنى لجميعها
اى جميع المدة بليهما النكرة الدالة بالعدد لتقدير وقوعه فانه اذا قيل لم مدة
لم يلقى زيدا فقيل فى جوابه مذ يومان اى جميع مدة انتفى فيها الرؤية يومان
والمقصود ههنا هو العدد فلا اشتراط فيه التعريف بخلاف قوله قلته اى
جاز ان يليهما على هذا التقدير النكرة بخلاف الوجه الاول فانه لا يجوز ان
يليهما النكرة بليهما المصدر نحو ما رايته مند سفره او مذ سفره والفعل نحو ما
رايته مند سافى وان نحو مند رتبة مضاف على اى اسافى
قول بعد وهو ان ما بعد مذ ومند فاعل فعل محذوف معناه من اذ واذا
قلت ما رايته مذ ومند سافى معناه من اذ سافى واذا قلت ما رايته مند
يوم الجمعة او من ليلة فتقديره من اذ مضى يوم الجمعة او من اذ مضى يومان فعلى هذا
الحاجة الى تقدير الزمان مضاف لان اذ دال على الزمان ويكونان مبتدا ان
ما بعدهما خبرهما اى اذا قدر زمان مضاف ويكون حينئذ مبتدا من ما بعدهما خبرهما
ولو لم تقدر الزمان لم يصح كونهما مبتدا لان اذ لو لم تقدر لكان السفر مثلا خبرا
عن نفس الزمان لو قلت ما رايته مند سافى اذا لا مستقيم فتلك اول المدة سفره
بل لا بد من تقدير زمان مضاف اى زمان سفره وقد اختلف فى اعرابه فجمهور
البصريين على انهما مبتدا ان ما بعدهما خبرهما فمعنى ما رايته مند يوم الجمعة
اول المدة يوم الجمعة وكذا منه معناه جميع المدة يومان وذهب بعض البصريين
ومنهم الرياشى الى ان ما بعدهما هو المبتدا وما خبران مقدمان لان المعنى
بينى وبين لقاء الرؤية يومان وريف هذا يكون المبتدا نكرة من غير مصحح لان
مند ومند اسما الزمان الظرفان ليكون تقديمها مصححا وذلك لا يتعلقان

محذوف والاتحاد بهما اى لاتحاد مذ ومد بما قبلهما المغنى لاتحادهما العاطف
بخلاف ما يغيران به هذا لاسارة الى سؤال وجواب ما السؤال وهو ان مذ و
منذ عند مذهب البصريين مبتدا بما بعده خبره وحينئذ يكون جملة مستقلة
واذا كانت مستقلة كان مطيه لجواز عطف هذه الجملة قبلها وهى ما رأيته فيما
ما رأيته ومذ ومنذ ان كما تتحد العاطف من قولك ما رأيته ومن لجملة هى تفسيره
لمذ ومنذ وهو اول المدة يومان او جمع المدة يومان فيقال ما رأيته واول
المدة يوم لجمعة او وجمع المدة يومان فلجواب بان شرط دخول العاطف ان لا يكون
الجملتان متحدتين المعنى فان اتحادهما منع تحلل العطف ومذ ومنذ مع خبرهما
ممتنعان مما قبلهما اذ لا يقال انتدا مذ ومنذ ان لا بعد تقدم نحو قولك ما رأيته
بخلاف تفسيرهما فانه جملة مستقلة بنفسه لا موقف على تقدم جملة عليه و
انما قال المعنى لان مذ ومنذ بسيطان ومتعلقان بما قبلهما حتى يكونا متحدين
لفظا ومعنى بل هى جملة مستقلة ولكنها متحدة بما قبلها معنى بعد سرح هذا
اللفظ وفيه ادنى حزازة لان نعرفها اما ان شرطه تقدم فعل يكون هذا
مبتدأه او لا يشترط فان شرطه لم يكن التفسير ايضا مستقلا وان لم يشترط لم
يكن الفعل الذى جعل هذا مبتدأه اذ قولك ما رأيته بعد لا يعلم انه من غير تقدم
ذكر ان اول المدة لانتفاء الرؤية او لانتهاء هذا المصرف واخرها وحاشا للتنزيه
ويكون فعلا عند المبرد مذهب البصريين انه حرف جر لانه روى الجر بعده قال الشاعر
حاشا لى ثوبان انا ثوبان ليس بكمه قذم ولانها لو كانت فعلا لدخل عليها
اما المصدرية تيا ساغ حلا وعدا وذهب المبرد الى انها قد تكون حرف جر كما قال
البصريون وقد تكون فعلا ينتصب ما بعده كما قاله الكوفيون لانها تنصرف منها
فعال وما اطلعنى من الاعوام من احد ولى لام الجر تتعلق به كقوله فعال حاشى لله حرف
جر لا تتعلق الحرف ولانه نصب بهما كما جاء اللهم اغفر لى ولمن سمع حاشى الشيطان
ننصب قوله وكون فعلا المراد انه قد يكون فعلا وقد يكون حرفا ايضا وهو مذهب
المبرد وعدا وخلا للاستثناء وما بعدها اى ما بعد او ما بعد حاشا وعدا وخلا
منصوب اذا كانت اى الثلثة اى الملفوظة افعالا وتقدم اى فى

فى الاستثناء انه اذا قال جاء القوم عدا او خلا او حاشا زيدا فمعناه جاء بعضهم
دون زيد وجاز حذف حرف الجر مع ان واسم ان مضطران بصلتهما فكانا مظنة للتخفيف
ومحلهما اى ومحل ان وان مع ما فى خبرها النصب عند سيبويه لانه اذا ارتفع الحافض
ينصب ما بعده كما فى نحو ولختار موسى قومه اى من قومه وجرا اى ومحلهما جر عند
الخليل كما فى قول رؤبة خير يمر بك من قال كيف اصبحت اى بخير مجرور فالجار والمجرور
فى محل نصب على الحالية من انواع العامل الناصب للاسم منها حروف النداء فمن جعل الحروف
وان حروف النداء تنصب بنفسهم عند بعضهم وعندهم ان حروف النداء اسماء
الافعال تنصب ما بعدها مفعولا به زيدا ورويد زيدا والمحققون على ان المنادى
منصوب بفعل لازم اضماره والدليل عليه وجهان احدهما انها لو كانت اسماء افعال
لكان لها موضع كما فى رويد وكوه وليس مرفوع مظهرا فلا بد من ضمير وحينئذ
اما ان يكون ذلك الضمير للمتكلم او المخاطب او الغائب لا جائز ان يكون لغائب اذ لم
يتقدم عليه ذكر ولان المعنى ليس على ان الداعى غائب ولا جائز ان يكون للمخاطب
اذ ليس المعنى ان المخاطب هو الداعى هكذا ذكروه وفيه نظر لان بعض
الافعال فيه ضمير مرفوع للمتكلم كما فى معنى انصر او بحرث واوه معنى الوصل ولو
جعلت والدك فى انى اسماء الافعال ليس فيها اول من حرفى والهمزة من حروف النداء
وهو حرف واحد واذا بطل كون الهمزة اسم فعل بطل كون البواقى ايضا اسماء افعال
اذ الباقى بالعرف وهى اى وحروف النداء كلها فى الحاضر الغافل فانه فى حكم البعيد
مجازا ان يخاطب بنبها على منزله الغفلة منزله الغائب البعيد ويجعل ان
يدعى باحرى محراه قولهم بالله فانه اقرب من كل قريب لكن المنادى والداعى لما
رأى نفسه بعيدة عن حضرة تعالى باداة البعيد هضما لنفسه واستقصارا
لها واى والهمزة للقريب والبعيد خاصة نحو اعبد الله لان التقدير ابدت
عبد الله ومنها اى ومن المناصبة للاسم الاخ من يجعل النصب بها فى الاستثناء فان بعضهم
قال اذا قلنا جاء القوم الا زيدا فالناصب حرف الاستثناء لانه بمعنى استثنى و
الصحيح اما اى ان المنصوب بالفعل او ما تضمن معناه اى معنى الفعل كما سماء الفاعل
وسائر المستثنيات منها اى فى حروف الاستثناء بتوسطها اى بتوسط حروف

الاستثناء وبعض جعلها اى حروف الاستثناء عاملة بمنزلة غير ونحوها من الالفاظ كما اى حيث
لم تتقدم فعل والا ما يتضمن معناه بكون العامل الحرف يذكر فى المسائل الست الخبرية
من نحو شئ الا واحدا او ما الا اشياء فعادات لما اشتركا مستثنى يعنى ان هذه الكلمة
لم يوجد قبل الاستثناء فعل ولا ما يجرى مجراه ليكون عاملا فيما بعد الا الفعل الا يجيء
العامله والا ولى ان يعم انتقص بالنفى الخطاب اى سى ينقص منه اثنان واحدا كما
لو قلت ما يستثنى منه واحدا ويعنى فى المسائل الست الاصول الستة فى علم الجبر و
المقابلة وهى حر يربعدل عدد اموال يعدل عددا مال يعدل جذور اموال وخذور
يعدل عدد احذور وعدد يعدل اموالا وعدد يعدل جذورا والمسئلة الاولى يسمى
مفردة والاخيرة تسمى مركبة وكذا فى المنقطع اى كذا العامل حرف الاستثناء
فى المنقطع نحو ما جاءنى احد الا حمارا اى دع حمارا هذا مذهب بعضهم والاكثرون على انها
اى على ان الا هناك اى فى المنقطع فى معنى لكن والا بد من تقدير فعل فى التقدير فى
المثال لكن حمارا حاصل منه اى من الحروف العامله الواو بمعنى مع نحو مالك وعمرا
بمعنى مع وقد مر ذكر الاختلاف فى اول باب العوامل وجمهور البصريين ان الناصب
له الفعل المتقدم بتوسط الواو والثالث من انواع العوامل الناصبة للفعل
المضارع وهى ان للاستقبال نحو اريد ان اقوم وانما عملت النصب لمشابهتها ان المفتوحة
المسبوقة لفظا ولان الجملة تقع بعدها مفرد كقولك عجبت من ان ضربت زيدا اى عجبت
من ضرب زيد كما ان ما بعد المسبوقة تؤول بالمفرد واما اخواتها فقد حملت عليها
فى العمل لانها للاستقبال والتى تقع بعد العلم هى المخففة من الثقيلة مثل علمت ان
سيقوم والا يقوم والتقدير انه سيقوم وانه لا يقوم اذا امكن ان تكون ناصبة لانه
لا يجتمع على الفعل حرفا الاستقبال فنعين ان تكون مخففة من الثقيلة وكذا التى
يدخل الماضى نحو عجبت من ان قام زيد اى تقدير من انه قام زيد اذا امكن ان
تكون ناصبة لان الفعل ليس مضارعا والتى تقع بعد الظن نحو ظننت ان نقوم
فيها الوجهين احدهما ان تكون ناصبة والثانى ان تكون مخففة من الثقيلة و
الفعل بعده مرفوع حينئذ والتقدير ظننت انه يقوم وكلاهما اى الناصبة
والمخففة مصدرية لان كل واحد منهما مقدر بمصدر والتى تقع بعد غير العلم والظن

والظن ناصبة لانه لا مانع لعملها بغير المخففة واما الظن فلما كان اعتقادا راجحا
يحتمل النقيض فمن حيث الرجحان ساواه العلم بجواز ان تكون ان بعده مخففة ومن حيث
احتمال النقيض خالف العلم ما لحق سائر الافعال التى تقع بعدها الناصبة منعا
فلذلك جاز بعد الظن الوجه والتى بمعنى الا هى التى تقع بعد ما ولن ولا النافيات
لن نعتد الا الناكيد ولا الناكيد عما نقل عن بعضهم والمسائل سبع الى هذا لانه يفيد
نحو ما ولن ابرح الارض حتى ياذن لى ابى وما والناكيد ولا استبعد ان يكون لما يفيد
ان حتى بعده وهى او كمن لا فان الاول عن النفى اصل الفعل نحو لا اقوم
واذا ارادت المبالغة وناكيد نفى العليم قلت لن اقوم وما اقوم مستقبلا ومن استقرا
كلام العرب ولن عند الخليل اصله لا ان حذفت الهمزة وسكنت الالف للالتقاء
مع النون الساكنة فصارت لن عند سيبويه حرف منصوب برأسه وضعف قول الخليل
بانهم يقولون زيدا لن اضرب ولو كان اصله لا ان لم يجز تقديم ما اخر عليه
والذى لا يقولون زيدا ان اضرب خلافا لك واجيب عنه بانه ورد على حكم الاكثر معتبرا
لما قبله وقيل ان النون ان مبدلة من الالف والاصل لا وهو ضعيف ايضا لفوات
معنى الناكيد عنه واذن جواب وجزاء هذا وضعه اهل النحو وان انا اكرمك اذن
اكرمك منه جواب لقوله وجزاء على قوله وانما يعمل النصب اذا كان ما بعدها مقرونا بها
ومستقبلا نحو اذن اكرمك لمن قال انك ولو قلت اما اذن اكرمك بالرفع
وان ملت اذن انك افاضل كاذبا لمن تخدمك والا لغا رد
اما ان اذن اكرمك فلان ما بعد اذن ليس مفرغا عامل هو خبر المبتدا واما ان انى
اذن اكرمك فالعامله لان ما بعد اذن غير مفرغ لها اذ ضابط هو خبر الشرط ان افى
ولذلك وجب الجزم واما اذن اظنك كاذبا فالالغاء لان استقبال فيما بعد اذن
ان المعنى اظنك الآن كاذبا لا ساظنك كاذبا فقوله مفرغا معناه معنى قولهم لا تكونوا
ما بعد اذن معمولا على ما قبلها وعبارته اوضح لانه ادخل على الجملة اذ لو كان
غير مفرغ لكان معمولا لعامل اخر ولوجه عاملان على معمول واحد وهو ممتنع الا
اذا اقتضا عملين مختلفين فشرط اعمال اذا ان يكون ما بعدها الناصب عمل عاملا
اخر فيه وهو معنى التفريغ وذلك هنا لان الاول لما كان الفعل بعد اذن معمولا العامل

معمولا لعامل معنوى وصلوا الابتدا والبدلية لما كان معمولا العامل لفظى وهو حرف الشرط
فان قلت فلم لا يكون من باب التنازع اذ توجه عليه معمول واحد عاملان مختلفان قلت
لان العامل الاول وصولا بدا او حرف الشرط اقوى من العامل الاخر وهو اذن لان
الابتدا يقتضى خبرا فلا يمكن الغاءه وكذا حرف الشرط يقتضى جزا فلا يمكن الغاؤه ايضا
بخلاف اذن فانه جاز الغاؤه كسرا وانما عدل المصنف عن عبارة القدما وهى ان
لا يكون معتمدا على ما قبله مع انه انما يلغى لانه قد توجد الاعتماد على ما قيل اذن
من غير ان يكون لما قبله عاملا فيه كما فى الواو والفا على ما سيأتى لانه اراد ذكر
وجوب الالغا لقوله فالغا اى فيجب الالغا وانما يجب الالغا اذا كان ما قبل اذن
عاملا فيه بعده واما ما وقع بعد الواو والفا فلا يجب فيه الالغا فلذلك جعله
قسما لما يجب فيه الالغا فقال واذا وقعت اى اذن بعد الواو والفا فالوجهان
اى يجوز الالغا ويجوز الاعمال اما الاعمال فلان اذن عامل لم عارضه عامل اخر
فيعمل عمله واما الالغا فلان التقدير فى قولك اذن اكرمك فاكرمك اذن واذا
دخل الواو على الفعل تفيد ان يجب نصبه اذا لم يقتض له وعلى الوجهين قرئ قوله
تعالى فاذن لا يلسوا خلفك الا قليلا باثبات النون وحذفها وجاز الفصل بينهما
اى فى اذن خلصة دون لن ولن وعن عمر ما نجد اذن فالله حبيبك بالنصب وانما
اختص اذن بجواز الفصل دون اخواتها لم لوجدانها مستعملة فى الكلام بخلاف
اذن ادجا الفاد هذا موضع يجوز الالغا استهلك فعامل الغلوب لانه نوع
تصرف فيها اذ خاف مقدمه ومتاخرة وملغاة ومعمله فقد لوحظ فيها التصرف
بخلاف سائر اخواتها ولذلك اغتفر فيها الفصل دون اخواتها واما اختص جواز الفصل
بالقسم نحو اذن والله اكرمك بالنصب وبما يجرى مجرى القسم كالدعا نحو اذن يحاذن يحسن
الله جزاك اكرمك بالنصب وتاكيد نحو انا اذن اكرمك لان هذه الاعتراضات تدل الكلام
فلا يبه الفصل بها فصلا وكى للتعليل نحو اسلمت كى ادخل الجنة والنصب بمثل لكى تسلم
الناس الى امرات المعيشة من بابها اى لكى تقطعا وفى غيره اى فى غير ما مدخل اللام عليها
كى نحو جئت كى اكرمنى جا ان يكون اى النصب بها اى لكى وباضمار ان مذهب
الجمهور ان كى مصدرية بمنزلة ان اذا دخلت عليها اللام لقوله تعالى لكيلا ما

ياسوا فقد يكون منزلة اللام وهى اذا لم تدخلها بل تنصب باضمار ان لانها لو كانت
حرف لما دخلها اللام ولما دخل دون على انها مصدرية منزلة ان مذهب الاخفش
ان النصب بعدها باضمار ان مطلقا وهو حرف ومذهب الكوفيين انها ناصبة
مطلقا من غير اضمار ان وما اضاره المصنف عن المذاهب الثلثة وخاذ
الاظهار اى اظهار ان نحو فى مثل كيما ان يجزد نقدها والبيت لجميل واول فعالت
لكل الناس اصبح ما نحال اكل لعيت ولم يجز من زيدا كى اضرب على تقدير قمت كى
اضرب زيدا ان كى مصدرية وان مقدرة بعدها ولا يجوز تقدم ما فى حيز ان عليه
لما لا يجوز ان زيدا ان كى يضرب على تقدير ان يضرب زيد اخلافا للكسائى وقوله
وشفاء عيل سائلى جابرا انى بسائلى مما يعضد مذهب اى مذهب الكسائى اذ التقدير
شفاء عيل سائلى جابرا مقدم ما فى خبر ان عليه والعرا يجعل المنصوب وهو جابرا لخلا
من الفع على ما حكاه ابن سلام هكذا ذكره وفيه نظر اما اولا فلانه تعلق ما بالقضة فان كان فى
اسم رجل فالحق ما ذكره الكسائى وان لم يكن اسم رجل جاز ان يكون فاعلا من الخبر
فالحق ما ذكره الفراء وان كان مجهول الحال يحتمل الوجهين فاما ذا سا فلان وصف
السفار بالخبر كانه اولى من وصفه بالنفى به فان النفى والعجز ليس سببا لخبر والصلاح بل
موجبا لاخلال والشفاء والخلاص عن الحى هو الخابر للاضلالى فلعل يا ويله ان
الى سبب السوال والحامل عليه والسوال سبب السفار والخبر فجاز ان يجعل النفى سائغا
اسنادا لابدا الى سبب السبب الرابع اى النوع الرابع من العوامل الخارجة له اى الفعل
وهى لم لعلب المضارع ماضيا معنى لم يضرب زيد نفى الضرب فى الزمان الماضى وما عملها
اى مثل لم ولم تختص بالاستقبال وجوازها اى لما يعارف لم فى امرين احدهما ان قولك
لم يضرب زيد يفيد نفى الضرب منه فى زمان من ازمنة الماضى فاذا قلت لما
يضرب فمعناه انه لم يوجد منه الضرب فى الزمان الماضى الى الآن اى استغراق
نفى الضرب فى جميع ازمنه الماضى ولم يوجد فى شئ منها اصلا والثانى انه يحذف
الفعل مع لما فانه اذا قيل اولم يزد ولن قمت ولما اى ولما تقم زيد بخلاف لم وكان
طول لفظ لما عوضا عن الحذوف بخلاف لم واللام للامر عطف على لم اى لام الامر ايضا
يجزم الفعل المضارع وجاز اضمارها اى اضمار اللام فى ضرورة الشعر نحو محمد نفد

سكن كزيد اى لفقد واخره اذا ما حذف من لفظه الاولا النحو من الجوازم
ايضا نحو لا يضرب وان الشرط والجزاء من الجوازم وقدم حكمها اى حكم لا وان
فى بان الفعل ومن سابقها اى ومن سابقها ان السرطية ان يلزم الفعل لفظا وتقديرا
فاللفظ كوان يزرنى اكرمنى فالتقدير كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
اى ان استجارك احد فاجره فاما يجزم ومعها اى مع ان الفعل من غير شرط التفسير و
نحو ان الفعل فى امر الناس به درعا وان صبرا يصبر اذ لم يذكر بعدها الفعل
لا لفظا ولا تقديرا اما لفظا فظاهر واما تقديرا فلانه لو اضمر لا مفسر له لم
يكن على تعيين الفعل دليل والفعل دره قال الاصمعى انما سميت بذلك لان اول
كانت تفعل اى تحبس غيرها والمعمول اذا عطف عليه درهم او دينار يصلح
صفة لا مرء درعا اذا لم يطعنه ولم تقع عليه واصل الذرع انما هو بسط اليد كانك
تريد ان تقول مددت يدى اليه فلم تناله وقتل فلان صبرا اى حبس على القتل حتى
قتل ومعنى المتن ما ان طولنا بالفعل وهو الدرة لا يصنع عنه ذرعا انطيق
اداءه وان جسنا للفضل فصاما وصبرا اى حبس انفسنا لذلك الصبر اى
لذلك الحبس للقتل اى صبر يقتل ونقيض منا ذكر البيت عا انه حذف الفعل
بعد ان من غير شرط التفسير وكان يحتمل ان يقال فى اصوالها طرف تضمن الفعل
اى ثبت فى اصوالنا فكانه قال ان ثبت لحقل ثبت فى اصوالنا فيكون الفعل
المقدر فى المصدر وهو ثبت مفسر الفعل المحذوف ويكون من باب ان بحر زيد
قام ولعله انما عدل عنه لان حرف الشرط يقتضى فعلا صريحا لا صمنا زيدان فى
الدار على تقدير زيد ان ثبت فى الدار فالظرف وان تضمن الفعل لكن الفعل فيه
غير صريح ولفظ الفعل شرط صريحا وان شئنا عطفنا على قوله ان يلزم اى و
من سابقها ان يلزم الفعل ومن سابقها ايضا ان التى مما فى جزمها لا يتقدمها كالاستفهام
فلا تقول زيدا ان تضرب اضرب كما لا تقول زيدا اضرب بمعنى اضرب زيدا لان
لما صدر الكلام ولاى ولامتناع التقدم ما فى جزاء الشرط عليه مثل ان اسكن ان يأتنى
ان الجزاء المحذوف وما تقدم كلام وارد على سبل الاخبار لا لا اى وان لم يكن
اخبارا بل كان جزاء يلزم الجزم لان فعل الشرط والجزاء مضارعان فايلا ان الجزم اللفظى

اللفظى ودخول الفا عطف على قوله الجزم اى وان لم يكن اخبارا بل كان جزاء يلزم الجزم و
يلزم دخول الفا اى فى الجملة الاسمية ونحوها مما يلزم فيها الفا اذا وقعت
جزاء فكان ينبغى ان لا يجوز حينئذ اشتراط من غير فاء وجواز عطف على دخول اى
ان لم يكن المقدم جزاء بل كان جزاء يلزم الجزم ودخول الفا ويلزم جواز عدما
ان يضرب زيدا اضرب على ان يضمر المفعول اضرب مقدما لان المفعول يقع
حيث يقع العامل والمقدر فى حواز تقدم نفس الجزاء فكذا ما فى حيزه وهو ممتنع
وجواز اى ويلزم جواز اضرب غلامه ان يضرب زيدا لان الضمير فى غلام راجع الى زيد
وهو ان كان ضمير الفظا مقدم معنى لان السرط مقدم فى الرتبة والجزاء ضمير
فهو نحو ضرب غلامه زيدا وان كان فى حكم المعلق فى الحكام هذا كانه جواب عن سؤال
مقدر وهو ان لعامل ان يقول ان كان المقدم كلاما ولدعاء سبيل الاخبار
وليس خبر الشرط بل الجزاء مقدرا بعد الشرط فاذا قال انت طالق ان دخلت فكان
ينبغى ان يقع حكم ما يوقع الطلاق لان ذكره جزاء من غير تعليق فيه فكانه قال
ابتداء سبيل الاخبار والجزم اشتراط فيه والجواب ان دخل الدار فانت طالق
ولو صرح به هكذا لكان حكمه ان يؤخذ بالجزم الاول بالتعليق الثانى وان كان الجواب
رجعيته فاجاب عنه بان مقتضى القياس ذلك لكن العلماء اعطوه حكم المعلق ولم يحكموا
بوقوع الطلاق عليه جريا على ما عرف من استعمال ان الاولى ليس كلاما حقيقيا مستقلا
بنفسه بل صورة ذلك على الجزاء المحذوف فكانه جزاء فى الحكم وان لم يكن جزاء فى اللفظ والسؤال
فى غاية القوة والتخلص عنه عسير ولو جعلت زيدا فى نحو اضرب اضرب بحرها اى بالفعل ينصب
لان معمول فعل الشرط والجزاء لا يتقدمها فكما لا يتقدم نفس فعل الشرط والجزاء عليه
لا يتقدم معمولهما ايضا عليه لان المعمول يقع حيث يقع العامل والكسائى
يجزم نصبه بالفعل الاول وهو الشرط كما جوز تقدم معمول الثانية عليها
على ما مر فى نحو زيدا ان يضرب اضرب بجزمه اى الكسائى والفراء نصبه بالفعل
الثانى وهو فعل الجزاء لتزاحم الرفع والتقدم اى تقدم كان فعل الجزاء
مقدم مرفوع كانه قيل اضرب زيدا ان تضرب وهذا التقدير فاسد
لان عدم المانع فيه والكلام فيما اذا كان موجودا ويوضح هذا الباب

لجاز تقدم الخبر ماله صدر الكلام عليه فيقال زيدا انصف لان التقدير
انصرب زيدا فشاده اصح ولو قلت ان زيدا الضرب انك فلا اتفاق في جوازه
اذ لم تقدم على احرف الشرط بل على فعل الشرط الا ان النصب بلم عند الصحابنا في
ما بعده عند الكوفيين يعني ان جواز متفق عليه لكن عند
البصريين نصب زيدا بفعل مضمر الفسر الظاهر اي ان يضرب زيدا يضرب
لان الحرف الشرط شرطه ان يلي الفعل لفظا او تقديرا ولم يله لفظا فلتقدير
الفعل تحت يله واما الكوفيون يجوزون نصبه بالفعل بعده لانه غير
مستقل عنه لضميره فجاز نصبه به نحو زيدا ضربت والفعل ان ياخر
لفظا تقدم تقديرا اقتضى حرف الشرط من حيث التقدير وكذا اذا دخلت
ان ما تنى زيدا الطرب بالجزم عندنا لان زيدا مفعول اضرب مقدما عليه حاضر في صوت
صوت الجزا وهو مضارع فتجب الجزم والكوفيون الواجزم الثاني لان الجزا بعد
عن حرف الشرط بحلال اسم بينهما وهو زيدا واذا بعد عن حرف الشرط لم يؤثر
فيه وجواب ان زيدا معمول اضرب فالفعل مقدما نيته واذا تقدم
يجب رفعه ولو كان هذا البعد طارئا من ياتي حرف الشرط فاصل وهو زيدا
والكسائي يحركه اذا فرق بينهما بظرف نحو البارحة زيدا ضربت يعني ان الكسائي
يقول ان وقع الفاصل بين فعل الشرط والجزا ظرفا نحو ما متعلقا بالذي في
هو الجزا فالجزا مجزوم لان الظرف اللغو كالمعدوم كما مثل به فان اليك
متعلق بما قصد وهو ظرف لغو بخلاف ما اذا تخلل بينهما اسم نحو زيدا فانه لا
يجوز نحو ان ياتني زيدا اضرب وان كان الفصل من سبب الاول ظرفا او غيره فما
لجزم وفاما يعني ان وقع الفعل بين فعل الشرط والجزا بما هو متعلق فالاو
وهو الشرط سواء كان ظرفا نحو ان ياتني يوم الجمعة آتك او غير ظرف نحو ان
يضرب زيدا اضرب والجزم واجب لاتفاق بين الجميع لانه اذا كان متعلقا
بالشرط فلم يكن فاصلا لان الشرط انما يمنع ما تعلق به فلا فصل في الحقيقة
الخامس اي النوع الخامس من العوامل ما تنصب بسم نوع وهو سبعة سنة منها
المشبهة بالفعل ووجه شبهها بالفعل انها مفتوحة الاخر الفعل الماضي في

وانما يقتضي الاسم ويلزمه كما ان الفعل يقتضي الاسم واتصال نون الوقاية
بها كما يتصل بالفعل الماضي وهي ان المكسورة لتوكيد مضمون الجملة وان المفتوحة
وفي نفس وعلم عن تقلب الجملة عينا وقولك ان بالفتح مبتدا خبره مثلها
اي مثل ان في الدار مضمون الجملة مع قلب مضمون الجملة الى المفرد ما هو في حكم المفرد
وهو الحاصل من اضافة مصدر مشتق من معنى خبر الجملة وصفة اذا كان وصفا
انما قال الى معنى ما هو في حكم المفرد ولم يقل مع قلب مضمون الجملة الى مفرد
لان المضمون وهو المعنى يقلب الى المعنى لا الى اللفظ وقوله اي معنى ما هو في
حكم المفرد انما يحصل من مصدر المشتق من معنى خبر الجملة مضافا الى الاسم
الجملة وهو زيد في نحو المعنى ان زيدا ضرب زيدا اي المعنى ضرب زيد ثابت المفرد
هو الحاصل من اضافة المصدر المشتق من معنى ضرب الذي هو خبر الجملة
الى اسم الجملة وقد يحصل من اضافة مصدر مشتق من معنى وصف خبر الجملة
نحو ذلك بانهم قوم لا فقهون اي بانتفاء فقههم لان قوم خبر هو والمقصود
هو وصفه فانتفاء الفقه مصدر مشتق من صفة القوم مضاف الى اسم
الجملة وقوله الى اسمها متعلق بالاضافة والضمير المضاف اليه يرجع الى الجملة
اي الى اسم الجملة معنى الى الاسم الحاصل في الجملة ولهذا اي ولكون المكسورة تمفيده
لمضمون الجملة والمفتوحة معه لمضمونها لكثر في مطان الحكم كالمبتدا
نحو قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي وما بعد القول اي في جميع مقاولة
فعلا نحو قلت انك قائم واسم فاعل نحو انا قايل انك قائم او اسم مفعول نحو زيد
مقول له انه مكرم ومن مطان الحكم كونها صلة الموصول وجواب القسم وبعد
حتى الابتدائية ويصح في مكان المفردات او ما يجري مجراها اي مجرى المفردات فان كان
مما يستعمل فيه الجملة لفظا جوازا او لزوما او بفتح حيث كان موضع المفرد
كالفاعل نحو اعجبني انك منطلق وما يجري مجرى المفرد نحو ظننت ان زيدا قايم
لانه لما نصبهما مفعولا نزلهما منزلة المفرد اي بفتح في موضع المفرد وان كان مما
يستعمل فيه الجملة لفظا الا جوازا نحو عجبت من ذلك اي زيد خارج فانه موقع المفرد
لانه مضاف اليه اي من وقوع خروجه فان كان يجوز ان يستعمل فيه الجملة ايضا

وتقال عجبت من وقت خروج زيد ان ظرف الزمان قد يضاف الى الجملة اولزوما نحو
اجلس حيث ان زيدا جالس فانه وضع المفرد لانه مضاف اليه ايضا لكن في
حيز استعمال الجملة فنقدر ان حيث لا يضاف الا الى الجملة لفظا فالحاصل انما يقبح
لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا او ان وقع في الاستعمال الجملة اما
جوازا او وجوبا لمكان الفاعل مثال مطابق المفردات نحو اعجبني امر مطابق
والمفعول اي وكالمفعول خارج باب علمت نحو كرهت امر مطابق والمبتدا اي و
كالمبتدا نحو عندي امر مطابق والمجرور اي وكالمجرور نحو عجبت من امر مطابق
اي من انطلاق امر وقبح في باب علمت بدون اللام على حذف احد المفعولين هذا على
مذهب الاخفش فانه يجعل ان وما في حيزه في موضع المفعول الاول ويجعل
المفعول الثاني محذوفا والتقدير في ظننت ان زيدا قائم ظننت قيام زيد
حاصلا فلا بد من فتحها لانه في موضع المفرد وهو المفعول الاول وتكسر اي ان
معها اي مع اللام تعلقها نحو علمت ان زيدا لعالم اذ اللام لا تكون الا في خبر المكسورة
وهي ان مفعول علمت لفظا لما شاكل حرى مجرى المفرد بدليل ما ممنوع عن
العمل فيه لفظا لانما حملته فتحتها الكسر على ما مر في افعال القلوب ولخواز
الفتح والكسر يجب اعتبار الجملة والمفرد لما في عن مواضع وخوف كسر اني مواضع
وجوب فتحها سرع فيما يجوز فيه الكسر والفتح لانه يجوز فيه تقدير الجملة ويجوز
فيه تقدير المفرد كما بعد اذا المفاجاة نحو قول الفرزدق وكنت اذا زيدا
كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فيجوز ان يكون مفتوحة بان
يقدر ما بعد اذا مفردا وهو المبتدا فقط اي فاذا العبودية ويقدر الخبر
بعد محذوفا اي حاصله ويجوز ان يكون مكسورة بان تقدر ما بعد اذا جملة
وقد وقعت موقع الجملة باسرها والتقدير فاذا هو عبد وكما في قولهم
اول ما اقول الى احمد الله على معنى اول معمول فيكون مفتوحة لانها واقعة موقع رحمه
الجزء وهو حمد الله او اقول لربي احمد الله على ان اول مبتدا وخبره وهو الى رحمة
الله كما تقول زيدا انه منطلق لانه في موقع الجملة وهو زيد هو منطلق لا على حذف
الجار مع الكسر لفساد المعنى هذا اسائة الى الاعتراض الذي ذكره الشيخ ابن الحاجب

رحمه الله على ما ذهب اليه ابو علي وهو ان الخبر محذوف وان مع خبره مفعول
المفعول الفعل اي اول قولي اي احمد الله مات واعترض عليه السيد فقال ما
معناه ان المحكي بعد القول هو عين المقول فلو قلت اعجبني قول زيد ان عمرا منطلق
فالذي اعجبك هو نفس القول الذي هو ان عمرا منطلق قلت وهو من باب قول النحويين
وانما تضاف الى ما هو بعضه فالتقدير اول اجزاء احمد الله مات وارد بهذا القول
باعتبار حروف الهمزة وباعتبار الكلمات ان والاخبار بما الموجود عن الهمزة او عن
ان فاسد عرفا مقصودان اول مضاف الى قول متعددة منها اي احمد الله في
منها غرضهم الاخبار بالموت عما هو اول اقواله وهو قولي احمد الله والحاجة الى خبر محذوف
اي اول الحمد الذي تكلمت بما هيئ بالجملة ونظيرها ذكره قوله عليه السلام افضل
ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وفي المسئلة قول ثالث يحكى عن الملك عضد
الدوله سالم عن الاعتراض وهو ان التقدير اول ما اقول قولي اي احمد الله فيكون
اي محكي الخبر وهو قولي محذوف الخبر فقدم على معموله فانما مقامه ولكون المكسورة
للمبتدا جاز في المعطوف على اسمه بعد مضي الجملة فكذا في الصفة عند الجاح
الرفع على الموضع والجر حملا اي حمل مضي الجملة خلافا للمبرد والكسائي لما ذكر ان
المكسورة مقررة لمضمون الجملة وهي المبتدا والخبر وهي معنى قوله للابد افي عليه
مسئلتان احديهما انه يجوز الرفع في الرفع والمعطوف على اسم ان لكن بعد مضي
نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع لان المكسورة لما لم تغير معنى الابد اكانت الجملة الاولى
كانها مبتدا وخبر فنحو عطف المرفوع على اسم المكسورة كما يجوز رفع المعطوف
على المبتدا نحو زيد قائم وعمرو وانما جاز هذا في المكسورة ولا يجوز على محل الاسم
في ليت ولعل وكان لانها لم تغير معنى الابد وجعل الكلام شبيها ومعنيا ونوجبا
وبطل معنى الابد الذي كان مما دخل بخلاف المكسورة وانما يقدر الابتدا
ولو كرر قوله بعد مضي الجملة اسائة الى مذهب المفردين وصولته انما يجوز العطف
على اسم المكسورة بعد مضي الجملة واما الكوفيون فيجوزون العطف عملة مضت
الجملة ولم يمض جمهور البصريين انه لو عطف قبل مضي الجملة وقبل ان زيدا وعمرو
ذاهبان اذي الى ان يعمل عاملان مختلفان في معمول واحد ان خبر ان معمول

لان وارتفاع عمرو على انه معطوف على اسم ان على تقدير لكونها ان او على جعلها
مع معمولها كالمبتدا المجرد وخبر يجب ان يرتفع بما ان ترتفع به الاسم ومعمولا لابدا
فاذا اعملت وايمان وجعلته خبرا لها ادى الى ان يكون معمولا لان ومعمولا للابتدا
وهو باطل واعترض صاحب المغنى على هذا الدليل وقال هو غلط فى الرد لان
الكوفيين لا يقولون بان الابتدا عامل فى الخبر ولا يقولون ان لن يعمد فى الخبر
فكيف يكون مما لا يقولون بان الابتدا عامل فيه وفى هذا التغليط نظر وذلك ان
البصريين يقولون اما نسا بالدليل ان الابتدا هو العامل فى الخبر وبينا ايضا ان
ان عاملة فى الخبر بين فيقتضى لك الدليل ان يكون الخبر معمولا لان ومعمولا للابتدا
وهو قاعل لصاحب المغنى اما ان يسلم ذلك الدليل او يطعن فيه وان سلم لزم ما ذكرنا
وان طعن فيه كان حقه ان يذكر وجه الطعن ولا يخفى ما فيه له التغليط ويدى
البصريين ان مذهب الكوفيين باطل لما يلزم من مخالفة الدليل وليس مدعاهم ايجاب
يقولون ما يخالف مذهبهم حتى يقال هذا يلزمهم والله اعلم والمسئلة الدائرة المفرعة
على بقاء معنى الابتدا ان صفة اسم المكسورة يجوز الرفع فيها عند الزجاج بعد مضى
الجملة وعن الكوفيين جواز ذلك فى سائر التوابع حجة لجواز قوله تعالى حكاية ان ربى
بعد من يحيى غلام الغيوب بالرفع صفة لمحل اسم ان والقياس عن العطف على اسم
لانه يجوز الوصف على المحل ولا يجوز فصل مضى الجملة خلافا للمبرد والكسائى والجواب عن
الآية انه لا يتعين ان يكون خبرا بعد خبر او خبر مبتدا محذوف اى هو غلام الغيوب
او يكون بدلا من الضمير فى بعد او يكون فاعل بعد على حذف واسند به عن العايد الى اسم ان
لان غلام الغيوب يحيا به والجواب عن القياس على العطف ان الفارق وهو ان المعطوف
عند المعطوف عليه فلا يستنكر بقاء وصف فى الاعراب والصفة جيان عن الموصوف
فيبعد تغايرهما وهو ضعيف لان هذا التغاير لوجود اختلاف الاعراب لم يوجب
فى المعطوف فى التوافق فى الاعراب والجواب عن القياس على اسم ان الركيك يصير مهملة
بعض الكلمة فضعف عملها فكانه لم يعمل فى الخبر عملان وقوى محل الاسم بعد فلذلك
قوى معها الحمل على المحل مطلقا وقوله والصابئون على ان خبر المذكور وحده لان
مقدم على المعطوف تقديرا او على انه خبر الصابئون وخبر ان محذوف عند

قبله كما فى قوله بحتى بما عندنا وانت بما عندك راض والرأى مختلف مسكر بعضهم
على جواز العطف قبل مضى الخبر بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا و
الصابئون الآية فانه عطف الصابئون على محل اسم ان قبل مضى الخبر واجاب عنه نحاة
احدهما ان الصابئون ليس عطفا على اسم ان بل هو مبتدا وخبره محذوف دل عليه
خبر ان اى والصابئون كذلك والثانى ان المذكور خبر الصابئون وخبر ان محذوف
دل عليه خبر الصابئون عليه اى وعلى الوجه الثانى فقوله تعالى ان الله وملائكته
يصلون على النبى فيمن قرا اى برفع ملائكته فان الآية تحتمل على ان يصلون
خبر ملائكته وخبر الاول محذوف لدلالة تصلون عليه اى ان الله يصلى وملائكته
يصلون ولم يمكن فى الآية الحمل على ان المذكور خبر الاول لان يصلون للجمع فلذلك
قال وفيه اى وشعين الحمل على الوجه الثانى وقد تتوهم ان المفتوحة فى باب
علمت لها حكم المكسورة فى صحة العطف على المحل بقوله والا فاعلموا انا واثم نعاه
ما بقساق وليس بشئ اى بحجة لاحتمال ان يكون العطف باعتبار
الجمل لا باعتبار التشريك فى العامل وانه جايز فى الجميع اى فى المكسورة
وفى المفتوحة وفى غيرهما من سائر العوامل نقل عن سيبويه جواز العطف على محل
اسم المفتوحة فى باب علمت لقوله والا فاعلموا فانه عطف اثم على محل اسم ان المفتوحة
واجاب عنه بانه ليس بحجة لانه يلزم ان يكون عطفا قبل الخبر وهو ممتنع عند سيبويه
على ما مر بل يحتمل ان لا يكون معطوفا عليه عطف المفرد على المفرد باعتبار تشريكهما
فى عامل واحد بل باعتبار عطف الجملة بان يكون خبرا لما هو قوله فى شقاق اى
اعلموا انكم فى شقاق وحكم بانيا واسم نعاه وليس المراد بانعاه بل يتعين ان
لا يكون نعاه خبرا بل خبره قوله فى شقاق اذ لا سبيل الى ان نفسهم بل الى انهما
طين خاصة بالعطف باعتبار الجمل لا باعتبار التشريك والعطف باعتبار الجمل جايز
فى الجميع كما ذكرنا الا ان الشرين لك جازم وقيله لك حرف تاخى الرجل رماده وهما
واسرى فى الزمان واصله انه جاء قوم من اهل بدر الى العرابين بنى لام من طى فخر
بنو لام بواصبهم وقالوا قد منا عليكم ولم يعلكم فعضت بنو فزارة اكبادها وحوزم بواصبهم فاحملوها النار واحملوا الاسارى لتطلعوهم والا فاعلموا

اما وانم متعادون ابدا وتقول ان المصطلح سوف اخوه وعمرا محتضمان ولو لم
باب الناء السائغ اى عمرا لم سدكلامك لانه سلكت ملا لاتحاوا من فسادا واكثر بيانه
انه اما ان ينصب حينئذ لجوه او يرفع وعلى التقديرين اما ان يبنى لخبر او يوجد
هذه اربع صور لايصح شئ منها اما نصب اخاه مع بنيته لخبر وهو مختضمان وفاسد
لان نصب اخاه اما ان يكون للعطف على المصطلح او لكونه مفعولا معه اما الاول وفا
شدلان فاعل المضطلح يكون واحدا ولا يستقيم ان اصطلح افتعل بمعنى تفاعل كما
شرك بمعنى سارك يقتضى سنين واما الثانى ولان الفاعل المصطلح يكون واحدا
مع اقتضاءه متعددا وايضا بنيته لخبر يكون فاسدا لانه جزء عنه المصطلح وحده
لان التقدير ان اخاه مفعول معه مسارك لفاعل المصطلح وليس عطفا على اسم ان
حتى يكون الاسم منى فيستقيم بنيته لخبر واما نصب اخاه مع توحيد لخبر نحو ان المصطلح
صوواخاه محتضم ففاسد لان اخاه اما ان ينتصب عطفا على الاسم فتقد
لتوحيد لخبر اذ لا يقال ان زيدا وعمرا قام ويلزم ايضا توحيد فاعل المصطلح فى
المختضم ايضا واما ان ينتصب على المفعول معه فيلزم توحيد فاعل المختضم دون
المصطلح لان التقدير ان الذين اصطلح مع اخته هكذا ذكره وفيه نظر لان الظاهر
هذا الكلام لانه لا افساد الا توحد فاعل المختضم وهو ممنوع لان المصطلح معنى المتصالح
يقتضى ان يكون فاعله متعددا لفظا ولو كان مفعولا معه لم تتعدد الفاعل من
حيث اللفظ اذ لا يقال يصالح زيد مع عمرو بل الصواب يصالح زيد وعمرو على انهما فاعلان
لفظا فقد فساد اتحاد فاعل المصطلح او المختضم ايضا لان اخاه منصوب لفظا
فلا يكون فاعله متعددا لفظا وهو الواجب فى باب فاعل واما رفع اخوه فاما ان
يكون مع بنيته لخبر او مع توحيده وكلاهما فاسدان اما مع بنيته لخبر نحو ان المصطلح
هو واخوه مختضمان فلان اخوه اما ان تعطف على محل الاسم ان وهو فاسد لانه يجور
العطف عليه قبل مضى لخبره ويلزم ايضا كون فاعل المصطلح واحدا لان التقدير ان
اخوه ليس عطفا على فاعله ففاعله واحد واما ان يعطف على المسكن فى المصطلح
لوجود الفصل فهو فاسد ايضا لان بنيته لخبر حينئذ لا وجه له لانه جزء على المصطلح
الذى هو اسم ان واسم ان غير مبنى واما رفع اخوه مع توحيد لخبر ففاسد ايضا

ايضا لان رفعه اما ان يكون بالعطف على فاعل المصطلح فيلزم توحد فاعل المختضم
لانه لا تعدد فى فاعله حينئذ مع اقتضائنا الاقتضاء تعدد الفاعل واما ان يرفعه
بالعطف على محل اسم ان ففيه الفساد من وجوه بقية العطف قبل مضى لخبره وتوحيد
فاعل المصطلح وتوحد فاعل المختضم وقوله انه سلكت معناه انه طريقه وجهة سلكت
من الوجوه المذكورة ولم يجامع لانه الا اذا عطف على قوله جار فى المعطوف على اسمه
بعد مضى لخبره اى ولكون المكسورة للابتداء لم يجامع لامه اى لام الابتداء الا اذا ها
اى الا المكسورة لان لام الابتداء كان داخلا على المبتدا فلما دخل ان لم يمكن تقريرها
فى مقرها يلا سلاقى حرفا ابتدا ان واللام فاخرت داخلة على الخبر نحو ان زيدا لقيم
او على الاسم منفصلا بينهما اى بين ان وبنيه اى وبين الاسم نحو قوله عليه اللام
ان من البيان لسحرا او على ما تتعلق بالخبر اذا تقدم المتعدى بالجر
نحو ان زيدا لطعامك اكلا او ناخر المعلق الذى دخله اللام لطلب صدرية اللام
ولكن للاستدراك اى ومن احوال ان لكن وهو للاستدراك بتوسط بين
كلامين متعاندين نحو ما جاءنى زيد لكن عمرا جاءنى اى نفى وايجابا فالشرط الغايرا لمعنوى لا اللفظ فالتغايرا
للفظ والمعنوى نحو ما جاءنى زيد لكن عمرا جاءنى والتغايرا لمعنوى دون اللفظ
كقوله تعالى ولكن الله سلم بعد قوله ولو اراكهم كثيرا لفشلتم لان سلم مبنى كالفعل
قبله ولكن التغايرا لمعنوى حاصل اذ المعنى ولكن الله ما اراكهم كثيرا وسلمكم اذ لو
اراكهم كثيرا لانهزمهم وهلكتم محذوف سبب التسليم وهو انتفاء اراكهم كثيرا وهو المسبب
وهو التسليم مقامه وشايع اى وافق ان فى المسايل بن المذكورين فى صحة
العطف على المحل نحو ما جاءنى زيد لكن عمرا وبكر بالعطف على محل اسم لكن ودخول اى
وفى دخول اللام فى لكن ضعيف وهو مذهب الكوفيين وانكان كلام
المصنف توهم انه مذهب البصريين وانكان ضعيفا وهو ولكنى من جهتها
لعهد متناول وما ويله ان الاصل ولكن انى فقلب حركة الهمزة الى النون فسقطت
الهمزة واد غمت النون فى النون بعد حذف نون لدلالة النونات ويجوز معها
الواو لان لكن المسدة للاستدراك فلا مانع من دخول العاطف عليها الخلاف
المحقق فلانه للعطف فلا منع ان يدخل عليها العاطف فلو دخلت قبل استقل معنى

العطف الى الواو وحروف لكن للاستدراك واما المسدة فليست بعاطفة فيجوز معها
الواو مطلقا وكان للتشبيه اى ومن اخوات ان كان التى للتشبيه نحو كان زيد
اسد ووجه اعماله ما ذكرنى ان وهذه الاربعة يعنى ان وان وكان ولكن تخفف
ان يسكن نونها بعد حرف نون فتبطل عملها لزوال السبهه اللفظى بينها وبين الفعل
لقوله تعالى وان كل لما جميع لدينا محضرون ونظايره وكقوله واخر دعوانا ان
الحمد لله وكقول الشاعر كان ثديا حقان وجاز الاعمال اى اعمال المذ
كورات نظرا الى ان الحذف لا يوجب ابطال العمل نحو لم يكن زيدا ان المحذوف فى حكم
الملفوظ الا فى لكن فانها اذا خففت تبطل عملها مطلقا لانها اسبهت
لكن العاطفة لفظا ومعنى فلم يعلم سلمها قال الساعى لغذ ما ليت طعنى
ام ليلى ولكن لم ليلى الا بالى وحالف فيه يونس فاعملها كالمشددة وليست
عند حرف عطف وهو ضعيف لانه لم يظهر لها عمل اصلا فى موضع
من الاستعمال ويلزم المكسورة اى المخففة اللام يعنى اذا خففت المكسورة
ولم تعمل فتلزم اللام فى خبرها نحو ان زيدا لعالم فرقا بينها وبين النافية نحو
ما اذا عملت نحو ان زيد قائم فانها لا تحتاج الى اللام لانها لا تلبس بالنافية
لظهور العمل الفارق بينهما ويحل اى المكسورة المخففة الفعل ولزم فى المكسورة
اى بعد التخفيف ان يكون اى الفعل الذى دخلت عليه من افعال المبتدا
والخبر خلافا للكوفيين نحو زيد ان قام قام فيجوز دخولها على الافعال الداخلة على المبتدا والخبر
على غيرها متمسكين بقول الساعى بالله دعكان ظبيا عطلا وحيث عطل عقوبة
المتعمد ويشترط عند البصريين ان لا يدخل بعد التخفيف على فعل من الافعال
الداخلة على المبتدا والخبر لان الاصل دخولها على المبتدا والخبر فاذا فات
ذاك اشترط لان لا تفوتها الدخول على ما يقتضى المبتدا والخبر رعاية للاصل
بحسب الامكان لقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وفى
المفتوحة اى ويلزم فى المفتوحة المخففة اذا دخلت على الفعل ان يكون
مع فعلها قدا او السين او سوف او حرف النفى وتقدير اعماله فى ضمير شان مقدر
واما اشتراط ان يكون مع فعلها احد هذه الحروف لئلا يلتبس بالنافية نحو

نحو علمت ان قد خرج فان يخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج وكان مقتضى القياس ان
يشترط مع حرف النفى ما يدل على انها غير ناصبة اذ حرف النفى قد يكون مع الناصبة نحو
اريد ان لا اخرج ومع المخففة نحو علمت ان لا يقوم زيد لكن لم يمكنهم الاتيان معها بقد
لانه لا ايجاب فلا يجتمع مع حرف النفى ولا بالسين وسوف اذ لا يجتمع حرف استقبال
فاستغنوا بجزم النفى عنها نظرا الى ان الاصل وضوح المستقبل وكان
قوله وتقدير اعماله يعنى اذا دخلت المفتوحة مع فعلها فدا او غيره من حروف
المذكورة فلم تكن عاملا لفظا ولا بد من اعماله لان المكسورة المخففة فلا عملت وشبهه
للمفتوحة بالفعل اقوى فلا بد من اعماله فى ضمير شان مقدر ليلا يخطر بذهنه المفتوحة
عن المكسورة ولزمت اللام وجاز لبت ان زيدا قائم على حذف اى لبت قيام زيد حاصل
هذا على مذهب من زعم ان المفعول الثانى محذوف فى ظننت ان زيدا قائم اى ظننت
قيام زيد حاصلا واما من جعل ان ما بعدها سادا مسد المفعولين وهو مذهب المصريين
ولا يقول فى لبت وهوان لن مع بلى فى جزمها يسد مسد اسمها وخبرها ولعل
للرفع مرجو نحو خير كيما لعلك يكرمنى او مخوف نحو خرجت لعله يمشى وتقدير اى
لعل منى المنى فينصب لفعل المضارع بعدها اذا وقعت بعد العالم لقوله
تعالى لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع فمن مرا بالنصب وجاز دخولها
اى دخول لعل على ان عند المبرد نحو لعل ان زيدا قائم قياسا على لبت بخلاف ان
زيدا قائم على ما ذكرنا وهو ضعيف اما اولا فلان للعلت لا يشبه فيها ساى
ما نافا ولاستدراكه جوازا لكن ان زيدا قائم وهو ممتنع عنده ولحق الكف اى ان
واخواتها ما كافة او ملغاة اى عن الكف بحيث يدخل ما ويحتمل ومعنى احدهما ان
يكفها عن العمل والثانى ان لا يكفها بل يكون ما يلغاه عن الكف لان الالغاء
عن الكف مع البلية الاخرى وهى لبت ولعل وكان اكثر من كفها لقوة قربها
اى قرب البلية من معنى الفعل لان معناها تمنيت وترجيت وشبهت بخلاف ان
وان مكسورة ومفتوحة فانها اكدت معنى جملة فكفها عن العمل بعد من الحروف فى
منها اى ومن العوامل الناصبة هم الدافعة الا التى لنفى الجنس على ما مر هذا ما وفق
السابع ما نصبة فانه قال اولا وهى سبعة ذكر الستة منها وهى المشبهة بالفعل

وهي السابع وهي ان لنفي الجنس مذكرها انما للسبع السادس من العوامل مارفع
ثم نصب ومعوما ولا المشبهتين بليس ووجه الشبه اشتراكهما في النفي وفي الدخول على
المبتدا والخبر وفي زياده الدال في خبرها كما في ليس ولكنا ان الدالة عند البرد و
الكسائي نحو ان هو مستوليا على احد الا حرة اما لا عين ولا حوزا عملها عمل
ليس عند سيبويه على ما نقله صاحب المصل والسابع اي غير العامله من الحروف في
ذكرها استطراد لان الكلام في العوامل فذكر غير العوامل استطراد وقيل لانها وطئة
اللغة لانه بيان لمعنى مفردات لا باعتبار العمل والاول اظهر فمنها اي ان غير العامله
حروف العطف ومنها حروف لنفي غير عامل منها في الاسم نحو لا المشبهتين وليس ولا
لنفي الجنس او الفعل اي وفي الفعل نحو ان ضرب ولم يضرب ولا يضرب
في النفي وهي ما النافية لحال نحو ما يفعل وما تزال تطلق في تميم اي على عدم اعمالها
وليست الملازمة المذكورة من كمال نحو ما فعل ولا انفك بعالم طعامك
ما زيد اكل خلافا للكوفيين احتج الكوفيون فان ما منزلة لم ولن ولا لانها ما فيه
مثلها وهن الحروف نحو زيد مقدم معمول ما بعدها عليها نحو زيدا لم اضرب وزيدا لم اكرم
وشرا لا احزع فلذلك ما واما البصريون واجبوا بان ما معناها النفي ويليها
الاسم والفعل واشبهت حروف الاستفهام فلم تعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذا
ما والجواب عما احتج به الكوفيون ان ما يليها الاسم والفعل بخلاف لم ولن فانه لا يليها
الا الفعل فلذلك عملنا فيما قبلها واما لا فانما جاز التقدم معمولها فان كانت تليها
الاسم والفعل لانها حرف منصرف تعمل ما قبله فيما بعده بخلاف حيث لانها تختص
فيما بعد النفي فلذا تعمل ما بعد فيما قبله بخلاف ما فانها لا تعمل ما قبله فيما بعدها فلا
تعمل ما بعد ايضا فيما قبلها كما ذكر وكقوله اذا نحن فيما منجحا مسعاه بحث
الغواد دانيها ما بقع مع شذوذه يحتمل التاويل يعني ان
ظاهر هذا البيت حجة للكوفيين لان ما فيه مفعول بقع وقد تقدم على ما ولجواب
اولا انه شاذ وندرا ما انه محتمل للتاويل وهو ان دانيها منتصب على شريطة التفسير
كانه جعل ذكر ما منزلة الاستغال عنه بشيء اخر فيكون التقدير ما بقع دانيها
اما بقع ولا بقع الاستقبال عطف على قوله ما بقع الحال نحو لا يفعل وقد حرف

العلل محرك محرى الدال في اقعل هذا اما زائدة والتقدير الهام ان لا تفعل هذا الامر
فافعل ذلك لانه امر محذوف هذه الجمله والنفي بما عنها ولهذا اي ولكون حرف
وصولا ايا منافيا لحمله اما لو الغيها وكانها فعل لشابهتها منابه وحرف اي
لاقي جواب القسم نحو ابرح قاعدا اي لا ابرح قاعدا ومنه قولهم من
الله ابرح قاعدا وان قطعوا اي لدكوا وصلوا ومن اخوانكان
اي وحذف لا من اخوان كان نحو لا حال سرمال اعدها اي لا زال وآخره لها ما
مشى يوما على حقه حمد وقد نفى بها اي بلا الماضي مكررا نحو فلا صدق ولا صلى
او في معنى المكرر نحو فلا اقتحم العقبة لنكته الاقتحام بالتنكير اي لا كرر نفسه
ولا اطعم يتيما وقد لا تكون كقولك لساعر واي امرئ لا فعله وقوله واي عبد لك
لا الماء واوله ان بعض الامم يعرفونها والدعاء وجواب القسم بمعنى المستقبل
يجوز ان لا تكون في الدعاء نحو لا غفر الله له لان المراد بالدعاء بعثه في المستقبل
وفي جواب القسم ايضا يجوز ان لا تكون نحو والله لا اضربك اي والله لا اضربك ان
القسم انما يقع على الامر المستقبل بخلاف ما فانه قد تتلقى عما مع الماضي نحو
والله ما ضربتك ولنفي اي لما يتوقعه لنعم بعال التصديق من نحو اقام زيد فقلت كذا
نعم اي نعم قام زيد ولدكذبته لا اي ما قام زيد فان منزلة ما في ما لنفي الحال
قال الله تعالى ان يتبعون الا الظن وقال ان الحكم الا لله ومنها اي ومن غير
العامله حروف التنبيه وهي ها والا واما محققين وقد يحذف الفهما اي الف
اما يقولون ام والله ومنها اي من غير العامله حروف التصديق والايجاب وهي نعم
وعم والله ومنها اي ومن غير العامله من الحروف حروف التصديق والايجاب وهي نعم
مقرره لما استفهما من نفي او ايجاب جرا او استفهام فنعد لكونها في الجواب
كما اذا قيل قام زيد فقلت نعم اي نعم قام زيد وفي النفي اذا قال لم يقم
زيد وقلت نعم معناه نعم لم يقم زيد وكذا في جواب الاستفهام ايجابا نحو اقام
زيد او نفيا نحو الم يقم فان قلت نعم مهنوا جاب لما بعد الاستفهام فنعم في
جواب قام زيد معناه قام زيد وفي جواب الم يقم معناه لم يقم قلت لو
قال اليس لي عليك الف فقال نعم مقتضى ذلك ان يكون معناه ليس لك علي الف

مع ان بعض الفقها قالوا هو اخبار بلزوم الالف قلت لا سلم ان مقتضى اللغة
ان لا يلزمه ولكن الفقها اجروه على العرفي فانه في العرف يفهم منه معنى بلى و
هو الايجاب بعد النفي وقياس اللغة ان لا يلزم شئ وهل ايجاب بعد النفي خبرا
واستفهاما فلو قال لم نقم زيد فقيل بلى اي بلى قام زيد فلذلك ذكروا في قوله
تعالى الست بربكم قالوا بلى لو قيل نعم لكان قولهم كفرا لانه يكون معناه نعم ت
ربنا ومعنى بلى هو الايجاب اي بلى انت ربنا واجل وخبر ان تصديق للمخبر به
هذا على مذهب الجمهور وهو انه لا يستعمل هذه الدلالة الا بعد الخبر ولا نفع جواب
الاستفهام الا عند بعضهم ويعال جر الاعلى يعني ذهب بعضهم الى ان خبر
قد يكون اسما معنى حقا اي حقا افعلن واي بكسر الهمزة اسم بعد الاستفهام
والاستعمال الاكثر القسم كقوله تعالى ويستنبئونك احق هو قل اي وربي وعند بعضهم
انها للتصديق لخبر ومنها اي ومن الحروف العاملة اللواحق ما بانحو اما ك
انا كما انا قائم وان اي للواحق ما ان من انت وانا وانتم وانتن وكذا الكلام في
فاك وجهك يعني اسرع من نحو كاما لمداذا اسرعت وسقت والاسكو وقد
سبق الاختلاف في اللواحق باياك وانها لا محل لها من الاعراب كما هو مذهب
الخليل ومنها حروف الصلة سوى ما نحو ما جاءني من احد فان من صلة وان كانت جاره
وانما اخرجه لان الكف في الحروف لغير العاملة وهي اي حروف الصلة ان
في نحو ما ان رايت خلافا للفراء يعني ان يراد بعدها الا فيه لتاكيد النفي
فمعنى ما ان رايت ما رايت وقال الفراء انها حرف نفي يراد فالمراد في حرف
التاكيد في ان زيد القائم وهو ضعيف وانما جاز الجمع بين حرفي التاكيد اذا وقع
فصل بينهما فاما اجتماعهما من غير فاصل فلم تعهد وانطرني ما ان جلس
العاشي اجماعا اي يراد ان بعدها المصدرية بالاجماع اي انطرني مدة جلوس
العاشي فما مصدرية وتقدير معه زمان وان اي ومن حروف الزيادة ان
بالفتح نحو لما ان جا بمعنى لما جا ولما في فيها رحمة اي فدعه واذا ما انزلت
سورة اي اذا انزلت سورة وقول الشاعر مسلخ ما وشله عدما عابل ما وعاب
السفود الشت لا منه من اي الصلب وقد زاد طي في ملئة مواضع من البيت و

ومعناه على ما ذكره والدمي في شبه حدث وكانوا في شئ القحط يحمون و
ما تقدرون عليه من المتقدم يعقدون في اذنابها السلع والعشر وهما صادان
السلع يعلون بها في جبل وعر ويشعلون فيه النار ويصيحون بالدعا
والتضرع وكانوا يفعلون ذلك من اسباب الاستسقا عالت اي السنة المجدبة
اي جعلت ليعرض السلع والعشر ها انقلبها والتيفور اسم جمع للبقر ونحو
ذلك لقوله انما يجلس اجلس وقوله تعالى عما قليل وايما الاجلين قضيت ولا
اي ومن حروف الصلة ان في ليلا يعلم اي ليتعلم ولا اقسم على الاعرف اذ النفي
اقسم ومنهم قال انما غيرزائدة بل هي رد الكلام مقدرا كانهم قالوا ليت فيه
على الله تعالى في ذلك فقال ايم قال اقسم مواقع النجوم وقيل انما في القسم و
ملحا في زيد ولا عمرو ويسمى تذكير النفي يعني سبق قبلها نفي فهي تذكر ذلك النفي و
بيانه انه لو لم يذكر لا في الثانية لاحتمل نفي الحق عنهما وعن كل واحد منهما فلما اعيد و
ذكر ذلك النفي على ان الحق منفي عن الثاني ايضا بالاستدلال وقد يورد عليه بانه
اذا افاد فائدة زائدة لا يكون زائدة وجوابه انه وان يكون زائدة وجوابه انه قد
يكون زائدة مؤكدة وبالتاكيد يفهم التنصيص على نفي الحق عن كل واحد منهما
وافاده التاكيد لا ينافي كونها زائدة ومنها الحرفان المصدريان وهما ما نحو ما حييت
اي مدة حياتها والاخفش ويشترط لها عايد اي شرط ان يرجع اليها عايد مما
وعنت صلة له نحو اي له عنده اسم ملئ فنه عن المصدر وقد رفعوا قوله يلذمون
استحقاق العذاب بما كذبت لاكذبن من قوله بما كانوا يكذبون ولا يلزمه لان القيد
مفعول مطلق لا مفعول به اي رد بعضهم قول الاخفش
بان ما لو كانت اسما مكنا به عن المصدر لكان قوله تعالى ولهم عذاب اليم
بما كانوا يكذبون في تقدير بكذبهم اليذيب لكذبت لاكذبت لا يوجب
استحقاق العذاب لان يكذب لكذبت حق فاجاب المصنف وقال لا يلزمه
لان التقدير عند الاخفش بما كانوا يكذبونه والضمير للمصدر المكنى عنه وهو
مفعول مطلق بمعنى يكذبا اي لهم عذاب اليم بكذبهم كانوا يكذبونه وصوابه
الى المصدر والتكذيب مصدر التكذيب لا مفعول به لا يلزم تكذيب لتكذيب

وان سوى ما دخل المضارع للاستقبال لان الذى يدخل المضارع عامل و
وحسنا فى الحروف الغير العامله وقدلا يعمل فيه اى قد لا يعمل ان فى الفعل المضارع
ايضا شبهها بما اى شبهها لان عملت فى كونها مصدرية لا ما شبه بحوان عمران
على اسماء وبحكما منى السلام وان شعرا حدا فان الاولى فى انت مصدرية لا
ناصب بوجود النون وقبله ياصاحبى قدرت نفسى لهوكما وحشما كنتها لا
فيما رشدا ان يقنما حاجة لى خف محلها يستوجبا منه عندى بما ويدا ان تقرا
ان انت وقوله ان يعدان اما النصب بدلا من حاجة او رفع على خبر المبتدا المحذوف
اى هى ان عمران السلام على هذه المراة وبعضهم احاز والذى ان يكون مع الفعل
منزله المصدر بخوانت منا الذى مذ عسن والذى مر عسن
بمنزلة المصدر اى مذ ساء عسك ولا يصلح موصولا اسميا بعده ولا يلزم الثابت والعايد
ومنع تقدم ما فى خبر الصله اى لما امكن ان تقال الذى فى الدار موصول
ما بعده صله ولا اى وان اصلح موصولا يلزم امور احدها ان يكون الذى موصولا
لانه حرف وتقال انت التى مر غيين ولا يحوز الذى انت والثانى انه يلزم عايدين من
الصله الى الذى وليس فيها عايد والثالث انه لو كان موصولا امتنع تقدم ما
فى خبر الصله عليها لكن قوله فينا تشاق مر عيين فمن من خبر الصله فتمنع
تقدمته على الموصول وعلى تقدير المصدرية لا يلزم تقدم ما فى الخبر عليه لان فينا
حينيذ مستانف لا يتعلق مر عيين بل الذى مر عسن مسلما ان معنى بان مر عسك
وفينا خبره اى انت مر عسك حاصله فينا فالجمله مرفوعة المحل خبر للمبتدا الاول
وحملوا عليه اى على كون الذى بمنزله المصدر قوله تعالى كالذى خاضوا ان المعنى
وخضم خوضكم والظاهر منه انه موصول والتقدير خضم خوضا
كالخوض الذى خاضوه والضمير المصدر وبحرون الذى نصب زيدا ما يما على ان
الذى مصدرية والتقدير ضربك زيدا ما يما ولعلهم ما حملوا الذى من حروف المصدرية
يعنى لا يلزم من كون المصدر بمعنى ما منه ان يكون الذى حرفا مصدرية بل جاز
ان يكون موصولا مرادا منه ان يكون الذى حرفا مصدرية بل جاز ان يكون موصولا
مرادا به المصدر بان تقدر موصوفه مصدرا وفى صلته ضمير راجع الى الموصول

المكنى به عن المصدر كما قلت ضربت المضرب الذى تعلمه فان الذى فى المعنى عبارة
عن المصدر وهو الضرب مع انه اسم موصول مقتضى صله وعايد كما ذكره الا ترى
قبل ذلك فى ما فمعنى الذى نضرب زيدا الضرب الذى ضربه زيدا ويجتمل ان يكون
انت فينا الذى تر عسن بهذه المثابة وهو ان الذى موصول حذف موصوفه
وهو الوغد والطاب اى انت طلبك وعيشك الذى تر غيه كائن بينا فالذى
موصول كنى به عن موصوف فلا يكون الذى حرفا مصدرية والذى لحاذوا الغاء
اى الغاء الموصول فى نحو مررت بالذى العايم اخوه بالجر اى بجر العايم على زيادة الذى
اذ التقدير مررت بالعايم فيكون الذى زايدة متمسكين بقوله من النقر اللاتى
الدين اذا مسوا بهاء اللام حلقه الذين يعقعوا على زياد الذين اى تمسكوا بالبيت على
زيادة الدين لان التقدير من النقر اللاتى اذا تعقعوا مع تعقعوا مفسر للفعل
المحذوف اى اللاتى اذا تعقعوا مع خلقه الباء فى اللام حينيذ فلا يعد
من مذهبهم اى بجعلوه حرفا قوله فلا يعد خبر المبتدا وهو الذى جاروا الى المجرون
الا لعار الذى لا يتعد من مذهبهم ان يجعلوه حرفا لا موصولا ومنها حرف التخصيص
وهى الا وصلا ولولا ولوما قيل ان هلا مركبة من هل ولا والا مركبة من ان ولا
ولوما من لو وحرف النفى ثم تغير معناها بالتركيب والاجود انها حروف مفردة نحو
صوغة لهذا المعنى لان التركيب على خلاف الاصل ولها صدر الكلام لانها يدل
على قسم من اقسام الكلام كالشرط ويلزم الفعل اقتضاؤها له من حيث ان التخصيص
والتوبيخ انما يكون على فعل ماضيا كقوله هلا ضربت زيدا ومعناه التوبيخ
على ترك الضرب والزمان الماضى او مضارعا نحو هلا تضرب زيدا ومعناها
التخصيص والتحريض على الضرب فى المستقبل والاخبار نحو هلا ولا و
لوما يكونان ايضا لامتناع الثانى لوجود الاول ويبتدا بعدهما الكلام على ما مر
اى بعدهما المبتدا والخبر ومنها قد وهى لتقريب الماضى من الحال نحو قد
قامت الصلوة اى قربت بهما وللتعليل اذا دخلت على المضارع منزله ربما
نحو ان الكذوب قد يصدق اى ينفع منه الصدق قليلا وحوز الفصل بينه

اى بئس قدوس الفعل بالتشم كقوله والله احسبت وقد لعمرى اكرمتك وعليه قوله
الطيب قد لعمرى افقرت عنك وللوفد ازدحام لان القسم كثر الاستعمال فتوسعوا
فيه كما فتوسط بين المبتدا والخبر نحو زيد والله قائم وكذا بين الفعل والفاعل نحو قام
والله زيد حاز السكوت عليه اى على قد مثله اى مثل السكوت في لما قال الشاعر
ارفق لترحل عنا ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد رأت محذف
لدلالة ما تقدم عليه كما يسكت على الف في قولك قام زيد وعلما اى وعلما يقوم ومنها حرف
الاستفهام وهما الهمزة وهل وقدمها الكلام للدلالة من الاول الامر على ان الكلام استخبار لا خبر
والهمزة اعم تصرفا من هل على ما سيأتي ولذا اى وللزوم اعم تصرفا يقولون ازيد عندك
ام عمرو وعلى ام المتصلة فانما يكون معادله الهمزة لاستفهام دون هل ف
ازيد ضربت اى ولذا يقول ازيد ضربت بانتفاء اسم بعد الهمزة يقدر بفعل ويضعف
هل زيد ضربت لان هل بمعنى وامن كان على نفسه او كلما اى يقع بعد الهمزة الفاء
والواو وكذا ام كقوله ام اذا ما وقع امتنع والاقع هل في هذه المواقع ويحذف اني
صمة الاستفهام عند الدلالة نحو بسبع رمين الجمر والبث لعمرين لي ربيعة واوله و
اوله فوالله ما ادري وان كنت داريا وانما حذف للعلم
ام المعادلة عليها ويستعمل دون هل في ام اى فيما يراد به الامر نحو اسلمتم لان المراد
الامر بالاسلام والاستبطاء نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم فيه استطار
لدخول وقت الخشوع والتخصيص نحو الا يقاتلون لان المعنى هلا تقاتلون والتقرير نحو
الم يروا انا جعلنا حرما آمنا والتسوية نحو انذرهم ام لم تنذرهم والتعجب الم تر الى
ربك كيف مد الظل ونحو ذلك كالدهشة نحو ام تجد كتشا والتوبيخ نحو اكذبتم بآياتي
والوعيد الم نهلك الاولين وبمعنى النهي نحو اتعبدون ما تحتون اى لا تعبدوا
ومنها السين وسوف للاستقبال وهي سوف زيادة ببقير اى بعيد وبلخير ومنها
لو تشرط في الماضي نحو لو جاءني لاكرمته على ان الجاء وصولجزم مستقبل لزوم اسقا الاول لانه يلزم
من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم هذا اصلها وقد تستعمل فيما كان الجاء منتفيا كقوله عليه
السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه لان عدم العصيان من ثابت والمراد

والمراد المبالغة وذكر ابعد التقديرين اى لو خاف الله لما عصاه ولو فرض عدم
خوف لما عصاه ايضا فكيف لو فرض الخوف والمعنى المدح بعدم العصيان على كل تقدير
ولطلبها الفعل فلا يعاد لو ان زيدا قام لامكان الاسناد بالفعل وصولو ان زيدا قام
بخلاف ما اذا كان اى الخبر جامدا نحو لو ان ملك الارض من تخره او لم فان خبر
ان اسم جامد فلا يمكن ان ينوى بدله بفعل ولانه ايضا مثل الحديث المذكور وصولو لم
يخف الله لم يعصه لكون الجزاء غير مشفق فليس المعنى انها تقدم كلمات الله بل
المراد تعليق عدم النفاد ما بعد التقديرين وصولو كون بحر ان الارض افلاما وما
البحر مدادا فانما اذا لم تنفد الكلمات مع كثرة الاقلام والمداد قطع فلهما اولى
ان لا تنفد وبحى اى لو في معنى التمني نحو لو ماني فاضربني بمعنى ليتك ماتني فتحدثني
ويستعمل في الاستقبال عند الجزاء كان كان بمعنى ان لو اذا دخلت على المستقبل لم تغيره
المستقبل الى معنى الماضي كما ان ان اذا دخل المستقبل لم ينقله الى الماضي وقد
ورد في التنزيل كقوله لو نشاء الله اطعمه والمراد به الماضي لان المعنى ان يشاء يطعمه
وضعف بانه لو اريد به الاستقبال الوجب ان يعمل فيه لانه مستقبل وابى الاكثرون
واما عند الجمهور فلما كان بمعنى الماضي لم يعمل فيه ومنها اما وفيها معنى الشرط ومن ثمة
اى ومن اجل تضمنها معنى الشرط ان منها الفاء نحو اما زيد فمنطلق لان المعنى
مهما يكن من شيء فزيد منطلق واللزوم توسط جر مما خبرها بينها اى بين اما والفا
عوضا من الفعل ولها عاضية في تصحيح التقدم لما منع تقدمه عند سيبويه يعني
ان اما يصح تقدم ما منع تقدمه واحترازا ما هذا فان عمر اصارت احاره عنده اما لو
فانها خارج ونحوه مما يصح نصبه بمعنى الفعل نحو اما اليوم واما خارج بدون ان فان عند
سيبويه نخرج بصبه بمعنى الفعل العدم المانع وصوان وغيره منصوب عطفا على قوله
اما اليوم اى كما تخبر عن هذا المال الذي يوجد معه ان ونحوه ومما لا يوجد ان معه
يصح نصبه بمعنى الفعل وهذا في قوله اما هذا منطلقا صارت اذ التقدير مهما
يكن من شيء فان عمر اصارت هذا وقدم ليليه ما في حرف الشرط والجزاء وكذا اليوم في
المثال الذي معمول الخارج اى مهما يكن من شيء فانه خارج اليوم فقدم الظرف للغرض
المذكور واختلف في المتوسط بين اما والفاء انه معمول الجزاء او من معمول الشرط المقدر

قال بعضهم في اما يوم الجمعة زيد منطلق ان الظرف متعلق بالشرط المقدر
اي مهما يذكر يوم الجمعة زيد منطلق وليس شيء فانه يوجب جواز الوقف بتقدير
مهما حصل او ذكر يوم الجمعة وهو منتصب بالانفاق وايضا العرض اخبار
عن زيد بالانطلاق في يوم الجمعة على تقدير اذا المعنى مهما يمكن من شيء
فزيد منطلق يوم الجمعة وقال قوم ان كان المتقدم جائز التقدم كان
الظرف نحو معمول الجزاء والا نحو معمول الشرط نحو اما يوم الجمعة فان زيدا
منطلق فان معمول ما فوجب ان لا يتقدم عليه وهذا الضابط ليس بشيء
لان الفاء تمنع تقدم ما بعدها عليها مطلقا كما تمنع التقدم على ان
بل العذر انه انما قدم ملغى خلافا لمن راعى ان او على الفاء مطلقا للغرض
المقصود وهو ان الاسماء في حرف الشرط وحرف الجزاء لا فرق بينهما وجد
ان ولم يوجد فلو اجاز عنزع يقتضي ان يكون هذه الصورة ممتنعة لان
ما قبل حيزان ممتنع تقدمه عليها وايضا فلو اجازا ما هذا يصح بان
سيويه جوز تقدم ما ليس بظرف نحو هذا على ان وليس كذلك فانه صرح
في المفتاح في سرح دبياجه المصباح انك اذا قلت انما زيدا قائم صار
فهذا عنز جائز عند جمع النحويين الا ابا العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد
ومتاخرا في النفسير وحاشا اي نحو ويسمى بالظرف اي انت مدنت وانا
وعليتني لكن اياك لا الى فان قوله اي انت بدنت تفسير لقوله وربيتني با
الظرف وان عطف على اي ويخص اي ان يراد معنى القول دون صريحه
كقوله تعالى ونادينا ان يا ابراهيم واما صريح القول فاجاز بعضهم وقوع
ان تفسيرا بعده والجمهور على المنع لان صريح القول لا يحتاج الى تفسير بعده
والجمهور على المنع لان صريح القول المحتاج الى تفسير ان بجمله تنع مفعولا لصريح
القول بخلاف ما ليس صريحا في القول كالذي رأيته في رؤياي انك لا تقع مفعولا
له لفظا فاحتيج الى التفسير بالقول لتقع الجملة مفعولا له لفظا والقول
الصريح تقع الجملة مفعولا له لفظا وانما اختص يراد في معنى القول لان ما بعد ان
للتفسير لا يقع الا ما يصح ان يكون مفعولا كالمدلول الى ان يا ابراهيم وكالامر في

اي امتنان قم ومنها كلا للزجر والردع كما اذا قال فلان سعضك فقلت كلا فمعناه
زجر قائل وردعه عن ذلك القول ومنها لام التعريف وعنهم في لغة اهل اليمن
ومنه الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر ولام جواب لقسم نحو والله لاخرجن
ويلزمه مع المضارع النون المؤكدة للفرد من المستقبل والحال ان الغرض ما
كيد ما لم يمنع ومع الماضي قد اي ويلزمه مع الماضي اللام مع قد نحو ما اللام قبل نظر
بالقسم واما قد فلكون قريبا له من الحال نحو والله لقد ضربت وقارخذوم اي حذاق
قد نحوا لما صوا وما ان حدث ولا اصالي واوله خلقت لبابا لله خلقة واجاي
بعد يا لوا والموطية اي ومن الحروف غير العاملة الموطية للقسم وهي التي تقدمها
القسم لفظا او تقديرا اما اللفظ نحو والله لئن قمت واما التقدير وكقوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون اذ التقدير والله لئن اخرجوا او انما سميت باللام ليوذن
بان الجواب المذكور احرا نحو لا يخرجون في الامة جواب له اي للقسم المقدر او للشرط
لا الشرط وليست جوابا للقسم اي ليست اللام الموطية جوابا للقسم اي وان كان
جوابا للقسم جاز لئن اكرمني اكرمك بالجزم لتكون جوابا للشرط والشرط والجزا جوابا
للقسم لكن يجب ان يوقع الرمك فهو دليل على انه جواب لقسم المقدر لا للشرط وكذا
في الاية لو كان اللام في لئن اخرجوا غير موطئة بل جوابا للقسم لكان يجب جزم الاخرجون
لتكون جزاء الشرط والشرط والجزا جوابا للقسم لكن الاخرجون مرفوع لوجود النون
فليس جوابا للشرط بل هو جوابا القسم لفظا ويسد مسد جواب لشرط تقديرا ولام
جواب لو ولولا اي ومن لام جواب لو ولولا نحو لو جاني زيد لاكرمته ولولا زيد لخرج
عمرو وانما سميت باللام لتوكيدها لارتباط احدى الجملتين وهو الجواب في الجملة الشرطية
ويجوز حذفها اي حذف اللام نحو لو جاني اكرمته وحذف الجواب كثيرا كقوله تعالى
ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية اي لكان هذا القران لو اب حكم ولام الابتدا اي
ومن الحروف دخول لام الابتدا نحو لزيد منطلق وهي تدخل الاسم كما ذكرنا والفعل
المضارع تشبيها به اي بالاسم نحو ان زيدا ليقوم كما جاز ان زيدا لقائم وجاز ان
زيدا لسوف يفعل خلافا للكوفيين وانما جاز عند البصريين ان لام تحولت
عن الدلالة على الحال الى الدلالة على التوكيد المجرد ولذلك دخلت مع سوف ولو كانت

لام للحال لجامعها ونحوه الكوفيون لان اللام الداخله فى جواب المضارع تختص بفعل
الحال عند عدم عمل دخولها عليه سوف لان الفعل الواقع لا يكون حالا ومستقبلا
والاصل ان يدخل اى لام الابتداء المبتدا ولكن اختلف له الخبر نحو ان زيدا لقائم
او له صلته مع ان اى له صله الخبر نحو ان زيدا لهو الذى قام وانما خلفت
كراهة الجمع بينهما اى بين ان ولام الابتداء ونحو ام الجليس لكبير سهر على نومه
دخول ان كان التقدير ان ام الجليس ومواى دخوله على الخبر من غير ان دليل
واخره وضى من العظم بعظم الوجه والشهرة الكبرة نحو الكسرة فاللام العارفة
اى ومن اللامات اللام العارفة اى ان المختفه والدالة فى نحو ان كل نفس لما عليها
حافظ اى دالة انه اضمر لسان وما دالة او موصوله وهى مع صلتها مفعول حافظ
اى ان لسان ان كل نفس الذى عليها حافظ ومنها ما الدالة الساكنة وهى المختفه
بالفعل الماضى الدالة على الدالة على الدالة الفعل ومنها النونين وهى نون ساكنه تلحق الآخر
للتاكيد الفعل وقد ذكرا نواعها وحكمها السكون كما هو القياس الاصلى الحروف الا
ان بلا فانها ساكن فبكسر او بضم اما الكسر فلان اصل حركة التقا الساكنين الكسر نحو زيدن
ضاربن اليوم بكسر النون واما الضم نحو عذاب اركض بضم النون لاتباع ضمة الكاف وهى
بكسر النون عليه ما هو اصل حركة التقا الساكنين وقد يحذف اى النون عند ملاقاة
الساكن نحو الله يعنى قرا اى بحذف النون فانه قد قرى ايضا بكسر النون كلمة
من واحد ومنها النون الموكدة وقد سبق مرارا ومنها ما السكت تلحق المحرك
حركة اعرابية للوقف نحو ثمه وكيفه اذ به مبنى على الفتح فالحق به الهاء السكت حركة
وكذا كيف وانما اختص لحاقه بالمتحركة لانها ساكنة فلا تلحق الساكن لئلا يلتقى ساكنان
وانما الحق بالمبنى دون المعرب لوجوه احدها ان المقصود منها بيان الحركة والمعرب
يعرف حركته بالعامل حال حذف واما المبنى فلو حذف حركته فى الوقف لم يكن عليها
دليل والثانى انها فى المعرب تلتبس فى بعض المواضع بالمضاف اليه فانه لو قيل فى
جارية غلام جاءنى غلامه لم يعلم ان لها السكت او ها الضمير المضاف اليه بخلاف
المبنى فانه لم يضف منه الى المفرد الا بلث كلمات وهى كم ولدن واى فلا يلتبس
والثالث ان حركة المبنى امكن منها لانها لازمة واما حركة الاعراب فانها بتنقل والبيت

دالة على حاله واحدة حتى يمكن بيانها والاولان اقوى لان امكان بعضها لا يمنع بيانها
وهو المتحرك بحركة غير اعرابية نحتاج الى قيد فانه لا يلحقها هاء السكت كل متحرك فان
نحو ضرب وياذيد ولاجل لا يلحقها هاء السكت مع ان حركتها غير اعرابية تحتاج الى قيد
فانه لا يلحق هاء السكت كل متحرك فان نحو ضرب ويا زيد ولاجل لا يلحقها هاء السكت
مع ان حركتها غير اعرابية فلو قال المتحرك بحركة اصلية او غير عارضة لخرجت الصور
وقيل لم ابله لتقدير الحركة كما اسقط الفواتح هلم للتقدير وسكون اللام هذا اسوان قال
السوال وجوابها السوال مفهوم ان لم ابل اصله ايا لى فدخل الجازم وكان القياس لم
ابال بحذف الالف لجازم ثم لما كان اخره متحركا اسكنوها تخفيفا فقيل لم اباك بسكون اللام
فالتقى ساكنان الالف واللام فسقطت الالف فبقى لم ابك بسكون اللام فكان حقها ان لا يلحقها
هاء السكت لانه انما يلحق المتحرك لا الساكن فاجاب بان اصل تحركه اذا اصل لهم اباك وسكن
اللام على خلاف القياس فالحق به ما كان اصل تحركه وذكرها لا
للتقدير اى لحركة المقدرة معتبرة كما ان السكون المقدر معتبر فان هلم اصلها لم
كما هو مذهب الكوفيين وقد سكون اللام فان اصله الم كرد فان اصله اذ دد
فاسقط الفها نظرا الى سكون اللام من الم وكانه التقى ساكنان واو لها من محذوف
المدة فسقطت الالف من ها نظرا الى تقدير سكون اللام من ثم اذا اصله الم ينقل حركة
الميم الى اللام وادغم الميم فى الميم فبقى هلم وهذا ان كان على خلاف مذهب البصريين
الا هلم عندهم فانها ذكرها المصنف استثناسا لان تحركه المقدرة موعية
كالسكون المقدر عند من يعتبره وهى اى وها السكت ساكنة لانها انما تلحق بروى ضم
الها وكسرها من ماوجياه فى المتنبى والليجة اسم معشوقته مما لا يعنيه واعفرا
اسم امراة واخره اذا اتى دونه لما سار من الشعر والحشش والما راجع ضمير الها فى
واخر البيت الذى اذا اتى دونه للسانه والسانه الفاضحة التى تستحى منها المار من
السن السن المحمة ومنها السن او السن التى تلحق كاف المونث وفتا تقول الزنى
وحرزت بكسر التا اى الى بالسين غير المحمة فى الكسر وحرزت بك على خلاف المونث
وحوا كرسكن وحرزت بكسر بالسين غير المحمة والاول اى التى بالسين المحمة الكسكسة
اى سمى الكسكشة وهى فى تميم اى وهى لغة تميم والكسكسة اى سمى الكسكسة وهى فى بكر

اى لغة تميم وابدل ومنها المدة التى تلحق باخر الكلمة انكارا ان يكون الامر عاما ذكر
المخاطب او على خلاف ما ذكر اى ومنها حرف الانكار وهو زيادة تلحق اخر الكلمة فى الاستفهام
وهى على معنيين احدهما انكار ان يكون الامر عاما ذكره المخاطب كما اذا قال قدم زيد
قدم زيد فتقول ازيد منكر العدو منه والمعنى الاخر ان تكون انكار الخلاف ما ذكره
المخاطب كما اذا اقام المثال المذكور ابدنه على انكار خلاف قدومه اى بحسب ان يكون
القدوم حقا او بذكر اعطف على انكار اى ومنها حرف المد وهو المدة التى تلحق
اخر الكلمة بيذكر كما تقول الرجل فى نحو قال ويقول ومن العالم والاصل فتحه اللام ويقولو
فتحة ضم اللام ومن العالم فتحة كسره اليم اذا يذكر شاذ ولم يرد ان تقطع كلامه وتتبع
اى كل واحد من مدة الانكار ومد المد كره ما قبلها فى حركته بعد كرها ساكن فالحرف
الذى يقع قبل المدين اما ان يكون متحركا او ساكنا فان كان متحركا سعته فى حركته
فتكون المدة بعد حركة الفتح الفا وبعد الضم واوا وبعد الكسر ما يقع فى حروف الانكار
فى نحو هذا الرجل اعمرو وفى رأيت عثمان اعثمانا وفى مررت بحذلم احد منه وان كان الاول
ساكنا حركت الكسر ثم سعيه المدة نحو قال قدم زيد متحركون النون بالكسر ثم تلحق به
الالف فتقول ازيدنه وكذا حرف المد كره فى اتباع ما قبلها متحركا او ساكنا كما ذكرنا ويراد
ان مع الاولى اى مع مدة الانكار وتقول لمن قام قدم زيد انه بالحاق ان بعد تقيا
النون على زيد لا تكون اى المدة المذكورة مع ان الا يا لانه يلتقى ساكنان نون ان و
المدة واصل حركة الياء الساكنة الكسر واذا كسرت النون لزم ان تكون المدة الملحقة بها يا
ويختص اى الاولى وهى مدة الانكار بالوقف فى الثانية وهى مدة الندبة بالدوح لانها تقع
كثيرا فى نهاية الكلام فتقع فى المدوح لا محالة واما فرع من افعال العاملة والحروف
العاملة شرع فى الاسماء العاملة وانما قدمها لان اصل العمل للافعال والحروف انما عمل
لمشابهة الافعال فذكرت عقيبها والعمل فى الاسم لما كان بخلاف الاصل اخره فقال اما
الاسم فيعمل الرفع والنصب والجر والجزم منه المصدر وهو اسم الحدث المشتق منه
الفعل هذا على مذهب البصريين واما الكوفيون فيجعلون الفعل مشتقا من المصدر
مسئلة مذكورة فى الخلاف مع استقصاء الادلة من الطرفين فلا نطول الكتاب بذكرها
وهو اى المصدر من مجرد الثلاثى سماعى مر فى ما ذكره سيبويه منها الى اسنى بناء المبنى

مسلسة مذكورة من المفصل على التفصيل وفى غيره اى وفى غير الثلاثى المجرد قياسى
اى ما كان ضبط بضابط نحو اخرج اخراجا واستخرج استخراجا واقتدر اقتدارا الى اخر ما
هو مصادر غير الثلاثى المجرد ومن الممتنع منه بلا يا وربا عيا والربا عى محرك اما ما هو
مستغنى فى التصريف وبعد عمل فعله ماضيا كان او غيره لانه جزء مدلول الفعل وكان
اقوى من سائر الاسماء المتصلة بالافعال اذا لم يكن مفعولا مطلقا اى انما يعمل المصدر اذا
لم يكن مفعولا مطلقا فاما اذا كان مفعولا مطلقا نحو ضربت ضربا زيدا فان العمل
للفعل لا المصدر ولوجهين احدهما ان الفعل هو الاصل فلا يعدل عن الاصل الى الفرع بلا
موجب والثانى ان المصدر انما يعمل لكونه مقدرا بان والفعل يقولون الحق ضرب
زيد عمرا اى الحق ان ضرب زيد عمرا ولا يمكن اذا وقع مفعولا مطلقا ان تقدر بان فى
الفعل اذ لا يقال ضربت ان تضرب زيد عمرا اذ لا تولد الفعل بان والفعل بل بالمصدر صريحا
وانما كان المصدر مقدرا بان والفعل لان الاسم حقه ان لا يعمل واصل العمل للفعل فقدر
بان والفعل تصحيحا للفعل وانما لم تقدر اسم الفاعل بالفعل العامل لانه مشابهة با
المضارع لفظا باعتبار الحركات والسكنات فغلبت تلك المشابهة اللفظية عن تقديره
بالفعل بخلاف المصدر فانه لم يكن فيه مشابهة لفظية باعتبار الحركات والسكنات
فاحتيج الى تقديره بالفعل ليصح العمل الا انه لا اضمار فيه الاستثناء يحتمل ان يكون
منقطعا كانه قال لا يعمل عمل فعله لكنه لا اضمار فيه ويحتمل ان يكون متصلا اذ معنى
يعمل عمل فعله انه كالفعل فى العمل والفعل يعمل فى المظهر والمضمر فاستثنى عنه المضمر
اى عمله كالفعل الا انه لا اضمار فيه فانه ليس كالفعل وانما لم يضمر فيه لانه لو اضمر فيه لرجع
اذا نى اوجمع المصدر باعتبار الانواع ان يكون له مثنيان وجمعان احدهما باعتبار
فاعل والاخرى باعتبار الحدث الذى هو مدلول المصدر وليس كاسم الفاعل انه انما
مثنى ويجمع باعتبار فاعله وليس مدلوله منفصلا عن الفاعل ومثنيه احدهما يغنى
عن مثنيه الاخر ولا يلزم ذكر الفاعل وان كان له فى المصدر اذ لو لزم ذكر الفاعل
لكان حيث لم يذكر لزم الاضمار لكنا بينا ان الاضمار فى المصدر قليل لا يلزم ذكر الفاعل قوله
وان كان له اى لا يلزم ذكر الفاعل قوله وان كان لها اى لا يلزم ذكر الفاعل وان كان لزم
ان يكون له فاعل فى نفس الامر اذ المصدر لا استغنى عن صدوره لكن لا يلزم ذكره اظهارا

او مضمرا وايضا اسم الفاعل والمفعول يجب ان يكون لحاز من وقع موصوفا لفظا
او تقديرا فلذلم ذكر الفاعل فيهما والمصدر ليس بجاريا على موصوف حتى يجب ذكر
الفاعل معه وعلله بقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه لم يذكر له
الفاعل لامتظهرا ولا مضمرا ويجوز اضافته اى اضافة المصدر الى الفاعل نحو اعجبني دق
القصار الثوب والجر المفعول اعجبني دق الثوب القصار منصوبا كان في المعنى او مرفوعا
هذا تفصيل المصدر والمضاف الى المفعول اى المفعول فقد يكون منصوبا في المعنى كما مثل
المذكور فان الثوب المدقوق وقد يكون في المعنى مرفوعا كقوله تعالى من بعد وصية
اى من بعد ان يوصوا معلوم ان المضمر المضاف اليه في المعنى مرفوع لكونه مفعولا ما لم يسم فاعله
للعلم وصح حمل المعطوف والصفة على المحل نحو مخافة الافلاس واللئيما نا فان اللئيمان
مصدر معطوف على محل الافلاس وهو النصب لانه مفعول به لمخافة اى لمخافتي الافلاس
واللئيمان واصله قد كنت ذا ئت بها حسانا بها اى بالجارة ذا ئت اى عاملت حسانا
بالجارة وبعد حسن مع الاصل واللئيمانا واللئيمانا عطف على محل الاصل ايضا و
هو منصوب ونحو طلب المعقب حقه المطلوم برفع المظلوم واوله حتى يجر بالرواح
وهلجها نصف نهار واما نا اى هلع الحمار الاتان يطلب الماء عقب في الامر تردد في الطلب
حقه المتقاضي لدينه والمظلوم صفة المعقب اى كما يطلب المتقاضي المظلوم حقه عني
ضربان اى على ان المعقب بمعنى عقبني حقي اى طلبني والمظلوم على هذا فاعل
الطلب المعقب مفعوله اى كما يطلب المظلوم بالظاء فلا اجعل في البيت على هذا اذا ا
مظلوم فاعل المصدر وصفة المعقب قوله ويصح المعطوف والصفة على المحل ليس لتقييد
الجواز بهما بل سائر التوابع في معناهما بل ذكرهما مثل لا تقييد ولعله انما قيدهما نظرا
الى ما ورد في كلامهم في العطف والصفة كالتبيين اعماله مع اللام قليل لان
المصدر وقد يكون مكبرا مضافا ومع اللام اما في صورة النكرة فمعمل كالفعل لان يكبر
سوى تنبيهه بالفعل واما المضاف فهو في تقدير النكرة ايضا عن ذلك الحسن ضرب
زيد عمرا في تقدير الحسن ضرب زيد عمرا هو في المعنى كالمنون واما المعرف باللام فبعيد
عن شبه الفعل لان التعريف لا يكون في الفعل وكذلك ضعف عمله ولم يوجد اعماله الا قليلا
كقول الشاعر ضعف الكاه اعماله بحال الجزا نزاحي الاصل ولا يصح تقديم معمول خبر

في جزء المصدر عليه لانه في تاويل ان مع الفعل لان معنى الحسن ضرب زيد ان ضرب
زيد فكما لا يتقدم ما في حيز ان عليه لا يتقدم ما في حيز معناه عليه ايضا
وظاهر هذا اللفظ ان يكون قوله لانه في تاويله ان علة لقوله اعماله مع اللام ايضا
اى انما قل مع اللام وضعف لانه في تاويل ان واللام لادخلان والاول ظاهر لان اللام
لادخلان وكذا التنوين والاضافة لايدخلان ان فهذا يوجب ان لا يعمل المصدر بنا
على اعتماد على العلة المذكورة ولا انفصل بينه اى والاصح الفصل بينه ان معنى المصدر
ومعنى صلته اى من ما يتعلق به ملحني فلا يجوز في الحسن ضرب زيد عمرا اليوم عمرا كان
يجعل اليوم متعلقا بالحسن وعند من صلة لان الزم حينئذ يكون حينئذ عن المصدر
ومعموله وهو عند انه متعلق بالحسن والفصل بينهما بالاجنبي غير جائز فلا تقدم
منصوبه اى والاصح تقديم منصوب المصدر على المرفوع تقديرا نحو عجبت من
ضربك اوضربي اياك وهو المختار قوله تقديرا يتعلق بالمرفوع اى على ما يرتفع تقديرا
لا لفظا فانك لو قلت عجبت من ضربك زيدا جاز تقديم المنصوب على المرفوع لانه مرفوع
لفظا لا تقديرا واما الباء في المثالين فهو مرفوع محلا لانه فاعل المصدر فلا تقدم
المنصوب هو الكاف عليها فلا يقال عجبت من ضربك اذ لا امكان الاتيان بالمضمر المتصل
مقدما على المنصوب فلا يوتى به صونا عن المنصوب منفصلا لانه لا يسوغ الانفصال
مع القدرة على الاتصال وقوله وهو المختار اسار الى انه اذا اجتمع ضميران واتصل هما
اعرف وقدم منه فلك الخيار عند الملك ان تجوز لك ان ما لك ما لا متصلا كما لك الا
وهو ضربك ومنفصلا نحو كما لك الا لك وهو ضرب اياك وبين ان الخيار هو الانفصال
وعلى التقديرين فلا يجوز تقديم هذا المنصوب متصلا او منفصلا على المتكلم الذي
هو مرفوع تقديرا وان كان مفعولا مطلقا معاملا لقوله من قبل اذا لم يكن مفعولا مطلقا
اى اذا لم يكن المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للمصدر وان كان مفعولا مطلقا فاما ان
يكون بدلا عن الفعل او لا بدلا ان لم يكن عن الفعل اى لا يلزم اضمار الفعل نحو ضربا زيدا
فالعمل للفعل لان الفعل في حكم المذكور وان كان بدلا منه فالوجهان كسقيا ورعيا ف
نحو من المصادر التي التزم حذف افعالها فقال بقول العمل للفعل ايضا لانه الاصل و
ان التزم حذفه وقال بقول العمل للمحذوف اطرح والتزم حذفه وصار المصدر بدلا

عنه فلاعتبار بما وجد ذكره على الاطراد وهو المصدر فالعمل للمصدر ومنه اى من
الاسم العامل اسم الفاعل وهو اسم مستق لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث قوله
اسم مستق جنس يدخل تحته المفعول واسم الزمان والمكان قوله لمن قام به
يخرج اسم المفعول فانه لمن وقع عليه ويخرج اسما الزمان والمكان ايضا لانهما
ليسا بجاريين على من قام به الفعل قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة فان
معناها الثبوت لا الحدوث وكان الاولى ان يذكر قيدا والحدث يخرج اسم التفضيل
فان قولك اعلم يصدق عليه انه اسم مستق وهو لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث ولكنه
للتفضيل فلو قال لا للتفضيل خرج عنه ولعله اكتفى بقوله ان قام به فان اسم التفضل
لم يوضع لمجرد من قام به اصل التفضل بل لمن قام به التفضيل وصيغه اى صيغة اسم
الفاعل من الثلاثى المجرد على العامل ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد اما من الرباعى
مجردا او مزيدا ومن الثلاثى المزيد فيه على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما
قبل الاخر وهذا يعم جميع الصور نحو مدحرج ومستخرج ومتدحرج ويعمل عمل يفعل
من فعله اى يعمل عمل الفعل المبنى للفاعل من ذلك الفعل الذى اشتق منه مفردا كان
كضارب او مثنى كضاربان او مجموعا جمع تصحيح كضاربين او بكسر كضرب مظهرا
كزيد ضارب عمرا او مضمرا اى مقدرا ليجوز بذلك اضافة ضارب الى الشرط النقيض
اى اضافة زيد اضاربه مقدرا كما ذكرنا او صفرا نحو انا زيد اضارب بشرط ان يكون
للحال والاستقبال فان الاصل ان العمل للاسم وانما اعمل اسم الفاعل لكونه مشابها للفعل
المستقبل فى الحركات والسكنات والدلالة على الحال والاستقبال وكذلك يعمل اذا
كان اى بمعنى الماضى والاعتماد على صاحبه وبشرط الاعتماد على صاحبه يعنى ان
اسم الفاعل لا يمكن ان يذكر الا بعد ما يجرى عليه من مبتدا او موصوف او ذى حال او موصول
والاعتماد على المبتدا نحو زيد ضارب عمرا والاعتماد على الموصوف نحو جاءنى رجل ضارب عمرا و
الاعتماد على ذى الحال نحو جاءنى زيد ضاربا عمرا والاعتماد على الموصول نحو جاءنى الضارب
زيدا والهمزة اى وبشرط الاعتماد على الهمزة نحو اقائم الزيدان او ما لها فيه نحو ما قائم الزيدان
وانما شرط الاعتماد لان اسم الفاعل فرع الفعل فاشترط فيه الاعتماد ولم يجز اعلم ابيد الخ
ضارب زيد منهما على انحطاط رتبة الفرع عن الاصل فان كان اى فان كان الاسم الفاعل

الفاعل للماضى وان يذكر مفعوله وحينئذ الاضافة خلافا للكسائى فانه بعد اسم الفاعل
بمعنى الماضى والاضافة معنوية لان شرط الاضافة اللفظية ان يضاف الصفة الى
معمولها واذا كانت بمعنى الماضى لم يكن ما بعدها معمولا له فيكون الاضافة معنوية
فان كان معمول آخر نحو زيد معط غلامه درهما من فلا يمكن اضافته الى المعمولين
معا فيفعل مقدر اى فيكون اضافة المعمول الآخر بفعل مقدر اى اعطاه درهما
ونحو كلبهم باسط ذراعيه انما جاز اعماله من غير اضافة مع ان اسم الفاعل بمعنى الماضى
على ارادة حكاية الحال الماضية فكانه بمعنى الحال باعتبار الحكاية فلذلك عمل ونحو
الضارب عمرا امس حكمه حكم الذى ضرب اى اسم الفاعل اذا وقع صلة للام فعمله
مطلقا سواء كان للحال او للاستقبال او للماضى لانه يلزم تقديره بفعل لا مضارع الموصول
ذلك فاذا اريد معنى الماضى فكانه فعل ماض وهو معنى قوله حكمه حكم الذى
ضرب ومن ثم اى ومن جهة كونه فى حكم الموصول امتنع التقديم فلا يقال عمرا
الضارب لان ما فى حيز الموصول لا يتقدم عليه واللام فى قوله وكانوا فيه من الزاهدين
بمعنى الذى عند بعضهم والصلة المتقدمة ليست له اى ليست متعلقة
بالزاهدين عند آخرين من المحذوف مدلول عليه به هذا اسارة الى سؤال وجواب
فيه تتعلق بالزاهدين اى كانوا من الذين زهدوا فيه فهو من حيز الصلة وحينئذ
الصلة تمنع تقدمه على الموصول فاجاب بوجهين احدهما ان اللام ليست بمعنى
الذى عند بعضهم بل اللام ليست موصولة كلام الحال اى المجرد التعريف فهى ليست
موصولة والثانى ان الصلة المتقدمة وهو فيه ليست متعلقة الزاهدين
بل متعلقة لمحذوف مدلول عليه بالزاهدين اى كانوا من الزاهدين فكان سائلا
سأل وقال زهدوا فى اى شئ فقال فيه اى زهدوا فيه فهو متعلق بزهدوا و
حذف لدلالة الزاهدين عليه هم من قال وهذا اى الوجه الثانى اولى من الاول
لما يتضمنه الاول من تعدية صلة المجرور على الجار لان العامل الاول سلم ان
فيه تعلق بالزاهدين ومنع كون اللام موصولة فيقال له هب ان اللام ليست
موصولة لكن المانع ان الزاهدين مجرور ومعمول المجرور لا يتقدم على الجار
والوجه الاول ضعيف ايضا ان اللام فى المتقاب بمعنى الموصول قطعا بخلاف

الرجل والفرس وكل ما كان غير مستوف فانه لا يصح تقديرها موصوله لعدم ما يقوم
مقام الفعل خلافا لبعضهم فجاز عطف على قوله امتنع اى ومن ثم جاز اى ومن
اجل كونه صله للموصول جاز حذف النون التثنيه والجمع من غير اضافته كما جاز
فى الذى كقول السائل الحافظو عون العشيرة لا يأتيهم من وراياهم وكف كما جاز
فى الذى اى لما وقع صله الموصول جرى فيه هذا التخفيف بحذف النون لان
الموصول مستطال بصلته فخفف كما خففت الذى فى نحو كالذى خاضوا واصله
كالذين فخفف بحذف نونه ودخله من جراء ذلك ما لحق العدات النصب مما لا مجرح عليه
اى المعمول عليه فانه حرف ان لجمع من غير اضافه ومن غير وقوعه صله اللام
وحكم ملحاقه اى من اسم الفاعل للمبالغه لفعال وفعول ومفعال حكمه اختلف
فى بنا المبالغه انه هل يعمل عمل فعلها وعند بعض الكوفيين انه لا يعمل حمله
سيبويه السماع وهو قول طائفه بل ربى ابا ابيه من المغيره ضروف نصل السيف
سوق سمانها اذا اعد صوارا اقاتل عاذرى وقول الاخر اخراخا الحرب لباسا الها خلالها
وليس ولاج الخوالف اعقلا والخوالف جمع خالفه وهو عمود من اعمده البيت والعقل
اصطكاك الركبتين اى اذا حضر الحرب لم يلح البيت مستورا كالاعقل المضطرب رجلاه
لحوفا وفرق وكلاهما عن العرب انه للمختار وانكحها جمع مائل وهو السمان والاقبال من
الابل ومنه اى ومن الاسم العامل اسم المفعول وسوما استثنى ان وقع عليه الفعل قوله ما
اسبق دخل بعته المستثنيات قوله لمن وقع عليه الفعل اخرج ما سوى المفعول قوله
ما استوفى من الفعل وصيغته اسم المفعول من الثلاثى على مفعول كمضروب من عمرو
على الفاعل اى على صيغة اسم الفاعل مفتوح ما قبل الاخر كمدحرج ومستخرج و
مضارع يكرم مفتوح ما قبل الاواخر فقابينه وبين اسم الفاعل وحكه حكم
اسم الفاعل فى اشراطه من الحال والاستقبال والاعتماد على ما ذكرنا الا انه
يعمل عمل الثنى للمفعول كمضروب يعمل عمل يضرب المجهول ومنه اى ومن الاسم العامل
الصفه المشبهه وهى ما اشتق من فعل لازم اخرج به عن المتعدى بمعنى المنسوب احترز به
عن اسم الفاعل اللازم فانه بمعنى الحدوث وصيغته منه اى صيغة الصفه المشبهه
والضمير رجع الى ما من **قوله** ما اسبق مخالفه لصيغة الفاعل على حسب السماع

نحو كرم وحذر وحسن وصعب ونظائرها وسبهت به اى باسم الفاعل
اى من حيث انها تثنى وتجمع اى انما عملت لشبهها باسم الفاعل لانها غير جارية على
الفعل فى الحركات والسكنات والدلالة على احد الازمنة فلذلك لحقت بالاسم عن رتبه
اسم الفاعل الجارى على الفعل فاعمل شبهها باسم الفاعل من جهة التثنيه والجمع
والتذكير والتانيث بعد مشاركته فى كونه مستفادا من فعل واقتضائها موصوفا
يجرى عليه كاسم الفاعل وبعد عمل فعلها فحسن بعمل عمل حسن وكذا فى الصور
وهى اى الصفه المشبهة اما ان يكون باللام كالحسن او مجردة اى عن اللام
ومعمولها اما مضافا كحسن الوجه او باللام كحسن وجه مرفوعا اى فى كل المعمول
بالفاعليه للصفه او منصوبا على التمييز فى النكره كحسن وجها او على التشبيه بالمفعول
فى المعرفه كحسن الوجه بنصب الوجه من لا ترى تعريفا اى بعريف التمييز وما من حق كون
التمييز معرفه فنصب المعرفه ايضا على التمييز او مجرورا بالاضافه كحسن الوجه
فهذه اثنان فى ثلثة فى ثلثة فالاثنان مجاء الصفه المشبهة من كونها باللام او
مجردة وهذان مضروبان فى ثلثة احوال للمعمول وهى كونه مضافا او باللام او مجردا
عنهما والاثنان فى ثلثة ستة ثم هذه الستة مضروبة فى ثلثة احوال للمعمول وهى كونه
مرفوعا او منصوبا او مجرورا والستة المضروبة فى ثلثة بلون ثمانية عشر وهن

حسن						
الوجه	وجهه	وجه	الوجه	وجهه	وجه	
بالحركات الثلث	بالحركات الثلث	بالحركات الثلث	بالحركات الثلث	بالحركات الثلث	بالحركات الثلث	

وامتنع من الثمانية عشر اضافة ذات اللام نحو الحسن الى المضاف اى وجهه
للاعلال الحسن وجهه لعدم لحقه اذ لم يحصل بالاضافة حقه لم لكن حاله
العمل الى المجرد عنها اى وامتنع اضافة ذات اللام الى المجرد عنها اى
عن اللام عن الاضافة نحو الحسن وجه لاستحقاق اضافة المعرفه الى النكرة
فانه عكس المعهود وان كانت لفظية هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان
يقال انما لا يجوز اضافة المعرفه الى النكرة فى الاضافة المعنوية لان الغرض
من الاضافة افاده المضاف تعريفا او تخصيصا من المضاف اليه فلذلك

امتنع اضافتم المعرفه الى النكرة واما الاضافة اللفظية فلما لم تكن مفيدة
لتعريف المضاف ولتخصيصها فلم يكون ممتنعه واجاب بانه مسلم لانه
في الصورة نسبة عكس المعهود من الاضافات قوله على التشبيه بالمفعول
بيانه ان اسم الفاعل لاضافة الى مرفوعه بل يضاف الى منصوبه مقتضى هذا
ان لا يجوز اضافه الحسن الى الوجه المرفوعه كاسم الفاعل فانما جاز على تشبيه
مرفوعه بالمفعول فانك اذا قلت مررت برجل حسن وجهه فالحسن هو الوجه
لفظا وانما جاز وصف الرجل بالحسن لان الوجه متعلقة فهو موصوف بحسن الوجه
فاذا قلت حسن الوجه انتقل الضمير من وجهه الى الصفه فرفع الحسن ضميرا يرجع
الى الموصوف وهو الوصل ولذلك تقول مررت بامراة حسنه الوجه ولولا ان
في الصفه ضميرا لموصوفه فيمتنع رفع الوجه بالحسن اذ لا يرتفع بفعل واحد وفاعلان
من غير عطف فلو اقتصر على الحسن ولم يذكر الوجه لم يعلم ان الحسن في الاصل
للرجل او هو منقول اليه من متعلقه فذكر الوجه ليعلم ان الحسن انما اياه من
قبل الوجه فلم يكن من ذكره بد وله علقه بالحسن ورفع الحسن فاعل الموصوفه
فحسن ان يكون محله محل المفعول لكونه متعلقا ذكر بعد ذكر الفاعل وهذا معنى
المجوز الاضافم الحسن الى الوجه اذ لو كان فاعلا لفظا ومعنى ولم تقدر فيه كونه
مشبها بالمفعول لوجب اضافم الصفه اليه واضافم المجرد الى المضاف مما
نخرم سيبويه مستشهدا بقوله اضافة على اربعتها حاربا صفا كسا الا على
حوتا مصطلاهما وهو عند عنزه اى عند سيبويه على نحو امراة حسنة العينين
يقينه بينهما اى من العينين اى يقيه ما بين العينين من الجبهة التي هي
من العينين كانه قال يقيه الجبهة لان على معناها التبيين هذا اساءة
الى المسئله المخلقة في حوارها من اضافة عدد وهي الصفه المجرد المضاف
الى الوجه المضاف نحو مررت برجل حسن وجهه فاجازها سيبويه خلافا
لعنزة حجة سيبويه وهو قول السماع امن دمية من عرج اكرك فيها محقل
الرحا من قد عفا طلالها اقامت لونب فكمتا وحوتا صفتان لحارتا
وضميرها عايد الى حارا فصار مثل قولك امراة ان حسنتا وجهيهما

لحوتا صفه لحسن ومصطفى منزله الوجه الذي هو فاعله ومما مضاف اليه
راجع الى موصوف الحوسن ومما حارما كما ان الضمير في حسن وجهه راجع
الى موصوف الحسن وهو ظاهر في الاستشهاد وقال عنزه الضمير في مصطلاهما
لا يرجع الى حارا لئلا يكون مسئله الخلاف بل الضمير راجع الى الاعالي وهي عنزه
موصوف لحوتا فيكون مثل قولك زيد حسن الغلام جهل يونس على ان الضمير
في ثوبه الغلام اي جعل يونس الغلام فلا يكون دليلا على مسئله الخلاف اذا
الخلاف حيث يكون الضمير الذي اضيف اليه معمول الصفه راجعا الى موصوف
تلك الصفه وههنا راجع الى عنزه موصوفها ونظير امراة حسنة العينين
يقينه بينهما في ان الضمير المضاف اليه للسن عنزه عايد الى موصوف الحسنة بل
الى العنزة ومما عند الموصوفه فلا يكون مسئله الخلاف وانما جاز عود ضمير
المثنى عبد صولا الى الاعالي مع انها جمع والضمير في مصطلاهما مثنى وضمير المثنى
لا يرجع الى الجمع والاضرورة لان جعل الجمع مثنى لاستقامة معنى الجمع وصلوان اعلى
الحد من كونها لونا لكمت لبعدها عن صوقد الدار ولم تسود بل بسرة ساعة لونا
الكمت وانما اسود موضع الاصطلاء اذا اكن جعل الجمع على ظاهره فلا حاجة الى
جعله على غير ظاهره وانما اورد مصطلى لانه مصدر على تقدير حذف مضاف اي
موضع اصطلائهما وهو مفرد يعني المكان وافرد موقع البيشه نحو كلوا في بعض
بطنكم واذا جاز انفراد الواحد موقع الجمع فانفراده موضع البيشه اجوز ثم كان فيه
ضمير واحد من ابوابي وهي خمسة عشر صوتا لانه خرج من الثمانية عشر بين صوت
بين فمتعذان وصوت مختلف فيها فبقي خمسة عشر صوتا ان فمتعذان وصوت
مختلف فيها فبقي خمسة عشر احسن وانما كان احسن لان فيه فقد الحاجة من غير
زيادة ولا نقصان وما فيه ضمير ان حسن اي لا يكون حسن وانما كان حسنا لاشتماله
على الضمير العايد اليه ولم يكن احسن لان فيه ضميرا ابدا مستغنى عنه اذ الارتباط
يحصل بواحد وما لا ضمير فيه فتح لفوات قدر الحاجة ومتى ارتفع بما اي بالصفة الظاهر
فلا ضمير فيه اي في الصفه والا اي وان لم يرتفع بها الظاهر ففيها اي في الصفة
ضمير الموصوف بسمان الدامت في نحو امراة حسنة الوجه ولولا ان في الصفه ضمير

والجعل الموصوف بها لوث واصلها ظاهرة واسم الفاعل واسم المفعول غير
المتعد من مثل الصفة فيما ذكر واسم الفاعل غير المتعدي نحو رجل جارح الغلام فيجوز
فيه ثمانية عشر وجها كالحسن الوجه واسم المفعول غير المتعدي اي اللازم نحو مضروب
الغلام كذلك يجري فيه الاوجه الثمانية عشر وكذي المنسوب نحو رجل عنتي ابوه
يجري فيه ايضا الوجوه المذكورة لان المنسوب بمنزلة الصفة الان معنى تميمي
الى تميم ومنه اي ومن الاسم العامل اسم التفضيل وهو ما اشتق لموصوف بزيادة على
غيره وقوله ما اشتق اي من فعل حدثي يخرج منه المشتقات فقوله لموصوف يخرج عنه
اسما الزمان والمكان فانهما غير جاريين على موصوف وقوله زيادة على موصوف قوله
بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل واسم المفعول والصفات المشبهة وصيغ افعل
الا في الجر والنزال فيهما نحو منه وشر لمعنى اجر واشر ولا تقال اجر واخل اي لم
يستعمل في كلامهم في موضع واشر اي ولا تقال اشر الا في لغة رديه عليها اي وعلى
تلك اللغة جاء قولها اصغرها اشرها فان شرها اشر من الفضل ما بين اهل
واصل المثل قول امراة من بني تميم زعمت كان لها زوج يقال له الشيخ وخليل يقال له
الحتن خرجت يوما وتيتها لبعض شانها اي الحتن قد عرض لها فمضى وفصل حاجتها
ثم قالت له ان انا مت فاذا اسد وان فعل ارعى فاني لها فاحرقني وادهب بي الى مكان
لا يعرفها اهله فلما سمع لعمر ذلك يقال وصل الشيخ من الحي فارسلها مثلا فقالت
المراة ما قالت واخرجها الرجل فانطلق بها اياما الى مكان اخرم يحول الى
تعذيره فينما هي ذات يوم قاعدة مرت بهما ابناها فيطرب لهما الكبرى
فقالت امي الله قالت الوسطى صدقت والله قالت المراة كذبتما اما الكلام بام ولا
لاكلما باحره فقالت لهما الصغرى اما يعرفان مخاها وبعلت عنها وصرخت
فقالت الام عند ذلك صغراها شرها وشرطه ان سمي مما بني منه التعجب كما مر
لان صيغه افعل مشتركان في انهما لا يمكن بناؤهما الا من ثلاثي مجرد ومتصرف مثل
ما يوصل به فيه اي في التعجب فالاستخراج والبياض والعمى اذا اندر منها التفضيل
ولوقوع مصادرها مميزة له نحو اسد استخراجا وبياضا وعمى وقد يشذ الاعطاء
والاولى لسانهما من المزيد فيه وهو الاعطاء فلا بد وكان القياس ان يقال اشد

اسد اعطاء واسد ابلاغا كما يقال اسد اكراما وقولها افلس من ابن المذلق واحمق من
مهنعه عطف على الاعطى اي ورشد وقولهما وصار مثلا ان افلس معناه اسد افلاسا
وابن المذلق يروى بالدال والذال وهو رجل من بني عبد شمس بن سعد لم يجد
منه لبلة اي عما ونفعها اكراح البدي والعرق عند المذلق وهنيفة صوت والو
دعات وبلع من هيفه انه جعل في عنقه قلادة من ودعه وعظام وحرف وهو
دويبة فسئل عن ذلك فقال الغرف مما تقي دليلا اصلا ويقال ذات ليله لاخيه
بعلاده ما اخبأتنا فمن انا واما اشد الكوفيون من نحو قوله اذا الرجال شتوا
واشتد اكلهم فانت نصبهم سويا طباخ وقول الاخر ابيض من لجين اماض فقع بدون
مخلص لغير التفضيل اي لجار الكوفيون ابيض منه واسود كما في التعجب وتمسكوا
بالبيتين واجيب بان ذلك لضرورة الشعر ومع انه يحتمل ان يكون ابيض بمعنى
في البيتين افعل الذي هو شبه فعلا ولا يكون للتفضيل فكانه قال انت بعضهم في
ابيض سويا على تمره وكذا البيت الاخر لا يكون للتفضيل ايضا لان معناه مبيضه
هي من لجين اماض واوله جارتي في درعها الفضفاض ابيض البيت والاكثر
ان يكون للفاعل كما يقال زيد فاضل وعمرو افضل منه لانه لو جاز التفضيل باعتبار
الفاعل والمفعول لالتبس التفضيل على الفاعل التفضيل على المفعول فلما كان مضيا
لك اللبس كان التفضل على الفاعل اولى لانه كالجزء من الفعل والمفعول فضلة ايضا التفضل
باشر باعتبار الزيادة والفاعل موثر فالمؤثر باعتباره اقوى من المفعول الذي هو
مساو الامور وقد جاء اي باعتبار المفعول اشغل من ذات النحيين وارهى من ذي مر
واسام من البسوس واعتد والوم اما الاول فاضله ان امراة شعلما جوان من حمير
الانصاري بجنبتها من اسمن وقمص منها الوطر والقصة مشهورة وكذا ارضى من الدكر
من زهى فهو من مواد اكبر وخص الدكر بذلك لانه يعجب نفسه اذا نظر الى خمس مظر وهذا
باعتبار اللفظ لان وهي مجهول باعتبار اللفظ وهو في المعنى فاعل لانه بمعنى تكبر وقوله ادهى
بمعنى اسد فهو مؤول فهو تفضيل باعتبار لفظ المفعول واما باعتبار المعنى فالتفضيل با
عتبار لفظ المفعول واما باعتبار المعنى فالتفضيل باعتبار الفاعل لفظا ومعنى واما
اسام فهو من سام الرجل فهو مشوم كما يقال رهي فهو مرهو وهو البسوس حالة حساس من مره فارك

كلت قدحي اوضامن راضة العالية فلم يكن يرعاه احد الا ادلح حساس لصاهره سنما فخرجت
بافم لحرمي في اوابل حساس يدعى فرحي كلت فرماها مسهم فاعترضها فلما داس المسوس
بادب واداه فعال حساس لنفلن عداحمد اعظم من بافم حارك دم نزل يوقع عز كليب
حتى يمكن من قبله م بيت الشرهن نعاب وكرار بعن سنه وقدحا اى افعل التفضيل ولا
فعلاء نحو اخر الساببن اى اسدهما اكلا قالوا انه مستق من الجبل قال الجوهري هو شاد
لان الحلقة لا يعال فرنما افعله آبل من حنيف لحانم اى اسدهم بانقاض رعيه الابل واعلم
بها وقد مر الافعل له في الصحاح انه يعال يابل كما يعال سكس يسكس شكاسة فابل وابل
اى على فاعل وفعل وهو الحاذق باصلاحة الابل فعلى هذا لا يكون من هذا الباب وحينيد
لحانم رجل من بني اللات كان له حذف في رعنة الابل ومنه اول على الاعرف اذا اختلف
في لفظا اولا انه افعل او فوعل والارجح انه افعل لشهادة الاولى والاول كالافضل والفضلى
والعضل لان افعل التفضيل صوشه فعلى وجمعه فضل وملزمه النكرة مع من ادوم اسباب
التعريف وخولت بالاكبر منهم حصى لست من ضنه بالتي نحن بصدده هذا لجواب عن سوال
مقدر وصوانه لو كان افعل المعرف بلام بكره لما جامعه اللام وقد اجتمعا في البيت فاجاب
بان من ليس باعتبار التفضيل حتى يناقضه اللام بل التقدير لست منهم اى من بينهم بالاكثر
حصى وليست هذه الاية التفضيل ومعنى الاكثر منهم حصى اى عددا واخرا وانما للكاثرو وحتى
ورتث مهلهلا والخير منه هو الم دعر الداجر سا قليل يعني ان منه في البيت صريح في انه
باعتبار التفضيل فاجاب بانه قليل نادر التعريف باللام والاضافة عند مفارقتها اى
عند مفارقته من يعني اذا لم يوجد من يكون معرفه اما باللام نحو زيد الافضل او بالاضافة نحو
زيد افضل القوم فان قلت لا نسلم انه يلزم من مفارقة من ان يكون معرفه لجواز ان يكون
مضافا الى نكره نحو زيد افضل رجل قلت اذا الزيد التفضيل على المضاف اليه لا يكون
افضل الا معرفه عند مفارقة من واما افضل رجل فليس باعتبار التفضيل على المضاف
اليه بل المراد ان الرجل مفضل والرجال لو فضلوا رجلا كان هو افضل رجل من بين الفضلين
فاذا الزيد التفضيل على المضاف فارقت من فلا بد ان يكون معرفا باللام او مضافا الى معرفه
ويستوي فيه الذكر والانثى والاثنان والجمع مصحوبا عن بخلاف معرفا باللام وسلع فيه
الا مع ان مضافا يعني ان افعل التفضيل اذا استعمل عن فيجب فيه ترك المطابقة لانه اذا

اذا علق به من جاء به الفعل فللاثنى والجمع كالفعل واما المعرف باللام فيجب فيه المطابقة
لانه بعد عن شبهه الفعل لوجود اللام التي هي من خواص الاسماء خفة وجوب المطابقة
كسائر الصفات واما المضاف فيجوز فيه الوجهان لانه اشبهه الذي من ذكر المفضل
عليه معه فجرى مجراه في ترك المطابقة وقد دخله الاضافة التي هي من خواص الاسماء فبعد
عن مشابهه الذي من يجري مجرى المعرف باللام فروعي فيه المطابقة وقد يحذف من لفظا
ويراد تقديرا نحو الله اكبرا اى من كل شيء وكقوله الشاعر ان الذي سمك السماء بنى لنا
بنا دعائمه اعز واطول والتزم في اخر فلم يستوفه ما استوى في غيره لما كان اخر في
الاصل افعل بمعنى من كان حقه ان يستوي فيه المذكر والمونث والمثنى والجمع يعني ان
لا يراعى فيه المطابقة كما فعل من لكنه روعي في اخر المطابقة فيقال رجل اخر وطائفة
اخرى ونساء اخر فقد خالف باب افعل ووجه المخالفة انه استعمل ملزما معه
حذف من فجرى مجرى ما لا تفضيل فيه كسائر الصفات فلذلك روعي فيه المطابقة
وكونه بنا وحكي عن بعض اختلط بالسماء اساءه لا سوال وجواب ما السوال فمهوان ذبنا
افعل تفضيل فكان حقه ان يذكر مع من او اللام او الاضافة وكذا حكي ماشت الاجل
الذي هو افعل التفضيل فقد حرمت عن الثلث واجاب عنه بانه اخر مجرى الاسماء التي
لا تفضيل فيها فلذلك حرمت عنها ولا يعمل عمل الفعل اى لا يعمل في مظهر
فلا ينصب مفعولا به اصلا اى لا مظهرا ولا مضمرا بخلاف الفعل فانه يعمل فيهما
انما يعمل عمل الفعل لان الاسماء العامله انما تعمل باعتبار ان لها افعالا معناها
وليس لاسم التفضيل فعل معناه في الزيادة فلم يعمل ونحو واضرب عنا بالسوف
العوانا منصوب بفعل مقدر مدلول عليه به اى باضرب استدل بعضهم على
انه منصوب ظاهر بالبيت لان القوانس منصوب بفعل مقدر اى يضرب القوانس
ويرد على الفعل المقدر لفظ اضرب والقوانس من الفرس هامته واوله الرواجع
للحقيقة منهم وقبله ولم ار قوما مثلنا خر قومهم والاسلهم لما التقوا فوارسا
وكذا قوله تعالى ان ربك هو اعلم من فضل عن سبيله شهد بعضهم على ان اسم
التفضيل عمل في المظهر لان من منصوب اعلم واجب عنه بان من منصوب بفعل مقدر
اى يعلم من يضل محذوف دلالة اعلم عليه ولا يرفع المظهر على الاعرف اى لا يعمل رفعا

ے فاعل مظہر فلا یقول مررت برجل اکرم منہ ابوہ وینصب اکرم لئلا یکون ابوہ فاعل
اکرم بل یرفعہ علی الابتداء ویرفع اکرم علی انہ خبر المقدم ای مررت برجل ابوہ اکرم
منہ الا ان یکون استثناء من قولہ لا یرفع المظہر ای لا یرفع اسم التفضیل المظہر الا
ان یکون لمتعلق یجری علیہ مفضلا باعتبار تعلقہ علی نفسہ باعتبار عنہ منفیا
الضابط مستنبط من الامثلۃ الواردۃ فما یجری علیہ اسم التفضیل ووقع صفۃ
لہ ہو رجلا ومتعلقہ ہو الکحل فقولہ مفضلا حال من المتعلق وہو الکحل اھذا المتن
مفضل ومفضل علیہ لقولہ منہ ای الکحل احسن من الکحل لکن باعتبار کونہ مفضلا
علیہ باعتبار کونہ فی عنہ ما جری علیہ وہو کونہ فی عین زید وقولہ فی عین زید الجار
والمجرور نصب علی الحال من المجرور فی منہ ای احسن من الکحل کائنا فی عین زید وقولہ
فی عینہ الجار والمجرور ایضا نصب علی الحال من الکحل بتقدیر علیہ ای ما رأیت رجلا الکحل
احسن کائنا فی عینہ من الکحل کائنا فی عین زید وبیّن ما کون الکلام منفیا بقولہ
رأیت رجلا احسن فی عینہ الکحل منہ فی عین زید لحرنہ مجری النفی علیہ الجواز عملہ فی
المظہر الذی یدل علیہ قولہ الا ان یکون ای انما یعمل فی المظہر لجری اسم التفضیل و
ہو احسن مجری الفعل وہو حسن لان المعنی ما رأیت رجلا احسن فی عینہ الکحل کحسنہ
فی عین زید وہذا یدل علی نفی المماثلۃ وفی المماثلۃ قد یکون بین الاول والثانی تفاوت
بکونہ مرجوحا لکن سیاق الکلام ولا استعمال یدلان علی ان المراد ان کونہ فی عین الاول
لیس مساویا لکونہ فی عین الثانی بل ان کونہ فی عین زید راجح من کونہ فی عین زید
فہذا التفضیل استفید من نفی اصل المماثلۃ فی الحسن وانضمام القرینۃ الیہ فی الاستعمال
فاسم التفضیل مسلوب الواقع بعد النفی انما عمل لکونہ بمعنی اصل الفعل من غیر اعتبار
التفضیل ولما فی الرفع من الفصل بین الفعل وصلتہ باجنبی ہذا علہ اجری نحو ازید علہ
فی المظہر اجعل المظہر مبتدا وافعل التفضیل مرفوعا لکونہ خبرا لہ مقدما لما یستلزم
لما یلزم من الفصل حینئذ بین احسن وبین صلتہ وہو قولہ منہ باجنبی وہو الکحل اذ
التقدیر ما رأیت رجلا احسن فی عینہ من الکحل کائنا فی عین زید والمستثنی عن اسم التفضیل وصلتہ وانکان یقول احسن فی
عینہ الکحل من عین زید ای لکن فی ہذا المعنی عبارۃ اخری وہی ان یقول ما رأیت رجلا آحسن
فی عینہ الکحل من عین زید وکان ای ذلک المعنی المذکور وہو الکحل فیہ ای ذلک المعنی

مضافا الی عین زید محذوفا والتقدیر من کحل عین زید فحذف المضاف وہو الکحل
وہو الکحل واقیم المضاف الیہ مقامہ ولک ای ولک عبارۃ اخری وہی ان تقول ما رأیت
کعین زید احسن منہا الکحل وانث باعتبار المضاف علیہ او عن زید وبہذا ذکر افعل یشتق
عنہ وہو عن زید ای عن ذکر المفضل علیہ بعد ای بعد احسن وعلیہ قول بحتم
مررت علی وادی السباع ولا اری کوادی السباع حین نظم وادیا اول بہ وکیأنوہ باء و
لحوف الا ماوی فی اللہ سار یا والبابہ الموقف فی السلیت وبابہ ممنر من قولہ اول ای
اول یوقفا ورکب فاعل اول والمفضل علیہ وہو قولہ کوادی السباع مقدما علی اسم التفضیل
وہو اول وحوف عطف علی اول ومنہ ای ومن الاسم العامل اسما الافعال ویعمل عمل منشا
نہا او کانت ای المسمیات متعدیا او غیرہ او خیرا ای او کانت او حیرا وقسم الاول الی
المتعدی وغیر المتعدی کرویدہ فانہ بمعنی الامر المتعدی وقولہ زیدا مفعولہ اروہ
زیدا ای امہلہ غیر ما وقع صفۃ او حالا او مصدرا مضافا یعنی ان رویدا استعمالات
اصحہا المذکور والثانی ما وقع صفۃ کقولک لمن یعالج سارویدا ای علالا رویدا
ای بسیرا والثالث ما وقع حالا کجاء سارویدا والرابع ما وقع مصدرا مضافا کرویدا
زیدا ای ارود ارواد امثل ارواد زید فاستثنی ہذہ الصور لکون رویدا لیس باسم
فعل فیہا وفی سناء ای فی معنا رویدہ فعال تکریرا بمعنی رویدا لفظ الوحدۃ
ولا اختلاف خلاف المحاطبین فیقال یا زید رویدہ ویا زیدان ویا زیدون ورویدہ وہم
بمعنی قرب عطف علی قولہ رویدہ وہذا ایضا مثال الاسم الفعل بمعنی الامر المتعدی قال
واللہ تعالی ہلم شہداءکم وہاؤم اقرؤا بمعنی احضروہ وہاؤما مقصورا بمعنی خذوہ فیہ ای فیہا
لغات احدہا الحاق الکاف بہ کقولک ہاک وتصرف مع المخاطب فی احوالہ فیقال ہاک ہاکما
ہاکم الی آخرہ والثانیۃ ان یوضع الہمزۃ موضع الکاف فیقال ہاءک بفتح الہمزۃ والثالثۃ
ان یجمع بین الہمزۃ والکاف فیقال ہاک بالہمزۃ علی الفتح وتصرف تصریف الکاف
فیقال ہاءک ہاءکما ہاءکم والرابعۃ ان یعاری ہاء کلام وتصرف تصریفہ فیقال فی التثنیۃ
ہاءنا کرامتنا وہاؤما کرامیا وفی المؤنث ہاءک کرامی والخامسۃ ان یعاری ہاء وہو بالہمزۃ
بوزن ہب وہ لہ استعمالان بوجہ استعمالان تصریفہا باعتبار احوال الکاف وعدمہا کما
آہا وآہ وجیل الثرید مثال الاخر لاسم الفعل بمعنی الامر المتعدی ومعناہ ایتہ وفیہ

اى وفى جهل لغات جهلا بالتنوين وجهلا بالالف وجهل بسكون اللام وجهل بسكون
الهاء وفتح اللام هذا الاخر ذكره غير سيبويه واما ما قبله فقد ذكرها سيبويه
وبله زيدا يعنى اترك زيدا بله ما كان فى معنى المصدر وهو بله زيدا مضافا اى
يترك زيدا فعال التى فى معنى الامر عطف على ويد ايضا كذا ك بمعنى انزل ونزال بمعنى انزل
ذكر مثالين لفعال لازم والذى متعد وهى اى وفعال قياس فى الافعال الدالة عند
سيبويه كفر ابفعال بمعنى اضرب واهل ودان فى الرباعية كفرفار فخا مر السحاب اى تحاب
وقوبا لدعداى صوب وعرعار لغيه لصيان العرب هذاك الان الصبى اذا ام بحدا حد ام
صوته فقال عرعار فاذا سمعوه خرجوا اليه فلعبوا بذلك الكعبة وعليك زيدا اى الزمه
اوهه اى تعال علىك به ومعناه اعطنى زيدا وعلى زيدا اى ولنه ومونة منى ودونك
عمرا اى خذه وعندك خالدا اى الزمه وحذرك بكرا وحذارك اى احذره ونحوها اى سكت
وهه اى اكفف وايه اى حدث وامين اى استجب وهلم بمعنى اقبل وهذه الخمسة اسماء
لام اللازم ونحوهيهات للامر مسمى الاسم الفعل بمعنى الخبرى بعد الاسم وفيه لغات
بفتح الهاء لغة اهل الحجاز وبكسرها لغة تميم واسد وامن العرب من يضمها وقد تنون على
اللغات الثلث ومنهم من يسكنها ومن يحذفها نونها كهيهات وقد تبدل هاؤها همزة
بجوابهان وشتان زيد وعمرا ومازيد عمرو وزيادة ما اى افترقا او تباينا ونحو كان
ماسن الثريد فى البدى اياه الاصح لان ما قبله ينبغى ان يكون متعددا وما مفردا
وقد يستبعد بعض العلماء عن القياس لان المراد بالشان الاحوال التى من الثريد من
فهو فى المعنى متعدد وآخر مزيد سليم والاعرن حاتم وسوعان ذا هاله مثل اصله ان
رجلا كانت له قحفة وكان يخاطها بسيل من مخرزها فهر بها فقيل له ما هذا الذى تسل
فقال ودكها فيقال للسايل سرعان ذا هاله واتصال هاله على الحال او التمييز بضرب
من تحريكه توه الى قبل وقته وسكان حاخر وجا اى سرع اى وشك وفها اى وفى اسماء
الافعال من المبالغة ما ليس فى مسيها تها لانها يستعمل فى المبالغة فوق ما يستعمل نفس
مسيها تها فهنا وحكمها اى وحكم اسماء الافعال فى امتناع تقدم معمولها حكم المصدر
اى لا تتقدم معمولا نها عليها خلافا للكوفيين فلا تقول زيدا رويد ولا زيدا عليك كما
نحو مما جوزه البصريين انفا ضعيفة لان منها الظرف والجار والمجرور وهى لا يتقدم

تقدم عليها معمولا بها لضعفها وكذا لا يتقدم الحال عليه فلذلك اذا نقلت الى اسم الفعل
ولدا ما ليس بظرف او غلط او درجة دون درجة الفعل حجة الكوفيين السماع والقياس
تقوله كتاب الله عليكم اى الزموا كتاب الله وقول الشاعر يا ايها المالح دلوى دونكا
وآخر انى وجدت الناس غير ودونكا فقدم دلوى على دونكا مع انه اسم الفعل وانما كان
على اسم الفاعل والمفعول ولجاز بالبصرة عن القياس لوجود الفارق وهو ان اسم
الفاعل فى قوة الفعل لسدته سبهه به لفظا ومعنى بخلاف اسم الفعل واما جواب السماع
فهو ما ذكره حيث قال وانتصاب كتاب الله عليكم ليس بعليكم وانما هو بالمصدر
المؤكد لنفسه وكذا قوله يا ايها المالح دلوى دونكا فدلوى اما موقوع بانه خبر مبتدا
محذوف او منصوب بفعل مقدر وبيانه ان كتاب الله فى الاية منصوب مؤكد من معنى
قوله حرمت عليكم امهاتكم لان قوله حرمت بدل على انه مكتوب فكانه قال كتب الله ذلك عليكم
كتابا فليس منصوبا بعليكم واما البيت فيحتمل وجهين احدهما ان دلوى منصوب
بفعل مقدر وهو خذ لدلالة دونكا عليه والثانى ان يكون دلوى خبر مبتدا محذوف
اى هذه دلوى ويجوز ان يكون دلوى مبتدا ودونكا خبره اى دلوى حضرها فدونكها من
باب زيدا ضربته على البدل المشهور وهو مزيد يقول فى حقه اضربه والمالح يقطيى
من بئت الذى نزح السر فيها والدلو وذلك اذا نزل ماءها ومنه اى ومن الاسم العامل
الاسم المضاف نحو غلام زيد لانابته عن حرف الجر بجر المضاف اليه لان المعنى غلام لزيد
فمن يرى العمل اى المضاف وكرما من يرى العمل للحرف المقدر فليس من هذا الباب
ومنه اسما الاعام اما بالتنوين نحو زايو وخلا او بنون التثنية نحو مئون ثمنا او بالنون
الذى نسبة نون الجمع نحو عشرون درهما او بالاضافة نحو ملوا لا بالعلا لانه نصب
الغير على ما قد سلف ومنه الاسماء المتضمنة معنى ان لانها بجزم المضارع وهى
اى الاسماء المتضمنة ما نحو تصنع اصنع وتبصل بها اى بما المرة منقلبة الفها نحو
ليلا سالفة لفظان من جنس واحد نحو مهما على الاصح من القولين وهو مذهب الخليل و
القول الاخر ان مها اسم للفعل وما هى الشرطية وقد يستعمل اى مهما للظرف نحو مهما
نصب افق من بارق نسئم واوله قد اوبت كل ما صادفته اى اوبت لدافة يعنى
جعلت اى كل ما وبكر مها فهى صادفته اى عطشى مهما نصب بارقى افق فى جهة

وملحية من الحيوان سم ذلك البارق من سمت البرق اى نظرت الى سحابة ان بها طرق
البارق السحاب والبرق ومنهما فى البيت طرق لان الفعل بعد تسلط على مفعوله فلا
يتسلط عليه تسلط على المفعول به لانه لا يتعدى الا الى واحد منهوط طرق اى فى اى جهة
نصب فى المضاف لفقا حراه ومن نحو من يعزبعنهم واى كين لغولك اى فانه اسم منهم
يتعين بالمضاف اليه فقد يضاف الى الاشخاص نحو اى رجل مانى اكرمه والى المكان
نحو اى مكان تجلس منه اجلس منه والى الزمان نحو اى حين تقدم منه اكرمك الا انه اذا
اضيف الى الظرف انتصب على الظرفية لاكتسابه الظرفية من المضاف اليه كما ذكرنا نحو
اى حين واما اذا اضيف الى الظرف استمر ظرف الزمان والمكان كما ذكرنا من المثالين
واذ وحيث مكفوفين بما عن الاضافة والاول وملواذ للزمان والثانى وموحيث
للمكان ويلزمهما النصب يعنى ان اذ وحيث لا يكونان الا منتصبين على الظرفية وان
تضمنا معنى الشرط اما اذ فلانها لا تجاوز ظرفيتها وفحوى قول الشاعر اذ ما اتت على الرسول فقل له
حوى علك اذا اطمان المجلس ومعنى عند سيبويه حرف وضع للدلالة على الشرط فى المستقبل
وليست اذ للزمانية ويعلل انها اذ للزمانية الا انها لما دخل عليها ما انقلت من الاسمية
الى الحرفية وتعرت دلالتها على المضى الى المستقبل واذا كان حرفا لم يكن لها موضع
من الاعراب وقيل انه اسم وخولف ما عليه الاكثرون حيثما وحيثما من الجازاة
نحو حيثما تكن اكن فى النزل وحيثما تكنم قولوا وجوابهما كاذ فدخول الفاء فى جوابهما على
الجزم عند عدمها ومتى وان تنلهما اى مثل اذ ما وحيثما والبزمهما ما نحو متى ما تنا تلم
بنا فى ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا ونحو ان تصرت بنا نغدا تصرنا نصرف العس
بعدها للدلائق واما اذا اتصل بهما ما والجزم ظاهر لقول تعالى انما تولوا فثم وجه الله
وكقول الشاعر متى ما تلقنى ما تلقنى مرددنى برحف وروا فل ليتبك وتشطارا وانى نحو ما حين
انى ما لها لبيس لها واخره كلام كنتها تحت حملك بلحراى مضطرا وعزبات يحاطب
عه وعانه فيما فعله وشبهه ممن وقع فى مصله وداهيه سديد نقد الخلاص عنها
نقول كنت هن المصلة من مدام وخلف لمس بها والتخلص عنها اى كلام كنى
المصلة من مدام وخلف وبنيه البين بجد وملوفان تقدم نفس منها مقدارها
وان اخرفا لكفل والعرو الكفل كساء يوضع على ظهر البعير يركب تتوفى به العرق واجرأ

ما بلا اى ان تقدم يهلك وان تاخر عمل الكفل وتسقط عن ظهرها شبهها المعظله بسموك
اذا ركبها الراكب تغطيه ومحله اى محل اذ فى نصب على الحال نحو كف وقيل
على الظرف كحوانى ومتى وقد جاء كيف تصنع اصنع بالجزم وملوضعف ويراه
الكوفيون قياسا كيف عند البصريين لا يجازى بها لانهم بنوا بها على كلام
الفصحاء واجاز الكوفيون بها ما ورد من قولهم كيف تصنع اصنع بالجزم وقد
استضعفه سيبويه والخليل ولا يجوز الجزم باذا الا فى ضرورة الشعر ما فيه من
اسعتى المسافى للابهام اللازم للشرط يعنى ان الشرط يلزمه الابهام فاذا انتفى لازم
الشرط وهو الابهام انتفى الشرط والشعر الذى اشار اليه وهو قول الشاعر استغن ما
غناك ربك بالغنى واذا تصبك خصاصة فتحمل وقول الفرزدق برفع لى صدف
والله يرفع لى بادا اذا احمرت سرانهم تقدوا البيت لم يوجد مذكورا فى نسخة
مقابلة بنسخة المصنف وقد يوجد فى بعض النسخ بعد قوله الابهام اللازم
للشرط وكقوله برفع لى بحدف والله يرفع لى بادا اذا ملحت سرانهم تقدوا الطاعر
انه الحاق والصواب اذا اخرت لان اذا يدون ما هو الحث واما مع فتجوز
الجزم به قد لا يكون مستعدا لان اذ مع ما جوز الجزم بها فاذ ما مع ما الجرد وقد
نقل عن بعضهم انه جوز الجزم باذا ما مكفوفة بما واشد البيت للفرزدق وكان
اذا ما يسل السيف يضرب ومن معه قال الرواة بنما يدل لما قرع من العوامل
اللفظية شرع فى العوامل المعنوية وقال واما العامل المعنوى وانما صنفان
احدهما معنى فعل ما خوذ من عزه اى من عز الفعل للدالة عليه فانه يرفع اذا كان
الماخوذ منه ظرفا بشرط الاعتماد على ما شرط اعتماد الصفة عليه والموصول
عند سيبويه اذا لم يكن الواقع بعد حدثا بالعظ او تقديرا ومطلقا عند الكل
ومن عز شرط الاعتماد مطلقا عند الاخفش فتم العامل المعنوى الى صنفين
احدهما ان يكون العامل معنى فعل ماخوذا من عز الفعل للدالة عليه يعنى الفعل
اما ان يكون ماخوذا من ظرف او من عز ظرف فان كان الماخوذ منه ظرفا ففيه
ثلث مذاهب سيبويه وصوابه ما كان يكون الواقع بعد ظرف حدثا بالعظ نحو
العوم لخروج او حدثا تقديرا نحو اقوله تعالى من اياته ان تقوم السما والارض بامره

او هو متقدر بحدث اى ومن ابانة فيام السما والارض بامره اولا يكون الواقع
بعد حدثا نحو عندى مال ان لم يكن الواقع بعد حدثا فانما يعمل الظرف فى
الواقع بعد بشرط الاعتماد على ما يشرط اعتماد الصفة عليه من كونه خبر المبتدا
نحو زيد فى الدار ابوها وصفة لموصوف نحو خلفى رجل فى الدار ابوه او حالا
لذى حال نحو جاء زيد فى الدار ابوه او بعد همزة الاستفهام نحو افى الدار زيد
او فعل حرف النفى نحو فى الدار زيد او بشرط الاعتماد على الموصول نحو الذى فى
الدار ابوه واما اذا لم يكن معتمدا او المقدر ان الواقع بعد ليس حدثا فالعمل
الظرف فى الواقع بعد عند سيبويه وان كان الواقع بعد حدثا لفظا نحو اليوم
الخروج او تقديرا نحو قوله ومن ابانة ان تقوم فيجعل فيه الظرف مطلقا من
غير شرط الاعتماد والمذهب الثانى وهو مذهب الخليل ان الظرف يعمل بشرط
الاعتماد على احد المذكورات لكن مطلقا اى لا فرق بين ان يكون الواقع بعد
حدثا او غير حدث وهو معنى قوله مطلقا عند الخليل والمذهب الاخفش وهو
ان الظرف يعمل من غير شرط الاعتماد مطلقا كان الواقع بعد حدثا او غير حدث
هذا حاصل اللفظ واما لمح المذاهب فحجة سيبويه انه اذا لم يوجد الاعتماد مع الظرف
لا يكون عاملا لجواز فى ذان زيد ولو لم يكن خبرا لم يكن الظرف عاملا لعدم الاصل
قبل الذكر فان قلت اذا وجد الاعتماد نحو افى دار زيد ينبغى ان لا يجوز ايضا
لانه لم الاضمار قبل الذكر مع انه متفق على جوازه قلت دار مشترك الالزام
فانه اذا وجد الاعتماد يعمل الظرف مطلقا على الذاهب خلافا لما اذا لم يوجد
الاعتماد فانه لا يعمل عند سيبويه ولا يلزمه الاضمار قبل الذكر ولزوم الاخر بس
لكون الظرف عندهم عاملا والفرق بين ما اذا كان الواقع بعد الظرف حدثا
او غير حدث مشكل وغاية تقريره انه اذا وقع حدثا كان ادل على اضمار
الفعل لان الحدث من حيث انه حدث يكون خبر الفعل بخلاف ما اذا كان الواقع
اسما جامدا فانه لا يدل على الفعل والامر فى القياس مذهب الخليل فانه اذا
لم يوجد الاعتماد لا يعمل كسائر الصفات واذا وجد عمل كسائر الصفات ولا فرق
بين ان يكون الواقع بعد الظرف حدثا او غير حدث واما مجة الاخفش فهو ان الظرف

الظرف نزل منزلة الفعل فلا يشترط فيه الاعتماد كالفعل وجوابه انخطاطاره
الظرف عن الفعل لانه يشبهه فلا يكون مساويا له لان المناسب لانحطاط رتبة الف
الفروع عن الاصول وان لم يكن ظرفا اى ان لم يكن الماخوذ منه معنى الفعل ظرفا
نحو هذا وكان وليت ولعل وما دل على معنى الفعل لم يعمل الا فى الحال نحو هذا بعلى شيخا
ونظائره او الظرف اى او فى الظرف نحو هذا فى الدار زيد على ان الظرف يعلق عن
اسم الاشارة اى اسند اليه فى الدار زيدا او المفعول معه نحو جيئى وزيدا درهم ممن
لم يجعل الواو عامله فانه اذا جعل الواو عاملا لا يكون العامل لفظا وهو المحذوف
لا معنويا وكذا المفعول المطلق اى كذا ينصب معنى المفعول المطلق فمن ادى
الحذف نحو له على الف درهم عرفا فان العامل فى عرفا معنى الفعل الماخوذ من
له على الف درهم فاما من قال العامل المحذوف وهو اعترف فلا يكون من الباب
وكذا فى واذا له صوت صوتا صوت حمارا فان العامل معنى الفعل الماخوذ من له صوت
فاما جعل العامل المحذوف وهو صرف فلا يكون من الباب ايضا والصفة المشبهة
من العامل المعنوى ما ليس بمعنى الفعل وانه نائب عند سيبويه وبئسه عند الاكثر
احدها الابتداء الرافع للمبتدا والخبر وفى نحو مذهب جمهور البصريين ان تجرد
العامل اللفظى للاسناد وهو العامل فى المبتدا والخبر انه معنى بنفسه وبهما تاما ولا
واحدا اذ الاسناد لا يتأتى بدون المسند والمسند اليه كما ان معنى التشبيه لما كان
لما اقتضى طرفين مشبها ومشبها به كان عاملا فيهما وقيل انهما يرتفعان لان كل
واحد منهما يقتضى الاخر وفيه اقوال اخر اطال بذكرها بل المحقق مذهب البصريين
والثانى مما ليس بمعنى الفعل رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بحيث يصح
وقوع الاسم عندها اى عند سيبويه والاخفش نحو زيد مكتئب فانه يصح وقوع
الاسم موقعه وهو كائن فانما عمل هذا المعنى الرفع لان وقوعه موقع الاسم لما
كان عاملا منصوبا اشبه الابتداء والابتداء عمل الرفع هكذا ما اشبهه لان الفعل
لغناه مقام الاسم قد وقع فى اقوى احواله فاعطى اقوى الحركات وهو الرفع
ومعنى وقوعه موقع الاسم ان يقع موقع جنس الاسم لا ان يقع موقعا يصح
وقوع اسم الفاعل موقعه لانك تقول زيد ان وليس يصح وقوع اسم الفاعل هنا

نحو ضارب الرجلان لكونه عن معتمد وانما ارتفع ههنا لوقوعه ابتدا والابتدا
من مظان صحة وقوع الاسماء وارتفاعه اى وارتفاع الفعل المضارع عند الكو
فيين بتعريه عن النواصب والجوازم وعند الكسائى اى وارتفاعه عند الكسا
ئى بالزيادة فى اوله اى بحروف المضارعة لانه كان قبل حرف المضارعة مبتدا و
بعد دخوله صار معربا موقوعا فلم يوجد ما يمكن له حالة الاعراب عليه الا حرف المضارعة
والثالث من العوامل المعنوية وهو عند الاخفش خاصة عامل الصفة فانها
ترفع عند الاخفش لكونها صفة لمرفوع نحو جاءنى زيد الظريف وينبغى ان يجر على
ذلك اى لكونها صفة لموصوف فى المجرور والعامل فيها اى فى الصفة عند سيبويه
هو العامل فى الموصوف ويختلف للاول وهو مذهب الاخفش نحو ازجر الصفة
على لفظ المبنى من المنادى نحو يا زيد الظريف والمبنى نحو لا حول ظريفا اذ لو
كان الموجود فيهما اى فى التابع والمتبوع واحدا لما اختلف حكمهما لكن اختلف لان
حكم المنادى المبنى وحكم المبنى المنا وحكم نائبهما الاعراب فلو كان الموجود واحدا
لما اختلف وجوابه منع الملازمة اذ قد يكون العامل فيهما واحدا لكن وجد مع احد
المعمولين ما يقتضى سواه ولم يوجد مع التابع فلذلك اختلف حكم الموجود باعتبار
اختلاف الشروط وسادسها ان المنادى انما بنى لوقوعه موقع المضمر والمبنى انما
بنى لتضمنه الحرفى وهو من الاستغراقية ولم يوجد واحد منهما فى نائبهما فلذلك
لم يبن التابع وبنى المتبوع مع ان العامل واحد لما خرج من الاقسام الستة التى
بنى عليها ما جاء الحرف سرع فى القسم الرابع فقال القسم الرابع فى المقتضى للاعراب
وهو ورود المعانى المختلفة على الكلم بسبب التركيب فانها اى فان المعانى
تستدعى ما نصبت دلالة على تنوعها اى ان المعانى المقتضية وهى للفاعلية
والمفعولية والاضافة تستدعى دلالة على تنوعها وهو الاعراب ليرتفع اللبس
الناشئ من الموارد اى ان مراد المعانى بسبب التركيب اذ قبل التركيب لا تتوارد
المعانى اذ لا يتحقق الفاعلية ولا المفعولية ولا الاضافة والحروف المخبر عنها
اى عن تلك المعانى اذ لا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وكذا الافعال
لدلالة صيغها على معانيها اى الافعال المعبر عنها المعانى المقتضية للاعراب

وهى العاملية والمفعولية والاضافة بمعنى ان بعض الفعل ايضا تتوارد عليها
معان مختلفة كلزومها حالا او استقبالا او ماضيا او امرا فهى ايضا يحتاج الى
ما يميز بعض تلك المعانى عن بعض فاجابانى صنعها يدل على تلك المعانى المعنوية
فان صيغة المضارع يدل على الحال والاستقبال وصيغة الماضى يدل على الزمن
الماضى وصيغة الامر يدل على الطلب فلا تزال تلك المعانى بنفس الصيغة لم يكن
احتياج الى اعراب يميز بعض تلك المعانى عن بعض فلذلك قال لدلالة صيغها على
معانيها وانما محل المعانى المقتضية للاعراب هو الاسم للاحتياج الى تميز بعضها عن
بعض والصيغ لا تختلف بحسب تلك المعانى لدلالتها على الكلية فى الصيغة
مفردة ووضع الاعراب للدلالة على تميز بعض تلك المعانى عن بعض ومن ههنا
اى ومن اجل احتياج المعانى المعنوية على الاسماء على ما يدل على تميزها حكم له
اى للاسم باصالة الاعراب وتلك المعانى لم تكن فى الحروف ولا فى الافعال فلم يحتج
الى ما تميز بعضها عن بعض نفس الصيغ نحو لا كل السمك وشرب اللبن فان حرفه
دال على النهى عن الشرب ونصبه دال على نفى الجمع بينهما ورفعه لا يدل على اسقاط الشرب
بل قد يكون حالا بمعنى لا كل السمك وشرب اللبن فهذه المعانى لا يدل عليها بنفس الصيغ
بل احتيج الى تميز بعضها الى بعض بحركات او اخر الفعل ولا نسلم ان المميز هو حركة
الاواخر بل حركة الجزم دال على تقدير جازم وهو لا فى النهى والنصب دال على تقدير
ناصب وهو ان الناصبة وهو الدال على المعنى المستفاد من النصب والحركات من حيث
هى غير مميزة بل دالة على عوامل مقدرة تلك العوامل هى المقتضية لتميز تلك المعانى
بعضها من بعض فلم يكن كالمعانى المعنوية فى الاسماء فان الاعراب هو المميز عن تلك
المعانى وفى الافعال لم يكن كذلك بل الحركات دالة على العوامل التى هى المميزة بين تلك
المعانى والتميز بالعوامل كالتميز بالصيغ بخلاف الاسماء فان التميز فيها بنفس
الاعراب واصول تلك المعانى اى المعانى المقتضية للاعراب بحكم الاستقراء تكاد تكون
وهى المقتضية للرفع والمفعولية وهى المقتضية للنصب والاضافة وهى
المقتضية للخفض انما قال بحكم الاستقراء لانه لا يدل دليلا قطعيا على انحصار المقتضيات
فى الثلثة بل على الانحصار بالاستقراء وذلك اى وتعيين جعل كل واحد من المقتضيات

عله لنوع من الاعراب ما يحكم التناسب لقوة الاول وهو الرفع فجعل علامه للفاعل
الذى هو اقوى من المفعوله والاضافه لان الفاعل جزء من الكلام والمنصوب
والمجرور فضله واما الرفع فلان الكلام لا يتم بدون مرفوع ويتم بدون المنصوب
والمجرور وما لا يتم الكلام الا به اقوى مما يتم الكلام بدونه فناسب ان يكون الدال
القوى وهو الرفع للمدلول القوى وهو الفاعلية وضعف الباقى وهو النصب
لكونه يتم الكلام بدونه فجعل دليلا على ما يتم الكلام ايضا بدونه وهو المفعولية
لمناسبتها ايضا وكون الثالث وهو الجر من اى هو الرفع ومن النصب لكونه اقل
من المفعول بتعدد والمعاجيل الخمسة وكون المجرور منضما الى فيتمن مجرور بالاسم
ومجرور بالحرف فهو اكثر من الفاعل الذى لا يكون الا واحدا واقل من المفعول فهو
متوسطه بينهما فلذلك حمل دليلا على الاضافه التى هى متوسطه ايضا فى العلة
والكثرة بين الفاعلية والمفعوليه على ما ذكرنا رعاية التناسب ليكون المتوسط
للمتوسط كما كان القوى للقوى والضعيف للضعيف وعلى هذا اى على العينا
حكم التناسب وعلى هذا سائر دلايل الاعراب وهو الرفع والنصب والجر بالحركات
او الحروف اى كذا كان الرفع اقوى من النصب وهو اقوى من الجر واما بطريق
التعادل والاكثر وهو المفعول بالضعف وهو النصب فى بيان التعادل ان الفاعل
من حيث انه اول عرض له ضعف فجبر بقوة الرفع والمفعول من حيث انه اكثر
كان له قوة فعادل النصب الموجبة للخفة لتعادل القوة والضعف ولان الفاعل
من حيث انه قليل فيه خفة فاعطى الرفع الدال على الثقل لتعدله ولان المفعول
من حيث انه اكثر فيه ثقل اكثر فاعطى النصب الدال على الخفة لتعديل الثقل و
الخفة وانما ذكر فى الجر ليعادل لكون الجر متوسطا ولون الاضافة ايضا متوسطه
كما ذكرنا كانا متساويين والتعادل انما كان بسبب قوة وضعف الاخر فى القوتين
والاخر الضعيفتين والاخر المتساويين فلذلك ذكر الجر فى التناسب لم يذكره فى التعادل
بهذا اى وبما ذكرنا ان الفاعلية هى المقتضيه للرفع والمفعوله هى المقتضيه
للنصب والاضافه هى المقتضيه للجر سبق ان الاصل فى المرفوع الفاعل لتحقق المقتضى
بالمقتضى فيه وهو الفاعلية وما سواه اى وما سوى الفاعل من المرفوعات ملحق به

به اى بالفاعل لحاق الفروع بالاصول وفى المنصوب اى وسبق ان الاصل فى
المنصوب المفعول لتحقق المقتضى وهو المفعول فيه وما عداه من المنصوبات
متفرع عليه اى على المفعول وفى المجرور اى وان الاصل فى المجرور المضاف اليه
اما تصريح حرف نحو المال لزيد او معناه اى معنى الحرف نحو مال لزيد وعليه نص
تواضع الصيغة وهو امر المؤمنين على ان ابا طالب كرم الله وجهه على ما ذكر ان
ابنه لابى الاسود الدئلى قال له يا ابه ما احسن السماء برفع احسن لما رأى بحوها ولا
لوانوارها فى الظلام فقال بحوها فظن انها الاداة الاستفهام فقالت انها اريد
التعجب من حسنها فقال كنت اذن تقول ما احسن السماء بالنصب ثم عدا الى امير
المؤمنين على كرم الله وجهه وقال يا امير المؤمنين حدث فى الاولاد عالم يعرفى فاخبره
بالقصه فقال هذا المخالط العجم اعمه فاشترى صحفا بدرهم وقعد عليه فقال
اقسام الكلام ثلثة اسم وفعل وحرف وقال الخ هذا فلذلك سمى هذا العلم نحوا وقيل
ان ابا الاسود الواضع لهذا العلم سمع ذات يوم قارئا يقرأ ان الله برئ من المشركين
ورسوله بكسر اللام وجاء الى امير المؤمنين على رضى الله عنه فقال انى اتخوف
استيناط فانون تقوم به العرب كلامها فقال امير المؤمنين رضى الله عنه الخ
نحوه واستدل على الرفع والنصب والجر وحكى ان واحدا من الاولاد كتب الى الخليل بن
احمد رحمه الله واقترح عليه ان يجمع جميع اصول النحو فى كلام معدود فكتب
الله الخليل اما بعد فان الفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه ان المفعول منصوب
وما سواه فرع عليه وان المضاف اليه مجرور وما سواه فرع والسلام فجمع فى هذه
الكلمات جميع قوانين النحو واصوله على سبيل الاجمال وهذه الحكاية وشتر بان المراد
بمن واضع الصيغة هو الخليل وارتفاع المبتدا لانه لكونه مسندا اليه اشبه الفاعل
وبالمعنى الذى اى اذا كان المبتدا مسندا وهو القسم الذى من المبتدا الذى به
كونه صفة وافعه بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعه لظاهر نحو اقام زيد
فلاشتباه الفاعل لكونه مسندا اليه اذ المبتدا هنا مسند فاشبه الفاعل لكونه
احد جزئى الجملة مثله اى مثل الفاعل والجزء اى وارتفاعه اى المبتدا لكونه جزءا ما
من الجملة كما ان الفاعل جزء ما من الجملة والجزء الاول هو الفعل وجزءان واحوالها

اى وارتفاع جزءان واخواتها لكون عامله اى عامل جزءان فى رفعه الاسما اذ لا يدخل
ان الا على اسم ووروده ملاسا نحو ان وان وليت فعلا نحو كان ولكن ولعل و
بنائه على الفتح ولتضمنه معنى الفعل لتضمن ليت ولعل معنى التمنى والترجى و
لتضمن كان معنى الشبيهة اشبه عامل اى لكون عامل جزءان اشبه عامل الفعل و
هو الفعل الماضى مثلا والمخبر به اى بالفاعل جزءان واليوم ملخر اى بالجزء المرفوع
وهو جزءان عن المنصوب فيما اليوم ملخر يعنى فى عند الطرف اذ يقال ان زيدا قائم
واليوم ملخر المرفوع فيه عن المنصوب انتفاعا المخالفة بينهما اى بين الفعل العامل
وبين الملغى بالفعل او بين معمولى صيغ الفعل وبين معمول الملغى بالفعل والاولى
ان يرجع الى اللفظ لانه ذكر العاملين ولجز تقدم الطرف عامله من التوسع مع ان المخا
لفة معه واقعة بدون التقدم اى بدون تعميم المنصوب على المرفوع اذا
الظرف المستقر انتفع ولعذا اصلا هذا لجواب عن سوال مقدر وذلك بان يقال
لما كان عمل ان واخواتها فرعا عنا كان الواجب ان لا يجوز تقديم المرفوع فيه
على المنصوب لكن جوز فى نحو ان فى الدار زيدا فان الظرف جزء مرفوع وقد قدم
على المنصوب فكان فى ضمن مساواة الفرع للاصل وليجاب بما مر من احدهما
ان الظروف يتوسع فيها بما لم يتوسع فى غيرها كما ذكر فى مواضعه والثانى ان
الغرض من تقديم المنصوب فى جزءان انتفاع المخالفة من معمول الفعل وبين
معمول الملغى بالفعل وهذه المخالفة انما تتحقق فى غير الظرف باخر المرفوع
اما فى الظرف فتتحقق المخالفة بدون تاخير المرفوع فان قولك ان زيدا قائم لو قدم
فيه المرفوع فانه الفعل والفاعل لان قائم على الجملة من حيث انه اسم يمكن ان يرتفع
بالفاعلية فى موضع ما كما يجوز قائم زيدا بخلاف الظرف فانه لما قدم وقيل
ان فى الدار زيدا لم تستبن صورة الفاعل اذ الظرف قائم مقام زيد بخلاف الظرف فانه
لما قدم المستقر لا يمكن ان يرتفع على الفاعلية حتى يعارض بنسبة صورة ان فى الدار
زيد اصورة ضرب زيد عمرا واما قدم بالمستقر احتراز عن الظرف اللغو فانه لو قام
مقام الفاعل فقام اسم فاعله نحو ضرب فى الدار على المجهول فان فى الدار قام مقام
الفاعل فصورة الظرف اللغو قد يقع مرفوعا على الفاعلية اى على كونه مفعولا ما
لم يسم فاعله فانه فاعل عند بعضهم اما الظرف المستقر وهو المتعلق بالمحذوف
وهو حاصل فلانتم فاعلا اصلا لانه اذا تعلق بالمحذوف يكون منصوبا فلا يرتفع فاعلا
بحال ولم يجز اى تقديم المرفوع مع الفعل حتى كره دخولها اى دخول ان واخواتها
عليه اى على الفعل هذا ايضا اشارة الى سوال وجواب على الوجه الثانى من الوجهين
المذكورين فى الظرف اما السوال فهو ان يقال ربما جوز تقديم الظرف نحو ان فى
الدار زيدا للتحقق المخالفة فيه بين معمولى الفعل والمحوه فليكن جوازا ايضا تقديم الفعل
وان كان مرفوعا على الخبرية للتحقق المخالفة ايضا فليجز نحو ان زيدا ضرب العمار
ان ضرب زيدا المحذوف فى الدار زيدا فاجاب بان المانع فى الفعل كراهة دخول
ان على صورة الفعل بخلاف الظرف فانه على جملة معمول فلا يكره دخول العامل عليه
بخلاف الفعل فانه عامل ويكره دخول عامل على عامل وخبرا الذى لنفى الجنس اى ارتفاع
خبرا انما كان نسبة الفاعل ايضا وشبهه بالفاعل لكون عامله وهو لا محذوا واخوه
ان الا ينهما من التقابل اقسامها اى الاقسام الاربعة ان النفى فلا يبالغ على سبيل التوكيد
اى لان لا نفى موكدا لكونه للاستغراق وكون ان اثباتا موكدا لان اصل الاثبات
مستفاد من الجملة التى دخلت عليها ان واما تاكيد الاثبات فمستفاد من ان
والغرض من هذا على سبيل التوكيد ان مشابهة لا وان ليست بمجرد المغايرة حتى يعارض
بمثله بنقض على النقض بل مما ظهر ان ومثلان لاشتراكهما فى التاكيد فهو راجع
الى التحقيق ادخل التنقيص على التنقيص قد يورد عليه بان التنقيص بين شيئين
ان يكونا متخالفين فى الحكم لا موافقين ومصالح الى جواب وصوان التنقيص بين طرفان
وكلاهما نظران تنقل المصنف على سبيل التوكيد اساء الى كونهما متوافقين فى التوكيد
فهما مثلان فالحاصل ان خبرا مشابه للمشابهة للفاعل وهو جزءان والمشابهة للمشابه
مشابهة والتقدم هناك يحاكى خطا لا عن رتبة ان اى جوز فى ان تقدم المرفوع اذا كان
ظرفا ولم يجز فى خبرا لتقدمه على اسمه سواء كان الخبر غير ظرف نحو لا احد منطلق او ظرفا
نحو لا احد فى الدار لوجوز فيه ايضا تقدم المرفوع لساوى لا ان لكن لقياس حط
الفروع عن الاصول وكلمة لا فرع على ان لما ذكرنا من التقابل الموكد واسم ما ولا اى فى
ارتفاع اسم ما ولا اى بعض لبس لما بينهما اى بين ما ولا وبين ليس من المشاركة فى المعنى

وهو النفي المطلق فيهما والنفي اي ان في ما والدخول على المبتدا والخبر ولزوم الاسما
ونحوها والنزول اليه اي تقدمه اي تقدم المرفوع على المنصوب بعدم اقتضائهما
لعدم اقتضاء ما ولا اي وقوع ملك المخالفة لصفة بهما اي شبه ما ولا حيث اقتضى
على المعنوي دون اللفظ قوله وقوع ملك المخالفة قوله وقوع منصوب على انه
مفعول لاقتضاء اي لاقتضيان المخالفة المذكورة بين الاصل والفرع معناه انه
قدم ان المنصوب على المرفوع اذ لو عكس لساوى الفرع وهو ان الاصل هو المفعول
وانما جوز تقدم المرفوع في ما ولا على المنصوب لان تقدمه اقتضى وقوع ملك
المخالفة لان اتباع المخالفة انما اختص الا حيث كان التشبيه قويا لكونه مشابها
في اللفظ بين كونه ملاسا مبتدا على الفتح وفي المعنى لكونه متضمنا لمعنى الفعل واما
ما ولا شبيهها بليس من وجه واحد وهو المعنوي لكون ما النافية لحال وكون لا النافية مثله
فلما كان الشبه ضعيفا كان درجتهما محطة عن اصل شبهها من غير احتياج
الى وجه اخر يحقق المخالفة فالسبب القوي يقتضي مخالفة قوية والشبه الضعيف
يكفي مخالفتها بوجه من الوجوه فاما انتصاب لحال فلانها لكونها فضلة تم الكلام
بدونها ولما انها اي ولما ان الحال مفعول فيها اذ قولك ضربت زيدا معناه ضربت
في حال الركوب فهو في المعنى ظرف فلذلك اشبه المفعول لاسيما الظرف يمكن تقرير
هذا الكلام بوجهين احدهما ان كون الحال مفعولا فيها يوجب الشبه بطلان المفعول
من حيث ان المفعول فيه مفعول ايضا في سيما الظرف فان الحال اشد سببا له
لشدة سببيها في كونها مفعولا فيها اذ الفعل كما يقع في الزمان والمكان يقع في
الحال ايضا والثاني ان يراد لاسيما اذا كان الحال ظرفا فانه حينئذ اشد سببا
بالمفعول فيه لكونه ظرفا صونا ايضا والتمييز اي وانتصاب التمييز ايضا
لشبه المفعول بما وقع في امثلة التمييز موقع المفعول من نحو ضربت
زيدا عمرا او زيد ضارب عمرا او مما ضاربان خالدا وهم ضاربون بكرا وعجبت من
ضرب زيد عمرا فان طابت زيدا نفسا نحو ضرب زيد عمرا وطلبت زيدا نحو زيد ضارب
عمرا من حيث انه منصوب بعد منون ومنوان مثنا نحو ضاربان خالدا وعمرو من
درهما نحو هم ضاربون بكرا وملك اسما موضع لاحد ما نحو عجبت من ضرب زيد

زيدا عمرا والمستثنى اي وان نصاب المستثنى المنصوب لمشابهته المفعول ايضا
لكونه فضلة لكون العامل فيه بتوسط حرف وهو حرف الاستثنا كالاول
ونحوه كالمفعول معه فان الفعل ايضا ينصبه بتوسط حرف وهو الواو
بمعنى مع والاسم والخبر في باب كان وان اي وانتصاب الاسم في باب ان والخبر في باب
كان لما ان عاملهما وهو ان وكان لاقتضائه شبيهين بمعنى وهما المسند والمسند اليه
اشبه المتعدي من الفعل لاقتضائه فاعلا ومفعولا فان زيدا قائم نحو ضرب زيد
عمرا وكان زيد قائما نحو ضرب زيد عمرا والمنصوب اي وانتصاب المنصوب بلا النافية
لجنس نحو لا غلام رجل ظريف ولا خدم من زيد عندنا اشبه المفعول لجنس نحو لا غلام
رجل ظريف ولا خدم من زيد عندنا اشبه المفعول لما انها اي لما ان لا محمولة
لما ذكرنا ولا في نسخة وفي نسخة ولا في فرع للمضاف التعداد الاسم المجرد الا باضافة
يعني انه كان للمرفوع اصل وفرع وكذا للمنصوب ولبس للمجرور حق هذا حق
جره بالاضافة الا بالالحاق لان كل مجرور بحرف بالاضافة فلا فرع له وهو ظاهر واما التوابع
ففي دخوله تحت احكام المتبوعات فليس لها اعراب مستقل بل اعراب التابع واخذ
اعراب المتبوع والعامل فيه هو العامل في التابع يعني ان عمل العامل الاول ينصب التابع
والمتبوع والعامل اثنان واحد هذا على المذهب الاصح وهو ان العامل في التابع
والمتبوع واحد وفيها مذاهب اخر تخالف العامل فيهما على ما ذكر وهي مشهورة في
اما اي من الاسما ما بمعنى ان الاصل في الاسما الاعراب على ما ذكرنا فاما بني منها
بناء اما لتضمن المقتضي وهو الركيب كما لمعرفات العدة من غير اشاد وانها مبنية
لعدم المقتضي اذ الاعراب انما يستحق بعد التركيب فحيث لا تركيب فلا اعراب واما
لوجود المانع وهو مناسبة غير المتمكن وهو الماضي وفعل الامر والحرف على ما او
مر اليه في بيان المبنيات من قبل واما المقتضي لاعراب الفعل المضارع عندنا فهو
مضارعته لاسم الفاعل لفظا ومعنى واستحقا لا اما الاول فلمضارعة في اللفظ
فلجواز انه اي فلجواز انه المضارع اياه اي اسم الفاعل في الحركة والسكون اذ
ضارب فيه حركة وسكون وحركات فكذا نضرب واما الثاني وهو المضارعة
في المعنى فلجعل كل واحد منهما اي من الفعل المضارع واسم الفاعل السابع والخصوص

ومبادره الوهم فيه اى فى كل واحد منهما عند التجرد من القرائن الى الحال بيانه ان
الاسم ان لم يكن معه اللام سابح نحو رجل وفرس اذ دخله اللام نحو الرجل كذا الفعل
المضارع نحو يضرب فانه سابح نحو الحال والاستقبال ويختص بدخول حرف كالسين
وسوف للاستقبال وبدخول اللام للحال نحو ليضرب وايضا المضارع واسم الفاعل
اذا تجردا من القرائن المعينة لاحد الزمانين ينبادر الذهن الى الحال هذا مذهب
بعضهم والحق انهما مشتركان بين الحال والاستقبال فعلى هذا لا نسلم انه ينبادر
الذهن عند التجرد من القرينة الى الحال اذ من شان المشتركان لا يفهم بتعيين
احد معنييه عند التجرد عن القرينة واما الثالث وهو المضارعة فى الاسماء
فلوقوعه اى فلوقوع المضارع صفة نحو جاء رجل يضرب كما تقع اسم الفاعل صفة
نحو جاء رجل ضارب ولدخول لام الابتداء عليه اى على المضارع نحو انه ليضرب
كما يقال انه لضارب وقوله عندنا اسارة الى الخلاف اذ ذهب الكوفيين
الى ان الفاعل المضارع انما اعرب لمشابهته لاسم الفاعل كما بينا وذهب البصريون
الى ان اعرابه لانه لم يلبس كما فى الاسم اذ يقال ما ابالله صاحبه فيطلق بانه يلبس
اذ يعقل من نصبه نفى الطلم ومن رفعه اثبات الطلم فالاعراب يرفع اللبس كما
فى الاسماء ونظير لا يرحم الله زيدا رفعه يدل على الخبر وخرقه يدل على الدعاء وجب
الاعراب لازالة اللبس وجوابه ما ذكرنا من قبل ثم شرع فى بيان سببه استحقاق
الرفع والنصب والجزم والجر فقال ثم ان وقوعه اى وقوع المضارع فى اقوى
مرابت المضارعة وهو وقوعه بنفسه من غير حرف يرده الى تقدير الاسمية
نحو زيد يضرب له اى للمضارع استحقاق اقوى وجوه الاعراب وهو الرفع
اى بينا ان سبب اعراب المضارع هو وقوعه موقع الاسم فاذا كان وقوعه
موقعه بنفسه من غير احتياج الى حرف وكان السبب اقوى استحق الابواب اقوى
وهو الرفع كما بينا ووقوعه اى وان وقوع المضارع موقعا لا يصلح للاسم
اصلا نحو لم يضرب فتضى له اى للمضارع اعرابا لا يكون فى الاسم وانما هو الجزم اى
كما بينا ان للمضارع معرفة لمشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنى فاستحق الاول لما كان
واقعا موقعا يصلح للاسم فلم يستحق نوعا من انواع اعراب الاسم لان انواع الاعراب

متحصرة فى الرفع والنصب والجر فلما لم يقع موقع الاسم لم يستحق اعراب الاسم لكن كان مشابها
للاسم وملك المشابهة اقتضى ان يكون له اعراب ما فابدل بالجزم فكان الجزم ليكون
له اعراب ما نظرا الى اصل المشابهة ولا يكون له اعراب ما خصوص من انواع اعراب الاسم
لعدم وقوعه موقع الاسم واختص فى هذا المكان ان الجزم لانه اصح ان يكون فى الاسم
فعال فى بنائه لما انه اى لما ان الجزم لانه اسب الاسم حيث ينفى نقيضه اى فى الاسم و
جود اى وجود الجزم لعدمه غالبا معناه انه لو جزم الاسم والغالب ان يكون
فيه تنوين وصورته ساكنة فلو دخله الجزم ومسكن آخر الاسم اجتمع ساكنان التنوين
وآخر الاسم الساكن فيحتاج الى تحريكه ليلا يجتمع ساكنان فتودى اسانة التسكين
الى عدمه وما يودى انتفاءه الى عدمه كان ممتنعا وانما قال غالبا احترازا عن
الاسم الذى لا تنوين فيه فانه لا يأتى فيه هذا التقرير ووقوعه اى وان وقوع
المضارع موقعا لا يصلح الاسم الا بانضمام ما يشغله الى تقدير الاسم وما يشبهه
اقتضى له اى للمضارع وجها من الاعراب من الاول وهو الرفع والنصب وهو الجزم
وهو اى وهذا المتوسط الواقع بين بين اما النصب والجر واما كان النصب متوسطا
بين الرفع والجزم لان الجزم خفيف مطلق لعدم حركة والرفع ثقيل مطلق لوجود الحركة
الثقيلة والنصب بينهما اذ هو خفيف لكونه نصبا وثقيل لكونه حركة اما كان الجر متوسطا
ايضا بينهما لان الجزم خفيف مطلق والرفع ثقيل كثير والجر ثقيل قليل فهو فوقه لخفة
لثقله ودون الرفع لعلته فكان متوسطا لذلك فاوثر النصب لخفته وعلما ان عوامل
اى عوامل المضارع اربعة تواصب الاسم اى خص المضارع بالنصب لوجهين احدهما
خفة النصب لما ذكرنا ان ما هو الاصل فى عوامل النصب حروف وهى مشابهة للحروف
الاسم وهو ان المفتوحة المشددة لفظا ومعنى اما لفظا فلان المشددة قد
تخفف فى لفظه انا الناصبة واما معنى فلانهما بجعلان الكلام تقديرا المصدر
فان قولك اريد ان يخرج واريد انك خارج فى معنى اريد خروجك وهذا الشبه يستحق
بان من تواصب لفعل واما البواقى وهى لن ولى واذن فلم يكن مشبها لان
المشددة المفتوحة فى الوجهين المذكورين واما المخففة فان الناصبة انها
فى معنى الاستقبال كما ان ان الناصبة للاستقبال وانما ذكر لفظ العوامل

جماع ان لكم تختص واحد منها وهو ان الناصبة فان البواقي لما الحقت بها في
الدلالة على معنى الاستقبال حروف مجراها ولو قال لما ان عامله اشبه ناصب
الاسم واراد مسايمة ان الناصبة لان المسرودة المفتوحة كان اتى قال الحاصل
انه انما خص المضارع فالنصب لوجود عوامل النصب فيه دون عوامل الجر فواه
او ما اشبهه عطف على ما اشتغله اى الانضمام فاشتغل الفعل الى تقدير الاسم كان
الناصبة او بانضمام ما اشبه ذلك الفاعل ومفعول وكي واذن لان الناصب غير منضم
ما اشبه ذلك الفاعل ومفعول وكي واذن لان النواصب غير ان لا تسند الفعل الى
تقدير الاسم ولكنها اشبهت ان لانها في معنى الاستقبال مثلها واما كان سيضرب
وسوف نضرب ما جب فيه الرفع مع ان اسم الفاعل لا يقع بعد السين وسوف لان المراد
ان الفعل المضارع مع السين وسوف واقع موقع اسم الفاعل فقولنا زيد سيقوم
في معنى زيد قائم ولذلك وجب له الرفع فان قلت الفعل المضارع اذا
وقع صله الذي نحو جاني الذي يضرب وجب له الرفع مع انه ليس واقعا موقع
اسم الفاعل اصلا قلت الجواب عنه من وجهين احدهما ان اسم الفاعل
يقع اسم الفاعل يقع صله للموصول ايضا وهو اللام نحو الضارب فالفعل المضارع
واقع موقع اسم الفاعل لصحة وقوع اسم الفاعل صله للموصول في الجملة الذي انهم
قالوا الموصول حتى يه ليكون وصله الى وصف لمعارف الجمل والجملة التي وقعت
صله اصلها ان تكون صفة لكن الجملة لا تقع صفة للمعرفة تحيا بالموصول اصلا حا
لوقوع صفة للمعرفة الفعل المضارع الواقع صله صفة في الاصل والصفة قد
يكون اسم الفاعل اذا كان الموصوف نكرة نحو جاء رجل ضارب فقد يكون فعلا مضارعا
نحو جاء رجل يضرب فاذا اذا وقع صله بعد معرفة نظرا ان الاصل كون الصلة
صفة للمضارع واقع موقع الصفة نظرا الى الاصل وبهذا اى وبما ذكرنا من
ان الفعل المضارع خص بالنصب لم يدخله الجر لان عوامل الجر لا يدخله ومن ان الجزم
لا يدخل الاسم لاستلزام وجوده فيه بين وجه اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل اى
بين اختصاص الجر بالاسم لكون عوامل الحرف لا في الفعل وبين اختصاص الفعل
بالجزم لاستلزام دخول الجزم في الاسم ووجود عوامل الجزم في الفعل فقوله بهذا اسم الامرين

المذكورين اللذين يستلزمان اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل والله اعلم قال
المصنف رحمه الله في اخر الكتاب وقد وفينا بما وعدنا من ذكر الاقسام الاربعة
حفظها ملهم الكلم يا حامدا لله تعالى ومصليا على محمد وآله الطاهرين وصحبه
ونعم الوكيل ويقول العبد الضعيف محمد بن مسعود نزيل في الفتح السراني الغالي الحسن
الله تعالى خاتمته بكرمه سمع مصنفه فما افاد وبيرله في الاخرة ما مناه و
اراد فلقد استفدنا من كلامه فوائد كثيرة والقطنا مما نثره علينا فوائد عديدة
وقد اتفق الفراغ من املاء هذا الشرح بحسب دهني العاصر ومحي العامر فالحاصل من
علماء الزمان واكابر الدوران حرس الله ايامهم واجزى بالخير اولاهم ان يتجاوزا عني
بعين الانصاف متنهين على الخطاء والزلل مصلحين ما عثروا عليه من الخلل داعين
لمن املاه العفو والغفران وحسبنا الله وعليه التكلان والله تعالى حق حمده والصلوة
والسلام على من لا نبي من بعده محمد وآله الطيبين وصحبه المنتخبين وانتهى الفراغ من
املائه في الخمس الرابع عشر من ربيع الاول سنة اثنى عشرة وسبعمائة في مدرسة سراوان
من قرى فارس حرسها الله تعالى من الافات وصان اهلها من الخوافات وذلك اخر الحرم
ثم كان شرح اللباب بحمد الله الملك الوهاب وحسن تبييضه في يوم من
حرره العبد الضعيف المحتاج الى رحمة الله اللطيف الراجي
الى عفوه ورحمته الكريم يوم يقوم الناس لرب العالمين في يوم الاربعا
خامس عشر من شهر ذي الحجة سنة ست وعشرين وسبعمائة
اللهم اغفر لصاحبه ولكاتبه ولجميع امة
محمد عليه افضل الصلوات واكمل
التحيات آمين يا رب
العالمين

قال الامام الفقيه الزاهد محمد بن ابي القاسم السمنانوري الحمد لله
اعلم ان تعلم النحو فريضة كتعلم الصلوة والصوم والزكوة ودليله من القرآن
قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا فاخبر الله تعالى اخبر ان القرآن انزل
بلغة العرب ولغة العرب معربة بالاعراب الاربع الرفع والنصب والجر
والجزم فلما كان القرآن لما كان عربيا كان معربا بهذا الاعراب الاربع ثم ان الله تعالى
امرنا بمعرفة كتابه ومعانيه حتى نأتمر بأوامره وننتهي عن نواهيه وزواجره ونعتبر
بامثاله ونتفكر بتبصصه فنحن لا نتوصل الى معرفة كتابه الا بعد كتب بمعرفة النحو

٥ نقلت من خط الاستاذ

سئل الامام ابو الفتح فعلى ما الستر فقال ان الشيطان يرى المؤمن
والمؤمن لا يراه فالمؤمن في نور المعرفة والايمان والشيطان
في ظلمة الكفر والعصيان والطغيان وساكن الظلمة يرى من في
الضوء ومن في الضوء لا يرى من في الظلمة

العرب اسم لمن عدا العجم مطلقا
سواء سكن البادية او المصر
والاعراب اسم لمن سكن منهم
البادية خاصة